

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة منتوري - قسنطينة

03/FC/07

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
مدرسة الدكتوراه "اقتصاد - ماناجنت" رقم التسجيل:  
الشعبة : علوم اقتصادية  
التخصص : الاقتصاد الدولي

التحويلات المالية للمهاجرين :  
دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

إشراف :

أ.د. عبد العزيز شرابي

إعداد:

وداد صالح

لجنة المناقشة :

جامعة قسنطينة	رئيسا	أستاذ محاضر	د. عبد الحق بوعتروس
جامعة قسنطينة	مقرا	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد العزيز شرابي
جامعة قسنطينة	عضوا	أستاذ محاضر	د. عبد النور موساوي
جامعة قسنطينة	عضوا	أستاذ محاضر	د. خالد بوجعدار

السنة الجامعية : 2010 - 2011

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

" قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الذِّكْرُ وَالنَّكْرُ لَا يَعْلَمُونَ "

صدق الله العظيم

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

"مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أجنحتها لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَصْنَعُ وَ إِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحَيَاتَانِ فِي الْمَاءِ وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا وَ إِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّهِ وَأَفْرٍ"

- رواه أبو داود والترمذي -

# شكر و تقدير

إحترامي وإعتباري لأستاذ التعليم العالي

عبد العزيز شرابي

مؤطر هذا البحث

كما أشكر أستاذ التعليم العالي إبراهيم براهيمية على توجيهاته الصائبة

وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد

# الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

وفناء لحقهما وعرفانا بفضلهما.

إلى إخوتي الأعزاء:

نوال، دنيا، عبد السلام، عبير.

إلى كل الزملاء والأصدقاء، وإلى كل من ساهم سواء

من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

كنتيجة للعولمة التي سرعت وسهلت الانتقال الدولي للأشخاص، السلع ورؤوس الأموال، و نظرا لحجم وتنوع التحديات الاقتصادية والديمقراطية أكثر من الثقافية والاجتماعية، برزت مسألة هجرة الأشخاص كواحدة من بين أهم المسائل والأكثر حساسية في القرن XXI.

نتج عن الهجرة التي تبدأ مؤقتة وتستمر لتتحول إلى هجرة دائمة ارتباط الشتات القاطن بالخارج مع بلدانهم الأصلية بعلاقات إنسانية، ثقافية واقتصادية قوية جدا، أين يكتسي البعد الاقتصادي المتمثل في التحويلات المالية للمهاجرين نحو بلدانهم الأم أهمية خاصة نظرا لتأثيرها على التنمية.

لقد أصبحت العلاقة بين الهجرة والتنمية قضية مركزية في إشكالية الهجرة. تشكل التحويلات المالية للمهاجرين على صعيد البلدان الأصلية واحدة من بين أهم مستوى هذه الإشكالية واحد الجسور القوية بين الهجرة والتنمية، يمثل المهاجرون أنفسهم محورها. إذ تصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة الهجرة الدولية والتنمية في عدة مناسبات بالاجتماع بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والخبراء المخصص للهجرة الدولية والتنمية لتعزيز الآثار الإيجابية للهجرة، وبصفة خاصة مسألة التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

يعتبر موضوع التحويلات المالية للمهاجرين موضوع حديث ومهم.

حديث، لأنه واحد من المسائل التي ترتبت على ظاهرة تعود لفترات بعيدة، لكن طالما ما افتقرت إلى العناية والاهتمام، إذ تقل الدراسات في هـ ذا الموضوع ولكن الجدير بالملاحظة تزايد اهتمام العالم في الآونة الأخيرة بهذه التدفقات المالية ما جعله موضوع اجتهادات وتصحيحات. إذ تبدي الدول التي تصدر منها التحويلات والدول التي تستقبلها وكذا المنظمات الدولية اهتماما خاصا به ذه الأموال، ويتطورها ومخصصاتها وينصب هـ ذا الاهتمام على استعمالها بطريقة مثلى كدعامة مالية للتنمية، وتفادي استعمالها لأغراض غير مشروعة كتهريب الأموال وتجارة المخدرات والارهاب.

مهم، لأن الأمر يتعلق بتدفقات مالية تجتنب أهمية متزايدة بسبب حجمها المتنامي على مستوى البلدان المستقبلية وعلاقتها بالتدفقات المالية الخاصة الأخرى من مساعدات انمائية رسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تأثيرتها على البلدان المتلقية. فقد بلغ حجمها على النطاق العالمي عام 2005 حسب تقديرات البنك الدولي ما قيمته 232 مليون دولار أمريكي مقابل فقط 72.3 مليون دولار أمريكي عام 2001، كما وصل مجموعها إلى البلدان النامية 265 مليون دولار أمريكي عام 2007 مقابل فقط 31.2 مليون دولار أمريكي عام 1990 وهو ما يمثل ضعفي مجموع المعونات الانمائية الرسمية وبرز أهميتها كمورد لتمويل الاختلالات الخارجية. بل أكثر من ذلك، تستحوذ هـ ذه التحويلات في بعض الدول على حصة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي تقترب من 50 %، كما هو الحال بالنسبة لطاجيكستان.

والواقع، ان للتحويلات المالية للمهاجرين أهمية متزايدة تتضح من خلال انها تنسم بالمرونة، تنزع ان

تكون اكثر استقرارا من التدفقات الراسمالية الاخرى ومضادة للتقلبات الدورية ترتفع في وقت الازمات الاقتصادية، السياسية والكوارث الطبيعية . فلم تنخفض هذه التحويلات خلال الازمة المالية في دول جنوب شرق اسيا في نهاية التسعينات، بل على العكس تزايدت تحويلات المهاجرين الى الفلبين عقب هذه الازمة حسب تقرير البنك الدولي عام 2006. وكما يشير ديليب راثا: "تتسم التحويلات المالية للمهاجرين بالمرونة، حتى وان انخفضت ه ذه التحويلات مع ازدياد حدة الازمة المالية في انحاء العالم عام 2009، فانها ستظل اعلى من تدفقات رؤوس الاموال الخاصة من الاستثمار الاجنبي المباشر والمساعدات الانمائية الرسمية"<sup>1</sup>.

بجانب ذلك، تبرز اهمية ه ذه التحويلات من خلال تاثيرتها على البلدان المتلقية التي تمتد لتتجاوز اثارها على المستوى الجزئي المتمثل في الاسرة التي تتجه اليها ه ذه الاموال مباشرة والحد من الفقر كما اكدته عديد الدراسات التي قام بها البنك الدولي الى التاثير على المستوى الكلي : "لا تستخدم التحويلات فقط كالية للتقليل من الفقر، لكن ايضا كالية للتقليل من المخاطر، مصدر مستقر من الاستثمارات وعامل مهم لدعم الاستهلاك مستقبلا"<sup>2</sup>. ففي الواقع، "قد توافر راس المال اللازم لاقامة منشآت اعمال صغيرة وانشطة تنظيم الاعمال. كما انها قد تساعد ايضا في دفع قيمة الواردات وخدمة الدين الخارجي، وفي بعض بلدان العالم تمكنت البنوك من تدبير تمويل خارجي باستخدام التحويلات التي سترد في المستقبل كضمان"<sup>3</sup>.

فالتحويلات، بالرغم من اهميتها الكبرى ما يزال يشوبها الغموض في العديد من الجوانب ، فهي ما تزال تفتقر الى التقدير السرلي، حيث يظهر الجهد المركز من قبل المؤسسات الدوليتين ( صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) مشكل وهاجس التحويلات غير الرسمية. ففي الحقيقة، تلعب تحويلات المغتربين دورا اكبر مما تشير اليه الارقام الرسمية، بحيث يمكن تقدير الحجم الفعلي لمجمل التحويلات باكثر من 50 % حسب تقديرات تقرير البنك الدولي عام 2006 بعنوان "الاثار الاقتصادية لتحويلات المهاجرين والهجرة".

وفي نفس السياق، قدم البنك الاوروبي للاستثمار في تقريره عام 2006 اثر دراسة قام بها عام 2004 تقدير لنسب التحويلات غير النظامية لبعض من البلدان العربية. وقد كان للمغرب 34 %، لتونس 20 % وللجزائر 57 %، لبنان والاردن على التوالي 7% و 53%. وبهذا التقدير، نكتسح نسبة

<sup>1</sup> ديليب راثا اقتصادي اقدم بفريق توقعات التنمية بالبنك الدولي ، مدير فريق التوقعات الاقتصادية العالمية 2006: التداعيات الاقتصادية للتحويلات والهجرة. البنك الدولي  
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK;22116655 pagePK:64257043 piPK:437376 theSitePK:1052299,00.html

<sup>2</sup> Vargas-Silva C. et HUANG P. (2006), "Macroeconomic Determinants of Workers' Remittances: Host versus Home Country's Economic Conditions", Journal of International Trade and Economic Development, Vol. 15, No. 1, 81-99. Voir aussi, Ratha, D. (2003), "Worker's Remittances: An Important and Stable Source of External Development Finance", in: Global Development Finance, pp. 157-172 (World Bank).

<sup>3</sup> ديليب راثا، تحويلات العاملين والمهاجرين: شريان الحياة للتنمية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد4، ديسمبر 2005، ص42.

التحويلات غير النظامية التي تستقبلها الجزائر والتي لا تظهر ولا تسجل في الاحصاءات الرسمية، اكبر نسبة بين البلدان العربية التي تناولتها دراسة البنك الاوروبي للاستثمار. والجدير بالملاحظة تباين واضح لهذه التحويلات التي تتم خارج الاطر الرسمية بين البلدان المغاربية الجزائر، المغرب وتونس، برغم وكما نعلم تربطهم خصائص هجرية وتاريخية مشتركة مع نفس القوة الاستعمارية السابقة والبلد المتقدم فرنسا، اين يتمركز غالبية المهاجرين المغاربة الفاعلين للتحويلات.

وقد اعرب وزراء مالية دول مجموعة السبع الذين اجتمعوا في مارس 2004 عن ارادتهم للعمل من اجل توجيه التحويلات نحو القنوات الرسمية. كما تناولت مجموعة الثمانية المجتمعمة في "سي ايلاند" ثلاثة سنوات بعد ذلك، نفس الانشغالات.

وفي هذا الاطار، تندرج مبادرة اللجنة الاقنصادية لافريقيا عقد اجتماع للخبراء يكون هدفه الرئيسي تحديد الاجراءات الملموسة والمجددة القابلة للاعتماد من طرف الدول الاعضاء والقطاع الخاص ومنظمات المهاجرين والقطاع المالي واطراف اخرى تسمح بادماج التحويلات المالية في مسلسل التنمية لدول المنطقة. الا انه وكما جاء في تقرير اللجنة العالمية حول الهجرة الدولية عام 2005 في التاكيد على نفس الاتجاه بكثير من ال تفصيل، انه يجب ان يترافق ه ذا المسعى مع تشجيع المهاجرين على اتباع القنوات الرسمية في التحويل.

وفي هذا الصدد، نتيجة للاهمية المتزايدة للتحويلات المالية للمغتربين على الاقنصاديات المستقبلية وزيادة اهتمام العالم بالتحويلات مع تولي اهتماما خاصا باتباع القنوات الرسمية في التحويل ، اجد انه قد الاوان للعناية بدراسة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين والاهم التقليل من حجم التحويلات غير الرسمية التي يرتفع حجمها والتي تمثل المشكل الاساسي لتحويلات الجزائريين لصالح التحويلات الرسمية، خاصة وقد اشارت دراسة البنك الاوروبي للاستثمار الى ان هناك حجم من التحويلات يزيد عن 50 % يتم عبر القنوات غير الرسمية ، وقرانها بتحويلات المهاجرين المغربين والتونسيين التي تبتعد بشكل كبير عن الاطر غير الرسمية. ولكن هذه الدراسة والمقارنة تظل نسبية اذ اخدنا بعين الاعتبار ان الامر يتعلق فقط بالتحويلات التي تتم عبر القنوات الرسمية.

وتتوافق ه ذه العناية المطلوبة مع تكون جالية جزائرية مهمة في حجمها في وضعية قانونية وغير قانونية، جعلت الجزائر تمثل حوضا مهما للهجرة، تمخض عن القوة الاستعمارية التي مثلت فضاء هجريا لاستقبال تدفقات مهمة من المهاجرين الجزائريين أين أصبح موضوع الهجرة يحضى باهتمام واسع منذ سنوات الستينات. واصبحت الجالية الجزائرية تشكل مكونا اساسيا في العلاقات بين ضفتي المتوسط وخاصة بعد ان تحول المشروع الهجري بالنسبة للسواد الاعظم من المهاجرين من مشروع مؤقت الى اقامة دائمة في ظل المحافظة على علاقات وطيدة مع البلد الام وبجانب ذلك ينظر الى العناية بهذا الموضوع مع زيادة اهتمام العالم بالتحويلات مقابل عدم تولي السلطات الجزائرية لمدة طويلة اهمية كبرى لتحويلات

جاليتها، التي ضلّت وبسبب التوجهات الاقتصادية لا تشكل قطاعا رئيسيا في الدخل وتمحور الاهتمام على مداخيل النفط بعد أن كانت التحويلات تمثل المصدر الأول والوحيد للعملات الأجنبية وقطاعا رئيسيا في الدخل القومي في الستينات، فقد مثلت الى الناتج الداخلي الخام 8 % عام 1969 و 10.7 % عام 1971 قبل تأميم البترول، مقابل فقط نسبة لا تزيد عن 2% عام 2006.

ومن اسباب اختياري له ذا الموضوع بالدات هو ارتفاع نسبة التحويلات غير الرسمية للمغتربين الجزائريين نفسها بشكل كبير تزيد عن 50% من اجمالي التحويلات الرسمية. بل اكثر من ذلك، تسجيل تباين واضح في حجم التحويلات غير النظامية مع الدول المجاورة المغرب وتونس التي تمثل حوضا مهما للهجرة لا يقل اهمية عن الجالية الجزائرية، ناتج عن نفس القوة الاستعمارية فرنسا التي تشكل الوجهة الاولى للجالية المغاربية ككل. اين عرف السكان المغاربة تقريبا نفس المصير، يتفاسمون عددا معينا من الخصائص الديمغرافية، التاريخية الاستعمارية والهجرية، العقائدية والسلوكية في ظل تماثل العادات والتقاليد التي تؤثر على التحويلات المالية بحكم العلاقة الموجودة بين ظاهرة الهجرة والتحويلات.

وامام الاكراهات التي تواجهها الجزائر بسبب عدم استقرار الاقتصاد الجزائري الذي يواصل اعتماده

وتبعيته بنسبة تصل الى 98 % على العائدات النفطية، التي تهبط وترتفع اسعارها تبعا لمزاجية

المضاربات في بورصات العالم ويبقى حساسا للتقلبات والازمات الاقتصادية. ومثال عن ذلك، ازمة

النفط عام 2008 حيث ارتفعت اسعار النفط بشكل جنوني من 60 دولار للبرميل نهاية 2007 الى 80

دولار للبرميل بداية 2008، ثم 100 دولار للمرة الاولى في شهر مارس ووصل بعد ذلك الى اعلى

مستوياته في التاريخ في شهر يوليو من سنة 2008 بحوالي 147.27 دولار للبرميل، لكن سرعان ما

اتجه السعر نحو الهبوط و ذلك بسبب مخاوف الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي وال ذي

كان سببه ازمة الرهن العقاري الى 60 دولار للبرميل، وهو ادنى مستوى له منذ عام وتهاوى بعد ذلك

ليصل الى اقل من 40 دولار للبرميل الواحد. بالاضافة الى كون الدراسات الصادرة عن الوكالة الدولية

للطاقة، تشير الى ان الجزائر ستخرج من نادي الدول المصدرة للنفط بداية 2030. كما تم لفت انتباه

الجزائر الى نقطة ربما قد تجاهلتها فيما مضى وهي اتجاه الاحتياطي الطاقوي الى النفاذ و النضوب في

ظل ارتفاع الاسعار قبل الازمة. ه ذه الحقيقة التي كشفتها الازمة من خلال تأثيرها على اسعار القطاع

النفطي، وهو مما جعل الجزائر تتقطن للبحث عن بدائل وخلق توجه جديد للجزائر ما بعد البترول، وكذا

اهتمامها ببعض الجوانب الاقتصادية كالمسارعة في البحث عن تمويلات خارجية اكثر استقرارا واكثر

مرونة حتى يتوفر للجزائر فرصة لجعل اقتصادها مستقرا من جهة ، ومواجهة اختيار افضل البدائل

واتخاذ احسن القرارات التي تمكن من ذلك من جهة اخرى. ومما لاشك فيه ان التحويلات المالية تشكل

موردا مستقرا ومرنا للعملة الصعبة، ما يتطلب جذب التحويلات غير الرسمية الى القطاع الرسمي. كذلك

يتعين تعبئة التحويلات واثمينها، تشجيع المهاجرين على اتباع القنوات الرسمية اعتبارا للعمليات الصعبة



الهائلة التي يمكن ان توفرها التحويلات على ضوء النظر في ضرورة تعبئة جميع الموارد المالية الداخلية والخارجية من اجل تغطية الانعكاسات السلبية لازمة في ظل الهبوط الحاد للموارد التمويلية والاستثمارات وسط الازمة العالمية نتيجة انخفاض الطلب العالمي، مثلما هو الحال للنفط الذي يعتبر اهم مصدر للعملة الصعبة، وكمثال عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة نذكر مجمع "ارسلو ميتال" عملاق الحديد والصلب الذي قام باعادة مراجعة حساباته الاستثمارية، وتجميد بنك التمويل الكويتي لاستثمارته اثر ازمة الرهن العقاري. بالاضافة الى تكبد مصدرو التمور خسائر تتراوح بين 20% و30% من المنتج الاجمالي، مما كان له الاثر السلبي على ميزان صادرات الجزائر. ويقول راثا : "في هذا الوقت من الازمات، نريد ان يتوفر للبلدان المختلفة قدر اكبر من الموارد، والتحويلات هي وسيلة عظيمة لمساعدة البلدان لان التحويلات تندفق مباشرة الى الناس وهي جيدة الاستهداف لاحتياجات هؤلاء"<sup>1</sup>.

وامام حاجة الجزائر وضرورة تحصيل نمو قوي ومستدام يقتضي تعبئة جميع الموارد الداخلية والخارجية من اجل دعم التنمية المتواصلة، في ظل اعتبار الجزائر وجهة غير جيدة للمساعدات الانمائية الرسمية تبرز ضرورة النظر في الاستفادة من ثروة المواطنين الجزائريين بالخارج، و تشجيع التحويلات على التدفق من خلال المسارات الرسمية في محاولة لتفعيل دورها التنموي.

ونظرا لافتقار المكتبة الجامعية الوطنية للكتب والدراسات التي تعني بموضوع التحويلات المالية للمهاجرين وندرة مشاريع البحث التي تناولت التحويلات، ارى ضرورة توجه البحث العلمي لمثل هذا الموضوع خاصة في ظل تزايد اهتمام العالم به في الاونة الاخيرة. بجانب ذلك، اخترت هذا الموضوع بسبب ميلي الى البحث في مواضيع حديثة تمثل محل اهتمام المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الاقليمية. ولكل هذا ارى ضرورة تبني موضوع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين والاهتمام بتقليص حجم التحويلات غير الرسمية، لتعبئة وتثمين هذا المورد المالي واستعماله كدعامة مثلى للتنمية في ظل صعوبة ضبط هذا المورد المالي نظرا لتواجد قنوات رسمية واخرى غير مهيكلة، وبقاء السمة المميزة لتحويلات المهاجرين الجزائريين هي غير الشرعية.

والملاحظ ان اغلبية الدراسات الاقتصادية السابقة لم تركز في ابحاثها على الاهتمام بالقطاع غير الرسمي للتحويلات والعمل على التقليل من التحويلات غير النظامية، اذ كان التوجه اساسا نحو دراسة تأثير التحويلات على التنمية، تشجيع توجيه التحويلات للتنمية وتوفير فرص وظروف زيادة الادخار والاستثمار الوطنيين بالنظر الى التحويلات كمورد مالي يمكن ان يخلق نشاطات اقتصادية تدعم الانتاج وتخلق مناصب شغل. الا انه وكما اكد تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، تتجسم هذو النظرة بتبني

سياسات وقرارات ضمن الاقتصاد الكلي تسمح بتشجيع المهاجرين الجزائريين على التحويل عبر القنوات الرسمية.

ويتمثل الهدف الرئيسي لبحثي في محاولة الكشف عن الاسباب والصعوبات التي تعيق توجه المهاجرين الجزائريين للتحويل عبر القنوات النظامية وطغيان التحويلات غير الرسمية على الرسمية. لذلك محاولة الكشف عن اسباب ارتفاع نسبة التحويلات غير النظامية للمغتربين الجزائريين عن تلك التي تتم الى المغرب وتونس، وضع عدة تصحيحات الواجب القيام بها من اجل ضبط وهيكلة القنوات غير الرسمية التي يلجا اليها المهاجر الجزائري من اجل القيام بتحويلاته، اقتراح حلول وتوصيات التي من شأنها ان تجعل الوسائل الرسمية للتحويل ايسر واكثر اغراء من جهة وتحفيز المهاجرين على اتباع القنوات الرسمية في التحويل من جهة اخرى بالاستفادة من اجراءات ومبادرات الدول المجاورة المغرب وتونس في مجال تحفيز المهاجرين على التحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية، في الاتجاه الذي يضمن دمج هذه التحويلات غير النظامية في القطاع الرسمي للتحويلات في اطار متغيرات المحيط الاقتصادي، السياسي والاجتماعي والثقافي التي يتواجد فيه المهاجرون الفاعلون لهذه التحويلات. ولا يفصل ه ذا الهدف عن العناية بالهجرة نفسها التي ترتبت عنها ظاهرة التحويلات، وهو ما يشير اننا بصدد دراسة اجتماعية-اقتصادية. ايضا العناية بالمهاجرين انفسهم الذين يقومون بالتحويلات، والذين تتغير حياتهم باستمرار ويتحول نمطها من حيث التطلعات والمواقف والمطالب والعلاقات مع بلدانهم الاصلية.

وفي هذا الصدد، تكمن الغاية من وراء البحث في مجموعة من اهداف اخرى تتجلى في:

- لقاء الضوء على العلاقة بين الهجرة والتحويلات والتأكد اننا في اطار دراسة اجتماعية - اقتصادية
- رصد اتجاه ظاهرة الهجرة الدولية وتغيرات الظاهرة حديثا من اجل ابراز العلاقة المتفاعلة بين الهجرة والتحويلات، تقييم اهمية الهجرة التي تعكس اهمية التحويلات ورصد اثر الهجرة الدولية على التحويلات المالية.
- تعميق المعرفة بالتحويلات المالية للمهاجرين، تعريف وتحديد الاليات التي تحكم سوق التحويلات، متابعة تطورها ومحدداتها، الوافع الكامنة وراءها، المخصصات المختلفة لهذه التدفقات، الاثر الاقتصادي الكلي والجزئي المرتبط بها، وكذلك دراسة اثارها على الصعيد الاجتماعي في محاولة لفهم موضوع الدراسة من ناحية، ومن ناحية اخرى اتاحة ارضية معرفية لمناقشة التحويلات على المستوى المغربي والعربي، فهي تلمس بداية طريق حان وقت طرقه لمتابعة التحويلات ورصدها منهجية وتقديرا ومسوحا ميدانية ومتابعة لظواهر محددة منها.
- ابراز وصف وتحليل مسالة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وقرانها بتحليل التحويلات المالية للمغربيين والتونسيين المقيمين في الخارج و تقدير اهمية تشتت الجالية من المنطقة المغربية ككل.

- تقديم نبذة أكثر تفصيلا عن المهاجرين الجزائريين وقرانها بمهاجرين الدول المجاورة ، المغرب وتونس الذين يرسلون التحويلات بهدف تقييم اهمية الفاعلين واهمية التحويلات ، وتقييم استجابة التحويلات لخصائص وملامح هؤلاء المهاجرين في محاولة لتفسير سلوك هؤلاء المهاجرين واتجاه التحويلات المالية للمهاجرين .
- شرح العلاقة بين تدفقات التحويلات – سواء من حيث الكم والزمن- بمجموعة من العوامل التي تتراوح ما بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمجموعات المهاجرين في الدولة المستضيفة، خصائص الأسر في الدولة الأم، الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمناطق المتعلقة للتحويلات، كذلك الظروف الاقتصادية الكلية لكل من الدولة المرسله والمستقبله.
- ابراز أوجه التباين والاختلاف في تعريف وتسجيل التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة وتصمد مستوى واتجاه هذه التدفقات. التحدث والتعرف على اليات التحويل من اجل فهم مسار التحويلات واسباب اللجوء الى القنوات غير الرسمية، تحليل استخدامات التحويلات واهميتها في الاقتصاديات المغربية المعنية بالدراسة وما يرافق ذلك من اثار على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، بالاضافة الى اثارها الاجتماعية ولفلك الجهود التي تنبها الحكومات المغربية ازاء المهاجرين وتحويلاتهم.
- **استخلاص على ضوء التحليل والتقييم لتحويلات المغتربين المغاربة الدروس المستفادة من المغرب وتونس في مجال تحفيز المهاجرين على التحويل عبر القنوات الرسمية، و التي ستنبثق عنها التوصيات التي يجب ان تصاغ وتسمح بالتعامل مع الصعوبات التي يلقونها المهاجرون الجزائريون للتحويل عبر الاليات الرسمية، وتلمس الاجراءات المناسبة لدمج التحويلات غير النظامية في القطاع الرسمي للتحويلات.**
- **توعية البلدان المغربية المستقبلية للتحويلات وبالاخص الجزائر بشأن اهمية التحويلات في عملية التنمية والاهتمام بانعاشها ، تعظيم فوائدها وتقليل سلبياتها.**
- ايجاد سبل لادارة الهجرة لصالح الدول المرسله للمهاجرين وجعل المهاجر فاعلا اساسيا في تحقيق هذه المصلحة من خلال رسم سياسة تعزز الدور الانمائي للتحويلات التي يرسلوها المهاجرون. وفي هذا الصدد، يحاول هذا البحث الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي :
- كيف يمكن تحفيز المهاجرين الجزائريين على تحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية ؟**
- توجد تساؤلات فرعية متمخضة عن السؤال المركزي وهي :
- لماذا يهاجر الافراد الفاعلين للتحويلات ؟ ما هي اتجاهات الهجرة في المنطقة المغربية واين يرتكز المهاجرون المغاربة؟
- هل تتوفر احصاءات دقيقة عن اعداد المهاجرين ؟

- ما هي ملامح الهجرة في المنطقة المغاربية ذات العلاقة بالتحويلات؟ هل تتماثل هذه الملامح بالنسبة للبلدان الثلاثة؟
- هل تغيرت اتجاهات الهجرة حديثا؟
- ماذا تعني التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وكيف تحتسب دوليا ومغاربيا؟ هل تحتسب هذه التحويلات الى البلدان المغاربية الثلاث المعنية بالدراسة بنفس الطريقة، وتتماشى والتسجيل حسب القاعدة المثلى؟
- ما هو المسار الزمني لتحويلات المهاجرين الجزائريين والدول المغاربية المجاورة؟ هل يتغير حجم هذه الاموال مع الزمن؟ هل تتماشى اتجاه هذه التحويلات والاتجاهات العالمية؟
- هل يتبع الاتجاه الذي تسلكه التحويلات نفس مسار الهجرة؟
- ماهي الدوافع الكامنة وراء قرار تحويل المهاجرين الجزائريين مقارنة بالمغربيين والتونسيين؟ كيف يفسر سلوك المغتربين الجزائريين، هل يرتبط فقط بحجم الهجرة وبملامح المهاجر الفاعل للتحويلات؟
- كيف يتم تحويل اموال الجزائريين المقيمين في الخارج منذ الاستقلال مقارنة مع الدول المجاورة؟
- **ما هي الاسباب والصعوبات التي تعيق لجوء المهاجرين الجزائريين لاتباع القنوات الرسمية في التحويل؟ ولما ذا تمثل التحويلات غير النظامية للمهاجرين الجزائريين النصيب الاوفر مقارنة بتحويلات المغربيين والتونسيين؟**
- كيف يتم تسيير تحويلات المهاجرين الجزائريين؟ هل تتشابه ومخصصات التحويلات المالية للمهاجرين المغربيين والتونسيين؟
- ماذا تمثل تحويلات المهاجرين من مداخل العملة الصعبة في البلدان المغاربية الثلاث؟
- ماهي اهمية تحويلات المهاجرين في الاقتصاديات المغاربية الثلاث المستقبلية على المستوى الكلي مقارنة ببلدان الراسمالية الاخرى، الوزن النوعي بالنسبة لبعض المجمعات الماكرو-اقتصادية واهميتها على المستوى الجزئي؟
- ما هو الاثر الاقتصادي الكلي والجزئي والاثر الاجتماعي للتحويلات على البلدان المغاربية؟
- ماهي علاقة الحكومة المغاربية بجالياتها وبموضوع التحويلات المالية؟ ما هو دور البنوك والمؤسسات المالية؟
- ما الذي يمكن استفادته والدروس التي يمكن استخلاصها من تحليل ومقارنة التحويلات المالية للمهاجرين المغربيين والتونسيين في مجال تحفيز المهاجرين على تحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية؟

- ما هي الحلول والتوصيات، التحفيزات التي يمكن تقديمها للمهاجرين الجزائريين للتحويل عبر القنوات الرسمية؟
  - من اجل الاجابة على هذه التساؤلات، نفترض ما يلي :
  - يتابين تعريف واحتساب التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة، وحجم التحويلات الرسمية الى البلدان الثلاثة المعنية بالدراسة.
  - تواصل التحويلات المالية للمهاجرين النمو تماشيا مع الاتجاه العالمي للتحويلات.
  - ترتبط التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بحجم الهجرة بموجب تلازم الظاهرتين.
  - ترتبط دوافع ارسال المهاجرين المغاربة للاموال نحو بلدانهم الاصلية بدوافع الهجرة، دوافع اجتماعية وداخلية غير اقتصادية، دوافع مالية، دوافع شخصية ترتبط بمدى متانة العلاقة مع البلد الام . كما لا تتم التحويلات بمنأى عن البيئة الاقتصادية والسياسة للبلد الام والبلد المضيف، وتختلف هذه الدوافع من مهاجر الى اخر حسب دافع الهجرة.
  - تتنوع اليات تحويل الاموال بين الرسمية وغير الرسمية، وهي نفسها المتوفرة بالبلدان المغاربية الثلاث الا انها تتابين من حيث انتشارها، تطورها وتكلفتها .
  - العنصر الاساسى لاستخدام قنوات رسمية أو غير رسمية يتمثل فى تكلفة الانتقال لهذه التحويلات والتي هى بدورها تتوقف على مدى التركيز فى القطاع المصرفى، توافر العمق المالى وتختلف هذه التكلفة من دولة إلى أخرى فضلاً عن المؤسسة التى تقوم بعملية التحويل.
  - تلعب أسعار الصرف الرسمية دورا أساسيا في تشجيع اتباع تحويلات المهاجرين القنوات الرسمية.
  - تشكل تحويلات المهاجرين موردا هاما للعملة الصعبة للبلدان الثلاث المغرب ، تونس والجزائر.
  - يمكن أن تحتل تحويلات المهاجرين مكانة مهمة في موازين مدفوعات البلدان الثلاث.
  - تضطلع تحويلات المهاجرين بانعكاسات ايجابية على مستوى التنمية الاقتصادية .
- وكاي بحث علمي يجب ان يعتمد على منهج وادوات تمكن الباحث تحقيق الهدف من الدراسة، حيث يجب ان يكون المنهج ملائما لطبيعة الموضوع المدروس. ل ذلك ساعتمد على المنهج الوصفي التحليلي مدعم ببيانات احصائية مع المنهج المنظومي كاطار نظري له ذا البحث، من اجل وصف والتعرف على ظاهرة الهجرة الدولية التي نتجت عنها التحويلات المالية للمهاجرين ودراسة العلاقة المتفاعلة بين الظاهرتين، كذلك اهدف من وراء هذين المنهجين التعرف على مسالة التحويلات المالية للمهاجرين وابرار وصف هذه المسالة، عرض مختلف المقاربات والفرضيات والادبيات التي لها علاقة بالموضوع، التعرف على المتغيرات الهامة التي تحكم مستوى التحويلات والعلاقات والتحركات المتبادلة بين هذه العناصر. وبما ان هذا البحث يحتوي على جانب تطبيقي يتمثل في دراسة مقارنة تحليلية قصد الاجابة على تساؤلات وفرضيات البحث من جهة واسقاط الجانب النظري على واقع التحويلات في دول المغرب

العربي الثلاث من جهة اخرى ، رايت انه من المفيد الى جانب المنهج الوصفي- التحليلي في وصف وتحليل مسالة تحويلات المالية للمهاجرين المغاربة وتقدير اهمية تشتت الجالية من المنطقة ، الاستعانة ببعض المناهج كمنهج دراسة مقارنة تحليلية بتحليل مكونات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين واقرانها بتحويلات المغريين والتونسيين ، اسباب التوجه الى القنوات الرسمية وغير الرسمية ، تحليل ومقارنة الاستخدامات المختلفة لهذه التحويلات للمغتربين المغاربة ، مكانة واهمية التحويلات في موازين مدفوعات البلدان المغاربية الثلاث وفي الاقتصاديات المغاربية المستقبلي سياسات الصرف وتطور سوق الصرف الموازي من اجل معرفة مدى مساهمة واثر اسعار الصرف والسوق الموازية على التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة وبالاخص الجزائريين والاثر المترتب لهذه التحويلات. كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي في تحليل اجتماعي- تاريخي لاتجاهات التحويلات من خلال عرض لمختلف المراحل التاريخية للهجرة على اعتبار اين لا يمكن تحليل تحويلات المهاجرين بمنأى عن تقييم اهمية الفاعلين وقبل الشروع في تقييم وتحليل اهمية الهجرة

كذلك من الوسائل المساعدة على انجاز هذا البحث ، انني حاولت الاستفادة من جميع الدراسات

والابحاث التي لها علاقة بالموضوع حيث استعنت بالعديد من المراجع المتنوعة والمتخصصة في اقتصاد الهجرات، الاقتصاد الاجتماعي. وكان للمجالات والدوريات المتخصصة، التقارير الصادرة عن مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، المنظمة الدولية للعمل ، المنظمة العالمية للهجرة ، منظمة الامم المتحدة الى جانب تقارير صادرة عن مؤسسات اقليمية كمنظمة التعاون والتنمية ، البنك الاوروبي للاستثمار، البنك الافريقي للتنمية ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق النقد العربي الاهمية الكبرى في تدعيم الاطار النظري . كما تم الرجوع الى دراسات قام بها باحثون في مجال التحويلات، ايام دراسية ومؤتمرات دولية ، رسالات ماجستر بجامعة اوروية وايضا مشاريع بحث لمراكز ومخابر بحث مغاربية، عربية واوروية.

اما في جانب دراسة المقارنة التحليلية ، فقد استندت الى جانب المراجع السابقة على مجموعة من المعلومات التي توفرها العديد من الدراسات الاستقصائية والميدانية في البلدان المغاربية الاصلية او في بعض بلدان اقامة المهاجرين ، وكذا الوزارات والهيئات والمكاتب المكلفة بامور الجاليات . شملت المهاجرين، الاسر المستفيدة والجهات الفاعلة الاخرى التي تتدخل في عملية التحويل كمراكز التحويل والبنوك المستهدفة من الدراسة . كما اعتمدت على مجموعة من الاحصاءات والمعلومات التي توفرها البنوك المركزية للدول المغاربية الثلاث ، مكتب الصرف ومعاهد الاحصاء والتي ستساعدني على القيام بالتحليل الكافي والفهم الدقيق لطبيعة تدفق التحويلات.

يحيلنا دراسة هذا الموضوع للاجابة على التساؤلات والفرضيات اتباع الخطة التالية

- لقد تم تقسيم هذا البحث الى قسمين اساسين ، قسم يمثل الجانب النظري واخر تطبيقي يضم كل منهم فصلين يمكن توضيح مضمونهما فيما يلي:
- القسم النظري ويمثل الاطار النظري للبحث حيث تعرضت فيه الى مختلف المقاربات ، الفرضيات ورؤى ايدولوجية التي لها علاقة بالموضوع . ويتضمن هذا القسم فصلين تناولت في الفصل الاول الحركات الهجرية الدولية من خلال وصف وتحليل هذه الظاهرة على اعتبار ان التحويلات المالية للمهاجرين ناتجة عن هجرة الاشخاص من البلد الاصلي الى البلد المضيف، وانه لا يمكن التكلم على التحويلات منفصلتا عن العناية بالهجرة والمهاجرين الفاعلين . حيث خصصت المبحث الاول لابرز اتجاهات الهجرة الدولية، تعريفها والتعرف الى اسباب هجرة الافراد، تطورها، مسارات التي تاخذها الهجرة والتغيرات الحديثة، اثارها هادفتا الى توضيح ارتباط ظاهرة الهجرة والتحويلات ومدى متانة هذا الارتباط الذي يشكل المهاجرون الفاعلون محوره ، تقييم اهمية ظاهرة الهجرة واهمية الفاعلين الذي يعكس اهمية التحويلات ومسار التحويلات ، ملامحهم التي تحدد وتؤثر على التحويلات تمهيدا للفصل المقبل. اما المبحث الثاني هو رؤى لمقاربات الهجرة والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية ، للتاكيد على مدى التلازم بين الظاهرتين والاشارة اننا بصدد دراسة اجتماعية – اقتصادية، التنويه على العوامل المحددة للتحويلات انطلاقا من المقومات والمحددات التي تناولتها المقاربات التي تجمع بين الظاهرتين.
- وقد عنى الفصل الثاني من هذا القسم بوصف وتحليل التحويلات المالية للمهاجرين الى البلدان الاصلية خصصت المبحث الاول منه الى تطور التحويلات متعرضنا فيه الى ماهية هذه الظاهرة في عرض لتطور اهتمام العالم بالتحويلات من اجل ابداء اهمية هذه الظاهرة على المستوى العالمي ، تعريف واحتساب هذه التحويلات في موازين مدفوعات البلدان المستقبلية لها، واهم مشكلات التعريف والحساب ثم الجهود الدولية ازاء تحسين تعريف وحساب هذه التدفقات المالية للتعرف والتعريف بهذه التدفقات ، كذلك تطرقت الى الاتجاهات الاقليمية والعالمية للتحويلات الى البلدان الاصلية مما يسمح بابرز التوزيع الجغرافي لهذه التدفقات واهميتها على المستوى الدولي كمصدر لراس المال للبلدان المتلقية لهذه الاموال . ثم درست محددات التحويلات المالية للمهاجرين ودوافع اتخاذ قرار التحويل، حيث تناولت مختلف الفرضيات والنظريات التي حلت هذه الدوافع ، الادبية الاقتصادية النظرية والتجريبية من وجهة نظر محددات التحويلات المالية للمهاجرين الى بلدانهم الاصلية واستعراض دراسات ونتائج ابحاث ميدانية ، حيث اردت ان ابرز المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية التي تحكم تدفقها، تسمح بفهم افضل لموضوع التحويلات . اما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصصته الى تقييم هذه التحويلات محاولتا من ذلك استعراض مختلف القنوات الرسمية وغير الرسمية التي يلجا اليها المهاجرون لتحويل اموالهم نحو بلدانهم الاصلية، مزايا ونواقص مختلف هذه

القنوت، كما درست الاسباب والعوامل الرئيسية التي تدفع المهاجر بشكل عام الى اتخاذ قرار التحويل عبر مسارات غير مهيكلة . وتضمن هذا المبحث مجالات استخدام التحويلات حسب ادبية التحويلات المالية ، الاسباب التي تحكم توجه التحويلات والعوائق التي تحول دون الاستخدام الافضل. وفي نهاية المبحث والفصل تطرقت الى رؤى ايدولوجية حول اثار التحويلات المالية للمهاجرين على البلدان الاصلية.

اما القسم الثاني التطبيقي، فهو يمثل دراسة مقارنة تحليلية للتحويلات المالية للمهاجرين في دول المغرب العربي الثلاث بدراسة الجزائر وقرانها بالمغرب وتونس . ويرجع سبب اختياري الى اقران الجزائر بالمغرب وتونس بالذات الى الاسباب التالية:

1. اهمية التدفقات الهجرية من البلدان المغاربية واهمية التحويلات المالية الى هذه البلدان: حيث

تعتبر هذه البلدان احد اهم منابع الهجرة ، فللبلدان المغاربية المجاورة المغرب وتونس جالية مهمة في حجمها في وضعية قانونية وغير قانونية لاتقل اهمية عن الجالية الجزائرية ، اصبحت تشكل مكونا اساسيا في العلاقات بين ضفتي المتوسط وخاصة بعد تحول المشروع الهجري من مشروع مؤقت الى اقامة دائمة . كما تعتبر بلدان المغرب العربي الثلاث اكبر البلدان المتناقية للتحويلات ليس فقط على الصعيد المغاربي والعربي بل الافريقي ، اذ تظهر في قائمة اكبر احدى عشرة بلد افريقي متلقي للتحويلات المالية للمهاجرين.

2. الاهمية النسبية لممر التحويل فرنسا- دول المغرب العربي بشكل خاص ودول الاتحاد

الاوروبي- دول المغرب العربي الثلاث بشكل عام على اعتبار ان دول الاتحاد الاوروبي تمثل القبلية المفضلة للمغاربة وفرنسا القوة الاستعمارية السابقة للبلد المضيف الاول مما يتيح تماثل ظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف التي يتواجد فيه المهاجرون المغاربة ويسمح باجراء مقارنة سلوكية انطلاقا من تماثل اتجاه المهاجرين المغاربة خاصة في ظل تقاسم الفاعلين للتحويلات خصائص تاريخية- هجرية مشتركة مع البلد المتقدم فرنسا، وكذلك تماثل اهمية الموقع الجغرافي بقرب البلدان المغاربية الثلاث من دول الاتحاد الاوروبي التي تضم غالبية المغتربين.

3. ايضا واحدة من بين اسباب استهداف دراسة مقارنة الجزائر بالمغرب وتونس، تواجد البلدان

المغاربية الثلاث في قلب تحديات متماثلة كالتطور الديمغرافي وانعكاسه السلبي على عرض العمل وارتفاع معدلات البطالة التي توجد في قلب مخطط الهجرة. ايضا وجود خصائص اقتصادية مشتركة تتمثل في عدم استقرار الاقتصاديات المغاربية وارتباط النمو الاقتصادي منها بقطاعات اولوية مثل النفط بالجزائر ، المنتجات الزراعية في المغرب وتونس وتأثيرها بتقلبات اسعار النفط العالمية والتقلبات المناخية ووجود فارق اقتصادي كبير بين هذه البلدان



ودول الاتحاد الأوروبي مما يعني تماثل ظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلد الاصلي، ومما يتيح فرصة افضل لتتبع ومعرفة مسار ورصد التحويلات للاحاطة بصورة واضحة على التحويلات في الدول المغاربية ومعرفة اكثر بمختلف صعاب ومشاكل التحويلات التي تعترض المهاجرين في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس في ظل ظروف ومعطيات الاقتصاد الوطني.

وقد تم تقسيم هذا القسم الى فصلين اساسين ، تعلق الفصل الاول بوصف ودراسة الحركات الهجرية بالدول المغرب العربي الثلاث الجزائر المغرب وتونس على اعتبار ان التحويلات ناتجة عن الهجرة ، وقبل الشروع في تحليل تحويلات المهاجرين المغاربة يجدر بنا ان نقيم اولا اهمية الفاعلين اذ تبرز هذه الاهمية من خلال دراسة اوضاع الهجرة الدولية من الدول المغاربية بالتتويه على الاتجاهات الثقيلة للهجرة من دول المغرب العربي الثلاث ، تيارات الهجرة بالتركيز على رصد مسار الهجرة المغاربية باوروبا بهدف تقييم اهمية الفاعلين المغاربة ، ابراز ملامح وخصائص المهاجرين التي شكلت الاطار العام لاتجاهات الهجرة . ثم الاشارة الى العلاقات الجديدة للمغرب- اوروبا كتجديد لظاهرة الهجرة في سياق حالي لعولمة الاقتصاديات وبناء اوروبا واسعة الى حد اين انتقال الافراد مستثنى ، خاصة في ظل مبادرات الشراكة الاورو المتوسطية للعديد من الدول والتي بدأت مع الاعلان برشلونة عام 1995 والحديث الان حول سياسة الجوار الجديدة والحاجة الى ادراك بعد الهجرة في هذه المبادرات الاورومتوسطية. وفي المبحث الثاني قمت بتحليل الاتجاهات الحديثة والحالية للهجرة الجزائرية مرورا بالتذكير بتاريخ الهجرة الجزائرية الذي لايمكن عزله عن الاستعمار الفرنسي والاستقلال ثم الشكل الجديد للهجرة الجزائرية وملامح المهاجرين القدامى والجديدة ايضا. مما سيسمح بالتعرف على ملامح واهمية الفاعلين وخصائصهم التي تشكل متغيرات الاقتصاد الجزئي والتي تعتبر كمحددات هيكلية تؤثر على مستوى ومسار التحويلات ، ومن ثمة تفسير تدفق التحويلات المهاجرين . كما اشرت الى العوامل التي توضح التحديات التي اوجدت الهجرة المغاربية والتي تشير ولو بشكل نسبي الى المحددات التي اوجدت التحويلات. اما الفصل الثاني من هذا القسم فقد تناولت فيه تحليل ومقارنة التحويلات المالية للمهاجرين في دول المغرب العربي الثلاث ، ويحتوي هذا الفصل على مبحثين رئيسيين تطرقت في المبحث الاول الى اتجاهات التحويلات المالية للمهاجرين متناولتا في ذلك تعريف ومكونات وتسجيل التحويلات المالية للمهاجرين في موازين مدفوعات البلدان المستقبلية، وكذلك مشكلات تعريف وتقييد هذه التحويلات مع ابراز اوجه التباين بين البلدان الثلاث المعنية بالدراسة ، تعرضت بعد ذلك الى تحليل ومقارنة حجم التحويلات الرسمية الى المنطقة للتعرف على مستوى هذه التحويلات من خلال تحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة وابرار العوامل المفسرة لاتجاه ومسار هذه التحويلات للدول المغاربية المستهدفة ك محاولة لتفسير سلوك المهاجرين بالتركيز خاصة على ملامح المحولين التي

تحدد دافع التحويل، كما درست منشأ التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة . وقد كان من الواجب ايضا التحدث عن قنوات التحويل في منطقة المغرب العربي ومقارنة مدى توفرها وتكلفتها في الدول الثلاث المعنية بالدراسة، مزاياها ونواقصها ، دوافع اختيار قنوات التحويل مما يسمح بتقديم نظرة على سوق التحويلات المالية الرسمي وغير الرسمي في الدول المغاربية الثلاث ، ومما لاشك فيه تشخيص اسباب اللجوء الى القنوات غير الرسمية وارتفاع نسبة التحويلات غير النظامية بالجزائر عن المغرب وتونس . كما استعرضت في المبحث الثاني من هذا الفصل تقييم هذه التحويلات واعني بهذا التقييم ، دراسة الاهمية النسبية لهذه التحويلات في الاقتصاديات المغاربية المستقبلية على المستوى الكلي كمصدر للعملة الصعبة من خلال تحليل وزن هذه التحويلات في موازين مدفوعات البلدان المغاربية المستقبلية واهميتها مقارنة بالتدفقات المالية الخاصة من الاستثمار الاجنبي المباشر والمساعدات الانمائية الرسمية وبعض المجمعات الماكرو- اقتصادية ، ايضا اهميتها على المستوى الاقليمي في المناطق التي ينتمي اليها المهاجرون وعلى المستوى الجزئي المتمثل في الاسرة المتلقية لهذه التحويلات . هذا فضلا على تحليل استخدامات التحويلات مع ابراز القطاعات التي تحظى بالافضلية ودوافع التي تحكم اختيار مجالات تخصيص وتسيير هذه التحويلات . وفي نهاية هذا الفصل وعلى ضوء استخدامات واهمية هذه التحويلات، اشرت الى مختلف الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هذه التحويلات على صعيد البلدان المغاربية . مما يسمح في الاخير في تحديد الاجراءات المناسبة على تخفيض المهاجرين على استعمال القنوات الرسمية التي تتوافق وصعوبات التحويل عبر القنوات الرسمية لجعل تحويلات المهاجرين الجزائريين تتسم بالنظامية.

و في نهاية البحث قمت بوضع خاتمة للموضوع ضمنتها اهم النتائج التي تم التوصل اليها ، حيث تم التركيز على اهم اسباب ارتفاع التدفقات غير الرسمية لتحويلات الجالية الجزائرية ، والصعوبات التي تواجهها هذه الاخيرة في اللجوء الى القطاع الرسمي للتحويلات ، كذلك ملاحظة مدى التباين والاختلاف في تعريف واحتساب هذه التحويلات، مستواها، اهميتها، القنوات التي تتم من خلالها. وفي هذا الاطار ثم اقتراح بعض الاجراءات والتوصيات التي تسمح بتشجيع المهاجرين على اتباع القنوات الرسمية في التحويل من خلال الاستفادة من تحويلات المغريين والتونسيين.

قد اصطدم البحث بعدة صعوبات اوجزها فيما يلي:

- صعوبات ذات طابع منهجي تتعلق بموضوع ذي جوانب متعددة ومتداخلة. موضوع يعرف نفسه قضية منهجية لوجود مشكلات في تعريفها وتسجيلها في موازين مدفوعات البلدان المستقبلية.
- صعوبات ذات طابع علمي مرتبطة بفهم موضوع كان مهملًا سابقًا، تزايد اهتمام العالم به في الالونة الاخيرة. بالاضافة الى قلة الدراسات والمراجع التي تتناول الموضوع والالمام بجوانبه والافتقار الى

مراجع باللغة العربية. كذلك فان معظم الدراسات السابقة تمثلت في مشاريع بحث مما يؤيد فكرة انه موضوع بحث يتزايد الاهتمام به.

- صعوبات تتعلق بموضوع يعرف قصور ونقص في البيانات ، البيانات المتوفرة تبدو غير كافية تتسم بعدم الاكتمال وعدم توافر الاحصاءات في بعض الحالات ، الى جانب تحفظ الجهات المعنية بتقديم البيانات عن التحويلات.

- صعوبات ترتبط بحصر احصاءات دقيقة عن التحويلات ، وكذا اختلاف ووجود فروقات في البيانات الاحصائية من مصدر الى اخر.

- صعوبات تتعلق بعدم نشر وتوافر احصاءات حديثة عن حجم التحويلات المتدفقة كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

- نقص ومحدودية الدراسات والمراجع التي تهتم بالجانب الميكرو الاقتصادي ، ندرة وعدم حداثة الدراسات التي ترصد استخدامات التحويلات المالية للمهاجرين واثارها بالتركيز على أعضاء الأسرة المتلقية لها في الوطن الأم.

- صعوبات تتعلق بشرح موضوع معقد وتقني يعتمد من اجل فهمه في اهم اجزائه على القيام بدراسات استقصائية ميدانية على عينات من المهاجرين والاسر ، تسمح بمتابعة التحويلات ورصدها وتقديرها بشكل دقيق، مما يشير ان هناك حاجة لاجراء هذه الدراسات.

و يمثل هذا البحث محاولة متواضعة للتعرف بموضوع التحويلات المالية للمهاجرين ، وهو اذ يتناول الموضوع في اتساعة وشموله لا بد ان يشوبها القصور . وفي هذا القصور المتواضع بعض الفائدة اذ يحدد الجوانب الغامضة في التحويلات والمعرفة الناقصة بسماته ، ويسمح بتلمس السياسات المناسبة لتعظيم فوائدها وادامة المعرفة بتغييراتها.

اتمنى ان يساهم جهدي المتواضع في الافادة باتخاذ الاجراءات المناسبة لتعظيم فوائد هذه التحويلات والتقليل من سلبياتها، وان يكون بداية مشاريع بحث في هذا المجال.

## مقدمة القسم الأول

تعد التحويلات المالية للمهاجرين، الملمح الإقتصادي الأساسي للإرتباط الوجداني والثقافي للمهاجرين بالخارج مع بلدانهم الأصلية.

وقد تناول الإقتصاديون ظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين فقط في سنوات السبعينات، مع تنامي الحركات الهجرية الدولية إلى أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات. إلا أن دراسة هذه الظاهرة خلال هذه الفترة ظلت محدودة وبسيطة، تكون الهجرة هي وحدة التحليل وتمثل التحويلات المالية للمهاجرين النقطة المفضلة في التحليل التقليدي للهجرة، حيث ينظر إليها كآلة لميزان مدفوعات البلدان الأصلية للمهاجرين لأنها تدفقات مالية بالعملة الأجنبية. ومن ثم تمثل هذه التحويلات الإقتصاد الحقيقي للهجرة.

ولم تعرف هذه الظاهرة تحليلاً عميقة إلا مع بداية الثمانينات، حيث تناولت مسألة التحويلات المالية للمهاجرين بصورة معمقة من قبل أنصار السياسة الاقتصادية الجديدة للهجرة (NPEM)<sup>1</sup> المرتبطة بإقتصاد الأسرة، مجال بحث غاري بيكر (Gary Becker)<sup>2</sup> في دراسته عام 1981. وذلك بالنظر إلى الهجرة كإستراتيجية عائلية للأسرة تمثل التحويلات المالية مظهر ذاتي لهذه الظاهرة، ولا شك أن دوافع التحويل تتأثر وترتبط بدوافع الهجرة. غير أنه مع تعمق الدراسة والمعرفة بالتحويلات، ظلت واحدة من الظواهر التي تفتقر إلى الإهتمام، إذ تقل الدراسات حول هذا الموضوع. إلا أن الجدير بالملاحظة ودون شك تزايد إهتمام العالم في الآونة الأخيرة بهذه التدفقات النقدية.

فقد شهدت السنوات القليلة الماضية إعترافاً متنامياً بمسألة التحويلات المالية للمهاجرين، والتصدي لمناقشتها ولفت إهتماماً متجدداً من الباحثين وصانعي السياسات والمؤسسات المالية الدولية لمتابعة هذه الظاهرة. حيث أصبح ينظر إليها ليس فقط كتدفقات مالية بالعملة الأجنبية، تساعد البلدان على تعديل موازين المدفوعات، بل كفرصة لتدعيم التنمية. وقد تجسمت هذه النظرة في العديد من المؤتمرات والإجتماعات المتخصصة. حيث جاء التأكيد على هذا الإتجاه في الحوارات الحديثة لمنظمة الأمم المتحدة حول الهجرة والتنمية (14-15 سبتمبر 2006)<sup>3</sup>، والتي أبدت إهتماماً بدعم فعالية الهجرة بشكل عام والتحويلات المالية للمهاجرين بشكل خاص في تنمية الإقتصاد الكلي للبلدان الأصلية إدراكاً أنها تمثل الجانب الإيجابي لآثار الهجرة على هذا البلدان. ومما يكتسي دلالة في هذا المجال تناول البنك العالمي في تقريره عام 2006 لموضوع "الآثار الإقتصادية لتحويلات

<sup>1</sup> La Nouvelle Politique Economique de la Migration.

<sup>2</sup> غاري بيكر (ولد في 2 ديسمبر 1930) إقتصادي أمريكي حاز على جائزة نوبل، وأصل دراسته بعد تحمله على الكاليفورنيا بجامعة برينستون الأمريكية عام 1951 ثم تحصل على دكتوراه من جامعة شيكاغو عام 1955 في الإقتصاد الاجتماعي. درس بجامعة كولومبيا من 1957 حتى 1968، وعاد بعدها إلى جامعة شيكاغو. من أهم مساهماته دراسات في مجال تحليل رأس المال البشري و سلوك الأسرة. تحصل على ميدالية جون بايتس كلارك عام 1967، حاز على جائزة نوبل في العلوم الإقتصادية عام 1992، حصل أيضاً على الميدالية القومية للعلوم عام 2000 والوسام الرئاسي للحرية عام 2007. من أهم منشوراته:

"The Economic Way of Looking at Life" (Nobel Prize Lecture 1992), *Social Economics: Market Behavior in a Social Environment*, Harvard University Press, 2001.

<sup>3</sup> للمزيد من المعلومات: أنظر ملخص الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية، الجمعية العامة للأمم المتحدة (حلول 515/61)، 13 أكتوبر 2006 (www.un.org).

المهاجرين". نظرا لدرجة إتساعها وشموليتها، فهي تمس الإقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد تضاعفت هذه التحويلات بحسب تقديرات البنك الدولي ب أكثر من مرتين بين 1995 و2005 لتنتقل من 102 مليار دولار إلى 232 مليار دولار، إرتفعت التحويلات إلى البلدان النامية من 57 % ( 58 مليار دولار) إلى 72 % ( 167 مليار دولار).

وبالنظر لهذه المعطيات سألفة الذكر، فقد إرئينا تخصيص هذا القسم لفهم والتعرف على التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان الأصلية بشكل عام، تطورها، محدداتها ومخصصاتها، دون أن ينفصل ذلك عن العناية بالهجرة لأنه لايمكن التكلم عن التحويلات منفصلتا عن الهجرة، بالنظر إلى أن التحويلات ناتجة عن الهجرة وضرورة تقييم أهمية الفاعلين التي تبرز من خلال دراسة أوضاع الهجرة الدولية. وذلك من خلال تجزئة هذا القسم إلى فصلين الأول حول الحركات الهجرة الدولية والثاني حول التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان الأصلية.

## تمهيد

من الخصائص الأساسية للسكان في العالم إنتقالهم من مكان إلى آخر أي الإنتقال عبر الحدود الدولية، وقد جرى الإعتراف عالميا بالحق في الهجرة منذ أكثر من نصف قرن مضى بإعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فالإعلان ينص في المادة 13 منه على أن « لكل فرد الحق في حرية التنقل وفي إختيار محل إقامته داخل حدود الدولة ولكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده وفي العودة إلى بلده»<sup>1</sup>.

ونتناول في ه ذا الفصل الحركات المهاجرة الدولية من خلال تعرضنا إلى تطور الهجرة الدولية في المبحث الأول بغرض تعريف هذه الظاهرة، إتجاهها، حجمها وأسبابها ثم أهم آثارها المترتبة على البلدان الأصلية للمهاجرين. بالنظر إلى أن التدفقات المهاجرة لا تتم من كل بلدان العالم بنفس الوتيرة، في ظل إختلافات جغرافية، تاريخية، إقتصادية وإجتماعية، إلى جانب وجود قنوات رسمية وغير رسمية للهجرة. وكذا في ظل إهتمام جل الدراسات الكلية الكمية للهجرة بآثارها على البلدان الأصلية و بأهمية التحويلات المالية للمهاجرين.

وكان الهدف وراء ه ذا الوصف والتحليل للتدفقات المهاجرة هو فهم ظاهرة الهجرة و توضيح العلاقة الموجودة بينها وبين التحويلات المالية للمهاجرين، التي تشكل الأثر الملموس لها على المستوى الإقتصادي، وإبراز مدى متانة ه ذه العلاقة التي يشكل المهاجرون الفاعلون محورها، تقييم أهمية ظاهرة الهجرة الدولية في العالم وأهمية الفاعلين للتحويلات.

وعلى ضوء وصف وتحليل الهجرة الدولية وعلاقتها بالتحويلات، نجد من الضروري تخصيص المبحث الثاني لمقاربات الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية في عرض للعناصر التفسيرية للهجرة والتحويلات، بالتطرق للمقاربات الإقتصادية ثم التحول من الإقتصاد إلى الإجتماع في عرض لمقاربات إجتماعية وأخيرا مقاربات تعبئة التحويلات المالية للمهاجرين. مما يشير مرة أخرى إلى مدى إرتباط الهجرة بالتحويلات، و يبرز بلأننا بصدد دراسة إقتصادية - إجتماعية، بالإضافة إلى تسليط الضوء بصورة نسبية على مفهوم التحويلات والعوامل المحددة لها تمهيدا للفصل المقبل.

## المبحث الأول: تطور الهجرة الدولية

تعتبر الهجرة الدولية واحدة من بين الإشكاليات المتداولة في القرن 21، والمواضيع التي تدرج حاليا ضمن الأولويات العالمية، تتسع بإطراد وتؤثر على تشكيل إقتصاديات العالم. فقد كان للأمم المتحدة الدور الكبير في تفعيل الإهتمام بهذا الموضوع، إذ أطلقت مبادرتين. أما المبادرة الأولى فكانت إنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية في عام 2002 لإيعاز من الأمين العام للأمم المتحدة، وإستهدفت صياغة

1 منظمة الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية 2002، ص1:

<http://www.un.org/esa/population/publications/ittmig2002/ittmigrep2002arab.doc>. consulté le 10/11/2009 à 10:45.

إستجابة عالمية شاملة ومنسقة لموضوع الهجرة . أما المبادرة الثانية فقد جاءت من الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما أقرت في 2005 التحضير لحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية، يعقد خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة ، ويهدف إلى مناقشة موضوع الهجرة الدولية وتحديد أفضل الوسائل والبرامج للتقليل من آثارها السلبية ولزيادة فوائدها الإنمائية.

### 1. ماهية الهجرة الدولية

كانت ولا تزال الهجرة الدولية ظاهرة عالمية ، تشكل عاملا أساسيا في التنمية بالمعنى الواسع الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي.

#### 1.1: تعريف الهجرة الدولية

تعرف منظمة الهجرة الدولية (OIM) الهجرة على أنها إنتقال شخص أو مجموعة أشخاص من موقع بلد الأم (الأصلي) إلى موقع بلد آخر هو بلد المقصد (البلد المضيف أو المستقبل) ، عبر الحدود الإدارية أو السياسية للدولة، بغية الإستقرار بشكل مؤقت أو دائم في بلد غير الموطن الأصلي. ووفقا لتعريف الجهاز المركزي المصري للتعبة العامة والإحصاء فإن الهجرة الدائمة، تشمل أولئك الذين غادروا البلاد من خلال القنوات الشرعية، بالإضافة إلى من هم بالخارج وتقدموا بطلب إعتبارهم مهاجرين دائمين، أما الهجرة المؤقتة فتشمل الحاصلين على تصاريح للعمل بالخارج.<sup>1</sup>

تعتبر الهجرة الدولية من ناحية كشكل من أشكال الهجرة الخارجية التي ترتبط بتجلياتها بالتشريعات الليبرالية إلى حد ما في البلدان المهاجر منها والبلدان المستقبلية. ومن ناحية أخرى، لا تكون الدوافع هنا دوافع إقتصادية (البحث عن العمل، عن مستوى أفضل للحياة) وحسب، بل تكون هناك أيضا دوافع سياسية. إلا أنه غالبا ما يشكو قياس الهجرة الدولية، وهو قياس يرتبط بمراقبة جيدة على الحدود وبوجود إجراءات صارمة للتسجيل عند الوفود من سوء تسجيل الخارجيين.<sup>2</sup>

ولذلك ينبغي أن يكون القارئ على بينة من صعوبات تقيد وإستخدام البيانات عن الهجرة الدولية، وذلك بسبب الإختلافات بين البلدان في مجال المحاسبة، حيث أن كل بلد يعتمد على قانون خاص به، في ظل عدم وجود إتفاقية دولية موحدة لجمع بيانات حول الهجرة الدولية قابلة للمقارنة ، بالرغم من الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي . حيث إقترحت منظمة العمل الدولية ( OIT ) منذ أول سنوات العشرينات تعريفا للمهاجر وطريقة موحدة لجمع البيانات عن الهجرة، وحاولت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تنظيم وإدارة الهجرة من خلال تبني إتفاقية عام 1949 بشأن حقوق العمال المهاجرين غير أنه لم

<sup>1</sup>الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، تحويلات المهاجرين إلى مصر والعالم ، تقرير معاوماني شهري، العدد 18، مصر، جويلية 2008، ص:1. Consulté le 10/01/2010 à 12: 55www.idsc.gov.eg

<sup>2</sup> Lucas&Meyer, *Beginninge population studies*, Australian National Centre for Development Studies, 2<sup>eme</sup> édition, Canberra, 1994, p .101: <http://www.jri.ir/en/ShowArticle.aspx?id=160>. consulté le 03/03/2009 à 14: 09.

تعتمد منظمة الأمم المتحدة هذه التوصيات المترتبة عن الإتفاقية من أجل إحصاء المهاجرين حتى 1953.<sup>1</sup>

وتشير العديد من الدراسات إلى وجود تباينات في إحصاءات المهاجرين بإختلاف التعريف لمن هو المهاجر. ومن يقوم بعملية الحصر، فحتى مع إفتراض وجود تعريف موحد للمهاجر - وهو محل جدل كبير- إلا أن الأرقام تتباين بإختلاف ما إذا كانت عملية حصر المهاجرين قد تمت في دولة الإرسال أم الإستقبال.<sup>2</sup>

يمثل مؤشر الإقامة المعيار الأساسي لحصر الهجرة الدولية بالإضافة إلى معايير أخرى منها الجنسية، مدة الإقامة، بلد الميلاد ودافع الهجرة . وهي تمثل معايير ثانوية عندما تأخذ بعين الاعتبار إلى جانب مؤشر الإقامة غير أنها أساسية للتمييز في الكثير من الحالات.<sup>3</sup>

وهناك معيارين في تعريف المهاجر يتم إستخدامهما سواء بصورة منفصلة أم بصورة مشتركة أولهما دولة الجنسية وهو المعيار الأكثر إستخداماً في إحصاءات الهجرة، ووفقاً لهذا المعيار يصبح المهاجرين هم المقيمين من الأجانب . ثانيهما دولة الميلاد، وهنا تثار العديد من التداخلات على سبيل المثال لإحتساب المهاجرين من الجيل الثاني كمهاجرين أم لا.<sup>4</sup>

ويرتبط تعريف المهاجر بحسب توصيات منظمة الأمم المتحدة لعام 1998 بدقة مفهوم مكان الإقامة الشخصي للمهاجر، فالمهاجرين لمدة طويلة هم الأشخاص الذين يقيمون على الأقل لمدة سنة في بلد غير بلدهم الأصلي حتى يصبح بشكل فعال بلد المقصد بلد إقامتهم الجديد، أما المهاجرين لمدة قصيرة هم الأشخاص الذين يقيمون في بلد غير بلد إقامته المعتاد لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولكن تقل عن سنة واحد. ويقصد هذا التحديد عدد حالات الإنتقال التي يمكن إعتبارها بمثابة هجرات. وتستثنى على وجه الخصوص حالات الإنتقال اليومي المرتبطة بممارسة مهنية معينة كرحلة عمل أو حالات الإنتقال ذات الطابع السياحي، زيارة الأصدقاء، حالات خاصة مثل الحج، زيارات للعلاج. وكذا إستثناء الأخذ بعين الإعتبار في دراسات الهجرة الدولية حالة التنقل شبه الدائمة لبعض الأشخاص ( بدو، رحل وبحارة). وتعتبر قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر مصدرا للمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين الدوليين للفترة الممتدة بين 1960 و2005، إلا أن هذه الإحصائيات لم تحتسب بنفس الطريقة، فبالنسبة لـ 165 بلد البيانات المجمعة كانت على أساس إحصائيات الأشخاص الذين ولدوا

<sup>1</sup> Musette Mohamed Saïb, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, CREAD, Alger, Décembre 2007, p. 17: [http://www.mercprogram.org/pdf/saib\\_musette.pdf](http://www.mercprogram.org/pdf/saib_musette.pdf). Consulté le 19/04/2009 à 10:53.

<sup>2</sup> Fargues Philippe, *Mediterranean migration report*, European University institute & European Commission & Europe Aid cooperation office, Italy, 2005, pp. 6-7: [http://www.eui.eu/RSCAS/e-texts/2005-CARIM-EN\\_ar.pdf](http://www.eui.eu/RSCAS/e-texts/2005-CARIM-EN_ar.pdf). Consulté le 18/04/2009 à 11:45.

<sup>3</sup> Musette . M.S., op. cit. pp. 16-17.

<sup>4</sup> Fargues Philippe, op. cit. pp. 6-7.



في الخارج (المؤشر الأول) و50 بلد آخر على أساس الجنسية الأجنبية (المؤشر الثاني)، في حين تعتمد كل من الكوديفور، الجمهورية الديمقراطية للكونغو الجمع بين هذين النوعين من البيانات المستخدمة، وعن 13 بلد آخر فإن عدد المهاجرين يقدر بصورة غير مباشرة تبعا لإفتراضات مختلفة. بالإضافة إلى تفاوت مدة الإقامة التي من خلالها يتم تصنيف الشخص كمهاجر، فعلى سبيل المثال تبعا لتعريف الأمم المتحدة، الطلاب الدوليين الذين يقيمون بالبلد المضيف لمدة تزيد عن سنة من أجل دراستهم يعتبرون كمهاجرين. ويشير تقرير البنك الدولي عام 2006 إلى أن بيانات الهجرة غير مكتملة ومن الصعب الاعتماد عليها حيث لا تفرق العديد من الدول والهيئات الدولية ما بين الهجرة الدائمة وغير الدائمة أو ما بين أنواع الهجرة المؤقتة هذا فضلا عن صعوبة حصر الهجرة غير القانونية.<sup>2</sup> فتبعا لدراسة أجراها Demetrios G. Papademetriou<sup>3</sup> عام 2004، يقيم حوالي 20 مليون شخص بصورة غير نظامية عبر العالم، أين يتواجد 14 مليون منهم بالولايات المتحدة الأمريكية (و.م.أ) والباقي بدول منظمة التعاون والتنمية ويشير التقرير أيضا إلى أن بعض الدول تأخذ بمفهوم الجنسية وأخرى بمفهوم الميلاد في رصدها لأعداد المهاجرين.<sup>5</sup> مما يبرز صعوبة قياس الهجرة الدولية.

## 2.1: عوامل بروز ظاهرة الهجرة الدولية

يقتضي تفسير الهجرة الدولية إدراكا وتفهما دقيقا للمتغيرات التي تطرأ على القوى الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وإنعكاساتها على القرارات الصادرة عن الأفراد مهم<sup>1</sup> تباينت ظروفهم المعيشية والاقتصادية. وسنحاول التركيز على هذه القوى الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزت عرضا لا محدودا من عدد المهاجرين عبر العالم والذين يرغبون دائما في مغادرة بلدانهم للعمل في الخارج.

إن التحولات التي شهدتها العالم خلال العشرينيات الأربع للقرن الماضي والتي تلت الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) أدت إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية<sup>2</sup> إتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة والأقل نمو إلى البلدان الصناعية والأكثر نموا والغنية نسبيا ونقصد بها البلدان الأوروبية أساسا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> <http://siteresource.worldbank.org/inprospects/resource/334934-1199807908806/4549025-1212445178844/Data-Notes.pdf>. Consulté le 25/04/2009 à 15: 47.

<sup>2</sup> World Bank, *Global Economic Prospects, Economic Implication of Remittances and Migration*, Report 2006, pp.89-90:  
[http://www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2005/11/14/000112742\\_20051114174928/Rendered/PDF/343200GEP02006.pdf](http://www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2005/11/14/000112742_20051114174928/Rendered/PDF/343200GEP02006.pdf). Consulté le 01/04 /2009 à 11: 49.

<sup>3</sup> رئيس معهد سياسات الهجرة ماكس بلانك، وخبير في مجال الهجرة الدولية بمنظمة الأمم المتحدة من أهم منشوراته

*Labor Migration and Economic Development* 1991.

<sup>4</sup> Musette. M. S, op. cit. p. 24.

<sup>5</sup> World Bank, op. cit. p. 90.

<sup>6</sup> أمياي عبد المجيد، مقالة حول الهجرة، شبكة النبا المعلوماتية، 2007:

وترجع عملية إنتقال العمالة بمختلف مستوياتها المهارية إلى الموجات الأولى للعولمة – في نهاية القرن التاسع عشر حيث برزت ما يسمى بدول الهجرة التقليدية والتي فتحت أبوابها للمهاجرين لأسباب إقتصادية ألا وهي إستراليا، كندا، نيوزيلنده، و.م.أ ، ثم تركز تيارات الهجرة بعد ذلك نحو الدول الأوروبية والتي تجاوزت الدول السابقة المشار إليها في نسبة المهاجرين لعدد السكان<sup>1</sup>. حيث شهدت الفترة من الخمسينات حتى بداية السبعينات حركة انتقال للعمالة في مواجهة الطلب المتزايد على العمل خلال فترة الثلاثين عام الذهبية والتي تلت الحرب العالمية الثانية، فالنمو الإقتصادي قد حرك المهاجرين المشتغلين من مناطق الفائض إلى مناطق العجز.<sup>2</sup>

وتدل عديد الدراسات التحليلية والتجريبية على تظافر عوامل كثيرة لإنماء الطاقة الهجرية نذكر منها:

1. الزيادة السكانية الهامة التي عرفها سكان ال عالم منذ سنة 1950 حيث بلغ عددهم 6 مليار نسمة، 80% منهم في البلدان النامية الفقيرة والباقي في البلدان المتقدمة الأوروبية، الآسيوية والأمريكية اللاتينية.

2. إرتفاع المعدلات السنوية المتوسطة التي عرفها حجم السكان في البلدان النامية إلى أكثر من 4%، وعدم مواكبة هذه الزيادة السكانية المفرطة نمو مماثل في المعدلات الإنمائية وفي فرص التشغيل المحدثة.

3. لعبت الأنماط التعليمية والتكوينية التي فرضت على البلدان النامية المتوسطة الحديثة عهد الإستقلال بعد الحرب العالمية الثانية من طرف البلدان الأوروبية المستعمرة، دورا مميزا في هجرة قوى العمل الوطنية لاسيما وأن هذه الأنماط المستوردة لا تتكيف شكلا ومضمونا مع الحاجات الإنمائية للبلدان المعنية النامية.

4. أدت الثورة الإتصالية المتنامية من سنة لأخرى في العالم وخاصة في البلدان الصناعية المتقدمة التي تشهد مستويات نمو مرتفعة إلى جلب قوى العمل المتوسطة الجنوبية، والكفاءات المهنية الباحثة عن الشغل والظروف المعيشية المتطورة، والمسالك المهنية المستقرة المنعدمة في بلدانها الأصلية.

5. التباين المستمر والمتنامي بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي بين البلدان الأكثر نمواً والبلدان الأقل نمواً ، والتي تتحكم في إيجاد فرص العمل، مما أدى إلى إرتفاع

<http://www.annabaa.org/nbanews/67/055.htm>. Consulté le 09/02/2010 à 20:04.

<sup>1</sup> Reinke j et Patteron O' Neil, *Remittances in the balance of payments framework, International technical meeting on measuring remittances*, World Bank, January 2005, p. 224:

<http://www.eclac.cl/publicaciones/xml/7/23967/DGI-230.pdf>. Consulté le 1/4/2009 à 13:55.

<sup>2</sup> Awad Ibrahim, *Labour mobility in regional integration schemes: A comparative study of the European union and the arab region*, May 2005, p. 3:

<http://www.eui.eu/Documents/RSCAS/Research/LMM/LMM-ExecutiveSummary.pdf>. Consulté le 3/5/2009.

- نسب البطالة بهذه الأخيرة. حيث تؤثر هذه الضغوط السكانية سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالأحرى على التكاليف والإمتيازات المادية والمالية للإقامة في البلدان الأصلية أي فيما يعتبره الفرد الاقتصادي الرصيد النفعي لمقر إقامته، الشيء الذي يشجع ه على ترك البلد الأصلي ويزيد بالتالي في الميل للهجرة الخارجية نحو بلدان بديلة.
6. أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية في ظل بحث الأفراد على مستوى أفضل للمعيشة. ففي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة إستثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل. ويبدو كذلك وجود إتفاق كلي بين دارسي الهجرة الدولية عموما مع ما يشهده تباين الأجور من تغيرات مستمرة ومنتامية حول إعتبار هذه الظاهرة كرد فعل على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان، لاسيما وأن هذا التفاوت ما فتئ يتطور بسرعة في العقود الماضية. مما يزيد من حجم التدفقات السكانية المهاجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية وبالأحرى الأوروبية والأمريكية.<sup>1</sup>
7. من أهم الأسباب الدافعة للهجرة كذلك، عولمة أسواق العمل التي تتضمن ظاهرة هجرة الأشخاص للبحث عن فرص خارج الحدود الوطنية، خاصة في ظل التقدم الذي أحرز في مجال تكنولوجيا الإتصالات، التسيير والتنظيم مما جعل إنتقال النشاطات ممكنة، بالسماح للمؤسسات الكبيرة والصغيرة بالقيام بعلاقات مع الخارج، فتح المجال لتحقيق ال مكاسب للتطورات التكنولوجية وتخفيض التكاليف. وذلك من خلال بحث هذه المؤسسات عن العمال الأكثر ملائمة أي الذين يستحقون فعلا الأجور التي يتقاضونها.<sup>2</sup>

## 2. إتجاه الهجرة الدولية

عرفت حركة الهجرة الدولية ديناميكية مستمرة ، تتطوي حركتها على عدة أبعاد ليس فقط من حيث الحجم، وإنما أيضا من حيث تنوع التركيب وخصائص المهاجرين.

### 2.2: حجم المهاجرون عبر العالم

<sup>1</sup> أمياني عبد المجيد، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> Malki Lyes, Article: *Migration et externalisation de la main d'œuvre*, El watan économique, N°146, Alger, du 23 au 29 Mars 2009, p. 12.

تفيد التقارير الدولية الحديثة والمعنية بقضايا الهجرة الدولية وبالأخص تقرير اللجنة الدولية للهجرة وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة 2006 ، بأن اتجاه حجم الهجرة خلال ال سنوات الأخيرة في تزايد مستمر، كما يتوقع تناميها أيضا خلال الأعوام القادمة. حيث تزايد عدد المهاجرين في العالم خلال الفترة الممتدة ما بين 1960 و 2005 على مدى 45 سنة بحوالي 121 مليوناً، تقريبا بثلاثة أضعاف. لينتقل حجم المهاجرين عبر العالم من 75 مليون شخص عام 1960، يقيم 57% منهم بالبلدان النامية إلى 191 مليون شخص عام 2005، لا يتواجد منهم إلا 37% بالدول النامية.<sup>1</sup> وينتقلون بالشكل التالي:<sup>2</sup>

- 62 مليون شخص من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية.
- 61 مليون شخص من البلدان الفقيرة إلى البلدان الفقيرة.
- 53 مليون شخص من البلدان الغنية إلى البلدان الغنية.
- 14 مليون شخص من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة.

وفي عام 2005، شكل السكان المهاجرون نسبة 3% من سكان العالم مقابل 2,9% لسنة 1990 بزيادة ضئيلة قدرتها 0,1% خلال هذه الفترة. وكان هناك أيضا في الفترة الممتدة ما بين 1960 و 1980 إنخفاضا طفيفا للهجرة الدولية التي إنتقلت من 2,5% في 1960 إلى 2,2% عامي 1970 و 1980. فنمو الهجرة الدولية يختلف من منطقة إلى أخرى ويلاحظ أن النمو العالمي للهجرة إلى حد كبير يعود إلى حركات خاصة بالسكان خلال سنوات الثمانينات والتسعينات.<sup>3</sup>

كما يعزى جزء من زيادة المهاجرين الدوليين في العالم التي لوحظت بين عامي 1970 و 2000 إلى تفكك الإتحاد السوفياتي السابق إلى عدد من البلدان المستقلة. ففي عام 1989، كان يوجد داخل إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية 2,4 مليون شخص مولودين خارج ذلك البلد. وفي عام 2000، كان يوجد داخل جميع البلدان التي كانت جزءا من إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ما مجموعه 29,2 مليون شخص مولودين خارج بلدانهم. ومن ثم فقد نجم عن تفكك إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إضافة نحو 27 مليون شخص إلى مجموع عدد المهاجرين الدوليين في العالم لعام 2000. وبفسر هذه الزيادة بتغير تصنيف المواطنين السوفيتيين السابقين الذين كانوا يعيشون في عام 1989 في جمهورية سوفيتية غير الجمهورية التي ولدوا فيها من مهاجرين داخلين إلى مهاجرين دوليين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Musette. M. S, op. cit. p. 21.

<sup>2</sup> Groupe Antiraciste d'accompagnement et de Défense des Etrangers et Migrants ( GADEM ), *Les droits de l'homme des migrants: de l'ombre à la lumière*, Communication à l'occasion de la Journée Internationale des Migrants (JIM), Rabat, Décembre 2008:

[www.chautard.info/article-18-decembre-journee-mondiale-du-migrant-et-du-refugie-41413004.htm](http://www.chautard.info/article-18-decembre-journee-mondiale-du-migrant-et-du-refugie-41413004.htm). Consulté le 03/04/2009 à 14: 23.

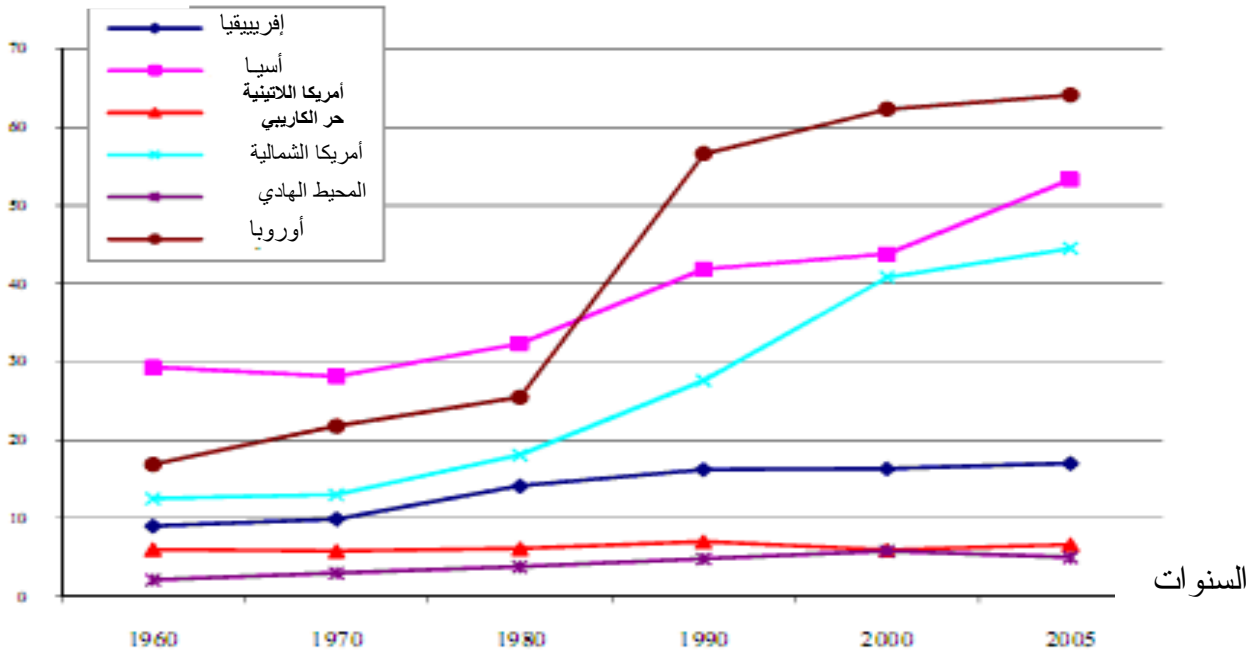
<sup>3</sup> أمياني عبد المجيد، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> منظمة الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

والملاحظ تباين حجم المهاجرين عبر العالم ، حيث يبدو إتجاه معظم الهجرات الحديثة إلى البلدان المصنعة الغربية. إذ يهاجر واحد من كل ثلاثة مهاجرين إلى إحدى الدول الأوروبية ، ويوجد واحد من كل أربعة مهاجرين بالو.م.أ ، فيقيم 60% من مهاجرين العالم حاليا في المناطق الأكثر نمواً و40% في المناطق الأقل نمواً. غير أنه يلاحظ أن نسبة المهاجرين إلى باقي السكان في المناطق الأكثر نمواً تبلغ 1 إلى 10%، أما في البلدان النامية هذه النسبة هي 1 إلى 70% تقريبا.<sup>1</sup> والشكل الموالي يبرز إختلاف تدفق المهاجرين عبر العالم.

### الشكل رقم (01) : تطور المخزون الهجري في مناطق العالم من 1960 إلى 2005 بالمليون

المخزون الهجري



Source: Barro Dominique-Stéphane et autres, op. cit. p. 17.

يوضح تطور المخزون الهجري في المناطق الرئيسية للعالم من 1960 إلى 2005 تمركز معظم مهاجرين العالم في أوروبا ( 64 مليون) خلال 25 سنة الأخيرة، ثم آسيا (53 مليون) بعد أن كان هذه المنطقة تضم المهاجرين بصورة مكثفة في الفترة الممتدة بين عام 1960 و1980، تليها أمريكا الشمالية (44 مليون) ثم إفريقيا (17 مليون).<sup>2</sup>

يتبين أيضا تناقص عدد الدول الراضة للهجرة إليها ، حيث تراجع نسبة الدول الراضة في الحد من الهجرة من 40% إلى 22% خلال العشرية الأخيرة (1996 و2005)، وتتوقع الإستشرافات المستقبلية

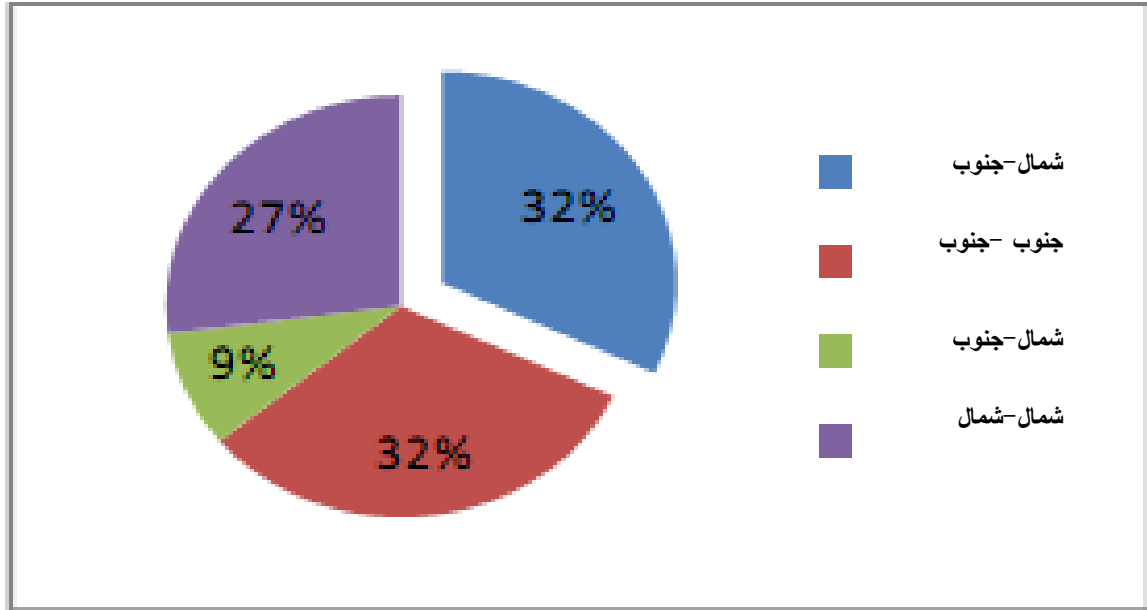
<sup>1</sup> أمياي عبد المجيد ،مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> Barro Dominique-Stéphane et autres, *Migrations internationales – une option de sortie par défaut ?*, La Banque Mondiale, Rapport 2006/2007, p. 16:  
[http://siteresources.worldbank.org/INTAFRUSUMESSD/Resources/1729402-1150389437293/Sc\\_Po\\_Rapport\\_final\\_Migration\\_Internationales2.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTAFRUSUMESSD/Resources/1729402-1150389437293/Sc_Po_Rapport_final_Migration_Internationales2.pdf). Consulté le 21/04/2009 à 10: 52.

كافة تزايد أعداد المهاجرين ، باعتبار تداعيات العولمة وتدعيم الفجوة وإستمرارها بين البلدان المصنعة والبلدان النامية بالجنوب<sup>1</sup>.

كما أعطى تمثيل آخر للتدفقات الهجرة حسب مناطق العالم، تم على أساس مؤشرات التنمية بين بلدان الجنوب والشمال نتائج أخرى. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (02): إتجاه التدفقت الهجرة العالمية عام 2005 بـ (%)

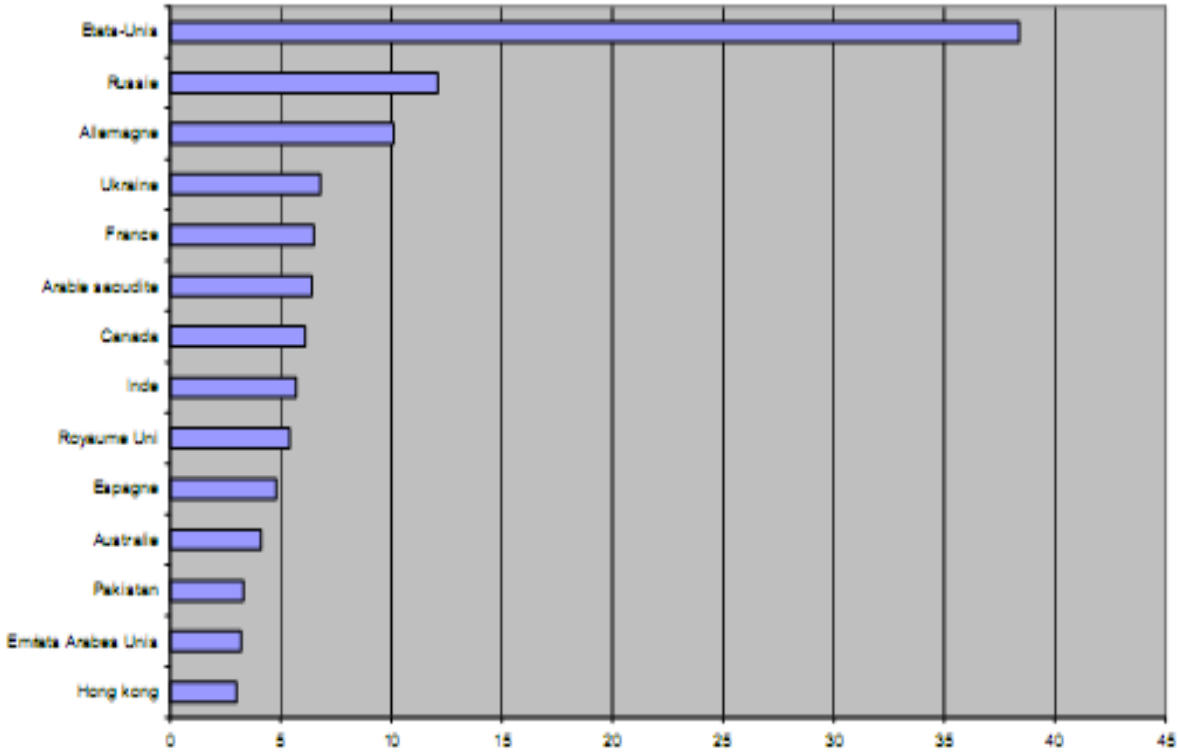


Source: Muscat, ibi, 3, op. cit. p. 21.

يوضح الشكل أعلاه مرة أخرى تباين تدفق المهاجرين عبر العالم ولكن مع الأخذ بعين الإعتبار نسب التدفقات الهجرة في كل الإتجاهات : من الشمال نحو الجنوب (27%)، من الجنوب نحو الجنوب (32%)، من الشمال نحو الجنوب (9%) ومن الجنوب نحو الشمال (32%). وبالنظر إلى هذه النسب يبرز ميل تحليلات الهجرة إلى التركيز فقط على تدفق المهاجرين من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، أي على شريحة ذات وزن 32% من ظاهرة عالمية، خاصة وأن نسبة السكان المهاجرين ضعيفة نسبياً بالمقارنة مع الحركات التاريخية للقرن 19، فهم لا يمثلون إلا 3% من إجمالي سكان العالم. أما فيما يخص تمركز المهاجرين في بلدان العالم، فالمهاجرين لا يتواجدون في جميع أنحاء العالم بل يتمركزون في بعض البلدان فقط، ما يدل على وجود سوق عالمي محدود للعمال المهاجرين من خلال العرض والطلب على الهجرة الدولية لأسباب متعددة إستراتيجية، ديمغرافية وإقتصادية. ويمكن إبراز كل هذه الملاحظات من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم(03): أكثر 14 بلدا في العالم احتواء على المهاجرين الدوليين عام 2005 بـ مليون

<sup>1</sup> أمياي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره.



Source: Musette. M. S ,op. cit. p. 22.

كشفت البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة ل عام 2005 كما يوضحه الشكل أعلاه، إستيلاء 14 بلد على 60% من مهاجرين العالم، تظهر الو.م.أ على رأس القائمة بما يقارب 15% من مهاجرين العالم، لتليها روسيا في المرتبة الثانية متبوعة بألمانيا. بينما نجد في أسفل السلم هونغ كونغ مسبوقة بدولة الإمارات العربية المتحدة.<sup>1</sup>

## 2.2: ملامح الهجرة الدولية

مع تطور حجم المهاجرين عبر العالم، برزت ملامح جديدة للهجرة الدولية نذكر منها:

### 1.2.2: العمال المهاجرين

واحدة من بين أهم ملامح الهجرة الدولية تنامي هجرة العمالة الدولية، فقد بلغ عدد العمال المهاجرين عام 2000 بحسب تقديرات ( OIT ) 75 مليون، بينما وصل عددهم قرابة 90 مليون عام 2006. هؤلاء العمال ليسوا حصراً أجراء، بل يمارسون مهن حرة في قطاع الخدمات والتجارة<sup>2</sup>. حيث صاحب العولمة بروز أسواق عمل عابرة للجنسيات، فبعد أن كانت الجنسية من بين أهم محددات إستقبال الأيدي العاملة -

<sup>1</sup> Musette. M. S, op. cit. p. 22.

<sup>2</sup> Idem, pp. 23-24.

حيث كانت كندا على سبيل المثال تركز فقط على الرجل الأبيض - أضحت الهجرة إليها تشمل كل الجنسيات ومن كل القارات ، فوصلت الهجرة إليها من الصين والهند في عام 1999 إلى 30% من إجمالي المهاجرين. وبعد أن كانت الهجرة إلى الو.م.أ تأتي من 21 بلدا وصلت إلى 41 بلدا، وزاد إتجاهها نحو العمالة الآسيوية بكثافة واضحة بعد أن كانت تضع قيودا أمام هجرة العمالة من هذه البلدان.<sup>1</sup>

وتشير إستشرافات مستقبلية حول التنقل الدولي لليد العاملة والعمل، تزايد عدد العمال المهاجرين عبر العالم حتى عام 2050 حيث يتوقع أن تفقد البلدان مرتفعة الدخل بشرق آسيا كالصين، أوروبا وشمال أمريكا 216 مليون عامل، في حين سيهاجر من الإتحاد الأوروبي بمفرده ما مقداره 66 مليون عامل، ويحتمل أن يكون المهاجرين عمالا شباب أي أشخاص نشيطين تتراوح أعمارهم بين 15 و 39 سنة. هذه الفئة العمرية يمثلها مهاجرين إفريقيا جنوب الصحراء جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويتوقع أن تكون الهند وبلدان أخرى من جنوب آسيا أكبر البلدان المصدرة للعمال المهاجرين إلى غاية 2050 على التوالي بـ 68 مليون و 89 مليون للعمال المنتمين إلى فئة العمرية بين 15 و 39 سنة. كما يحتمل أن تكون الزيادة في اليد العاملة من نفس شريحة العمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 44 مليون شخص مقارنة بـ 29 مليون في منطقة أمريكا اللاتينية وكنود 12 مليون بشرق آسيا.

## 2.2.2: تثنيت الهجرة الدولية

تزايد على نحو ملحوظ هجرة النساء ما بين الستينات والتسعينات من 35 % إلى 48 % من مجموع المهاجرين عبر العالم لتبلغ نسبة 50 % عام 2005.<sup>3</sup> أين أصبحت المرأة لا تهاجر لمجرد إنضمامها للزوج في البلد المضيف ولكن أكثر للبحث عن العمل. فنسبة النساء المهاجرات من البلدان النامية تتجاوز نسبة الرجال (51%) يعملن في مجال التمريض والخدمات الشخصية ومعظمهن غير مسجلات في البلدان المضيفة، وقدرت هذه النسبة بالبلدان المتقدمة بـ 46 % ولم تتجاوز 36 % في المنطقة العربية.<sup>4</sup>

## 3.2.2: هجرة المهارات

نضيف كذلك إلى جانب الخاصيتين السابقتين واحدة من المميزات الملفتة للإنتباه فيما يخص الهجرة الدولية والمتمثلة في التزايد المستمر لهجرة الكفاءات والمتعلمين، وهنا تجدر الإشارة أن الطلاب المقيمين في الخارج والذين بلغوا 2,5 مليون عام 2004، منهم 1,7 مليون بالو.م.أ وأوروبا الغربية،

<sup>1</sup> أميائي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> Malki Lyes, op. cit.

<sup>3</sup> Musette M. S ,op. cit. p. 23.

<sup>4</sup> اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا - الإسكو، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، تقرير السكان والتنمية، العدد الثالث، الأمم المتحدة، نيويورك، 6 جويلية 2007، ص 34:

<http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdd-07-2-a.pdf>. Consulté le 28/ 01/2010 à 11: 04.



يشكلون المستوى الأول لهجرة المهارات إلى بلدان الشمال أو هجرة الأدمغة حسب بلدان الجنوب، لأنهم يشرعون بعد قضاء سنوات دراستهم في البحث عن طريقة للبقاء في الخارج وليس العودة إلى بلدانهم الأصلية. وفي إطار أوسع، فهجرة المهارات لا تتعلق فقط بالطلاب بل أيضا بالإطارات والأشخاص ذوي مستويات عالية من التأهيلي ( محامين، أطباء، أساتذة جامعيين) ضمن البحث عن فرص عمل أفضل وبشروط أحسن، بالرغم أن أغلبهم لهم مناصب عمل و يعيشون ظروف حسنة في بلدانهم الأصلية. فقد لوحظ منذ بداية التسعينات تزايد هجرة العمال المؤهلين ذوي درجة عالية من الكفاءة والطلاب من بلدان الجنوب إلى الدول المتطورة.<sup>1</sup> حيث إرتفع عدد الذين أكملوا التعليم الجامعي والمولودون خارج بلدان الهجرة من 9,4 مليون عام 1995 إلى 14,7 مليون عام 2000، وتضاعف عددهم في أوروبا خلال عشرية التسعينات من 2,5 مليون عام 1990 إلى 4,9 مليون عام 2000. والذي يعزى إلى التغيرات الكثيفة في تكنولوجيا الإنتاج والمعرفة، والحاجة الملحة إلى عمالة بمواصفات خاصة عالية الكفاءة والمهارة، وفي نفس الوقت عالية الأجور وقليلة العدد، فكان تنامي الإقبال على الكفاءات والسعي المتواصل لجذبها بكل السبل الممكنة.

ويبين التقرير الدولي للهجرة في عام 2005 تبعيات هذه الظاهرة من حيث تداعياتها على الدول الأصلية النامية، خاصة تزايد هجرة العاملين من القطاعات الحيوية بها مثل قطاعي الصحة والتعليم، واللذين يمثلان التحديين الرئيسيين لتحقيق التنمية في هذه البلدان ويمثلان أيضا أولوية في أهداف التنمية للألفية، وفي حين ترفض العديد من البلدان الأوروبية قبول العمالة العادية، فهي تدعم تطوير القوانين والتشريعات المشجعة للهجرة الإنتقائية لصالح الكفاءات والميسرة دخولهم وإقامتهم ببلدان الإستقبال الغربية.

يقدر أنه بحلول العام 1976 كان قد غادر البلدان العربية وحدها نحو 23% من المهندسين، 50% من الأطباء و 15% من حملة الشهادة الجامعية الأولى إلى المهجر. فمن أصل 300000 من خريجي المرحلة الجامعية الأولى في العام الدراسي 1996/1995 يقدر أن نحو 25% هاجروا إلى أمريكا الشمالية و الدول الأوروبية. وبين عامي 1998 و 2000 غادر أكثر من 15000 طبيب عربي إلى الخارج.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> B. Lindsay Lowell, *Highly Skilled Migration: Trends and Admission Policies*, Organisation Internationale des Migrations (OIM), Rapport Mondial des Migrations 2007:

[http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/13453/CARIM\\_ASN\\_2010\\_16.pdf?sequence=1](http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/13453/CARIM_ASN_2010_16.pdf?sequence=1). Consulté le 12/5/2009

<sup>2</sup> ACP- EU, Assemblée Parlementaire Paritaire, Report on migration of skilled workers and its effects on national development 2007: [www.acpsec.org/pr/juin.pdf](http://www.acpsec.org/pr/juin.pdf). Consulté le 11/05/2010 à 18: 23.

وتتجاوز هجرة الأشخاص المؤهلين في دول مثل غويان وجمايكا 80%، لذلك تعرف منطقة جنوب الصحراء وأمريكا هجرة نسبة عالية من أفرادها المؤهلين، حيث فقدت بلدان مثل موزامبيق، أوغندا وغانا نصف عمالها المؤهلين.<sup>1</sup>

### 3. آثار الهجرة الدولية على البلدان الأصلية

للحجرة آثار هائلة على البلدان المضيفة والأصلية، إلا أن الحوارات الحديثة العالمية على مستوى منظمة الأمم المتحدة تولي إهتماما خاصا لآثار الهجرة على البلدان الأصلية للمهاجرين، حيث تأخذ هذه الآثار بعين الاعتبار الجانب الإقتصادي ولذا الناحية الثقافية والإجتماعية. وتتوقف طبيعتها كونها إيجابية أو سلبية بالأشخاص المهاجرين ووضعيتهم في الخارج، العلاقة التي تربطهم بالبلد الأصلي والجهود التي تبذلها حكومات البلدان الأصلية إزاء جاليتها المتواجدة بالخارج.

#### 1.3: آثار الهجرة الدولية على مستوى الأسرة

تعتبر الهجرة في البلدان الأصلية للمهاجرين كإستراتيجية عائلية موجهة لتحسين ظروف حياة أسر المهاجرين، وذلك بالإستفادة من الأموال التي يحولها المهاجر إليهم عند إستقراره بالبلد المضيف. حيث تتجاوز هذه الأموال المحولة في غالب الأحيان الدخل الذي كان يتحصل عليها المهاجر في بلده الأصلي، تستخدم أساسا لتمويل الإحتياجات الإستهلاكية الفورية والإستثمارات. الأمر الذي يجعل الهجرة من هذا المنطلق أساسية لتحسين حياة الملايين من الأشخاص في البلدان الأصلية. فقد أكدت العديد من الدراسات التجريبية المساهمة الإيجابية لعائدات الهجرة على الرفاهية و الظروف المعيشية، صحة أسر المهاجرين في البلدان الأصلية. هذه المساهمة الواضحة في الأدبية المتعلقة بالهجرة والتحويلات الدولية الصادرة عن البنك الدولي.<sup>2</sup>

يظهر كذلك أن الأسر التي لها فرد من أفراد عائلتها متواجد بالخارج لها فرصة أكبر لإرسال أولاده إلى المدارس، بإستخدام الأموال المحولة لتسديد مصاريف الدراسة، وما يترتب عنها من تخفيض نسبة عمل الأولاد أين ستكون لهم إمكانية أكبر لمواصلة دراستهم، خاصة بالنظر أن أفضل الآفاق المرتبطة بالهجرة تهتم بالجانب الإجتماعي.<sup>3</sup> فبغواتيمالا، تترجم الهجرة الدولية بإرتفاع نفقات التعليم ب 48%، لاسيما على مستوى التعليم العالي. وفي باكستان، ترتبط الهجرة بنمو معدل إلتحاق الأطفال بالمدارس وتراجع في نسبة إهمال التعليم بما مقداره 40%. مع الأخذ بعين الإعتبار أن آثار الهجرة الدولية على الأسرة تتوقف بالدرجة الأولى على مدى إرتباط المهاجر بأسرته.<sup>4</sup>

#### 2.3: آثار الهجرة الدولية على المستوى الوطني والمحلي

<sup>1</sup> Groupe Antiraciste d'accompagnement et de Défense des Etrangers et Migrants ( GADEM ), op. cit.

<sup>2</sup> Claudine Attias-Donfut et autres, *Les transferts intergénérationnels des migrants âgés*, Revue Économie et Statistique, n° 390, 2005, p. 6: [http://www.insee.fr/fr/ffc/docs\\_ffc/es390a.pdf](http://www.insee.fr/fr/ffc/docs_ffc/es390a.pdf). Consulté le 03/04/2009 à 11: 45.

<sup>3</sup> PNUD, Rapport Mondial sur le Développement Humain 2009, pp. 79-85:

[http://hdr.undp.org/en/media/HDR\\_2009\\_FR\\_Chapter4.pdf](http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_FR_Chapter4.pdf). Consulté le 10/11/2009 à 12: 11.

<sup>4</sup> Claudine Attias-Donfut et autres, op. cit. 6.

بعيدا عن آثار الهجرة على أسرة الفرد المهاجر، يمكن أن يكون لها آثار على الفكر المؤسسي من خلال تحويلات طرق وأساليب التنظيم والإدارة من قبل المهاجرين العائدين إلى البلد الأصلي. وذلك بعد إكتسابهم خبرات في البلد المضيف ومحاولة تطبيقها بالبلد الأصلي أو الاستفادة من هذه الخبرات من خلال تنظيم لقاءات وندوات في إطار ما يهرف عليه تحويلات المعرفة والتكنولوجيا<sup>1</sup>. أيضا من بين أهم إنعكاسات الهجرة على المستوى الوطني، ذلك الأثر المترتب على ميزان المدفوعات من خلال التحويلات النقدية التي يقوم بها المهاجرين إلى البلدان الأصلية. والي نعتبر النقطة المفضلة في التحليل التقليدي للهجرة، بالنظر إلى التحويلات لكافة لهيزان المدفوعات كونها مصدرا للعملة الأجنبية<sup>2</sup>.

كما يترتب عن الهجرة أيضا آثار إجتماعية وثقافية مثل الأغاني والموسيقى، نماذج غذائية التي تنقل بصورة أسرع من مجتمع إلى آخر، سلوكيات مماثلة لتلك السائدة بالبلدان المضيضة كالمساواة بين المرأة والرجل، حرية المرأة... الخ، هذه النماذج والسلوكيات التي يكتسبها المهاجر نتيجة إقامته وإندماجه بالبلد المضيف، ويحملها معه مباشرة عند العودة إلى البلد الأصلي<sup>3</sup>.

وتعتبر كل من التحويلات المالية وتحويلات المعرفة أهم أثرين مترتبين عن الهجرة، يشكلان مستويين إشكالية العلاقة بين الهجرة والتنمية، بينما تمثل التحويلات المالية الأثر الملموس لعائدات الهجرة والوجه الأكثر وضوحا من أوجه تأثير الهجرة على المستويات الفردية، الإقليمية والوطنية<sup>4</sup>. فتقريبا كل الدراسات الكلية الكمية حول آثار الهجرة على البلد الأصلي، تهتم بمساهمة التحويلات المالية وتهتم بآثار الهجرة على الأسرة أو ميزان المدفوعات المرتبطة بالتحويلات المالية<sup>5</sup>.

### المبحث الثاني: مقاربات الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين

تمثل التحويلات المالية للمهاجرين الأثر الملموس لعائدات الهجرة الدولية والوجه الأكثر وضوحا من أوجه تأثيرها على المستويات الفردية، الإقليمية والوطنية. ولذلك نجد من الضروري لفهم إرتباط الهجرة بالتحويلات المالية للمهاجرين، أن نستعرض مقاربات الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين. وتجدر الإشارة أن مسألة التحويلات المالية تتردد في إجمالي النظريات. والهدف من هذه الفقرة إستعراض ثاني لهذه النظريات ولكن محاولة الكشف عن العناصر المفسرة المرتبطة بالتحويلات المالية للمهاجرين، حيث تركز هذه المحاولة على المقاربات الإقتصادية والإجتماعية لمسألة الهجرة الدولية والتحويلات المالية للمهاجرين.

1 PNUD, op. cit. pp. 79-85.

2 Georges Tapinos, *L'économie des migrations internationales*, Fondation nationale des science politique, Paris, 1974, p. 156.

3 PNUD, op. cit. pp. 86-87.

4 اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا - الإسكو، مرجع سبق ذكره، صص 9-10.

5 PNUD, op. cit. pp. 86-87.

## 1. المقاربات الاقتصادية للهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين

تناول الإقتصاديون ظاهرة الهجرة الدولية والتحويلات المالية للمهاجرين معا فقط في سنوات السبعينات 1970. بينما لم تعرف هذه الظاهرة تحليلات عميقة إلا مع بداية سنوات الثمانينات 1980، والجدير بالملاحظة هو ميل هذه التحليلات تدريجيا نحو التحليل الاجتماعي. ونميز في هذه الحالة بين مقاربتين الأولى من نوع إقتصاد كلي والثانية من نوع إقتصاد جزئي.<sup>1</sup>

تعتبر المقاربة النيوكلاسيكية نقطة إنطلاق معظم النماذج التفسيرية لقرار الهجرة وآثارها، تركز على الفروقات الإقتصادية وبشكل أساسي على الفرق بين الأجور كسبب رئيسي لظاهرة الهجرة كما أوضحه هيكس<sup>2</sup> (Hicks John R, 1932). فبحسب هذه المقاربة يملأ الأفراد بالعقلانية يتأثرون بالمعلومة ويحتطون من المخاطر المستقبلية حيث يتبنى محللين هذه المدرسة مقاربتين الأولى من نوع إقتصاد كلي والثانية من نوع إقتصاد جزئي.

### 1.1: مقارنة من نوع الإقتصاد – الكلي

توصل الإقتصاد النيوكلاسيكي إلى وضع إطار تحليلي لفهم الدوافع التي تدفع الأفراد للهجرة وتحويل جزء من مدخراتهم إلى بلدانهم الأصلية. حيث يفترض النموذج النظري – الكلاسيكي الكلي أن الهجرة الدولية ناتجة عن الفرق بين الدخل بين البلدان الأصلية والمضيفة، في ظل سيادة التشغيل الكامل. غير أنه واحدة من بين أهم الإنتقادات الموجهة لهذا النموذج عدم الأخذ بعين الإعتبار فكرة التشغيل الناقص والفائض في اليد العاملة، كما هو الحال في البلدان النامية.

وقد أوضح متخصصون في الموضوع أن التنمية المشتركة وحرية إنتقال السلع عوامل تزيد في الهجرة على الأقل في المدى القصير. كما أشارت النظرية الكلاسيكية الكلية إلى إرتباط ظاهرة الهجرة بحجم التبادلات التجارية. حيث أظهرت دراسات إجتماعية أن الليبرالية تؤدي إلى إرتفاع متوسط دخل السكان بالبلدان النامية، أين تترافق هذه الزيادة إلى حد كبير مع تنامي التدفقات المهاجرة والذي يعزى بأن الزيادة في الدخل تسمح للمهاجرين بتمويل مصاريف الهجرة التي لم يستطعوا تأمينها سابقا. وبمجرد بلوغ هذه التدفقات الحد الأقصى ينخفض حجم المهاجرين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Musette M. S ,op. cit. p.10.

<sup>2</sup> هيكس جون ريتشارد إقتصادي بريطاني ( 20 ماي 1989 – 8 أبريل 1904 ) أحد أهم علماء الإقتصاد في القرن العشرين ، حاز على جائزة نوبل في العلوم الإقتصادية عام 1972 لمساهمته الرائدة في نظرية التوازن العام ونظرية الرفاهية. من مساهماته العديدة في مجال الإقتصاد نظرية الأجور وبيانه نظرية الإقتصاد الجزئي في الطلب على السلع الاستهلاكية.

<sup>3</sup> Université de Savoie, Document de Master 1, Expertise économique et financière, *L'impact de la mobilité internationale des personnes hautement qualifiées sur les PVD*, 2003/2004, p. 32:

<https://listes.univ-evry.fr/.../Master/.../IM%20S&I%20Gén%20des%20Matériaux.pd>. Consulté le 26/05/2009 à 11: 45.

<sup>4</sup> Barro Dominique-Stéphane et autres, op. cit. p. 34.

إنطلق هاريس ر. جون وآخرون<sup>1</sup> (Harris John R) عام 1969 و1970 في تحليلهم من دراسات هيكلية بالتركيز على مقارنة الفروق بين الأجور إستنادا إلى نموذج يقوم على الهجرة الداخلية في البلدان النامية من الريف صوب المدن، مبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان.<sup>2</sup> حيث تعد الهجرة إستثمارا قادرا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل.<sup>3</sup>

وقد تطورت هذه المقاربة التحليلية الليبرالية على إمتداد الفترات الزمنية الماضية لتدمج في هذا الفائض مؤشر البطالة في مناطق لإستقبال، الأمر الذي أدى إلى ظهور مقاربة المردود المتوقع من ظاهرة الهجرة غير أن هذا النموذج لا يأخذ بعين الإعتبار الآثار المترتبة عن هذه الهجرة مثل التحويلات المالية. وبحسب هاريس وتوادر فسلوك المهاجرين عقلاني في حالة البطالة الحضرية، لمدى وعي الإقتصاديين بوجود أنظمة عائلية وشبكات للتحويلات بين مختلف أفراد الأسرة. ففي وقت لاحق إستند تودار في نموده بأنه: "إذا كان يتوقع المهاجر احتمال ضعيف نسبيا للحصول على عمل خلال الفترة الأولى للهجرة، ويتوقع أن يرتفع هذا الإحتمال مع مرور الزمن لأنه يمكنه أن يوسع إتصالاته في المناطق الحضرية، فسيبقى العقلاني أو الرشيد له دائما أن يهاجر حتى وإن كان يتوقع أن يكون الدخل في المناطق الحضرية بالنسبة للفترة الأولى أقل من الدخل في المناطق الريفية". مما يؤكد فكرة التحليل النيوكلاسي القائلة بأن تباين مستويات الدخل عند الأفراد يلعب دورا هاما وفعالا في إتخاذ القرارات الخاصة بالهجرة إلى الخارج، أين خيار الهجرة يعتمد على المكسب المحقق من الفرق بين الأجر المحصل عليه في القطاع التقليدي (الزراعي) والقطاع الحديث.<sup>4</sup>

تحاول هذه المقاربة من نوع الإقتصاد الكلي إلغاء فكرة تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية الإقتصادية وتوضيح الأثر المحدود والضعيف لهذه التحويلات على التنمية. هذا الأثر الذي يتوقف على كيفية إنفاق هذه التحويلات، حيث يوجه الجزء الأكبر منها لتسديد نفقات الإستهلاكية ونسبة ضئيلة للإستثمار في مجالات إنتاجية، الأمر الذي يفسر ذلك الأثر المحدود للتحويلات المالية على مسار التنمية.<sup>5</sup>

## 2.1: مقارنة من نوع الإقتصاد جزئي

<sup>1</sup> هاريس جون ريتشارد إقتصادي أمريكي، أستاذ الإقتصاد بجامعة بوسطن الأمريكية. متخصص في إقتصاديات التنمية ورائد في مجال البحث في أسواق العمل والأجور وإقتصاديات الهجرة من خلال عمله المشترك مع تودار المترجم في نموذج Harris-Todaro. عمل هاريس في العديد من الهيئات الدولية كالبانك الدولي، مركز بحوث التنمية الدولية في كندا، منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية. إحتل لسنوات عديدة منصب مدير مركز الدراسات الإفريقية ببوسطن ثم عين مديرا مركز القضايا الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية ببوسطن.

<sup>2</sup> Université de Savoie, op. cit. p.33.

<sup>3</sup> World Bank, *Factor Mobility and Migration*, World Development Report 2009, p. 161: [www.ceps.lu/documents/rapports/rapport\\_activites\\_2009.pdf](http://www.ceps.lu/documents/rapports/rapport_activites_2009.pdf). Consulté le 11/11/2009 à 15: 45.

<sup>4</sup> Université de Savoie, op. cit. p. 33.

<sup>5</sup> Musette. M. S, op. cit. p.11.

يتبسط تحليل الهجرة الدولية في ظل النظرية الجزئية النيوكلاسيكية بالأفراد المهاجرين على أساس المفاضلة بين المكاسب المحققة لاسيما مقارنة تكاليف الهجرة بالأجر المنتظر الحصول عليه بالبلد المضيف حيث تعتبر الهجرة كإستراتيجية للأسرة حسب الإقتصاد الجديد للهجرة ، تبحث الأسرة من ناحية على زيادة فرصها في الحصول على أفضل دخل بفضل أفراد أسرتها المتواجدين بالخارج ويسعى المهاجر نفسه من ناحية أخرى في البحث عن تواجد أفضل. وهنا ينظر إلى الهجرة كأوسيلة للإحتياط والتقليل من المخاطر المستقبلية من خلال التحويلات المالية لهؤلاء المهاجرين.<sup>1</sup>

فقد تناولت مسألة التحويلات المالية للمهاجرين بصورة معمقة من خلال أنصار السياسة الإقتصادية الحديثة للهجرة المرتبطة بإقتصاد الأسرة، إثر تفحصها من قبل الحائز على جائزة نوبل غاري بكر، في بحثه عام 1981. أين لم تعد الهجرة تتحدد من خلال تباين مستويات الدخل كما هو موضح في النظرية الكلية ولكن تبعا لمنطق تنوع الدخل و الإحتياط من خطر تراجع الدخل مستقبلا. وهذا ما أكدته تحاليل الإقتصاديان لوكاس روبرت<sup>2</sup> (Robert Lucas) وستارك (Stark, 1985) المنتميين للمدرسة الكلاسيكية.<sup>3</sup> إقترح ستارك عام 1991 في تحليله لظاهرة الهجرة رؤية جديدة في سياق جديد، بتسليط الضوء على الإستقلالية الفردية. حيث تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين نحو بلدانهم الأصلية كعدد من التبادلات العائلية المباشرة وغير المباشرة ناتجة عن قرار جماعي للهجرة.<sup>4</sup>

تعالج وترتكز هذه المقاربة من نوع الإقتصاد الجزئي القضايا المرتبطة بدوافع التحويلات واستخداماتها سواء من قبل المهاجر نفسه أو من قبل أسرته . فقد ضمت هذه المقاربة العديد من الأفكار، حيث أثار المحللين النيوكلاسيك الدوافع الفردية لقيام المهاجر بإدخار جزء يسير من أجره. ففي الواقع، يشير لوكاس وستارك عام 1985 في دراسة قام بها حول سلوك تحويلات المهاجرين ببفتسوانا، أن المهاجر يقوم بهذه التحويلات من أجل فائدته الشخصية بغية حماية إستثماراته طول فترة غيابه عن البلد الأصلي. بينما حاول إقتصاديون آخرون توضيح دوافع التحويل المرتبطة ليس فقط بالمصالح الفردية ولكن برغبة المهاجر الشعور بالايثار من خلال تقديم الدعم لأفراد أسرته المتبقية بالبلد الأصلي. حيث تعتبر الأسرة كمؤسسة، يتمثل نشاطها في التأمين ضد المخاطر المترتبة عن عدم إستقرار الدخل. وأن قرار الهجرة

<sup>1</sup> Barro Dominique-Stéphane et autres, op. cit. p. 34.

<sup>2</sup> روبرت لوكاس (ولد في 15 سبتمبر 1937 بواشنطن) إقتصادي أمريكي بجامعة شيكاغو ورائد المدرسة النيوكلاسيكية ، حائز على جائزة نوبل في العلوم الإقتصادية عام 1995 ويصنف في قائمة أهم الإقتصاديين العشر في العالم في مجال الأبحاث الإقتصادية . حصل على شهادة البكالوريا في التاريخ عام 1959 ودكتوراة في العلوم الإقتصادية عام 1964 من جامعة شيكاغو. درس في المدرسة العليا للإدارة الصناعية (الآن تيبير كلية إدارة الأعمال ) في جامعة كارنيجي ميلون حتى عام 1975 ثم عاد إلى جامعة شيكاغو. شغل عدة مناصب أهمها رئيس تحرير مجلة الاقتصاد السياسي في 1988، وهو المنصب الذي لا يزال قائما. من أهم منشوراته:

- Monetary Neutrality Prize Lecture - 1995 Nobel Prize in economics , December 7, 1995  
- Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries. American Economic Review 1990.

<sup>3</sup> Musette. M. S ,op. cit. p. 11.

<sup>4</sup> Université de Savoie, op. cit. p. 33.

جماعي أسري وليس فردي، حيث تعتبر الهجرة كاستراتيجية عائلية تضمن لأسرة المهاجر حماية أكبر لمواجهة مخاطر عدم إستقرار الدخل من خلال التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجر نحو بلده الأصلي والتي تشكل مصدر جديد للدخل. بالإضافة أن الأسرة تلعب دور "البنك" الذي يمول رحيل المهاجرين، دفع مصاريف السفر. مما يجعل الدافع الأول لقيام المهاجر بتحويل جزء من مدخراته هو تسديد تلك الديون التي تحملها قبل رحيله. كما دلت عديد الدراسات التحليلية الإقتصادية أن هذه التحويلات المالية تمثل بالنسبة للمهاجرين أنفسهم شكل من أشكال الإستقرار والإستثمار في المحافظ المالية.

وكشفت العديد من الدراسات التي تستند على مبادئ الإقتصاد الأسري حول مسألة التحويلات المالية للمهاجرين على سلوكيات مختلفة لهؤلاء المغتربين بين سلوك أناني والرغبة بالشعور بالإيثار بينما يجتمع الموقفين على ضرورة تقديم الدعم لأفراد الأسرة المتبقية بالبلد الأصلي<sup>1</sup>.

## 2. المقاربات الإجتماعية للهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين

كما هو الحال بالنسبة للمقاربات الإقتصادية للهجرة والتحويلات فمسألة التحويلات المالية للمهاجرين عولجت من وجهة نظر إجتماعية في الأدبية الإجتماعية. ونميز في هذه الحالة بين مقاربتين يستحقان إهتماما خاصا، واحدة على المستوى الكلي والأخرى على المستوى الجزئي.

### 1.2: مقاربة من نوع ماكرو إجتماعي

تعالج المقاربة المقاربة الأولى من نوع ماكرو إجتماعي جذور الهجرة، تطورها وأثرها على عدم المساواة في التنمية بين البلدان الأصلية والمضيفة، مع إيلاء إهتمام خاص لتفسير الهجرة من البلدان النامية نحو البلدان المتقدمة. كما تستعرض هذه المقاربة مسألة التحويلات من خلال تندي د الأجور المنخفضة والعمل غير القانوني، الشكل الجديد للإستعباد والذي يظهر من خلال توظيف ه ولاء المهاجرين في مجالات عمل، قذرة، خطرة، غالبا ما يهملها مواطنين البلدان المضيفة. تعتبر الدراسات الإجتماعية الكلية، أن الإدخار والتحويلات المالية للمهاجرين ليس لها أي تأثير على التنمية. أيضا تشير هذه المقاربة إلى التحويلات الإجتماعية كإنعكاس للحركات المهاجرة كشفت والتي تتم بالدرجة الأولى من قبل المهاجرين ثنائي الجنسية.

### 2.2: مقاربة من نوع ميكرو إجتماعي

تمثل المقاربة الثانية ميكرو إجتماعية نظرية الشبكة الإجتماعية للهجرة التي تتناول الدوافع الإجتماعية للهجرة الدولية والتحويلات، هذه النظرية التي لا تتفق تماما مع المقاربات الإقتصادية. فهي تقترح لتفسير دوافع الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين عوامل تختلف عن تلك القائلة بوجود عوامل جاذبة بالبلد

<sup>1</sup> Musette. M. S ,op. cit. p. 11.

المضيف وأخرى طاردة بالبلد الأصلي المقترحة من قبل الكلاسيك، بل تقر هذه النظرية بدور الشبكات الاجتماعية في تفسير دوافع الهجرة والتحويلات، هذه الشبكات التي يعرفها ماسي على أنها: "مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تربط المهاجرين في البلدان المضيفة بالأفراد غير المهاجرين في البلدان الأصلية من خلال أواصر القرابة، الصداقة التي تمثل الدوافع الجاذبة للمهاجرين". فبمجرد استقرار الفئة الأولى من المهاجرين بالبلد المضيف، والمسماة بالجيل الأول ستعتبر ليس فقط كعامل جاذب للهجرة ولكن سيشكل هذا الجيل شبكة دعم لتنامي الهجرة الدولية وتكوين أجيال جديدة من المهاجرين، عن طريق تقديم الدعم للأفراد الراغبين في الهجرة من خلال المساهمة في تخفيض تكاليف الهجرة، مصاريف السفر وإستقرار بالبلد المضيف. فهذه المقاربة تتجاهل العوامل الطاردة للبلد الأصلي والعوامل الجاذبة للبلد المضيف، وتعتبر أن ليس لها أي تأثير على الحركات المهاجرة سواء عند الرحيل، العودة أو القيام بالتحويلات، بل تكشف عن تراكم مجموعة من العوامل. وتشير هذه المقاربة إلى أن الإدخار والتحويلات النقدية للمهاجرين إلى البلدان الأصلية لا تمثل إلا شكلا من أشكال الموارد القابلة للتعبئة من قبل عائلة المهاجرين.

فقد أكدت النماذج الاقتصادية في دراستها لمسألة الهجرة والتحويلات أن سلوك الفرد المهاجر الأناني أو رغبته بالشعور بالإيثار، يعتبر العامل المحدد لتفسير دوافع الهجرة والتحويلات المالية. إلا أن هذه النماذج لم تنظر إلى الهجرة والتحويلات من الناحية الاجتماعية، ولم تأخذ بعين الاعتبار سلوك المهاجر المرتبط بالجانب الثقافي والعائدي كعامل محدد لقرار الهجرة والتحويلات. فإلى جانب تحويل المهاجر لأمواله من أجل فائدته الشخصية أو رغبته في الشعور بالإيثار من خلال تقديم الدعم لأفراد أسرته المتبقية بالبلد الأصلي، يبرز سلوك الفرد المرتبط بالجانب الأخلاقي المستمد من القدسية العائلية أين الترابط العائلي مقدس وأي خرق للإلتزامات الأسرية سيؤدي إلى معاقبة الفرد عن طريق إستبعاده اجتماعيا.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة أن التحويلات المنجزة من قبل المهاجرين نحو بلدانهم الأصلية تحكمها الروابط الاجتماعية بين المهاجر وأسرته، هذه الروابط التي تشكل العنصر الأساسي لتواصل وديمومة التحويلات طول فترة إقامة المهاجر خارج بلده الأصلي وبقاءه على قيد الحياة. فهذه التحويلات تتم بعد استقرار المهاجر بالبلد المضيف إلا أنها يمكن أن تتلاشى مع مرور الزمن كما يمكن أن تتزايد في ظل ظروف معينة.<sup>2</sup>

### 3. مقاربت تعبئة التحويلات المالية للمهاجرين

<sup>1</sup> Idem, op. cit. pp. 11-13.

<sup>2</sup> Denoix Sylvie et autres, *Transferts, Mobilités, Recomposition Culturelles et Politiques*, Rapport de Conjoncture 2004, p. 213: <http://www.cnrs.fr/comitenational/doc/rapport/2004/lesateliers/211-222-Chap9-transferts.pdf>. Consulté le 14/06/2009 à 13:23.



نميز بين ثلاثة مقاربات إقتصادية تهتم كلها بضرورة تعبئة التحويلات المالية للمهاجرين بالنظر إليها كمورد مالي. وتختلف هذه المقاربات فيما بينها كون كل مقارنة تهتم بجانب معين:<sup>1</sup>

### 1.3: المقاربة الأنجلوسكسونية (L'approche anglo-saxonne)

تهتم هذه المقاربة بتكاليف التحويلات المالية للمهاجرين وقنوات التحويل، وذلك بإيلاء اهتمام خاص لحمل سوق التحويلات يتميز بدرجة عالية من المرونة من خلال تشجيع المنافسة وإبتكارات المالية. حيث تفترض هذه المقاربة أن تخفيض التكاليف وإزالة العقبات أمام المنافسة الحرة من شأنه أن يزيد من حجم الأموال التي يرسلها المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية. لتشكل هذه المقاربة إستراتيجية تسمح بالحد من التحويلات غير الرسمية من خلال تحسين العلاقة بين نوعية وأسعار التحويلات الرسمية، وذلك بتقديم المتعاملين الرسميين أي قنوات التحويل الرسمية خدمات مميزة بأسعار مقبولة.

وقد إعتمدت هذه المقاربة مؤخرا من قبل إيطاليا وسمحت بتخفيض تكاليف التحويل عبر القنوات

الرسمية إلى أكثر من النصف وإستيعاب أكثر من 30% من حصة القطاع غير الرسمي.

وفي نفس السياق، تنص هذه المقاربة على الدور الذي يجب أن تضطلع به حكومات البلدان المستقبلية لهذه التحويلات في تسهيل عمل سوق التحويلات المالية للمهاجرين، من خلال تخفيف القيود التنظيمية لإضفاء الرسمية على المتعاملين المصرفيين في سوق التحويلات وتحفيزهم على الابتكار والتجديد. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى إستخدام التكنولوجيا في التحويل من خلال خدمة الهاتف النقال المصرفي (Mobile-banking)، والذي يتيح للمهاجرين المتعاملين مع القطاع المصرفي التحويل عبر الهاتف النقال.

### 2.3: مقاربة الاستلهام الهسبانية (L'approche d'inspiration hispanique)

تهتم هذه المقاربة بتعبئة التحويلات المالية للمهاجرين من خلال التركيز على ضرورة إستخدام المهاجرين للقطاع المصرفي عند التحويل وتشجيع فكرة التعامل عبر البنوك، بفعل إقامة البلدان الأصلية للمهاجرين شبكة بنكية تنشط في البلدان المضيفة تستهدف إدخار جاليتها، وذلك بتقديم خدمات مصرفية مماثلة لتلك المتاحة في البلدان الأصلية وبشروط سوق البلد المضيف من أجل منافسة بنوك البلدان المضيفة، مع إيلاء اهتمام خاص بالمجالات التي تستحوذ على إهتمامات وتطلعات المهاجرين كالسكن والخدمات المرتبطة بالتحويل كالتأمين، المعاشات ومنح التقاعد. حيث تهدف هذه المقاربة بالدرجة الأولى إلى تخفيض تكلفة تحويل أموال المهاجرين إلى البلدان الأصلية وإكتساب عملاء جدد، مما من شأنه أن يعزز قدرة المهاجرين على الإدخار والتحويل.

سادت هذه المقاربة إلى حد كبير بالمغرب الذي يعتبر رائدا في مجال التحويلات المالية للمهاجرين

بفعل إقامة شبكة بنكية مهمة نسبيا تنشط في مختلف بلدان الإستقبال في وقت مبكر إبتداء من عام 1971

<sup>1</sup> La Banque Africaine de Developpement (BAfD), *Les transferts des fonds des migrants*, Rapport 2006, pp. 47-48: [http://www.dgpe.minefi.gouv.fr/debat0801/etude\\_bafd0801.pdf](http://www.dgpe.minefi.gouv.fr/debat0801/etude_bafd0801.pdf). Consulté le 14/06/2009 à 14:45.

تستهدف إيداع جاليتها. وكذلك في الفضاء الناطق بالبرتغالية، حيث يترتب على حكومات البلدان الأصلية في هذه الحالة أن تعمل على تسهيل إنشاء بنوك وطنية في البلدان المضيفة، إذ أن المهاجرين يبدون أكثر تعلقاً بالمؤسسات المالية الوطنية عندما تقدم خدمات مميزة وفعالة. تعتمد هذه المقاربة على الرصد الدقيق للتغيرات السلوكية للمهاجرين والأسر المستفيدة حتى تتماشى الخدمات المصرفية ومتطلبات المهاجرين وأسرهم، وهي تبدو أكثر إنتشاراً في البلدان التي تتميز بإتساع حجم سوق التحويلات المالية للمهاجرين، حسن وفعالية الأداء المصرفي. فعلى سبيل المثال، يقتصر أثر هذه المقاربة بالبلدان الإفريقية الفرنكوفونية على شبكة بنكية تقليدية ومحدودة، أين تظهر الحاجة إلى إنشاء أسواق مالية تتميز بتطور القطاع المصرفي.

### 3.3: المقاربة الفرنكوفونية (L'approche francophone)

سادت هذه المقاربة في البلدان الناطقة بالفرنسية وتشمل إيلاء المزيد من الإهتمام لوضع ال تدابير والإجراءات التي تحفز المهاجرين على إستخدام أموالهم في تمويل المشاريع التنموية، وتشجيعهم للقيام بإستثمارات محلية وإنتاجية، والتي تكون في بعض الأحيان مشروطة بالعودة إلى البلد الأصلي. وقد تم تطوير هذه المقاربة على نطاق واسع بالمالي في منطقة كايس من قبل منظمات غير حكومية متخصصة في التحويلات المالية للمهاجرين. و تبين بإنتهاج هذه المقاربة أنه بالرغم من ضخامة عدد الأسر المستخدمة للأموال لغرض تمويل البنية التحتية فالنتيجة غير واضحة بشأن فعالية الإستثمار المنتج وإنشاء المؤسسات. والذي يعزى إلى أن هذه التحويلات توظف بحسب أولويات المهاجرين وإحتياجات أسرهم، حيث يكون لقطاع الصحة والتعليم الأسبقية عن باقي المجالات. فكلما كان مؤشر التنمية البشرية لبلد الهجرة ضعيف، كلما إمتص هذين القطاعين الجزء الأهم من جهود وأموال المهاجرين على حساب الإيداع والإستثمار.

### خلاصة الفصل الأول

تعد ظاهرة الهجرة الدولية ظاهرة عالمية تتم من كل مناطق العالم، قديمة تعود لفترات بعيدة تتزاهيها بإستمرار حيث لا يزال حجمها يواصل النمو تتوافق هذه الزيادة في التدفقات المهاجرة ببيوز ملامح جديدة كزيادة نسبة النساء المهاجرات، هجرة الكفاءات إلى جانب إستمرار هجرة العمل التي تشكل الإطار العام لإتجاهات الهجرة.

وقد إتضح من خلال هذا الفصل وجود سوق عالمي محدود للهجرة، يتباين تدفق الحركات المهاجرة بين مناطق العالم وترتفع بالدول النامية. كما تبدي أهمية هذه الظاهرة بالبلدان الأصلية على المستوى الجزئي والكلّي من خلال تحويلات المعرفة والتكنولوجيا، والتحويلات المالية للمهاجرين هذه الأخيرة التي تعد الأثر الملموس لعائدات الهجرة والوجه الأكثر وضوحاً من أوجه لتأثير الهجرة على المستويات الفردية، الإقليمية والوطنية.

وفي هذا الصدد، تبين أن الهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين ظاهرتين متلازمتان. تمثل التحويلات المالية للمهاجرين الإقتصاد الحقيقي للهجرة. كما تؤيد مقاربات الهجرة والتحويلات فكرة التلازم بين الظاهرتين.

ومن منطلق آخر، وفي عرض للمقاربات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة والتحويلات المالية للمهاجرين تبين من ناحية إرتباط دوافع التحويلات بدوافع الهجرة، مما يتيح إمكانية دمج عدة تفسيرات اقتصادية واجتماعية لدراسة دوافع التحويلات و من ناحية أخرى إتضح أننا بصدد دراسة اقتصادية-اجتماعية، تمثل الهجرة ظاهرة اجتماعية والتحويلات المالية ظاهرة اقتصادية. بل أيضا تميل المقاربات الاقتصادية إلى التحليل الإحتماعي، بالنظر أن دافع التحويل يرتبط ويكشف عن سلوك المهاجر كمتغير لتحديد هذا الدافع بين سلوك في الرغبة الشعور بالإيثار أو تحقيق المصلحة الشخصية، غير أن هذا الميل نسبي لأن سلوك المهاجر يتسم بالعقلانية هدفه الإحتياط وحماية دخله من التناقص وعدم الإستقرار. كما ترتبط المقاربات الاجتماعية التي تركز على الروابط الاجتماعية كالقراية والصداقة بين المهاجرين وغير المهاجرين بالتفسيرات الاقتصادية القائلة بوجود عوامل طاردة وجاذبة تبتدي من خلال الجيل الأول من المهاجرين الذي يشكل شبكة دعم لتنامي الهجرة وتقديم المساعدة لتوالي أجيال جديدة.

وعلى ضوء ما تلقى به هذا الفصل يتضح زيادة أهمية المهاجرين الفاعلين للتحويلات، ويعكس هذا الحضور القوي للمهاجرين أهمية التحويلات إلى البلدان الأصلية للمهاجرين. حيث يمثل هذا الفصل نقطة إنطلاق وتمهيد لمسألة التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان الأصلية، موضوع فصلنا المقبل والتي سنتعرض إليها بالتفصيل من أجل توضيح أهم جوانبه.

## تمهيد

تشكل التحويلات المالية للمهاجرين رهانا أساسيا في إشكالية الهجرة على مستوى الإقتصاد الجزئي والكلّي، خاصة في ظل تعمق آثار الهجرة والتحويلات وإتساعها. وفي هذا الصدد يهدف هذا الفصل إلى تحليل مسألة التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان الأصلية، تطورها ومخصصاتها. إذ يحيلنا هذا التحليل أن يشمل المبحث الأول ماهية هذه التدفقات من خلال الإشارة إلى مدى زيادة إهتمام العالم بالتحويلات المالية للمهاجرين، ومن ثم تناول تعريف وتوضيح كيفية احتساب التحويلات دوليا، بالإضافة إلى مشكلات تعريف وتقييم هذه التحويلات وأهم الجهود الدولية التي أدرجت في محاولة لتحسين تقييمها . يليها تسليط الضوء على الإتجاهات العالمية والإقليمية لتدفق التحويلات، ثم التطرق إلى محددات هذه التدفقات من خلال عرض لدراسات نظرية وتجريبية تتعلق بهذه المحددات.

وعلى ضوء هذا التحليل خصصنا المبحث الثاني إلى التعرف على أهم قنوات التحويلات المالية للمهاجرين من خلال إستعراض مختلف القنوات الرسمية وغير الرسمية التي تتم من خلالها، التعرف على مختلف أسباب تضخم نسبة التحويلات غير الرسمية، ومن ثم التطرق إلى إتجاهات ومجالات توظيف التحويلات المالية، كما حاولنا الإحاطة بلهم الآثار المترتبة عن هذه التدفقات في البلدان الأصلية.

## المبحث الأول: تطور التحويلات المالية للمهاجرين

عرفت التحويلات المالية للمهاجرين تطورا هاما خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تشير الإتجاهات العالمية بحسب تقديرات البنك الدولي إلى تنامي حجمها على المستوى العالمي إلى جانب زيادة علاقتها بالتدفقات الخاصة الأخرى من مساعدات إنمائية رسمية والإستثمار الأجنبي المباشر.

## 1. ماهية التحويلات المالية للمهاجرين

تمثل التحويلات المالية للمهاجرين مفهوما يصعب ضبطه ، تختلف العديد من البلدان في فهمها لهذه التحويلات وقيدها في موازين مدفوعات البلدان المستقبلية في ظل تزايد إهتمام العالم بهذه التدفقات وتعزيز الجهود الدولية إزاء تحسين تقييمها.

## 1.1: تزايد إهتمام العالم بالتحويلات المالية للمهاجرين

تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين واحدة من بين الظواهر التي تفتقر إلى العنايتهم، إذ تقل الدراسات في هذا الموضوع، إلا أن الجدير بالملاحظة ودون شك تلهتمام العالم في الآونة الأخيرة بهذه التدفقات النقدية. كان ينظر دائما إلى التحويلات المالية للمهاجرين كتدفقات مالية بالعملة الأجنبية، تساعد البلدان على تعديل موازينها لإقتصادية خاصة منها ميزان المدفوعات. بجانب ذلك، نظر إلى هذه التحويلات كفرصة لتدعيم التنمية في البلدان النامية. وتجسدت هذه النظرة في المؤتمر العالمي للسكان في القاهرة 1994. فقد تضمن برنامج عمله المقر توافق الحكومات على تشجيع توجيه التحويلات للتنمية، وذلك بتبني سياسات فعالة، تيسير في تحويل

الأموال وتوفير فرص وظروف مواتية لزيادة الأرباح والاستثمار الوطنيين. وبعد عقد من الزمن، تعاود اللجنة العالمية حول الهجرة الدولية التأكيد على نفعها لكثير من التفاصيل. فقد جاء في تقريرها بأن التحويلات هي أموال خاصة ولا يجب التحكم فيها من قبل الدول، أنه على الحكومات والمؤسسات المالية تجعل التحويلات أيسر وأقل كلفة لتشجيع المهاجرين على إتباع القنوات الرسمية. ويجب أن يترافق هذا المسعى مع تشجيع استثمار التحويلات بتبني سياسات وإجراءات ضمن لإقتصاد الكلي تسمح بزيادة النمو لإقتصادي وترفع القدرة التنافسية. من ناحية أخرى دعت اللجنة لزيادة استثمارات وإدخارات الجاليات المستقرة وذلك في بلدانهم الأصلية. كما أولت مجموعة الدول السبع الكبرى (G7) إهتماماً خاصاً بالتحويلات المالية الخاصة بعد مآنشات مع رئاسة المجموعة الأوروبية ما عرف بفريق العمل المالي حول الغسيل المالي

(FINANCIAL ACTION TASK FORCE ON MONEY LAUNDERING (FATF)) وشمل الفريق بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OCDE) وتوسع ليشمل 29 بلداً آخر. وللفريق برنامج عمل تتم مراجعته كل خمس سنوات. كما أصدر فريق FATF أربعين توصية لمحاربة غسيل الأموال وتمت الموافقة عليها بعد ذلك من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. أما الهام في عمل هذا الفريق هي مسؤولياته بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. فقد وجه عناية خاصة لمحاربة سوء استخدام النظام المصرفي الدولي لأغراض الشبكات الإرهابية. ونتيجة هذا الحرص فقد أصبحت 200 دولة ومؤسسة موقعة على خطة عمل FATF.<sup>1</sup>

ويقول الخبراء أن حركة المال عبر العالم لم تظهر بشكل واضح سوى بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، التي دفعت بالنظام المالي إلى تشديد رقابته على التحويلات المالية خشية وصول الأموال إلى أيدي الحركات المتشددة، ولفتوا إلى أن حجم الكتلة النقدية التي يرسلها المهاجرون إلى أوطانهم تضاعف منذ عام 2000 وليحصل المهاجرون بذلك على ثالث أكبر دخل عالمي بعد سلسلة متاجر وول مارت الأمريكية وشركة إكسون موبيل.<sup>2</sup>

وتوالت نتيجة لإعتبار السابق عناية السبع الكبار بالتحويلات، ففي عام 2004 أبدى وزراء المالية في هذه البلدان حرصهم على إستمرار في جهود خفض كلفة تحويلات المهاجرين، ودمج هذه التحويلات في النظام المصرفي الرسمي. وبعد ثلاثة أشهر فقط تناول الاجتماع قمة الثمانية الكبار (G8) في سي إيلاند (Sea Island) نفس الموضوع. وأكدت القمة على ضرورة تعاون المنظمات الدولية في مجال التحويلات لتحسين البيانات والإحصائيات عنها، وحددت مسؤوليات صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي بذلت جهود مركزة من

<sup>1</sup> فارس محمد الأمين، تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار، ورقة إلى إجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي إسكو، دائرة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية-ديسا، الأمم المتحدة، بيروت، 15 أفريل-17 ماي 2006، ص 4:

[http://www.un.org/esa/population/meetings/EGM\\_Ittmig\\_Arab/P07\\_Fares.pdf](http://www.un.org/esa/population/meetings/EGM_Ittmig_Arab/P07_Fares.pdf) . Consulté le 26/03/2010 à 19:01.

<sup>2</sup> محي الدين عمر، مقالة: الهجرة بين الإيجابيات والسلبيات، بانوراما الصحافة، الثلاثاء 4/ 2007/9، ص 9: syrianhouse.anythingown.com/showthread.php?t=3535. Consulté 21/11/2009 à 17:26.

هذه المؤسساتين الدوليتين المالييتين وكذلك من قبل المؤسسات المالية الإقليمية المتمثلة في OCDE، البنك المركزي الأوروبي (BCE) وأيضا المصالح المعنية لمنظمة الأمم المتحدة في هذا المجال

كما دعت لجنة التنمية للصندوق والبنك الدوليين في دورة ربيع 2005 القيام بأبحاث جديدة من أجل فهم أفضل لمحددات هذه التدفقات وكيفية زيادة تأثيراتها<sup>2</sup> ومما يكتسي دلالة في هذا المجال تناول تقرير البنك الدولي عام 2006 لموضوع الآثار الاقتصادية لتحويلات المهاجرين والهجرة. خاصة في ظل زيادة حجم التحويلات نفسها على المستوى العالمي وعلاقتها بالتدفقات المالية الأخرى من مساعدات إنمائية رسمية والإستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>.

وفي نفس السياق تدرج مبادرة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005 في التحضير لحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية، يعقد خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، ويهدف بالإضافة إلى مناقشة موضوع الهجرة الدولية الإهتمام بالتحويلات المالية للمهاجرين بالنظر إليها كعامل إيجابي للتأثير على التنمية بالبلدان الأصلية بشكل خاص، في ظل توفر جملة من الظروف والسياسات المناسبة<sup>4</sup>. بالإضافة إلى مبادرة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا المتمثلة في عقد إجتماع للخبراء يكون هدفه الرئيسي تحديد الإجراءات الملموسة والمجددة القابلة للإعتماد من طرف الدول الأعضاء، القطاع الخاص و منظمات المهاجرين، القطاع المالي، الجامعات وأطراف أخرى بطريقة تسمح بإدماج التحويلات المالية للمهاجرين في مسلسل التنمية لدول المنطقة<sup>5</sup>

## 2.1: تعريف وحساب التحويلات المالية للمهاجرين

في ظل تزايد إهتمام العالم بالتحويلات إتفقت المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي العناية برصد وإحصاء التحويلات المالية للمهاجرين.

### 1.2.1: تعريف التحويلات المالية للمهاجرين

تعرف التحويلات المالية للمهاجرين وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي المعلن عنها عام 1993 على أساس أنها إجمالي ثلاث بنود متفق عليها والمتمثلة فيما يلي:

<sup>1</sup> فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص4.

<sup>2</sup> Direction des politiques de développement, *Les transferts d'argent des migrants*, Revue Les notes du jeudi, N° 54, 16 Mars 2006, pp. 3-4: [http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Note\\_32.pdf](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Note_32.pdf) . Consulté le 29/03/2009 à 15:45.

<sup>3</sup> فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص5.

<sup>4</sup> Khachani Mohamed, *Migration internationale et développement en Afrique du Nord*, Commission économique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord, 2007, p. 3: <http://www.uneca-na.org/Migration/arabe/Programme%20of%20Work%20French.pdf>. Consulté le 24/12/2010 à 17:04.

<sup>5</sup> تشمل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا كلا من تونس، الجزائر، المغرب ليبيبي السودان مصر وموريتانيا

<sup>6</sup> خشاري محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، ورقة مقدمة إلى إجتماع الخبراء المتخصص حول الهجرة الدولية والتنمية في شمال إفريقيا، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الأمم المتحدة، الرباط المغرب، 20-19 فيفري/مارس، 2007، ص1: <http://www.uneca-na.org/Migration/arabe/Programme%20of%20Work%20French.pdf>. Consulté le 26/03/2010 à 19:01

**1.1.2.1: تحويلات العاملين (Worker Remittances)**

تعتبر تحويلات العاملين أول فئة بميزان المدفوعات المتفق عليها كبنود تمثل إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين، وهي مكون من التحويلات الجارية. وتعني تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين مقيمين خارج البلد الأصلي لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص غير مقيمين بالخارج - يمثلون عادة أفراد أسرهم- متواجدين ببولهم الأصل.

**2.1.2.1: تعويضات العاملين (Compensation of Employees)**

تعرف تعويضات العاملين أو المستخدمين على أنها التحويلات الجارية للعمال المهاجرين إلى الخارج لفترة تقل عن سنة (أي غير مقيمين في الدول المستضيفة)، فإن تحويلاتهم تمثل دخلا تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة في دولهم الأصل.<sup>1</sup> ويضم هذا البند الأجور، الرواتب والمزايا الأخرى (العينية أو النقدية) بما في ذلك ما يدفع عن العمل من تأمينات إجتماعية. وهي تدخل كلها ضمن تعويضات العاملين من فئة الدخل في ميزان المدفوعات، حيث يمثل البند الأول والثاني جزء من الحساب الجاري. ولا يدخل في هذا البند ما يحمله العمال المهاجرون من أموال عند الهجرة من البلد الأصلي أو العودة إليه فهذه تدخل في البند الموالي.<sup>2</sup>

**3.1.2.1: تحويلات المهاجرين (Migrant Transfers)**

يضم هذا البند الثالث صافي الأصول (المالية والعينية) التي يقوم العمال المهاجرين بتحويلها عند العودة إلى البلد الأصلي بعد إنتهاء إقامتهم بالدولة المستضيفة، أي عند تغيير الإقامة على الأقل لمدة عام. ويمثل هذا البند مكوناً من التحويلات الرأسمالية والتي هي جزء من الحساب الرأسمالي.<sup>3</sup> وتجدر الإشارة مما سبق، أنه من أجل دراسة وفهم أهمية موضوع التحويلات المالية للمهاجرين في الإقتصاد العالمي بوجه عام وإقتصاديات الوطنية بوجه خاص، يتطلب الأمر الأخذ بعين الاعتبار تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين ضمن بنودها الثلاث المذكورة آنفاً. وفي نفس السياق نشير أن البند الأول هو الأهم في التحويلات عبر العالم وإن تزايدت أهمية البندين الآخرين في السنوات الأخيرة وذلك بزيادة آثار العولمة وحركة التبادل. وسوف تزداد أهميتها مع تطبيق الجات (GATT) فيما يخص النموذج الرابع في تبادل الخدمات (MODE 4) أو حركة الأشخاص الطبيعيين. وفي حالة أكبر مصدر للتحويلات

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006، ص3: الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي تاريخ 21/ 06/ 2009 على 12:01: www.amf.org

<sup>2</sup> Banque Centrale Européenne (BCE), *Transferts de fonds des travailleurs migrants vers les régions voisines de l'EU*, Bulletin mensuel, Février 2007, p. 88: [http://www.vie-publique.fr/documents-vp/dette\\_publicque\\_2007/bulletin\\_aft\\_200702.pdf](http://www.vie-publique.fr/documents-vp/dette_publicque_2007/bulletin_aft_200702.pdf). Consulté le 8/04/2009 à 10: 45.

<sup>3</sup> OCDE, *Les transferts de fonds internationaux des émigrés et leur rôle dans le développement*, Perspectives des migrations internationales, Rapport 2006, pp. 150-151: www. Oecd.org. Consulté le 14/06/2009 à 13: 30.

(الولايات المتحدة الأمريكية) فلن نسبة البند الأول مثلت 81 % من إجمالي التحويلات منها عام 2002.<sup>1</sup>

### 2.2.1: حساب التحويلات المالية للمهاجرين

يعتبر صندوق النقد الدولي الوكالة المختصة في إرساء القواعد النموذجية لحساب التحويلات المالية للمهاجرين، الجمع والإبلاغ بصورة منظمة عن الإحصائيات الرسمية حول هذه التحويلات المرسله من البنوك المركزية للدول الأعضاء. ويرسخ صندوق النقد الدولي طريقة حساب التحويلات المالية للمهاجرين حسب البنود الثلاثة المذكورة سابقا لاسيما في حولية ميزان المدفوعات أين تظهر هذه التحويلات كإحصائيات دولية لميزان المدفوعات، إلا أن هذا الإطار الدولي ليس كافيا لتسجيل التحويلات النقدية للمغتربين تبعا لقواعد مشتركة وبصورة موحدة في كل البلدان. غير أن التعريف الصادر عن صندوق النقد الدولي لاسيما في دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي يبقى القاعدة المثلى لحساب التحويلات المالية للمهاجرين.<sup>2</sup>

### 1.3: مشكلات تعريف وحساب التحويلات المالية للمهاجرين

ما تزال البلدان تختلف أحيانا في فهمها للتحويلات والبنود المناسبة لقيدها في ميزان المدفوعات برغم وضوح الأدلة والتعارييف الدولية الخاصة بذلك.

فقد يتداخل تسجيلها مع عوائد السياحة أو ودائع غير المقيمين بل ومع الإستثمار الأجنبي المباشر في القليل من الحالات.<sup>3</sup>

كما تختلف أيضا في بعض الأحيان إحصائيات صندوق النقد الدولي عن إحصائيات البلدان المتناظرة للتحويلات. ويمكن تفسير ذلك بحصول المهاجرين على جنسية بلد الإقامة، ما يجعل مثلا من مهاجر مغربي حاصل على الجنسية الفرنسية مواطنا فرنسيا في هذا البلد غير أنه يظل مواطنا مغربيا وفق الإحصائيات المغربية.<sup>4</sup> حيث تقوم بعض الدول بتصنيف تحويلات ال مهاجرين بالخارج على أساس الجنسية وليس على أساس معيار الإقامة بالخارج. وهنا تظهر المشكلة الأكبر المتمثلة في تعريف المهاجر نفسه الشخص الفاعل الذي تحتسب تحويلاته. فالمصري أو المكسيكي الحامل للجنسية الأمريكية مثلا تحتسب تحويلاته في إطار تحويلات المهاجرين في مصر أو المكسيك لكن لا تحتسب كذلك في ميزان المدفوعات الأمريكي، مما يؤدي إلى إختلافات كبيرة في تقدير هذه التحويلات.<sup>5</sup> بلإضافة إلى الغموض الذي يحيط بكيفية احتساب التحويلات المالية لكل من الطلاب المتواجدين بالخارج والعمال الحدوديين والموسمين. حيث أن الطلاب المتواجدين بالخارج من أجل دراستهم يعتبرون كمقيمين ببلدهم

<sup>1</sup> فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص5

<sup>2</sup> Musette. M. S, op. cit. p. 26.

<sup>3</sup> Idem.

<sup>4</sup> خشانى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

<sup>5</sup> فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص5.



الأصلي، فلا تحتسب تحويلاتهم المالية عند تقييم إجمالي التحويلات برغم أن حصر الهجرة الدولية بحسب مؤشر الإقامة لا يستثني الطلاب . إلى جانب ذلك فإن التحويلات المالية للعمال الحدوديين والموسمين تسجل ضمن بند تعويضات العاملين، برغم أن هذه الفئة تستثنى من تعريف الهجرة الدولية عند اعتماد مكان الإقامة معيار لتسجيل حركة الأشخاص كمهاجرين.<sup>1</sup>

ومن جانب آخر، إذا كانت الفئات التي وضعها صندوق النقد الدولي لتمثل التحويلات المالية للمهاجرين واضحة المعالم، فإن هناك عدة مشاكل تطرح لتطبيق هذا التصنيف على المستوى الدولي مما قد يؤثر على إمكانية مقارنة البيانات، منها تلك المتعلقة بمنهجية غير موحدة لجمع البيانات على التحويلات المالية لإختلافات في أساليب قيد هذه العمليات، حيث تقوم بعض الدول بتصنيف التحويلات للمهاجرين بين تحويلات وتعويضات العاملين على أساس عشوائي، أي حسب الإختيارات التي تلاؤمها، مدى توفر البيانات لديها والنظام الضريبي المطبق فيها<sup>2</sup>، وهذا ما أكدته دراسة أجريت على البنوك المركزية. فعلى سبيل المثال، يضم البنك المركزي الفليبيني المبلغ الإجمالي لفئة تحويلات المهاجرين (الفئة الثالثة) إلى فئة تعويضات العاملين (الفئة الثانية) وحتى بالنسبة للتحويلات المنجزة من قبل المهاجرين المقيمين لأكثر من 12 شهر في الخارج. بينما لا تقدم بنوك مركزية أخرى مثل البنك الوطني لجمهورية التشيك والبنك الوطني البلغاري بيانات مفصلة عن التحويلات المالية للمهاجرين ولكن يقوموا بجمعها مع تحويلات خاصة أخرى في فئة تحويلات جارية أخرى.<sup>3</sup> في حين يتم في بلدان أخرى مثل مصر تسجيل التحويلات من خلال البنود الثلاثة المذكورة سابقا في ميزان المدفوعات (تحويلات العاملين، تعويضات العاملين، تحويلات المهاجرين) . وتحتسب هذه التدفقات على مستوى البنوك المركزية لدول مثل الأردن ولبنان ضمن بند تحويلات جارية خاصة. وهناك من التحويلات ما لا تظهر في تقارير البنوك المركزية كما هو الحال بالنسبة لسوريا والجزائر.<sup>4</sup>

أيضا ما زال تجميع بيانات دقيقة بش أن التحويلات يشكل تحديا رئيسا ليس فقط للبلدان المستقبلة للتحويلات بل أيضا لبعض المنظمات الدولية، حيث يشير تقرير صدر مؤخرا عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) إلى أن تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية قد بلغت نحو 300 مليار دولار في عام 2006. ويتسق هذا الرقم بشكل عام مع التقديرات السابقة للبنك الدولي التي تبلغ 208 مليار دولار أمريكي (تقدر حاليا بحوالي 229 مليار دولار أمريكي) من التدفقات المسجلة في عام 2006، علاوة على مبلغ إضافي في شكل تحويلات غير مسجلة. إلا أننا إذا ما تجاوزنا الفرق في الإجمالي بين التقديرين، يلاحظ أن ثمة فروقا بين مجموعتي البيانات اللتين إستند إليهما هذان التقديران. إذ يبدو أن تقرير FIDA يشمل في بعض الحالات مدفوعات تجزئة لأغراض التجارة والإستثمار، ويقدر بصفة

<sup>1</sup> Musette. M. S, op. cit. p. 27.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص3.

<sup>3</sup> OCDE, op.cit. p. 151.

<sup>4</sup> فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص5.

عامة حجم التحويلات عن طريق ضرب إجمالي أعداد المهاجرين المتحصل عليه من قاعدة بيانات ثنائية عن الهجرة وإستخدام متوسط قيمة التحويلات مأخوذة من مسوحات صغيرة النطاق قد لا تكون ممثلة على المستوى الوطني. وتبرز تلك الفروقات مرة أخرى وجود ضرورة بالغة لتحسين البيانات الخاصة بالتحويلات.<sup>1</sup> بالإضافة إلى ذلك، يعتمد الباحثون في موضوع التحويلات المالية للمغتربين عدة طرق مختلفة لحساب هذه التدفقات. فراثا ديليب<sup>2</sup> (Ratha Dilip)، يستخدم الجمع بين الفئات الثلاث المدرجة من قبل صندوق النقد الدولي، في حين يقتصر تايلور إدوارد<sup>3</sup> (Taylor. J Edward) على إضافة الفئة الثالثة وهي بند تحويلات المهاجرين إلى الهند الثاني تعويضات العاملين.<sup>4</sup> مما يجعل الإحصائيات المجمعة على التحويلات بعيدة أن تكون كاملة لإختلاف المصطلحات والمنهجيات التي لا تطبق بشكل موحد في كل البلدان لأنه في التقرير الذي ينبغي إرساله سنويا لصندوق النقد الدولي يستوجب عدم غياب المجاميع الثلاثة (تحويلات العاملين، تعويضات العاملين، تحويلات المهاجرين).<sup>5</sup>

وإلى جانب تلك المشاكل المتعلقة بمنهجية غير موحدة لتسجيل التحويلات النقدية للمغتربين، نجد نقص الشفافية واحدا من بين مشكلات تعريف وحساب هذه التحويلات. فالعديد من الدول لا تنشر بيانات عن تحويلات جاليتها المتواجدة بالخارج، حيث يلاحظ من إحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي عام 2003 أن فقط 28 دولة قامت بإرسال تقارير حول التحويلات المالية لجاليتها بالخارج، بينما حوالي 87 دولة لا تقوم بنشر بياناتها عن هذه التحويلات، وذلك برغم كونها دول لديها عمالة في الخارج أو تستقبل عمالة أجنبية على أراضيها، مثل بعض البلدان مرتفعة الدخل، بما في ذلك كندا، سنغافورة. ومن جانب الدول العربية، لا تنشر بيانات رسمية عن التحويلات المالية لمواطنيها في الخارج لكل من الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، موريتانيا والعراق.<sup>6</sup>

كما أنه غالبا ما تكون البيانات عن التحويلات قديمة، بسبب تماطل وعدم إلتزام الدول بإرسال هذه البيانات بصورة منظمة. فقد قام البنك الدولي خلال الأعوام القليلة الماضية بإعداد تقديرات للدول التي لا تتوفر فيها بيانات رسمية عن التحويلات المالية للمهاجرين في الخارج، ومن بينها عدد من الدول

<sup>1</sup> Ratha Dilip et autres, *Tendances des envois de fonds en 2007*, Groupe des perspectives de développement, Équipe Migration et envois de fonds, Migration et développement, World Bank, Washington, 29 novembre 2007, p. 2:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/External/EXTAFRENCHHOME/NEWSARABIC/0,,ContentMDK:21590246Pa/2pk:64257043PIPK:437376the.SitePK:1052299,00.htm>. Consulté le 29/02/2009 à 12: 02.

<sup>2</sup> راثا ديليب: خبير اقتصادي بفريق توقعات التنمية بالبنك الدولي، وأيضاً مدير فريق التوقعات الاقتصادية العالمية 2006: التدايعات الاقتصادية للتحويلات والهجرة بالبنك الدولي.

<sup>3</sup> إدوارد تايلور: أستاذ اقتصاديات الزراعة في جامعة كاليفورنيا، ومدير مركز الاقتصاديات والموارد الريفية للبلدان المطلة على المحيط الهادئ، درس العديد من المقاييس التي تتمحور حول اقتصاديات التنمية الدولية وأساليب الاقتصاد القياسي، ومن أهم من كتبت على الهجرة الدولية في نهاية الألفية.

<sup>4</sup> OCDE, op.cit. p. 151.

<sup>5</sup> FMI, *Statistique sur la balance des paiements et données sur les envois de fonds*, Rapport d'avancement d'information des divisions de la balance des paiement et la dette extérieure, Volume 12, N°01, 2005:

Www. Imf.org. Consulté le 26/04/2009 à 12: 11.

<sup>6</sup> Barro Dominique-Stéphane et autres, op.cit. p. 151.

العربية. كما قام البنك منذ بداية التسعينات بنشر سلسلة بيانات حول التحويلات بشكل مفصل وحسب مختلف الأقاليم والتجمعات الدولية، وذلك من خلال تقرير البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية 2006.<sup>1</sup>

وإن كانت البيانات عن التحويلات مرتبة ومصنفة بطريقة منظمة، فغالبا ما تكون ذات نوعية سيئة ونسبية لعدم احتساب معظم البنوك المركزية التدفقات غير الرسمية التي تمت عبر القنوات غير النظامية كالنقود والأموال المحولة عن طريق الأصدقاء أو أفراد العائلة وكذلك التحويلات العينية مثل المجوهرات، الملابس، والتي كثيرا ما تكون بعيدة عن متناول الإحصاءات الرسمية.<sup>2</sup> فلم تشرع الهند بتسجيل الذهب المتأتي من المهاجرين الداخليين للبلد كواردات إلا في السنوات الأخيرة في حين سجل لفترة طويلة في فئة التحويلات المالي للمهاجرين.<sup>3</sup>

ولعل أكبر مشكلة تتعلق بحساب التحويلات المالية للمهاجرين هي التدفقات غير الرسمية. فقد أكدت معظم التحليلات حول هذا الموضوع، أن جزء مهم من هذه التحويلات يتم عبر القنوات غير الرسمية. وأشارت دراسة للمكتب الإحصائي للإتحاد الأوروبي إلى أن « ثلثي التحويلات فقط تتم بصورة رسمية والباقي من خلال القنوات غير الرسمية ».<sup>4</sup> وعلى سبيل المثال، تتم معظم التحويلات إلى دول الشرق الأوسط من خلال شبكة متطورة من الوسطاء غير الرسميين، في حين لا يؤخذ النظام الرسمي بعين الاعتبار.<sup>5</sup>

كما أوضحت دراسة أجريت من طرف OIT عام 2004 حول حجم التحويلات المالية للمهاجرين نحو بلدانهم الأصلية: " يقدر في بعض البلدان أن فقط نصف التحويلات تتم عبر القنوات الرسمية".<sup>6</sup> ومن الواضح أن التعريف الإحصائي للتحويلات المالية للمهاجرين يتسم بالغموض وعدم الوضوح التام مما جعل قياس هذه التحويلات في أغلب الأحيان صعبا وغير كامل، إذ تحتسب بطريقة خاطئة في بعض موازين مدفوعات الدول. مما لا يسمح بإجراء مقارنات دولية بين الدول والأقاليم. وهذا ما أكدته عديد الدراسات التحليلية حول موضوع التحويلات المالية للمغتربين سواء من قبل خبراء البنك الدولي عام 2004 وحتى خبراء صندوق النقد الدولي عام 2006.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص3.

<sup>2</sup> World Bank, *Donnée sur les envois de fonds*, 2009, pp. 1-2:  
<http://siteresource.worldbank.org/INTPROSPECTS/resource/334934-1199807908806/4549025-1212445178844/DATA-NOTES.PDF>. Consulté le 25/04/2009 à 15:47.

<sup>3</sup> OCDE, op.cit. p. 151- 152.

<sup>4</sup> Musette. M. S, op. cit. p. 27.

<sup>5</sup> Fond Internationale De Développement Agriculture (FIDA), *Travailleurs migrants et envois de fonds: flux mondiaux de fonds envoyés vers les pays en développement et en transition*, Rapport édition Décembre 2007, p. 5: [www.ifad.org/remittances/maps/brochure\\_f.pdf](http://www.ifad.org/remittances/maps/brochure_f.pdf). Consulté le 14/06/2009 à 13:35.

<sup>6</sup> OIT, *Une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée*, Rapport 71 du CIT 92e session 2004, Genève: <http://www.oit.org/public/french/standards/reim/ilc/ilc92/pdf/rep-vi.pdf>. Consulté le 03/03/2010 à 16:27.

<sup>7</sup> Musette. M.S, op. cit. p. 27.

ويبقى من الصعب للغاية تسجيل الحجم الفعلي لتدفق التحويلات لأن العديد من المهاجرين والمستفيدين بالبلدان الأصلية يتعاملون خارج الأطر الرسمية. فتحديد التدفقات الإجمالية التي تتم عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية يمثل موضوع بحث وتحليل منذ عدة سنوات خاصة بمنطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي، أين العديد من البنوك المركزية حاولت استخدام وسائل مهمة لتكييف نظم جمع البيانات حول التحويلات المالية. غير قياس دقيق للتحويلات يشكل تحدياً لمعظم نظم ميزان المدفوعات، لأن هذه الأنظمة تعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، بينما تتجاوز التحويلات التي تتم من خلال القنوات غير النظامية والشبه الرسمية في بعض البلدان.<sup>1</sup>

#### 4.1: الجهود الدولية إزاء تحسين تعريف وحساب التحويلات المالية للمهاجرين

أشاد خبراء صندوق النقد الدولي أمام تعدد المقاربات لإقتصادية التي تعنى بضرورة تعبئة التحويلات المالية للمهاجرين ومشكلات تعريف وتقييم هذه التحويلات بضرورة القيام ببعض التعديلات والتوضيحات على تعريف هذه التحويلات لتحسين وتبسيط تسجيلها فقد أوكلت حكومات (G8) إلى مجموعة من الخبراء الشروع في تلك التعديلات ليتوصل هؤلاء أن تسجيل التحويلات يتم من خلال إجمالي بندين هما التحويلات الشخصية (الفردية) والتحويلات المؤسسية ليمثلا مجموعهما التحويلات الإجمالية. ويتوافق هذا التعريف مع مثله المقترح من قبل الفريق التقني للأمم المتحدة حول حركة الأشخاص الطبيعيين، والمصادق عليه من قبل لجنة صندوق النقد الدولي لإحصائيات ميزان المدفوعات حيث يتم العمل على نشر هذا التعريف من قبل صندوق النقد الدولي في الإصدار السادس لدليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي (BPM 6) كتحين للطبعة الخامسة في نهاية 2008، وتمثل البنود الجديدة المكونة للتحويلات المالية للمهاجرين في

- التحويلات الشخصية، وهو البند الذي يضم إجمالي التحويلات المنجزة من أسر مقيمة نحو أسر غير مقيمة مهما كانت مصادر دخل الأسرة المرسله للأموال، الصلة الموجودة بين الأسر والهدف من القيام بهذا التحويل. وتعني التحويلات الشخصية التحويلات الجارية ورؤوس الأموال النقدية والتحويلات العينية المنجزة إلى الأسر غير المقيمة. كما يضم هذا البند تعويضات المستخدمين الصافية، هؤلاء المستخدمين الذين هم عمال في دول غير بلدانهم الأصلية لمدة قصيرة نقل عن سنليحل هذا البند محل تحويلات العاملين<sup>4</sup>.

- التحويلات المؤسسية، ويعني كل التحويلات المنجزة مباشرة نحو الأسر من خلال القطاعات المؤسسية كالإعانات الإجتماعية. وتمثل هذه التحويلات إجمالي التحويلات من المؤسسات غير الهادفة للربح، والتي تقدم الخدمات إلى الأسر المعنية بالتحويل.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> FIDA, op. cit. p. 5.

<sup>2</sup> United Nations Technical Subgroup on the Movement of Natural Persons.

<sup>3</sup> Barro Dominique-Stéphane et autres, op. cit. p. 75.

<sup>4</sup> BCE, op. cit. pp. 91-92.

<sup>5</sup> Lerch Mathias et autres, *La mesure des transferts de fonds Nord-Sud : Nouvelles approches dans les pays d'immigration*, Laboratoire de démographie et d'études familiales, Université de Genève, 2008, p. 4: [www.uclouvain.be/cps/ucl/doc/demo/documents/Lerch.pdf](http://www.uclouvain.be/cps/ucl/doc/demo/documents/Lerch.pdf). Consulté le 14/06/2009 à 13:29.

- التحويلات الإجمالية، وهو البند الذي يمثل التحويلات المالية للمهاجرين في الإحصائيات الدولية لميزان المدفوعات، يضم مبلغ التحويلات المالية الشخصية والمؤسسية<sup>1</sup>. وذلك بالإعتماد على جمع المعلومات من فروع البنوك ومراكز التحويل التي تعنى بتقديم خدمات التحويل، بالإضافة إلى إجراء مسوحات ممثلة على المستوى الوطني على المهاجرين والمتقنين للتحويلات.<sup>2</sup>

ويرى الخبراء أن تطبيق التعريف سابق الذكر سيساعد السلطات على مضاعفة الجهود لإهتمام بالتحويلات المالية للمهاجرين كأداة للتنمية الاقتصادية، كما سيسمح بتبسيط تحليل أثرها على الإستثمار والنمو في الإقتصاديات الأصلية.<sup>3</sup>

## 2. الإتجاهات العالمية والإقليمية للتحويلات المالية للمهاجرين

يصف هذا الجزء المسارات الخاصة للتدفقات المالية للمهاجرين إلى البلدان الأصلية (المستقبل)، حيث يبدو هذا الوصف غاية في الأهمية خاصة في ظل تزايد إهتمام العالم بهذا الموضوع ومضاعفة الجهود لتحسين تسجيل وتقييم هذه التحويلات. فعرض لإتجاهات العالمية والإقليمية للتحويلات المالية للمهاجرين سيسمح بفهم أفضل لهذا الموضوع من خلال إبراز التصنيف الجغرافي لهذه التدفقات إلى البلدان المستقبلية، إلى جانب توضيح أهميتها في الإقتصاد الدولي.

### 1.2: توزيع التحويلات المالية للمهاجرين حسب الأقاليم<sup>4</sup>

تضم البلدان الأصلية المستقبلية للتحويلات المالية للمهاجرين دول نامية ومتقدمة. ففي عام 2004، قدرت هذه التحويلات المالية إلى الدول النامية والدول المتقدمة مجتمعة بحوالي 229 مليار دولار، منها نحو 145 مليار دولار تحويلات المغتربين إلى الدول المتقدمة و 164 مليار دولار إلى الدول النامية. ويوضح الشكل الموالي توزيع التحويلات إلى الدول النامية حسب الأقاليم.

الشكل (04): التحويلات المالية للمهاجرين إلى الدول النامية موزعة حسب الأقاليم عام 2004

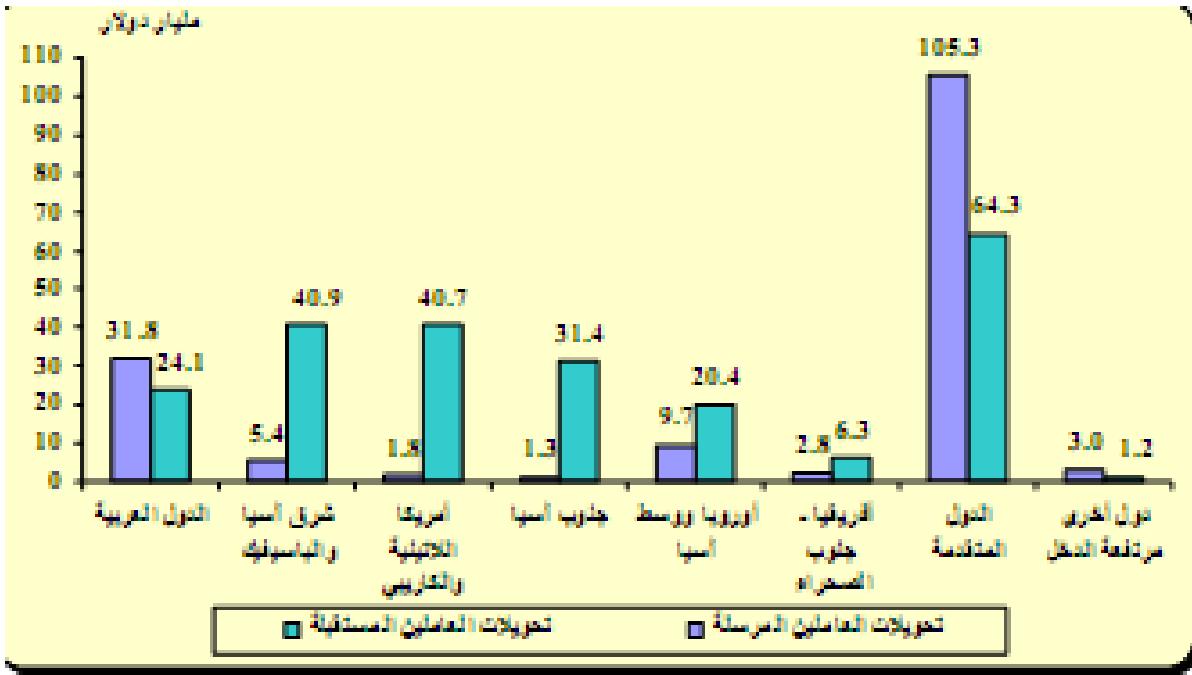
### بمليار الدولار

<sup>1</sup> Barro Dominique-Stéphane et autres, op. cit. p. 75.

<sup>2</sup> Ratha Dilip et autres, op. cit. p.4.

<sup>3</sup> BCE, op. cit. p. 92.

<sup>4</sup> صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص4.



المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

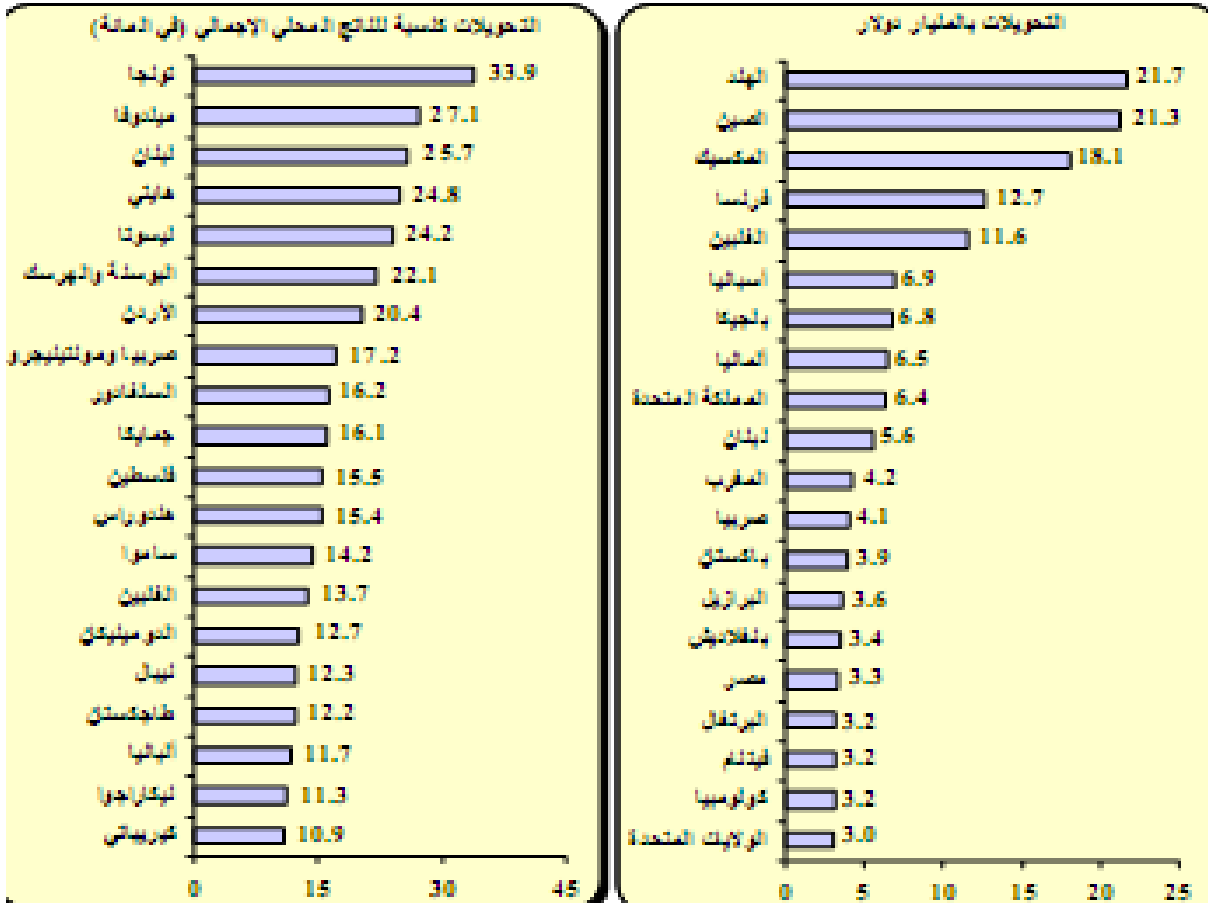
ويشير هذا التوزيع للتحويلات إلى الدول النامية حسب الأقاليم إلى أنها توجهت بصورة أكبر لدول شرق آسيا والباسيفيك التي تضم الصين، ثم تليها دول أمريكا اللاتينية والكاريبي التي من ضمنها المكسيك، والتي شهدت هي الأخرى زيادة ضخمة في التحويلات المالية لجاليتها بالخارج. تشكل هذه التحويلات إلى هاتين المجموعتين حوالي نصف إجمالي التحويلات إلى الدول النامية، وتأتي دول جنوب آسيا في المرتبة الثالثة، التي تضم الهند والتي شهدت كذلك زيادة ضخمة في تحويلات مواطنيها بالخارج إليها بعد أن عمدت السلطات الهندية إلى تبني عدد من الحوافز<sup>1</sup> لتشجيع تدفق هذه تحويلات وإستثمارها في الهند. وتأتي مجموعة الدول العربية المستقبلية للتحويلات المالية للمهاجرين في المرتبة الرابعة، حيث تشكل نسبة 15% من إجمالي التحويلات إلى الدول النامية. وتلي مجموع الدول العربية مجموعتي دول أوروبا ووسط آسيا، إفريقيا وجنوب الصحراء.

## 2.2: أهم البلدان المستقبلية للتحويلات المالية للمهاجرين في العالم

يظهر ترتيب أول عشرين دولة في العالم مستقبلية للتحويلات المالية للمهاجرين بـمليار الدولار أن الهند، الصين، المكسيك والفلبين إستشارت بقرابة نصف إجمالي التحويلات إلى الدول النامية عام 2004 كما يتضمن الترتيب دولاً متقدمة مثل فرنسا، بلجيكا، ألمانيا والمملكة المتحدة. ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكل الموالي (أنظر الملحق 1).

## الشكل رقم (05): ترتيب أول عشرين دولة في العالم مستقبلية للتحويلات المالية للمهاجرين 2004.

<sup>1</sup> شملت هذه الحوافز تحرير القيود على نظام الصرف وحركة رأس المال، تقليص فارق الأسعار بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازنة، بالإضافة إلى السماح للعاملين بالخارج بفتح حسابات مصرفية وتشجيع الإيداع فيها خلال تحرير سعر الفائدة.



Source: world Bank, 2006, op. cit. p90.

يتضح من الشكل أعلاه أن ترتيب أول عشرين دولة في العالم مستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين يشمل أيضا دول عربية مستقبلة للتحويلات، هي لبنان، المغرب ومصر. والتي يشكل مجموعها نسبة 8% من إجمالي التحويلات المالية للمغتربين الواردة إلى الدول النامية. وعند ترتيب أول عشرين دولة في العالم مستقبلة لتحويلات المغتربين منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 05)، فإن الصورة تتغير، حيث يتبين أن الدول التي يتضمنها هذا الترتيب هي جميعها من الدول النامية، وتشكل التحويلات إليها نسبة تفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن بين هذه الدول ثلاث دول عربية هي لبنان، الأردن وفلسطين.<sup>1</sup> كما تجدر الإشارة أن أول عشرين دولة في العالم مستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين تمثل ما نسبته 68% من مجموع التحويلات في العالم لمجموع 157 بلد الذي يوفر بيانات لصندوق النقد الدولي من مجموع 212 بلد في العالم.<sup>2</sup>

كذلك يوضح الجدول التالي أنه مقارنة مع الدول المصدرة للهجرة، ومن أصل حجم إجمالي لتحويل العائدات وصل عام 2005 على المستوى العالمي إلى 225,8 مليار دولار أمريكي حسب إحصائيات

<sup>1</sup> World Bank, 2006, op. cit. pp. 89-90.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، صر 4-7.

الأمم المتحدة، تتفوق بلدان آسيا عن باقي دول العالم لاسيما الهند، الصين، الفلبين وأمريكا اللاتينية التي من ضمنها المكسيك في تلقي التحويلات المالية من جاليتها المتواجدة بالخارج.

الجدول رقم (01): ترتيب أول عشرين دولة في العالم مستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين عام

2005

تحويلات الأموال (بملايير الدولارات)	النسبة التراكمية للمجموع العالمي	البلد	تحويلات الأموال (بملايير الدولارات)	النسبة التراكمية للمجموع العالمي	البلد
3,9	55,0	باكستان	21,7	9,6	الهند
3,6	56,6	البرازيل	21,3	19,0	الصين
3,4	58,1	بنغلاديش	18,1	27,1	المكسيك
3,3	59,6	مصر	12,7	32,7	فرنسا
3,2	61,0	البرتغال	11,6	37,8	الفلبين
3,2	62,4	فيتنام	6,9	40,9	إسبانيا
3,2	63,8	كولومبيا	6,8	43,9	بلجيكا
3,0	65,1	الولايات المتحدة	6,5	46,8	ألمانيا
2,8	66,4	نيجيريا	6,4	49,6	المملكة المتحدة
75,9	33,6	بلدان أخرى	4,2	51,5	المغرب
225,8	100,0	المجموع	4,1	53,3	صربيا-الجبل الأسود

المصدر: خشاني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

وتأتي كل من المغرب ومصر على التوالي في المرتبة العاشرة والمرتبة الرابعة عشرة. غير أننا لو إستثنينا الدول الأوروبية المتطورة مثل فرنسا، إسبانيا، بلجيكا، ألمانيا وإنجلترا المعروفة عنها أنها بلدان مصدرة للتحويلات وليس من المهم إبراز مدى أهمية هذه التحويلات بالنسبة لها، فإن المغرب ومصر يأتيان في المرتبة الخامسة والعاشرة على التوالي بعد الهند (21,7 مليار دولار)، الصين (21,3 مليار دولار)، المكسيك (18,1 مليار دولار) والفلبين (11,6 مليار دولار). كما تأتي مصر بعد المغرب، صربيا-الجبل الأسود، باكستان، البرازيل وبنغلادش. ومن المهم في هذا السياق أن نشير إلى أن المغرب يأتي بعد فرنسا، إسبانيا وبلجيكا، ألمانيا والمملكة المتحدة بإعتبارها بلدان مستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين.<sup>1</sup>

وفي عام 2007 توضح قائمة أكبر 10 بلدان متلقية للتحويلات أن الهند، الصين والمكسيك تأتي على التوالي في المراتب الثلاثة الأولى كأكثر ثلاثة بلدان متلقية للتحويلات، حيث تحصل معا على نحو ثلث مجموع التحويلات التي تتلقاها بلدان العالم النامية. كما تشمل القائمة العديد من البلدان المرتفعة الدخل مثل فرنسا، إسبانيا

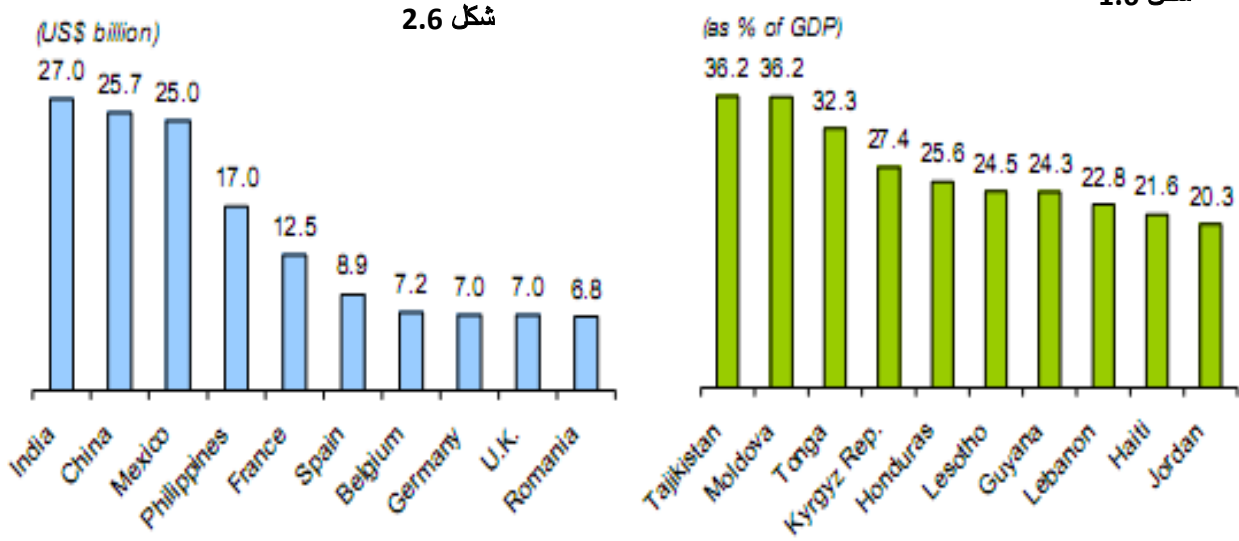
<sup>1</sup> خشاني محمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.



والمملكة المتحدة، وتأتي معظم التحويلات إلى تلك البلدان من دول أوروبية أخرى مرتفعة الدخل (الشكل 1.6). لكن شكلت التحويلات إلى تلك البلدان كنسبة من إجمالي الناتج المحلي حوالي 5% أو أقل عام 2007. وعلى النقيض من ذلك، فإن أكبر عشر بلدان متلقين من حيث نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج المحلي (الشكل 2.6) شملت الكثير من البلدان ذات لإقتصاديات الأصغر حجماً، مثل طاجيكستان، مولدوفا، تونغغا، جمهورية قبرغر وهندوراس، حيث تخطى حجم التحويلات ربع إجمالي الناتج المحلي لتلك البلدان

### الشكل رقم (06): أكبر البلدان المتلقية للتحويلات المالية للمهاجرين عام 2007

شكل 1.6



Source: Ratha Dilip et autres, op. cit. p. 3.

وقد قام العديد من البلدان، خاصة أندونيسيا، رومانيا، طاجيكستان وأذربيجان، بتعديل بياناتها عن التحويلات الخاصة بالسنوات الأخيرة بالزيادة. وقد بدأت كذلك بعض البلدان (مثل لبنان) -التي كانت تعاني في السابق نقصاً في البيانات المتاحة- في الإبلاغ عن بيانات التحويلات على أساس منتظم. إلا أن البيانات الخاصة بتدفق التحويلات الداخلية والخارجية مازالت تعاني نقصاً في الكثير من البلدان، بعضها بلدان متقدمة مثل كندا<sup>1</sup>.

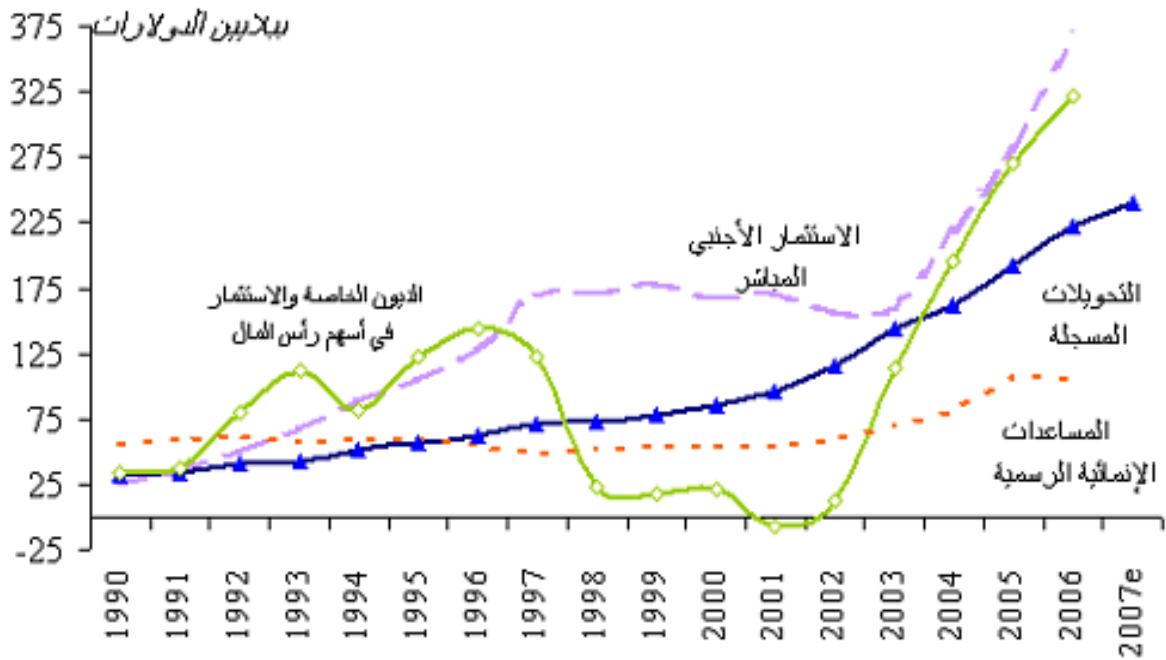
### 2.3: التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان النامية

يعتبر غاية في الأهمية لدراسة اتجاهات التدفقات النقدية للمهاجرين رصد ومعاينة تطور التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين إلى البلدان النامية، خاصة أن هذه الأخيرة وكما ذكرنا سابقاً تلتقي في مقدمة أهم البلدان المستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين، وعندما يتم التعبير عن التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نجد أن جميعها من الدول النامية. في حين لا تشكل التحويلات المالية للمهاجرين إلى الدول المتقدمة إلا نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تعتبر هذه البلدان المصدر الرئيسي للتحويلات.

<sup>1</sup> Ratha Dilip et autres, op. cit. p. 3.

ففي خلال السنوات الأخيرة تزايدت أهمية التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان النامية كمصدر لتمويل الخارجي. حيث تجاوزت هذه التحويلات بشكل كبير المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الخاصة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>1</sup> والإشارة أن هذه التحويلات تتطور بوتيرة أسرع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>1</sup> والشكلين الموالين يوضحان هذا الاتجاه.

الشكل رقم (07): تدفقت التحويلات المالية للمهاجرين ورؤوس الأموال إلى بلدان العالم النامية ما بين 1990 و 2007 بملايين الدولارات



Source: Ratha Dilip, op. cit. p. 3.

الجدول رقم (02): تدفقت التحويلات المالية للمهاجرين ورؤوس الأموال إلى بلدان العالم النامية ما بين 1995 و 2004 بملايين الدولارات

<sup>1</sup> Elkhider Abdelkader et autres, *Les déterminants de transferts des résidents marocains à l'étranger : étude empirique de 1970 à 2006*, p. 4: [www.afdb.org/.../30753192-EN-ABDELKADER-ELKHIDER-ELBOUHADI-111.PDF](http://www.afdb.org/.../30753192-EN-ABDELKADER-ELKHIDER-ELBOUHADI-111.PDF). Consulté le 29/03/2010 à 20:55.

2004	1995	البيان
160	58	التحويلات المالية للمهاجرين
166	107	الإستثمار الأجنبي المباشر
136	170	الديون الخصة ورؤوس أموال أخرى
79	59	المساعدات الإنمائية الرسمية

Source: World Bank, 2006, op. cit. p. 88.

ففي عام 2002، إرتفع حجم التحويلات إلى بلدان العالم النامية بـ 17,3% ليبلغ 149,4 مليار دولار. لتتجاوز هذه التحويلات ثلاثة أضعاف المعونات الإنمائية الرسمية، وثمانية أضعاف التدفقات الرأسمالية الخاصة (الديون الخاصة والإستثمار في أسهم رأس المال). في حين يفوق حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية بكثير قيمة التحويلات تصل إلى 83,7%. لتشكل هذه التحويلات إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية بعد الإستثمارات الأجنبية المباشرة. ففي خلال نفس السنة، مثلت هذه التحويلات 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي، 8,2% من الصادرات و 10,4% من إجمالي الإستثمارات. وإذا أخذنا بعين الإعتبار مؤشرات الإقتصاد الكلي، يتبين أن هذه التحويلات تتدفق بكثير إلى البلدان منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل الشريحة الدنيا عن البلدان النامية الأخرى. فقد مثلت هذه التحويلات ما يعادل 21% من صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة، 90% من صادرات الرأس الأخضر وأكثر من 75% من صادرات ألبانيا وأوغندا. كما تجاوزت 50% من صادرات البوسنة والهرسك، السودان والأردن. بينما شكلت هذه التحويلات ما يفوق 40% من الناتج الداخلي الخام لتونغا وأكثر من 35% للضفة الغربية وغزة. كما تجاوزت هذه التحويلات نسبة 25% من الناتج الداخلي الخام لليستو وأكثر من 20% بالنسبة للأردن، الرأس الأخضر ومولدوفا.<sup>1</sup> والجدول الموالي يقدم حوصلة عن أول ثلاثين بلد نامي متلقي لأغلب التحويلات إلى الناتج الداخلي الخام بالنسبة المئوية.

**الجدول رقم (03): أول ثلاثين بلد نامي متلقي لأعلى نسب للتحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج الداخلي**

**الخام (PIB) عام 2002 - (%) -**

التحويلات المالية إلى PIB	التحويلات المالية إلى PIB	التحويلات المالية إلى PIB
---------------------------	---------------------------	---------------------------

<sup>1</sup> *Le rôle des transferts de fonds des émigrés dans le développement*, Dossier migrations internationales: quels effets sur les économies?, Revue problèmes Economiques, N° 2914, 3 Janvier 2007, p. 24.

تونغا	41,9	يوغوسلافيا السابقة	15,2	أوغندا	9,2
الضفة الغربية و غزة	36,7	نكارغو	14,6	غواتيمالا	8,9
ليستو	25,8	السلفادور	14,5	باكستان	8,9
الأردن	24,0	اليمن	12,5	المغرب	8,8
الرأس الأخضر	23,0	جمهورية الدومينيكا	11,7	جورجيا	8,3
مولدوفا	22,8	غانا	11,3	سريلنكا	7,9
قنواتو	18,4	أرمينيا	11,2	لتوانيا	7,5
البوسنة والهرسك	18,4	الهندوراس	11,1	السودان	7,2
غويان	18,2	الفلبين	9,9	إثيوبيا	6,8
جمايكا	16,7			بنغلادش	6,6
ألبانيا	15,6				

Source: Le rôle des transferts de fonds des émigrés dans le développement, op. cit. p. 25.

وتجدر الإشارة إلى أن التحويلات تتطور بوتيرة أسرع عن التدفقات المالية الأخرى . حيث أوضحت بيانات البنك الدولي أنه خلال الفترة (1995 – 2004) نمت التحويلات إلى البلدان النامية بنسبة 10,2% غير أن المساعدات الإنمائية الرسمية لم تنمو إلا بنسبة 5,9%. وحسب تلك البيانات فإن التحويلات إلى البلدان النامية بدأت تتفوق على المساعدات ابتداء من عام 1995، في حين كانت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في نفس السنة تمثل ضعف التحويلات وكادت تتعادل معها عام 2004، حيث ارتفعت نسبة هذه التحويلات إلى الإستثمار الأجنبي المباشر من 5,4% عام 1995 إلى 9,6% عام 2004 (الجدول 02).<sup>1</sup> ففي عام 2004، مثلت التحويلات 6,7% من واردات البلدان النامية و 7,5% من الإستثمارات الإجمالية (باستثناء الإستثمار الأجنبي المباشر). فقد تفوقت التحويلات المالية للمغتربين بشكل واسع عن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والعامة لـ 36 بلد نامي. كما تجاوزت هذه التحويلات الصادرات السلعية بألبانيا، البوسنة، رأس الأخضر، هايتي وجمايكا، لبنيوز، بيا وتونغا. أما في 28 بلد نامي آخر، تعدت هذه التدفقات المالية عائدات أهم القطاعات المولدة للنقد الأجنبي فمثلا بالمكسيك يفوق حجم هذه التحويلات تدفقات الإستثمارات الأجنبية، صادرات الشاي بسريلنكا، وبالمغرب عائدات السياحة<sup>2</sup>. وحتى إلى غاية عام 2007، ما زالت التحويلات إلى البلدان النامية تفوق عن باقي التدفقات المالية وبصورة أكثر إستقرارا، حيث تتجاوز قيمة التحويلات ضعفي مجموع المعونات الإنمائية الرسمية وثلاثي حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية (الشكل 0). وتعد التحويلات أكبر مصدر للتمويل الخارجي في العديد من

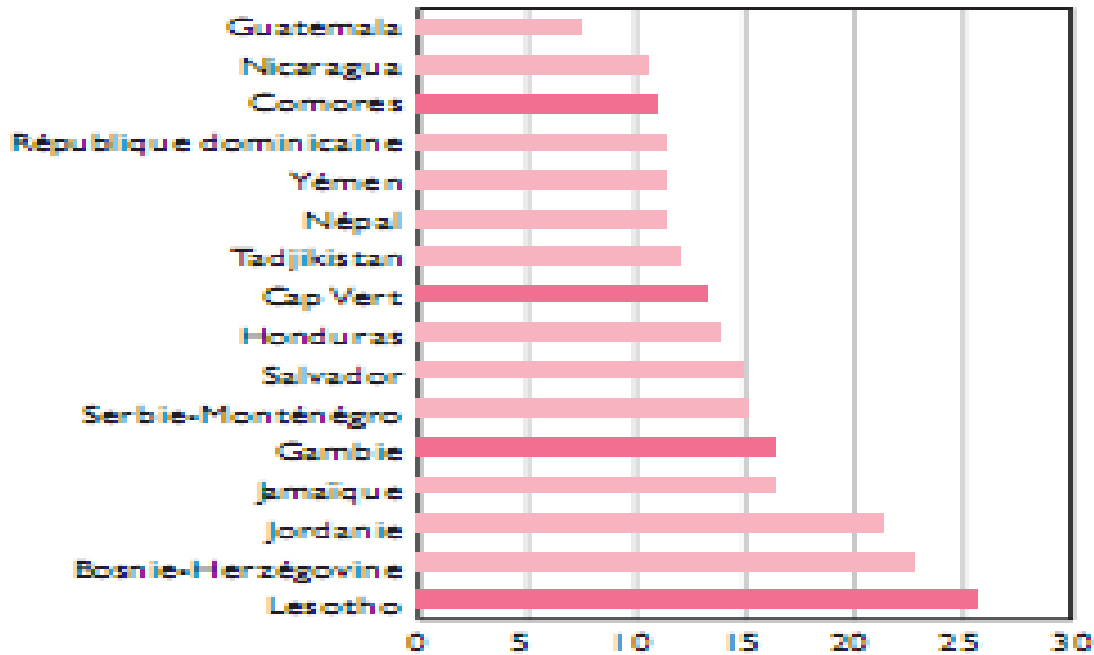
<sup>1</sup> فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، صص 17- 18 .

<sup>2</sup> World Bank, 2006, op. cit. p. 88.

البلدان الفقيرة، أضيف إلى ذلك أنها كانت أقل تقلبا مقارنة بالمصادر الأخرى لحصيلة النقد الأجنبي في بلدان العالم النامية<sup>1</sup>.

وفيما يخص ترتيب أكبر بلدان نامية متلقية للتحويلات كنسبة من الناتج الداخلي الخام فقد شملت الكثير من البلدان ذات الإقتصاديات الأصغر حجما مثل طاجيكستان، مولدوفا، تونغوا، ليستو وهندوراس. فخلال الفترة الممتدة بين 2001 و2005، شكلت التحويلات المالية للمهاجرين مصدر هاما للتمويل الخارجي للبلدان الإفريقية الصغيرة (ليسوتو، الرأس الأخضر، الكامرون) ذات هياكل إنتاجية غالبا غير متنوعة. والتي مثلت بين 10 و20% من الناتج الداخلي الخام وعلى سبيل المثال، تبرز الكامرون كأكثر بلد تربطه علاقة تبعية بالتحويلات المالية لجاليها المتواجدة بالخارج ب14% من الناتج الداخلي الخام<sup>2</sup> وهو ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (08): أهم البلدان المستفيدة من التحويلات المالية للمهاجرين كنسبة من الناتج الداخلي الخام بين 2001 و2005 - ب(%) -



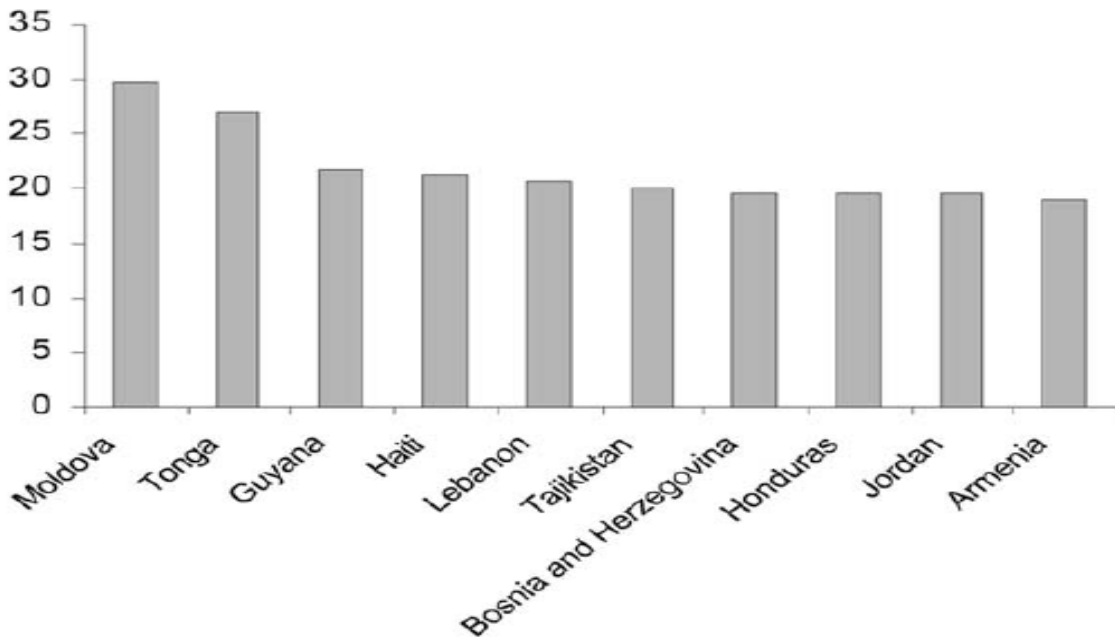
Source : Rocher Emmanuel et autres, op. cit. p. 30.

<sup>1</sup> Ratha Dilip et autres, op. cit. p. 4.

<sup>2</sup> Rocher Emmanuel et autres, *Etude sur Les transferts de revenus des migrants : quel impact sur le développement économique et financier des pays d'Afrique subsaharienne ?*, Bulletin de la banque de France, N° 173, Mai-juin 2008, p. 29: [www.banque-france.fr/fr/publications/telechar/bulletin/etu173\\_4.pdf](http://www.banque-france.fr/fr/publications/telechar/bulletin/etu173_4.pdf). Consulté le 8/4/2009 à 16: 50.

وفي عام 2006، برزت مولدوفا (30%)، تونغا (27%)، غويان (22%) وهايتي (21%) كأهم البلدان النامية المتلقية للتحويلات كنسبة من الناتج المحلي إجمالي<sup>1</sup>، مثلما يوضحه الشكل الموالي

الشكل رقم (09): أكبر عشرة بلدان نامية متلقية للتحويلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي عام 2006 ب (%) -

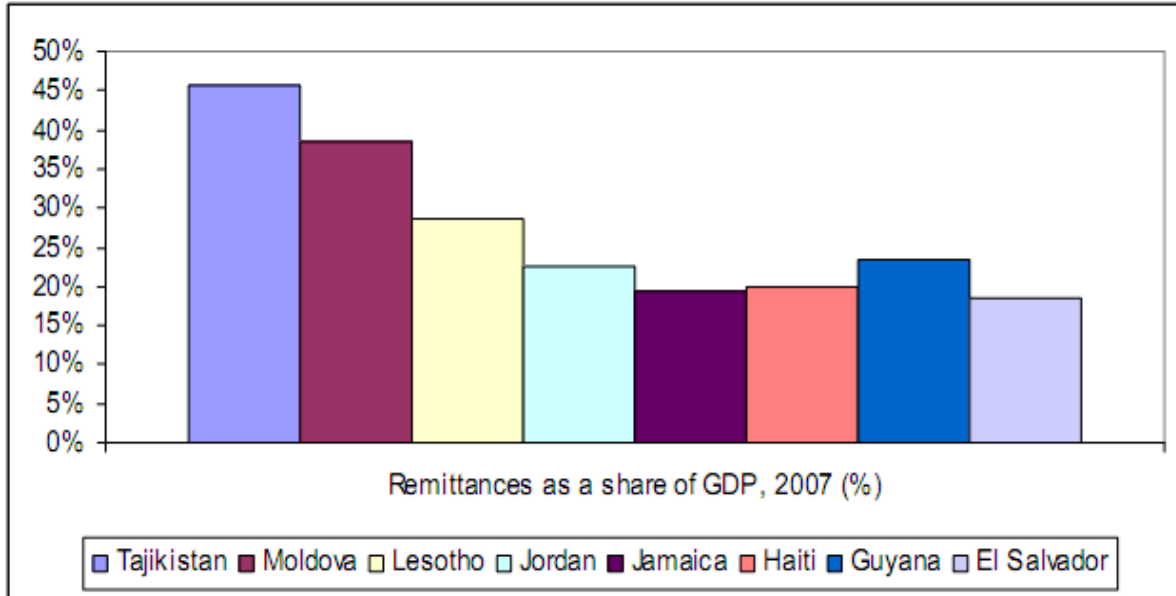


Source: Ratha Dilip, *Leveraging Remittances for Development*, op. cit. p. 4.

<sup>1</sup> Ratha Dilip, *Leveraging Remittances for Development*, Migration Policy Institute (MPI), World Bank, Washington, June 2007, p. 3: <http://www.dilipratha.com/index-files/rata-remittances-oslo-February2007.pdf>. Consulté le 28/04/2009 à 10:41.

وفي عام 2007، ضمت قائمة أكبر عشرة بلدان نامية متلقية للتحويلات لنفسية من إجمالي الناتج المحلي طاجيكستان (45%)، مولدوفا (38%)، تونغا (35%)، ليستو (29%) وهندوراس (25%) وغيرها من البلدان<sup>1</sup>

الشكل رقم (10): أكبر عشرة بلدان نامية متلقية للتحويلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2007 ب (%) -



Source: Groupe de Recherche en Economie Théorique et Appliquée – UMR CNRS 5113, *Migration Internationale, Les Transferts et Le Développement Peut-on parler d'un Canal Unique ?*, Communication à l'occasion de la journée d'étude: Migrants connectés, Université de Montesquieu

<sup>1</sup> Ratha Dilip et autres, *Outlook for Remittance Flows 2008 -2010*, Development Prospects Group, World Bank, Washington, 11 November 2008, p. 3:  
<http://www.siteresource.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resource/334934-1110315015165/MD-Brief8.pdf>.  
 Consulté le 28/04/2009 à 11: 00.

Bordeaux IV, Mardi 23/06/2009, p. 08: <http://wikim.eu/journee-detude-migrants-connectes>. Consulté le 5/09/2009 à 12: 16.

وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدفقات المالية للمهاجرين إلى البلدان النامية مقارنة بالتدفقات الرأسمالية الأخرى (رؤوس الأموال الخاصة، المساعدات الإنمائية الرسمية والإستثمار الأجنبي المباشر)، يتضح ضرورة وأهمية دراسة تطور هذه التحويلات.

فخلال السنوات الثمانية العشرة الأخيرة أصبحت هذه التدفقات المالية للمهاجرين بارزة للعيان على نحو متزايد، حيث تضاعفت هذه التحويلات بأكثر من 9 مرات لتنتقل من 31,2 مليار دولار عام 1990 إلى 283 مليار دولار عام 2008، وذلك مقابل 265 مليار دولار عام 2007 بزيادة قدرها 6,7%، في حين قدر معدل نمو التحويلات المسجلة عام 2007 بـ 16% مقارنة بـ 229 مليار دولار عام 2006. وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي سجلت هذه التحويلات تراجعاً بـ 1,8% عام 2008 مقابل 2% عام 2007 و 2,1% عام 2006. بيد أن مراجعة حجم التحويلات إلى البلدان النامية لعام 2007 في الإحصائيات الدولية لميزان المدفوعات سجلت نمواً لتنتقل من 251 مليار دولار إلى 265 مليار دولار، ويرجع السبب في ذلك في المقام الأول إلى تعديل البيانات بالزيادة في بعض البلدان مثل نيجيريا التي نمت التحويلات إليها خلال الفترة 2005-2007 بـ 450% بعد مراجعة بياناتها المسجلة بصندوق النقد الدولي لعام 2007 بزيادة قدرها 70% لهذا العام، والتي بلغت 18 مليار دولار.<sup>1</sup>

ويشكل حجم التحويلات إلى البلدان النامية في هذا العام أكثر من ضعف مستوى التحويلات عام 2002، إلا أنه لا يعكس إلا حجم التحويلات الرسمية المسجلة في الإحصائيات الدولية لميزان المدفوعات، إذ يعتقد أن الحجم الحقيقي لتدفقات التحويلات بما في ذلك التحويلات غير المسجلة من خلال قنوات رسمية وغير رسمية أكثر من ذلك بكثير ويعود تضاعف التحويلات ما بين 2002 و 2007 إلى <sup>2</sup>.

- قوة معدلات النمو المحققة في أوروبا وآسيا.

- نمو عدد المهاجرين وزيادة في الدخل.

- تنامي الحرص والعناية بالتحويلات المالية للمهاجرين خاصة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

- ترتبط هذه الزيادة في حجم التحويلات ببعض التغيرات الهيكلية الإيجابية التي شهدتها قطاع التحويلات من خلال التقدم المحرز في مجال لإتصال والتكنولوجيا، كظهور الهاتف المحمول وأدوات التحويل المستندة إلى شبكة الانترنت. مما سمح بتدفق التحويل إلى مناطق كانت تعاني في السابق قصوراً في هذه الخدمات، لكن عدم وضوح اللوائح التنظيمية الأساسية (منها اللوائح المتعلقة بغسيل الأموال والجرائم المالية الأخرى) ممكن أن يؤدي إلى إعاقة انتشار تلك التغيرات الهيكلية.

- إنخفاض تكاليف التحويلات في بعض ممرات التحويلات.

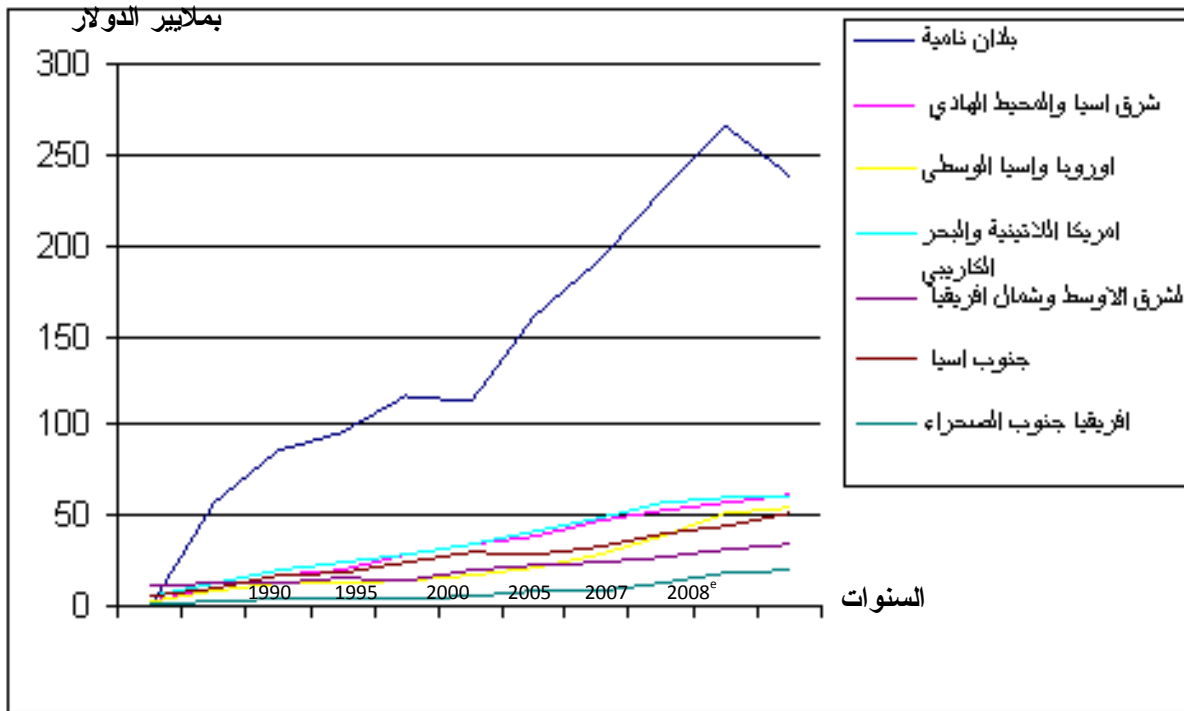
<sup>1</sup> Ratha Dilip et autres, *Outlook for Remittance Flows 2008-2010*, op. cit. p. 1-4.

<sup>2</sup> Ratha Dilip et autres, *Tendances des envois de fonds en 2007*, op. cit. p. 4.



ويكشف تتبع مسار تطور التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان النامية حسب المناطق عن التصنيف الجغرافي لهذه التحويلات. حيث يتضح بشكل جلي أن التحويلات ليست موزعة بالتساوي فيما بين مناطق البلدان النامية، فحجمها يختلف من منطقة إلى أخرى وينمو بمعدلات مختلفة فيما بين هذه المناطق. ويمكن توضيح تباين تدفق هذه التحويلات إلى البلدان النامية حسب المناطق في الشكل الموالي (أنظر الملحق 2).

الشكل رقم (11): تطور التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدان العالم النامية حسب المناطق من 1990-2008.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم 2.

وفي هذا الصدد، يتضح أن خلال السنوات الخمس الممتدة بين 1990 و1995 تلقت منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط الحصة الأكبر من التحويلات المالية للمغتربين لتحتل الصدارة بالنسبة لباقي مناطق البلدان

النامية. بينما سجلت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية في منتصف التسعينات أكبر زيادة في نصيبها من حجم الأموال التي يرسلها المهاجرون الوافدون من بلدان العالم النامية إلى بلدانهم الأصلية، لتحتل المركز الأول وتتساوى مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كأكبر منطقتين متلقيتين للتحويلات المالية للمهاجرين. ولكن سرعان ما استدركت هذه الزيادة، لتأتي منطقة جنوب آسيا، شرق آسيا والباسفيك مجتمعاً مقدمة المناطق المستقبلية للتحويلات المالية للمهاجرين، مسجلتا نمواً متواصلاً في حجم هذه التحويلات منذ منتصف التسعينات إلى عام 2007. إلا أنه بالتدقيق في التحويلات الواردة إلى منطقة آسيا الفصحى بين تحويلات منطقة جنوب آسيا ومنطقة شرق آسيا والباسفيك، يتضح أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منذ منتصف التسعينات أكبر متلقٍ للتحويلات إلى غاية عام 2007، بيد أن نمو التحويلات إلى تلك المنطقة قد تباطأ في الأشهر الأخيرة لهذا العام

ويعزى هذا الانخفاض إلى حالة الضعف التي سادت الاقتصاد الأمريكي وتشديد إنفاذ قوانين الهجرة،<sup>1</sup> لتستقر عند نفس المستوى في عام 2008 وتظهر كثاني أكبر منطقة في بلدان العالم النامية المتلقية للتحويلات بعد منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي. وقد تنامي تدفق التحويلات إلى أوروبا وآسيا الوسطى عام 2008، غير أن معدل نمو التحويلات إلى تلك المنطقة خلال هذا العام قد انخفض إلى 5% من 31% عام 2007 كأعلى معدل نمو بين المناطق الستة النامية.

وعلى صعيد شرق آسيا وجنوب آسيا فالملاحظ نمو هذه التحويلات بصورة سريعة، ويرجع السبب في ذلك في المقام الأول إلى تعديل البيانات بالزيادة في بعض البلدان. بينما تظهر التحويلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأنها تظل قوية ومستقرة نسبياً.<sup>2</sup> حيث تبرز هذه المنطقة متأثرة بشكل خاص وواسع بالهجرة الدولية بسبب النمو الكبير للتحويلات نحو هذه المنطقة، من خلال أعلى نسب لهذه التحويلات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ 16% عام 2006 مقارنة بمناطق أخرى من العالم، فقد احتلت التحويلات في هذه المنطقة المرتبة الأولى على مستوى بلدان العالم النامية.<sup>3</sup>

على النقيض من ذلك، تظهر إفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الأخيرة بين المناطق الستة النامية في تدفق التحويلات إليها نظراً لوجود فجوات واسعة في الإبلاغ عن البيانات في الكثير من بلدانها، حيث يتم تقدير قيمة تدفقات التحويلات إليها بأقل مما عليه فعلياً. بيد أن نمو التحويلات إلى هذه المنطقة سجل أعلى معدل نمو بين المناطق الستة النامية عام 2007 والذي قدر بـ 42% كأعلى معدل نمو بالنسبة

<sup>1</sup> Dilip Ratha et autres, *Tendances des envois de fonds en 2007*, op. cit. p. 3.

<sup>2</sup> Ratha Dilip et autres, *Outlook for Remittance Flows 2008-2010*, op. cit. pp. 1-2.

<sup>3</sup> Hellou Samira et autres, *Les envois de fonds : quel effet sur la pauvreté dans la région MENA*, Étude empirique, Journée thématique du GDR: Envois de fonds, inégalité et pauvreté dans les pays en développement, 16 Octobre 2008, p. 2: [http://ged.u-bordeaux4.fr/Hellou\\_Gondas\\_MENA.pdf](http://ged.u-bordeaux4.fr/Hellou_Gondas_MENA.pdf). Consulté le 23/04/2009 à 14 : 23.

للسنوات السابقة، ويرجع هذا النمو إلى تحسين وتعديل البيانات عن تدفقات التحويلات إلى نيجيريا بزيادة بنسبة 70 % عام 2007<sup>1</sup>.

يعتبر هذا التصنيف الإجمالي مهما لتوضيح اتجاهات التحويلات إلا أن العديد من التحليلات حول مسألة التحويلات المالي للمهاجرين تؤكد عموما أن اتجاهات التحويلات تتبع المسارات الرئيسية للهجرة الدولية.<sup>2</sup> وفي هذا الصدد، إن كانت آسيا (جنوب آسيا، شرق آسيا والباسفيك) تأخذ حصة الأسد كأكثر متلق للتحويلات منذ عام 1996 إلى عام 2008 فهذا ليس مستغربا، لأن آسيا هي المنطقة التي يتواجد بها أكبر كثافة سكانية، والتي تعرف تواجد جالية معتبرة في الخارج عبر العالم.<sup>3</sup> أما عن قائمة أكبر بلدان نامية متلقية للتحويلات، فتبرز الهند، المكسيك والصين كأكبر ثلاثة بلدان متلقية للتحويلات، حيث حصلت معا عام 2002 على نحو ثلث مجموع التحويلات التي تتلقاها البلدان النامية. كما توضحه معطيات الجدول الموالي.

#### الجدول رقم (04): أول ثلاثين بلد نامي متلقي لأكثر مبالغ التحويلات في عام 2002 بمليون دولار

التحويلات المالية للمهاجرين	التحويلات المالية للمهاجرين	التحويلات المالية للمهاجرين
1 400 كرواتيا	2 863 البرازيل	14 842 الهند
1 380 تايلاند	2 547 تايبي الصينية	14 383 الصين
1 343 الجمهورية التشيكية	2 497 الجمهورية الدومنيكية	11 464 المكسيك
1 333 جامايكا	2 403 كولومبيا	7 660 الفلبين
1 300 جمهورية اليمن	2 227 الأردن	7 586 كوريا
1 296 سرلانكا	2 081 غواتيمالا	5 413 باكستان
	2 071 السلفادور	3 824 بولونيا
	1 817 روسيا	3783 إسرائيل
	1 682 أندونيسيا	3294 المغرب
	1 670 أوكرانيا	3121 بنغلادش
	1 646 رومانيا	2990 تركيا
	1 470 إكوادور	2946 مصر

Source: Le rôle des transferts de fonds des émigrés dans le développement, op. cit. p. 25.

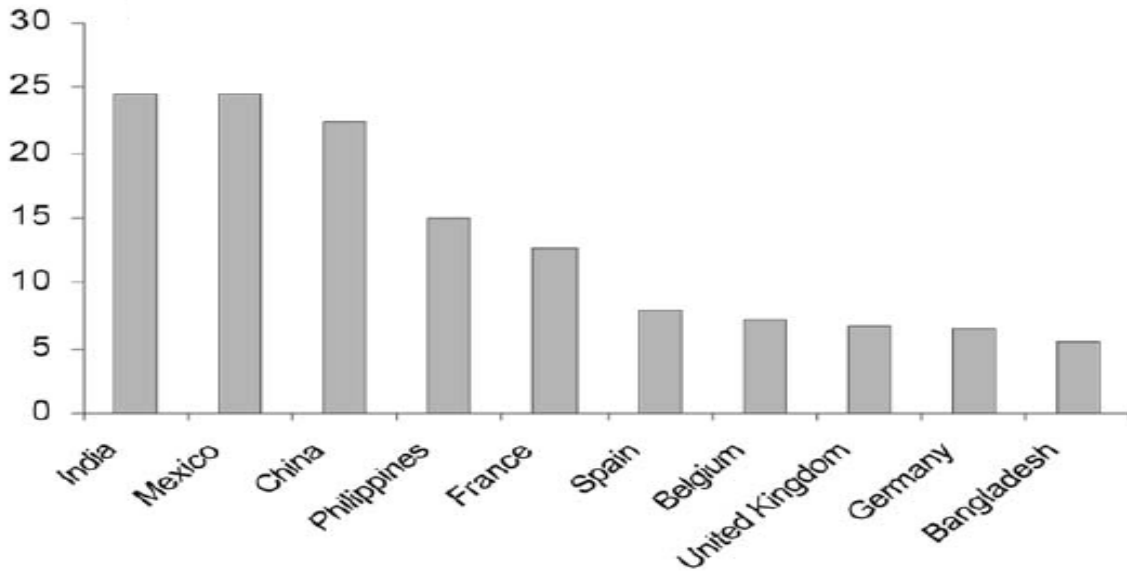
<sup>1</sup> Ratha Dilip et autres, *Outlook for Remittance Flows 2008-2010*, op. cit. p. 1-2.

<sup>2</sup> Musette. M. S, op. cit. p. 29.

<sup>3</sup> Le rôle des transferts de fonds des émigrés dans le développement, op. cit. p. 24.

وتصدرت أيضا الهند، الصين والمكسيك قائمة أكبر عشرة بلدان نامية متلقية للتحويلات المالية عام 2006، حيث تحصلت هذه البلدان الثلاثة في هذا العام على نحو 25 مليار دولار.<sup>1</sup> ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (12): أكبر عشرة بلدان نامية متلقية للتحويلات المالية للمهاجرين عام 2006  
بالنسبة المئوية - (%)

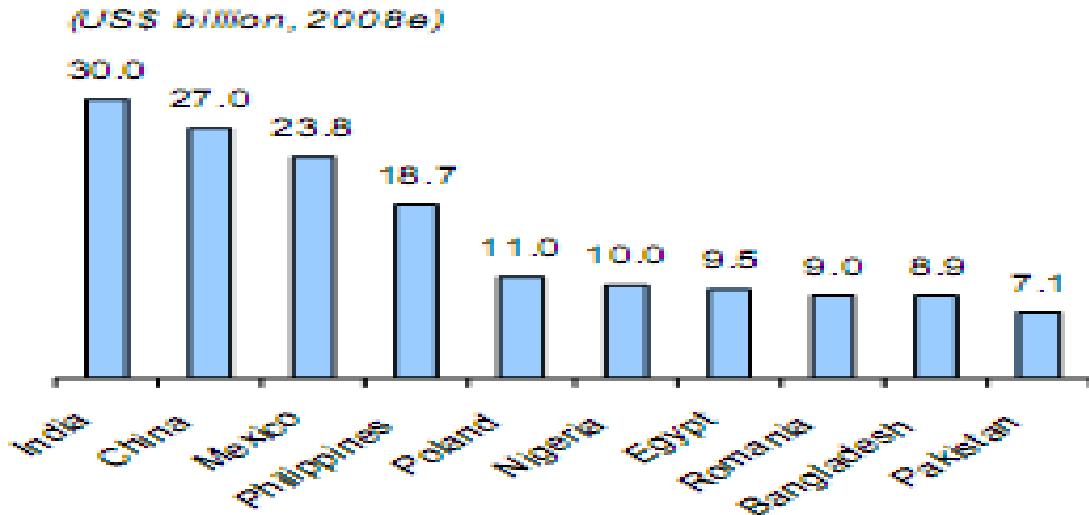


Source: Ratha Dilip, *Leveraging Remittances for Development*, op. cit. p. 4.

وفي عام 2008، تحافظ كل من الهند، الصين والمكسيك على ترتيبها كأكثر ثلاثة بلدان نامية متلقية للتحويلات المالية للمهاجرين، كما تشمل أيضا العديد من البلدان النامية الأخرى مثل الفلبين، هولندا، نيجيريا، مصر، رومانيا، بنغلادش والباكستان. والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (13): أكبر عشرة بلدان نامية متلقية للتحويلات المالية للمهاجرين عام 2008  
بمليار الدولار

<sup>1</sup> Ratha Dilip, *Leveraging Remittances for Development*, op. cit. p. 4.



Source: Ratha Dilip, *Outlook for Remittance Flows 2008 - 2010*, op. cit. p. 3.

والواضح أن أكبر البلدان المستفيدة من التحويلات المالية للمهاجرين هي أيضا البلدان الأكثر كثافة سكانية وأكبر البلدان التي ترتفع حجم جالياتها المتواجدة بالخارج. فالجالية الصينية تقدر بـ 30 إلى 40 مليون وتنتشر بشكل واسع في أكثر من 130 بلدا. فقد تلقت الصين أكثر من 14 مليار عام 2002 و 27 مليار دولار عام 2008.

وتجدر الإشارة أنه يلاحظ توزيع غير متساوي لهُو حجم التحويلات فيما بين بلدان العالم النامية فنجد أن مقدار نصف الزيادة التي عرفتها التحويلات المالية إلى البلدان النامية، والتي قدرت بـ 73% خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2005 سجلت بالصين، الهند والمكسيك. بينما عرفت البلدان منخفضة الدخل نموا بـ 18 مليار دولار طول الفترة. ومن أصل 34 بلد نامي تحصل على أكثر من 1 مليار دولار تحويلات مالية للمهاجرين سجل 26 بلد نامي نسبة نمو بأكثر من 30%. فقد سجلت الجزائر وغواتميلا نموا بثلاثة أضعاف، في حين سجلت البرازيل، الصين، هندوراس، نيجريا، باكستان و صربيا زيادة بنسبة تتراوح ما بين 101-170%<sup>1</sup>.

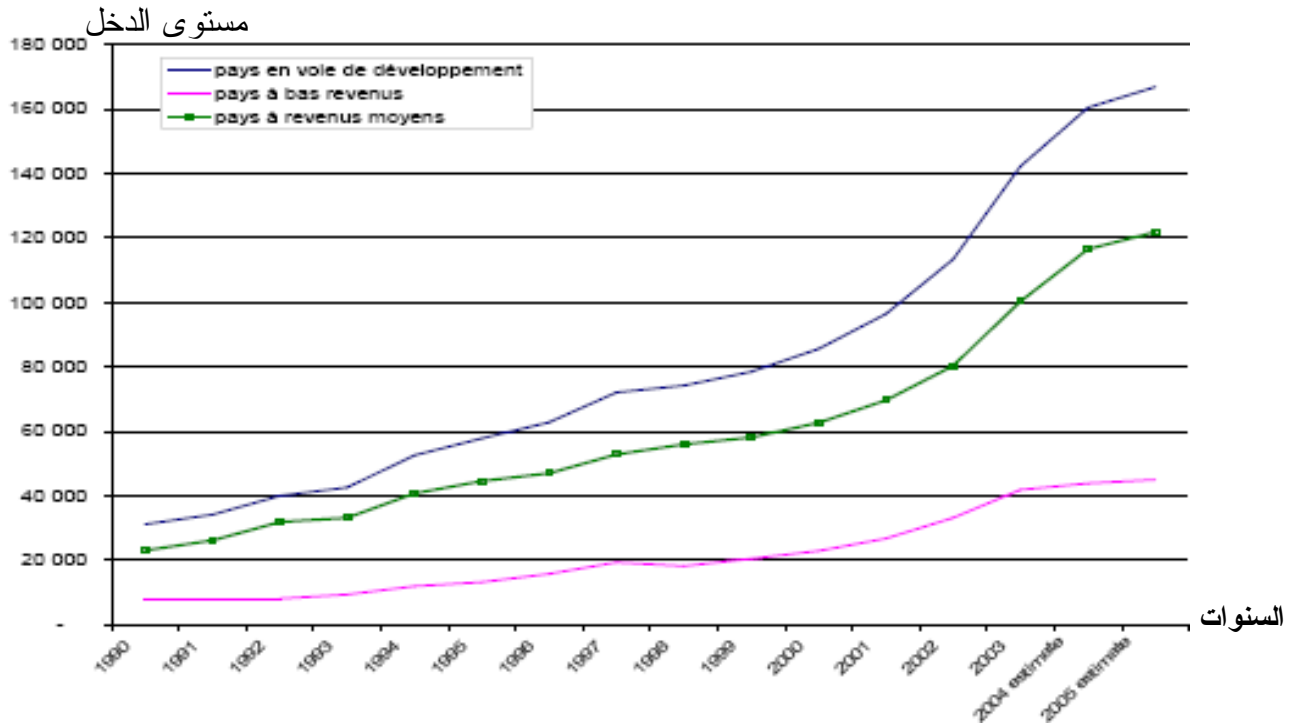
ومن خلال تتبع مسار التحويلات المالية للمهاجرين التي تتم عبر القنوات الرسمية، يتضح بشكل جلي أن البلدان المتوسطة الدخل المتلقية للجزء الأكبر من التحويلات الرسمية وليس السكان الأشد فقرا، كما يوضحه الشكل أسفله. وهذا ما توصلت إليه دراسة قام بها البنك الدولي عام 2005<sup>2</sup>. وعلى رغم الإعتقاد السائد بأن تدفقات الهجرة تتجه من الجنوب إلى الشمال بينما تتجه تدفقات التحويلات من الشمال إلى الجنوب، فإنه يقدر أن الهجرة من الجنوب إلى الجنوب تعادل في ضخامتها على الأقل نفس حجم

<sup>1</sup> World Bank, 2006, op. cit. p. 88.

<sup>2</sup> Musette. M. S, op. cit. p. 30.

الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وتتراوح التحويلات من الجنوب إلى الجنوب عام 2004 بين 30 و45 % من حجم التحويلات التي يتلقاها الجنوب<sup>1</sup>.

الشكل رقم (14): تطور التحويلات المالية إلى بلدان العالم حسب مستوى الدخل



Source: Musette. M. S, op. cit. p. 30.

وأخيرا إلى جانب حجم التحويلات نفسها إلى البلدان النامية وعلاقتها بالتدفقات المالية الأخرى من مساعدات إنمائية والإستثمار أجنبي مباشر، تجدر الإشارة إلى هاجس التحويلات غير الرسمية. فقد بلغت التحويلات الرسمية في العالم 232 مليار دولار حسب تقديرات البنك الدولي لعام 2005، حول إلى البلدان النامية منها 167 مليار دولار. والأمر المفاجئ في تقديرات البنك الدولي أن هذه التحويلات قد ارتفعت بـ 131 مليار دولار عن عام 2000، ثم أنها ليست كل التحويلات إذ أن 50% من التحويلات

<sup>1</sup> رانديليب، تحويلات العاملين والمهاجرين: شريان الحياة للتنمية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد4، ديسمبر 2005، ص45.

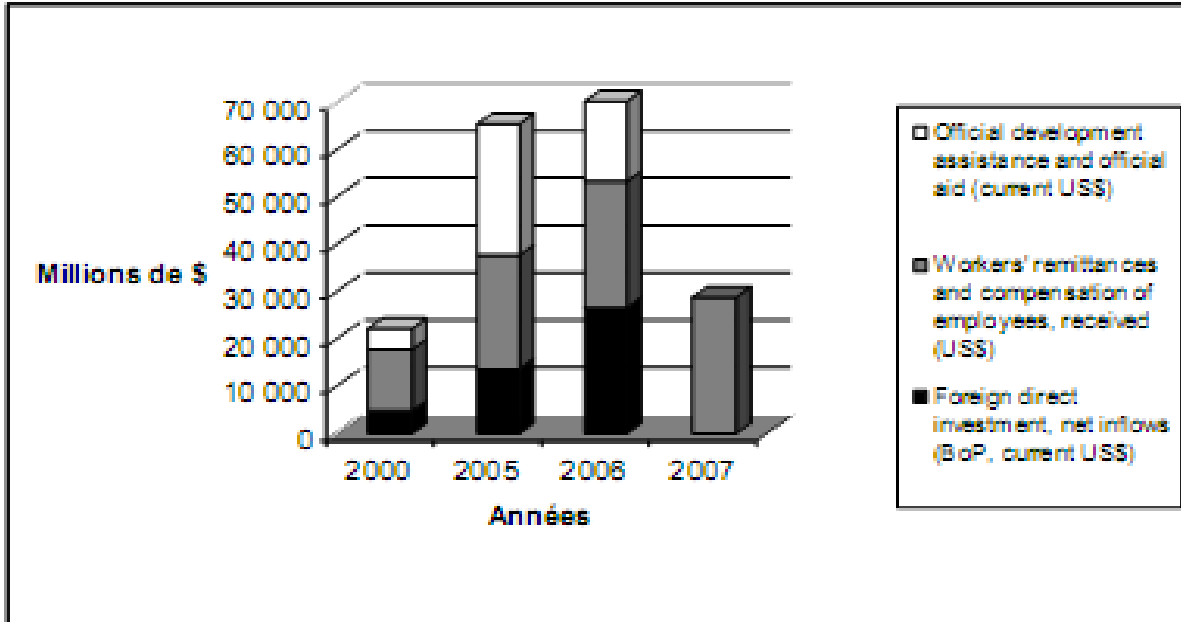
هي غير رسمية في تقديرات البنك الدولي. وبذلك يكون ما قد حول إلى البلدان النامية بطرق شتى يتجاوز 250 مليار دولار عام 2005<sup>1</sup>.

#### 4.2: التحويلات المالية للمهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تبرز منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متأثرة بشكل خاص وواسع بالهجرة الدولية بسبب النمو الكبير للتحويلات المالية للمهاجرين نحو هذه المنطقة، حيث إنتقلت هذه التدفقات من 11,4 إلى 32 مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين 1990 و2007 (أنظر الملحق 2). كما تلقت النسبة الأعلى من التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. وفي عام 2006 مثلت التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1,6% مقارنة بمناطق أخرى من العالم النامي والمتمثلة في شرق آسيا والمحيط الهادي ( 0,3%)، أوروبا وآسيا الوسطى (0,8%)، أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي (0,1%)، جنوب آسيا (0,2%) وإفريقيا جنوب الصحراء (0,6%). كما شكلت هذه التدفقات المالية عام 2007 خمسة أضعاف قيمتها عام 2000 مسجلنا بذلك أكبر معدل نمو بين جميع مناطق العالم النامي.

والشكل التالي يوضح أهمية التحويلات المالية للمهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمصدر للتمويل الخارجي مقارنة مع غيرها من التدفقات المالية الرئيسية من مساعدات إنمائية رسمية وإستثمار أجنبي مباشر.

#### الشكل رقم (15): المصادر التمويلية الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



Source: Hellou Samira et autres, op. cit. p. 3.

<sup>1</sup> خشانى محمد، مرجع سبق ذكره، صص 4-5.

ففي عام 2006، تجاوزت هذه التحويلات بنسبة تزيد عن 40% التدفقات المالية الواردة إلى المنطقة لتتعدى بذلك مستوى المعونات الإنمائية الرسمية. هذه الأخيرة التي عرفت إنخفاضا متأتيا بالأساس من إنخفاض المساعدات المقدمة للعراق الذي تلقى 22.1 مليار دولار سنة 2005، و فقط 8,7 مليار سنة 2006 بسبب تخفيض 15 بلد مانح للمساعدات الرسمية من أصل 22 بلد من هذه المساعدات نحو العراق، إذ أن أكبر إنخفاض من حيث القيمة الإسمية تعلق بالولايات المتحدة الأمريكية ( 6,4 مليار دولار)، اليابان (2,7 مليار دولار) وألمانيا(1,6 مليار دولار)<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة أن التحويلات كانت أهم من المساعدات قبل عام 1995، بل وتزايدت أهميتها مع الزمن حيث كانت في الفترة 2000-2002 تقدر ب 223% من المساعدات في مصر ونسبا أهم في الأردن، المغرب واليمن إذ كانت على التوالي 355%، 527% و 296%. أما بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر، فقد مثلت التحويلات في الفترة 2000-2002 ثلاثة أضعاف الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر وأقل من ذلك بقليل في حالة تونس، ولكنها أربعة أضعاف في المغرب و 23 ضعفا في اليمن. ويبدو أن تدفق الإستثمارات إلى الأردن تتزايد بعد عام 1995 بإستمرار. أما اليمن خلال الفترة 1996-1999 فقد كانت فترة صعبة جدا من حيث الإستثمار إذ شهدت صافي تدفقات سالبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>2</sup>.

ويلاحظ أن هذه التحويلات إلى بعض الدول من المنطقة مثل لبنان ، المغرب ، الأردن ، مصر والجزائر، السودان وتونس ، اليمن ، سوريا وفلسطين تتزايد أهميتها بشكل ملحوظ كمصدر للتمويل الخارجي في الوقت الذي كانت فيه نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تعادل نحو 250% في الدول العربية العشر التي ذكرت آنفا، مقارنة بنحو 54% عام 2001. فقد أصبحت تعادل نحو 265% بالنسبة لتلك الدول العربية مقارنة بنحو 96% بالنسبة للدول النامية في عام 2004. وبمقارنة نسبة التحويلات إلى المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر، يلاحظ أنها إرتفعت أيضا من نحو 235% في تلك الدول المستقبلة للتحويلات في عام 1995 إلى نحو 383% في عام 2004، ونحو 98% في الدول النامية عام 1995 إلى 210% عام 2004<sup>3</sup>.

وقد شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة نموا كبيرا في التحويلات المالية للمهاجرين إليها، إلا أن هذا التطور يختلف من بلد إلى آخر. حيث تبرز لبنان، الأردن ومصر كأهم البلدان المستفيدة من هذه التحويلات في المنطقة. والشكل الموالي يوضح ذلك ، إلا أن البيانات المتاحة حول التحويلات المالية للمهاجرين نحو بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ناقصة لأنها من جهة لا تمثل سوى البيانات

<sup>1</sup> فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، صص 17-18

<sup>2</sup> Hellou Samira et autres, op. cit. p. 3.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص10.

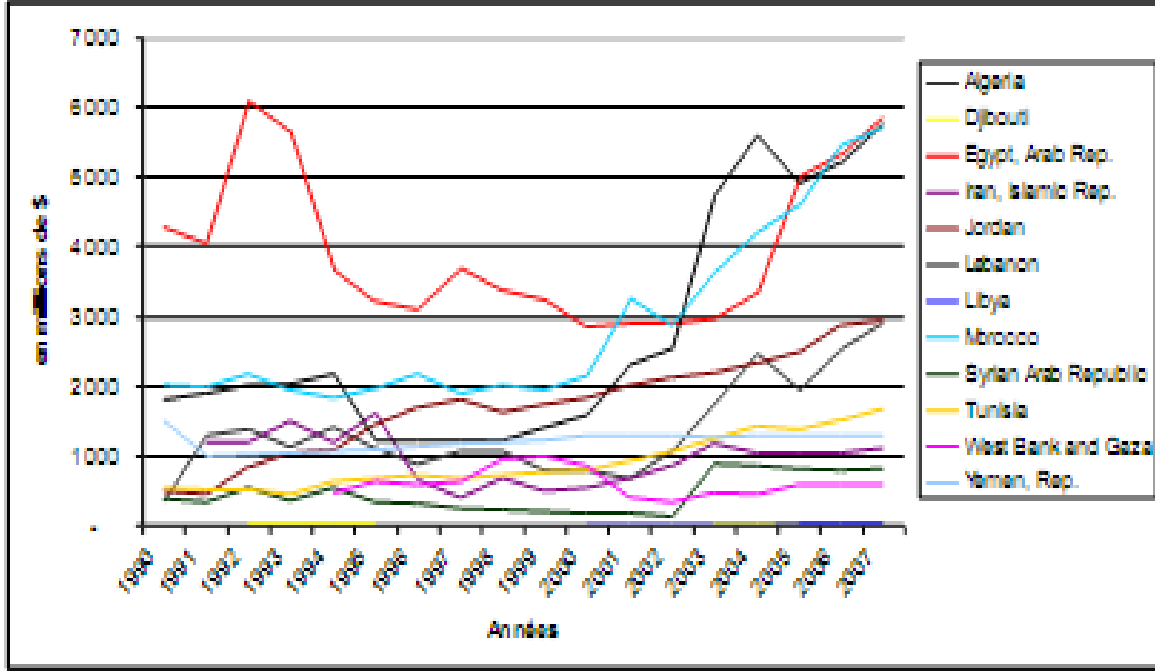


الرسمية في حين جزء من هذه التحويلات يتم بصورة غير رسمية، ومن جهة أخرى فهذه البيانات متوفرة فقط لـ12 بلد من أصل 21 بلد<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Hellou Samira et autres, op. cit. p.4.

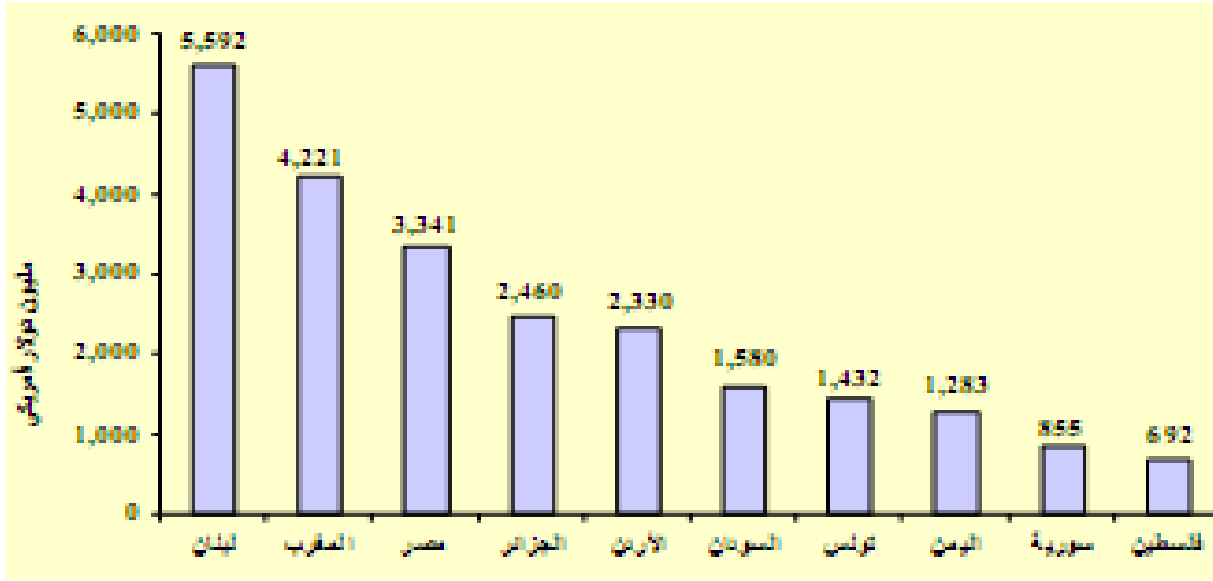
الشكل رقم (16): تطور التحويلات المالية للمهاجرين نحو بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين 1990 و2007 بمليون الدولار



Source: Hellou Samira et autres, op. cit. p. 3.

بلغت التحويلات إلى بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منها لبنان، المغرب، مصر، الجزائر، الأردن، السودان، تونس، اليمن، سورية وفلسطين مجتمعة حوالي 24,1 مليار دولار عام 2004، وذلك مقارنة بمقدار 15,7 مليار دولار عام 2001، أي بزيادة نسبتها 53%. وعلى مستوى الدول فرادى، فقد بلغ عدد دول المنطقة حسب البيانات المتوفرة التي تحصل على تحويلات جاليتها بالخارج بمقدار يزيد عن مليار دولار سنويا في عام 2004 ثمان دول، تأتي لبنان في مقدمتها بنحو 5,6 مليار دولار، تليه المغرب بنحو 4,2 مليار دولار، ثم مصر بمقدار 3,3 مليار دولار فالجزائر والأردن بنحو 2,5 و2,3 مليار دولار على التوالي. ويأتي السودان في المرتبة السادسة بمقدار 1,6 مليار دولار، تليه تونس في المرتبة السابعة بمقدار 1,4 مليار دولار، واليمن في المرتبة الثامنة بنحو 1,3 مليار دولار. ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكل التالي. (أنظر الملحق 2 و3).

الشكل رقم (17): التحويلات المالية للمهاجرين في بعض الدول المستقبلية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2004 بمليون دولار

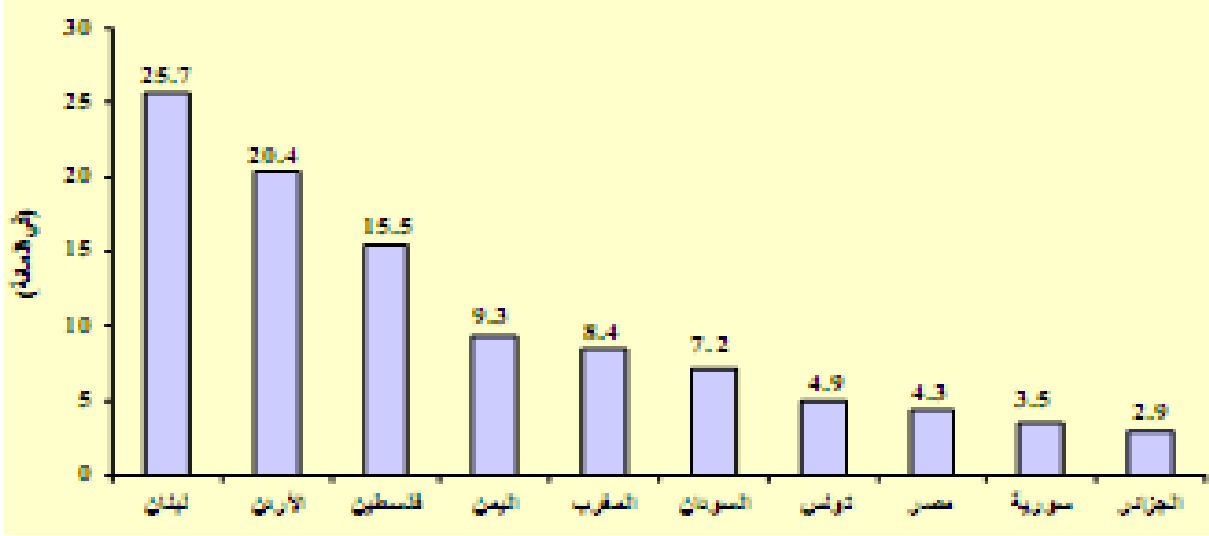


المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص8.

وبمقارنة أهمية التحويلات إلى الدول العشر سالفة الذكر المستقبلية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، بلغ متوسط هذه النسبة نحو 6% في عام 2004. كما بلغ عدد الدول المستقبلية والتي تشكل التحويلات إليها أهمية نسبية تزيد عن ذلك المتوسط، يأتي لبنان في مقدمة هذه الدول. حيث تشكل التحويلات المالية للمهاجرين نسبة 25,7% من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2004، ثم الأردن وفلسطين بنسبة 20,4% و 15,5% على التوالي، يليها اليمن بنحو 9,3%، فالمغرب والسودان بنسبة 8,4% و 7,2% من ناتجهما المحلي الإجمالي في ذلك العام على التوالي<sup>1</sup>. والشكل التالي يوضح ذلك (أنظر الملحق 4).

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، صص 7-8.

الشكل رقم(18): نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول المستقبلية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2004



المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

كما بلغت هذه التحويلات معدلات مهمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول المنطقة عام 2006، حيث عرفت الأردن أكبر نسبة بـ 22,9%<sup>1</sup> ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(05): نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) لبعض الدول المستقبلية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2006 -ب (%) -

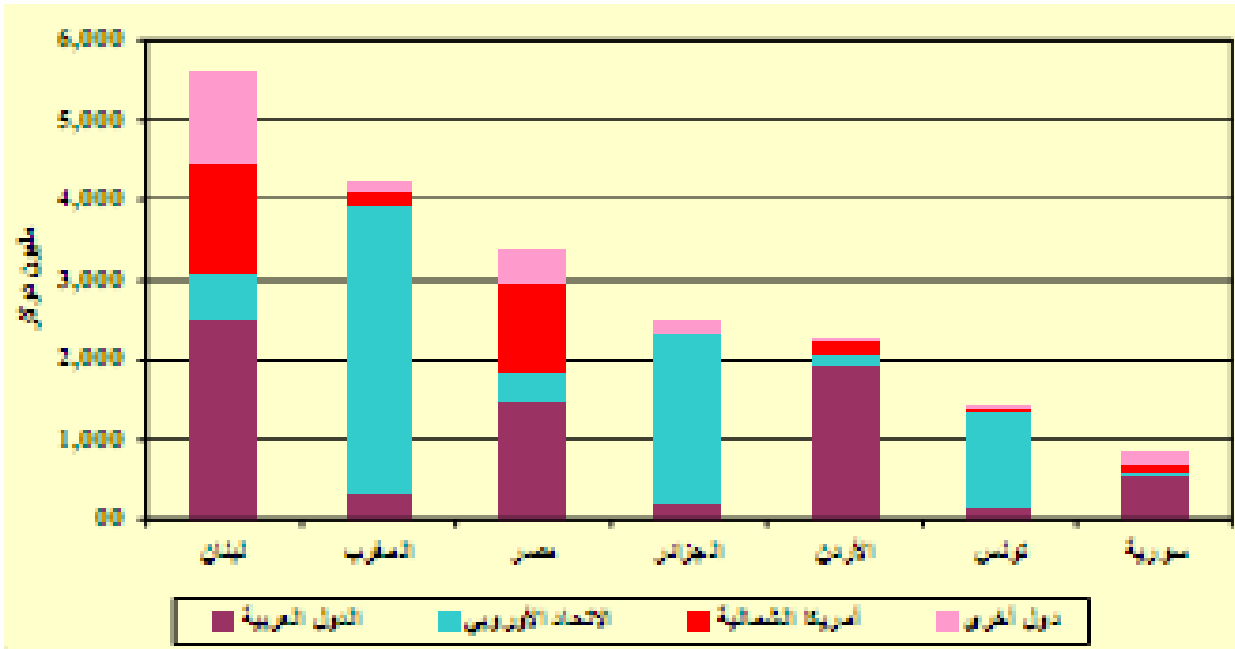
% PIB	التحويلات المالية للمهاجرين
2,2	الجزائر
3,7	جيبوتي
5,0	مصر
20,4	الأردن
22,9	لبنان
0,0	ليبيا
8,3	المغرب
2,4	سوريا
5,0	تونس
14,7	غزة
6,7	اليمن

Source: Hellou Samira et autres, op. cit. p. 7.

<sup>1</sup> Hellou Samira et autres, op. cit. p. 6.

وفيما يخص مصادر التحويلات المالية للمهاجرين إلى تلك الدول العربية المستقبلية، تفيد البيانات المجمعة أن غالبية هذه التحويلات إلى تونس، الجزائر والمغرب تتأتى من دول الإتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا وإسبانيا بنسبة تزيد عن 85% من إجمالي التحويلات المستقبلية في هذه الدول. وقد بلغت القيمة المطلقة للتحويلات المالية للمهاجرين من دول الإتحاد الأوروبي إلى دول المغرب العربي حوالي 7 مليار دولار في عام 2004.<sup>1</sup> والشكل التالي يبرز ذلك.

الشكل رقم (19): مصادر التحويلات المالية للمهاجرين إلى بعض الدول المستقبلية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2004 بمليون دولار



المصدر: تنقل الأيدي العاملة العربية: الفرص والأمال، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن التحويلات من الدول الأخرى وأهمها دول الخليج العربية وليبيا، تشكل ثاني أكبر مصدر للتحويلات بنسبة تتراوح بين 8% و10% من إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين إلى تونس، الجزائر والمغرب (أنظر الملحق 5).

أما في الأردن، لبنان، سورية ومصر، فيلاحظ أن المصدر الرئيسي للتحويلات المالية للمهاجرين المرسل إليها هو دول الخليج العربية، وتتراوح حصتها إلى إجمالي التحويلات التي استقبلتها في عام 2004 بين حوالي 45% في مصر ولبنان و85% في الأردن. وقد بلغت التحويلات إلى الدول الأربع

<sup>1</sup> تنقل الأيدي العاملة العربية: الفرص والأمال، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي، الدورة 36، عمان\ المملكة الأردنية الهاشمية، 5-12 أبريل\ماي 2009، ص65:

مجتمعة والتي مصدرها دول الخليج العربية حوالي 6,5 مليار دولار في عام 2004، أما تلك تحويلات المتأثية من الإتحاد الأوروبي إلى هذه الدول، فقد شكلت نسبة تبلغ 5% من إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين إلى الأردن و10% من إجمالي التحويلات إلى لبنان، و11% بالنسبة لمصر.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة أن حجم التحويلات المالية للمهاجرين إلى بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبي لأنه لا يمثّل إلا التحويلات الرسمية، في حين تتراوح تقديرات التحويلات غير الرسمية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين 22,5% و 85% من إجمالي التحويلات. كما قدمت تقديرات للبضائع والسلع المعمرة المصاحبة للمهاجرين عند العود والتي كانت في إحدى الفترات 20% في حالة مصر و 10% في حالة اليمن و في فترات مختلفة أخرى كان منها 33% في حالة مصر و85% في حالة السودان، و 22,5% في الأردن ويصعب الإعتماد على التقديرات ذات الفترات المختلفة والمنهجيات المتباينة سرعان ما تصبح غير صالحة بتغيير السياسة الاقتصادية، النقدية أو التجارية. وقد أوردت دراسة لبنان للإستثمار الأوروبي عام 2004 تقديرات لنسب التحويلات غير الرسمية للبلدان العربية كانت للمغرب 34%، لتونس 20%، للجزائر 57%، مصر 56%، لبنان 7%، الأردن 53% وسورية 79%. وربما تصل هذه النسبة إلى 60% في اليمن و80% في السودان.<sup>2</sup>

## 5.2: التحويلات المالية للمهاجرين أثناء الأزمات

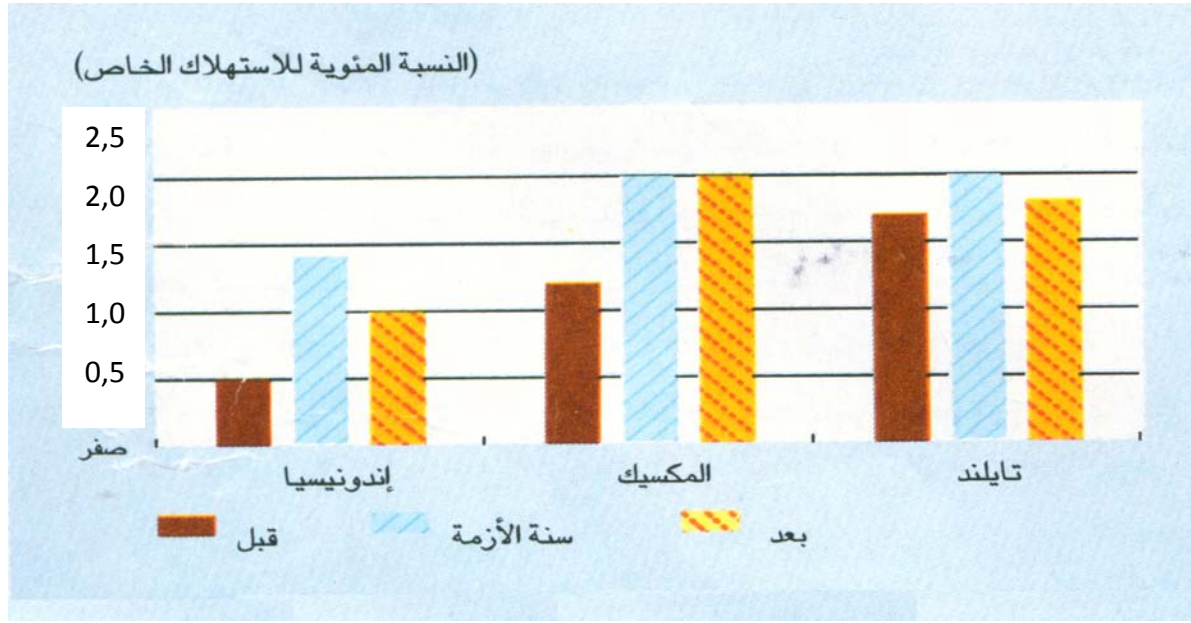
بينما تميل التدفقات الرأسمالية إلى الإرتفاع في خلال فترات صعود الدورات الاقتصادية وإلى الهبوط في الأوقات السيئة، فإن التحويلات تميل أن تكون مناوئة للتقلبات الدورية بالنسبة لإقتصاديات الدول المتلقية لها، وهي تميل إلى الإرتفاع عندما يعاني البلد المتلقي من هبوط إقتصادي عقب حدوث أزمة مالية، كارثة طبيعية، أو نزاع سياسي، عندها يقوم المهاجرون بتحويل مبالغ مالية أكبر في الأوقات الصعبة لمساعدة عائلاتهم وأصدقائهم.<sup>3</sup> حيث إرتفعت التحويلات إلى أندونيسيا المكسيك وتايلندا عقب حدوث أزمات بها. والشكل الموالي يوضح ذلك

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، صص 13-14.

<sup>3</sup> راتا ديليب، مرجع سبق ذكره، ص 44.

## الشكل رقم(20): التحويلات المالية للمهاجرين أثناء الأزمات المالية



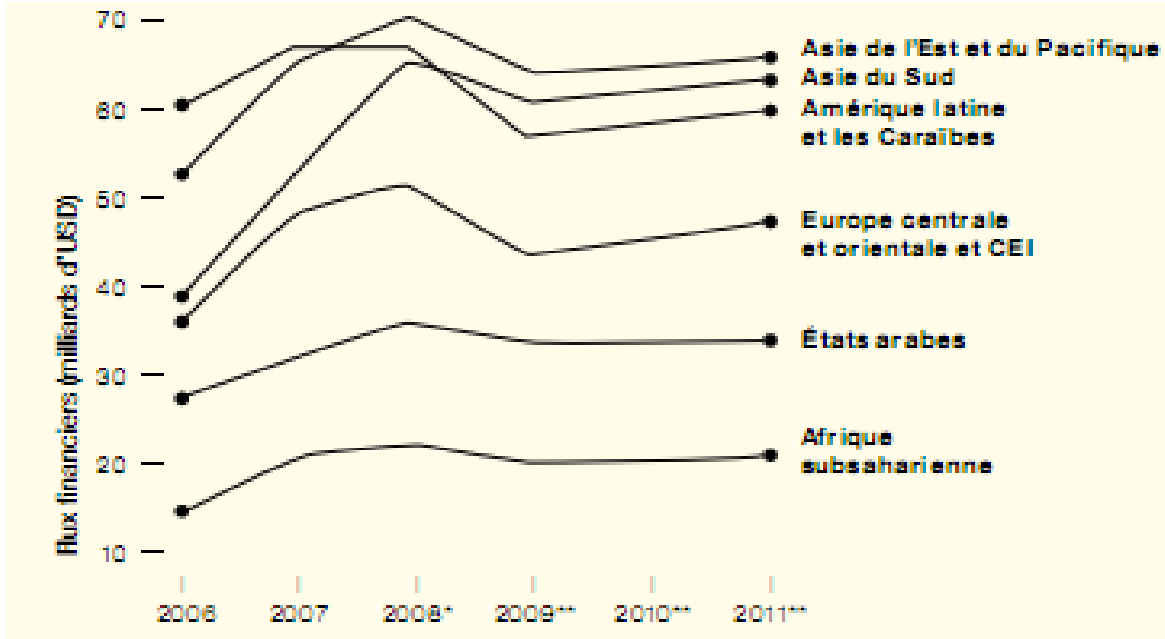
المصدر: ديليب راثا، مرجع سبق ذكره، ص 4.

## 1.5.2: التحويلات المالية وأزمة 2009

كان للأزمة الاقتصادية "أزمة 2009" التي بدأت بأهم البلدان المضيفة وقبل أن تكتسب ميزة العالمية، تأثير هام على تراجع التدفقات النقدية نحو البلدان النامية، فالعديد من الأدلة تشير إلى انخفاض ملاحظ لهذه التدفقات نحو البلدان التي تتوقف بشكل كبير على هذه التحويلات، لاسيما في البنغلادش، مصر، سالفادور والفلبين.

يختلف تعرض بلدان ومناطق العالم النامي للأزمة المالية فيما يخص انعكاسها على التحويلات المالية للمهاجرين، حيث ستعرف منطقة شرق أوروبا ووسط آسيا أكبر تراجع في حجم التحويلات إليها نسبيا وليس مطلقا. والتي تعكس في جزء منها عودة الإنتشار السريع الذي تآتى بعد توسيع الإتحاد الأوروبي والنهوض الإقتصادي للفدرالية الروسية أما بمولدوفيا وطاجيكستان أين التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هي الأعلى في العالم بـ 45% و 38% على التوالي، فقد عرفت هذه التدفقات المالية إلى المنطقتين إنخفاضا بـ 10% عام 2009، والشكل الموالي يوضح ذلك. كما سجلت السالفادور أيضا تراجعا كبيرا لهذه التحويلات والذي يمثل 18% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المنطقة. في حين يتآتى تقريبا ثلاث أرباع التحويلات المالية نحو جنوب الصحراء الكبرى من الولايات المتحدة وأوروبا، أكبر المناطق المتأثرة بـ التراجع الإقتصادي. وبرغم ذلك فإنه من غير المتوقع أن تسجل التحويلات تراجعا إلى درجة متساوية لتراجع التدفقات الخاصة، المساعدات الإنمائية الرسمية والإستثمارات الأجنبية المباشرة.

## الشكل رقم (21): إتجاهات التحويلات المالية للمهاجرين نحو المناطق النامية 2006-2011 بمليار الدولار



Source : PNUD, op. cit. p. 83.

أما عن تأثير الأزمة المالية على البلدان العربية كثيفة السكان ومفتقرة للموارد، فهي تتسم في أن التحويلات المالية لها دور أساسيا في عدم تفاقم الثورات الإجتماعية لأثرها المباشر على إيرادات أكثر الطبقات الشعبية فقرا وهشاشة. وتتابع السلطات الحكومية والمصارف المركزية العربية يوما بيوم تطور هذه التحويلات لما لها من أثر على الإقتصاد المعني ويبدو أن مصر هي أول من سينتأثر إذ أن حصة الولايات المتحدة من التحويلات الوافدة تشكل حصة ملحوظة. إلا أن الأثر الأكبر سيأتي من تطور الأوضاع في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتين يشكلان معا الجزء الأغلب من التحويلات الصادرة، والتي بدأت تتأثر بشكل فعلي بالأزمة، خاصة مع تراجع أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى الهبوط الكبير في القطاع العقاري.

سنتمكن البلدان العالمية الكثيفة السكان والمفتقرة إلى الموارد من التأقلم مع تراجع معقول لتحويلات المغتربين، إلا أن تراجع ملحوظا (بنسبة 50% كما أشارت إليه بعض وكالات التحويل الصرافة) متزامنا بين الغرب والخليج العربي سيكون له تداعيات كارثية على اقتصاد هذه البلدان وعلى الأوضاع الإجتماعية.

### 3. محددات التحويلات المالية للمهاجرين

يترتب على إنتقال المهاجر إلى دولة لإستقبال وحصوله على عمل بها – سواء بصورة رسمية أو غير رسمية – إلى توليد دخل متحقق له وهنا يأتي قرار المهاجر بتحويل قدر من هذا الدخل إلى أسرته

<sup>1</sup> العيطة سمير، تحويلات المهاجرين العرب والأزمة المالية، مجلة الإقتصاد والمجتمع، السنة الثالثة، عدد 1، 2009، ص32:



في البلد الأصلي . وفي محاولة لتتبع الدوافع المختلفة والكامنة وراء هذا القرار والمحددة للتحويلات المالية للمهاجرين، نشير أن معظم الدراسات والأعمال التي حللت هذه المحددات المرتبطة بقرار التحويل تميز بين الإيثار النقي (Altruisme pur)، الفائدة الشخصية البسيطة (Simple intérêt) (personnel)، الترتيبات الأسرية الضمنية مع أفراد العائلة المتبقية بالبلد الأصلي: المشاركة في التأمين و القرض (Arrangements familiaux tacites : co-assurance et prêts) أي الفائدة المشتركة وهدف المهاجر (Objectif d'épargne du migrant) . حيث يتوقف مستوى تدفق التحويلات المالية المنجزة عن طريق المهاجر إلى بلده الأصلي حسب الدوافع المذكورة سابقا على مجموع من متغيرات الإقتصاد الجزئي مثل إمكانياته، بمعنى الدخل الذي يتحصل عليه المهاجر ببلد الإقامة والجزء الذي يقوم بإيداعه من هذا الدخل، أيضا على الأهداف المسطرة للمشروع الهجري أي فترة إقامة المهاجر بالبلد المضيف، وإلى متى يعتزم المهاجر البقاء في الخارج؟ بصفة مؤقتة أو دائمة؟ الحالة الأسرية للمهاجر (أعزب، متزوج، مع أو بدون أطفال) وصفة تواجد بالخارج، هل يتواجد بمفرده أو بصحبة أسرته؟، مدى ارتباط المهاجر بأفراد أسرته المتبقية بالبلد الأصلي؟. كما يفترض أن تؤثر بعض من المتغيرات الإقتصادية الكلية في البلد الأصلي والمضيف إلى حد كبير في تدفق التحويلات. والتي تترجم من خلال دافع آخر محدد لقرار التحويل يتمثل في قرارات إدارة المحفظة (Décisions de gestion de portefeuille)<sup>1</sup>.

وقد جاء في الأدبية الإقتصادية النظرية والتجريبية للتحويلات المالية للمهاجرين من وجهة نظر محددات هذه التحويلات إلى البلدان الأصلية أن المحددات ترتبط بتعريف وتحليل العلاقة بين التحويلات المالية والمتغيرات الإقتصادية الكلية الجاذبة في سياق التنمية الإقتصادية والمالية<sup>2</sup>. وأوضح ستارك (1991) أن ليست هناك نظرية عامة لمحددات التحويلات المالية للمهاجرين، ذلك أن جل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع لم تفسر هذه المحددات إلا نسبيا، بالنظر إلى بعض الاختلافات على المستوى الجغرافي، الثقافي- الإجتماعي والزمني<sup>3</sup>. فقد قام متخصصون في مسألة التحويلات المالية للمهاجرين عام 1974 و1978 بدراسة خصائص هذه التحويلات مهتمين بشكل كبير بالجانب الكمي لهذه التدفقات دون الأخذ بعين الاعتبار الدوافع المرتبطة بقرار التحويل. ثم تناول باحثون آخرون عام 1981 مسألة التحويلات مع تولى إهتمام خاص للعوامل المفسرة والمحددة لقرار التحويل . ومن ثم توالت الدراسات والأبحاث المتخصصة بالإستعانة بعينة من المهاجرين لتفسير قرار التحويل.

### 1.3: الإيثار النقي (Altruisme pur)

<sup>1</sup> OCDE, op. cit. p. 155.

<sup>2</sup> Elkhider Abdelkader et autres, op. cit. p. 6.

<sup>3</sup> OCDE, op. cit. p. 156.

يعتبر المهاجر رعاية أسرته المتبقية بالبلد الأصلي أحد من أكثر وأهم الدوافع البديهية لتحويل أمواله إلى البلد الأصلي بحسب ما ورد في مرجع حول هذا الموضوع للوكاس بعنوان "d'altruisme". ووفقاً لنموذج الإيثار، فلمهاجر يؤكد رضاه وإرتياحه لفكرة رفاهية وراحة والديه أو أسرته بالبلد الأصلي لتحسين وضعهم الاجتماعي من خلال توفير المزيد من العائدات الإضافية<sup>1</sup>. وهنا تصبح الدوافع الداخلية الاجتماعية والواجبات المالية هي العوامل المفسرة وراء إتمام عملية التحويل، وتكون الأسرة هي وحدة التحليل، وتصبح العوامل غير الاقتصادية كالإيثار والتضامن الأسري هي المستخدمة لتفسير سلوك المهاجر حيث يشعر بحالة من الرضاء إزاء أسرته. ومن ثم فإن المنفعة المتحققة للمهاجر تتوقف على منفعة أعضاء أسرته وخاصة في الفترات السيئة التي يمر بها الاقتصاد، أو في حالة حدوث كوارث طبيعية أو سياسية. أين تكون هذه التحويلات بمثابة نوع من التعويض لهؤلاء الأفراد. ولاشك أن هذا الدافع يتأثر بمشروع الهجرة سواء من حيث المدة أو النوع، وبمدى درجة الاندماج في الدولة المستضيفة وأيضاً بفكرة تجمع شمل أسرة المهاجر في مكان واحد، الأمر الذي يتوقع معه تراجعها عبر الزمن<sup>2</sup>.

يقوم هذا النموذج على ثلاثة مبادئ، أولها: زيادة حجم التحويلات المالية للمهاجرين مع ارتفاع دخولهم بالبلدان المضيفة ثانياً: يفترض تراجع حجم هذه التحويلات مع تحسن وضعية الأسرة المتبقية بالبلد الأصلي حيث ينبغي أن تنخفض التحويلات عند زيادة دخل الأسرة المتبقية بالبلد الأصلي وثالثاً: يفترض تراجع هذه التدفقات مع مرور الزمن في إطار تباعد الروابط الأسرية إلى جانب انخفاضها عند استقرار المهاجر بصفة دائمة بالبلد المضيف ولتحاق أسرته به في إطار لاستفادة من القوانين المتعلقة بالتجمع العائلي. فبحسب دراسة أجراها لوكاس وستارك عام 1985 بيتسوانا على عينة من المهاجرين حول موضوع محددات التحويلات المالية للمهاجرين المرتبطة بقرار التحويل برزت صحة الفرضية الأولى، حيث أدى زيادة أجر المهاجر بنسبة 1% إلى زيادة حجم التحويلات المالية بنسبة 0.25% للأصحاب الأجور المنخفضة و 0.73% للأصحاب الأجور المرتفعة. غير أنه بعد التحقق بُلن العلاقة بين مستوى التحويلات ومستوى الدخل في البلد الأصلي غير كافي وغير دال، استخلص الباحثين أن الإيثار وحده لا يكفي لتفسير دافع التحويل على الأقل لبنتسوانا<sup>3</sup>. وتم إبراز عدم نجاح دافع الإيثار كمحدد لقرار التحويل في بعض الحالات. ففي الواقع استخدام عوامل مثل إمتلاك الأرض و الأبقار كمحدد لدخل الأب ليس ذو صلة وثيقة بمسألة محددات التحويلات، لأنه في بعض البلدان الإفريقية والآسيوية مثل كينيا والهند أين حيازة الأرض أو الأبقار هي علامة ودليل عن الثراء، فليكن تزايد الدخل بسبب هذه الثروة لا يلغي حاجة الأسرة للأموال السائلة أو العينية المرسلة من المهاجرين لتسديد النفقات الاستهلاكية كإحتياجات الغذائية، مصاريف التعليم

<sup>1</sup> OCCE, op. cit, p. 156.

<sup>2</sup> Van Dalen Hendreck & others, *Remittances and their effect on emigration intentions in Egypt, Morocco and Turkey*, Tinbergen institute discussion paper, Univesteit Amsterdam, 2005, p. 8:  
www.gn4partyradio.com/expatriates/upfiles/paper6.doc. Consulté le 12/3/2010 à 11: 40.

<sup>3</sup> OCCE, op. cit. p. 156.

والصحة، خاصة وأنه من غير السهل في مثل تلك المناطق بيع الأراضي أو الأبقار للحصول على الأموال بسبب ميزتها القدسية. مما يبرز عدم صحة فرضية الثانية للوكاس وستارك القائلة بأن حجم التحويلات المالية يتزايد مع ارتفاع أجر المهاجر وينخفض مع تزايد دخل الأب أو رب الأسرة بالموطن الأصلي<sup>1</sup>. غير أنه بالرغم من نقائص الفرضية القائلة بدافع الإيثار كمحدد للتحويل، أكدت العديد من الدراسات الحديثة أن دافع الإيثار يمثل المحدد الأول لقرار التحويل بهدف الحصول على دخل أعلى، الأمر الذي يسمح للمهاجر القيام بتحويلات مهمة إلى أسرته المتبقية بالبلد الأصلي وتحسن ظروف حياتها<sup>2</sup>.

كما إهتم باحثون آخرون<sup>3</sup> بتفسير دافع التحويل بجمع المقاربات الفردية التي تؤيد فكرة أن التحويلات إلى الأسرة المتبقية بالبلد الأصلي وجدت لإيثار الأفراد الذين يقومون بها<sup>4</sup>. وقد أيدت دراسات حديثة أخرى تمت على المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية فكرة أن التحويلات المالية للمغتربين إلى أفراد أسرهم المتبقية بالبلد الأصلي مستوحاة من قبيل حب الغير والرغبة في إرضاء الآخرين بمعنى الإيثار. وقد أشارت دراسات أخرى أن هذا الدافع يتأثر بعاملين، الأول التركيب الأسري، حيث تحول الأسرة المهاجرة التي لديها أطفال مبالغ أقل بنسبة 25% عن الأسر الأخرى المتواجدة بالخارج دون أطفال. والثاني الفئة العمرية التي ينتمي إليها أفراد أسرة المهاجر، حيث يحول المهاجرون إلى أسرهم المتبقية بالبلد الأصلي الذين لديهم أطفال صغار السن (قاصرين) مبالغ بأكثر من 50% عن غيرهم من المهاجرين.

### 2.3: فائدة شخصية بسيطة: (Simple intérêt personne)

يمكن أن يكون للمهاجر دافع آخر للقيام بتحويلات مالية إلى بلده الأصلي، وهو الفائدة الشخصية لهذا المهاجر. حيث تعتبر هذه الأموال للمهاجر كدليل على وجوده بالبلد الأصلي رغم غيابه للإحتفاظ بمكانته ومتانة روابطه الأسرية وسط العائلة بهدف الإرث أي حتى تكون الوصية خاضعة لسلوك الوراث ولا يستبعد منها. كما يشكل حيازة المهاجر لممتلكات كالعقارات بالبلد الأصلي عامل لتحفيزه أكثر على تحويل الأموال إلى أسرته المقيمة بالبلد الأصلي حتى يضمن إهتمامهم بهذه الممتلكات على أكمل وجه. ففي الواقع، أوضحت بشكل جلي معطيات توفرها دراسة ميدانية أجريت على المهاجرين بكينيا وبتسوانا تحسن أوضاع أسر المهاجرين المستفيدين من التحويلات المالية، غير أنه من الصعب التأكد إن

<sup>1</sup> Chaabita Rachid, op. cit. p. 10.

<sup>2</sup> Ben Jelili Riadh et Jellal Mohamed, *Transferts des migrants tunisiens et qualification – théorie et évidence*, *Revue l'Actualité Economique*, Volume 78, N° 3, 2002, pp. 397-399: <http://id.erudit.org/iderudit/007258ar>. Consulté le 14/06/2009 à 13: 28.

<sup>3</sup> M. Koulibaly (1997) ، Arnspenger (1998) C. ، Ngaruka (2000) F.

<sup>4</sup> Chaabita Rachid, op. cit. p.10.

كان قرار التحويل بدافع الفائدة الشخصية من أجل آفاق مستقبلية ترتبط بالإرث أو رغبة المهاجر رعاية أفراد أسرته المتبقية بالبلد الأصلي لممتلكاته المتواجد بهذا البلد<sup>1</sup>. الأمر الذي يجعل هذه التحويلات تسجل في إطار تبادل الخدمات، و تمثل بالنسبة للمستفيد سعر حماية ورعاية ممتلكات المهاجر بالموطن الأصلي<sup>2</sup>.

وقد أوردت دراسة إستقصائية (Brown 1997) أجريت على عينة مهاجرين من تونغاسامو الغربية المقيمين بسيدني، أن هؤلاء المهاجرين مجبرين بصورة غير مباشرة على تحويل جزء من دخلهم إلى أفراد أسرته المتبقية بالبلد الأصلي من أجل مصلحتهم الشخصية لاسيما في محاولة لتجميع ثروة والقيام بالإستثمارات في مناطقهم الأصلية، و الأهم ضمان رعاية هذه الممتلكات من قبل أفراد الأسرة المتقنين للتحويلات المالية في ظل غيابهم. ولاشك أن التحويل بدافع الفائدة الشخصية يتأثر بأهداف المسطرة من وراء المشروع الهجري وعزم المهاجر العودة إلى الأرض الوطن، و رغبته إستثمار أمواله في العقارات، الأصول المالية التي من شأنها أن تعزز مكانته داخل المجتمع المحلي. كما هو الحال لعلاقته مع العائلة والأصدقاء، مما من شأنه أن يزيد من تدفق هذه التحويلات . وهو ما أكدته دراسة ميدانية (Glytsos 1988;1997) تمت على عينة من المهاجرين الإغريق المقيمين بألمانيا والذين يفكرون في العودة إلى أرض الوطن. حيث لوحظ أن هؤلاء حولوا جزء أهم من مداخلكم السنوية مقارنة مع نظرائهم من المهاجرين الإغريق باستراليا أو الولايات المتحدة الأمريكية الذين يرغبون في الإستقرار النهائي بالبلد المضيف المفسر عبر علة الإقامة أو التوطد النهائية (Syndrome d'établissement définitif).

وفي نفس السياق ، أشارت دراسة حديثة (Lawell et de la Garza 2000) أجريت على المهاجرين المقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية، أن كل زيادة بنسبة 1% في فترة الإقامة بهذا البلد تؤدي إلى إنخفاض التحويلات بنسبة 2%. وبحسب دراسة أخرى ، تشهد كندا وضعا مماثلا، فالمهاجرين لا يخصصون إلا جزء بسيط من ميزانياتهم للتحويلات المالية نحو البلدان الأصلية. يتراوح متوسط تحويلاتهم بين 2% و6% من مجموع نفقاتهم<sup>3</sup>.

### 3.3: الترتيبات الأسرية الضمنية: المشاركة في التأمين والقرض

#### (Co-assurance et prêts Arrangements familiaux tacites)

تعتبر واحدة من بين أهم نقائص الدراسات التي تناولت وأيدت قرار التحويل بدافع الإيثار أو الفائدة الشخصية البسيطة، أنها لم تأخذ بعين الإعتبار المساعدات والإعانات المالية التي يتحصل عليها المهاجر قبل الهجرة والتي يؤثر بشكل واسع على حجم المبالغ المحولة. حيث يقوم الآباء بتقديم المساعدات المالية لأولادهم من أجل تأمين مصاريف الهجرة، يقومون بتسديدها بعد الإستقرار بالبلد المضيف.

<sup>1</sup> OCDE, op. cit. p. 156-157.

<sup>2</sup> Riadh Ben Jelili et Mohamed Jellal, op. cit. p. 398.

<sup>3</sup> OCDE, op. cit. p. 156-157.

وفي هذا الصدد، تعتبر الترتيبات المتخذة داخل أسرة المهاجر أكثر تعقيدا و أكثر توازنا مما هو عليه الحال في الإتجاهين المتعاكسين، الإيثار الواضح النقي والمصلحة الشخصية البسيطة. وهكذا يشرح لوكاس وستارك عام 1985 دافع التحويل باستخدام نموذج أكثر إنتقائي يسمى الإيثار المعتدل أو المصلحة الشخصية المفهومة أو المشتركة<sup>1</sup>.

يرتكز هذا الدافع على فكرة أن الهجرة ومن ثم التحويلات نتيجة قرار جماعي تتخذها الأسرة لتحسين أوضاعها الإقتصادية – الإجتماعية، وعلى أن الأسرة وليس الشخص هي وحدة التحليل. فهذا الدافع يقوم على أساس إتفاق أسري ضمني، يقوم الشخص من ناحية بعملية التحويل للمحافظة على الروابط الأسرية ومن ثم ضمان إحتمال عودته في حالة فشل مشروع هجرته ومن ناحية أخرى تقوم الأسرة بـ استثمار هذه الأموال تمهيداً لإرسال أفضل أعضائها إلى الخارج في المستقبل<sup>2</sup>.

يسجل قرار التحويل في هذا النموذج في إطار عائلي تشكل فيه ظاهرة التحويلات المالية مظهر ذاتي لظاهرة الهجرة. حيث تشكل هذه الظاهرة إستراتيجية عائلية (Pareto-supérieure) تمثل التحويلات المالية الناتجة عنها أداة لإعادة توزيع دخل المهاجر. حيث يأخذ بعين الإعتبار هدفان رئيسيان وه ما التخفيف من مخاطر عدم إستقرار دخل أسرة المهاجر من خلال توفير عائدات إضافية والإستثمار في تعليم شباب العائلة<sup>3</sup>. الأمر الذي يجعل الترتيبات المتخذة ضمن العائلة الواحدة تأخذ شكل إتفاقية ضمنية للتأمين المشترك أو كتإتفاق ضمني للإقراض العائلي. هذه الإتفاقية الضمنية بين المهاجر وعائلته محمية من الفسخ والإلغاء، ليس فقط لمؤهلات النجاح الخاصة بأسرة المهاجر والمتمثلة في القرض بمعنى حجم المساعدات المالية المقدمة للمهاجر، الوفاء والثقة بل أيضا لدوافع شخصية بحتة كفكرة الميراث، قيام المهاجر بـ إستثمارات ببلده الأصلي يمكن الإهتمام بها من قبل الأسرة المتبقية بهذا البلد. بالإضافة إلى نية المهاجر في العودة إلى موطنه الأصلي بكرامته أي بعد تحقيق مركزا إجتماعيا يتلاءم وفترة تواجده بالخارج بعيدا عن الأقارب والأصدقاء<sup>4</sup>. ووفقاً لهذا الدافع لا تتراجع التحويلات طوال فترة الإتفاق وإن كان من المتوقع لها الإنخفاض الشديد حينما تكتمل فترة سداد القرض أو بتقادم هذا الإتفاق الضمني<sup>5</sup>.

يفترض في نموذج التأمين الضمني المشترك أن ي مثل المهاجر كمرحلة أولى دور المؤمن وأفراد عائلته التي ما زالت في البلد الأصلي دور شركة التأمين. حيث تمول العائلة كخطوة أولى التكاليف الأولية لمشروع الهجرة من خلال تقديم مساعدات مالية لتسديد مصاريف السفر والإستقرار الأولي بالبلد المضيف قبل حصول المهاجر على عمل، هذه المساعدات التي تمثل في غالب الأحوال مبالغ كبيرة

<sup>1</sup> Chaabita Rachid, op. cit. p. 10.

<sup>2</sup> Gallina Andrea, *The impact of international migration on the economic development of countries in the Mediterranean*, United Nations expert group meeting on international migration and development in the Arab region, United Nations, Beirut, May 2006, pp. 3-4: [www.un.org/esa/population/meetings/.../Ittmig\\_Arab.htm](http://www.un.org/esa/population/meetings/.../Ittmig_Arab.htm). Consulté le 26/05/ 2010 à 21:48.

<sup>3</sup> Claudin Attias-Don fut et autres, op. cit. p. 10.

<sup>4</sup> OCDE, op. cit. p. 157.

<sup>5</sup> Gallina Andrea, op. cit. p. 4.

بالنظر إلى أن المهاجر غير قادر أن يأخذ على عاتقه إدارة جميع النفقات في بداية الأمر ، علما أن حصول الأفراد على الدعم المالي من قبل أسرهم يزيد من قدرتهم على الهجرة . وفي مرحلة ثانية من الإتفاق و تطور المشروع الهجري ، يم ثل المهاجر نفسه بعد تسديده للديون المترتبة عن الهجرة والإستقرار بالبلد المضيف دور المؤمن أي شركة التأمين بالنسبة لأفراد أسرته المتبقية بالبلد الأصلي من خلال قيامه بتحويل جزء من دخله إليهم. خاصة وإن كان المهاجر قد أمن مسبقا فرصة عمل أكيدة، ويحصل على أجر عالي وفي إنتظار زيادته، مما يسمح له بتحويل جزء مهم من دخله وممارسة دور المؤمن. حيث تمثل هذه التحويلات للأفراد المستفيدين فرصة لتحسين نمط إستهلاكهم ومستوى معيشتهم، القيام بمشاريع إستثمارية ذات مردودية عالية.<sup>1</sup> وهنا تأخذ هذه التحويلات شكل عقد تأمين للمصالح المشتركة بين الأسرة التي تعتبر التحويلات كمساعدة عائلية والمهاجر لدوافع شخصية ك العودة إلى الوطن الأصلي خاصة المهاجرين ذوي مستويات علمية ضعيفة تخوفا من إستبعادهم من العمل.<sup>2</sup>

يظهر دافع التحويل القائم على أساس إتفاقية ضمنية للإقراض العائلي أو التأمين المشترك من خلال ثلاثة مراحل متوالية. ففي المرحلة الأولى تشكل التحويلات المنجزة من قبل المهاجر إلى أسرته بالبلد الأصلي سدادا للقروض غير الرسمي الضمني والمتعاقد عليه بينهما ليستثمره المهاجر بحسب تكوينه العلمي، والذي يمثل تسديد للنفقات المترتبة عن الهجرة. بينما تأخذ هذه التحويلات في مرحلة ثانية شكل قرض يقدمه المهاجر لشباب أسرته من أجل تمويل دراستهم تمهيدا لهجرة أفضل أفرادهم، حتي يتحصلوا مستقبلا على فرص أكيدة بالبلدان المضيفة وبأجور عالية. حيث يتوقع خلال هذه المرحلة تراجع المبالغ المحولة في قيمتها الإجمالية لأنه من غير المتوقع أن يقوم كل المهاجرين بمنح قروض لأفراد أسرهم المتبقية بالبلد الأصلي. وفي المرحلة الثالثة، يرسل المهاجر أمواله إلى البلد الأصلي بالتركيز على توظيفها في مجالات إستثمارية ذات مردودية عالية إستعدادا للعودة بصورة نهائية إلى البلد الأصلي، مما يؤدي حتما إلى زيادة حجم التحويلات.<sup>3</sup> فيما بعد سيقوم الجيل الجديد من المهاجرين بتسديد المساعدات المقدمة لهم والتي تأخذ شكل قرض إلى المهاجرين القدامى المتقاعدين ببلدهم الأصلي والذين أصبحوا دائنين بعدما كانوا مدينين مما يدل على توالي نفس المراحل. فالمهاجر يقدم قروضا لتكوين أجيال جديدة من المهاجرين حتى يكون سداد هذه القروض كمساعدة يتحصل عليها عند تقدمه في السن وحماية دخله من التراجع في المستقبل.<sup>4</sup>

ونظرا لطبيعة القرض فليس هناك شك في أن مبلغ التحويلات يتناقص مع مرور الوقت أين لا يوجه سوى لإستخدامات إستهلاكية. فبحسب دراسة تمت على المهاجرين ببتسوانا، فبلغ معدل إلتحاق أطفال المهاجرين بالمدارس يرتبط بشكل إيجابي مع التحويلات المالية التي يقوم بها الآباء ، الأمر الذي يعزز

<sup>1</sup> OCDE, op. cit. p. 157.

<sup>2</sup> Riadh Ben Jelili et Mohamed Jellal, op. cit. p. 399-400.

<sup>3</sup> OCDE, op. cit. p. 157.

<sup>4</sup> Chaabita Rachid, op. cit. p.11.

فرضية إتفاكية القرض. كما أيدت معطيات توفرها دراسة ميدانية أجريت عام 1997 على عينة من مهاجرين مملكة تونغا وساموا الغربية المقيمين بسيدني نفس الفكرة . في حين أثبتت دراسات حديثة أجريت عام 1998 على عينة من المهاجرين بالولايات المتحدة الأمريكية أن مستوى تعليم المهاجر له أثر قوي على ممارساته فيما يخص التحويلات. حيث أن زيادة عدد سنوات تدرس المهاجرين بسنة واحدة يؤدي إلى تراجع التحويلات بنسبة 7%.

#### 4.3: هدف إدخال المهاجر (Objectif d'épargne du migrant)

يرتكز هذا الدافع على فكرة أن التحويلات ترتبط بالهدف الذي حدده المهاجر من وراء مشروعه الهجري، والذي يتمثل في العودة إلى البلد الأصلي بعد إيدار مبلغ معين يسمى "بهدف الإدخار". ناتجة هذه التحويلات على عملية تفاوض بين المهاجر وأسرته بالبلد الأصلي ، حيث تمثل مطالب الأسرة المتبقية بالبلد الأصلي على دخل المهاجر جانب الطلب، وقدرة المهاجر على الإدخار التي تتوقف على دخله بالبلد المضيف جانب العرض.

وهنا هدف الإدخار مبنيا على إيدار حد أقصى من الدخل، فالبنسبة للمهاجر هذا الإدخار ليس ما تبقى من دخله بعد خصم الإستهلاك ولكن على العكس هو العنصر الذي يبحث المهاجر على تنميته ويستهلك ما تبقى. فسلوكه كمدخر يظل السلوك الرئيسي ومن مصلحته بلوغ هذا الهدف من خلال الحد من إستهزافه دخله أي تخفيض الإنفاق الإستهلاكي في البلد المضيف. وبناء على ذلك، يجب إعادة النظر بإستمرار في توقعاته لدخله وفترة إقامته في الخارج، تكثيف عمله. ويعتبر هدف الأسرة من هذه التحويلات هو أن يكون لها دخل يتجاوز دخل الأشخاص المحيطين بها (الجيران، الأقارب...) لتبرير قرارهم بمساعدة بعض من أفراد عائلتهم للهجرة إلى الخارج. حيث يتوقف حجم التحويلات المالية على دخل المهاجر، نصيب الفرد من هذا الدخل في بلده الأصلي والقدرة التفاوضية للجهتين.

وفي هذا السياق، أوردت دراسة تمت عام 2000 على المهاجرين الإغريق بألمانيا والهجرة من بلدان البحر الأبيض المتوسط السبع (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، سوريا، تونس وتركيا) صحة فرضية هدف الإدخار، حيث أكدت وجود علاقة إيجابية بين التحويلات المالية ونصيب الفرد من الدخل في البلدان الأصلية والمضيفة.

وعلاوة على ذلك، أتاحت دراسة أخرى عام 1992 التأكيد على صحة نفس الفرضية، وأنه ثمة علاقة قوية بين نسب التحويلات ومدة لإقامة بالبلد المضيف. حيث كلما طالت فترة إقامة المهاجر بالبلد المضيف من ناحية كلما قل مدى إرتباطه الإقتصادي بموطنه الأصلي، وتراجعت تحويلاته. ومن ناحية أخرى، فكلما زادت فترة إقامة المهاجر بالدولة المستضيفة كلما يرتفع دخله، مما يزيد من قدرته على الإدخار وقدرته على التحويل إن أراد ذلك. في حين لخص لوكاس عام 2004، بأن حجم التحويلات أن يزداد في المرحلة الأولى من الهجرة ثم يتناقص مع تزايد فترة الإقامة المهاجر في البلد المضيف. ومن ثمة توصل

أنه توجد فترة إقامة بالبلد المضيف تؤدي إلى تحقيق أقصى حجم من التحويلات في معادلة لتعويض تباعد الروابط الأسرية بين المهاجر وأسرته من خلال زيادة حجم الأموال المحولة.<sup>1</sup>

### 3.3: قرارات إدارة أو تسيير المحفظة (Décisions de gestion de portefeuille)

تقوم فرضية إدارة محفظة الأوراق المالية على فكرة توجيه مدخرات المهاجر والذي ليس بحاجة إليها إلى استثمار إقتصادي ذو مردود نسبي يختلف من بلد إلى آخر، وهنا تفسر التحويلات على أنها قرار فردي يتسم بالرشادة يتوقف على معدل العائد على التحويلات أي دوافع مالية، وهذا الدافع ينبع من منطلق شخصي ولكنه لا يتعارض مع الدوافع الداخلية سابقة الذكر.

يشترط هذا الدافع أن يتوفر للمهاجر الظروف المواتية للإستثمار في وطنه الأصلي آخذين بعين الإعتبار إرتفاع مستوى دخوله النسبي وميله إلى الإدخار، بالإضافة أن يكون مناخ الإستثمار في الدولة الأم مشجعا لهذا القرار. كما يمكن للمهاجر أن يطبق نموذجاً جديداً للأعمال إكتسبه خلال فترة بقائه في الخارج.<sup>2</sup>

يشكل تحويل هذا الإدخار ظاهرة خارجية بالنسبة للهجرة ويتوقع أن يتوقف قرار الإستثمار على عوامل الإقتصاد الكلي النسبية المتعلقة بالبلد الأصلي والمضيف كالفارق بين سعر الفائدة على حسابات التوفير الممنوحة في كل من الدولة المرسله والمستقبله، إمكانية الحصول على فرق تحويل للعملة بين سوق الصرف الرسمية والسوق السوداء، معدل العائد على الإستثمار في سوق العقارات، معدل التضخم، التقلبات السياسية والإقتصادية وغيرها من العوامل الأخرى التي يأخذها المهاجر في الحسبان عند إتخاذ قراره بالتحويل.

وبحسب بعض الإقتصاديين الباحثين في مجال التحويلات، تلعب عوامل الإقتصاد الجزئي دور أهم في تحديد تدفق التحويلات على المدى الطويل في حين يتوقع أن يكون للمتغيرات الإقتصادية الكلية تأثير على المدى القصير، بإحداث بعض التقلبات مقارنة بالإتجاهات على المدى الطويل.<sup>3</sup> وفي هذا الصدد، أشارت المعطيات التي توفرها العديد من الدراسات الحديثة التأكيد على أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على التحويلات المالية للمهاجرين، والذي يختلف من بلد إلى آخر. فعلى سبيل المثال، أوضحت دراسة حالة التحويلات المالية للمهاجرين الأتراك أن كل من الإختلاف بين سعر الصرف الرسمي والموازي للعملة، في أسعار الفائدة، معدلات التضخم، معدلات النمو بين البلدان الأصلية والمضيفة يؤثر بشكل كبير على التدفقات المالية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> OCDE, p. cit. p. 156.

<sup>2</sup> الخواجة علا، الدور الإقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال أفريقيا، قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أبريل 2007، ص:6

uaps2007.princeton.edu/download.aspx?submissionId. Consulté le 19/06/2010 à 11:39.

<sup>3</sup> OCDE, op. cit. p. 158-160.

<sup>4</sup> Elkhider Abdelkader et autres, op. cit. pp. 6-8.



نضيف أنه بينما مسألة محددات التحويلات المالية على أساس التحليل الجزئي قائمة على فرضيات الإيثار والفائدة الشخصية البسيطة، الفائدة المشتركة التي تؤكد أن هناك نوعاً من العقد المبرم بين المهاجر وأسرته بالبلد الأصلي والذي يتيح تقاسم المنافع، هدف المهاجر المتمثل في إدخار أكبر مبلغ من الأموال. فالتحليل الإقتصادي الكلي يؤكد من حيث المبدأ أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن المحددات الأساسية للتحويلات المالية للمهاجرين، فالنمو الإقتصادي، مستوى التنمية الإقتصادية ومعدل العائد على رؤوس الأموال ليس لها تأثيرات مميزة على التحويلات المالية للمهاجرين مقارنة بم تغيرات الإقتصاد الجزئي.

وفي هذا الإطار، بينت نتائج التحليل التجريبي لمحددات التحويلات المالية على البلدان النامية أهمية متغيرات الإقتصاد الجزئي عن الكلي كالتالي:

- يؤدي ارتفاع عدد المهاجرين إلى زيادة تدفق التحويلات المالية إلى البلدان الأصلية، فارتفاع عددهم بنسبة 1% يزيد في نسبة التحويل بـ 0.4%. وفي حالة تحول الهجرة المؤقتة إلى دائمة سينخفض حجم التحويلات المالية للمهاجرين بشكل كبير بسبب التجمع العائلي.
- وجود علاقة قوية بين مستويات التأهيل الضعيفة ونسب التحويلات المرتفعة . فكلما ارتفع المستوى التعليمي للمهاجرين كلما قلت نسبة التحويلات المالية إلى البلد الأصلي.
- وبشأن الوضع الإقتصادي للبلد الأصلي، تبين أن النمو الإقتصادي ليس له أي أثر على التحويلات المالية، إذ يمكن أن يشكل فقط حافزاً لزيادة حجم إستثمارات المهاجرين في بلدانهم الأصلية.<sup>1</sup>
- وتشير العديد من الدراسات أنه من الصعوبة بمكان تحديد أي من هذه الدوافع السابقة الذكر يمكن الإستناد عليها منفردة لتفسير تدفقات التحويلات<sup>2</sup>. ففي ظل وجود عدد كبير من المحددات التي يمكن أن نفسر سلوك التحويلات فإنه يمكن أن نعتبر أن التحويلات المالية هي وظيفة قطع مكافئ للوقت لأن سريان المشروع الهجري يعطي أفضل تفسير للمبالغ المحولة لهختلف فئات المهاجرين.<sup>3</sup> والشكل البياني التالي يوضح الإتجاه الذي تسلكه التحويلات والذي يأخذ شكل حرف U.

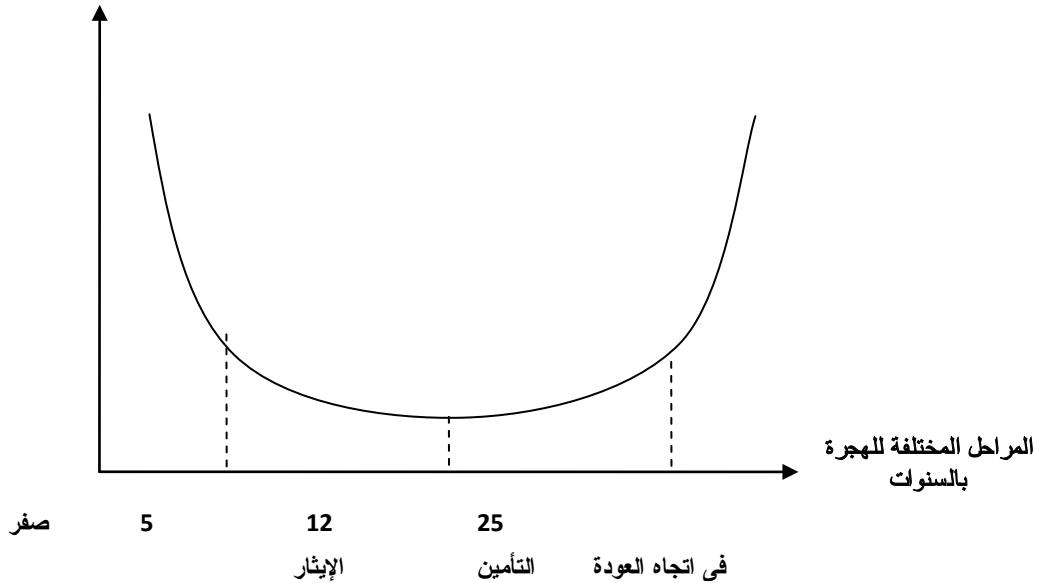
**الشكل رقم (22): المسار الزمني للتحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان الأصلية**

<sup>1</sup> Kukulenz Buc, *worker remittances and capital flow to developing countries*, new discussion paper, Centre for European Economic Research, N°04-31, p66: <http://ideas.repec.org/p/zbw/zewdip/1857.html>. Consulté le 10/12/2009 à 12:00.

<sup>2</sup> Bouhga- Hagbe Jacques, *A theory of worker's remittances with an application to Morocco*, International Monetary Fund working paper, October 2004: [www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp04194.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp04194.pdf). Consulté le 1/3/2010 à 20:08.

<sup>3</sup> Georges Tapinos, *L'économie des migrations internationales*, fondation nationale des sciences politiques / Armand colin, paris 1974, p. 178.

## تدفقات التحويلات



يشير الشكل السابق إلى أنه في المرحلة الأولى قصيرة الأجل من إستقرار المهاجر بالبلد المضيف، والتي تمثل الفترة الأساسية للهجرة من صفر إلى خمسة أعوام تلعب عوامل الإيثار والمشاركة في المخاطر دوراً هاماً. تسجل التحويلات المالية خلال هذه الفترة زيادة محسوسة، حيث يكون لدى المهاجر التزام نحو أسرته خاصة في حالة تسديد الديون المترتبة عن تلقي المساعدات منها لتأمين مصاريف السفر أو تحقيق ضمان في حالة فشل مشروع الهجرة. ومن ثم يقوم بتحويل معظم مدخراته إلى البلد الأصلي قد تصل إلى 60% من دخله، إلا أنه كلما طالت فترة البقاء في الخارج وتحقق مزيد من الاندماج في الدول المستقبلية لفترة تصل إلى 12 عام يحدث تغييراً في التفضيلات الإنفاقية للمهاجر. ويعزز من ذلك إمكانية توحيد شكل الأسرة معاً الأمر الذي يؤدي إلى تراجع التحويلات ، بسبب نقص عدد أفراد الأسرة التي كانت مدعومة بالبلد الأصلي وزيادة الإنفاق بالبلد المستقبل ثم إنخفاض القدرة على الإدخار. ولكن بعد ذلك فإنه إذا كان الهدف هو العودة في نهاية مشروع الهجرة، فيمكن للتحويلات أن تبدأ في التزايد تمهيداً لعودة المهاجر وإستخدامه -سواء إستخدام إستثماري أو إستهلاكي- لهذه الأموال في وطنه.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة أن عديد الفرضيات المفسرة للتحويلات المالية لا تتعارض فيما بينها. ففي الواقع، يمكن للتحويلات أن تحدد عن طريق الدوافع السابقة الذكر كلها معاً دون أن يستدعي الأمر أن تستثنى فرضية أخرى لتحل محلها. فيمكن لدافع أن يفسر جزء من المبالغ المحولة أو الفترة التي أنجزت خلالها عملية تحويل الأموال، كما لا يستبعد أن تكون لواحدة من هذه الفرضيات الأسبقية خلال مرحلة معينة أو لعينة

<sup>1</sup> Gallina Andrea, op. cit. pp. 2-4.

محددة من العمال المهاجرين. مما يدل على أن ظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين ومحدداتها هي قضية معقدة. إذ توجد العديد من التحديات لوضع نظرية عالمية للتحويلات المالية للمهاجرين.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> OCDE, op. Cit. p. 160.

## المبحث الثاني: قنوات وتوظيف التحويلات المالية للمهاجرين

تجمع العديد من الدراسات والمؤسسات الدولية التي تتناول بالتحليل التحويلات المالية للمهاجرين أنه إلى جانب التحويلات الرسمية هناك قدرا من هذه التحويلات يتم عبر قنوات غير رسمية وغير مسجلة . وسنعرض في الجزء التالي من الدراسة أهم القنوات الرسمية وغير الرسمية للتحويل ، بالإضافة إلى إتجاهات توظيفها وأهم الآثار المترتبة عن هذه التحويلات.

### 1. قنوات التحويلات المالية للمهاجرين

يستخدم المهاجرون مجموعة واسعة من القنوات لتحويل أموالهم إلى بلدانهم الأصلية، من ها وسائل تحويل يمثلها المهاجرين أنفسهم أو غيرهم من الأقارب والأصدقاء إلى جانب آليات ذات درجة قليلة من التنظيم مثل الحوالة، والتي تأخذ شكل غير رسمي . إنتقالا إلى قنوات ذات درجة عالية من التنظيم والرسمية كالتحويل عن طريق البريد، البنوك وشركات تحويل الأموال. حيث تمثل هذه القنوات الرسمية وغير الرسمية ما يطلق عليه سوق التحويلات المالية، وفيما يلي تعريف بهذه القنوات.

#### 1.1: قنوات التحويل الرسمية

لوحظ في السنوات الأخيرة وبشكل واضح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نمو حجم سوق التحويلات الرسمية للمهاجرين بنسبة 15%. والذي يعزى بشكل أساسي إلى نمو حجم سوق شركات تحويل الأموال بنسبة تتراوح بين 35% و70%، في ظل تشدد الرقابة على هذه التحويلات لمحاربة سوء إستخدامها للأغراض الشبكات الإرهابية. ويتم هذا النوع من التحويل على حساب حصص السوق الرسمي للتحويل.<sup>1</sup>

##### 1.1.1 : شركات تحويل الأموال

تعتبر شركات تحويل الأموال واحدة من بين أهم قنوات التحويل الدولي وهي مؤسسات مالية غير بنكية مرخص لها القيام بتحويلات بنكية شريطة أن لا يودع المال في حساب جاري يمكن القيام بعمليات سحب منه بواسطة شيكات<sup>2</sup>.

ظهرت هذه المؤسسات في بداية سنوات التسعينات لتتضم إلى قطاع المؤسسات المالية غير البنكية إستجابة لتزايد حجم التحويلات المالية للمهاجرين، حيث ساهمت هذه المؤسسات بشكل واسع في الحد من التحويلات غير الرسمية عبر العالم لتدير معظم التحويلات المالية للمهاجرين. وتعتبر المستفيد الأساسي من هذا النوع من التحويل بتقديم خدمات ممتازة للمهاجرين تجمع بين السرعة والأمان في سياق ضعيف المصرفية، فقد حولت هذه الشركات عام 1996 ما يقارب 11 مليار دولار. غير أنه تجدر الإشارة أن واحدة من بين مساوئ الخدمات المقدمة من طرف هذه الشركات تتمثل في ثمنها الباهظ، والذي يعود بالدرجة الأولى إلى ميزتها لإحتكارية في سوق التحويلات المالية. فقد ارتفعت العمولات

<sup>1</sup> العيطة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

<sup>2</sup> OCDE, op. cit. p. 16.

التي تطبقها هذه الشركات من 6 إلى 15% من المبلغ المحول بالإضافة إلى التكاليف الإضافية التي تصل إلى 20% أو أكثر. وذلك لأن شركات تحويل الأموال تعمل كوسيط من أجل نقل التحويلات بتقدي خدمة سريعة وآمنة مقابل عمولات مرتفعة.

يتضح من خلال تصنيف سوق شركات تحويل الأموال أن المسيطر على هذا السوق هو المتعامل التاريخي ويسترن يونيون (*Western Union*) أكبر شركة لتحويل الأموال بالولايات المتحدة الأمريكية وعبر العالم، والتي بدأت تعرض خدماتها خارج شمال أمريكا منذ عام 1989<sup>1</sup>.

ففي عام 2002، إستحوذت شركة تحويل الأموال ويسترن يونيون على أزيد من 170000 وكالة عبر العالم، لتتحكم هذه الشركة متعددة الجنسيات بما يزيد عن 26% من التحويلات الرسمية التي يقوم بها العمال المهاجرون عبر العالم<sup>2</sup>. وتعرض ويسترن يونيون خدماتها تحت شعار المال في غضون دقائق (*Money in Minutes*) مروراً بثلاثة خطوات، يقوم المهاجر في الخطور الأولى بتقديم المبلغ الذي يريد تحويله نقدا لوكالة ويسترن يونيون الأقرب إليه مضيفا له التكاليف المترتبة عن عملية التحويل، ثم تقوم الوكالة في خطوة ثانية بالتحويل الإلكتروني للأموال، حيث يكون المال المحول مراقب بعد اد مع تقديم الرقم السري للمهاجر. إذ يكفي في مرحلة ثالثة أن يقوم المهاجر الإتصال بالمستفيد وإعلامه بذلك الرقم لسحب الأموال، الذي ما عليه إلا اللجوء إلى إحدى وكالات ويسترن يونيون الموجودة في البلد والمنتشرة في العديد من المناطق، حيث نجدها في بعض بلدان العالم في السوبر ماركت، وكالات السفر، محطات البنزين، المطارات، مكاتب الصرف ومؤسسات مالية أخرى. فويسترن يونيون لها أكثر من 1700 وكالة بالمكسيك، 160 بسلفادور، 150 بغواتيمالا و200 بجمهورية الدومينيكا<sup>3</sup>.

كذلك يتميز سوق شركات تحويل الأموال بالتنوع، فبالإضافة إلى ويسترن يونيون نجد متعاملين آخرين في سوق شركات تحويل الأموال مثل مونيغرام (*Money Gram*) والتي تتميز بحدائثة النشأة مقارنة مع نظيرتها، نجدها على سبيل المثال بالمكسيك، المغرب وغيرها من البلدان. أيضا إلى جانب ويسترن يونيون ومونيغرام، توجد بعض شركات تحويل الأموال المتخصصة في ممرات معينة كالتحويلات ما بين الدول الإفريقي أو ما بين البلدان العربية مثل مونيإكسبريس (*Money express*)<sup>4</sup>، بالإضافة إلى شركات تحويل أخرى مثل *Dinero seguro* التي تقدم خدمات مميزة كالتحويلات الإلكترونية المجانية التي تسمح بمكالمة دولية مدتها 3 دقائق من أجل إعلام المستفيد برقم رمز المعاملة والتأكد من أن الأموال متوفرة ووصلت للوكيل المحلي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Groupe de travail CFSI, La valorization économique de l'épargne des migrants, épargner ici, investir là-bas, Décembre 2003, p. 23: [www.cfsi.asso.fr/upload/valorisation\\_em.pdf](http://www.cfsi.asso.fr/upload/valorisation_em.pdf). Consulté le 20/4/2009 à 20:30.

<sup>2</sup> OCDE, op. cit. p. 16.

<sup>3</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. p. 24.

<sup>4</sup> BAfD, op. cit. p. 30.

<sup>5</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. p. 24.

**2.1.1: البنوك**

تعرف التحويلات البنكية لأموال المهاجرين المرسلة إلى أوطانهم الأصلية على أنها تحويلات مالية رسمية تتم عبر وسيط يتمثل في البنوك من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر. كما تضم التحويلات البنكية أيضا التحويلات لإلكترونية (عبر إنترنت).

تقتضي آلي التحويل عن طريق البنوك أن يكون لدى المهاجر على الأقل حسابا بنكيا جاريا في إحدى بنوك البلد المضيف وأن يكون لدى المستفيد أيضا حسابا في البلد الأصلي. كما تسمح هذه الآلية بتحويل هذه الأموال إلكترونيا من الحساب البنكي للمهاجر بالبلد المضيف إلى الحساب المصرفي للمستفيد في البلد الأصلي، أيضا بسحب النقود السائلة بواسطة بطاقة الائتمان<sup>1</sup>.

تتميز التحويلات البنكية لأموال المهاجرين بالأمان، بيد أن العمولات المطبقة تختلف من بنك إلى آخر وعادة ما تكون ثابتة وكنسبة مئوية، كذلك هدف البنوك ليس فقط لإستحواذ على التحويلات لكن على ودائع متوسطة وطويلة المدى للمهاجرين. غير أن العيب الأساسي لهذه القناة يتمثل في وجوب إمتلاك المستفيد لحساب بنكي بالبلد الأصلي مما يصعب على المستفيدين المقيمين بالمناطق المعزولة والنائية عن المراكز الحضرية إستخدام هذا النوع من التحويل خاصة في ظل ضعف البنية والتعامل البنكي بالبلد الأصلي أيضا من بين أبرز العراقيل التي يصطدم بها المهاجرون الذين يرغبون في إستعمال هذه الآلية بالبلد المضيف الوضع غير القانوني لهؤلاء المهاجرين الذي يمنعهم من فتح حسابات بنكية بالدول المستضيفة<sup>3</sup> بالإضافة إلى معوقات أخرى تختلف من بلد إلى آخر، فعلى سبيل المثال بالولايات المتحدة الأمريكية تكمن صعوبة إستخدام هذه القناة في وجوب إختيار أصحاب الحسابات الجارية بين مبلغ الرصيد الأدنى للحفاظ على حسابه وتكاليف مصاريف حيازة الحساب، علما أن هذه المصاريف تختلف بحسب الرصيد الأدنى وإحتفاظ برصيد أدنى لا يقل عن 1000 دولار. مما يجعل حيازة حساب بنكي بعيد عن متناول الجميع خاصة بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفضة<sup>4</sup>.

**3.1.1 : مؤسسات التمويل الجزئي**

تنشط مؤسسات التمويل الجزئي في سوق تحويلات يتميز بارتفاع نسبة التحويلات غير الرسمية ، ضعف المنافسة البنكية وزيادة أهمية شركات تحويل الأموال. حيث تعمل هذه المؤسسات كوسيط بين شركات تحويل الأموال والمستفيدين ، تساهم من ناحية في إتساع وتنويع سوق التحويلات المالية

<sup>1</sup> OCDE, op. cit. p. 162.

<sup>2</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. p. 25.

<sup>3</sup> خشاني محمد، مرجع سبق ذكره، ص14.

<sup>4</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. p. 25.

للمهاجرين وزيادة المنافسة بين خدمات التحويل من ناحية أخرى لاسيما باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وطرح منتجات مبتكرة، الأمر الذي يدفع بشركات تحويل الأموال إلى تخفيض العمولات التي تطبقها من أجل المحافظة على حصتها في سوق التحويلات وبالتالي تخفيض تكلفة التحويل<sup>1</sup>

#### 4.1.1: الشبكة البريدية

يعتبر البريد واحد من بين أهم القنوات الرسمية المستخدمة من قبل المهاجرين لتحويل أموالهم إلى بلدانهم الأصلية. ونميز بين الحوالة البريدية التقليدية والحوالة البريدية الإلكترونية.

##### 1.4.1.1: الحوالة البريدية التقليدية

دخلت مكاتب البريد سوق التحويلات الدولية في التسعينيات لتعرض استخدام الحوالة الدولية. تتعامل بشكل مباشر مع الإتحاد البريدي العالمي (UPU) من أجل تعزيز عمل المنظمات المالية البريدية في مختلف أنحاء العالم<sup>2</sup>.

تتمثل ميزة الحوالات البريدية بأنها تتيح تحويلات بسيطة، لأنها تتم من أي مكتب بريدي وبتكلفة منخفضة<sup>3</sup>. وقد أكد Brunson Mckinley المدير العام لـ OIM في مداخلته بللملتقى الإستراتيجي لـ UPU بدبي عام 2006، أن العمليات البريدية تساهم في تخفيض تكاليف التحويلات المالية من خلال عرض خدمات أقل تكلفة مقارنة بقنوات التحويل الرسمية الأخرى خاصة وأن من أصل 10 مليار معاملة تتم كل سنة نجد 14 مليون حوالة بريدية دولية بمبلغ إجمالي يفوق 4 مليار دولار<sup>4</sup>. غير أن العيب الأساسي لهذه الآلية يتمثل في طول فترة إستلام المستفيد للمبلغ المحول التي تمتد إلى عدة أيام. بالإضافة أنه غالباً ما تكون الأموال غير متوفرة، الأمر الذي يطرح مشاكل عندما تكون هذه التحويلات موجهة للاحتياجات الإستهلاكية الطارئة. فخلال فترة الإنتظار بعض العائلات مجبرين على الإستدانة من الأصدقاء أو الجيران لتأمين نفقاتهم اليومية. أما من حيث مدى إستخدام هذه القناة فهو بسيط، تستخدم بصفة أساسية من قبل المهاجرين المتقدمين في السن والمتقاعدين، و بعض عائلات المهاجرين لتعودهم على إستخدام هذه الآلية.

##### 2.4.1.1: الحوالة البريدية الإلكترونية

تعتبر الحوالة البريدية الإلكترونية كوسيط بين الحوالة البريدية البسيطة والتحويل السريع تهدف إلى تسهيل الإستفادة من الخدمات البريدية وإستخدام البريد بما يتلائم ومتطلبات المهاجرين والمستفيدين. لأن هذه القناة تجمع بين السرعة (12 ساعة) والتكلفة البسيطة التي تقترب من تكلفة القنوات غير الرسمية.

<sup>1</sup> BAfD, op. cit. p. 31.

<sup>2</sup> OCDE, op. cit. p. 162.

<sup>3</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. p. 24.

<sup>4</sup> Département de la poste des télécommunications et des technologies de l'information, Article: Les transferts de fonds via le réseau postal renforcent le développement mondial, 15/ 11/ 2006: <http://www.upu.int>. Consulté le 14/06/2009 à 14:12.

غير أنه من الصعب تقييم مدى فعالية هذه القناة في ظل حداتها، فهي لم تظهر إلا في مارس 2007. ولا تتوفر في جميع البلدان فهي تشترط وجود تناغم وتوافق بين عمل المصاريف البريدية وشبكات البريد.<sup>1</sup>

## 2.1: قنوات التحويل غير الرسمية

لا تمثل التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين إلا جزء من إجمالي التحويلات، في حين أثبتت العديد من الدراسات أن جزء من هذه التحويلات يتم عبر القنوات غير الرسمية ولا يتم تسجيله في الحسابات القومية. وفيما يلي تعريف بأهم هذه القنوات غير النظامية وعوامل إتخاذ المهاجر قرار التحويل عبر هذه القنوات.

### 1.2.1: العوامل الرئيسية لإختيار المهاجر التحويل عبر القنوات غير الرسمية

يشكل إستخدام القنوات غير الرسمية من قبل المهاجرين لإرسال أموالهم إلى أوطانهم الأصلية خطرا مرتفعا نسبيا لهؤلاء وللمستفيدين من التحويلات المالية بسبب الطابع غير النظامي لهذه القنوات و إحتمال ضياع وسرقة هذه التحويلات . ومع ذلك يلاحظ ميل المهاجرين إلى إستعمال هذه الآليات غير النظامية للعديد من الأسباب والعوامل، منها ما يتعلق بأوضاع الدولة الأصلية أو المستضيفة (إقتصادية، تاريخية وسياسية) ومنها ما يرتبط بمساوئ القنوات الرسمية، كفاءة وأداء النظام المصرفي، مدى توفر القنوات الرسمية (شركات تحويل الأموال..الخ) ونوعية الخدمات المقدمة . وقد حاولنا تصنيف أهم العوامل التي تدفع المهاجرين إلى التحويل عبر القنوات غير الرسمية كالتالي:

#### 1.1.2.1: إنحرافات سعر الصرف

يعتبر وجود فارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي لعملة البلد الأصلي عامل مهم جدا لقيام المهاجر بتحويل أمواله إلى البلد الأصلي. حيث كلما إتسعت الهوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي كلما إتجه المهاجرون إلى إستخدام القنوات غير الرسمية والتحويل في السوق الموازية على إعتبار أنها أقل تكلفة.

#### 2.1.2.1: السرعة

تمثل السرعة في إستلام أفراد أسرة المهاجر المتبقية في البلد الأصلي للأموال المحولة أحد أهم العوامل الرئيسية لإختيار وسيلة التحويل، خاصة وأن حوالي 80% من التحويلات المالية للمهاجرين عبر العالم تتم في عجلة وبسرعة كبيرة لأن الجزء الأهم من هذه التحويلات يوجه لإستخدامات إستهلاكية طارئة أو بسبب حالة إستثنائية (صحية، إاحتفالات، الأعياد...الخ). ولذلك تشترط أنظمة التحويل السريع توفر عامل السرعة ووجوب أن لا تتجاوز مدة التحويل 24 سا. وهو الأمر الذي يدفع

<sup>1</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. p. 24.



المهاجرين اللجوء إلى القنوات غير الرسمية بالنظر إلى طول مهلات تلقي الأموال من القنوات الرسمية خاصة وأنه من الناحية العملية تزيد هذه المهلات عن الفترة التي من المستوجب إستغراقها. **3.1.2.1:**

### مدى توفر التغطية الوطنية

يشكل ضعف التغطية بالبلدان الأصلية ، أي مدى توفر و إنتشار القنوات الرسمية للتحويل (فروع البنوك، مكاتب البريد الرسمية وشركات تحويل الأموال ) أحد أسباب لجوء المهاجرين إلى إستخدام المسارات غير الرسمية وتضخم نسبة التحويلات غير النظامية.<sup>1</sup> حيث تهيمن القنوات غير الرسمية على نظم التحويلات بشكل خاص في المناطق النائية والريفية المعزولة بسبب الغياب النسبي للبنوك ومؤسسات مالية رسمية أخرى، خاصة وأن ضعف التغطية الوطنية يترافق مع عدم تمثيل كاف للقنوات الرسمية الوطنية في بلدان إرسال التحويلات.<sup>2</sup>

### 4.1.2.1: مدة التحويل

تمثل طول مدة التحويل واحدة من بين أبرز عراقيل إستخدام القنوات الرسمية (البنوك ومكاتب البريد) والتي عادة ما تصنف ضمن عامل السرعة، خاصة وأن الجزء الأهم من هذه التحويلات يخص لإحتياجات إستهلاكية طارئة كما أثبتته عديد الدراسات في هذا المجال . فجل المستفيدين من التحويلات يعبرون عن إستياءهم من الإنتظار أمام الشبائيك البريدية والمصرفية التي تمتد إلى يوم كامل من أجل تلقي الأموال مثلما هو الحال بالمالي ، جزر القمر والسينغال . وواحدة من أهم أسباب طول مهلات التحويل هو لجوء البنوك إلى التقليل من عدد عمليات التحويل أمام الشبائيك المصرفية للتقليل من إستهلاك الموارد البشرية والحد من النفقات ، الأمر الذي يجعل عملية ال تحويل معيقة عن غيرها من العمليات المصرفية وأكثر كلفة.<sup>3</sup>

### 5.1.2.1: تكلفة التحويل

يبقى السبب الرئيسي الذي يدفع المهاجرين إلى إستخدام القنوات غير الرسمية التكلفة التي ما تزال مرتفعة للتحويلات الرسمية ، والتي تختلف حسب وسيلة التحويل (البنوك بأنواعها، مراكز التحويل ومكاتب البريد الرسمية ) والمبلغ المحول ، مدة التحويل و إختلاف أسعار صرف العملات الأجنبية . فبحسب دراسة أجراها البنك الدولي لتكلفة التحويلات، إرتفعت بمبلغ يتراوح بين 3 و6 مليار دولار. كما أظهر وصفا دقيقا للقنوات غير الرسمية أن المصاريف والعمولات ترتفع إلى 12% بين بلجيكا ونيجيريا، 11% من بريطانيا إلى الهند، 5% من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك، 4.5% بين

<sup>1</sup> BAfD, op. cit. p. 32-35.

<sup>2</sup> FIDA, op. cit. p. 5.

<sup>3</sup> BAfD, op. cit. p. 35.

هونكونغ والفلبين، في حين أن اللجوء إلى القنوات غير الرسمية مثل نظام الحوالة لا يكلف إلا 1 إلى 2% من المبلغ المحول.<sup>1</sup>

وبحسب رصد دراسة للهنك الإفريقي للتنمية (BAfD) عام 2006 ضمت السنغال، الكامرون، المالي والمغرب، فمن أصل كل 100 دولار يرسلها المهاجرون يخصص 19 دولارا كتكلفة التحويل. هذه العمولات التي تمنع عدد مهم من المهاجرين اللجوء إلى الشبكات الرسمية وتحثهم على استخدام آلاف الوكالات غير الرسمية التي نجدها في الشوارع المكتظة بالمهاجرين مثل شارع "سيفن سيسترز" شمال لندن، ولندكر على سبيل المثال الحوالات التي تنظمها وكالات نيجيرية وباكستانية، مراكز الوكالة الغانية Maggie Gold التي تقترح على المهاجرين الأفارقة إلى بريطانيا تحويل شبه فوري للأموال نحو أكرا عاصمة غانا.<sup>2</sup>

وقد بلغت تكاليف التحويلات الرسمية عبر العالم عام 2003 لمتوسط 13% ووصلت إلى 20% من المبلغ المحول، إذ تمس بشكل خاص التحويلات الصغيرة للفقراء، الأمر الذي يشجع هؤلاء على استخدام القنوات غير الرسمية لأنها أقل تكلفة<sup>3</sup>

ومن هنا يبرز مدى صعوبة الحد من ارتفاع تكاليف التحويلات التي تحكمها جملة من العوامل المؤثرة كتوفر القنوات الرسمية وسيادة الإحتكارات في سوق التحويلات الرسمية في ظل غياب المنافسة بين القنوات النظامية مما يؤدي إلى بروز مسارات غير رسمية أقل تكلفة ولجوء المهاجرين للتحويل عن طريقها. فعلى سبيل المثال، يهيمن استخدام النظام البنكي على التحويل بغرب إفريقيا بنسبة 70%. وفي نيجيريا، تمثل التحويلات التي تتم عبر الشبكات البنكية نسبة 80% من إجمالي التحويلات في ظل إطار تنظيمي داعم للإحتكارات، لا يسمح بسهولة إدراج متعاملين جدد في سوق التحويلات الرسمية لاسيما وأن البنوك المتعامل الوحيد في مجال التحويلات الرسمية لا توجه خدماتها للأفراد ذوي الدخل المنخفضة.<sup>4</sup> وفي الكامرون، تصل حجم التحويلات غير الرسمية إلى 68% من إجمالي التحويلات الرسمية لأن شركات تحويل الأموال مرتفعة التكلفة تحتكر سوق التحويلات الرسمية بما يزيد عن 60% من إجمالي التحويلات الرسمية.<sup>5</sup>

كذلك شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 عائقا لتخفيض تكاليف التحويل الرسمية، فقد دفعت المؤسسات المالية إلى مراقبة ورصد معاملتها، مما أدى إلى زيادة التكاليف المرتبطة بالإمتثال للقواعد التي كان لها

<sup>1</sup> De tapia Stéphane، *Système migratoire euro-méditerranéen : effets des transferts financiers dans les pays d'origine*، Conseil de l'Europe، Edition média- plus، Constantine، Avril 2008. pp. 52-53.

<sup>2</sup> العيطة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>3</sup> Ratha Dilip، *Les transferts de revenus, source de financement du développement*، Afker/ idées Revue trimestrielle pour le dialogue entre le Maghreb، l'Espagne et l'Europe، Institut Europeu de la Méditerranée، 2003، p. 1 : <http://www.afkar-ideas.com/findex.php>. Consulté le 14/06/2009 à 13:22.

<sup>4</sup> FIDA، op. cit. pp. 5-6.

<sup>5</sup> BAfD، op. cit. p. 27.

أثر هام على قطاع التحويلات، و أجبر بعض المؤسسات المالية على التوقف عن العمل وعدم ترك الخيار للمهاجرين إلا اللجوء إلى القنوات غير الرسمية.<sup>1</sup>

### 6.1.2.1: الأمان

يعتبر الأمان عامل مهم لإختيار وسيلة التحويل، فكلما قل خطر الخسارة ، الضياع والسرقة كلما زاد نسبيا الميل إلى إستخدام القنوات الرسمية لتميزها بالنظامية والأمان . لكن بالرغم من ذلك يتجه المهاجرين للتحويل عبر المسارات غير النظامية، وذلك بسبب غياب الثقة في المؤسسات المالية الرسمية نفسها في ظل عدم فعاليتها وشفافيتها ، صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب ، الأمر الذي يشجع اللجوء إلى القنوات غير الرسمية لبساطتها ووضوحها.

### 6.1.2.1: الوضعية غير قانونية للمهاجرين

يشكل الوضع غير القانوني للمهاجرين أحد أهم الأسباب التي تمنع هؤلاء من إستخدام القنوات الرسمية في التحويل بسبب عدم حيازتهم للوثائق الرسمية التي تثبت إقامتهم بالدول المضيفة ، مما يؤثر على فرصة بقاءهم بهذه البلدان.<sup>2</sup> وقد أكدت دراسة أجراها معهد الإستقصاء بندكسن (Bendixen) بميامي على عينة من 302 مهاجر مكسيكي بالولايات المتحدة الأمريكية على نفس الفكرة ، حيث يحرص هؤلاء المهاجرين على إختيار آليات التحويل غير الرسمية لأن كثير منهم لا يملكون وثائق الإقامة الرسمية بالدول المستضيفة ، ويرحبون بفكرة الابتكارات التي تساعد في التغلب على العقبات القانونية التي تعترض تنفيذ العمليات البنكية مثل بطاقات الهوية المصدرة عن القنصليات المكسيكية بالولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بإسم maticula.<sup>3</sup>

### 2. 2.1 : أهم قنوات التحويل غير الرسمية

تمثل قنوات التحويل غير الرسمية تلك المسارات التي لا تأخذ شكلا رسميا ، تعمل دون إطار تنظيمي ولا تخضع لترتيبات قانونية. ومن أهم هذه القنوات نذكر مايلي:

#### 1.2.2.1: الحامل (porteur)

يتم التحويل عن طريق هذه القناة بواسطة شخص يحمل معه المبلغ المحول من المهاجر بالبلد المضيف إلى المستفيد بالبلد الأصلي . يتمثل هذا الحامل في المهاجر نفسه عند عودته إلى الموطن الأصلي سواء من أجل قضاء العطلة ، زيارة عمل أو للإستقرار بصورة نهائية أو مؤقتة بالبلد الأصلي . كما يمكن أن يتمثل هذا الحامل في أحد الأقارب الذين يلعبون دور الوسيط بين المهاجر وأفراد عائلته عند عودتهم من زيارة للمهاجر بالدولة المستضيفة ، أو عن طريق الأصدقاء المقيمين بنفس بلد الإقامة

<sup>1</sup> FIDA, op. cit. pp. 5-6.

<sup>2</sup> BAfD, op. cit. pp. 35-36.

<sup>3</sup> OCDE, op. cit. pp. 163-164.

الجديد للمهاجر عند زيارتهم للبلد الأصلي مما يتطلب علاقات إجتماعية متينة. وتجدر الإشارة أنه يمكن التحويل بواسطة حامل لا تربطه أي علاقات إجتماعية بالمهاجر أو المستفيد ، شخص يتخصص في نقل الأموال مقابل عمولة تغطي على الأقل مصاريف السفر بين البلدين الأصلي والمضيف ، وغالبا ما يكون هذا الشخص من نفس بلد المهاجر.<sup>1</sup>

تعتبر هذه القناة واحدة من بين أهم مسارات التحويل غير الرسمية ، تقوم أساسا على الثقة ، الأمان والسرية. كما تتميز أيضا بالبساطة ، الوضوح والتكلفة البسيطة على عكس التحويلات الرسمية المعقدة والمكلفة. ينظر إلى هذه القناة على أنها الأكثر إستخداما بالدول الإفريقية الفقيرة لأنها غير مكلفة ، غير أن الواقع مختلف تماما. فقد أظهرت نتائج دراسة حديثة تمت على المهاجرين بأمريكا اللاتينية أن 10% من إجمالي التحويلات تتم بواسطة هذه القناة. غير أن عيبها الأساسي يتمثل في درجة المخاطرة العالية نسبيا كالسرقة والضياع، والتي تختلف من حامل إلى آخر بحسب مدى متانة العلاقة التي تربط المهاجر بالوسيط، بالإضافة إلى أن إستخدام هذا المسار يتأثر بالقرب الجغرافي بين البلدين الأصلي والمضيف وعدد المرات التي ينتقل فيها الوسيط بين البلدين مما لا يستجيب وتلبية الإحتياجات الطارئة للمستفيدين كالتنفقات اليومية والحالات الإستثنائية كالمناسبات الإجتماعية.<sup>2</sup>

### 2.2.2.1: البريد العادي

تعتمد هذه الآلية على فكرة أن يقوم المهاجر بتحويل مبالغ نقدية من البلد المضيف إلى البلد الأصلي عن طريق طرد بريدي عادي. يتميز هذا النوع من التحويل بتكلفة بسيطة وبدرجة عالية من خطر السرقة والضياع. إستخدمت هذه القناة عدة مرات بالمغرب وتمثل نسبة 7% من إجمالي التحويلات التي تتم من المهاجرين بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أمريكا اللاتينية.<sup>3</sup>

### 3.2.2.1: نظام الحوالة

تعرف هذه الآلية إنتشارا واسعا في العديد من البلدان كالصين، باكستان، بنغلادش والهند. فبوغم الطابع غير الرسمي لهذه القناة غير أنها تتميز بدرجة كبيرة من السرعة، إلى جانب أنها أقل بيروقراطية عن القطاع المالي الرسمي.

نتم التحويلات من بلد A (البلد المضيف) إلى البلد B (البلد الأصلي) بواسطة الحوالة من خلال وسيطين يسمان hawaladars، يتلقى حوال (hawaladar) البلد A من المهاجر المبلغ المالي المراد تحويله بعملة معينة إلى المستفيد بالبلد B، ثم يقوم حوال A الإتصال بالوسيط بالبلد B وهو يمثل الحوال B بالبلد الأصلي، ويطلب منه دفع المبلغ المالي للمستفيد المعني بالعملة المحلية بعد أن يعلمه بالرقم السري لتلقي الأموال بهدف الأمان، وذلك مقابل وعد بالسداد في وقت لاحق . وبوغم أن التحويل مباشر وفوري من

<sup>1</sup> De tapia Stéphane, op. cit. p.55.

<sup>2</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. p. 24.

<sup>3</sup> Kuntz Christophe, *Les systèmes informels de transfert de fonds: l'hydre des financements hawala*, INFOLabo, Canada, 2003, p. 3 : <http://www.Guerre.com/external/pubs/pdf/2003>. Consulté le 2/7/2009 à 12:10.

مسؤولية الحوال A إلى نظيره B، فالتعويض بين الطرفين يتم بطرق وفي أوقات مختلفة وكثير ما لا يشمل أي مدفوعات مباشرة بين الوسيطين.

ومنه فالمبدأ الذي تستند عليه الحوالة هو العمل على تداول الأموال داخل شبكة من الحوال أو تجار الأموال الذين يمثلون الوسطاء دون عقود قانونية أو إنتقال وسيلة دفع (أداة تمثيل قيمة مثل العملة)، بل يقوم التحويل عن طريق هذا المسار أساسا على الثقة. وعادة ما تكون العملية غير مسجلة، بل فقط يشترط وجوب تسديد المبلغ المحول والذي يمثل ديناً على الحوال A بلطريقة المختارة من الحوال B سواء عبر تعويض بنكي أو عيني<sup>1</sup>.

وفي نفس السياق، نشير إلى ظهور شركات حديثة لتحويل أموال المهاجرين المقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية تعمل بنفس مبدأ الحوالة وتسمى بـ مخازن العرقي (ethnic stores)، حيث أن معظم الأموال المحولة تتم إلى الفلبين، باكستان، الهند وبنغلادش. وقد أوردت دراسة تمت حول هذه الشركات عام 2004 ضرورة أن تحسب مخازن العرقي حساب نظام الحوالة لأنها ستزيد من المنافسة في سوق التحويلات خاصة بالنسبة لشركات تحويل الأموال السريعة مثل ويسترن يونيون<sup>2</sup>.

#### 4.2.2.1: الفاكس (Fax)<sup>3</sup>

يمثل الفاكس آلية مستوحاة من الحوالة التقليدية، يقوم على فكرة تجميع أموال المهاجرين المراد تحويلها عند نقطة جمع بالبلد المضيف عادة ما تكون تجارية أو منزل وتسمى بنقاط التوزيع، ثم يتم تحويل هذه المبالغ المجمعة من هذه النقاط إلى المستفيد في البلد الأصلي بعد تعريف تليفوني، أي بعد تحديد خط الفاكس. وفي الواقع، تستخدم هذه الآلية بشكل خاص بالدول الإفريقية. فعلى سبيل المثال، تمثل التحويلات التي تتم من خلال هذه القناة نسبة 13% بالمالي، 14% بالكامرون و8% بالسينغال من إجمالي التحويلات.

يتميز هذا النوع من التحويل بنفس سرعة شركات تحويل الأموال وبتكلفة أقل تصل إلى نصف تكلفة تلك الشركات (3 إلى 5% من المبلغ المحول تكلفة التحويل عن طريق الفاكس مقابل 8 إلى 20% بالنسبة لشركات تحويل الأموال)، ولكن بدرجة خطر كبيرة بسبب غياب وثيقة مكتوبة. ثم يتم تسديد هذه المبالغ المحولة بين نقاط التحويل غير الرسمية بواسطة تحويل بنكي أو عيني، حيث يعتمد التحويل عن

<sup>1</sup> El-Qorchi Mohamed, *Hawala: comment fonctionne ce système informel*, Revue Finance et Développement du FMI, Volume 39, N°4, Décembre 2002, pp. 31-32: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2002/12/> - 17k - HTML. Consulté le 14/05/2009 à 14:48.

<sup>2</sup> OCDE, op. cit. p. 161.

<sup>3</sup> BAfD, op. cit. pp. 26-36.

طريق هذه القناة بشكل كبير على قوة العلاقات الاجتماعية وعدد نقاط التوزيع غير الرسمية المعروفة بإسم نظام الفاكس.

### 3.2.1: قنوات التحويل الشبه الرسمية<sup>1</sup>

ظهرت قنوات التحويل الشبه الرسمية كمبادرة من قبل المهاجرين للتخلص من معوقات القنوات الرسمية من ناحية في ظل ضعف التغطية وعدم فعالية خدمات التحويل الرسمية ، وإنعدام الأمان والثقة في القنوات غير الرسمية من ناحية أخرى.

يتميز هذا النوع من القنوات الشبه الرسمية بالسرعة والتكلفة البسيطة ، وبأنها تتماشى ومتطلبات المهاجرين، غير أنها ليست واضحة تماما من جانب الترتيبات القانونية. وفيما يلي بعض القنوات الشبه الرسمية الناتجة عن مبادرات خاصة.

#### 1.3.2.1: شركات التحويل المدرجة من قبل مهاجرين هايتي بشمال أمريكا

ظهرت هذه الشركات من قبل مهاجرين هايتي بالدول المستضيفة، تختص في عملية تحويل أموالهم إلى بلدانهم الأصلية بسرعة وبتكلفة بسيطة في ظل تعدد صعوبات استخدام القنوات الرسمية وغير الرسمية. وكانت أول مبادرة تلك التي قام بها المهاجرين الهايتيين المقيمين بنيويورك ، أين يوجد أول مقر إجتماعي لهذه الشركات بإسم منازل التحويل (*La Hatreyo*). حيث تعمل هذه المنازل وفق مبدأ بسيط يتمثل في تقديم المهاجر المبلغ الذي يرغب في إرساله لأفراد عائلته المتبقية في البلد الأصلي لواحد من منازل التحويل مع مراعاة بعض التكاليف، وهكذا فحتى الشخص الذي ليس لديه حساب مصرفي بهاييتي يمكنه الحصول بالتأكد وبسهولة على الأموال المرسله من أفراد عائلته المتواجدة بالخارج.

#### 1.3.2.1: تجربة المصلحة الاقتصادية للسينغال

تضم المصلحة الاقتصادية لمجلس السينغال شبكة من المراسلين بديكار (عاصمة السنغال) وبيباريس، تقترح على المهاجرين السنغاليين بفرنسا وحتى بأوروبا تحويل الأموال و مختلف المنتجات (المنزلية، الغذائية، الأثاث... الخ) لأفراد عائلتهم المتواجدين بالبلد الأصلي. حيث يضمن مراسل هذه المصلحة بديكار والتمثل في مجموعة من الشركات الأسرية توزيع الأموال أو المنتجات (تحويل عيني) إلى الأسر المستفيدة بعد أن تختار هذه الأسر المستقبلة المنتجات التي هي بحاجة إليها، وقبل أن يتم الدفع بفرنسا من قبل المهاجر عن طريق الشيك أو تحويل بنكي.

وقد أدرجت هذه المصلحة نظام دفع لأجل وفق مهلة م محددة مسبقا سواء للتحويل العيني أو التحويل المالي إلى السنغال. حيث يتم الدفع حسب تعويض بسيط من المهاجر في دولة الإستقبال لحساب شخص في بلده الأصلي، مما يضمن سرعة المعاملات.

<sup>1</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. pp. 27-29.

كما تعرض المصلحة نوعين من الخدمات المالية، تأخذ الخدمة الأولى شكل قرض لأجل متعلق بشراء المعدات، حيث يمكن للزبون تسديد القرض على عدة فترات تصل حتى سنة أشهر بحسب حجم القرض. ويمثل الفرق بين سعر المنتجات المشتراة والمبلغ الإجمالي للقرض تكلفة الخدمة أو تكلفة القرض، هذه التكلفة التي تختلف من منتج إلى آخر وتمثل معدل يتراوح ما بين 10% و50% من مبلغ المنتجات المشتراة بالنسبة للمبالغ المتراوحة بين 122 و610 أورو. ومن الصعب للغاية مقارنة هذا المعدل مع تلك المعدلات المطبقة من طرف البنوك لأن القرض يتضمن مجموعة من الإعانات ، يتميز بسرعة التحويل، الأمان والثقة في وصول المبالغ المحولة والتخلص من مشكلة طول الإجراءات الإدارية لخدمات الجمارك. أما الخدمة الثانية فتتعلق بالتحويلات النقدية للمهاجرين بعمولات بسيطة تتراوح بين 3 و10% حسب المبالغ المحولة. حيث توصل المصلحة فاكس أو تجري إتصال تليفوني لمراسله بكار، ويتم منح الأموال للمستفيد المعني بأقصى سرعة ممكنة لا تزيد عن يوم واحد. فعلى سبيل المثال، يمكن لتحويل تم في الصباح من فرنسا يصل إلى السينغال في المساء وحتى في العطل الأسبوعية. وقد إنطلق نشاط هذه المصلحة نهاية عام 1995، لتبلغ إجمالي التحويلات المالية التي تمت بين 22 أبريل 1995 و28 نوفمبر 1996 ما قيمته 15533 أورو بمتوسط 1902 أورو كل شهر. ومثلت هذه التحويلات نسبة 3% من رقم الأعمال المصلحة عام 1995 و7% عام 1996.

أيضا من أبرز مزايا هذه المبادرة أنها تقدم خدمات نصح وإرشاد مجاني للمهاجرين فيما يتعلق بالإستثمار بلسينغال. كما تسهل هذه المصلحة المبادلات التجارية وتستجيب لكل أشكال التحويل المالية والعينية، تتم بسرعة وموثوقية. مما أثار إهتمام المهاجرين من بلدان أخرى غير السينغال للقيام بنفس التجربة، غير أنه حاليا الخدمات المقدمة من قبل هذه المصلحة حدودها السينغال.

وأمام تنوع قنوات التحويل المستخدمة من طرف المهاجرين بين رسمية ، غير رسمية وشبه رسمية يمثل الجدول التالي موجز لبعض قنوات التحويلات المالية للمهاجرين:

## الجدول رقم (07): موجز لبعض قنوات التحويلات المالية للمهاجرين

نوعية الخدمة	إمكانية الحصول على الخدمة	التكاليف	الجوانب السلبية	الجوانب الإيجابية	نوع المتعامل	البيان
- ممتازة لأن الخدمة سريعة وتتم بعرض وثائق رسمية.	- متوسطة للمقيمين في المدن الكبرى وسيدة للمقيمين في المناطق المعزولة	- مرتفعة تصل إلى 15% من المبلغ المحول	- تكلفة مرتفعة للمعاملات الصغيرة. - وجوب حيازة المستفيد لحساب بنكي. - شبكة بنكية ضعيفة في المناطق الريفية.	- الأمان - شبكة منظمة في البلدان النامية - السرعة	البنوك	
- سيئة لأنه يجب الانتظار لفترة طويلة للحصول على الأموال.	- ممتازة - يمكن لهذه الأموال أن تسحب من أي مكتب بريفي في البلد.	- منخفضة بين 2 إلى 5% من المبلغ المرسل.	- تلقي التحويلات بصورة غير تلقائية. - أوقات غير محددة وملائمة وفي بعض الأحيان طويلة.	- أقل تكلفة مقارنة بالبنوك. - بساطة العملية. - تنظيم جيد على المستوى الدولي.	البريد	القطاع الرسمي
- ممتازة	- متوسطة.	- مرتفعة بين 5 إلى 10% بحسب الوكالة.	- سعر صرف ثابت - تقع في وسط المدنية - تكلفة عالية جدا - نقص الشفافية فيما يخص الرسوم المطبقة.	- السرعة القصوى. - الفعالية. - الأمان. - البساطة. - التحويل متاح على الفور. - شبكة واسعة.	شركات تحويل الأموال كويسترن يونيون	
- ممتازة لكن تتوقف على العلاقة بين المهاجر والوسيط	- ممتازة	- ضعيفة وفي بعض الأحيان معدومة	- توافر التحويل رغم الضغط الاجتماعي - خطر كبير لفقدان هذه الأموال فهي معرضة للسرقة	- بساطة - تكلفة ضعيفة وفي بعض الأحيان غير موجودة - السرية إزاء سلطات البلد الأصلي - تقوم على أساس الثقة	وسيط (الأصدقاء أو الأقارب المسافرين إلى البلد الأصلي)	غير رسمية
- ممتازة	- ممتازة	- متوسطة	- تكلفة أحيانا مرتفعة - اشتراكات إلزامية في الصناديق المشتركة	- أقل تكلفة عن القطاع الرسمي - سهولة إمكانية الوصول إلى مهاجرين كل العالم حتى لأولئك الذين يقيمون في المناطق البعيدة - السرعة	تحويلات شبه رسمية (جمعيات المهاجرين)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المراجع التالية

- Barro Dominique-Stéphane, op. cit. p. 80.

- Groupe de travail CFSI, op. cit. pp. 27-29.



**3.1.2.1: مقارنة تكاليف تحويل الأموال عن طريق بعض الآليات**

لا يعتبر عامل التكلفة معيار أولي لإختيار وسيلة التحويل، إلا أنه عاملا مهما جدا. حيث تختلف تكاليف تحويل الأموال من بلد إلى آخر، فآليات التحويل الأقل تكلفة هو أن يقوم المهاجر بتحويل الأموال بنفسه أو إرسالها عن طريق البريد العادي ولكنها أيضا الآليات المعرضة أكثر لمخاطر السرقة والخسائر يقوم نظام الحوالة أساسا على الثقة ويعتبر النظام الأكثر شيوعا وإستعمالا لأنه غير مكلف نسبيا، تتراوح تكلفته بين 1,5 و2% من المبلغ المحول، كما أن المصدرين أو المحولين للأموال غير مجبرين على إثبات هويتهم وهو نظام منظم ببلد منشأ المهاجرين.

تقلل الآليات الرسمية من المخاطر المرتبطة بالتحويلات النقدية ولكنها أكثر تكلفة مقارنة بالقنوات غير الرسمية. فعلى سبيل المثال، قدر بنك التنمية الأمريكي بأن التكلفة الإجمالية لتحويل أموال المهاجرين إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي بلغ 4 مليار دولار سنة 2002، لمثل هذه التكلفة 12,5% من الحجم الإجمالي للتحويلات. علما أن هذه التحويلات لا تمثل إلا مبالغ صغيرة لا تتعدى 200 دولار تقريبا.

وقد تم عام 2003 مقارنة مهمة للتكاليف المرتبطة بالتحويلات الدولية الرسمية لمبالغ صغيرة لا تزيد عن 200 دولار، على ستة دول مصدرة للتحويلات (ألمانيا، جنوب إفريقيا، العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية) نحو 14 بلد مستقبل في جنوب أوروبا، جنوب آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية. حيث شملت الدراسة ثلاثة آليات للتحويل هي البنوك، مؤسسات التحويل الوطنية (م خازن العرقي) وشركات تحويل الأموال السريعة. فوجد أنه من أجل تحويل 200 دولار، ترتفع تكلفة التحويل كمتوسط إلى 6,0% إذا تمت من خلال مؤسسات التحويل الوطنية، 7,0% إذا لجأنا إلى البنوك و12,0% إذا تمت من خلال شركة تحويل الأموال دولية مثل ويسترن يونيون<sup>1</sup>.

**فهل يمكن تخفيض التكاليف المرتفعة للمعاملات؟**

عادة ما لا تمثل تكاليف المعاملات مشكلة بالنسبة للتحويلات الضخمة لأغراض التجارة، الإستثمار أو المعونة، نظرا لأنها كنسبة مئوية من المبلغ الأساسي تميل إلى أن تكون صغيرة، والبنوك الدولية الكبيرة تلهم لتقديم خدمات تنافسية لإجراء التحويلات كبيرة القيمة. ولكن في حالة التحويلات الصغيرة التي تقل عن 200 دولار مثلا والتي تمثل نمودجا للتحويلات المعتادة للمهاجرين. قد ترتفع رسوم التحويلات إلى 1510 في المائة من المبلغ الأساسي.

من المؤكد أن تخفيض تكاليف التحويلات سيفيد كثيرا العائلات المتلقية للتحويلات وكذلك يحفز المهاجرون على إعتقاد الآليات الرسمية للتحويلات. فكيف يمكن تحقيق ذلك؟

<sup>1</sup> OCDE, op. cit. p. 136.

1- ينبغي أن تكون رسوم التحويل مبلغا محددا صغيرا، وليست نسبة مئوية من أصل المبلغ نظرا لأن تكلفة خدمة التحويل لا تعتمد في الواقع على مبلغ الأصل. وفي الواقع، يقدر أن التكلفة الحقيقية لمعاملات التحويل بما فيها العمل والتكنولوجيا، الشبكات والإيجار تقل كثيرا عن المستوى الحالي للرسوم.

2- تقلل زيادة المنافسة بين الخدمات والأسعار المقدمة من قبل المتعاملين في سوق التحويلات تسهيل دخول متعاملين جدد إلى السوق من خلال تحقيق تجانس وتخفيض إشتراطات الضمان ورأس المال، تجنب الإفراط في التنظيمات واللوائح مثل طلب ترخيصات مصرفية كاملة من العاملين في مجال تحويل الأموال.

وقد جعل التشدد والتدقيق على منشآت الخدمات المالية خشية غسل الأموال أو تمويل الإرهابيين منذ هجمات 11 سبتمبر 2001 من الصعب عليها تشغيل حسابات مع مراسلها من البنوك، مما أجبر كثيرا منها في الولايات المتحدة على إغلاق أبوابها، ومع أن التنظيمات ضرورية للحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أنها لا ينبغي أن تجعل من الصعب على منشآت خدمات الأموال الشرعية إدارة حسابات مع البنوك المراسلة.

وواحد من الأمثلة التي حفزت فيها المنافسة تخفيض الرسوم هو ما حدث في مسارها بين الولايات المتحدة والمكسيك، حيث هبطت رسوم التحويل بنسبة 56% مما يزيد على 26 دولارا (إرسال 200 دولار) في عام 1999 إلى نحو 11,50 دولار عام 2004. هذا بالإضافة إلى أن بعض البنوك التجارية بدأت أخيرا في تقديم خدمات التحويل مجانا على أمل اجتذاب عملاء لمنتجاتها في مجالي الإيداع والإقراض. لكن في كثير من الأحيان لا تلعب المنافسة هذا الدور بسبب ضعف البنية والتعامل البنكي في بعض البلدان الأصلية، الوضع غير القانوني لبعض المهاجرين ونقص المعلومات فيما يخص المنتجات المصرفية الحديثة للتحويل النقدي<sup>1</sup>.

3- ظهور أدوات جديدة لإجراء التحويلات على أساس الهواتف المحمولة، البطاقات الذكية أو شبكة الإنترنت في إطار التكنولوجيات الجديدة حيث تسهم هذه التطورات التكنولوجية في التقليل من تكلفة الأموال. فقد يسرت الخطوات الواسعة الأخيرة في تكنولوجيا التشفير بالتليفون الخليوي، التحويل السريع منخفض التكلفة للأموال بين بلدان OCDE وبلدان متلقية متنوعة مثل الفلبين وزامبيا، مما يسمح للعملاء بتجنب الرسوم المرتفعة وفترات الانتظار الأطول المرتبطة بالقائمين بالتحويل والبنوك. ومؤخرا، أعلن القائمون بالتحويل عن طريق التليفون الذين لديهم شبكات في أكثر من 100 بلد، أنهم يستحوذ للزبائن إرسال النقود لديارهم بصورة بسيطة مثلما يرسلون رسالة مكتوبة. فإن لم يكن لدى الأسرة المعيشية في الطرف المتلقي حساب مصرفي، فإن المبلغ المنقول يمكن تحويله إلى بطاقة مدينة مدفوعة مقدما يمكن إستخدامها مباشرة في إقتناء المشتريات. وفي مقدور المؤسسات المالية أن تجعل هذه المبتكرات

<sup>1</sup> راثا ديليب، مرجع سبق ذكره، ص43.

التكنولوجية تعمل لصالحها بأقصى فاعلية في المجالات التي تكون فيها شبكات أعمال الصرافة بالتجزئة هي الأضعف. ومؤخرا، إثنري بنك فرست راند في جنوب إفريقيا شركة سلياوي، وهي شركة تقدم الخدمات المصرفية عن طريق التليفون الخليوي تنشط في زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية<sup>1</sup>. فقد ولدت التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات الهاتفية والترميز أشكالا جديدة من التحويلات غير المادية للأموال، على غرار نظام M-Pesa وقد وضعت الشركة الكينية Safaricom (التي تملكها مجموعة Vodafone البريطانية). يكلف هذا النظام إرسال وإستقبال المال دولارا واحدا كمعدل وسطي، فمن الضروري إمتلاك بطاقة تشغيل هاتفية SIM للإستفادة من حساب M-Pesa وتسمح آلية تحويل مشغلة على الهاتف بإدارة الحسابات، ولتفادي التزوير تمنح شفرات لحصر إمكانية الحصول على هذه الخدمة بالمشاركين بعد أسبوعين فقط على إطلاقه. ففي مارس 2008، أصبح لنظام M-PESA أكثر من عشرة آلاف مشترك: وتم نقل أكثر من 100 ألف دولار. أما اليوم، فيشارك أكثر من مليوني في هذا المصرف الذي يتم من خلاله يوميا تحويل أكثر من 100 مليون شيلينغ كيني (أي ما يقارب مليون يورو) وتخطط شركة Safaricom من الآن فصاعدا لتوسيع تغطيتها إلى تانزانيا وأوغندا من خلال مشاركتها مع شركات هاتفية أخرى<sup>2</sup>.

أيضا من بين المنتجات المبتكرة ماستركارد (Mastercard) الذي يقترح بأوروبا نظام جديد للتحويلات المالية عبر الحدود يدعى Money send حيث يسمح هذا النظام بإنجاز عمليات بطاقة ببطاقة عبر الإنترنت أو عبر الهاتف النقال بإستخدام أرضية دفع مخصصة طورت عبر Magex الذي يمثل حاليا جزء من Bank sery. يتمثل هدف Money send مثلما هو الحال لمنافسيها Visa direct المتطورة عبر الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم للمصارف التي هي عضو من أعضاء الشبكة، أرضية أكثر كفاءة وفعالية من ناحية الوقت، التكلفة ونوعية الخدمة عن باقي وسائل التحويل. كما يسمح هذا النظام بقدر أكبر من السيطرة والمراقبة وتعقب أفضل لعمليات التحويل وفقا لتوصيات فريق العمل المالي لمكافحة غسل الأموال.

يسمح Money send لحاملي بطاقات ماستركارد بإنجاز تحويلات عبر أجهزة الصراف الآلي، هذا النظام يمكن أيضا أن يتخذ شكل رسالة بالبريد الإلكتروني أو تحويل بفرع للبنك أو عن طريق الهاتف النقال. ميزة هذا النظام هو السرعة، الكفاءة، الموثوقية والأمان. يساهم البنك في توزيع بطاقة ماستركارد الزبون بعد أن يقوم المستفيد بتعدي هويته عن طريق البريد الإلكتروني، رقم الهاتف النقال، رقم حسابه البنكي أو بطاقة ماستركارد، مما يسمح له بسحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي.

<sup>1</sup> Sanjeev Gupta et autres, L'impact bénéfique des envois de fonds sur l'Afrique, Revue Finance et Développement du FMI, Volume 44, N° 02, Juin 2007, p. 43.

<sup>2</sup> العيطة سمير، مرجع سبق ذكره، ص33.

ويجب على العملاء للإستفادة من خدمة التسجيل من خلال موقع الإنترنت لبنوكهم، أن يدخلوا رقم الهاتف النقال أو البريد الإلكتروني للشخص الذي سيكون دائن ثم المبلغ المحول ورقم بطاقة الإئتمان حتى يكونوا مدينين. وفي المقابل، من الضروري على المتلقي المستفيد من التحويل أيضا أن يكون مسجلا في موقع الإنترنت ليستقبل إشارة بوصول الأموال عبر البريد الإلكتروني أو رسالة قصيرة. و أما عن تكاليف العملية فهي عموما أقل بكثير عن المعدلات المطبقة من طرف المصارف وشركات تحويل الأموال.

أيضا إستخدم الإنترنت كوسيلة إتصال حديثة بفرنسا. فقد تعلق الأمر بتطوير سياسة الإتصال كاملتا موجهة لإعلام أفضل للزبائن بالإمكانيات المتوفرة بناء على موقع الإنترنت<sup>1</sup> الذي أنشأ من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية، والذي وجد على أساس مبدأ الموقع البريطاني<sup>2</sup> ولكن على خلاف بريطانيا العرض مسيطر عليه عموما بواسطة متعامل يسمح بالعمل مع متعاملين آخرين من المكان<sup>3</sup>.

4- إن إنشاء شركات بين مقدمي خدمات التحويل والشبكات البريدية وغيرها من شبكات التجزئة القائمة يمكن أن يساعد في توسيع خدمات التحويل، دون إشتراط إستثمارات ثابتة ضخمة لتطوير شبكات الدفع. غير أن المشاركات ينبغي أن تكون غير حصرية. إذ أن الشراكات الحصرية بين شبكات مكاتب البريد والعاملين في تحويل الأموال غالبا ما أدت إلى زيادة رسوم التحويل كما أن مثل هذه الشركات تعمل على إلغاء إحتكار بعض شركات تحويل الأموال الدولية العاملة في مجال تحويلات المالية للمهاجرين. ففي عام 2002، إنطلقت المجموعة السنغالية Chaka بنجاح في هذه السوق بفضل الشراكات مع مصارف صناديق الإدخار والشبكات البريدية (الذي أضحي إسمه مصرف البريد الفرنسي ومع المؤسسات المالية التابعة لهول الإتحاد الإقتصادي والمالي لغرب إفريقيا (UEMOA)<sup>4</sup>.

5- يحتاج فقراء المهاجرين إلى زيادة فرصهم في الوصول إلى الأعمال المصرفية، إذ أن البنوك تنزع إلى أن تقدم خدمات لتحويل الأموال أرخص مما يتقاضها العاملون في مجال تحويل الأموال، ويمكن لكل من البلدان المرسله والمتلقية للتحويلات أن تزيد من إمكانيات وصول المهاجرين على خدماتبنكية من خلال السماح للبنوك المحلية بالعمل في الخارج وتوفي بطاقات شخصية (مثل Matricula Consolor المكسيكية) التي أصبحت البنوك تقبلها لفتح الحسابات، إلى جانب تسهيل مشاركة مؤسسات التمويل الجزئي وإتحادات الإئتمان في سوق التحويلات. فالحد من إرتفاع تكاليف التحويلات سوف يسهم في زيادة موارد المهاجرين الفقراء وأسرهـم المتبقية في البلد الأصلي، تنامي تدفقات التحويلات الرسمية خاصة من خلال البنوك وإرتفاع الدخل المتوفر للمهاجرين<sup>5</sup>

<sup>1</sup> www.envoidargert.fr.

<sup>2</sup> www.sendimoneyhome.org.

<sup>3</sup> BAfD, op. cit. pp. 51-52.

<sup>4</sup> العيطة سمير، مرجع سبق ذكره، ص33.

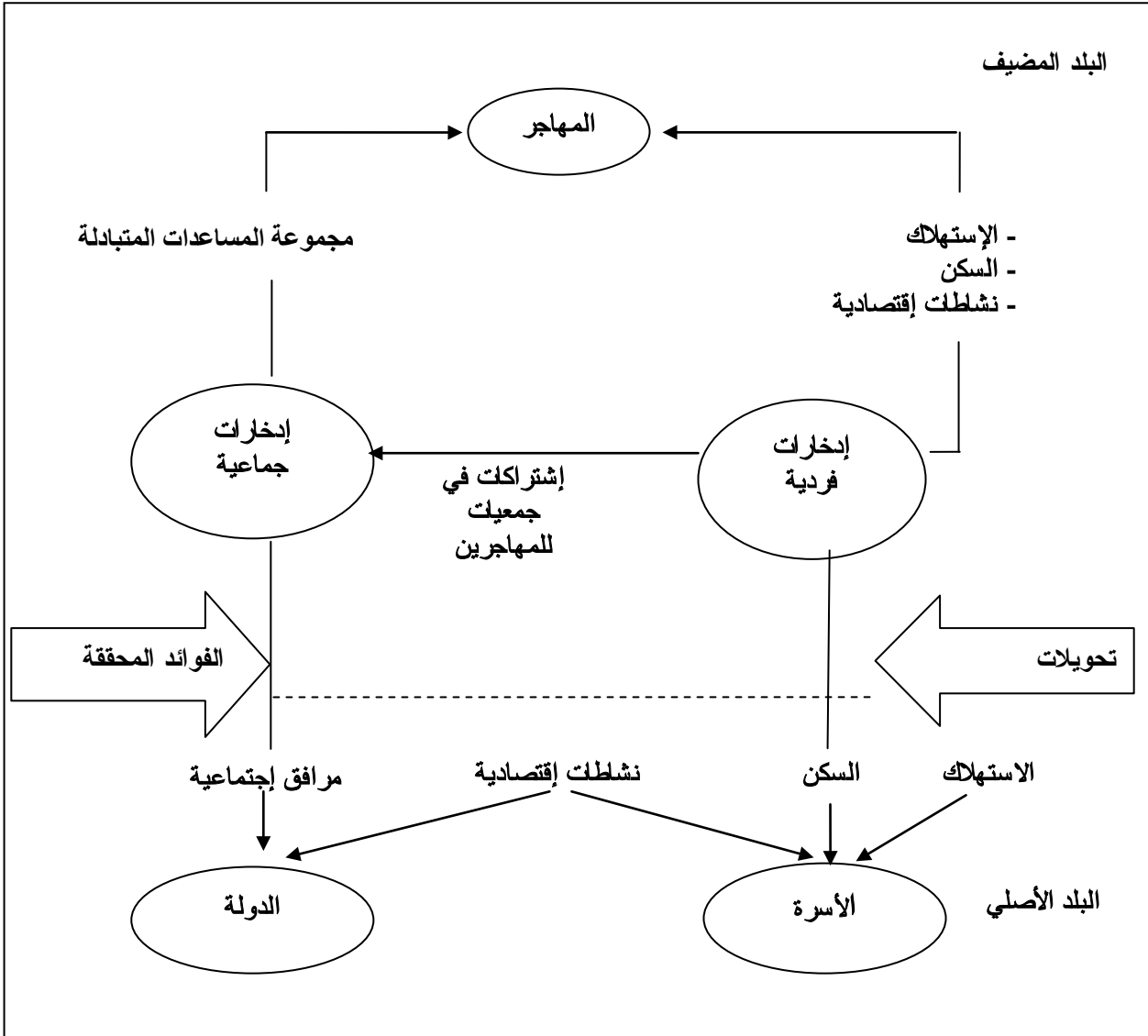
<sup>5</sup> راثا ديليب، مرجع سبق ذكره، ص 43.

## 2. توظيف التحويلات المالية للمهاجرين

يخصص المهاجر جزء من دخله الذي يتقاضاه بالبلد المضيف لـ لإستهلاك بهذا البلد والجزء الآخر للإدخار والقيام بتحويلات مالية إلى بلده الأصلي. حيث يوجه إدخار البلد المضيف إلى إستخدامات مختلفة تتضمن الإستهلاك، تسديد الديون، الإشتراك في جمعيات المهاجرين والقيام بإستثمارات مالية (شراء أسهم وسندات لمؤسسات بالبلد المضيف) أو القيام بنشاطات إقتصادية صغيرة في المقابل توظف التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية في العديد من المجالات ك الإستهلاك وتقديم الدعم للأسرة والقيام بإستثمارات المستقبلية (عقارية أو نشاطات إقتصادية)، إلى جانب قيام المهاجرين بتحويل تلك الإدخارات الجماعية من جمعيات المهاجرين وإستثمارها في مرافق إجتماعية بأوطانهم الأصلية كبناء المدارس والمستشفيات.<sup>1</sup> والشكل الموالي يوضح ذلك

<sup>1</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. p. 9.

## الشكل رقم(23): مخطط موجز لإستخدامات التحويلات المالية للمهاجرين



Source : Groupe de travail CFSI, op. cit. p. 9.

يتوقف توزيع دخل المهاجر بين الإستهلاك، الإدخار والتحويلات بالبلد ا لأصلي على الأهداف المسطرة للمشروع الهجري. إذ يعتبر من الضروري للتعرف على مجالات توظيف التحويلات المالية للمهاجرين نحو البلدان الأصلية تحليل سلوك هذه التثقات والمتغيرات التي تؤثر على حجمها. فإذا كانت قدرة المهاجر على الإدخار تعتمد كأي أسرة على مستوى الدخل ومدى الإستقرار في العمل، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتغير البرنامج الهجري الذي يفسر سلوك التحويلات ونميز في هذه الحالة بين تحويلات فردية وأخرى جماعية.<sup>1</sup> وفيما يلي تعريف بمجالات توظيف أموال المهاجرين المرسلة إلى البلدان الأصلية.

<sup>1</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. pp. 9-10.

## 1.2: التحويلات الفردية، الدوافع والإستخدامات

تمثل التحويلات الفردية تلك الأموال المرسلة من قبل المهاجر الفرد الواحد إلى بلده الأصلي نتيجة مخطط قراري خاص به يتماشى وتطلعاته المستقبلية الشخصية، والذي يختلف من مهاجر إلى آخر.

### 1.1.2: الدوافع

تحكم التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجر نحو بلده الأصلي العديد من الدوافع المرتبطة سواء بالإيثار النقي، الفائدة الشخصية البسطة أو الفائدة المشتركة، هدف الإدخار أو قرار إدارة المحفظة. والتي تتحدد بطبيعة جملة من المتغيرات الإقتصادية الكلية والجزئية المؤثرة في سلوك أو قرار التحويل، تصنف إلى ستة فئات بغض النظر عن البلد الأصلي والمضيف للمهاجر:

- الخصائص الديمغرافية للمهاجر كالسن والجنس، فكلما تقدم المهاجر في السن يميل في العودة إلى البلد الأصلي وبالتالي التوقف على التحويل. كذلك يلعب الجنس دورا هاما في تدفق التحويلات بالنظر إلى أن المهاجر الرجل يحمل على عاتقه تقديم ال دعم للعائلة بإعتباره رب الأسرة عكس المرأة.
- الوضع الإجتماعي- الإقتصادي للمهاجر في البلد الأصلي والبلد المضيف، كمستوى ومدى إستقرار دخل المهاجر الذي يسمح بزيادة القدرة على الإدخار والتحويل.
- المتغيرات الأسرية والمتمثلة في عدد أفراد أسرة المهاجر التي تقدم لهم المساعدة بالبلد الأصلي ومستوى دخلهم، نوع ومدى درجة متانة العلاقة التي تربطهم بللمهاجر. حيث كلما زاد عددهم وإنخفض دخلهم كلما زاد ميل المهاجر للتحويل في ظل متانة العلاقة التي تربط بهم.
- العوامل الإقتصادية في البلد الأصلي، فعلى سبيل المثال عندما تكون عملة البلد الأصلي موضع مضاربة يفضل المهاجرين تقدير التحويلات تحسبا لإحتمال إنخفاض قيمة العملة مستقبلا. إلى جانب عوامل أخرى كفرص الإستثمار الجاذبة ذات مردودية عالية في البلد الأصلي ونوعية الخدمات المالية التي تؤثر بشكل كبير على قرار التحويل.
- يختلف أيضا سلوك التحويل بحسب الأهداف المسطرة للمشروع الهجري، فترة إقامة المهاجر بالبلد المضيف وتطلعاته المستقبلية للإقامة بصورة نهائية بهذا البلد وإلتحاق أسرته به في إطار التجمع العائلي التي ستحد من تدفق التحويلات إلى البلدان الأصلية بسبب زيادة نفقات المهاجر بالبلد المضيف المرتبطة بأسرته الملتحقة به.<sup>1</sup>
- نوعية السياسات والمؤسسات المالية في البلد الأصلي والبلد المضيف، ف من ناحية تحفز السياسات الحكومية بالبلدان الأصلية تدفق التحويلات المالية للمهاجرين نحو هذه البلدان من

<sup>1</sup> Barro Dominique-Stéphane et autres, op. cit. p. 77.

خلال إجراءات وتدابير متعددة مثل إدراج أسعار صرف مشجعة خاصة بالمهاجرين، فتح فروع للبنوك المحلية في الخارج، إنشاء بطاقات هوية للمهاجرين، تنفيذ السياسات النشطة وترتيبات مؤسساتية لدعم المغتربين. ومن ناحية أخرى، يمكن للسياسات الحكومية بالبلدان المضيفة لسياسات الهجرة أن تؤثر أيضا في تدفق التحويلات.<sup>1</sup>

وفيما يلي موجز للمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية المؤثرة على التحويلات المالية للمهاجرين.

**الجدول رقم (08): المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية المؤثرة على التحويلات المالية للمهاجرين**

متغيرات الاقتصاد الجزئي	متغيرات الاقتصاد الكلي
- الإيثار	- معدل الصرف.
- المصلحة الشخصية	- تكلفة التحويل.
- المستوى التعليمي للمهاجر، فكلما كان المهاجر ذو تأهيل علمي عالي كلما زاد فرصة حيازته عمل بأجر عالي وزاد فرص ته في تحويل الأموال إلى البلدان الأصلية.	- فرص الإستثمار في البلد الأصلي.
- الحالة الأسرية للمهاجر أعزب أو متزوج، ففي حالة تواجد أفراد أسرته بالبلد الأصلي فهو ينجز تحويلات بحجم أكبر تفوق حالة تواجده وأسرته بالبلد المضيف.	- الأوضاع السياسية في البلد المضيف.
- الجنس ذكر أو أنثى.	- إيجاد فرص عمل والإستقرار في البلد المضيف
- الحالة الاقتصادية والاجتماعية للعائلة في البلد الأصلي.	- القرب الجغرافي بين البلد الأصلي والمضيف
- الحالة الاقتصادية للمهاجر بالبلد المضيف والمرتبب بمستوى دخله.	
- فترة إقامة المهاجر بالبلد المضيف.	

Source: Barro Dominique-Stéphane et autres, op.cit, p. 77.

## 2.1.2: مجالات توظيف التحويلات المالية للمهاجرين

كيف يتم توظيف التحويلات المالية للمهاجرين ؟ قد تستخدم التحويلات في الأسرة الفقيرة لتمويل المشتريات من سلع إستهلاكية ضرورية، تعليم الأطفال، الرعاية الصحية وتوفير مسكن على عكس

<sup>1</sup> Idem, p. 184.



الأسر المرتاحة التي توفر لها التحويلات المالية للمغتربين رأس المال اللازم لإقامة مؤسسات صغيرة ومشاريع إقتصادية.<sup>1</sup>

وفي هذا السياق ، تشير عديد الدراسات التي تناولت بالتحليل التحويلات المالية للمهاجرين أن هذه الأموال توجه أساسا إلى ا لإستهلاك وتحسين التعليم، الصحة وظروف السكن، و فقط نسبة ضئيلة تخصص للإستثمارات المنتجة. خاصة وأن هذا الإتجاه لن يتغير بسرعة في الأجل القصير والمتوسط.<sup>2</sup>

### 1.2.1.2: الإحتياجات الإستهلاكية

يتمثل الإستخدم الأساسي للتحويلات النقدية للمهاجرين في تغطية الإحتياجات الإستهلاكية لأفراد عائلتهم المتبقية في البلد الأصلي، لأن الدافع الأساسي للمهاجر هو تحسين ظروف حياة أسرته بالبلد الأصلي. حيث يستحوذ الإستهلاك اليومي على نسبة تتراوح بين 75% و 80% من الأموال المرسلة للمهاجرين عبر العالم.<sup>3</sup>

وقد أظهر تحليل مقارن للتحويلات المالية للمهاجرين ضم 74 بلد نامي عام 2003، أن هذه التحويلات لها أثر هام على تحسين مستوى معيشة أفراد أسرة المهاجر المتبقية بالبلد الأصلي. ففي المتوسط، كل زيادة بنسبة 10% في تحويلات المهاجرين إلى الناتج الوطني الإجمالي تخفض نسبة السكان الذين يعيشون الفقر بـ 1,6%، بفعل تكريس جزء كبير من هذه التدفقات للنفقات لإستهلاكية.<sup>4</sup>

يشمل هذا المجال في جزءا كبيرا منه الإحتياجات الإستهلاكية الطارئة ( الغذاء، دفع الفواتير واللبس) المرتبطة بمختلف المجالات السياسية لكإضطرابات سياسية عنيفة، الإقتصادية كالأزمات المالية أو البيئية كالكوارث الطبيعية أو إنتشار الأمراض. وإلى جانب النفقات اليومية الضرورية نجد النفقات الصحية المرتبطة بالحالات المرضية الناتجة عن ضعف الأ نظمة المحلية بالبلدان الأصلية التي تهتم بالصحة والحماية الإجتماعية، مما يؤدي إلى إرتفاع معدل إستخدم الأموال المحولة لأغراض صحية، خاصة في البلدان المتميزة بسوء النظام الصحي. علما أن جزء كبير من التحويلات المتعلقة بالصحة يرجع إلى عدم تخصيص الأسر ميزانية محددة موجهة للرعاية الصحية. مما يكسب هذه التحويلات بعدا وميزة إجتماعية إلزامية، غير أنه في بعض المرات تشكل الأمراض الوسيلة الرئيسية للضغط على المهاجرين المتمردين الذين يرسلون أموالا قليلة أو معدومة لعائلتهم، حيث إنتشرت هذه الوسيلة بشكل خاص في فترات الأزمات الإقتصادية.

<sup>1</sup> راثا ديليب، مرجع سبق ذكره، ص 42.

<sup>2</sup> Banque Européenne d'Investissement (BEI), Etude sur les transferts de fonds des migrants méditerranéens d'Europe, 03\ 2008, p. 1 : www.bei.org. Consulté le 4/4/2009 à 10:45.

<sup>3</sup> العيطة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

<sup>4</sup> Claudine Attias et autres، op. cit. p. 6.

كذلك يشكل التعليم فئة هامة من الإحتياجات الإستهلاكية لكل عائلة ضمن نفقات التربية والتعليم، حيث تخصص نسبة كبيرة من أموال المهاجرين لتكوين أجيال جديدة<sup>1</sup>. فبحسب رصد نتائج دراسة حديثة تمت عام 2003 عن توظيف التحويلات في التعليم تبين أن هذه التحويلات تحد من توقف الأفراد عن التعليم خاصة بالمناطق الريفية، ولوحظ بالمكسيك زيادة عدد سنوات تعليم الأطفال بالنسبة للعائلات التي لديهم على الأقل واحد من أفراد عائلتهم بالخارج<sup>2</sup>

وفي هذا السياق نشير أن توظيف التحويلات المالية في النفقات الإستهلاكية يقلل من قدرة المهاجر على الإدخار والإستثمار، لأن هذا النوع من الإستهلاك مكلف لوجوب إنجازه بشكل طارئ ويصعب إدارته بالنسبة للمهاجر. فكلما كان مؤشر التنمية البشرية لبلد الهجرة ضعيف كلما إمتص الإستهلاك، الإنفاق على الصحة والتعليم جزء كبير من تحويلات المهاجرين على حساب الإدخار.

### 2.2.1.2: العقارات

يحتل الإستثمار في العقارات - بناء أو تحسين ظروف السكن في البلد الأصلي - المجال الثاني لتوظيف أموال المهاجرين المحولة إلى بلدانهم الأصلية بعد تلبية الإحتياجات الإستهلاكية، حيث تعتبر العقارات الفردية أو العائلية واحدة من مجالات تخصيص تحويلات المهاجرين على المدى الطويل. ويمثل هذا الإستهلاك إلى حد بعيد ال هدف الرئيسي لإدخار المهاجرين خاصة البالغين 40 سنة فما فوق والذين يفكرون في العودة إلى البلد الأصلي.

ترتبط أهمية الإستثمار في العقارات بنوعية الخدمات والمنتجات المقدمة في مجال الإستثمار العقاري بالبلدان الأصلية ومدى ملائمة هذه الخدمات ومتطلبات المهاجرين ، كالشروط والتسهيلات المدرجة للحصول على قروض عقارية وطريقة تسديد هذه القروض. بالإضافة إلى معوقات إدارتي كالتبليروقرابية الناتجة عن البعد المكاني بين البلدين الأصلي والمضيف ، وما يترتب عنها من مشاكل كالحصول على ملكية الأرض وتراخيص البناء ولذلك يفضل المهاجرون إدارة إستثماراتهم العقارية من قبل أفراد عائلتهم بالبلد الأصلي. والملاحظ أن الإتجاه العام لهذا النوع من الإستثمارات هو إنخفاض العقارات الأسرية في المناطق الأصلية لصالح البناء الفردي في المراكز الحضرية خاصة في ظل ضعف الأمان والموثوقية في الوسطاء المحليين (أفراد الأسرة بالبلد الأصلي المسؤولة عن البناء) بحكم غياب المهاجر عن الوطن الأصلي<sup>3</sup>.

ولأن كيفية إنفاق الأموال المحولة من المهاجرين تنظم بحسب التسلسل الهرمي للإحتياجات، ففي حالة لم تصل البلدان بعد إلى مستوى معين من الرفاهية ستبقى الأسر تحتفظ بنفس نمط الإنفاق وإيلاء أهمية خاصة للإحتياجات الإستهلاكية، خاصة وأن قرار المستفيد أو المهاجر في الإستثمار هو إختيار منطقي

<sup>1</sup> BAfD, op. cit. p. 43.

<sup>2</sup> Claudine Attias et autres, op. cit. p. 6.

<sup>3</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. p. 13.

إزاء استخدام الدخل والوضع الإقتصادي العام للبلد المرتبط بأسعار الفائدة، قوة السياسة الإقتصادية وغيرها من العوامل.<sup>1</sup>

### 3.2.1.2: الإستثمارات المنتجة

نقتل الإستثمارات المنتجة واحدة من بين أهم مجالات توظيف أموال المهاجرين المحولة إلى البلد الأصلي بعد تلبية الاحتياجات الإستهلاكية والإستثمار العقاري. حيث تهتم الأسر المرتاحة ماليا والمهاجرين ذوي مستويات علمية عالية بشكل خاص بتخصيص الأموال المحولة من قبل المهاجرين لأغراض إستثمارية نهائية تقع بين الخدمات والتجارة. حيث تسجل هذه الإستثمارات ضمن إستراتيجيتين:

- قيام أسرة المهاجر المتبقية بالبلد الأصلي بإدارة إيرادات المشروع الإنتاجي.
- قيام المهاجر بعمل تجاري أو إنشاء مؤسسة قبل إتخاذ قرار بالعودة إلى البلد الأصلي. من ناحية بهدف تعزيز مكانته ببلده الأصلي، الأمر الذي يجعل مثل هؤلاء المهاجرين يمثلون نخبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدانهم الأصلية. ومن ناحية أخرى للمساهمة في عملية التنمية.<sup>2</sup>

وبحسب جان بيار غارسون<sup>3</sup>، فإن حصة صغيرة من التحويلات نسبيا موجهة للإستثمار المنتج بسبب غياب الوعي الإقتصادي من جهة،<sup>4</sup> ومحدودية قدرة المؤسسات في تنفيذ وإدارة النشاطات الإنتاجية من جهة أخرى، إلى جانب غياب الفرص الإستثمارية وضعف هياكل التأيير والمشورة، عدم الإستقرار السياسي وإنعدام ثقة المهاجرين في الهياكل الوسيطة وبطبيعة الحال فهذه الصعوبات تختلف من بلد إلى آخر. كما تتطلب أفضل إستراتيجية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو مشاريع إنتاجية وساطة المؤسسات المالية خاصة البنوك والتنوع التدريجي لمنتجاتها وقد لوحظ هذا الاتجاه في البلدان الإفريقية وبشكل خاص بجزر القمر وغانا.<sup>5</sup>

## 2.2: التحويلات الجماعية: الدوافع والإستخدامات

تعرف التحويلات الجماعية بلأنها تلك التحويلات التي تتم من خلال جمعيات المهاجرين والتي تضم مغتربين من نفس البلد الأصلي، ولهذه الجمعيات أشكال إدخار مختلفة (رسمية وغير رسمية). توجه هذه التحويلات لتمويل البنية التحتية لإجتماعية والصحية بالبلد الأصلي من خلال القيام بإستثمارات إجتماعية وبناء مراكز الصحة لسيارات الإسعاف والمستوصفات ومراكز للولادة، أو تولي أهمية لدعم

<sup>1</sup> العيطة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>2</sup> BAfD, op. cit. pp. 45-46.

<sup>3</sup> إقتصادي متخصص في مسائل الهجرة في OCDE.

<sup>4</sup> العيطة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>5</sup> BAfD, op. cit. p. 46.

قطاع التربية والتعليم من أجل تكوين أجيال جديدة ذات مستويات علمي عالٍ. أيضا المساهمة في التنمية المحلية بإنشاء تعاونيات زراعية، بناء الطرق، إمدادات المياه وشبكات الكهرباء. ويتمثل الدافع الأساسي لهذه التحويلات الجماعية إلى مناطقهم الأصلية في ترقية هذه المناطق وتنميتها، إذ تعوض في غالب الأحيان غياب دور الدولة كمستثمر. وتأخذ جمعيات المهاجرين أشكال مختلفة على سبيل المثال الجمعيات المالية والسينغالية بفرنسا ، والمتمثلة في مجموعات العون الذاتي المعنوية أو المالية والتونينيات. نذكرها فيما يلي:

### 1.2.2 : مجموعات المساعدات المتبادلة (Les groupes d'entraide)

تشكل مجموعة المساعدات المتبادلة من خلال إشتراكات شهرية، ثلاثية أو سنوية للمهاجرين، وتأخذ شكل إيداع وقائي للحديقة يغذي نظام أمن اجتماعي يؤمن العودة إلى الوطن الأصلي من خلال تقديم هبات أو قروض.

### 2.2.2: التونتينات (Les tontines)

جمع تونتينة وهي نوع من التبادل تعري صندوق توفير دوري، يغذى بواسطة الإشتراكات أو مساهمات الأعضاء المهاجرين المنتظمة كل ثلاثية أو كل سنة حسب منظمة التونتينة. وتنظم عادة حول مهاجرين لهم ظروف وشروط متماثلة (طلاب، نساء، عمال) ومن نفس البلد الأصلي. تظهر التونتينية كواحدة من الوسائل التي تسمح بتعزيز علاقة المهاجرين ببلدانهم الأصلية ، حيث أن دوافع هذه التبادلات النقدية أكثر حثيئة للأشخاص المتقدمين في السن و مالية للشباب ال تي تقل لديهم فرص الحصول على الائتمان.

### 2.2.2: جمعيات التنمية المحلية في البلدان الأصلية

#### (Les groupements de développement local dans le pays d'origine)

تقوم هذه الجمعيات بتحويل أموال المهاجرين المدخرة إلى البلدان الأصلية ثم استثمارها في مشاريع جماعية كبناء المدارس، مراكز الصحة، ويشترط ضرورة إنتقال بعض أعضاء المجموعة إلى هذه البلدان الأصلية للتأكد من إنجاز المشاريع. تهدف هذه الجمعيات إلى تطوير البنية التحتية وتنمية البلدان الأصلية، إلى جانب تعزيز الروابط بين المهاجرين وأفراد عائلتهم بمناطقهم الأصلية. وظهرت هذه المنظمات نتيجة ضعف الدور التنموي للدولة في هذه المناطق. (أنظر الملحق 6).

نضيف أنه تم تصنيف توظيف التحويلات المالية للمهاجرين تبعاً لأدبية خاصة ب التحويلات إلى استخدام اجتماعي وإقتصادي. يشمل الأول الإنجازات الإستثمارية الجماعية الممولة عبر جمعيات

المهاجرين (بناء مراكز صحية، كنائس ومساجد .... إلخ)، كما يضم التحويلات الفردية الموجه إزاء تغطية النفقات الاستهلاكية مثل:

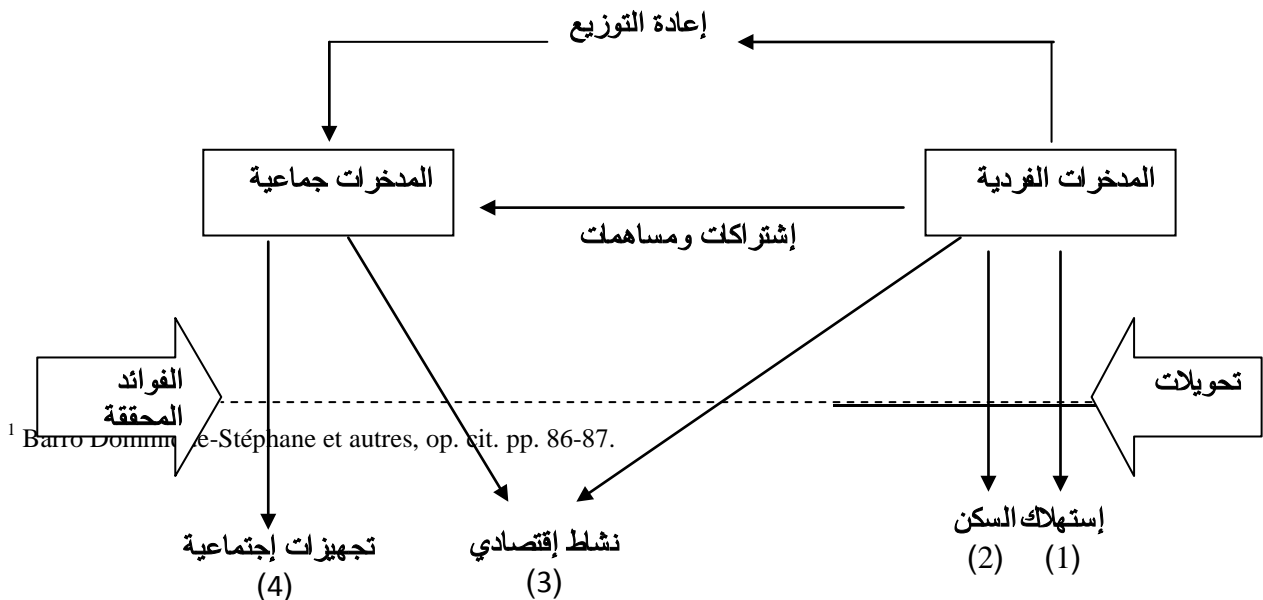
- النفقات اليومية كالغذاء، اللبس، فواتير الماء والكهرباء.
- الإحتياجات الصحية والتعليمية للأطفال.
- شراء الأجهزة الضرورية (تلفاز، غسالة، مذياع، تليفون).
- تمويل المناسبات الإجتماعية (ميلاد، زواج، وفاة).
- تسديد القروض (دفع تكاليف السفر).

وتبعاً لنظرية الهجرة والعمل فهذه المهام الإجتماعية يمكن أن تكون إنتاجية من الناحية الإقتصادية بالنظر إلى الآثار المترتبة على الإقتصاديات المحلية نتيجة الإستهلاك الأسي. في حين يضم الإستهلاك الإقتصادي للتحويلات المبادرات الإقتصادية، حيازة السكن، الإستثمار في البناء، شراء الأراضي، أدوات زراعية (مناجل، بذور...) وتمويل هجرة أفراد الأسرة.

وأشارت دراسات حديثة أن هذه التحويلات وظفت من قبل الجهات المتلقية لأغراض أخرى غير الإقتصادية والإجتماعية، كتمويل أو دعم الحروب الأهلية داخل البلد الأصلي كما حدث بالصومال. فقد سمحت هذه الأموال للمتمردين في وقت لاحق الإطاحة بنظام الرئيس Siyad Barre، كما إستخدمت هذه الأموال لمواجهة حالات الفشل المؤسساتية عن طريق تمويل إنشاء أحزاب سياسية جديدة.<sup>1</sup> وفيما يلي مخطط موجز لل صعوبات التي يصطدم بها المهاجرون عند توظيف أموالهم المحولة إلى بلدانهم الأصلية في مختلف المحالات كما جاءت سابقاً في التعريف بكل إستخدام.

الشكل رقم (24): مخطط موجز لل صعوبات التي يواجهها المهاجرون عند توظيف تحويلاتهم المالية بالبلدان الأصلية

البلد المضيف



Source: Groupe de travail CFSI, op. cit. p. 19.

### 3.2: توظيف التحويلات على نحو أفضل

يعتبر إدراج الأسر المتلقية في القطاع المالي الرسمي الخطوة الأولى لإستخدام التحويلات على نحو أكثر فعالية. وتبين المسوحات القطرية أنه على الرغم من أن الأسر المعيشية تتفق على نحو نموذجي نسبة كبيرة من تحويلها، فإن نزوعها للإدخار يمكن أن يعلو إلى 40% والتحدي الذي يواجهه صانعو السياسة يتمثل في توجيه هذه المدخرات للإستخدامات المنتجة. تبين معظم الدراسات أن نسبة كبيرة من التحويلات تستخدم لتنمية رأس المال البشري أو للإستهلاك، فقد حفز تشييد منازل كبيرة للعمال المهاجرين في غرب إفريقيا النشاط الإقتصادي المحلي من خلال تأثير المضاعف. وفي المكسيك، توفر مؤسسة سوسيداد هيبوتكاريا فيدرال وهي مؤسسة مالية حكومية تمويلا طويل الأجل وتأمينا جزئيا بالرهن لمقدمي الخدمات بالرهن في المكسيك، الذين يقدمون قروضا بالبيزو للمهاجرين من أجل بناء المنازل في المكسيك، ويشجع البرنامج في الوقت نفسه التحويلات وإستخدامها بصورة منتجة. ونظرا لعدم كفاية البنية الأساسية المالية في إفريقيا، فإن إستهلاك مشروعات مماثلة قد يكون أكثر إتساما بالتحدي هناك، لكنها يمكن أن تحفز إزدهارا مستداما للإسكان بنتائج فيضية إيجابية على القطاعين العيني والمالي في الإقتصاد وفي مقدور بنوك إفريقيا جنوب الصحراء أن تشجع الإستثمار من التحويلات بتوفير خدمات مثل منتجات الإدخار وقروض إقامة المشروعات للأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات. والسوق يسيطر عليها حاليا القائمون بخدمات التحويل المتخصصون مثل ويسترن يونيون، الذي يقل لإحتمال أن يقدموا لعملائهم منتجات مالية إضافية. كذلك يمكن للبنوك أن تنظر في إستخدام تدفقات التحويلات كضمان لقروض إقامة المشروعات الصغيرة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Sanjeev Gupta et autres, op. cit. p. 23.

هكذا يكمن أحد الأهداف المعلنة للسياسة الفرنسية الجديدة للتنمية المشتركة (co-développement) ولإدارة المتداخلة لتدفقات الهجرة من خلال ضمان عمليات نقل الأموال وتوجيه التحويلات نحو مشاريع استثمارية طويلة الأمد. كذلك تشجيع استخدام تلك الأموال في أشكال أكثر إنتاجية بالنسبة إلى باريس، يجب مساعدة المرشحين للهجرة على البقاء في بلدهم عبر توجيه أموال المهاجرين نحو مشاريع في قطاعات الصحة والتربية وإقامة المؤسسات، وهذا أحد مواضع القانون الصادر في 24 جويلية 2006 ومرسوم 19 فيفري 2007. وبحسب هذين النصين، ستقترح صناديق لإدخار حسابات إدخار خاصة وحسابات الإدخار للتنمية المشتركة، التي ستستفيد من حسم ضريبي بنسبة 25% وهي مسموحة للمهاجرين الذين يمتلكون بطاقات إقامة في فرنسا والذين يرغبون بالاستثمار في بلدهم الأم. ويمكن للاستثمار أن يشمل إنشاء شركة ما، شراء العقارات بهدف تأجيرها، القروض للمصغرة، شراء عقارات الشركات أو شراء إمتيازات الأعمال التجارية..... إلخ. أما المنتوح الآخر المقترح هو دفتر إدخار للتنمية المشتركة، يفترض به أن يسمح للمهاجر بفتح حساب إدخاري يمنحه لاحقا حقوقا بالحصول على إمتيازات عند إلتماسه قرضا لأهداف استثمارية لكن النوايا الحقيقية لوضعي تلك الإجراءات ذات التوجهات الطيبة ظاهريا لم تخف على بعض الأفارقة فالقاضي البييني آرمان أدوتي في، يسخر مثلا من براءة وفاق واضعي هذه الآليات قائلا أنه عقب إدراكه لحجم المنه المالية التي تنتظر من يستولي عليها أو يستثمرها، من خلال توظيف الأموال في الأسواق المالية على المدى القريب والمتوسط لمصلحة الإقتصاد الفرنسي، أعلن الأستاذ للتلميذ مستخدما حججا مخادعة على غرار الإعفاءات الضريبية أو مضاعفة الفوائد المترجمة في حسابات الإدخار مرتين أو ثلاث مما يخدم مصلحة هذا الأخير وبلده، ليسمح بذلك بإيجاد طرق مخادعة للإحتياج على واجب إحترامه لإتزاماته في مجال المساعدات في التنمية".

وأضاف أوتيفي، منتقضا: "هل سبق لأحد أن رأى السلطات السياسية الإفريقية تحدد للأوروبيين، سواء كانوا أفرادا أو أشخاصا إعتبارين مقيمين في دول إفريقية، سبل لإستخدام الأرباح الكبيرة التي يحققونها في إفريقيا والتي يرسلونها فورا إلى أوروبا؟".

هكذا من شأن هذه الترتيبات أن تغذي الآليات غير العادلة للإقتصاد وللتجارة العالمية، مع تقديمها حججا لأولئك الذين يمتنعون عن تمويل المساعدات المخصصة للتنمية، وهي ترفع المسؤولية عن المؤسسات المالية الدولية والسلطات المهيمنة عبر نقلها ثقل عذابات العالم على من يتكبدونها.<sup>2</sup>

### 3. آثار التحويلات المالية للمهاجرين على البلدان الأصلية

يترتب عن توظيف التحويلات المالية في مختلف المجالات آثار متعددة نتناولها فيما يلي:

#### 1.3: رؤى إيديولوجية حول آثار التحويلات المالية للمهاجرين<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Bourven Monique, *Comment mobiliser l'épargne des migrants en faveur du Co-développement*, Rapport du Conseil Economique et Social, République Française, 2008, pp. 26-27: [www.conseil-economique-et-social.fr/rapport/.../08051915.pdf](http://www.conseil-economique-et-social.fr/rapport/.../08051915.pdf). Consulté le 14/04/2009 à 21:08.

<sup>2</sup> العيطة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

يقترح النقاش الحالي حول تأثير التحويلات المالية للمهاجرين من رؤى إيديولوجية تمثلها مدرستين رئيسيتين هما:

### 1.1.3: المدرسة الوظيفية (Functional School)

تناولت المدرسة الوظيفية مسألة تأثير التحويلات المالية للمهاجرين من وجهة نظر إجتماعية- إقتصادية، تشير إلى أن هذه التحويلات تساهم في تحقيق الرفاهية للأسر المستقبلية لها وتنمية المناطق الأصلية للمهاجرين، الحد من معوقات الإستثمار على المستوى المحلي والفوارق الإجتماعية، كما يترتب عن هذه التدفقات زيادة الدخل والإنتاج في المناطق الأصلية من خلال الآثار المضاعفة لهذه التحويلات المالية. 2.1.3: المدرسة

### الهيكالية (Structural School)

تبنى هذه المدرسة مقاربة إقتصادية بحثية، تتمثل الفكرة الرئيسية لهذه المدرسة في أن تجعل هذه التحويلات الأسر التي تتلقاها في حالة من التبعية الدائمة للمهاجرين وتعد من منافسة البلدان في السوق الدولية. كما تجعل المناطق التي بها معدلات مرتفعة من الهجرة في تبعية إقتصادية على المدى الطويل للمهاجرين، تحفز الإستهلاك مقارنة بالإدخار وتزيد من عدم المساواة الإجتماعية.

### 2.3: الآثار الإقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين

تتعدد الآثار الإقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين على البلدان الأصلية، حسمت نتائج بعضها سلبا أو إيجابا، لكن ما تزال أخرى قابل للجدل.

### 1.2.3: التحويلات المالية وتوزيع الدخل

ركزت الدراسات التي أجريت حول التحويلات المالية للمهاجرين على العدالة الإجتماعية والمساواة في توزيع الدخل. وكانت نتائجها مختلفة منها التي تؤكد الدور الإيجابي للتحويلات على تحقيق المساواة في توزيع الدخل (Taylor et Wyatt 1996)، حيث لاحظ هؤلاء باستخدام مؤشر جيني في مملكة تونغا والمكسيك إنخفاض هذا المؤشر من 0.34 إلى 0.37% بالنسبة للأسر التونسية عند تلقيها الأموال. في حين أوضحت دراسات أخرى عكس ذلك باستخدام نفس المؤشر، والذي يعزى إلى أن الأسر المرتاحة ماليا تتمكن من تغطية تكاليف الهجرة لأفرادها فتزيد التحويلات التي يرسلها هؤلاء الأفراد من دخل هذه الأسرة ومن ثمة زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل.<sup>2</sup> وقد ذهبت دراسة عن حالة مصر إلى التأكيد على نفس الفكرة.<sup>3</sup> بينما أشارت دراسات أخرى حول الموضوع إلى أن الطبقات الفقيرة من الأفراد لديها فرصة أقل للهجرة لنقص الإمكانيات المتاحة من أجل تسديد مصاريف الهجرة، في حين لأصحاب

<sup>1</sup> Barro Dominique-Stéphane et autres, op. cit. pp 82-83.

<sup>2</sup> OCDE, op. cit. p. 165.

<sup>3</sup> الفارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 22.



الدخول المرتفعة ميل ضعيف للهجرة بحكم وضعهم المريح ببلدهم الأصلي، ووجدت أن أصحاب الدخل المتوسطة أكثر إهتماماً بهذه الظاهرة والتحويلات الناتجة عنها.<sup>1</sup>

وقد استخدم ستارك وتايلور عام 1996 و1998 نموذج ديناميكي يضم بشكل أوسع آثار التحويلات على توزيع الدخل في المناطق الريفية بقريتين بالمكسيك، وتوصلوا أن آثار هذه التحويلات على توزيع الدخل ترتبط بسياق الهجرة ومدى قدرة الأسر على تمويل مصاريف الهجرة لأفرادها، وإقترحوا إمكانية تمثيل ديناميكية الهجرة وتوزيع الدخل بعلاقة متقابلة على شكل حرف U. ففي المرحلة الأولى للهجرة في ظل محدودية فرص العمل بالدولة المستضيفة وصعوبة الاندماج، فقط الأسر ذات الدخل المرتفعة القدرة على تمويل هجرة أفرادها تستفيد من التحويلات المنجزة من قبل المهاجرين مما يزيد من تفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل. أما في فترات لاحقة ستؤثر الهجرة على طائفة واسعة من فئات الدخل مما يجعل الأسر الفقيرة تستفيد أيضاً من هذه التحويلات ومن ثمة تحقيق المساواة في توزيع الدخل. وعلى العكس أكدت دراسات إستقصائية صحة الفرضية القائلة بلقن التحويلات تزيد من التفاوت في الدخل. وعلاوة على ذلك، فالآثار تختلف تبعاً للمراحل والفئات الإجتماعية المعنية، وبالتالي لا يمكن الفصل في مسألة تأثير التحويلات على توزيع الدخل وعدم المساواة وذلك لسببين رئيسيين :

- إختلاف سياق الدراسات من وجهة نظر عدم المساواة في توزيع الدخل.
- إختلاف النتائج التي قد تكون نجمت عن الإختلاف في الطريقة التجريبية المطبقة، نموذجاً ساكناً أو ديناميكياً، مع الأخذ بعين الإعتبار تكاليف الهجرة الذاتية.<sup>2</sup>

وقد أكدت دراسة أجراها البنك الدولي عام 2006، أن جزءاً من التحويلات يوجه لتمويل الإستثمار في رأس المال البشري، التعليم والصحة أو الإستثمار التحتي لكالسكن مما يؤدي إلى الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل.<sup>3</sup>

### 2.2.3 : آثار التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات

لا تزيد التحويلات المالية للمهاجرين فقط من دخل الأسر المتلقية لها في البلدان الأصلية ولكن تسمح هذه التحويلات بتغطية العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بالحد من تراجع احتياطات العملات الأجنبية. بالإضافة في زيادة عائدات ميزان المدفوعات من العملة الصعبة لأنها هذه التدفقات المالية تشكل مصدراً للعملات الأجنبية، الأمر الذي يساعد على التخفيف من الأثر المترتب عن العجز في ميزان المدفوعات على التنمية الإقتصادية في البلدان الأصلية للمهاجرين.

يعتبر تأثير تدفق هذه التحويلات على موازين مدفوعات البلدان الأصلية ذو قيمة وأهمية تفوق التدفقات النقدية الأخرى مثل المساعدات الإنمائية الرسمية، الإستثمار الأجنبي المباشر أو القروض، لأن

<sup>1</sup> OCDE, op. cit. p. 165.

<sup>2</sup> OCDE, op. cit. pp. 165-166.

<sup>3</sup> Rocher Emmanuel et autres, op. cit. p. 31.

التحويلات كتمويل خار يجي تشكل مصدر للعملات الأجنبية أكثر إستقرار من تدفقات أخرى لرأس المال، وتمثل خاصية أن تكون مضادة للتقلبات الدورية أي تزداد في أثناء فترات الركود الإقتصادي بعد إحدى الكوارث الطبيعية أو جراء حدوث صدمات مالية، نزاعات سياسية في البلدان الأصلية للمغتربين عندما تتجه تدفقات رأس المال الأخرى إلى النقصان<sup>1</sup>.

وقد تحققت البلدان النامية من هذا الأثر الإيجابي للتحويلات المالية على ميزان المدفوعات وإتخذت خطوات لزيادة هذه التدفقات من العملات الأجنبية، مع الأخذ بعين الإعتبار أن تأثير التحويلات على النشاط الإقتصادي للبلدان الأصلية يتوقف على كيفية إنفاقها ومجالات تخصيصها، فهذه الأموال ليس لها نفس التأثير على الإنتاج، التضخم والواردات<sup>2</sup>.

وتتمثل إحدى الإنعكاسات السلبية للتحويلات المالية على ميزان العمليات الجارية في ما يدعى بـ «L'effet boomerang»، حيث يظهر هذا الأثر عندما يترتب عن تدفق التحويلات المالية للمهاجرين زيادة في الواردات والعجز في الميزان التجاري للبلدان المستقبلية لها. غير أن معظم الباحثين في موضوع التحويلات لا يؤيدون هذه الفكرة القائلة بأن الواردات الناجمة عن التحويلات تؤدي إلى حدوث عجزا في الميزان التجاري، حيث يمكن للميل إلى الإستيراد أن يرتفع من جهة نتيجة للتنمية الإقتصادية بشكل عام وتغير هيكل إنتاج السلع الإستهلاكية أو التقسيم الدولي للعمل، ومن جهة أخرى فقد شككت نتائج العديد من الدراسات التجريبية التي تمت ببلدان جنوب أوروبا عام 1988 و1993 عدم صحة أثر «L'effet boomerang»، حيث شكلت الواردات الناتجة عن التحويلات في الفترة ما بين 1960 و1981 كحد أدنى نسبة 1% إجمالي الواردات بإسبانيا وإيطاليا وكحد أقصى نسبة 4.9% باليونان و6.2% بالبرتغال.

وقد ينتج عن التحويلات المالية آثار سلبية أخرى منها زيادة الطلب السلعي عن القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني مما يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف الحقيقي، حيث تقلل المبالغة في رفع سعر صرف من القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الأجنبية وإنخفاض أسعار الواردات في الأسواق المحلية ومن ثمة توجيه موارد السلع المحلية نحو السلع الأجنبية وذلك من خلال أثر يعرف بـ المرض الهولندي (syndrome hollandais). حيث يمكن لهذه الظاهرة بدورها أن تؤدي إلى بروز ضغوط على ميزان المدفوعات من خلال إنخفاض عرض العمل وبالتالي تحفيز الأفراد على الهجرة. فقد أكدت بيانات دراسة ميدانية تمت بمصر، برتغال وتركيا هذا الأثر، إلا أن هذا الأثر لا يزال غير واضح في معظم الدراسات. حيث أن تؤدي

<sup>1</sup> Martin John p.et autres, *Impact de l'immigration sur les pays d'origine : transferts de fonds et fuite de cerveaux*, Master : Economie des relations internationale, Sciences politique, paris 2007, p. 8: [www.gem.sciences-po.fr/content/.../migrations\\_lecture7.pdf](http://www.gem.sciences-po.fr/content/.../migrations_lecture7.pdf). Consulté le 10/11/2009 à 12:31.

<sup>2</sup> Le rôle des transferts de fonds des émigrés dans le développement, op. cit. p. 32.

الواردات من المعدات الإنتاجية ذات التكلفة المنخفضة إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

علاوة على ذلك، في نظام يقوم على عملة غير قابلة للتعويم يمكن أن ينتج عن حيازة العملة الصعبة بالتوازي مع ضغوط تضخمية آثار سلبية من الناحية المالية. فعلى سبيل المثال، شهدت الدول المغاربية خلال سنوات الثمانينات وبداية التسعينات في ظل تطور السوق الموازية للعملة الصعبة والإستخدام المتزايد للمقايضة في التجارة الداخلية والخارجية بالتوازي مع إرتفاع أسعار السلع الأجنبية، إستخدام العملات الصعبة بدلا من عملة البلد الأصلي لتسديد ثمن الكماليات أو الحصول على خدمات في أسرع وقت ممكن<sup>1</sup>.

وفي حالات البلدان التي لا تتبع النظام المعوم للعملة، تقوم السلطات بتخفيض قيمة العملة لإجتذاب التحويلات المالية للمهاجرين. فعلى سبيل المثال، بدأت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري منذ عام 1985 لتنتقل قيمته من 5 دنانير جزائري مقابل 1 دولار لهذه السنة إلى 9 دينار عام 1990 ثم 20 دينار جزائري مقابل 1 دولار عام 1992<sup>2</sup>.

### 3.2.3 : التحويلات المالية والنمو الإقتصادي

إن للتحويلات المالية للمهاجرين أثر على الرفاهية الإقتصادية فهي تمثل من جهة مصدرا هاما من الدخل للأسر منخفضة ومتوسطة الدخل في البلدان النامية ، كما تعتبر من جهة أخرى مصدرا هاما من العملات الصعبة اللازمة للحصول على عوامل الإنتاج النادرة وغير المتوفرة على المستوى المحلي. ويتوقف الأثر الإنمائي للتحويلات المالية على البلدان الم تلقية على كيفية توظيف هذه التحويلات بين الإستهلاك، الإستثمار العقاري، الإدخار و الإستثمار الإنتاجي، تأثيرها على عرض العمل والإنتاج المحليين ومدى إستجابة الأسر لهذه التحويلات<sup>3</sup>. حيث توصلت الدراسات التي تمت على الأسر المتلقية إلى أن هذه التحويلات تقلل من عرض العمل، وخلصت تلك التي تربط التحويلات بقناة الإستثمار أن هذه التحويلات تحفز النمو الإقتصادي<sup>4</sup>. ومما لاشك فيه أن توجيه هذه التحويلات نحو الإستثمار المقاولي يؤثر بشكل مباشر وإيجابي على الشغل والنمو الإقتصادي. كما أشار العديد من الباحثين في هذا الموضوع بأنه حتى التحويلات الموجة للإستهلاك وحيازة العقارات يترتب عنها العديد من الآثار غير المباشرة على النمو الإقتصادي، من بينها تحرير الموارد اللازمة للإستثمار والتي يترتب عنها آثار مضاعفة.

<sup>1</sup> OCDE, op. cit. pp. 169-170.

<sup>2</sup> John P. Martin et autres, op. cit. p. 8.

<sup>3</sup> OCDE, op. cit. pp. 166-169.

<sup>4</sup> Sanjev Gupta et autres, op. cit. p. 42.

وبحسب دراسات إقتصادية كلية، فقد يكون للأموال المحولة أثر مضاعف حتى عندما لا يتم استثمارها، حيث أن إنفاق دولار واحد من التحويلات لتلبية الحاجيات الإستهلاكية الأساسية يعزز تجارة التجزئة و يزيد من الطلب على السلع والخدمات مما يحفز بدوره الإنتاج والعمالة.

وتشير نتائج العديد من الدراسات بأن الآثار المضاعفة المترتبة عن التحويلات يمكن أن تزيد من الناتج الداخلي الخام (PNB). فعلى سبيل المثال، كل دولار ينفق بلمكسيك يزيد من PNB بـ 2.69 دولار إذا كان المستفيدون من التحويلات هم من الأسر الحضرية وبـ 3,17 دولار إذا كانوا من الأسر الريفية. كما نتج عن هذه التحويلات باليونان في بداية السبعينات أثر مضاعف بـ 1,77 على الإنتاج الخام والذي يمثل أكثر من نصف معدل ارتفاع الناتج الداخلي الخام. كما مولت التحويلات جزء هاماً من العمالة باليونان: 10,3% في قطاع التعدين، 5,2% في الصناعات التحويلية و 4,7% في البناء. ونتج عن النفقات الإستهلاكية والإستثمارية آثار مضاعفة بـ 1,8 و 1,9% على التوالي، بينما ترتب على النفقات الإستثمارية العقارية آثار مضاعفة أهم قدرت بـ 2%<sup>1</sup>. وبالنظر إلى دراسة إقتصادية قياسية تمت عام 2001 على بيانات 11 بلد من أوروبا الوسطى والشرقية فإن التحويلات تزيد بشكل كبير من مستوى الإستثمار بالبلدان الأصلية. كما أوردت معطيات دراسة تمت على 20 بلد نامي أن التحويلات تقلل من البطالة ولو بشكل غير مباشر.

وتوضح نتائج دراسات أخرى أن للتحويلات آثار سلبية على إقتصاديات البلدان الأصلية، فعلى سبيل المثال يمكن أن يترتب عن التحويلات آثار تضخمية عندما تحفز هذه التحويلات الطلب ليصل إلى مستويات تفوق القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني خاصة إذ تعلق الأمر بالسلع الأجنبية، فعلى سبيل المثال بمصر إرتفعت أسعار الأراضي الزراعية بـ 600% ما بين 1980 و 1986 بسبب التحويلات المالية للمهاجرين، وفي عام 1989، 1985 و 1990 أدت التحويلات إلى بروز الركود في الإقتصاد الأردني ومنتجت معدلات نمو سلبية تتجاوز 10%<sup>2</sup>. كما تساهم التحويلات في إرتفاع أسعار العقارات. ففي غانا مثلاً، يفضل أصحاب العقارات بيعها للمهاجرين بدلاً عن المقيمين في البلد الأصلي لأن المهاجرين قادرين على الدفع نقداً وبأسعار مرتفعة جداً<sup>3</sup>. كما أوردت دراسة تمت على جنوب البرتغال إلى تضاعف القيمة التجارية للأراضي من أجل البناء بأكثر من مرتين عن قيمتها الإقتصادية وإرتفاع أسعار معدات البناء بسبب التحويلات وزيادة طلب المهاجرين على هذه الأراضي<sup>4</sup>.

ونضيف أيضاً بلقن للتحويلات المالية للمهاجرين نتائج سلبية على النمو الإقتصادي، لأن هذه التحويلات تسجل في سياق نقص المعلومات وإختلافها بفعل البعد المكاني بين المهاجرين بالبلد المضيف والمستفيدين بالبلد الأصلي مما يؤدي إلى بروز خطر الروح المعنوية (الخطر الأخلاقي) ، لأن هذه

<sup>1</sup> OCDE, op. cit. pp. 166-169.

<sup>2</sup> Idem

<sup>3</sup> العيطة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 34 .

<sup>4</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. p.22.

التحويلات تؤدي إلى زيادة دخل أفراد الأسرة المتبقية في البلد الأصلي فيقررون تخفيض ساعات العمل، ومن ثمة إنخفاض العرض من اليد العاملة إستجابة لعمليات التحويلات التي تغطي الإحتياجات الإستهلاكية الضرورية. وقد أشارت دراسة تمت عام 2003 على عينة من المهاجرين بأن التحويلات تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بسبب تنامي المخاطر التي تترتب عن هذه التحويلات.<sup>1</sup> وفي نفس السياق فقد أشارت دراسات أجريت عام 2005 على عينة من 113 بلد نامي يتلقى التحويلات المالية إلى وجود علاقة سلبية بين نمو الناتج الداخلي الخام لنصيب الفرد ونمو التدفقات الدولية. كما أن للتحويلات المغتربين المالية تأثيرات سلبية على النمو في الدول المتلقية لها في الأجل الطويل، وذلك عند الأخذ بعين الإعتبار تزايد هجرة العمالة الماهرة من الدول المستقبلة للتحويلات بحثا عن دخول أعلى.<sup>2</sup>

### 6.2.3: التحويلات والتنمية المالية

نظرا لأن التحويلات المالية للمهاجرين تنطوي على تدفقات عبر الحدود لمبالغ متواضعة نسبيا من النقود فإنها تمكن الأسر منخفضة الدخل من الحصول على خدمات مالية رسمية، بدء على الأرجح بمنتجات المدخرات. ولكن الإهتمام المتنامي من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر بهذا القسم من السوق، يزيد من إمكانية أن تعمل التحويلات كضمان لرأس مال بدء التشغيل بالنسبة لمشروعات الأعمال الصغيرة، وذلك بالنسبة للأفراد الذين كانوا من قبل مستبعدين من القطاع الرسمي.<sup>3</sup> تعتبر بعض البلدان التحويلات إمكانية للتفاوض للإقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية الدولية من خلال إمكانية توريق هذه التحويلات إذ تعتبر هذه الآلية واحدة من الإنعكاسات الإيجابية للتحويلات المالية قابلة للتداول في الأسواق الدولية، مما يؤدي أيضا إلى تعزيز قدرة الدولة المستقبلة للتحويلات على الوصول إلى التمويل الخارجي وبالتالي تخفيض تكلفة التمويل. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن توريق تحويلات المهاجرين خلال الفترة 2000-2004 قد أدى إلى جمع نحو 10,4 مليار دولار مقابل تحويلات المهاجرين إلى الدول النامية، وفي طليعتها البرازيل، المكسيك وتركيا. وعلى رغم من أن توريق تحويلات المهاجرين يقتضي نظرا للقدرة المنخفضة لواردات البلد الأصلي، متبوعة بالتحويلات المالية للمهاجرين، فالهجرة تتفكك بصورة مباشرة على حجم واردات البلد الأصلي وعلى صادرات البلد المضيف.

تتبنى الدول المستقبلة للتحويلات عدد من الإصلاحات وإتخاذ الإجراءات التنظيمية التي تطلبها المصارف الإستثمارية ومؤسسات تقييم الجدارة الإئتمانية، فإن هذه الآلية تعتبر واعدة بالنسبة للدول

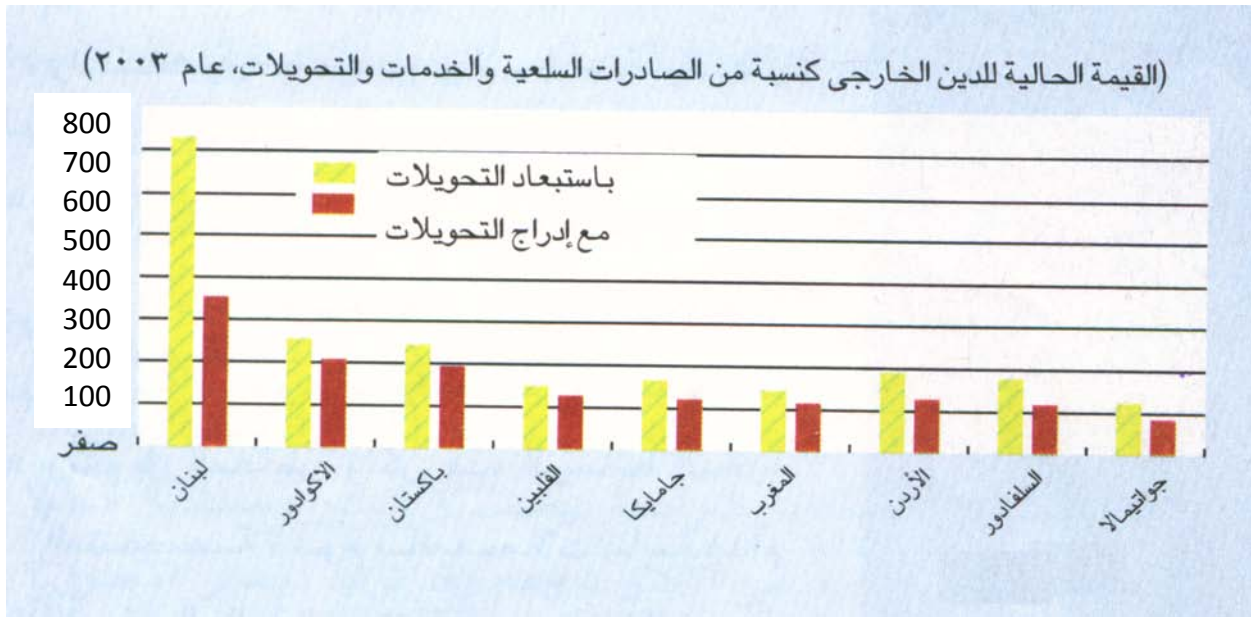
<sup>1</sup> OCDE, op. cit. p. 169.

<sup>2</sup> Claudine Attias-Donfut et autres, op. cit. p. 7.

<sup>3</sup> Sanjeev Gupta et autres, op. cit. p. 42.

المتحصلة على تحويلات ضخمة ومنتظمة.<sup>1</sup> كما تسهم هذه التحويلات أيضا في تحسين الجدارة الائتمانية للدولة المستقبلية للتحويلات، الأمر الذي يعزز قدرتها على الإقراض من أسواق مال عالمية وبشروط أفضل، ذلك أن نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات، التي تمثل أحد أهم مؤشرات قياس عبء المديونية، والذي تعتمد المؤسسات المالية الدولية لتقييم الجدارة الائتمانية، تتحسن عند احتساب تحويلات المهاجرين ضمن الصادرات وتعزز فرص وصولها إلى الأسواق المالية الدولية، وتنخفض نسبة الدين إلى الصادرات كأحد المؤشرات الرئيسية بشكل كبير عند إدراج التحويلات.<sup>2</sup> والشكل الموالي يوضح هذا الاتجاه لبعض من البلدان النامية.

### الشكل رقم(25): نسبة خدمت الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات لدى البلدان النامية المتلقية للتحويلات المالية للمهاجرين عام 2003 بالدولار



المصدر: راثا ديليب، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ويتضح من الشكل أعلاه تحسن نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات بشكل كبير مع إدراج التحويلات المالية للمهاجرين، تأتي لبنان في المرتبة الأولى حيث إنتقلت هذه النسبة من 800 دولار بإستبعاد التحويلات إلى أقل من 400 دولار بإدراج التحويلات. وبتفحص بعض الدراسات التي أجريت حول تأثير التحويلات على التنمية المالية. أكدت نتائج دراسة تمت في 44 بلد إفريقي عبر ست فترات زمنية مكونة من خمس سنوات في المتوسط من 1975 إلى

<sup>1</sup> راثا ديليب، مرجع سبق ذكره، ص 45.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

2004 أن التحويلات تنهض بالتعمق المالي في الإقليم بعد الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية التي تستخدم عادة لتفسير التنمية المالية في البلدان منخفضة الدخل، وتصدق هذه النتائج حتى بعد الأخذ بعين الاعتبار إمكانية أن تكون احتمالات توافر التحويلات المبلغ عنها أعلى في الأسواق المالية الأفضل تطوراً.<sup>1</sup>

كما أجريت دراسة على عينة من البيانات على تحويلات نحو 99 بلدان نامي في الفترة بين 1975-2003، هدف هذه الدراسة هو ما إذا كانت هذه التحويلات تسهم بطريقة إيجابية في زيادة مستوى الودائع بالبنوك، وبالفعل أكدت هذه الدراسة أن التحويلات تسهم في إنشاء نظام بنكي فعال الذي يسمح للفئات الضعيفة الذين يمثلون أكبر المتلقين لتحويلات الجاليات المهاجرة الحصول على قروض. كما تستخدم التحويلات للتخفيف من القيود والمعوقات المالية، إذا قام النظام البنكي بتمويل الحكومة وتقديم القروض. ولكن نلاحظ أن هذه التحويلات يمكن أن تكون لها آثار سلبية عندما توجه للإستهلاك المباشر فوراً أو في حالة إنعدام الأمان والموثوقية في البنوك حيث يفضل المستفيدون من هذه التحويلات الاحتفاظ بأنفسهم بالأموال المحولة.<sup>2</sup>

### 3.3: الآثار الاجتماعية للتحويلات المالية للمهاجرين

يترتب على التحويلات المالية إلى جانب الآثار الاقتصادية آثار اجتماعية نذكر منها ما يلي:

#### 1.3.3: تحسين الظروف المعيشية للأسر

تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين بصورة مباشرة في تحسين مستوى معيشة الأسر المتلقية لها ، في ظل ما عرف من تفضيل إنفاق هذه التحويلات على الإحتياجات اليومية لأسر المهاجرين، الصحة، التعليم والسكن. وذلك من خلال توفير عائدات إضافية لهذه الأسر وزيادة دخلها خاصة وأنه غالباً ما يكون هذا الدخل ضعيفاً أو غير مستقر. كما تسمح هذه التحويلات بمواجهة حالة الأزمات مثل الجفاف والمجاعات.<sup>3</sup> ومنه فهذه التحويلات وبحسب دراسة تمت بألمانيا عام 2002 تسجل ضمن إستراتيجيات عائلية، تعتبر كشرط ضروري لتحقيق مستوى معيشة مقبولة<sup>4</sup>. فنلقي هذه التدفقات هو إشارة لنجاح مهني للمهاجر وتطلع الأسر المستفيدة لمستقبل أفضل.<sup>5</sup>

#### 2.3.3: تأثير التحويلات على الفقر

لا تسير العلاقة بين التحويلات والفقر في اتجاه واحد. فالفقر وما يصاحبه من إفتقار للفرص لإقتصادية، يلعب دوراً في التحفيز على الهجرة والتحويلات الناجمة عنها. وفي بعض الأحيان، تجمع قرى فيما بينها الموارد لدفع نفقات الهجرة اللازمة لشأنها الأكثر مهارة، وتعتبر التحويلات عائداً على مثل هذا الإستثمار

1 Sanjeev Gupta et autres, op. cit. p. 42.

2 Barro Dominique-Stéphane et autres, op. cit. p. 145.

3 Groupe de travail CFSI, op. cit. p.22.

4 Lerch Mathias et autres, op. cit. p.6.

5 Claudine Attias et autres, op. cit. pp. 6-7.

المشترك. وإحتمال حصول الأسر الأكثر فقرا التي لديفولدا منها يعمل بالخارج على عائدات إضافية وزيادة دخلها، وذلك أن الفقر الأكبر قد يعني مزيدا من التحويلات

ويؤكد تحليل قائم على التجربة التي استخدمت بيانات من 233 مسحا من مسح الفقر في 76 بلدا نامي، أن للتحويلات تأثيرا على التقليل من الفقر إذ ينتج عن زيادة بمقدار 10% في نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي إنخفاض في نسبة السكان الفقراء<sup>2</sup> بأكثر من 1% وفي فجوة الفقر<sup>3</sup>. وبالرغم من ذلك، فإنه حتى مع مراعاة تأثير الفقر على التحويلات في نموذج يتحدد فيه كل من الفقر والتحويلات في نفس الوقت، يبقى أثر الفقر على تحفيز التحويلات يفوق بصورة طفيفة أثر التحويلات على الفقر<sup>4</sup>.

تلعب التحويلات المالية للمهاجرين دورا هاما في الحد من الفقر، لأنها صممت أساسا لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية للأسر الفقيرة. فبمصر ينخفض عدد الأسر الريفية الفقيرة (14%) عندما يلقوا التحويلات المالية التي تشكل ما يفوق 15% من مجموع دخولهم كما تسهم التحويلات المالية بالحد من الفقر بـ 11 نقطة من النسبة المئوية بليستو (من 63% إلى 52%)، أما ببركنا فاسوا فقد أدت هذه التحويلات إلى تخفيض الفقر بـ 2,7 نقطة من النسبة المئوية للفقر في المناطق الريفية بـ 3.2 نقطة من النسبة المئوية للفقر الحضري<sup>5</sup>.

أيضا تبين البيانات التي تم الحصول عليها من عمليات مسح الأسر أن التحويلات قد قللت نسبة أعداد الفقراء في عدة بلدان منخفضة الدخل بنسبة 11% في أوغندا، 6% ببغلاش و 5% في غانا. إلا أنه بالنسبة للمجموعة متوسطة الدخل، فإن التحويلات تمكن المستفيدين منها الانتقال إلى مجموعة أعلى للدخل. فعلى سبيل المثال، فقد إنتقلت الأسر في سرى لانكا إلى أعلى مرتبة في سلم الدخل من ترتيب العشر الثالث حتى العشر الثامن بفضل التحويلات خلال الفترة الممتدة 1999-2000<sup>6</sup>. كما يوضحه الشكل التالي.

#### الشكل رقم (26) : التحويلات المالية للمهاجرين تساعد على تقليل الفقر

2

5

2

0

1

5

1

0

<sup>1</sup> San Gupta et autres, op. cit. p. 42,

<sup>2</sup> الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا.

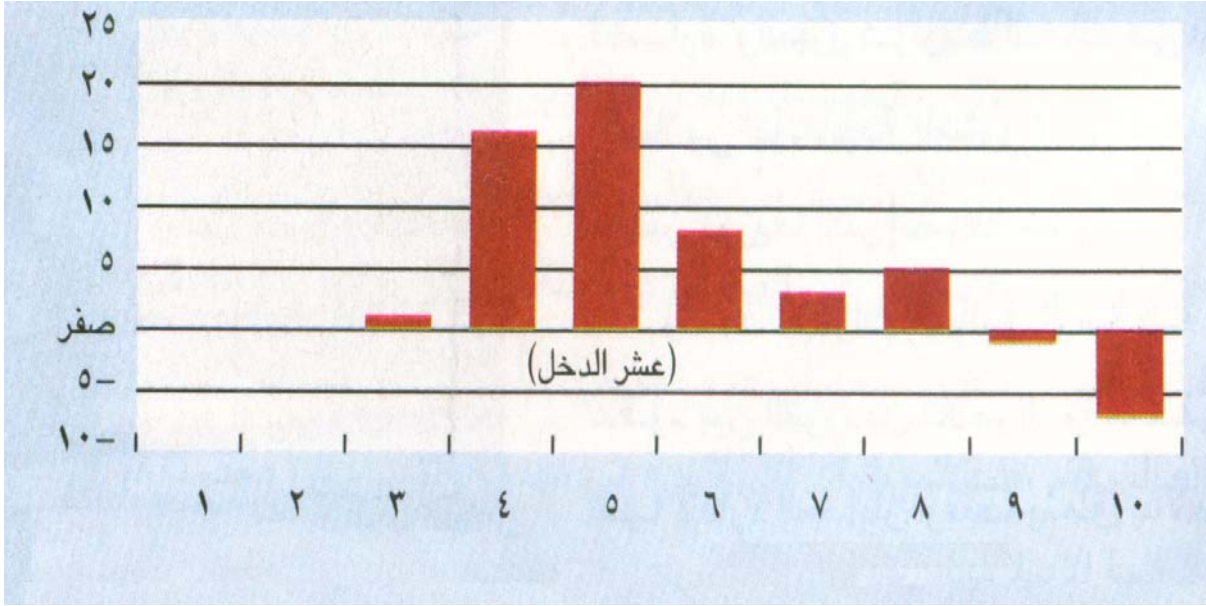
<sup>3</sup> التي تقيس مدى انخفاض متوسط دخل الفرد الفقير عن خط الفقر

<sup>4</sup> Barro Dominique-Stéphane et autres, op. cit. p. 145.

<sup>5</sup> John p. Martin et autres, op. cit. p. 12.

<sup>6</sup> راثا ديليب ، مرجع سبق ذكره، ص 45.





المصدر: رانا ديليب، مرجع سبق ذكره، ص45.

كذلك أثبتت دراسة أجراها البنك الدولي على 74 بلد نامي متوسط أو منخفضة الدخل، أن زيادة وزن التحويلات إلى الناتج الداخلي الخام ب10% تؤدي إلى إنخفاض الفقر ب1,2%.<sup>1</sup>

### 3.3.3: إتساع أثر التحويلات على السكان

لا يتوقف أثر التحويلات على الأسر المتلقية في وقت معين بل يتعداه إلى الأسر التي خاض بعض أفرادها تجربة الهجرة في وقت سابق. وبالتالي فالآثار لا تقف عند حدود التحويلات في وقت معين ورصيد المهاجرين في ذلك الوقت بل يتسع تأثيرها حسب معدل دوران الهجرة. وأبرز الأمثلة في هذا الشأن حالة مصر، فرصيد الهجرة المصرية في الخارج لا يتعدى ثلاثة ملايين أو 4% من السكان فقط. كما أن التحويلات تمثل أيضا نسبة أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد يتوقع تأثير محدود على السكان نتيجة ذلك. غير أن ذلك ليس صحيحا ويكفي التبدليل على ذلك بإجراء تمرين حول عدد الأسر التي خاض أحد أفرادها تجربة الهجرة إلى البلدان العربية خلال عقدين من الزمن وتكون نتيجة ذلك أكثر من 9 ملايين إضافة إلى حوالي 2 مليون أسرة هاجر أحد أفرادها إلى بلدان غير عربية ويقود هذا التمرين إلى أن السكان الذين تأثروا مباشرة بالهجرة خلال عقدين يتجاوز ثلث السكان. يضاف إليهم من تأثروا من السكان بالهجرة وعوائدها بصورة غير مباشرة. ويصبح بذلك تأثير التحويلات في تحسين ظروف العيش وتقليل الفقر أكبر مما كان متوقعا.<sup>2</sup>

### 4.3.3: تبعية الأسر المستفيدة للمهاجرين

<sup>1</sup> Conférence sur les financements innovants du développement, *Co-Developpement et Transfert de Fonds des Migrants*, paris, 28 Février – 1er Mars 2006:  
www.economie.gouv.fr/directions\_services/dgtpe/.../atelier2\_060228.pd

<sup>2</sup> فارس محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

يمكن للتحويلات المالية للمهاجرين أن تكون بديلا عن أشكال أخرى للدخل، لأن هذه التحويلات تسمح بتوفير الإحتياجات اليومية للعيش، مما يؤدي إلى بروز نوع من تبعية الأسر المستفيدة إلى المهاجرين بسبب تعودهم الحصول على الأموال المحولة.<sup>1</sup> وقد توصلت دراسة تمت عام 2008 عن التحويلات أن هذه التدفقات تحد من النشاط المهني للأسر المستفيدة لأنها تسمح بتوفير الإحتياجات الأساسية واليومية.<sup>2</sup>

### 5.3.3: التحويلات كشكل من أشكال الإحتياط

تمثل التحويلات المالية للمهاجرين شكلا من أشكال الإحتياط من خطر إنعدام الدخل أو تراجعها، لأن هذه التحويلات تسمح لأفراد الأسرة بالبلد الأصلي الحصول على الحاجيات اليومية والخدمات الأساسية للصحة والتعلم خاصة وأن واحدة من أهم دوافع الهجرة هو تحسين ظروف حياة تلك الأسر، فهذه التحويلات بمثابة أمان وتعويض في حالة ضعف أنظمة الحماية الإجتماعية بالبلد الأصلي، كما تسمح بتعزيز قدرة السكان للمشاركة في عملية التنمية من خلال مشاريع جماعية مشتركة. الأمر الذي يترتب عنه تمركز عوامل الإنتاج فقط بيد الأسر المستفيدة من التحويلات وتعزيز عدم المساواة الإجتماعية بين الأسر.<sup>3</sup>

### 6.3.3: التحويلات وأثرها النفسية

يترتب عن التحويلات توقعات مغالى فيها لمن يهاجر. إذ تبدو الهجرة لهؤلاء طريق الخلاص والوسيلة الوحيدة لتحسين ظروف العيش، خاصة وأن المهاجرون العائدون يتحدثون ويظهرون النجاحات وليس الإخفاقات. وقد ينتشر وهم الهجرة ليشمول لظن الجهود لتحسين ظروف العيش دون هجرة خاصة بين الشباب. وقد أظهرت إستطلاعات هامة أن غالبية الشباب يتوق للهجرة (ينظر مثلا تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2002)، ومن ناحية أخرى فقد أنت الهجرة تنفيسا للظروف الإجتماعية في كثير من البلدان.

### 7.3.3: التحويلات ودور المرأة

ساعدت التحويلات على تمكين المرأة، فقد أصبحت بغياب زوجها أو معيها تدير شؤون أسرتها. فإضطرت لإتخاذ قرارات في نواحي عدة، خاصة منها تربية أبنائها ونمط إستهلاكها وعلاقتها مع الأسرة الممتدة، بل وإتخاذ قرارات إقتصادية محدودة. ولم تنجح دائما في مهمتها الجديدة، فتحصيل الأطفال ذوي الأب المهاجر ليس أفضله في مجال التعليم. لكن إختيار المدرسة الأفضل أصبح ممكنا.<sup>4</sup>

## خلاصة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل تحليل وتقييم لظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين من جانب الدول المستقبلية، حيث تبين على ضوء هذا التحليل ما يلي:

<sup>1</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. pp. 20-23.

<sup>2</sup> Lerch Mathias et autres, op. cit. p. 6.

<sup>3</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. pp. 20-23.

- تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين مس آلة معقدة، تجد العديد من البنوك المركزية صعوبات في تسجيل ورصد ه ذه التحويلات المالية في م وازين مدفوعات البلدان المستقبلية، برغم وضوح تعريف صندوق النقد الدولي الخاص ب ذلك على أنها إجمالي ثلاثة بنود هي : تحويلات العمال، تعويضات المستخدمين وتحويلات المهاجرين، حيث أن البند الأول هو الأهم في التحويلات عبر العالم.
- وفي ه ذا الصدد، يتضح أن تجميع بيانات دقيقة بشأن التحويلات يشكل تحدياً رئيسياً ويكسب التحويلات المالية للمهاجرين خاصية سوء ال معالجة على المستوى الإحصائي و يبرز صعوبة القيام بمقارنات دولية بين بيانات التحويلات المالية. وهو ما تؤكد توالي الجهود الدولية إزاء تحسين بيانات على التحويلات .
- من منطلق آخر، يتضح من خلال ه ذا الفصل إتجاه تصاعدي للتحويلات إلى البلدان الأصلية بسبب زيادة وتنامي حجمها.
- تتميز التحويلات بخاصية عدم توحيد ومساواة التصنيف الجغرافي لها عبر العالم، حيث تضم البلدان المستقبلية لتحويلات جاليتها بالخارج دول متقدمة ودول نامية، تستحوذ هذه الأخيرة على الجزء الأهم من ه ذه التحويلات وتتصدر قائمة أكبر البلدان المتلقية للتحويلات المالية للمهاجرين في العالم ، كما أنها تتدفق بمعدلات مختلفة فيما بين دول ومناطق العالم. ونشير في هذا السياق ، أن إتجاه تدفق التحويلات المالية للمهاجرين يعرف نفس مسار التدفقات الهجرة ويرتبط بها، خاصة وأن أكبر نسبة هجرة تسجل بالبلدان النامية كما أوضحنا سابقا في الفصل الأول. وهو ما يؤكد فكرة أن الحضور القوي للمهاجرين يعكس أهمية التحويلات الواردة إلى المنطقة.
- تكتسب التحويلات المالية للمهاجرين أهمية متزايدة في الإقتصاد الدولي من خلال زيادة علاقتها بالتدفقات المالية الخاصة من المساعدات الإنمائية الرسمية والإستثمار الأجنبي المباشر، موزعة بين البلدان المستقبلية بصورة أكبر عن ه ذه التدفقات، مما يجعلها أهم مورد للتمويل الخارجي.
- تتميز ه ذه التحويلات بطابعها الدوري بحكم أنها مناوئة للتقلبات الدورية، أقل تقلبا وأكثر إستقرار من التدفقات الرأسمالية الأخرى في فترات الركود الإقتصادي وعقب حدوث الأزمات السياسية والطبيعية.
- تتمثل التحويلات في ظاهرة معقدة يصعب إدراج نظرية عالمية حول محدداتها. إتضح من خلال عرض الفرضيات المفسرة لقرار التحويل وجود خمسة فرضيات مختلفة ترد إمكانية أن يحدد دافع أو قرار التحويل بوحدة من ه ذه الفرضيات أو دمجها لتتكامل في نفس الوقت فيما بينها دون أن يستدعي الأمر أن تستثنى فرضية أخرى لتحل محلها، فيمكن لوحد من ه ذه الفرضيات أن تفسر دافع تحويل جزء من المبالغ المحولة أو الفترة التي أنجزت خلالها عملية تحويل الأموال، كما لا يستبعد أن تكون لوحد من هذه الفرضيات الأسبقية خلال مرحلة معينة أو لعينة محددة من المهاجرين

- تبين كذلك تنوع قنوات التحويل الرسمية بين رسمية وغير رسمية إلى جانب ظهور آليات شبه رسمية ناتجة عن مبادرات خاصة، حيث تشكل إجمالي القنوات ما يسمى بسوق التحويلات المالية. ه ذا السوق الذي يغلب عليه النظامية أو غير النظامية بحكم إختيار قنوات التحويل.
- علاوة على ذلك، تبين أن توظيف التحويلات المالية الذي يتم في إتجاهين الأول إجتماعي و الثاني إقتصادي، يرتبط من ناحية بحجم هذه التحويلات ودافع التحويل ولا يتم من ناحية أخرى بمعزل عن البيئة الإقتصادية، الإجتماعية والسياسة للبلد الأصلي. فالإتجاه الأول يتوقف على ضعف أو قوة مؤشر التنمية البشرية بذلك البلد ومستوى معيشة الأسرة المستفيدة، في حين أن قرار المستفيد أو المهاجر في الإستثمار هو إختيارا منطقي إزاء استخدام الدخل.
- وأخيرا، حتى وإن كانت هذه التحويلات نتيجة قرارات فردية شديدة التباين تبعا لدوافع التحويل، الأفراد المعنيين والعوامل الإقتصادية الإجتماعية والسياسة بالبلد الأصلي. فهي أيضا لها آثار إقتصادية وإجتماعية على الإقتصاديات المستفيدة، حسم بعضها إيجابا أو سلبا وما تزال أخرى قابلة للجدل، منها المباشرة وغير المباشرة. إلا أنه برغم تلك الإنعكاسات، فلا يمكن أن تكون هذه التحويلات بديلا عن سياسات إقتصادية سليمة بالبلدان الأصلية. فالبيئة الإقتصادية والإجتماعية بالبلد الأصلي تدفع من جهة الأفراد للهجرة وتؤثر من جهة أخرى على توظيف هذه التحويلات، مما يجعل أفضل طريقة لتعظيم الآثار الإيجابية للتحويلات هي تنفيذ الإدارة السليمة للإقتصاد الكلي بإعتماد إستراتيجيات تنمية فعالة.

**تمهيد:**

تمثل الدول المغاربية الثلاث الجزائر، المغرب وتونس حوضا مهما للهجرة، تمخض عن القوة الإستعمارية التي مثلت فضاء هجريا لإستقبال تدفقات مهمة من المهاجرين المغاربة أين أصبح موضوع الهجرة يحظى بليهنتمام واسع منذ سنوات الستينات. فإذا كانت هذه المنطقة المغاربية خلال الجزء الأول من القرن العشرين مجالا للهجرة، نستقبل أمواج المهاجرين بحجم مهم نسبيا من بعض الدول الأوروبية، فقد أصبحت هذه الدول فيما بعد تمثل القبلة المفضلة للمغاربة والتي إزدادت أهميتها بالنسبة لهم عقب الإجراءات المتخذة في إطار المعاهدة التنفيذية لإتفاقيات "شينيكن" الموقعة في يونيو 1990 (فرض التأشيرة، المراقبة الصارمة على الحدود ونظام تشديد الإنتقائية لتقديم تراخيص العمل).

فلبلدان المغاربية الثلاث تقريبا نفس تاريخ الهجرة، يتمركز معظم المهاجرين المغاربة بفرنسا القوة الإستعمارية لهذه البلدان، مما يترتب عنه العديد من النقاط المشتركة في ظل تماثل البيئة المحيطة بالجالية المغاربية با لإضافة إلى بعض أوجه الإختلاف المرتبطة ب أسباب تاريخية، السياسات المنفذة وآليات إدارة الهجرة. وبالنظر لهذه المعطيات السالفة الذكر، سنتناول في هذا الفصل كخطوة أولى تطور الهجرة في دول المغرب العربي الجزائر، المغرب وتونس من خلال التطرق إلى رصد المسار العام لتطور الهجرة المغاربية، ثم مسار الهجرة المغاربية الى أوروبا، تليها العوامل المفسرة لهذه الظاهرة. وكخطوة ثانية نتناول تحليل الإتجاهات الحديثة والحالية للهجرة الجزائرية إنطلاقا من التذكير فترات الهجرة الجزائرية الذي لا يمكن عزله عن الإستعمار والإستقلال ومن ثم نتطرق إلى الشكل الجديد للهجرة وتسليط الضوء على الملامح الجديدة للمهاجرين الجزائريين.

**المبحث الأول: تطور الهجرة في الدول المغاربية**

عرفت ظاهرة الهجرة المغاربية تطور في ظل تعدد الأسباب التاريخية، السياسية والإقتصادية التي تدل على وجود بيئة طاردة وأخرى جاذبة. وفيما يلي رصد مسار هذه الظاهرة أهم العوامل المفسرة.

**1. رصد المسار العام لتطور الهجرة المغاربية**

إرتفعت الكثافة السكانية المغاربية عام 2005 إلى 75 مليون شخص، أكثر من 5 مليون منهم مقيمين بالخارج دون إحتساب المهاجرين غير القانونيين، حيث تشكل نسبة الهجرة المغاربية 6% من إجمالي السكان المغاربة وتمثل بذلك ضعف نسبة المهاجرين إلى إجمالي سكان العالم. في المقابل، تستضيف مجموع الدول المغاربية الثلاثة 327000 مقيم أجنبي بمعدل قدره 0,44% فقط من إجمالي السكان المغاربة. والجدول الموالي يوضح هذا الإتجاه.<sup>1</sup>

**الجدول رقم(09): الهجرة الدولية بدول المغرب العربي: الجزائر، المغرب وتونس**

<sup>1</sup> Musette M.S, op. cit. p. 35.

## الوحدة: بالآلاف

النسبة %	المهاجرين إلى البلدان المغاربية عام 2002	النسبة %	المهاجرين من البلدان المغاربية عام 2002	%	إجمالي السكان المغاربية عام 2005	البيان
0,70	230	3,22	1058	44,14	32854	الجزائر
0,11	36	8,20	2582	42,29	31478	المغرب
0,66	61	8,35	844	13,57	10102	تونس
0,44	327	6,02	4484	100,0	74434	الدول المغاربية الثلاث

Source: Musette. M.S, op. cit p. 35.

ونشير في هذا السياق إلى أن الهجرة نحو الجزائر، المغرب وتونس تبقى ضعيفة مقارنة بأهمية هذه الظاهرة في الدول المغاربية الثلاث، حيث أصبحت الهجرة من هذه الدول ظاهرة إجتماعية بل ثقافية، ما جعل الرغبة في الهجرة مازال قوية جدا حسب ما أظهرته دراسات تمت في بعض تلك الدول كالجزائر والمغرب. فبحسب دراسة إستقصائية تمت عام 2002 على المهاجرين الجزائريين ، يعبر 36% من الشباب للجنسين عن مدى رغبتهم في الهجرة من الجزائر.<sup>1</sup> وكذا تشير إحصائيات البلدان المستقبلية إلى تسارع وتيرة الهجرة من الجزائر ، فقد إرتفع عدد المهاجرين الجزائريين بفرنسا بين 1999 و 2005 بـ 100000 مهاجر،<sup>2</sup> كما بلغ عدد اللذين هاجروا إلى فرنسا عام 2006 ما يعادل 28000 جزائري وإلى إسبانيا 3266 جزائري، وقدر عدد المهاجرين إلى كندا خلال عشر سنوات من 1996 إلى 2006 بـ 27188 مهاجر.<sup>3</sup> وبناء على الدراسة حول القيم التي أجريت بالمغرب عام 2004، فإن 37% من الشباب بين 18 و 24 سنة يرغبون في الهجرة مهما كانت الظروف. ويرغب 25% منهم الهجرة في ظروف أفضل. وتمثل هذه النسب فيما يخص الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 25 و 34 سنة، 36% و 29% على التوالي. كما أظهرت دراسة قام بها المركز الأوروبي للدراسات الديمغرافية حول المراهقين في المجالات الشبه الحضرية والريفية في مراكش ، أن 68% من الذكور و 46,2% من

<sup>1</sup> Musette. M. S, Article: *Les transferts des émigrés atteint 3 milliards de dollar en 2008*, El watan économique, N°155, Alger, du 8 au 17 Juin 2009, p 06.

<sup>2</sup> Fargues Philippe, *CARIM: Mediterranean Migration Report*, European University institute & European Commission & Europe Aid cooperation office, Italy, 2007, p. 4: [http://www.eui.eu/RSCAS/e-texts/CARIM-EN2007\\_Part2.pdf](http://www.eui.eu/RSCAS/e-texts/CARIM-EN2007_Part2.pdf). Consulté le 18/04/2009 à 11:28.

<sup>3</sup> Fargues Philippe, *CARIM: Mediterranean Migration Report*, European University institute & European Commission & Europe Aid cooperation office, Italy, 2008-2009, p. 41: [http://www.eui.eu/RSCAS/e-texts/2008-2009-CARIM-EN\\_ar.pdf](http://www.eui.eu/RSCAS/e-texts/2008-2009-CARIM-EN_ar.pdf). Consulté le 26/09/2010 à 13:55.

الإناث في المجالات شبه حضرية يرغبن في الهجرة . وتمثل هذه النسب 59% و 37% في المجالات الريفية.<sup>1</sup> كما عرف حجم المهاجرين المغاربة نموًا متواصلًا، حيث إنتقل عددهم من 3185386 مهاجر عام 2005 إلى 3292599 مهاجر عام 2007<sup>2</sup> وبتونس، فقد تزايد عدد التونسيين المهاجرين من 843204 مهاجر عام 2003<sup>3</sup> إلى 1018173<sup>4</sup> عام 2007 ثم 1057800 عام 2008<sup>5</sup>. وتتماثل أوضاع الهجرة في دول المغرب العربي من حيث منطقة الهجرة ، إذ يتمركز المهاجرون المغاربة بصورة مكثفة بالدول الأوروبية، يوجد بحسب إحصائيات عام 2005 من 5 مليون مهاجر مغربي 4 مليون بأوروبا. ويمكن تقدير عدد المهاجرين المغاربة الإجمالي بما يزيد عن 6,6 مليون مهاجر، يضم هذا العدد المهاجرين بشكل قانوني والمهاجرين في وضعية غير قانونية، كما يشمل المهاجرين إلى دول أوروبا، أمريكا، كندا والدول العربية والمهاجرين المجنسين. ويمثل عدد المهاجرين المغاربة بهذا التقدير أكثر من 9 % من مجموع السكان المغاربة.<sup>6</sup> ويوضح الجدول التالي توزيع المهاجرين المغاربة إلى المناطق المختلفة من العالم وفقا لإحصائيات الدولة المرسله للمهاجرين.

#### الجدول رقم(10): توزيع المهاجرين المغاربة إلى المناطق المختلفة من العالم

الجزائر (2002)	المغرب (2007)	تونس (2008)	البلد الأصلي البلد المستقبل
993122	2837654	873900	أوروبا

<sup>1</sup> خشانى محمد، مرجع سبق ذكره، ص2.

<sup>2</sup> Fargues Philippe 2008-2009, op. cit. p. 219.

<sup>3</sup> Fargues Philippe 2007, op. cit. p. 295.

<sup>4</sup> Fargues Philippe 2008-2009, op. cit. p. 344.

<sup>5</sup> Abdelkrim Samir et équipe ANIMA, *Diasporas : Passerelles pour l'investissement , l'entrepreneuriat et l'innovation en Méditerranée*, Etude n° 20, Décembre 2010, p. 74 : [http://www. Anima.coop](http://www.Anima.coop). Consulté le 24/12/2010.

<sup>6</sup> خشانى محمد، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس، ورقة مقدمة إلى إجماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي إسكو، دائرة الشؤون الاقتصادية والإجتماعية-ديسا، الأمم المتحدة، بيروت، 10أفيل-17ماي 2006، ص4 :

55000	281631	153200	البلدان العربية
10080	173314	30700	دول أخرى
1058202	3292599	1057800	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المراجع التالية

- Abdelkrim Samir et équipe ANIMA, op. cit. p. 74.

-Fargues Philippe 2008-2009, op. cit. p. 219.

-اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا - الإسكو، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:التحديات والفرص، مرجع سبق ذكره، ص 17.

يشير الجدول السابق إلى تركيز الهجرة المغاربية في الدول الأوروبية بـ 993122 للجزائر (94% من إجمالي الهجرة الجزائرية) ، 2837654 للمغرب ( 86 % من إجمالي الهجرة المغربية) و 873900 لتونس ( 83 % من إجمالي الهجرة التونسية). بينما نلاحظ هجرة ضعيفة نحو دول أخرى مثل أمريكا وكندا والدول العربية.<sup>1</sup>

ومقارنة مع الجاليات غير المنتمية للدول الأوروبية، وبحسب إحصائيات عام 2005 تشكل الجالية المغاربية ثاني أكبر جالية في أوروبا بعد الجالية التركية، والتي تمثل هذه الأخيرة نحو 50,3% من إجمالي الجاليات المتوسطة في الدول الأوروبية تليها الجالية المغاربية بنحو 41,6% ( 22 % للمغرب، 13% للجزائر و5,8% لتونس). وتعتبر الجالية المغربية أهم جالية مغاربية في أوروبا ، وتمثل الهجرة من المغرب مايزيد عن 60 % من الجالية المغاربية في هذه المنطقة . فهي تأتي في المرتبة الأولى بين الجاليات غير المنتمية للدول الأوروبية في هولندا وبلجيكا (12,4% من الأجانب)، إيطاليا (11,5%) وفي إسبانيا (14%).<sup>2</sup>

وقد تنوعت البلاد الأوروبية المستقبلية للجالية المغاربية ، تشكل أهم جالية في كل من فرنسا، بلجيكا، إيطاليا وإسبانيا وتأتي في المرتبة الثانية بعد الأتراك في كل من ألمانيا وهولندا.<sup>3</sup> وتختلف هذه الجالية في توزيعها ليلخلاف بلدان المغرب العربي ، تأتي فرنسا في مقدمة الدول الأوروبية ، حيث شمل هذا البلد عام 2000 أكثر من 95% من الهجرة الجزائرية ووجد به ما يزيد عن 70 % من التونسيين وحوالي 49 % فقط من المغاربة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Musette. M.S, op. cit. p. 36.

<sup>2</sup> خشاني محمد، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث:المغرب، الجزائر وتونس، مرجع س بق ذكره، ص 04.

<sup>3</sup> khachani Mohamed, *Séminar sur La question migratoire dans les relations euro- maghrébines*, université V Agdal de Rabat, 2002, p. 6 : [www.redamed.com/.../Khachani\\_seminario\\_movilidades\\_Granada.pdf](http://www.redamed.com/.../Khachani_seminario_movilidades_Granada.pdf). Consulté le 5/6/2009 à 10:45.

<sup>4</sup> Musette. M. S, *Les maghrébins dans la migration internationale*, volume 2, CREAD, Algérie , 2006, p. 24.



والجدول الموالي يوضح إتجاهات الهجرة من البلدان المغربية إلى بعض البلدان الأوروبية المستقبلية للمهاجرين.

**الجدول رقم (11): إتجاهات الهجرة المغربية من البلدان المغربية إلى بعض الدول الأوروبية**

البيان	تونس 2008	المغرب 2007	الجزائر 2002
فرنسا	578000	1131000	685558
إسبانيا	-	547000	46278
إيطاليا	141900	379000	15750
ألمانيا	82600	130000	17308
بلجيكا	-	285000	7221
هولندا	-	278000	4013
اليونان	-	-	267

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المراجع التالية

- Abdelkrim Samir et équipe ANIMA, op. cit. p. 74.

- Fargues Philippe 2008-2009, op. cit. p. 219.

- اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا - الإسكو، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:التحديات والفرص، مرجع سبق ذكره، ص 17.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه بأن فرنسا تبقى الوجهة الرئيسية للجالية المغربية تضاهي 70% من الهجرة الجزائرية ويوجد بها 55% من الهجرة التونسية وحوالي 40% من الهجرة المغربية. وتجدر الإشارة أن هذه البيانات بعيدة عن الواقع، مع العلم أن تعريف المهاجر غير متفق عليه، ما يجعل مثلا من مهاجر مغربي حاصل على الجنسية الفرنسية مواطنا فرنسيا في هذا البلد غير أنه يظل مواطنا مغربيا وفق إحصائيات المغرب، بالإضافة إلى الحجم المهم للجنس . وأيضا تزايد أهمية التدفقات غير القانونية، حيث لا توجد معطيات شاملة في الهجرة غير القانونية ولكن بعض الإحصائيات عن إيقاف بعض الأشخاص في وضعية غير قانونية يوحي بأهمية هذه الظاهرة. توجد أرقام رسمية سجلت بالجزائر في عام 2000 إيقاف 141 حالة و في عام 2001 تم إحصاء 161 حالة إيقاف بعد محاولة الرحيل السري وفي النصف الأول من عام 2002، 143 حالة. وتشير هذه الأرقام إلى تزايد المحاولات التي تتمكن السلطات من إيقافها والتي يمكنها أن تشير هي أيضا إلى زيادة في عدد المحاولات الناجحة.<sup>1</sup> وقد تم عام 2004 بإيطاليا تسوية وضعية 48000 مهاجر مغربي مقيمين بشكل غير قانوني ، وفي عام 2005 بلغ عدد المهاجرين المغريين الذين تم تسوية وضعيتهم بإسبانيا 64477 شخص.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Fargues Philippe 2005, op. cit. p. 49.

<sup>2</sup> Fargues Philippe 2008-2009, op. cit. p. 222.

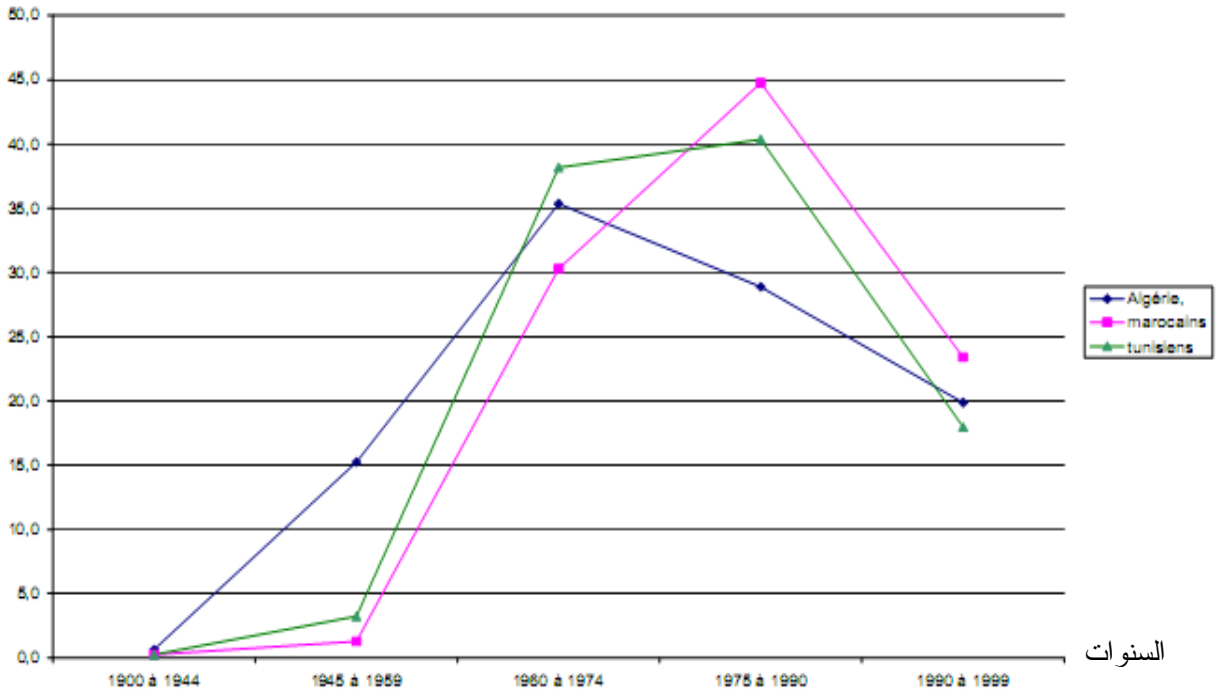
## 2. مسار الهجرة المغربية إلى أوروبا

لا يعتبر تواجد ما يقارب 5 مليون من المغاربة بالخارج، أين 4 مليون يتمركزون بأوروبا وبشكل خاص بفرنسا صدفة بل هو حقيقة تاريخية، فهجرة الجيل الأول من المهاجرين العاملين إلى أوروبا بدأ في وقت مبكر من القرن 20، بينما توالى هجرة الجيل الثاني منذ الحرب العالمية الثانية حتى منتصف سنوات السبعينات، ثم توقفت تقريبا هجرة العاملين. غير أنه من ناحية أخرى إستمرت الهجرة من خلال عملية جمع شمل العائلة حتى سنوات التسعينات، وهو ما يوضحه الشكل الموالي الذي يعبر عن نسبة نمو الهجرة المغربية إلى فرنسا كمثال عن الدول الأوروبية ، بالنظر أن غالبية المهاجرين المغاربة المتواجدين بأوروبا يتمركزون بفرنسا. حيث يتجه المنحنى إلى التناقص خلال سنوات التسعينات والذي يعزى إلى تراجع وتيرة نمو الهجرة المغربية بنسبة 20 و 25% من مجموع السكان الأجانب بفرنسا.<sup>1</sup>

الشكل رقم(27): تطور نسبة المهاجرين المغاربة بفرنسا طول القرن 20

نسبة المهاجرين

<sup>1</sup> Musette. M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 35.



Source : Musette. M.S, Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie, op. cit. p. 35

ويمكن تقسيم مسار الهجرة المغاربية إلى أوروبا بمختلف أسبابها إلى ثلاث مراحل رئيسية:

- المرحلة الأولى وتمتد إلى نهاية الحرب العالمية الأولى.
- المرحلة الثانية وتمتد إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية
- وأخيراً المرحلة الثالثة التي بدأت بإنهاء الحرب العالمية الثانية وتواصلت إبان حروب الإستقلال، وهي المرحلة التي شهدت عدة تقلبات من حيث تزايد وتيرة الهجرة أو تراجعها، إلا أنها لا تزال مستمرة إلى حد الآن.<sup>1</sup>

كان يتواجد بفرنسا قبل الحرب العالمية الأولى 30000 شخص من شمال إفريقيا وبشكل خاص من دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) معظمهم جزائريين.<sup>2</sup> فتاريخياً، أحدث الإستعمار تغييرات إقتصادية وديمغرافية أدت إلى تقويض البنية الإقتصادية التقليدية القائمة، وإحلال محلها نظام إقتصادي دخیل على السكان المحليين وهذا خدمة للدولة الإستعمارية في البداية وتدعيماً لإقتصاد الحرب فيما بعد.<sup>3</sup> حيث تطلبت الحروب جهد وطني مرتفع مما يتطلب يد عاملة خارجية، خاصة بصودر قرار 14

<sup>1</sup> جفال عمار، العلاقات بين المغتربين ودولهم الأصلية، ورقة مقدمة لندوة: المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، جامعة الدول العربية، 2007، صص 4-5:

à 10: 45. <http://www.arabexpatriates.org/upfiles/paper3.pdf>. Consulté le 10/11/2010

<sup>2</sup> Granotier Bernard, *Les travailleurs immigrés en France*, Edition revue francoi maspero, Paris, 1973, p. 172.

<sup>3</sup> جفال عمار، مرجع سبق ذكره، ص5.

سبتمبر 1916 الذي يسمح بتجميع عاملين المستعمرات والمحميات للعمل في المصانع الفرنسية، الأمر الذي نظم الهجرة وجعلها تأخذ الخطوة الأولى على شكل هجرة أفراد.<sup>1</sup>

وقد كان لهذا التغيير تداعيات من الناحية الجغرافية تجلت أساساً في الإخلال بالتوازن السكاني لمعظم عدد من السكان المحليين إلى الهجرة بحثاً عن مناطق عيش أفضل. ولذلك تعد الهجرة المغاربية سواء في المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية إنعكاساً مباشراً للعلاقة الإستعمارية التي فرضت بين فرنسا وبينها القوة الإستعمارية وبين الجزائر، المغرب وتونس باعتبارها مستعمرات فرنسية. ولاسيما نتيجة مصادرة الأراضي من السكان الأصليين وتحويل الفلاحين والبطالين إلى أفواج هائلة من طالبي العمل في المهجر، الوقت الذي كانت فرنسا بحاجة إلى هذه القوة العاملة لتوجيهها إلى المجالات المعنية هي:

- ضمان سير المجالات الاقتصادية ذات العمالة الكثيفة ومنها الإنتاج الحربي وشق الطرق والسكك الحديدية.

- التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي لتلبية حاجات القتال على مختلف الجبهات. وتشير المعطيات المتوفرة في هذا الإطار إلى تجنيد ألف جزائري في الحرب العالمية الأولى، كما بلغ العدد الإجمالي لمجموع المجندين من البلدان المغاربية الثلاث سواء للجيش الفرنسي أو للعمل في المجهود الحربي ما يقرب من نصف مليون رجل.<sup>2</sup>

فقد تم خلال الحرب عقد عقود عمل صالحة لمدة عام وقابلة للتجديد، تؤمن للمهاجرين المغاربة أجور متساوية ومكافئة للفرنسيين الذين لهم مهن مماثلة ليشاركوا في الحرب، خاصة في صناعة المعدات العسكرية مع توفر إمكانية العودة بعد نهاية الحرب.

كما شهدت سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين ارتفاعاً واضحاً في عدد المغاربة المقيمين في فرنسا. فقد لوحظ خلال الفترة الممتدة بين 1920 و1924 تدفق حوالي 120000 فرد من البلدان المغاربية إلى فرنسا، من بينهم 100000 جزائري، 10000 تونسي و10000 مغربي. وإستمرت هذه التدفقات خلال الأزمة الاقتصادية 1929 حتى 1936. ثم توقفت الحركات الهجرية خلال الحرب العالمية الثانية ولوحظ عودة المهاجرين المغاربة، لكن سرعان ما إستأنفت الهجرة من جديد إلى أوروبا وبالضبط إلى فرنسا.<sup>3</sup>

وقد شهدت وتيرة الهجرة إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية تسارعاً كبيراً من البلدان المغاربية، بلغت حدود ربع مليون مهاجر. وشكلت الدفعات السابقة للهجرة أرضية مساعدة لإستقبال الأعداد الجديدة من المهاجرين الجدد. وترجع الأسباب الرئيسية للموجة الثانية من الهجرة المغاربية إلى أوروبا إلى نظائر عدة عوامل أهمها:

<sup>1</sup> Granotier Bernard, op. cit. p. 176.

<sup>2</sup> جفال عمار، مرجع سبق ذكره، ص5.

<sup>3</sup> Mincez Juliette, *Les travailleurs étrangers en France*, Edition du seuil, Paris, 1973, pp. 47-55.

- عودة الحاجة إلى اليد العاملة وإرتفاع أصوات أرباب العمل بضرورة توفير يد عاملة رخيصة للإستجابة لمرحلة إعادة البناء. كما أدت الحرب إلى إستهلاك نسبة عالية من الشباب والرجال في سن العمل وتراجع معدلات النمو السكانية الطبيعية، مما أدى إلى زيادة نسبة السكان من كبار السن ومختلف الفئات غير القادرة على العمل.

- تطلبت الإستجابة لمشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بتوفير أعداد كبيرة وفي ظرف وجيز من العمال لم تكن متوفرة محليا، مما دفع إلى التوجه نحو المستعمرات للحصول على اليد العاملة. منذ مطلع الستينيات، شهد المهجر الأوروبي تحولا عميقاً في جانبين إثنين هما : بروز التحكم الحاسم للإقتصاد والديمغرافيا في حجم ودرجة التدفقات البشرية المغاربية إلى أوروبا، فمن الناحية الإقتصادية كانت أوروبا الغربية في حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة الأجنبية، أما من الناحية الديمغرافية فقد كانت القارة الأوروبية قد دخلت في مرحلة إنتشار الشيخوخة وإنخفاض نسبة الخصوبة. وبذلك كان أمام أوروبا خيار ضيق يتمثل في مضاعفة عدد السكان عن طريق رفع معدلات الخصوبة أو اللجوء إلى الأيدي العاملة الأجنبية، ومن الواضح أن الحل الأول يتطلب وقتاً طويلاً، لذلك يبدو أن الحل الثاني هو الأمثل وهذا ما يعزز إستمرار التدفقات البشرية إلى أوروبا.<sup>1</sup> خاصة في ظل زيادة النمو الديمغرافي بالدول المغاربية وإرتفاع معدلات البطالة. فعلى سبيل المثال بالجزائر بلغ عدد السكان الجزائريين 12 مليون ساكن عام 1966 بمعدل 35000 شخص كل عام، في المقابل قدر معدل البطالة في نفس العام بـ 64% من إجمالي السكان النشيطين. كذلك شهدت تونس نموا سكانيا عام 1966 بقيمة 4,49 مليون ساكن بمعدل سنوي قدره 2,5%.<sup>2</sup>

- بداية توجه المهاجرين من بلدان المغرب العربي نحو بلدان أوروبية أخرى وفق عقود وإتفاقيات حكومية مثل: ألمانيا، بلجيكا وهولندا. وفي هذا الإطار إتجهت الهجرة الجزائرية بالدرجة الأولى إلى فرنسا وبلجيكا، في حين توزع المهاجرون من المغرب على كل من فرنسا وبلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا وإسبانيا، وإتجهت إهتمامات المهاجرين من تونس نحو ثلاث دول هي: فرنسا، بلجيكا وألمانيا. والواقع أنه بالرغم من إتجاه الهجرة المغاربية منذ الستينيات نحو التوسع إلى بلدان أور وبية أخرى، بقيت فرنسا تستقطب الغالبية الكبرى من الهجرة المغاربية إلى أوروبا. ذلك أن آثار العلاقة الإستعمارية لا زالت قوية، فخلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2004، تواجد 86% من 5 مليون مهاجر مغاربي بأوروبا وتشكل الجالية المغاربية أهم جالية في فرنسا بأكثر من 50%، علما بأن الجالية الجزائرية تمثل القسم الأكبر من الجالية المغاربية في فرنسا بحوالي 90% من مجموع الجالية الجزائرية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جفال عمار، مرجع سبق ذكره، ص5.

<sup>2</sup> Trebous Madeleine, *Migration et développement : le cas de l'Algérie OCDE*, Paris, 1970, pp. 172- 176.

<sup>3</sup> Musette. M.S, *Gestion algérienne de la migration internationale: Une strategique nouvelle en perspective*, p. 02: [www.ilo.org/public/french/bureau/inst/download/algeria.pdf](http://www.ilo.org/public/french/bureau/inst/download/algeria.pdf). Consulté le 8/11/2009 à 15:33.

وتشير المعطيات المتوفرة إلى إستمرار هذا التمركز للهجرة المغاربية (الجدول 10 و 11)، والذي يمثل ظاهرة قديمة جدا. ويفسر باختلاف الوضع الإستعماري حيث شجعت فرنسا حسب حاجياتها هذه الهجرة المغاربية خدمة لحروبها ولنمو إقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية، أي مع بداية تطبيق مخطط مارشال الأمريكي. لكن مسار الهجرة هذا شهد تحولات عميقة في تركيبة المهاجرين (من حيث الأعمار، نسبة النساء والرجال، مستوى التعليم) والتي تمثل الخصائص المشتركة للهجرة المغاربية نذكرها فيما يلي:

- شملت المرحلة الثالثة أعدادا معتبرة من النساء والأطفال الذين إلتحقوا بالآباء في إطار الإستفادة من القوانين الصادرة في الستينيات والسبعينيات والمتعلقة بجمع شمل العائلة وهذا خلافاً للمرحلتين الأولى والثانية اللتين إقتصرتا في الغالب على الرجال فقط. فبحسب إحصائيات OMI إستفاد المه أجرون المغاربة بفرنسا من تلك القوانين خلال الفترة الممتدة بين 1969 و 1999 بما يعادل 161055 جزائري، 329864 مغربي و 100937 تونسي.<sup>1</sup>

- تفتتت قوي للهجرة المغاربية، حيث لوحظ إرتفاع نسبة النساء المهاجرات بدول منظمة التعاون والتنمية التي تضم أكبر جالية مغاربية. تسجل أعلى نسبة بالجزائر. وقد مثلت نسبة النساء المغاربية المهاجرات 41% بين 1990 و 2005 مقارنة بنسبة النساء المهاجرات في العالم والتي تقدر ب 49%.<sup>2</sup> والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (12): توزيع المهاجرين من البلدان المغاربية المنتمين للفئة العمرية 15 سنة فأكثر إلى

#### بلدان منظمة التعاون والتنمية عام 2000

النوع \ البلد	نكور	إنث
الجزائر	52,2	47,8
المغرب	56,3	43,7
تونس	55,4	44,6

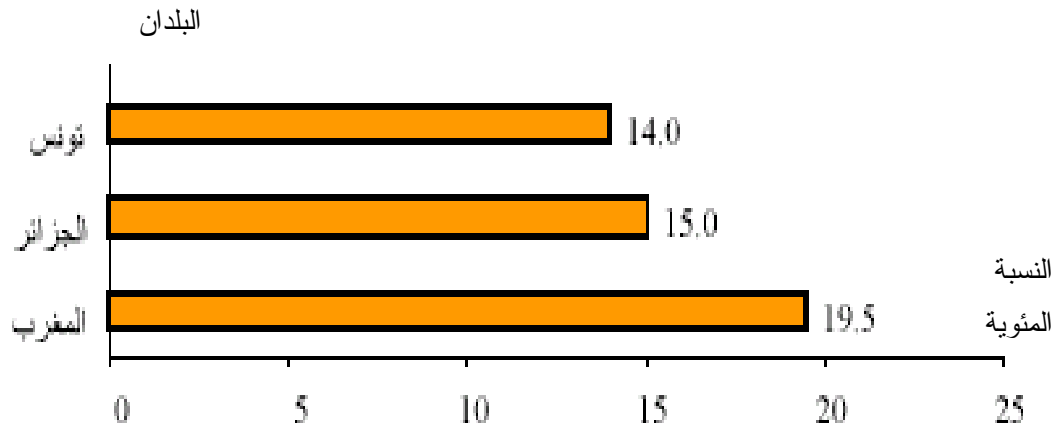
المصدر: اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا - الإسكو، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:التحديات والفرص، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>1</sup> Fargues Philippe 2006-2007, op. cit. pp. 63-64.

<sup>2</sup> اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا - الإسكو، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:التحديات والفرص، مرجع سبق ذكره، ص 18.

ورغم المجهود التي بذلتها الحكومات المغاربية منذ الإستقلال للحد من هجرة الأدمغة والقوى العاملة الماهرة، إتجهت المؤشرات عموماً إلى ارتفاع هجرة الكفاءات الوطنية من أساتذة جامعين، مهندسين وأطباء، بالإضافة إلى العديد من المثقفين والسياسيين. وتشير بيانات الهجرة في بلدان منظمة التعاون والتنمية إلى أن المهاجرين من تونس، المغرب والجزائر كان معظمهم من الفئات قليلة المهارة، فنسبة الكفاءات المهاجرة من المغرب تجاوزت 19% من مجموع الكفاءات، تليها الجزائر بنسبة 15%، وتونس بـ 14%<sup>1</sup>. ويمكن إبراز ذلك من خلال الشكل التالي.

الشكل (28): هجرة الكفاءات من البلدان المغاربية عام 2000



المصدر: اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا - الإسكو، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، مرجع سبق ذكره، ص 18.

ويتضح أن نسبة كبيرة من مجمل المهاجرين المغاربة حاملو الشهادات الجامعية يتواجدون بدول منظمة التعاون والتنمية، فغالبية كفاءات بلدان المغرب العربي تهاجر إلى فرنسا، أما حصة أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية منها فلا تتجاوز 5%، مما يبرز أن العوامل الجغرافية العامة ببعديها الجغرافي والسياسي تحافظ على الدور الذي كان لها في تاريخ الهجرة. وقد إتخذت هجرة الكفاءات التيارات نفسها التي إتخذتها نمط الهجرة من المغرب العربي.<sup>2</sup>

وتجدر الإشارة بـأن الهيكل الإجتماعي- المهني (السوسيو مهني) للمهاجرين التونسيين بفرنسا يقترب لمثله من الجاليات المنتمية للإتحاد الأوروبي. ففي الواقع، يشغل 11% من المهاجرين التونسيين أرقى مناصب العمل كإطارات ومهن تتطلب مستوى تعليمي عالي كمثليهم من الجاليات الأوروبية بفرنسا. وأقل نوعاً ما من المهاجرين الأفارقة غير أصل مغاربي (12%) لكن أكثر من المغاربة (8%) والجزائريين (7%). كما يتقدم المهاجرون التونسيون المنتمون لفئة الأطر (8%) عن الجاليات

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص 28.

<sup>2</sup> Caghar Ozden, *Brain Drain in Middel East and North Africa the patterns under the surfaces*, International expert group meeting: [http://www.un.org/esa/population/meetings/EGM\\_Ittmig\\_Arab/P10\\_Ozden.pdf](http://www.un.org/esa/population/meetings/EGM_Ittmig_Arab/P10_Ozden.pdf). Consulté le 3/3/ 2009 à 17:55.

الأوروبية المصنفة ضمن نفس الفئة، في حين يمثل الجزائريون والمغربيون ( 5% ) من جهة أخرى تتقارب نسب المهاجرين المغاربة الذين يمارسون مهن حرة ( 11 % للتونسيين، الجزائريين، 10% للمغربيين) ليأتوا بعد الأوروبيين والأفارقة غير المغاربة. كذلك يتصدر المغتربين التونسيين والأوروبيين فئة الحرفين، التجار، رؤساء المقاولات بـ 11 % متجاوزين بذلك المعدل الوطني الفرنسي لهذه الفئة المقدرة بـ 8 % ومماثلة بذلك نسبة المهاجرين الجزائريين بينما تظهر المغرب بأقل من ذلك بـ 7% (الملحق 7).<sup>1</sup>

### 3. العوامل المفسرة للهجرة المغربية

ترجع ظاهرة الهجرة المغربية إلى عدة أسباب إقتصادية، سياسية وإجتماعية. وهي بذلك تضم مختلف أشكال الهجرة وأهمها: ظاهرة الهجرة التطوعية للعمل على المستوى الدولي أو ما يعرف بالهجرة الحرة الفردية أو الجماعية ثم الهجرة المفروضة الناتجة عن إشكاليات سياسية، إجتماعية، دينية أو عن أية عوامل إقتصادية أخرى والتي تجعل منها هجرة غير إرادية مثلما هو الحال بالنسبة للمجندين المغاربة في الحروب العالمية. كذلك الظروف الإقتصادية مثل ندرة الموارد المادية، وما تعرض إليه المواطن المغربي من البطالة والفقر، تدفعه في الكثير من الأحيان إلى مغادرة بيئته الطبيعية إلى بيئة غريبة عنه. كما أن الظروف السياسية والإجتماعية المتغيرة وما يلاقه الإنسان من غياب الحرية الحقيقية، قد ييغم الإنسان على هجرة موطنه الأصلي بحثا عن مكان آخر يمكنه من وجود حد أدنى من الأمان، الطمأنينة والعيش الكريم. وتتعدد الأسباب بتعدد المهاجرين، ولكنها تتجمع كلها لتدل على وجود بيئتين الأولى طاردة والثانية جاذبة، يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من ظروف البيئة الأولى.<sup>2</sup> مما يجعل الهجرة من البلدان المغربية تفسر بجملة من العوامل نذكر منها ما يلي:

#### 1.3. المسألة الديمغرافية وسوق العمل

ترتبط المسألة الديمغرافية بشكل كبير بالمسألة الاقتصادية، فالتغيرات الديمغرافية تؤثر على الإمكانات، الخدمات والموارد المالية للمجتمع والتي تعكسها فرص العمل المتاحة. حيث تشكل التطورات الديمغرافية والتي تعكسها معدلات البطالة التي ما زالت مرتفعة عاملا رئيسا للهجرة.

##### 1.1.3 العامل الديمغرافي

لا يزال تزايد السكان بالدول المغربية مرتفعا نسبيا، ففي العقدين الممتدين بين 1980 و1999 قدرت هذه الكثافة السكانية بـ 65% بالجزائر، 45% بالمغرب و43% بتونس، بالرغم من الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Musette Mohamed Saib avec la collaboration de Alouane Youssef, Khachani Mohamed et Labdelaoui Hocine, *Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Central*, Cahiers des migrations internationales 78F, Bureau International du Travail (BIT), Geneve, 2006, pp. 4-6: <http://www.ilo.org/publns>. Consulté le 20/4/2009 à 20:30.

<sup>2</sup> جفال عمار، مرجع سبق ذكره، ص 4.

<sup>3</sup> khachani Mohamed, *Séminar sur la question migratoire dans les relations euro-maghrébines*, op. cit. pp. 6-7.



وقد عرفت الدول المغاربية التي كانت توصف بأنها تشهد تحولا ديمغرافيا قليلا جدا ، خطوات مهمة في هذا المجال من خلال التراجع المسجل في معدلات الخصوبة والمعدل السنوي لنمو السكان بفضل السياسات السكانية المنتهجة منذ السبعينات . حيث سجلت تونس تراجعا كبيرا في معدل الخصوبة إلى حدود 1.9 طفل لكل امرأة عام 2007، في حين بلغ هذا المؤشر 2.4 طفل لكل امرأة في كل من الجزائر والمغرب خلال نفس السنة.<sup>1</sup> ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يعبر عن بعض المؤشرات الديمغرافية لهذه الدول المغاربية.

**الجدول رقم(14): بعض المؤشرات الديمغرافية لدول المغرب العربي**

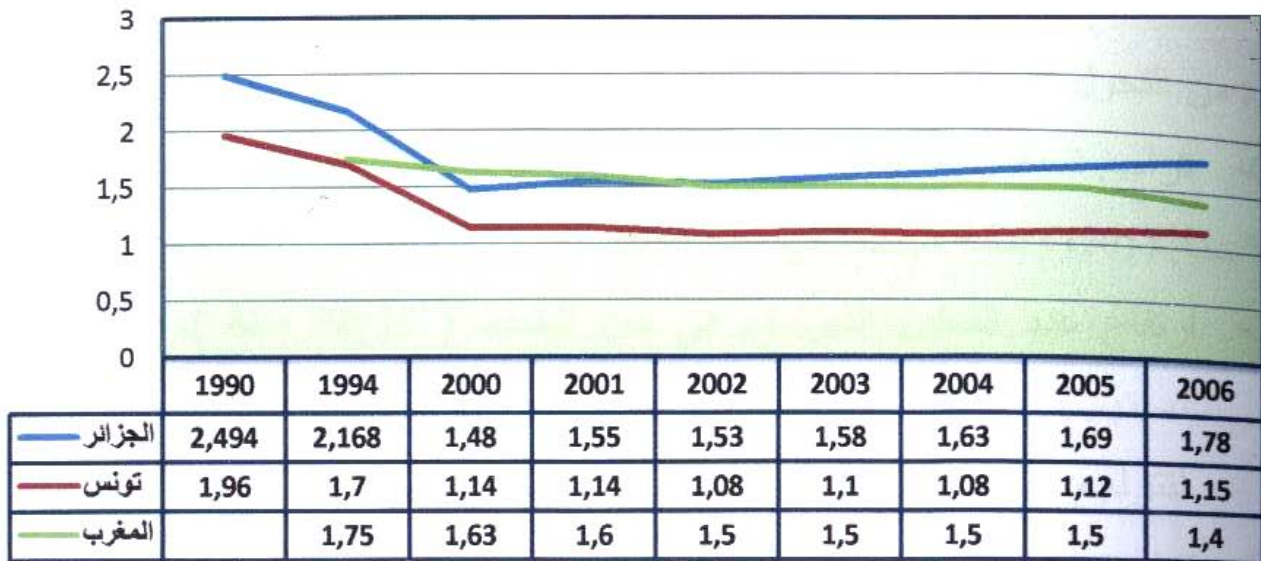
مؤشر الخصوبة			المعدل الخام للولادات لكل 1000 ساكن			متوسط معدل النمو السنوي للكثافة السكانية بين 1999-1990	البيان
2007	2000	1990	2007	1990	1970		
2,4	3,2	4,6	21	32	49	2,2	الجزائر
1,9	2,08	3,38	17	27	39	1,6	تونس
2,4	2,9	4	20	29	47	1,8	المغرب

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المراجع التالية:

- Hamdouch. B et autres, *Les déterminants de l'émigration internationale au maghreb*, 2002, p 01: [www.erudit.org/livre/aidelf/2004/001363co.pdf](http://www.erudit.org/livre/aidelf/2004/001363co.pdf). Consulté le 18/03/2010 à 11:40.

- نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، ص 119  
ويمكن تتبع الحركة السكانية في بلدان المغرب العربي من خلال معطيات الشكل البياني الموالي الذي يبين تطور معدلات الزيادة الطبيعية لسكان المغرب العربي.

**الشكل رقم(29): تطور معدل الزيادة الطبيعية لسكان المغرب العربي(%)**



<sup>1</sup> نور الدين عياشي، المنظومات الصحية المغاربية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2010/ 2009، ص119 .

المصدر: نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

تبرز المعطيات الواردة في الشكل السابق بوضوح تراجع معدل الزيادة الطبيعية لسكان المغرب العربي بنسب مختلفة. حيث إنتقل هذا المعدل للجزائر من 2,494% عام 1990 إلى 1,78% عام 2006 ولتونس من 1,96% إلى 1,15% خلال نفس الفترة . أما بالنسبة للمغرب فقد بلغ نفس المعدل حدود 1,4% عام 2006 بعد أن مثل 1,75% عام 1994. إلا أنه بالرغم من ذلك يلاحظ أن معدل الزيادة الطبيعية لسكان المغرب العربي لا يزال مرتفعاً

ونشير في هذا السياق ، أن الجدير بالملاحظة هو إستمرارية الضغوط الديمغرافية في البلدان المغاربية وعليه تنامي الفروقات الديمغرافية بين ضفتي المتوسط ثم إنعكاس هذه الزيادة السكانية على حجم السكان النشيطين الذين هم في سن العمل وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل ، بالإضافة الى تواجد العنصر النسائي في هذا السوق. مما من شأنه أن يحفز على الهجرة

ففي عام 2000، قدرت الكثافة السكانية للبلدان المغاربية الثلاث بـ 69 مليون ساكن ويتوقع أن تبلغ حدود 102.2 مليون ساكن عام 2025 بمعدل نمو 48% مقابل نمو ضعيف لحجم السكان بأوروبا بمعدل لا يزيد عن 3,5%، بالانتقال من 376 مليون عام 2000 إلى 388,3 مليون ساكن فقط. والجدول الموالي يبرز هذا الإتجاه.<sup>2</sup>

**الجدول رقم (15): الكثافة السكانية بالدول المغاربية الثلاث لإتحاد الأوروبي عام 2000 والإتجاهات المستقبلية عام 2025**

البيان	الكثافة السكانية عام 2000 (أ) بالمليون	تنبؤات عام 2025 (ب) بالمليون	(ب / أ) ب %
الجزائر	30	49,9	66,33
المغرب	29	39.2	35,17
تونس	10	13.1	31,00
المغرب العربي	69	102.2	48,11
الإتحاد الأوروبي (15 بلدا)	376,4	388,3	3,16

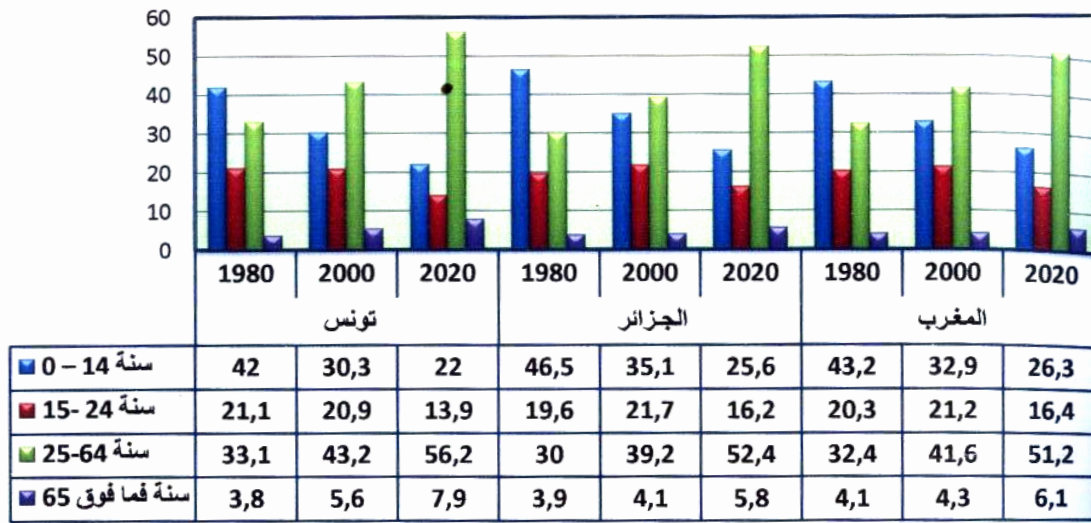
Source: khachani Mohamed, *Séminar sur la question migratoire dans les relations euro- maghrébines*, op. cit. p. 2

<sup>1</sup> نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

<sup>2</sup> khachani Mohamed, *Séminar sur la question migratoire dans les relations euro- maghrébines*, op. cit. p.2.

ويتتبع توزيع السكان حسب الفئات العمرية في الدول المغربية، وبحسب المعطيات الواردة في الشكل التالي. فقد سجلت الدول المغربية الثلاث وبمستويات متفاوتة نسبيا بين هذه الدول تراجع ملحوظا في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة مع تزايد نسبة السكان الذين هم في سن العمل والنشيطين إقتصاديا (بين 15 و 59 سنة). كما تشير الإتجاهات المستقبلية عام 2020 إلى نمو أكبر في فئة السكان النشيطين بمعدل يفوق نمو الفئات العمرية المعالة إقتصاديا. هذه الحركة الديمغرافية التي تضع إقتصاديات المغربية في مواجهة تحديات أكبر فيما يخص توفير مناصب عمل إضافية تواكب تزايد الطلب الإضافي للعمل.<sup>1</sup>

الشكل رقم (30): توزيع السكان حسب الفئات العمرية في الدول المغربية- (%)



المصدر: اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية ، مرجع ذكره، ص77.

وفي هذا الصدد، كانت نتائج تقرير منظمة الأمم المتحدة عام 2000 فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية إلى حاجة أوروبا (15 بلد أوروبي) إلى اليد العاملة حتى عام 2050، كالتالي:

<sup>1</sup> اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية ، تقرير السكان والتنمية ، العدد الثاني ، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص77.

- سترتفع حاجة أوروبا إلى نحو 47 مليون شخص حتى عام 2050 من أجل المحافظة على هيكلها الديمغرافي، أي ما يقارب 1 مليون مهاجر كل سنة.

- وحتى تحافظ أوروبا على حجم السكان النشيطين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (1-64 سنة)، تحتاج أوروبا إلى 55,6 مليون عامل حتى عام 2050، أي 1.4 مليون عامل مهاجر جديد كل سنة.<sup>1</sup> وعليه تشير هذه التقديرات المستقبلية المرتبطة بالتطور الديمغرافي للدول المغاربية والأوروبية من ناحية إلى إستراتيجية الفروقات الديمغرافية بين ضفتي المتوسط و صعوبة الحد من التدفقات الهجرة وإستمراريتها بين الضفتي، ومن ناحية أخرى تزايد تحدي العمل فيما يخص توفير مناصب عمل التي تتماشى والتطورات الديمغرافية المستقبلية.

### 1.1.3: عامل البطالة

تنتج البطالة عن الإختلالات الحاصلة بين مستويات عرض وطلب العمل ، حيث تعتبر مؤشرات التحول الديمغرافي واتجاهاتها ضرورة لتتبع التغيرات التي تحدث في سوق العمل ومستقبله. فالتراجع المسجل في النمو الديمغرافي في البلدان المغاربية والذي لوحظ من خلال بعض المؤشرات الديمغرافية في العنصر السابق، لم يكن له آثار إيجابية على سوق العمل بل العكس كان لتزايد عدد السكان النشيطين الذين هم في سن العمل إنعكاسا على طلب العمل مما أثر سلبا على سوق الشغل وأدى إلى تفاقم مشكلة البطالة خاصة بالنظر إلى تذبذب مستويات النمو الإقتصادي بالبلدان المغاربية والتي تجعل هذه الدول تواجه تحديات كبيرة لإستيعاب الأعداد المتزايدة للعاطلين والوافدين الجدد إلى سوق العمل. حيث تشير التقارير والمعطيات المتوفرة بتفاقم مشكلة البطالة بالبلدان المغاربية إذ ما بقيت مستويات النمو الإقتصادي الحقيقي دون 2%، الأمر الذي يتطلب 15 سنة على الأقل لإمتصاص مستويات البطالة المرتفعة إذ ما تحققت معدلات نمو إقتصادي في حدود 5%. بالإضافة إلى إنتهاج البلدان المغاربية السياسات الإقتصادية التي تعتمد على القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص التوظيف التي أثبتت محدوديتها. ومن نتاج ذلك ضعف مستوى الأجر الحقيقي ، ومعه تدني مستوى المعيشة وتنامي ظاهرة الهجرة لثمن نفس لسوق الشغل بحثا عن العمل وتحسين الأوضاع الإجتماعية<sup>2</sup> والشكل الموالي يوضح تطور معدل البطالة في البلدان المغاربية.

الشكل رقم(31): تطور معدل البطالة في البلدان المغاربية بين 1999 و2007 بـ (%)

<sup>1</sup> Musette. M. S, *Les maghrébins dans la migration internationale*, op. cit. pp. 21-22.

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، الظروف الإقتصادية والإجتماعية في شمال إفريقيا تحليل ظرفية 2007، اللجنة الإقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا الاجتماع الثالث والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولي للرباط، المغرب 10-13 مارس 2008، ص29:



المصدر: نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

تشير المعطيات الواردة في الشكل السابق إلى بقاء معدلات البطالة مرتفعة بالبلدان المغاربية رغم تحسنها في السنوات الأخيرة. ففي الجزائر بلغ عدد السكان النشيطين في حالة البطالة 1374000 فرد عام 2007<sup>1</sup> وانتقل عددهم خلال الفترة 1990-2006 من 1,16 إلى 1,24 مليون شخص. كما بلغ معدل البطالة عام 2007 حدود 13,8% بلوتفاق عما كان في عام 2006، إذ قدر هذا المعدل بـ12,3%<sup>2</sup> وفي تونس فقد مكنت المجهودات المبذولة من قبل السلطات التونسية بفعل السياسات والبرامج الخاصة المعتمدة من تخفيض معدلات البطالة من 15,1% عام 2000 إلى حدود 14,1% في عام 2007. وبالرغم من تسجيل مستويات إيجابية للنمو الإقتصادي، تبقى معدلات البطالة مرتفعة في حدود 14% . وبرغم إنخفاض معدل البطالة عام 2007 بـ 0,2 نقطة مقارنة بسنة 2006 فليق عدد العاطلين عن العمل قدارتفع بسبعة آلاف شخص خلال الفترة 2006-2007<sup>3</sup> كما تمكنت الحكومة المغربية من خلال الجهود المبذولة من تخفيض معدل البطالة غير أنه يظل هذا المعدل مرتفع وبلغ 9,8% عام 2007.

وهكذا فليق البطالة تمس عددا كبيرا من السكان المغاربة وخاصة منهم الشباب والحاصلين على شهادات جامعية الذين يعتبرون أكثر الفئات تأثرا بالهجرة ، وذلك لأن معدل نمو القوى العاملة في هذه البلدان مرتفعا بالنظر إلى الهرم السكاني وتزايد نسبة السكان في سن العمل والنشيطين إقتصاديا. إلى جانب بروز بطالة العنصر النسائي الذي يتزايد أهميته بإستمرار بسبب مشاركة المرأة في سوق العمل بما يفسر أهمية تأنيث الهجرة في بعض البلدان.

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، بتاريخ 20 11 2009: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

<sup>2</sup> Conseil National Economique et Social (CNES), *Rapport National sur le Développement Humain*, Algérie 2007, p.33 :

<sup>3</sup> الجمهورية التونسية، وزارة التنمية والتعاون الدولي المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2007: الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 2009/4/4 : [www.ins.](http://www.ins.)

ففي الجزائر، يظهر أن نسبة 72 % من إجمالي العاطلين عن العمل يقل سنهم عن 30 سنة، ونسبة 85,6 % سنهم يقل عن 35 سنة. أما بالنسبة للنساء، فقد بلغت نسبتهن 22% من إجمالي السكان النشيطين في حالة بطالة. وعند تحليل هيكل البطالة من حيث مستوى التأهيل تبرز النسبة المتنامية لذوي المستويات التعليمية الثانوية، المتوسطة والجامعية<sup>1</sup> وتشير نتائج المسح الوطني حول السكان في تونس لعام 2007 إلى أن 57,1 % من مجموع العاطلين عن العمل تتراوح أعمارهم بين 20-29 سنة. وقد ارتفعت هذه النسبة بما يقارب 3 % عما كانت عليه في 2006. وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع مستمر لعدد العاطلين عن العمل من ذوي المستوى التعليم العالي وسجلت هذه الفئة أعلى نسبة بطالة عام 2007 بواقع 19%<sup>2</sup>. أما بالنسبة للمغرب، يبرز أن معدل البطالة في فئة الشباب (15 - 34 سنة) هي الأعلى بـ 31,8 % عام 2008 مقابل 40% عام 2000. ومن حيث المستوى التعليمي تبرز أن نسبة البطالة بين ذوي التعليم العالي تبقى هي المرتفعة، مثلت 19,5 % عام 2008 مقابل 20,8 % عام 2007<sup>3</sup>. هذا الضغط على سوق الشغل الذي يغذي النزوح إلى الهجرة سواء في شكلها القانوني وغير القانوني.

وبالرغم من تحقيق البلدان المغاربية لمعدلات نمو إيجابية فانها لم ترقى بعد إلى المستوى الذي يمكن معه توفير فرص التوظيف الكافية لتخفيض معدل البطالة الذي يبقى مرتفعاً يعزى هذا الارتفاع إلى عدم قدرة القطاع العام في البلدان المغاربية من إستيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة وتوفير مناصب الشغل، والناجئة أساساً عن الزيادة السكانية من جهة وزيادة نسبة السكان الحضر من جهة أخرى رغم من الجهود التي تبذلها الدول المغاربية في إحتواء هذه الظاهرة<sup>4</sup>. بالإضافة إلى عدم توافق مجالات ومستويات التكوين مع الإحتياجات الفعلية لسوق العمل من جهة ونقص الخدمات والسياسات الداعمة للتشغيل من جهة أخرى.

ونشير في هذا السياق إلى أن جذور الإختلالات في سوق الشغل بالبلدان المغاربية ترتبط ببلتدابير والإجراءات المطبقة في إطار برنامج التعديل الهيكلي التي حققت نتائج إيجابية على مستوى التوازنات الإقتصادية الكلية و أحدثت في المقابل إنعكاسات سلبية على العمل<sup>5</sup>. وتشير المعطيات المرتبطة بسوق العمل في الدول المغاربية إلى أهمية التحدي الإقتصادي، الإقتصادي لمسألة العمل. والذي إتخذ أبعاد مثيرة للقلق فيما يتعلق بعدم المساواة والفقير. ويفسر بالوضع الإقتصادي لهذه البلدان. حيث تشير التقارير والمعطيات بأنه ولو حققت البلدان المغاربية معدلات نمو تتراوح بين

<sup>1</sup> Conseil National Economique et Social (CNES), op. cit. p. 58.

<sup>2</sup> الجمهورية التونسية، مرجع سبق ذكره صص 27-30.

<sup>3</sup> الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط، المغرب. بتاريخ 4/5/2009: [www.hcp.ma](http://www.hcp.ma)

<sup>4</sup> نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، ص 192.

<sup>5</sup> Hamdouch. B et autres, op. cit. p. 3.

4% و5%، فلها ستحتاج إلى أكثر من عشرين عام لتحقيق مستوى دخل فردي يقترب من مستوى دخل مواطني الدول المتقدمة<sup>1</sup>، التي تمثل القبة المفضلة للمهاجرين المغاربة.

### 2.3: الإطار الاقتصادي الكلي

ترتبط الهجرة إلى جانب المعطيات الديمغرافية التي تعكس معدلات بطالة مرتفعة ، بالفروقات الاقتصادية الكبيرة بين صفتي المتوسط وهشاشة البنية الاقتصادية المغربية.

#### 1.2.3: الفروقات الاقتصادية التي تميز الصفتين

تتجعد ظاهرة الهجرة أساسا إلى الفروقات الاقتصادية التي تميز صفتي المتوسط، فالناتج الداخلي للفرد في البلدان المغاربية الثلاث ضعيف جدا مقارنة بالنتائج الداخلي للفرد بلهم البلدان الأوروبية المضيفة للمهاجرين المغاربة.

الجدول رقم (16): الناتج الداخلي للفرد في البلدان المغاربية وأهم البلدان المضيفة للجالية المغربية

عام 2005

الوحدة : القدرة الشرائية دولار PPA

الناتج الداخلي للفرد	البلدان
32640	بلجيكا
32480	هولندا
30540	فرنسا
29210	ألمانيا
28840	إيطاليا
25820	إسبانيا
7900	تونس
6770	الجزائر
4360	المغرب

Source : World Health Organisation, World Health Report 2007, Geneve.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى وجود فارق كبير بين الدخل الفردي في البلدان المغاربية وأهم الدول الأوروبية المستقبلية. فعلى سبيل المثال، فقد مثل الناتج الداخلي الخام للفرد بتونس نسبة 25.8% إلى الناتج الداخلي للفرد بفرنسا ، ولم تتعدى هذه النسبة 22.1% للجزائر، 14.2%

<sup>1</sup> الشكري محمد، تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي " رؤية عربية للقيمة الاقتصادية" ، الدوحة- قطر، نوفمبر 2007، ص6.

للمغرب. ونضيف إلى هذه الفروقات بين الصفتين فروقات أخرى داخلية ناتجة عن توزيع الدخل ما بين مختلف الفئات الاجتماعية والإختلافات في مستوى التنمية بين مختلف المناطق داخل نفس البلد. فعلى سبيل المثال بالمغرب، يمثل ريفيين الشمال مصدرا هاما للهجرة المغربية بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة. فمن الواضح أن عدم الإستقرار يعزز التدفقات الهجرة من البلدان المغربية.<sup>1</sup>

### 2.2.3 : هشاشة الاقتصادات المغربية

تتميز البلدان المغربية بهشاشة البنية الاقتصادية المغربية التي تبقى دائما عرضة لتقلبات الأوضاع الاقتصادية بسبب محدودية القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها، وتأثر الاقتصادات المغربية بعوامل الطبيعة ومختلف الأحداث الدولية. وذلك لإرتباط وتيرة النمو الاقتصادي بقطاعات أولية. فبالمغرب وتونس تظهر هذه الوتيرة مرتبطة بالتقلبات في القطاع الزراعي المتأثرة بالتقلبات المناخية وموجات الجفاف. في حين يواصل الاقتصاد الجزائري إرتباطه وتبعيته لقطاع المحروقات، كونه إقتصاد وحيد الجانب يعتمد بشكل مطلق على منتج واحد كمصدر للعملة الصعبة ويتأثر بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. تظهر الصادرات خارج المحروقات هامشية لا تمثل إلا 3% إلى 5% من الصادرات الإجمالية.<sup>2</sup> ويمكن توضيح معدلات النمو المسجلة في هذه البلدان المغربية من خلال الشكل الموالي.

#### الجدول رقم(17): معدل نمو الناتج الداخلي الخام في البلدان المغربية بين 1999 و2009

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	3,2	2,2	2,1	4,7	6,9	5,2	5,1	2	3,2	4,8	4,8
المغرب	0,5	1,8	7,6	3,3	6,1	5,2	2,4	8	2,2	6	6,1
تونس	6,1	4,7	5	1,7	5,6	6	4	5,5	6,3	5,5	5,5

Source : Banque Africaine de Developpement BAfD/OCDE, *Perspectives économiques en Afrique*, Annexe statistique, 2008, p. 682.

تمكنت البلدان المغربية من خلال المجهودات التي بذلتها في مجال الإستقرار والنمو في ظل البرامج الشاملة للإصلاح الاقتصادي من تحقيق معدلات نمو إيجابية، غير أنها تبقى متواضعة. ففي الجزائر، عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام بعد نمو متواضع بواقع 5% عام 2006 تحسنا عام 2007 ببلوغه 3,2% . وهو بعيد عما تم تسجيله في عام 2004، أين بلغ هذا النمو 5.2%.

<sup>1</sup> Hamdouch. B et autres, op. cit. p. 2.

<sup>2</sup> khachani Mohamed, *Séminar sur la question migratoire dans les relations euro- maghrébines*, op. cit. p.2.



ويبقى قطاع المحروقات يشكل نقطة ضعف أساسية فهو المحرك الأساسي للإقتصاد الجزائري. بحيث يشكل نسبة 45,9% من الناتج الداخلي الخام و98% من مجموع الصادرات عام 2007. في حين لم تتعدى حصة الصادرات خارج المحروقات حدود 2,2% من إجمالي الصادرات في نفس السنة. فالإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي والدور الذي يلعبه قطاع المحروقات يجعل ميزانية الدولة عرضة لتقلبات أسعار هذه المادة في السوق الدولية. هذه العائدات التي تشكل موردا أساسيا لخزينة الدولة وعنصر إندماج كبير للإقتصاد الجزائري في إقتصاد العالمي. أما بالنسبة للإقتصاد التونسي، فقد تم تسجيل معدلات نمو إيجابية، غير أنها تتميز بالتذبذب. بلغت 6% عام 2004، 4% عام 2005 و6,3% عام 2007. وذلك لأنه برغم نجاح تونس في تنويع صادراتها لا تزال الزراعة تمثل قطاعا رئيسا في الإقتصاد التونسي، غير أنه يتسم بتذبذب مستويات نموه ومن ثمة نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام ويرجع ذلك بالأساس إلى الظروف المناخية. ومع ذلك يبقى هذا القطاع يشكل دخل حوالي 16% من قوة العمل 12% من الناتج الداخلي الخام في عام 2006. فبعد تسجيل تراجع بنسبة 7% في عام 2005 بسبب موجة الجفاف، فإين معدل نمو هذا القطاع قد ارتفع إلى 2,5% و 2,1% في سنتي 2006 و 2007 على التوالي. وبالمغرب، فإين الإقتصاد المغربي هو إقتصاد فلاحي يمثل مصدر عيش نصف السكان ويشغل أزيد من نصف العمالة النشطة. حيث يبقى معدل النمو الإقتصادي مرتبط بتطور القطاع الأولي (الزراعة) الذي يتأثر بدوره بالتقلبات المناخية وتساقط الأمطار. فبسبب موجات الجفاف التي تسببت في تدني مردود القطاع الزراعي إنخفاض الناتج الداخلي الخام خلال فترة التسعينات 1991-1998 إلى حدود 2,8%. وبفضل المردود الفلاحي الجيه سجل الناتج الداخلي الخام قفزة نوعية بمعدل نمو 8% في عام 2006، ليتراجع هذا المعدل إلى حدود 2,4% في عام 2007 نتيجة ضعف مردود القطاع الأولي المتأثر بموجة الجفاف. وبسبب تولي الحكومة المغربية الأولوية للقطاع الزراعي فعدم ملائمة الظروف المناخية التي سادت 2005 كان لها تأثير سلبي على لإنتاج الزراعي. في حين بلغ معدل نمو هذا القطاع رقما قياسا بلغ 21% عام 2006 بفضل الظروف المناخية المناسبة (كميات الأمطار المتساقطة).

ونضيف إلى ذلك إعتقاد الإقتصاديات المغربية بالأساس على سوق واحدة هي لإتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى عدم تنوع صادراتها بالشكل والحجم الكافيين لمواجهة هذه التحديات المستقبلية. فعلى سبيل المثال، حوالي 75% من حجم تجارة تونس تتم مع لإتحاد الأوروبي. مما يبرز تباين مستوى التطور الإقتصادي بين بلدان المنطقة تناقضا كبيرا. حيث تسجل البلدان المغربية الثلاث مستوى نمو ضعيف في حين تعرض بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط صورة عن مجموعة قوية صناعيا وفي قمة الإتساع

<sup>1</sup> نور الدين عياشي، مرجع سبق ذكره، صص 97-109.

خاصة إزاء التبادلات التجارية بين بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) وجنوب أوروبا، فلكثر من 70% من تبادلات هذه البلدان تتم مع أوروبا.<sup>1</sup>

وعليه ففي ظل إقتصاديات هشة يسيطر عليها النفط أو المواد الأولية وإعتماد على مصادر النمو الخاضعة للتقلبات المستمرة التي تحول دون التحكم في مستويات المالية العامة لإتفاق الإجماعي. سيكون هناك تأثير فعلي على معدلات البطالة ومستويات الفقر لأنه في هذه الحالة يصعب إمتصاص العجز في عرض العمل. فالنمو الإقتصادي لا بد أن يتجاوز حدود 5% سنويا ولفترة مستمرة.

### المبحث الثاني: الإتجاهات الحديثة والملاح الحالية للهجرة الجزائرية

يتم خلال هذا الجزء توضيح الإتجاهات الحديثة والملاح الحالية للهجرة الجزائرية من خلال التذكير أولاً بتاريخ وفترات الهجرة الجزائرية بالتطرق إلى خصوصية العلاقة التاريخية للهجرة الجزائرية- الفرنسية التي لا يمكن أن تكون معزولة عن لإستعمار وإستقلال، والتتويه على الظروف الخاصة بالجزائر على المستوى الداخلي والحالة الإستثنائية للحركات المهاجرة الجزائرية في ظل إختلال الجزائر التعددية السياسية الإنتقال إلى تحرير الإقتصاد. ومن ثم نسلط الضوء على الشكل الجديد للهجرة الجزائرية في العشرية الأخيرة. وأخيرا ملاح المهاجرون الجزائريين تعبيراً عن إتجاهات الهجرة الجزائرية.

#### 1. فترات الهجرة الجزائرية

يبدو من المهم للغاية من أجل تتبع إتجاه الحركات المهاجرة الجزائرية، أين الجزء الأهم والأكبر من الهجرة يعتبر من الجيل القديم، التذكير بفترات الهجرة الجزائرية.

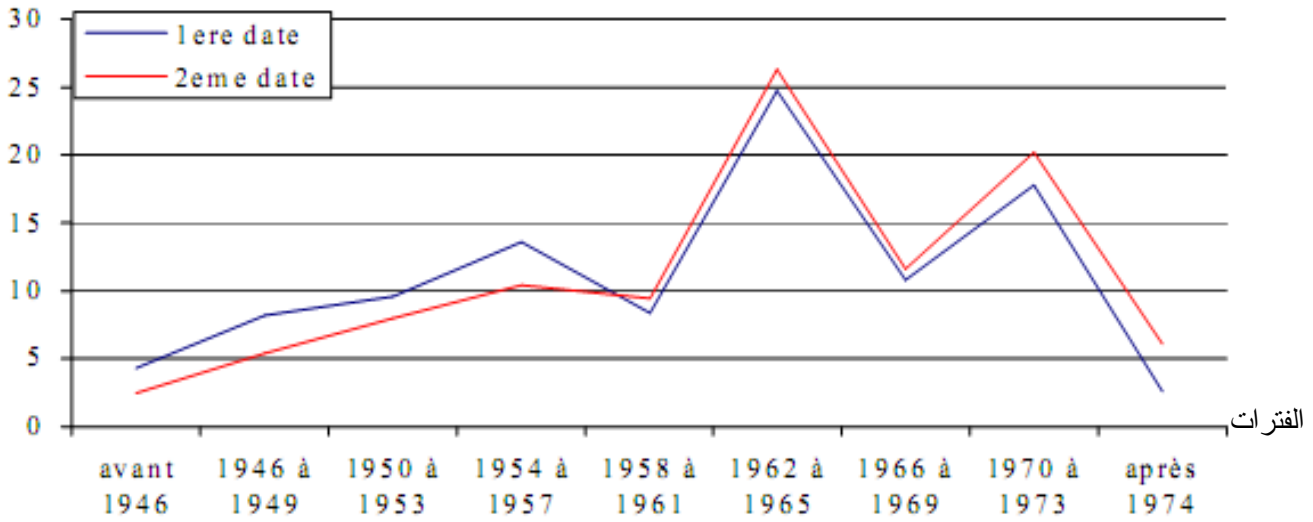
ترجع جذور الهجرة الجزائرية إلى تاريخ الإستعمار الفرنسي لشمال إفريقيا مع إندلاع الحرب العالمية الأولى، فقد تراوح عدد العاملون الجزائريون بفرنسا آنذاك بين 8000 و20000 عامل يعملون أساساً في مناجم الفحم في الشمال. حيث حدث إستنزاف للعديد من الرجال الجزائريين ليبلغ عددهم 120000 جزائري وضعوا تحت سيطرة الجيش الفرنسي خلال الحرب. ثم تكرر نفس السيناريو عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويتضح بتتبع مراحل الهجرة الجزائرية بفرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وجود على الأقل ثلاث قمم سواء بالنسبة للتاريخ الأول للهجرة أي بداية المشروع الهجري أو الثاني أي الهجرة بعد العودة. والشكل الموالي يبرز ذلك.

<sup>1</sup> Musette. M. S, *Les maghrébins dans la migration internationale*, op. cit. p. 22.

## الشكل رقم(32): أهم فترات رحيل المهاجرين الجزائريين

النسبة المئوية



Source: Musette M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 40.

يشير الشكل السابق إلى أن القمة الأولى للهجرة تظهر خلال الفترة الممتدة بين 1954 و1957، تعبر عن

حجم بسيط من المهاجرين في حين تشير القمة الثانية من 1962 إلى 1965 إلى أهم فترة للهجرة الجزائرية تليها الفترة الممتدة بين 1970 و1973 والتي تعبر عن تراجع بسيط لحجم الهجرة

وفي نفس السياق يبرز الشكل أعلاه أن المنحنيين يسجلان تقريبا نفس المسار والذي يفسر بأن عودة المهاجرين الجزائريين إلى أرض الوطن غالبا ما تترجم بهجرة ثانية، مع تسجيل ارتفاع الميل للهجرة بعد الإستقلال. حيث هرفت الهجرة في التاريخ الثاني نموا بـ 64,2% مقابل 56%، والذي يعزى إلى الإتفاقيات السياسة بين الجزائر وفرنسا، حيث تم التوقيع بعد الإستقلال على إتفاقيات إيفيان التي عززت حرية الجزائريين في الهجرة.<sup>1</sup>

ومن ناحية أخرى ، يسمح تتبع تطور الهجرة المغاربية بفرنسا من 1962 إلى 1999 بفهم أفضل للهجرة الجزائرية. حيث تراجع حجم المهاجرين الجزائريين بفرنسا مقارنة بالجاليات المغاربية إلى أقل من 50% عام 1999 بعد أن كانت تشكل أهم جالية بين الجاليات المغاربية عام 1962 بأكثر من 80%.<sup>2</sup>

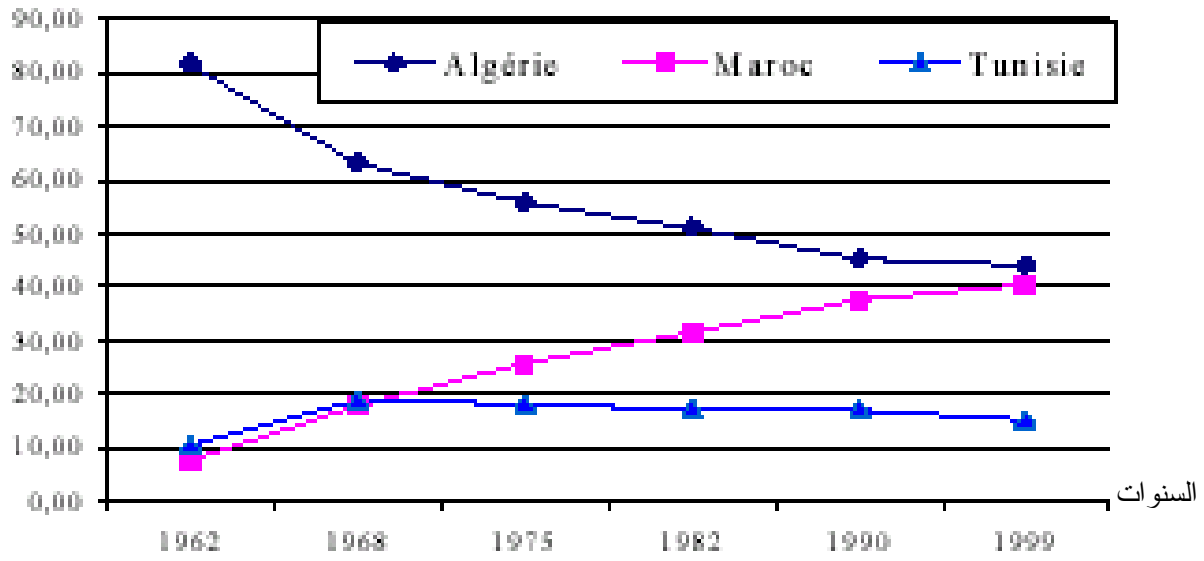
## الشكل رقم(33): تطور الهجرة المغاربية بفرنسا من 1962 إلى 1999 بـ (%)

النسبة المئوية

<sup>1</sup> Musette. M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. pp. 39-40.

<sup>2</sup> Musette. M. S et autres, *Migration de retour au Maghreb: Migrant de retour en Algérie: une nouvelle stratégie en perspective*, Rapport d'analyse MIREM-Projet, Centre Schuman Robert, Institut Universitaire Européen, Italie, 2007, op. cit. p. 6:

[http://cadmus.eui.eu/dspace/bitstream/1814/7981/1/MIREM\\_AR\\_2007\\_01.pdf](http://cadmus.eui.eu/dspace/bitstream/1814/7981/1/MIREM_AR_2007_01.pdf). Consulté le 09/5/2010 à 12:44.



Source : Musette. M. S et autres, *Migration de retour au Maghreb: Migrant de retour en Algérie: une nouvelle stratégie en perspective*, op. cit. p. 15.

وعليه فللحركات المهاجرة الجزائرية تظهر كحالة إستثنائية على مستوى منطقة المغرب العربي الثلاث. ففي الواقع عرفت الجزائر ظروف خاصة تميزت بتراجعات عميقة في العديد من المستويات. والذي يفسر بما يلي:

### 1.1 : سوق إقليمي للعمل

إعتبرت العلاقة بين الهجرة والعمل بالجزائر وبشكل خاص نتيجة إرتباط تاريخي بفرنسا، لم تتوقف تحركات السكان بين الجزائر وفرنسا طول سنوات الممتدة بين 1960 و1970. حيث كان سوق العمل الجزائري آنذاك إقليمي، يتم خلاله إستيراد اليد العاملة الأجنبية من فرنسا لإحتياجات الإقتصاد والخدمات وتصدي اليد العاملة الجزائرية بشكل كبير تبعاً لقوانين متفاوضة عليها بشكل منتظم، حيث شكل السوق الإقليمي للعمل المرحلة أولى لإدارة مشتركة لهجرة اليد العاملة بين الجزائر المستقلة وفرنسا القوة الاستعمارية السابقة المترامنة مع التوقيع على إتفاقية إيفيان.

وقد إنتقل عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا من 150000 مهاجر عام 1962 إلى أكثر من 400000 مهاجر عام 1972<sup>1</sup> بعدها إتخذت الدولة الجزائرية قراراً بالحد من هجرة الجزائريين إلى فرنسا في سبتمبر 1973 في ظل الأحداث العنصرية بمرسيليا، حيث ألغيت الجزائر على إستقلاليتها في إدارة شؤون مواطنيها، إعتقاداً بلبق الإشتراكية والموارد الناجمة عن إستخراج الطاقة تضمن العمل سواء

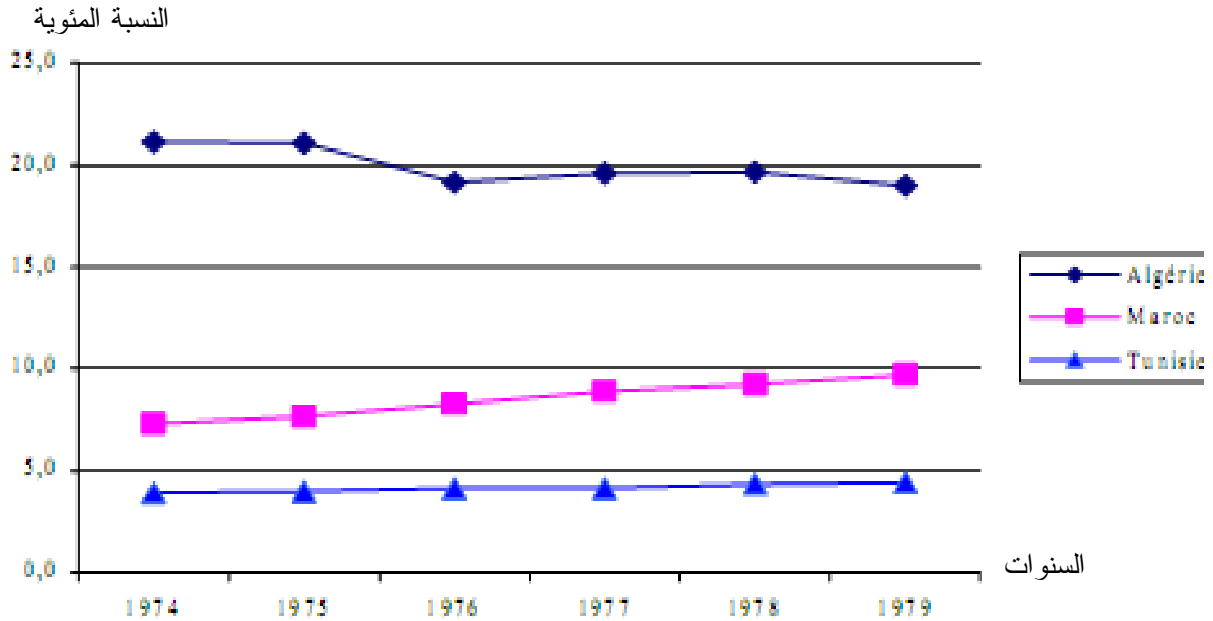
<sup>1</sup> Musette M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. pp. 41-42.

للبيد العاملة المحلية وكذلك للمهاجرين الجزائريين حال عودتهم إلى بلدهم. و الذي توالى بعده إلغاء السلطات الفرنسية عام 1974 لسياسة إستيراد البي العاملة الجزائرية.<sup>1</sup>

## 2.1: التزامن مع الصدمة النفطية الأولى

تزامن مع إستعادة الجزائر سيادتها الإقتصادية وتبني سياسة إعادة تأهيل العمال المهاجرين الجزائريين في ندوة حول الهجرة بالجزائر عام 1973، كذلك تبني بعض التدابير والإجراءات الموجهة إلى المهاجرين والمتعلقة بالعمل، السكن والتعليم. مما ترتب إتجاه بعض المهاجرين الجزائريين إلى الإستقرار بصورة دائمة بالبلد المضيف والإستفادة من قوانين التجمع العائلي بالبلدان المضيضة وإلتحاق الزوجات والأطفال بالمهاجر في بلد الإقامة.

الشكل رقم(34): تطور الهجرة المغربية بفرنسا من 1974 إلى 1979 بـ % من مجموع الجالية المهاجرة



Source : Musette M.S et autres, *Migration de retour au Maghreb: Migrant de retour en Algérie: une nouvelle stratégie en perspective*, op. cit. p. 7.

يلاحظ بشكل جلي تطور الجالية الجزائرية بفرنسا، حيث تجاوزت نسبة 20% من إجمالي السكان الأجانب. وتوالى زيادة اهتمام الجزائر بجاليته المتواجدة بالخارج وبفرنسا بشكل خاص، في ظل تبني

<sup>1</sup> حسين عبدلاوي، الجزائر: البعد السياسي والاجتماعي للهجرات، تقرير الهجرة المتوسطية، المعهد الجامعي الأوروبي، إيطاليا، 2005، صص63-64- www.carim.org

الجزائر مجموعة من التدابير ك تعريب المدارس الجزائرية ، تخفيض الموارد المالية بسبب الصدمة البترولية. مما أدت هذه الظروف مع بداية سنوات الثمانينات إلى إنخفاض الكثافة السكانية الأجنبية العاملة بالجزائر بشكل معتبر ووجوب ان يتخلى العاملين الفرنسيين بالجزائر عن مناصبهم لخريجي الجامعات الجزائرية، وترافق ذلك مع التشريع الجزائري القائل بضرورة عودة المهاجرين وتوظيفهم في الأماكن التي تناسبهم. مما زاد في حدة تقادم الاختلال في سوق العمل.<sup>1</sup>

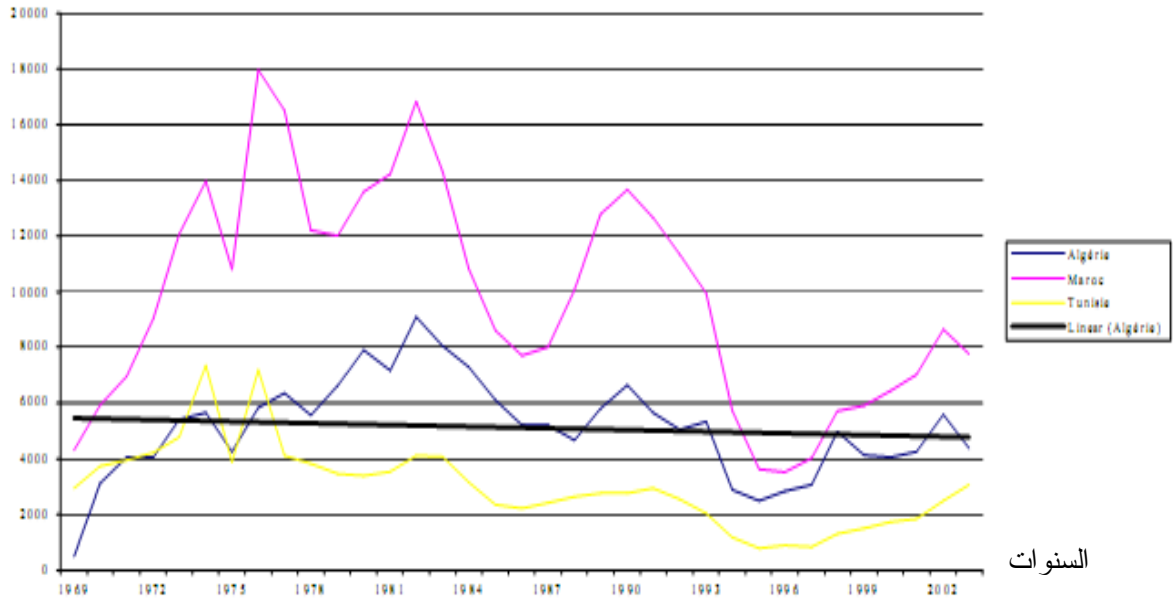
### 3.1: إتجاه الجزائر لتحفيز عودة المهاجرين وعائلتهم

تمثل هذه المرحلة نقطة بارزة في المجال القانوني، لأنها تتطلب نظرة معمقة للسياق السياسي والإقتصادي- الاجتماعي، حيث تم الاعتراف بسياسة إعادة الإدماج المهاجرين الجزائريين بصورة رسمية بعد الميثاق الوطني لعام 1975 بمرسوم رقم 80 - 81 المؤرخ في 2 ماي 1981، وإنشاء لجنة وطنية لإعادة إدماج المقيمين في الخارج. حيث تأخذ كل الوزارات الإجراءات والتدابير اللازمة المتعلقة بالمهاجرين، تعتمد أيضا قانون لتنظيم وتأطير العودة من خلال، فتح حساب بالعملات الأجنبية، منح التسهيلات اللازمة للحصول على مساكن والقيام بمشاريع أو مؤسسات صغيرة، وأيضا الإهتمام بتعلم الأطفال، وأخيرا مسألة الخدمة الوطنية التي تعالج من خلال عقد الجزائر لإتفاق مع فرنسا في 11 أكتوبر 1983. غير أن هذه الإستراتيجية الجزائرية القائمة على أساس العودة لم تمنع هجرة مهاجرين آخرين إلى فرنسا ، لاسيما النساء والأطفال في إطار الإستفادة من قوانين التجمع العائلي. والشكل التالي يوضح إستمرار الحركات الهجرة الجزائرية إلى فرنسا في هذا الإتجاه بالرغم من وقف تبادلات العمال المهاجرين بين فرنسا والجزائر.

### الشكل رقم(35): تطور التجمع العائلي للمغاربة بفرنسا من 1969 إلى 2003

النسبة المئوية

<sup>1</sup> Musette. M.S et autres, *Migration de retour au Maghreb: Migrant de retour en Algérie: une nouvelle stratégie en perspective*, op. cit. p. 7.



Source : Musette. M.S , *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 43.

كان معدل التجمع العائلي في عام 1969 يقل عن 5%، ثم ارتفع عام 1981 إلى ما يقارب 20% وإنخفض منذ 1987 ليعرف أدنى مستوى عام 1994<sup>1</sup> غير أنه ونتيجة الظروف الإستثنائية للجزائر على مستوى الدول المغاربية في سنوات الثمانينات والتسعينات المتمثلة في أحداث التعددية السياسية المتزامنة مع الرغبة في الانتقال نحو إقتصاد السوق وتآلق القطاع غير الرسمي مما نتج عنه أزمة إجتماعية. بالإضافة إلى التوترات السياسية المفرطة بالعنف والأزمة الإقتصادية الجزائرية المترتبة عن إنعزال الجزائر عن باقي العالم مع منع التعامل معها بطريقة غير مباشرة، بالنظر إلى الجزائري لثمشتبه بها على مستوى الحدود . وغلق المؤسسات العمومية بعد تبني برامج التعديل الهيكلي وما ترتب عنه من إنعكاسات سلبية على سوق العمل وإرتفاع نسبة البطالة الناتجة عن تصريح العمال ، بروز الفقر وقيام السلطات بمحاولات لخصوصية المؤسسات العمومية. أدى الى نمو ردود فعل جديدة<sup>2</sup>. حيث سجل معدل التجمع العائلي إرتفاعات جديدة بلغ الذروة عام 1999، ثم إنخفض من جديد ليستقر عند 20%. وكمعدل وسطي فقد بلغ عدد الأفراد المستفيدين من التجمع العائلي 175000 شخص بين 1969 و2002. ففي الواقع، أصبحت الحركة العائلية تنصدر شكل التحركات الهجرية. ففي عام 2003 لم تمثل هجرة الجزائريين نحو فرنسا كهجرة عمل إلا نسبة ضعيفة لا تتعدى 2%، لتتصدر الحركة الهجرية العائلية شكل

<sup>1</sup> Musette. M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 43.

<sup>2</sup> Musette. M. S et Labdellaoui Hocine, *Migration et marché du travail : tendances récentes en Algérie*, Cahier du CREAD , N°65, 3 trimestre, 2003, p. 119.

التحركات الهجرة الجزائرية والتي مثلت تبعا للإحصائيات فرنسية نسبة تصل إلى 90% بأشكال مختلفة (تجمع عائلي، حياة خاصة وعائلية...) <sup>1</sup>.

## 2. طبيعة العلاقة القائمة بين المهاجرين الجزائريين وبلدهم الأصلي

نلاحظ مما سبق تطور روابط الجالية الجزائرية المهاجرة بالبلد الأصلي منذ الإستقلال وحتى منتصف الثمانينات عبر ما يسمى العلاقات المرتبطة بالمشروع الوطني للبلد الأصلي. بمعنى التمسك بضرورة عودة المهاجرين نهائياً إلى البلد من خلال مجموعة من الروابط كالخدمة العسكرية وسياسة التوظيف، قيام مختلف القطاعات العمومية الإقتصادية والتعليمية بدور المستقطب لعدد من أبناء المهجر وخاصة من ذوي المستوى التعليمي الجامعي من أجل إستمرار الرغبة القوية في العودة و الإستقرار. إلى جانب حث و تشجيع شباب المهجر على الإلتحاق بالدراسات العليا بالجزائر.

غير أن الملاحظ حدوث تراجعاً حاداً في المسار السالف الذكر منذ أواسط الثمانينات والتي إزداد وضوحاً مع إندلاع الأزمة السياسية في الجزائر مطلع التسعينيات، الإبقاء على أهمية الروابط بين المهاجرين والجزائر لكن مع القيام بتغيرات عميقة في محتوى هذه الروابط. حيث إتجهت إهتمامات الجالية المهاجرة إلى بناء علاقات جديدة مرتبطة بمصلحة المهاجر متواصلة بقدر الإمكان بالجزائر دون الإنتقال إليها نهائياً، و من هذه العلاقات:

- تفعيل الروابط العائلية و إستثمارها. وفي هذا الإطار، تتضح مدى أهمية الروابط العائلية و مدى قابليتها للتحويل من روابط إجتماعية إلى روابط إقتصادية لا يمكن الإستغناء عنها لتحقيق أو إنجاز مشروع ما بالبلد الأصلي. ذلك لأن إنجاز مشروع مهني أو إقتصادي يهوض عن غياب صاحب المشروع. ومما يؤكد على الدور القوي والمستمر له هذه الروابط، توجه غالبية المهاجرين إلى إقامة مشاريعهم و نشاطاتهم بالمنطقة التي تقطن بها العائلة بالجزائر. <sup>2</sup>

وفي هذا السياق، تشير دراسة تمت من قبل LERMAM <sup>3</sup> عام 1992 حول تطلعات الجزائريين المقيمين بفرنسا للعودة إلى الجزائر، إلى تعدد أشكال وروابط المهاجر بموطنه الأصلي. حيث أوردت الدراسة أن 20% من هؤلاء المهاجرين كانت لهم تجربة سابقة للعودة إلى أرض الوطن و 4% يعتبرون العودة مستحيلة. وبين هذين الإتجاهين تتعدد أشكال روابط المهاجرين ببلدهم. حيث يرغب فئة من المغتربين الإقامة بفرنسا بصورة دائمة مع المحافظة على التواصل الدائم بلجزائر. في حين يميل بعض المهاجرون إلى إنجاز مشاريع إقتصادية بالجزائر مع الإقامة بفرنسا، ويفضل البعض منهم الإقامة

<sup>1</sup> Musette Mohamed saib, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. Cit, p 44.

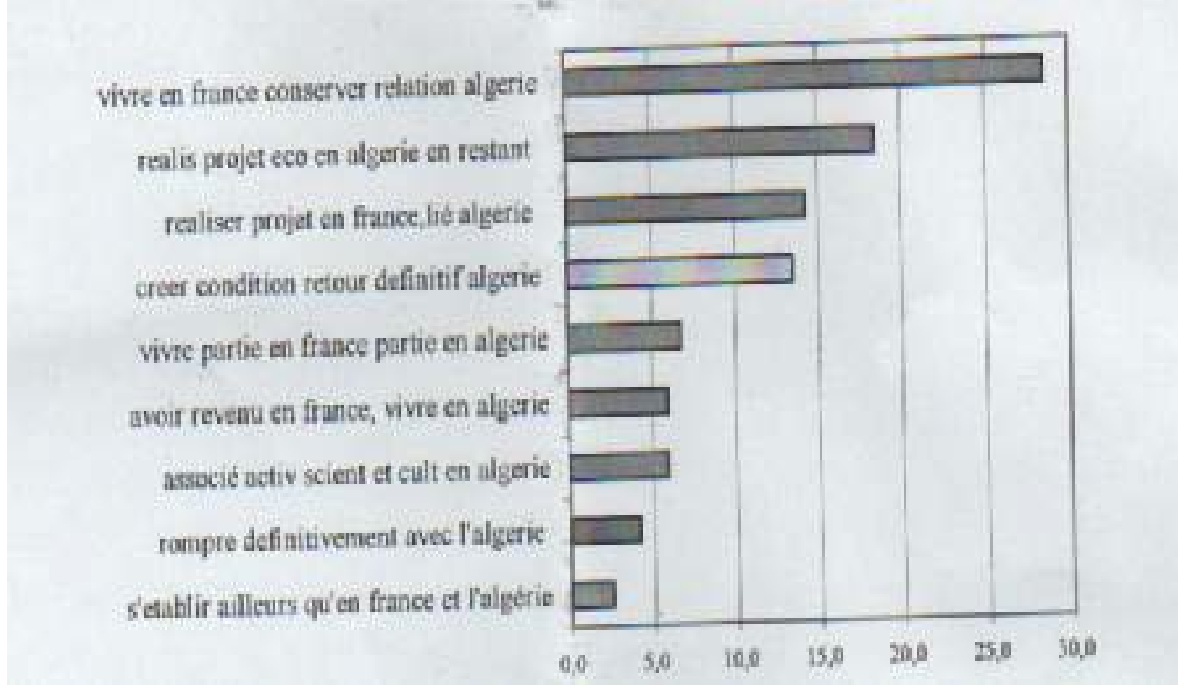
<sup>2</sup> جفال عمار، مرجع سبق ذكره صص 14-16.

<sup>3</sup> LERMAM : Laboratoire d'Etudes et de Recherche sur le Maghreb et la Méditerranée.



بفرنسا والقيام بمشاريع بها نتماشى وإحتياجات البلد الأصلي في مجال معين. فالعودة إلى البلد الأصلي لم تمثل إلا نسبة 15% من حجم المهاجرين المستجوبين. والشكل الموالي يوضح هذه الإتجاه.

### الشكل رقم(36): تطلعت الجزائريين المقيمين بالخارج للعودة إلى أرض الوطن عام 1992



Source : Musette M. S et autres, *Migration de retour au Maghreb: Migrant de retour en Algérie: une nouvelle stratégie en perspective*, op.cit, p18.

إذا كان الرجال يفكرون أكثر في العودة نهائيا إلى البلد الأصلي، فالنساء يهتمون بفكرة تعظيم الدخل مع القيام بنشاطات بالجزائر. كما تتضمن الروابط أيضا المجنسين بالخارج، حيث يتبنى النسبة الأكبر من المهاجرون الجزائريين – الفرنسيين المولودين بالأراضي الفرنسية فكرة القيام بنشاطات بالجزائر والعيش بفرنسا. و فقط 7% من المهاجرين المجنسين يفكرون في الإستقرار ببلد الأصل مقابل 17% من الجزائريين المقيمين بالخارج<sup>1</sup>.

وبالرغم من تعدد أشكال ه ذه النشاطات، فإنها تؤكد على استمرار و ثبات الروابط مع البلد الأصلي عبر مختلف مراحل الهجرة و مختلف أجيالها. و الأهم من ذلك، أن ه ذه النشاطات السارية في التطور بين البلدين ( البلد الأصلي و بلد المهجر) تهدف أيضا إما إلى تدعيم المكانة الإقتصادية أو تكامل النشاط المهني هنا و هناك.

<sup>1</sup> Musette. M. S et autres, *Migration de retour au Maghreb: Migrant de retour en Algérie: une nouvelle stratégie en perspective*, op.cit, pp. 13- 14.

وهكذا يكون المشروع الأولى للهجرة قد تواصل عبر إحياء الروابط الإجتماعية والمساهمة في مساعدة العائلة (و قد كان هذا الهدف في البداية هو الدافع إلى مغادرة البلد الأصلي)، و لو بأساليب و طرق جديدة. و بذلك يكون المسار الطويل لعلاقة الهجرة بالبلد الأصلي قد إنتقل إلى مرحلة نوعية جديدة تضع في المقام الأول الإستقرار بالمهجر و الإندماج فيه قدر الإمكان مع صيانة أشكال جديدة من التعامل مع البلد الأصلي. وأصبح الجيل الجديد من أجيال المهجر بمثابة جيل التواصل مع البلد الأصلي، لكن بواسطة أشكال جديدة من العلاقات.

إذ تشير دراسة ميدانية لصندوق التقاعد بفرنسا إلى أن 37 % من المهاجرين الجزائريين أكدوا على شعورهم بالحنين إلى البلد الأصلي و 35 % منهم أوضحوا أنهم نادراً ما يشعرون به . و على مستوى آخر خلصت الدراسة إلى أن 37 % منهم يفضلون خيار الذهاب والإياب إلى البلد الأصلي بدل العودة النهائية. كما يبقى التأثير الديني قوياً لدى هؤلاء المهاجرين و يبرز ذلك في رؤيتهم إلى الموت حيث أن نسبة منهم يشددون على دفنهم بالبلد الأصلي. حيث يعود تطور علاقة المهاجر ببلده الأصلي إلى أسباب ذاتية تتعلق بهيكل الأعمار و أجيال الهجرة ومستواها التعليمي ومركزها الإجتماعي. بالإضافة إلى البيئة المحيطة به.

## 2. الشكل الحالي للهجرة الجزائرية

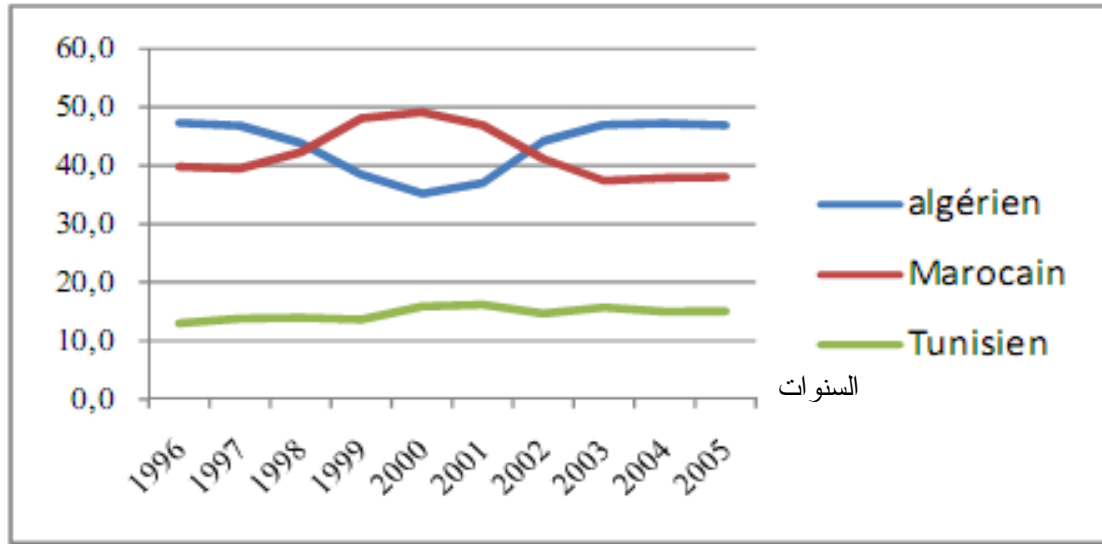
بعد لمحة تاريخية-إجتماعية للهجرة الجزائرية وتحليل البيانات الإحصائيات. يوضح هذا الجزء البعد الإجتماعي- الإقتصادي للهجرة الجزائرية، من خلال التعرف على الشكل الحالي وفهم أفضل لتواجد الجالية الجزائرية. وليس من المفاجئ أن نشير بأن الجزء الأكبر من المهاجرين الجزائريين مازالوا بفرنسا.

### 1.2: إستئناف تدفقت الهجرة الجزائرية إزاء بلدان منظمة التعاون والتنمية

إنخفضت تدفقات الهجرة الجزائرية خلال سنوات التسعينات نحو بلدان OCDE، فيما يتعلق بالحجم والنسبة، حيث تراجع وتيرة الهجرة من الجزائر لتأتي في المرتبة الثانية عام 1998 مقارنة بالجاليات المغاربية المجاورة (المغرب وتونس) بـ 50% عام 1996 وأقل من 40% بين 1998 و2002، ومن ثم سجل إستئناف طفيف في أواخر التسعينات لتحتل الهجرة الجزائرية الصدارة بين جاليات دول المغرب العربي حتى عام 2005. حيث تضاعف عدد المهاجرين الجزائريين بأكثر من ثلاثة أضعاف بين 1996 و2005، من 8000 مهاجر إلى ما يقارب 25000 مهاجر بلقجاه بلدان منظمة التعاون والتنمية والشكل التالي يوضح هذا الإتجاه.

الشكل رقم(37): تطور التدفقت المغربية نحو بلدان منظمة التعاون والتنمية بين 1996 و2005

(ب%)



Source: Musette Mohamed saib, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 46.

## 2.2 : تمركز المهاجرين الجزائريين بفرنسا<sup>1</sup>

تبعاً للإحصائيات الصادرة عن المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (CNES)، فقد قدرت الجالية الجزائرية بأكثر من مليون شخص عام 2003، منهم 43% عاملين، 24% بطالين، 20% أطفال متمرسين و12% متقاعدين. حيث يتواجد غالبية المهاجرين الجزائريين بفرنسا بمعدل 85%، و8% في مختلف البلدان الأوروبية الأخرى كإسبانيا، إيطاليا. أما بالمغرب العربي لا يمثل المهاجرين الجزائريين إلا 3% من المجموع الإجمالي للمهاجرين، تليها الجالية الجزائرية المتواجدة بالولايات المتحدة بما فيها كندا والولايات المتحدة الأمريكية بـ 2% وأخيراً دول المشرق وإفريقيا بـ 1% لكل منطقة. ومن جهة أخرى قدر عدد متوسط الجزائريين المجنسين كشكل من أشكال الإستقرار النهائي بـ 63%. يمثل هذا المعدل بفرنسا نسبة 60%.<sup>2</sup>

## 3. الملامح الجديدة للمهاجرين الجزائريين

يختلف الشكل الحالي للهجرة الجزائرية في سنوات 2000 عن العقدين الماضيين، حتى وإن كان هناك تمركز دائماً للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، فللملامح الجديدة للمهاجرين تتعارض بشكل كبير عن مثيلتها في العقدين الماضيين، حيث كان المهاجرين أساساً ذكور وأغلبهم عمال غير متعلمين، يتأتون أساساً من أحواض المهاجرين في العالم الريفي. بعدها أخذت الهجرة إتجاه جديد تركز في شكل هجرة أسرية فأصبح الجيل الجديد يهاجر في عائلة مما أدى إلى زيادة هجرة العنصر النسائي. ونشير إلى

<sup>1</sup> Musette Mohamed saib, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. pp. 46-47.

<sup>2</sup> Musette. M. S et autres, *Migration de retour au Maghreb: Migrant de retour en Algérie: une nouvelle stratégie en perspective*, op.cit, p. 15.

ظهور الهجرة الإنتقائية خاصة بالبلدان الأوروبية مما أدى الى بروز نخبة من المهاجرين ذوي مستويات تعليمية عالية<sup>1</sup>. ونوجز فيما يلي الملامح الجديدة للمهاجرين:

### 1.3: تأنيث الهجرة الجزائرية

كان المهاجرين من الجيل الأول أساسا ذكور، ثم لوحظ إرتفاع نسبة النساء المهاجرات، ما رده إلى إستفادة المهاجرين من القوانين المتعلقة بالتجمع العائلي. حيث لم يعد الجزائريين يهاجرون فرادى، بل يهاجرون مصطحبين معهم زوجاتهم وأطفالهم. فأصبحت النساء فاعلات للحركة الهجرية يظهرن في كل فئات المهاجرين ويزيد نصيبهن في أعداد المستقرين كل عام. ففي فرنسا مثلن عام 2005 أكثر من 47% من حجم الجالية الجزائرية<sup>2</sup>. وتبعاً لإحصائيات فرنسية يتواجد 57,1% من المهاجرات الجزائريات بسوق العمل بفرنسا عام 1999 مقابل 41% من النساء المهاجرات بسوق العمل عام 1982.<sup>3</sup>

وقد أشارت المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتدفقات الهجرية إلى فرنسا بأنه خلال الفترة 1994-2001، مهاجر على إثنين امرأة، والذي يعزى في جزء منه إلى تغير السلوكيات والاسماح للمرأة بالهجرة بمفردها من أجل مواصلة دراستها على عكس الأفكار التي كانت سائدة سابقاً<sup>4</sup>.

### 2.3: تراجع هجرة العاملين

تعتبر العلاقة بين الهجرة والعمل بالجزائر علاقة تاريخية إرتبطت بشكل خاص بللعلاقات التاريخية للهجرة الجزائرية- الفرنسية، فقد ظلت الهجرة الجزائرية منذ مطلع الستينات هجرة عمل حيث يتأتى أساسا العمال من الأرياف وبمستويات علمية ضعيفة. غير أن مرحلة التسعينات تميزت بتهديم العلاقة بين العمل والهجرة لتدرج قنوات أخرى للهجرة بسبب الوضعية الداخلية المتأزمة، كنتيجة عن الأزمة السياسية في التسعينات، والتي أدت إلى هجرة الأفراد بحثا عن الأمن خاصة المهديين، إلى جانب طلب العاملين المتواجدين بالخارج والراغبين في البقاء بالبلد المضيف ملاجئ للإستقرار. حيث بلغ عدد الطلبات للمجموعة الأولى منهم عام 1993 حوالي 12000 طلب. ومن جهة أخرى، فقد ساهم التجمع الأسري في تغير هيكل المهاجرين الجزائريين المتواجدين بالخارج وتغير شكل الهجرة من هجرة عمل إلى هجرة أسرية.<sup>5</sup>

### 3.3: حركة الكفاءات

<sup>1</sup> Musette. M. S et autres, *Migration et marché du travail : tendances récentes en Algérie*, op. cit. p. 124.

<sup>2</sup> حسين عبدالوي، مرجع سبق ذكره، ص45.

<sup>3</sup> Musette Mohamed saib, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 47.

<sup>4</sup> Musette. M. S et autres, *Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Central*, op. cit. pp. 4-5.

<sup>5</sup> Musette. M. S et autres, *Migration et marché du travail : tendances récentes en Algérie*, op. cit. p. 124.

يعمل ثلثي المهاجرين الجزائريين بفرنسا كموظفين و تجار، كما يمثل هؤلاء الجزائريون بفرنسا المصنفين ضمن فئة الإطارات والمهن ذوي مستويات تعليمية عالية نسبة 7%. في حين تمثل الجالية الجزائرية في إطار المهن الوسيطة نسبة 10%<sup>1</sup>.

وتنوعت الحركات الهجرة للكفاءات بشدة تحت تأثير الأحداث المأساوية التي عرفتها الجزائر. فالمجالات التي عرفتها الحركة هي علم الكمبيوتر، الطب وتكنولوجيا. ونضيف هجرة اليد العاملة المؤهلة وحركة الطلاب. هذه الفئة الأخيرة التي تتزايد باستمرار وتميل حركتهم أن تتم في إطار مشروعات فردية وليست منظمة من جانب الدولة. ويشهد على ذلك تسجيل زيادة قوية في تأشيرات الإقامة الطويلة للدراسة التي أصدرتها فرنسا للجزائريين، حيث ارتفع هذا العدد بين 1992 و 2000 من 715 تأشيرة في عام 1998 إلى 1381 عام 2000 أي بمعدل زيادة قدرها 64%<sup>2</sup> وتكفي الإشارة أن أحد مراكز البحث الفرنسية يستقطب بمفرده 500 إطار جزائري.<sup>3</sup>

كما أدى إختيار بعض البلدان الأوروبية مثل فرنسا، سويسرا الهجرات الانتقائية أو الإختيارية كإستراتيجية جديدة للهجرة، والتي تتمثل في إختيار المهاجرين بحسب مستويات التعليم، والحاجة إلى المهارات، إلى زيادة هجرة الكفاءات.<sup>4</sup>

### خلاصة الفصل الثالث

تبين من خلال رصد مسار الهجرة المغاربية بشكل عام والهجرة الجزائرية بشكل خاص ما يلي:

- مثلت الهجرة منذ عدة عقود من الزمن بعداً أساسياً في العلاقات المغاربية الأوروبية بشكل خاص وبالتحديد فرنسا، فبالإضافة إلى الحقائق التاريخية المتمثلة في الإستعمار الفرنسي، والتي شكلت مصدراً للتدفقات البشرية لعقود من الزمن. ساهم الجوار الجغرافي، التباين والإختلافات الديمغرافية الإقتصادية و الإجتماعية بين المنطقتين في إستمرار تلك التدفقات، مما نجم عنه تشكيل فضاء هجري بين المغرب العربي وأوروبا. حيث تبرز أهمية ظاهرة الهجرة في الدول المغاربية، التي أصبحت ظاهرة إجتماعية بل ثقافية، ما جعل الرغبة في الهجرة ما تزال قوية جداً.

- كما تتسم الهجرة المغاربية بخصائص مشتركة تشكل الإطار العام لإتجاهات الهجرة تجمع بين تمركز غالبية المهاجرين المغاربة بدول الإتحاد الأوروبي وبالتحديد بفرنسا، أين تتواجد النسبة الأعلى من الجالية الجزائرية، بالإضافة إلى تأنيث الهجرة المغاربية وتمائل شكل المهاجرين السوسيو مهني. نتيجة تماثل الظروف الطارئة من جهة والبيئة المحيطة بالجالية المغاربية من جهة أخرى.

<sup>1</sup> Musette. M. S et autres, *Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Central*, op. cit. p. 4.

<sup>2</sup> حسين عبدلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 45

<sup>3</sup> التحضيتي محمد، العقول المهاجرة ودورها في التنمية في العالم العربي (دول المغرب العربي نموذجاً)، مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، دمشق، ص 01. :30. 4/04/2010 à 13:5 Consulté le 5  
www.astf.net/sro/sro4/arab\_pages/arb\_9\_b.html.15:

<sup>4</sup> Musette. M. S, *Les maghrébins dans la migration internationale*, op. cit. pp. 21-22.

- وفي هذا الصدد، إتضح أن تمهل الحركات الهجرية هو موضوع متناقض في منطقة مغاربية تعرف معدل بطالة مرتفعة وإدارة ضعيفة للشغل وأوروبا في حاجة دائمة لليد العاملة و المحافظة على حجم السكان النشيطين. مما يؤكد إستحالة توقف الهجرة المغاربية.
- من منطلق آخر، تبين من خلال هذا الفصل بروز ملامح جديدة للهجرة المغاربية التي تشكل الاطار العام للهجرة الحديثة و إستمرارية الهجرة الجزائرية. حيث يشير تطور السكان المهاجرون الجزائريون إلى زيادة تدفقات العنصر النسائي، إنخفاض محسوس للعاملين و تنامي هجرة الكفاءات، هذا الإنخفاض المتنوع بالتجمع العائلي وزيادة معدل التجنيس كشكل من أشكال الإستقرار بالبلد المضيف وميلاد جيل ثاني وثالث.
- ونشير في هذا السياق ، أنه بالرغم من إختلاف ملامح المهاجرين من جيل إلى آخر والانتقال إلى مرحلة نوعية جديدة تضع في المقام الأول الإستقرار بالمهجر والإندماج فيه قدر الإمكان، يؤكد إستمرار وتفعيل الروابط مع البلد الأصلي عبر مختلف مراحل الهجرة و مختلف أجيالها . هذه الروابط التي تتضح أهميتها من خلال مدى قابليتها للتحول من روابط إجتماعية إلى روابط إقتصادية تتمثل في التحويلات المالية التي يقوم بها هؤلاء المهاجرين التي تمثل موضوع فصلنا المقبل.
- فما هو إتجاه هذه التحويلات المالية للمهاجرين إلى الدول المغاربية؟
- هل يعكس الحضور القوي للمهاجرين المغاربة أهمية التحويلات إلى الدول المغاربية الثلاث ، خاصة من الدول الأوروبية؟
- هل يتماثل مستوى هذه التحويلات إلى البلدان المغاربية في ظل تقارب مسار الهجرة المغاربية وملامح المهاجرين المغاربة الفاعلين للتحويلات التي تعتبر كمتغيرات جزئية تؤثر على التحويلات، وتتم بنفس الطريقة؟ وتلك بعض المحاور التي ستكون مضمون الفصل التالي.

**تمهيد:**

تميل الهجرة في البلدان المغاربية الثلاث، الجزائر، المغرب وتونس أن تتحول إلى مشروع اقتصادي في ظل إستمرارية وتفعيل الروابط المشتركة بين الجالية المغاربية وبلدانها الأصلية عبر مختلف مراحل الهجرة و مختلف أجيالها، والمتمثلة في روابط عائلية، ثقافية وعقائدية، وبروز أهمية هذه الروابط والتأكيد على دورها القوي من خلال مدى قابليتها للتحويل إلى روابط إقتصادية تتمثل في قيام المهاجرين المغاربة بتحويلات للعملة الصعبة المدخرة في البلدان المضيفة لبلدانهم الأصلية.

وبالنظر لهذه المعطيات السابقة، فقد إرتأينا أن نتطرق في هذا الفصل من خلال المبحث الأول إلى تطور التحويلات المالية للمهاجرين إلى الدول المغاربية من خلال التعرف على مكونات هذه التحويلات وكيفية إحتسابها، ومن ثم إتجاهات هذه التحويلات بتسليط الضوء على حجم هذه التدفقات وتفسير الإتجاه الذي تسلكه والقنوات التي تتم من خلالها هذه التحويلات. علاوة على ذلك، خصصنا المبحث الثاني لتقييم التحويلات المالية في البلدان المغاربية من خلال إبراز أهمية هذه التحويلات في الإقتصاديات المغاربية بتحليل مكانتها في موازين مدفوعات البلدان المستقبلية ومقارنتها ببعض المؤشرات الإقتصادية بعد الإحاطة بمجالات توظيف هذه التدفقات. وأخيرا أهم الآثار المترتبة عن التحويلات المالية للمهاجرين في الإقتصاديات المغاربية.

**المبحث الأول: تطور التحويلات المالية للمهاجرين في البلدان المغاربية**

تشير إحصائيات البنك الدولي والبنوك المركزية للدول المغاربية إلى تدفق وتنامي التحويلات المالية إلى هذه الدول كونها دول لديها جالية مهمة في الخارج. حيث نستعرض فيما يلي تطور هذه التحويلات من خلال التعرف أولا على ماهية هذه التدفقات، كيفية تسجيلها ومكوناتها وهل تتماشى والتسجيل حسب القاعدة المثلى؟ ثم تتبع الإتجاه الذي تسلكه هذه التحويلات من خلال رصد حجم هذه التحويلات وتحليل هذا الإتجاه بتفسير سلوك الفاعلين وأهم العوامل المؤثرة ومن ثم تحليل مصدر هذه التدفقات بالتعرف أهم البلدان المرسلة لهذه التدفقات. وأخيرا تسليط الضوء على القنوات التي تتم من خلالها التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة ودوافع إختيار هذه القنوات.

**1. ماهية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة**

تعد التحويلات المالية التي تشكل رهانا أساسيا في إشكالية الهجرة على مستوى الإقتصاد الكلي والجزئي، الملمح الإقتصادي الأساسي للروابط المهاجرين المغاربة للبلدان الأصلية، ومصدرا للعملة الصعبة بالنسبة للإقتصاديات المغاربية الثلاث.

وتجدر الإشارة قبل التعريف بهذه التحويلات من خلال إبراز مكوناتها وكيفية حسابها التذكير أن الهجرة تعتبر مشروعا إقتصاديا مبنيا على إدخار حد أقصى من الدخل. بالنسبة للمهاجر هذا الإدخار لا يعتبر ما تبقى من دخله بعد خصم الإستهلاك ولكن على العكس هو العنصر الذي يبحث المهاجر على

تنميته ويستهلك ما تبقى ، فسلوكة كمدخر يظل السلوك الرئيسي في المعادلة. حيث يتوقف حجم توفير المهاجرين بالأساس على عاملين إثنين: الظروف العامة للحياة في بلد الإستقبال ودرجة إندماج المهاجر وتبنيه لنمط الإستهلاك السائد، وعموما يتوقف مستوى الإدخار على الأهداف التي حددها المهاجر لمشروعه الهجري، بحيث تشكل خطط المستقبل للمهاجر عاملا حاسما في إستعماله لدخله.

وقد يتكون الدخل الإجمالي للمهاجر من العائد المباشر بالإضافة إلى العائد غير المباشر:

- العائد المباشر، ويتشكل بالخصوص من الأجور والمكافآت الناتجة عن النشاط المهني للمهاجر، الذي يمكن أن نضيف إليه مساهمة الزوجة المشتغلة.
- العائد غير المباشر ويتكون من :

- المعاشات و التعويضات الممنوحة من طرف صناديق التعويضات العائلية للمهاجر، الناتجة عن مساهمتهم على شكل إنخرافات في صناديق التقاعد والإحتياط الإجتماعي بالدول المضيفة. ويستفيد هذا الأخير مبدئيا من نفس الحقوق الممنوحة للعمال المحليين عندما يعيش صحبة أسرته في بلد الإستقبال، لكن هذا الحق في التعويضات يقل عندما يفضل أفراد الأسرة البقاء في بلدهم.
- المساعدات المختلفة (الناتجة عن غير المساهمة) والتي يستفيد منها المهاجر في المجال الصحي والمساعدات الإجتماعية والتعويضات عن البطالة، وتتوفر بالنسبة للمغرب على معطيات مفصلة لهذا النوع من التحويلات.<sup>1</sup> كما يوضحه الجدول التالي.

<sup>1</sup> خشاري محمد، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، صص 5-6.



## الجدول رقم (18): توزيع التحويلات الإجتماعية للمهاجرين إلى المغرب حسب كل بلد عام 2008

الوحدة: مليون درهم مغربي

المجموع	تحويلات أخرى	الهبة والمساعدات	المعاشات والتعويضات العائلية	البلدان
3828,3	373,0	139,0	3316,3	فرنسا*
840,2	21,3	11,8	806,8	هولندا
211,7	34,5	55,3	121,9	ألمانيا
646,9	30,6	34,7	581,6	دول الإتحاد الجمركي
1301,5	668,5	374,6	258,4	بلدان أخرى
<b>6828,6</b>	<b>1128,2</b>	<b>615,4</b>	<b>5085,0</b>	<b>المجموع</b>

\* بما ذلك المعاشات المؤدات من طرف الخزينة المغربية لحساب الخزينة الفرنسية.

Source: Royaume du Maroc, Office des Changes, Statistiques des échanges extérieurs, flux financiers 2008: [www.oc.gov.ma](http://www.oc.gov.ma). Consulté le 4/5/2009 à 12:30.

## 1.1: قدرة المهاجرين المغاربة على الإدخار

تحتوي الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج في مجال الإدخار على قدرات عالية، وفي فرنسا وحسب تحقيق أجرته مجموعة من البنوك، 50% من الجزائريين من المدخرين ثلاثة أرباعهم يدخرون بصورة شهرية، ويتجه إدخارهم في المقام الأول إلى منتجات لا ضرائب عليها، وهو ما يمثل إدخار للإحتياط. تميل رغباتهم في مجال الإستثمار في المقام الأول في الوصول إلى الحيابة العقارية وإلى إنشاء المشروعات. وفي دراسة تمت عام 1990، بين بنك فرنسا أن الإستثمارات المباشرة للجزائريين في فرنسا خلال الفترة 1984-1993 تصل إلى مبلغ 661 مليون فرنك أي أكثر من 100 مليون يورو، وبداية من عام 1991 تجاوز إستثمارهم 15 مليون يورو في العام، يتجه أساسا نحو العقارات والتجارة والخدمات. ويقدر رقم المعاملات السنوي للتجار بحوالي 20 مليار يورو منهم 75% في مجال الفندقية والمطاعم.<sup>1</sup>

كذلك ما يزال الميل إلى الإدخار قويا لدى المهاجرين ال جزائريين، فبحسب دراسة (Musette<sup>2</sup>,2007) تمت عام 2006 على عينة من 1475 مهاجر جزائري، 724 منهم مقيمين في الخارج و 751 مهاجر عائدين إلى أرض الوطن، فإن أكثر من 88% من أصل 724 مهاجر قاموا بتحويلات مالية خلال السنة التي غطتها الدراسة، وما يقرب 55% من 751 مهاجر قاموا بتحويلات مالية خلال نفس السنة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حمودة ناصر الدين، الجزائر: الديمغرافيا وإقتصاد الهجرات، تقرير الهجرة المتوسطية، المعهد الجامعي الأوروبي الجامعي والمفوضية الأوروبية، إيطاليا، 2005، ص 50: [www.carim.org](http://www.carim.org). Consulté le 4/4/2009 à 11:39.

<sup>3</sup> Musette. M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. pp. 66-70.

وتشير المعطيات المتوفرة بالنسبة للمغرب، والتي تم إستقضاؤها من دراسة أنجزها باحثون من المعهد الوطني للإحصاء والإقتصاد التطبيقي (INSEA) عام 2000 علي عينة من 1239 مهاجر مغربي، أن أكثر من 9 من أصل 10 مهاجرين (94%) أعلنوا أنهم قاموا بتحويلات مالية خلال السنوات الخمس المشمولة بالدراسة، وأن نحو 60% حولوا على الأقل ربع مداخلهم السنوية. وهو ما يوضح الجدول الموالي.

**الجدول رقم (19): الحصة المحولة من دخل المهاجرين إلى المغرب عام 2000  
( بالنسبة المئوية%)**

حصة الدخل المحول	نسبة المهاجرين
لا شيء	0,3
أقل من الربع	40,3
من الربع إلى الثلث	24,8
أكثر من الثلث إلى النصف	18,1
أكثر من النصف	15,5
آخر	1,0
<b>المجموع</b>	<b>100.0</b>

Source: Khachani Mohamed, *Migration, transfert et développement au Maroc*, Rapport de recherche, institut universitaire européen, Florence, 2005, p. 3:

<http://www.iue.it/RSCAS/Publications>. Consulté le 22/4/2009 à 11:59.

ومقارنة مع نتائج الدراسة الإستقصائية التي أنجزتها المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية الفرنسية عام 1975، فإن نسبة المهاجرين المحولين للأموال زادت بشكل طفيف حيث وصلت إلى 89%. وإذا قارنا بين أجناس المهاجرين المقيمين بفرنسا، فنفس البحث يؤكد أن نسبة المحولين ودافع الإدخار والتحويل يتسم بالقوة لدى المغاربة بشكل عام والمغربيين بشكل خاص عن الجزائريين والتونسيين، فيما تزداد إرتفاعا لدى المهاجرين في وضعية غير قانونية والمهاجرين المؤقتين والموسمين. وأن ثمة علاقة قوية بين مستويات التأهيل الضعيفة ونسب التحويلات المرتفعة" وفي الغالب فإن هذا السلوك لم يتغير نظرا للصعوبات التي يلاقيها هذا الصنف من المهاجرين من أجل الاندماج في البلد المضيف<sup>1</sup>. وتجدر الإشارة أننا لا نتوفر لمعطيات تخص نسبة المهاجرين التونسيين المحولين أو حجم إدخارهم.

<sup>1</sup> Khachani Mohamed, *Migration, transfert et développement au Maroc*, op. cit. p. 3.

ومن المناسب أن نوضح في هذا السياق أنه خلافا للنظرية الإقتصادية الكلاسيكية، فإن القيمة الوظيفية المتبقية لدى المهاجرين هي الإستهلاك وليس الإدخار، ثم يخصص ما تبقى له للإستهلاك من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية التي رسمها لنفسه منذ البداية في أسرع الأجال (شراء منزل، سيارات، عقار.....)<sup>1</sup>.

### 2.1: تعريف وحساب التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة

هناك إتفاق من جانب المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية برصد وإحصاء تحويلات المهاجرين إلى أنها تتكون من مجموع ثلاثة بنود فرعية هي تحويلات العاملين، تعويضات المستخدمين وأخيراً تحويلات المهاجرين. فهل يتم تسجيل التحويلات المالية في موازين مدفوعات البلدان المستقبلية وهذه القاعدة المثلى؟

#### 1.2.1: تعريف وتسجيل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

تشير المعطيات المتوفرة وبحسب بيانات بنك الجزائر ، أن التحويلات المالية تظهر في ميزان المدفوعات الجزائري في حساب التحويلات الجارية من خلال ثلاث عناصر هي الإيرادات (المدخلات) والنفقات (المخرجات) ثم الرصيد أو ما يسمى التحويل الصافي، والذي يقدر إنطلاقاً من الإختلاف بين المدخلات والمخرجات. وذلك من خلال مؤشرين ، إدارة عامة (administration Publie) والتحويلات الأخرى (autres transferts) التي تضم التحويلات المالية للمهاجرين، والتي تظهر كتحويلات المالية للعاملين،<sup>2</sup> والذي يمثل البند الأول حسب تعريف المؤسسات الدولية . والجدول التالي يوضح تطور التحويلات المالية للعاملين.

#### الجدول رقم (20): تطور التحويلات المالية للعاملين من 1998 إلى 2005

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات (المدخلات)	305,2	162,8	151,1	166,8	703,7	1076,3	1464,2	1377,9
النفقات (المخرجات)	22,4	13,9	20,2	12,7	28,7	22,8	20,6	610
الرصيد	282,8	148,9	130,9	154,1	675,0	1053,6	1443,6	1316,9

Source: Musette. M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit, p55.

<sup>1</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 09.

<sup>2</sup> Musette. M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit, p55.

ونشير في هذا السياق، أن الجزائر توقفت عن إرسال بيانات رسمية عن التحويلات المالية لمواطنيها في الخارج إلى صندوق النقد الدولي منذ عام 1991. حيث يقوم البنك الدولي بتقدير هذه التحويلات.<sup>1</sup> إن إحصاء ورصد التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في بند تحويلات العاملين فحسب دون الإشارة إلى البندين الآخرين (تعويضات الموظفين ، تحويلات المهاجرين) حسب التعاريف الدولية الخاصة بذلك لا يعني أن هذا البند يتضمن فقط الأجراء ، بل يتداخل مع البند الثاني ويضم بذلك المهاجرين الموظفين وأصحاب المهن الحرة ، الطلاب والمتقاعدين أيضا. وفي عرض لهيكل التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر تبعا لبيانات بنك الجزائر، على سبيل المثال في عام 2001، يمثل الإدخار من الأجر 1% وتكون المعاشات ومنح التقاعد (تعويضات الموظفين) 30%، حوت 65 % من هذه التحويلات عبر البريد، في حين تمت 4% منها من خلال عمليات الصرف أو تغير العملة عند دخول البلد. ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي.

### الجدول رقم (21): تطور هيكل التحويلات المالية للعاملين الجزائريين بين 1998 و2001

بالنسبة المئوية(%)

المكونات	1998	1999	2000	2001
الإدخار من الأجر	0,45	1,10	0,47	1,03

<sup>1</sup> World Bank, 2006, op. cit. p90.

30,38	12,07	23,71	12,98	المعاشات ومنح التقاعد
64,89	81,95	70,42	85,00	الحوالات بريدية
3,70	5,51	4,77	1,58	عمليات الصرف عند الدخول الى البلد
100,0	100,00	100,00	100,0	المجموع

Source: Musette M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 55.

ويلاحظ من خلال الجدول السابق أن الإدخار من الأجر مكون ذو اتجاه ضعيف لا يمثل إلا 1% من إجمالي التحويلات خلال الفترة الممتدة بين 1998 و 2001، في حين عرفت المعاشات ومنح التقاعد زيادة بـ 18% طول هذه الفترة وصلت إلى 30% من إجمالي التحويلات عام 2001. الأمر الذي يمكن أن يفسر إما بزيادة في مبلغ المعاشات ومنح التقاعد أو بسبب عودة عدد كبير من المهاجرين في سن التقاعد.<sup>1</sup>

ومن المهم أن نشير في هذا السياق ، أن بيانات بنك الجزائر لا تشير إلى المكون الثالث للتحويلات المالية للمهاجرين تبعا لتعريف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وهو **تحويلات المهاجرين (التحويلات العينية والنقدية)** عند تغير الإقامة من الخارج نحو البلد الأصلي.

وقد أوضحت الدراسة (Musette,2007) التي أجريت على عينة من 751 مهاجر جزائري عائد إلى أرض الوطن عام 2006، أن نحو 93.75% من هؤلاء المهاجرين يقومون بتحويلات (مالية وعينية) عند العودة بمبلغ يصل في المتوسط إلى 9164 مليون أورو. 79.1 % من أصل 751 مهاجر يقومون بتحويلات عينية، في حين أن 45.6 % يقومون بتحويلات مالية.

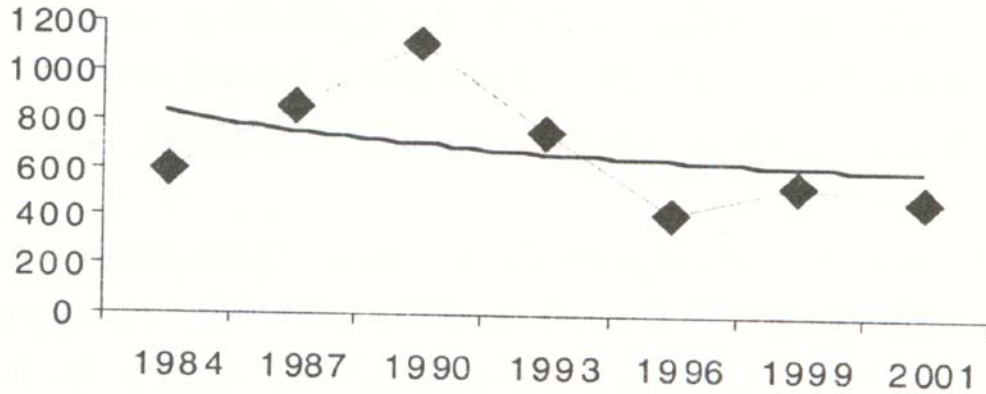
ولفهم هذا المكون، يجب أن ننظر في بيانات الجمارك الجزائرية فيما يخص القيم (السلع والنقود) التي يجلبوها المهاجرين عند تغير إقامتهم.

ويوضح تطور الواردات من السلع دون تسديد (Importation Sans paiement) المسموح بها للمهاجرين الجزائريين العائدين إلى أرض الوطن، أن هذه الواردات سجلت تزايد متواصلا طول سنوات الثمانينات لتبلغ أعلى نسبة عام 1988 بأكثر من 13% من إجمالي الواردات، ثم إنخفضت هذه الواردات بشكل كبيرا منذ عام 1990 وشهدت إستئناف طفيف في النصف الأخير من التسعينات وبداية سنوات الألفين. والشكل الموالي يوضح هذا التطور.

### الشكل رقم(38): تطور الواردات دون دفع للمهاجرين بين 1984 و 2001

بالنسبة المئوية (%) س ع

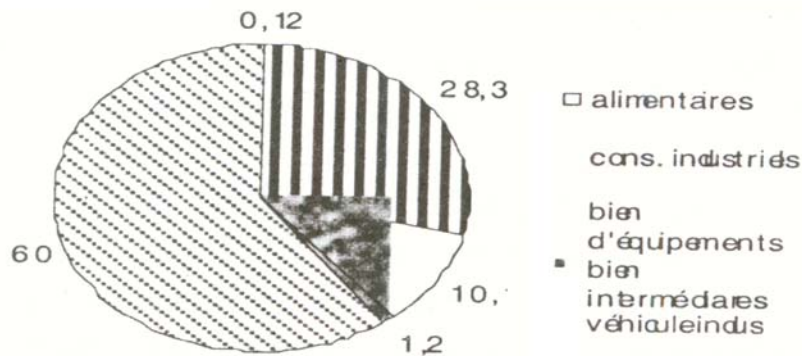
<sup>1</sup> Musette M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. pp. 55-56.



Source: Musette. M. S et autres, *Migration et marché du travail : tendances récentes en Algérie*, op. cit. p. 122.

تتكون هذه الواردات من أربعة منتجات رئيسية هي سيارات صناعية، سلع تجهيزية، إستهلاكية إلكترونية و سلع إستهلاكية نسيجية. هذه المنتجات التي تشكل أكثر من 90% من الواردات دون تسديد. والشكل الموالي يوضح ذلك.

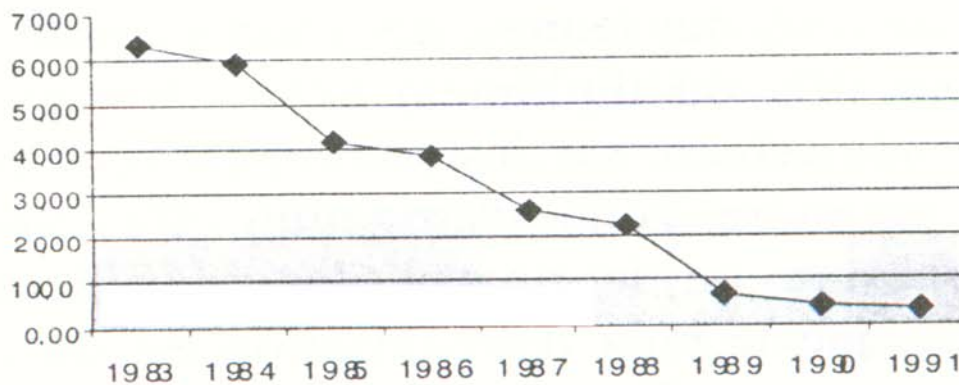
الشكل رقم (39): هيكل الواردات دون دفع للمهاجرين عام 1995 حسب المجموعات الكبرى من السلع بالنسبة المئوية (%)



Source: Musette. M. S et Labdellaoui Hocine, *Migration et marché du travail : tendances récentes en Algérie*, op.cit, p 122.

ونضيف أنه إلى جانب هذه المنتجات، تساهم فئة أخرى من المنتجات المستوردة في تطور تحويلات المهاجرين الجزائريين، وهي إستيراد المركبات AIV، التي سمحت منذ بداية سنوات الثمانينات بتجديد أكثر من ثلثي الحظيرة الجزائرية. حيث لا تتم هذه الواردات حصريا من طرف الجزائريين المقيمين في الخارج فقط، لكن أيضا من طرف المجاهدين القدامى وفئات إستثنائية أخرى مسموحة لها بالإستيراد بالشكل الموالي يوضح إتجاه هذه السيارات عند عودة المهاجرين إلى الوطن ما بين 1984 و1991.

الشكل رقم (40): إتجاه AIV بسبب تغيير الإقامة (العودة إلى أرض الوطن) بين 1984 و1991 س  
بالنسبة المئوية (%)



source: Musette.M. S et autres, *Migration et marche du travail : tendances récentes en Algérie*, op. cit. p. 123

<sup>1</sup> Autorisation d'Importation des Véhicules.

ويلاحظ من الشكل أعلاه أن هذا الإتجاه كان مرتفعا خلال سنوات الثمانينات بسبب إرتفاع معدل العودة إلى أرض الوطن، ومن ثم تراجع هذا الإتجاه في سنوات التسعينات لإنخفاض معدل العودة بسبب الصراعات الداخلية.<sup>1</sup> وقد أشارت نتائج نفس الدراسة المذكورة سابقا (Musette,2006)، أن 86 % من المهاجرين الجزائريين يجلبون معهم سيارة واحدة على الأقل عند تغيير إقامتهم دون دفع الرسوم.<sup>2</sup> والجدول التالي يوضح تطور تحويلات المهاجرين (العينية) الجزائريين بين 2000 و2005.

### الجدول رقم(22): تطور تحويلات المهاجرين الجزائريين بين 2000 و2005

الوحدة: مليون دولار

2005	2004	2003	2002	2001	2000	مجموعة المنتجات
79,8	161,2	56,6	24,1	18,7	10,9	مركبات لنقل الأشخاص
0,3	1,3	18,3	6,4	4,7	2,6	مركبات لنقل لبضائع
0,06	0,1	0,3	0,4	0,2	0,4	دراجات
6,6	31,4	11,4	13,9	11,3	10	أمتعة شخصية
86,76	194,0	86,6	44,9	34,9	23,9	مجموع تحويلات المهاجرين

Source: Musette M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p.56.

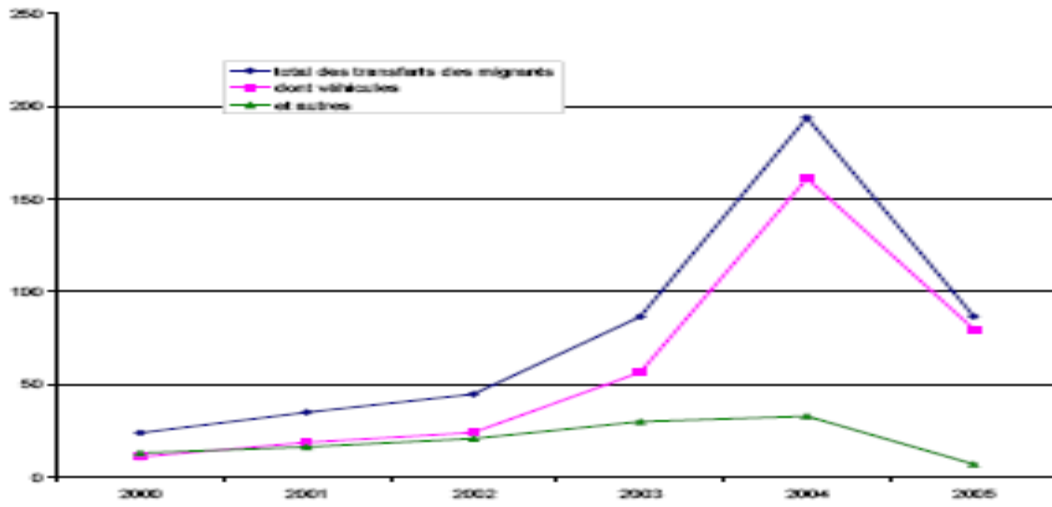
<sup>1</sup> Musette. M. S et autres , *Migration et marché du travail : tendances récentes en Algérie*, op. cit. pp. 121-124.

<sup>2</sup> Musette M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p.70.



ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التحويلات النهائية للمهاجرين الجزائريين العائدين إلى أرض الوطن ما زالت ضعيفة، وهي على الأرجح تعرف سوء تقدير. والشكل الآتي يوضح نمو تحويلات المهاجرين، فقد ارتفعت قيمة تحويلات المهاجرين من 10 مليون دولار عام 2000 إلى ما يقارب 200 مليون عام 2004، ثم إنخفضت إلى أقل من 100 مليون دولار عام 2005. وفي الواقع، يعزى هذا النمو في حجم هذه التحويلات بشكل خاص إلى إرتفاع إستيراد المهاجرين للسيارات عند تغير إقامتهم. والشكل التالي يبرز وزن إستيراد المهاجرين للسيارات إلى إجمالي تحويلات المهاجرين.

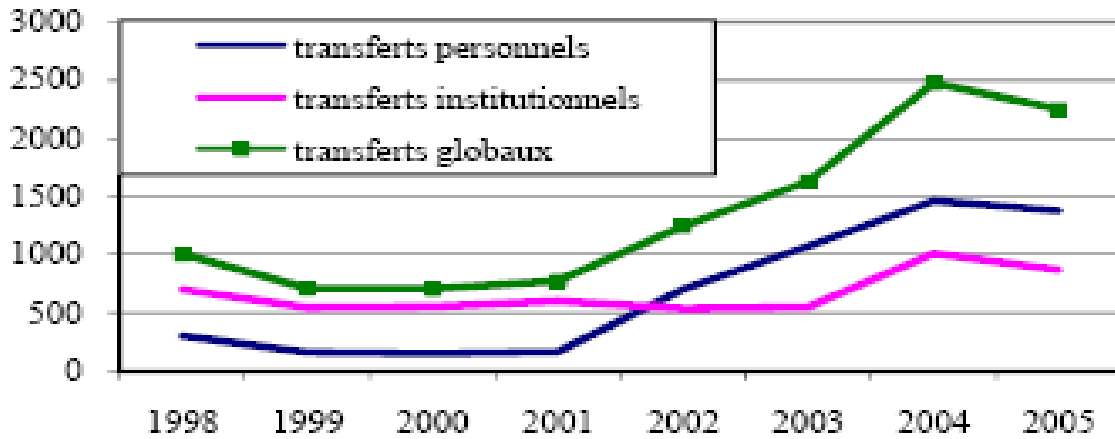
### الشكل رقم(41): تطور تحويلات المهاجرين الجزائريين حسب هيكل السلع المستوردة من 2000 إلى 2005 بمليون الدولار



Source: Musette M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p.56.

وعلى غرار البنود الثلاثة المكونة للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين تحليل هذه التحويلات إلى إدماج تحويلات أخرى والتي تتمثل في الهبات والساعدات، ومنح أخرى. والتي تتأتى من العمال المهاجرين وأيضا من مؤسسات متواجدة بالخارج، توجه أساسا للتضامن في حالة الكوارث الطبيعية أو بناء المساجد، المدارس، مراكز للصحة بهدف المساهمة في ترقية وتنمية البلد الأصلي بإدماج هذه التحويلات الأخرى ستكون لدينا رؤية أوضح وأوسع عن التحويلات المالية الإجمالية من الخارج والشكل الموالي يعبر تطور التحويلات الإجمالية.

### الشكل رقم(42): تطور التحويلات المالية الإجمالية من 1998 إلى 2005 بمليون الدولار



Source: Musette M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p.56.

تتكون التحويلات الإجمالية من التحويلات الشخصية (الفردية) والتحويلات المؤسسية، حيث تفسر زيادة التحويلات الإجمالية من عام 2001 بتغير سلوك تحويلات الأفراد. فقد تزايدت أهمية الهبات بشكل كبير بين 1998 و 2001، بأكثر من 500 مليون دولار. ولم تتوقف هذه التحويلات عن الإرتفاع مع تنامي التحويلات الفردية، فقد بلغت أقصى قيمة لها عام 2004 بما يعادل 1 مليون دولار. ترتبط هذه الزيادة الإستثنائية للتحويلات الأخرى بروح التضامن لاسيما من الجالية، ولكن أيضا المؤسسات الأجنبية بمناسبة الكوارث الطبيعية التي ضربت الجزائر (الفيضانات، الزلازل) خلال تلك الفترة.<sup>1</sup>

### 2.2.1: تعريف وتسجيل التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة

تسجل التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة في ميزان مدفوعات المملكة المغربية في جانب المداخل من فئة التحويلات الجارية الخاصة تحت بند التحويلات الجارية ضمن حساب المعاملات الجارية. وتشمل هذه التحويلات الإدخار من الدخل (تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج) الذي يعبر عن البند الأول، التحويلات الإجتماعية والتي تضم المعاشات ومنح التقاعد، الهبات والمساعدات، تحويلات أخرى، وتعبر عن البند الثاني (تعويضات العاملين). حيث يمثل البند الأول والثاني جزء من الحساب الجاري. في حين تظهر تحويلات المهاجرين المغاربة عند تغيير الإقامة والعودة إلى أرض

<sup>1</sup> Idem, pp. 56-57.

الوطن كمكون من التحويلات الرأسمالية والتي هي جزء من الحساب الرأسمالي، بيقماشى والتعريف الدولي الخاص بذلك. والجدول التالي يوضح ذلك.

### الجدول رقم (23): هيكل التحويلات المالية للمغربين المقيمين في الخارج عام 2008

المبلغ بمليون درهم مغربي	البيان
330196,3	<u>أ- مداخيل حسب المعاملات الجارية</u>
57169,7	<u>مداخيل التحويلات الجارية الخاصة</u>
50341,1	- إيداعات من الدخل (تحويلات المغربين المقيمين في الخارج)
6828,6	- التحويلات الإجتماعية:
5085,0	- المعاشات والتعويضات العائلية
615,4	- الهبات والمساعدات
1128,2	- تحويلات أخرى
71434,4	<u>ب- مداخيل حسب رأس المال والعمليات المالية</u>
8,9	<u>مداخيل حسب رأس المال</u>
8,9	- التحويلات الرأسمالية:
8,9	- تحويلات المهاجرين

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتمادا على الإحصائيات الواردة في:

- Royaume du Maroc, Office des Changes, Statistiques des échanges extérieurs, publications, Balance des paiements, Rapport annuel 2008: www.oc.gov.ma.

والملاحظة الأساسية هي أن الإيداعات من الدخل يمثل أهم بند بنسبة تصل 90% من مجموع البنود الثلاث المكونة للتحويلات، في حين لا تتجاوز نسبة التحويلات الإجتماعية 16% وتمثل تحويلات المهاجرين نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى 2% وفي غالب الأحيان يساوي هذا البند الصفر. (أنظر الملحق) ونشير في هذا السياق ، أن البنود الثلاث المكونة لتحويلات المغربين لا تشمل التحويلات العينية (السلعية) للمهاجرين المغربين المقيمين خارج البلاد الأصلي سواء لفترة نقل أو تزيد عن سنة، والتي تظهر بحسب التعريف الدولي في البند الأول والثاني. ولا تضم تحويلات المهاجرين الأصول المالية لأن حساب رأس المال يشمل فقط الأصول غير المالية. كما لا تأخذ المغرب بعين الاعتبار عند تقييم أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغربين وحساب مؤشرات المبادلات الخارجية إلا الإيداعات من الدخل دون أن تشمل التحويلات الإجتماعية وتحويلات المهاجرين.

**3.2.1: تعريف وحساب التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين**

تسجل التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين في ميزان المدفوعات التونسي في جانب المداخل من فئة دخل العمل (Revenu du travail) تحت بند دخل العوامل (Revenus de facteurs) ضمن حساب المعاملات الجارية. تشمل هذه التحويلات تحويلات نقدية تحويلات العينية. والشكل الموالي يبرز ذلك.

**الجدول رقم (24): هيكل التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين عام 2008**

الوحدة: مليون دينار تونسي (م د ت)

المبالغ		البيان
ب %	م د ت	
-	34089,1	أ - <u>المداخيل الجارية</u>
-	2768,2	<u>دخل العوامل</u>
-	2436,0	- دخل العمل (التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين):
100	1929,0	- التحويلات النقدية
79,2	507	- التحويلات العينية
20,8	518	

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على الإحصائيات الواردة في:

Banque centrale de Tunisie, Balance des paiements, Rapport annuel 2008: www.bct.gov.tn.

تعرف التحويلات النقدية على أنها تلك التحويلات التي تم بواسطة حوالات بنكية، توكيلات، حوالات وتحويلات برقية، تغيير مباشر من شبك البنك، تضم الإدخار من الدخل و أيضا رواتب وإمتيازات إجتماعية محولة بواسطة الموظفين وهيئات الضمان الإجتماعي. في حين تمثل التحويلات الأخرى التي تضم تعويضات العاملين والتحويلات العينية مكون ضعيف. بينما تشمل التحويلات العينية، علاوة على السيارات والأثاث المستوردة في إطار العودة المؤقتة أو النهائية. أيضا كل التجهيزات المقتناة من قبل المهاجرين بهدف تحقيق المشروعات الإقتصادية في تونس. هذه التجهيزات في أغلبها مكونة من أدوات للنقل وتجهيزات مستوردة في إطار مشروعات النقل أو المشروعات الصغيرة في البناء<sup>1</sup> والجدير بالملاحظة، أن التحويلات النقدية تمثل الجزء الأهم من التحويلات بنسبة تصل إلى 80% مقارنة بالتحويلات العينية التي لا تتجاوز 30% (أنظر الملحق). حيث يمثل الإدخار من الدخل إلى إجمالي التحويلات (النقدية والعينية) مكون ذو اتجاه هام. والجدول الموالي يوضح ذلك.

<sup>1</sup> زكري عبد الرزاق، تونس: هجرات وتحويلات وتنمية، تقرير الهجرة المتوسطية، المعهد الجامعي الأوروبي والمفوضية الأوروبية، إيطاليا، 2005، ص 283. www.carim.org

## الجدول رقم (25): تطور التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين بين 2005 و2008

بمليون الدينار التونسي

البيان	2005	2006	2007	2008
إجمالي التحويلات	1806,9	2009,9	2198,5	2435,9
- الإدخال من الدخل	1550,6	1735,3	1853,2	2125,6
- تحويلات أخرى	256,3	274,6	345,3	310,3

Source: Banque centrale de Tunisie, Balance des paiements, Rapport annuel 2008: www.bct.gov.tn

تبرز المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، تنامي مكون الإدخال من الدخل وتزايد أهميته. حيث إنتقل بين 2005 و2008 من 1806,9 إلى 2435,9 مليون دينار تونسي مقارنة بالتحويلات الأخرى التي تضم تعويضات الموظفين وتحويلات المهاجرين عند تغيير الإقامة، والتي إنتقلت خلال نفس الفترة من 256,3 إلى فقط 310,3 مليون دينار تونسي.

وفي هذا الصدد، تشير بيانات البنك المركزي التونسي عند رصد و إحصاء تحويلات المهاجرين التونسيين إلى تداخل البنود الثلاثة المكونة للتحويلات بحسب التعريف الدولي الخاص بذلك. حيث تصنف تحويلات التونسيين إلى تحويلات نقدية وعينية، تضم الأولى التحويلات النقدية بشكل عام دون التمييز بين تلك التي تتم من العاملين لمدة سنة أو أكثر والتي تسجل في البند الأول (تحويلات العاملين) بحسب التعريف الدولي الخاص بالتحويلات، أو التحويلات التي يقوم بها العاملين لمدة تقل عن سنة والتي تحتسب في البند الثاني (تعويضات العاملين) بحسب القاعدة المثلى لحساب التحويلات، أو الأموال التي يحولها المهاجر معه عند تغيير الإقامة من البلد المضيف إلى البلد الأصلي والتي تسجل في البند الثالث (تحويلات المهاجرين). كما يتداخل تسجيل التحويلات العينية التي تعبر عن البند الثالث أي عند تغيير الإقامة مع التحويلات العينية للتونسيين المقيمين بالخارج لمدة تزيد أو تقل عن سنة والتي تظهر في البند الأول (تحويلات العاملين) والثاني (تعويضات العاملين) بحسب التعري الدولي للتحويلات.

## 3.1: مشكلات تعريف وتسجيل التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة

يشير تحليل مكونات التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة وتسجيلها في موازين المدفوعات البلدان المغاربية إلى وجود إختلافات في رصد وإحصاء هذه التحويلات فيما بين الدول المغاربية برغم وضوح الأدلة الخاصة بذلك وتتمثل في:

- تظهر التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة في موازين المدفوعات كجزء من الحساب الجاري. فالتحويلات في تقارير البنك المركزي في المغرب وتونس تظهر كل سنة وبشكل واضح على عكس حالة الجزائر. غير أن مكونات هذه التحويلات تختلف فيما بين البلدان المغاربية الثلاث لقيدها في موازين مدفوعاتهم، مما يجعلها مفهوما مبهما يصعب ضبطه. حيث يقوم بنك الجزائر بجمع مبلغ البند

الثاني (تعويضات العاملين) إلى البند الأول (تحويلات العاملين) ، فتحويلات العاملين لا تضم فقط تحويلات المهاجرين الجزائريين لمدة سنة أو أكثر بل الأجراء، الموظفين المؤقتين والموسمين، أصحاب المهن الحرة، الطلاب والمتقاعدين دون الأخذ بعين الاعتبار تحويلات المهاجرين بسبب تغيير الإقامة. بينما يظهر بند الإدخار من الدخل وبند التحويلات الإجتماعية (المعاشات والتعويضات العائلية) في حالة المغرب كجزء من الحساب الجاري والبند الثالث (تحويلات المهاجرين) كجزء من الحساب الرأسمالي . أما التحويلات في تونس فتشمل البنود الثلاث أي مجموع التحويلات النقدية والعينية التي يقوم بها التونسيين المقيمين بالخارج دون التمييز بين تلك التي يقوم بها المهاجرين العائدين إلى أرض الوطن أو المقيمين لمدة تزيد أو تقل عن سنة.

- وتختلف إحصائيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بعض الأحيان عن إحصائيات البلدان المغربية المتلقية للتحويلات، فمن خلال تفحصنا للإحصائيات الواردة في البنوك المركزية المغربية بعد تحويلها إلى الدولار، تبين تماثل هذه الإحصائيات بالنسبة للمغرب وتونس، في حين توجد إختلافات بين الإحصائيات في الجزائر والبنك الدولي. فعلى سبيل المثال، قدرت هذه التحويلات عام 2005 بحسب بيانات بنك الجزائر بـ **1,377** مليار دولار مقابل **1,950** مليار دولار بحسب تقديرات البنك الدولي. وفي نفس السياق نشير ، أن التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة التي تظهر ضمن الإحصاءات الرسمية، تبقى نسبية من حيث قيمتها وليست مطلقة، لأن جزء من هذه التحويلات لا يظهر ضمن الإحصاءات الرسمية ويتم عبر قنوات غير مهيكلة التي تضم عمليات مختلفة،<sup>3</sup> سنتناولها لاحقاً.

## 2 . إتجاه التحويلات المالية للمهاجرين المغربية

لا يمكن القيام بدراسة تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغربية دون تتبع إتجاه هذه التحويلات وتحليل الإتجاهات الملاحظة وتفسيرها بالتطرق إلى أهم العوامل المؤثرة. حيث تمثل الدول المغربية كأحد أهم منابع الهجرة بين البلدان الإفريقية، أيضا أهم البلدان المستفيدة من عمليات تحويل أموال المهاجرين. والشكل التالي يوضح ذلك.

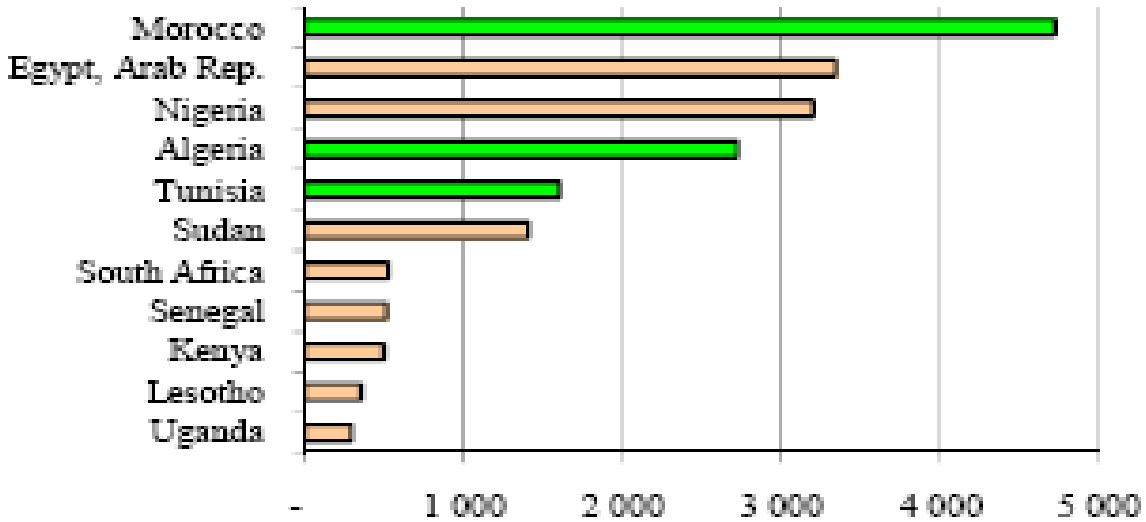
الشكل رقم (43): ترتيب أكبر عشرة بلدان إفريقية متلقية للتحويلات المالية للمهاجرين عام 2005

بمليار الدولار **س**

<sup>1</sup>Musette. M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit, p55.

<sup>2</sup> World Bank, Staff estimates based on the international monetary Fund's, Balance of payments statistics yearbook 2008: [siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/1-4\\_Rucjaj.ppt](http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/1-4_Rucjaj.ppt) . Consulté le 4/4/2009 à 11:50.

<sup>3</sup> khachani Mohamed, *Dialogue Session on Remittances and Development, Track: Economics and Development, Human Movements and Immigration (HMI)*, World Congress, Barcelona, 2-5/10/2004: [www.iemed.org/mhicongress/dialeqs/tots/papers/khachani.pdf](http://www.iemed.org/mhicongress/dialeqs/tots/papers/khachani.pdf). Consulté le 13/03/2010.



Source : Musette, S M, Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie, op.cit. p. 37.

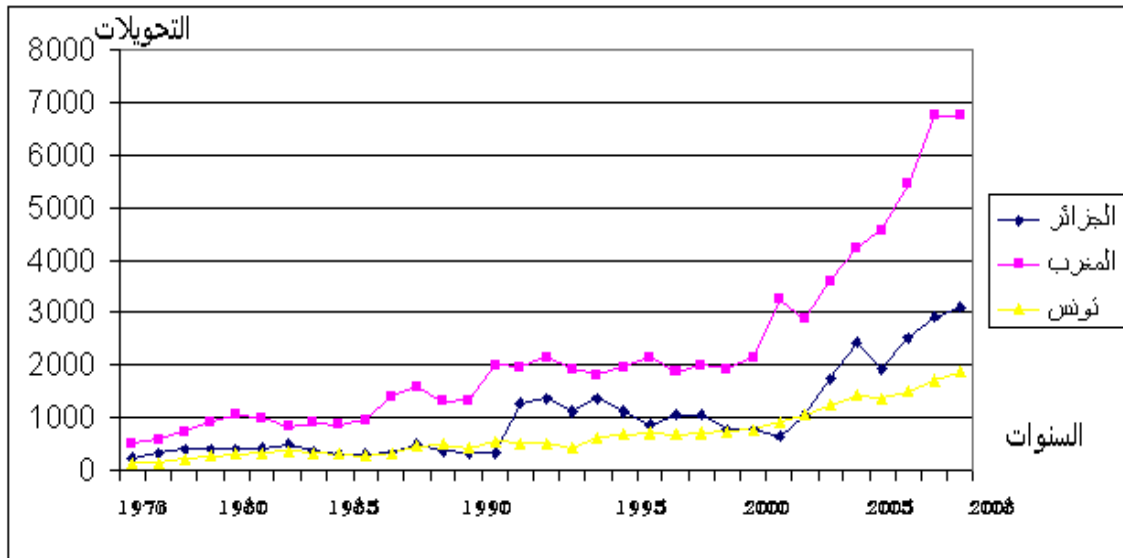
يشير الشكل السابق إلى أن البلدان المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس) تصنف في قائمة أكبر عشرة بلدان إفريقية مستقبلية لتحويلات جاليتها بالخارج، بمبلغ يصل 10 مليار دولار. تحتل المغرب المرتبة الأولى تليها الجزائر في المرتبة الرابعة ثم تونس في المرتبة الخامسة.

### 1.2: حجم التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة

لا تشكل التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة التي تمر عبر القنوات الرسمية وتظهر في الإحصاءات الرسمية إلا جزءا من الحجم الإجمالي للتدفقات المالية التي يقوم بها هؤلاء المهاجرون. والتي تظل مؤشرا على الارتباط الوثيق بين هؤلاء وبلدهم الأصلي. ويمكن تتبع حجم التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة من خلال معطيات الشكل البياني الموالي ، الذي يبين تطور حجم هذه التحويلات. (أنظر الملحق 9).

الشكل رقم(44): تطور حجم التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بين 1970 و2008

بملايين الدولارات



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتمادا على الإحصائيات الواردة في:

- World Bank Staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of payments statistics

yearbook2008.

تبرز المعطيات الواردة في الشكل السابق بوضوح تطور حجم التحويلات المالية للمهاجرين التي تتدفق إلى الدول المغاربية طول الفترة الممتدة بين 1976 و2008، حيث تميزت هذه الفترة ب بروز أربعة مراحل أساسية:

- تميزت المرحلة الأولى والمتمثلة في الفترة الممتدة من 1976-1985 نمو مستمر في تحويلات المهاجرين المغاربة، حيث سجلت المغرب أعلى مستوى تحويلات بين الدول المغاربية، تعدى فيها متوسط مبلغ هذه التحويلات 1 مليار دولار. في حين لم يتجاوز متوسط هذه التحويلات بالجزائر وتونس مبلغ 500000 دولار خلال نفس الفترة.

- وفي المرحلة الثانية 1985-1990، فقد عرفت تحويلات المهاجرين الجزائريين ارتفاعا محسوسا وسجلت تونس نموا طفيفا. بينما احتلت المغرب الصدارة لتستقر عند نفس المستوى الذي حققته في المرحلة السابقة.

- أما المرحلة الثالثة والممتدة بين 1990-1999، فقد عرفت هذه التحويلات ارتفاعا مستمرا إلى المغرب، لتبلغ أعلى مستوى بين التحويلات إلى الدول المغاربية بمتوسط 2 مليار دولار، وتستقر عند هذا المستوى طول هذه العشرية. بينما نتابع تدفقات أموال المهاجرين الجزائريين نموها لتبلغ حوالي 1,5



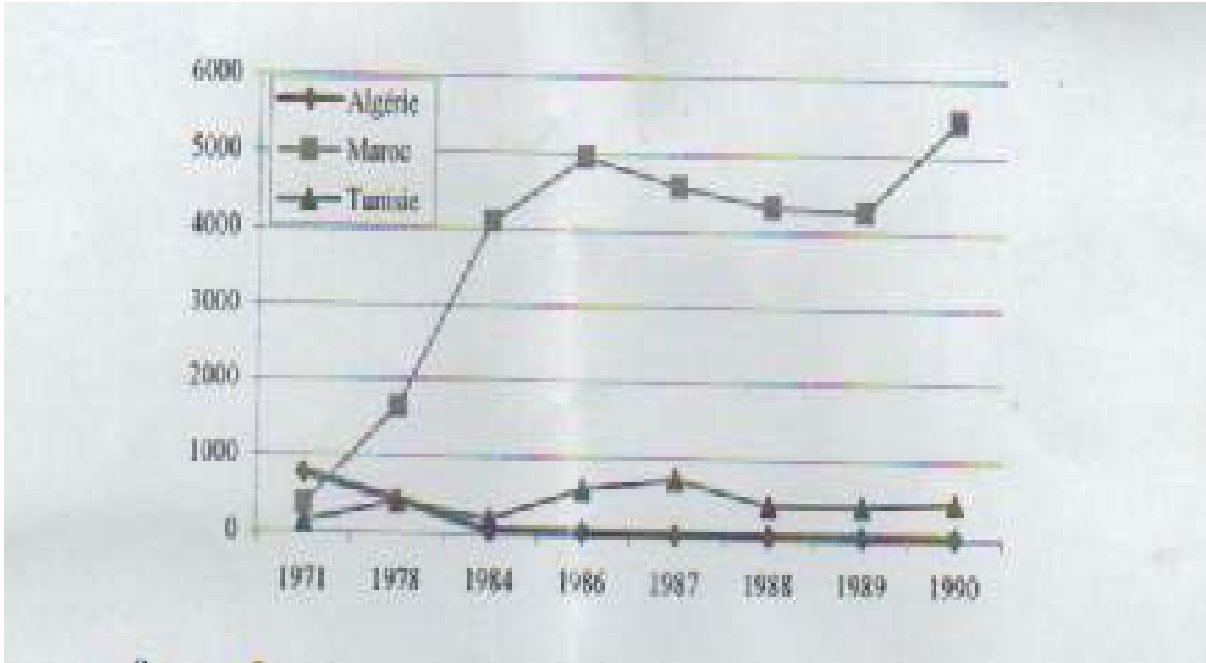
مليار دولار، في حين عرفت هذه التدفقات المالية إتجاه نحو الإرتفاع مع بداية التسعينات برغم الأزمة السياسية المأسوية في تلك الفترة، الأمر الذي يشير إلى حالة إستثنائية للجزائر. ثم سجلت وتيرة نمو هذه الأموال إلى الجزائر في نهاية التسعينات تراجعا حادا لتستقر عند أقل من 1 مليار دولار، بينما تسارعت وتيرة نمو هذه التحويلات إلى تونس طول هذا العقد.<sup>1</sup>

وتشير المعطيات المتوفرة عن التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة المقيمين بفرنسا أهم بلد مستقبل لهؤلاء المهاجرين بين 1971 و1990، بلقن المهاجرين الجزائريين لا يقومون تقريبا بأي تحويلات مالية مقارنة مع تلك المنجزة من قبل المهاجرين المغربيين والتونسيين ب الوغم من الوزن المعترف للجالية الجزائرية بالخارج الذي لا يقل عن الجالية المغربية والتونسية. والشكل التالي يبرز هذا الإتجاه.

الشكل رقم(45): تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة المقيمين بفرنسا بين

1971 و1990 بالفرنك الفرنسي س

<sup>1</sup> Musette. M. S et Labdellaoui Hocine, *Migration et marche du travail : tendances récentes en Algérie*, op. cit. p. 116.



Source: Musette. M. S et autres, *Migration de retour au Maghreb : Migrant de retour en Algérie: une nouvelle stratégie en perspective*, op.cit. p. 15.

لا يعبر المستوى الضعيف للتحويلات إلى الجزائر عن غياب الروابط الإجتماعية بين المهاجر وأفراد أسرته المتبقية بالبلد الأصلي، بل ما رده إلى ظروف خاصة والمتمثلة في تنامي التحويلات غير الرسمية التي لا تظهر في الإحصائيات الرسمية.

- وفي المرحلة الرابعة بين 2000-2008، فقد سجلت التحويلات إلى الجزائر عام 2001 إنخفاضا ملحوظا يقل عن التحويلات الواردة إلى تونس . بينما تبقى التحويلات إلى المغرب الأهم بأكثر من 3 مليار دولار خلال نفس العام.

وفي هذا الإطار، أوردت نتائج دراسة تمت حول مسألة التحويلات المالية إلى الجزائر، أن إنخفاض التحويلات إلى الجزائر يشير بوضوح إلى الصعوبات التي تواجهها السلطات الجزائرية في تتبع مسار الجالية الجزائرية. حيث قدر الديوان الوطني للإحصاء عدد المهاجرين الجزائريين في الفترة الممتدة ما بين 1991 و1996 بـ420000 شخص، ضعف المغتربين الجزائريين لفترة بعد الإستقلال بين 1964 إلى 1975، وقدّر عام 2001 عدد الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا بـ 66000 شخص . فبوعم الإنخفاض الضئيل الملاحظ عام 1998، بقيت الجالية الجزائرية أهم جالية مغربية تمثل أكثر من 40% إلى إجمالي الجالية المغربية بفرنسا . مما يبرز أهمية نسبة الجزائريين في الهجرة المغربية . والجدير بالملاحظة، أنه بالرغم من وجوب تراجع نسبة الأموال التي يحولها المهاجر بين الجزائريين نظريا بفعل الإستقرار بالبلد المضيف، التجمع العائلي والحصول على جنسية البلد المضيف . غير أنه يلاحظ تسارع وتيرة نمو هذه التحويلات . مما يشير أن تراجع تحويلات المهاجرين الجزائريين مقارنة بتحويلات المغريين المقيمين بالخارج برغم تقارب حجم الجالية الجزائرية والمغربية بالخارج يعزى من ناحية إلى

ترجع تدفق هذه التحويلات عن طريق القنوات الرسمية، ومن ناحية أخرى إلى تنامي التحويلات غير النظامية منذ سنوات الثمانينات.<sup>1</sup>

وبحسب تقديرات البنك الدولي، فقد عرفت البلدان المغاربية إتجاها متزايدا للتحويلات تتماشى في ذلك والإتجاه العالمي. حيث يبقى المغرب يستحوذ على أكثر من ضعفي التحويلات المغاربية، إذ بلغت هذه التحويلات إلى المغرب أعلى مستوى عام 2005 بـ 5مليار دولار، ثم إرتفعت إلى حوالي 6 مليار دولار عام 2007 بأثر مضاعف منذ عام 2001. كما سجلت التحويلات إلى الجزائر نموا متواصلا منذ عام 2002 وحافظت على هذا النمو طول السنوات التالية تتجاوز 3 مليار دولار عام 2008، في حين تضاعفت التحويلات الواردة إلى تونس بأكثر من 3 أضعاف منذ 1990 منتقلا من 500 مليون دولار إلى أكثر من مليار ونصف دولار عام 2007.

والملاحظة الأساسية التي يمكن إستخلاصها من المعطيات السابقة هي تنامي التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان المغاربية وتباين مستوى هذه التحويلات بشكل بارز، حيث أن أهم مستوى يظهر بالمغرب تليه الجزائر ثم تونس.

### 1.1.2: حجم التحويلات المالية للمهاجرين إلى الجزائر

لا يمكن القيام بدراسة دقيقة للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين دون أن يتم الرجوع إلى الفترات التاريخية للهجرة الجزائرية، حتى يكون تحليل سلوك التحويلات واضح فإستعراض هذه الفترات في الفصل السابق سمح بتصنيف العناصر المفسرة للإتجاهات الملاحظة، خاصة وأن فرنسا القوة الإستعمارية السابقة هي البلد المضيف لأكبر نسبة من المهاجرين الجزائريين فقه عرفت الجزائر منذ الإستقلال معدلات بطالة مرتفعة لليد العاملة غير المؤهلة وحاجة كبيرة للعمال المؤهلين ذوي خبرات عالية، مما جعلها تذهب إلى تنظيم سوق إقليمي للعمل يتم من خلاله تصدير العمال الجزائريين غير المؤهلين إلى فرنسا لفترات قصيرة وإستيراد أفراد مؤهلين من الخارج. غير أنه نتيجة التباين الشديد في مستويات التنمية بين الجزائر والخارج في تلك الفترة، تميزت تحويلات المهاجرين الجزائريين بضعفها وعدم توفر بيانات واضحة عن هذه التدفقات إلى غاية عام 1968، بعدها تم عقد إتفاق بين فرنسا والجزائر حول إلغاء الشروط المتفقة عليها سابقا فيما يخص معاملة العمال الجزائريين بفرنسا. وبسبب عدم توفر إحصائيات عن التحويلات نحو الجزائر خلال تلك الفترة تسمح بتتبع تطورها، نكتفي بالنظر إلى وزن هذه التحويلات آنذاك بالنسبة إلى بعض المؤشرات الإقتصادية.

الجدول رقم (26): نسبة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين إلى بعض المؤشرات الإقتصادية كلية

بين 1969 و1973

بالنسبة المئوية(%)

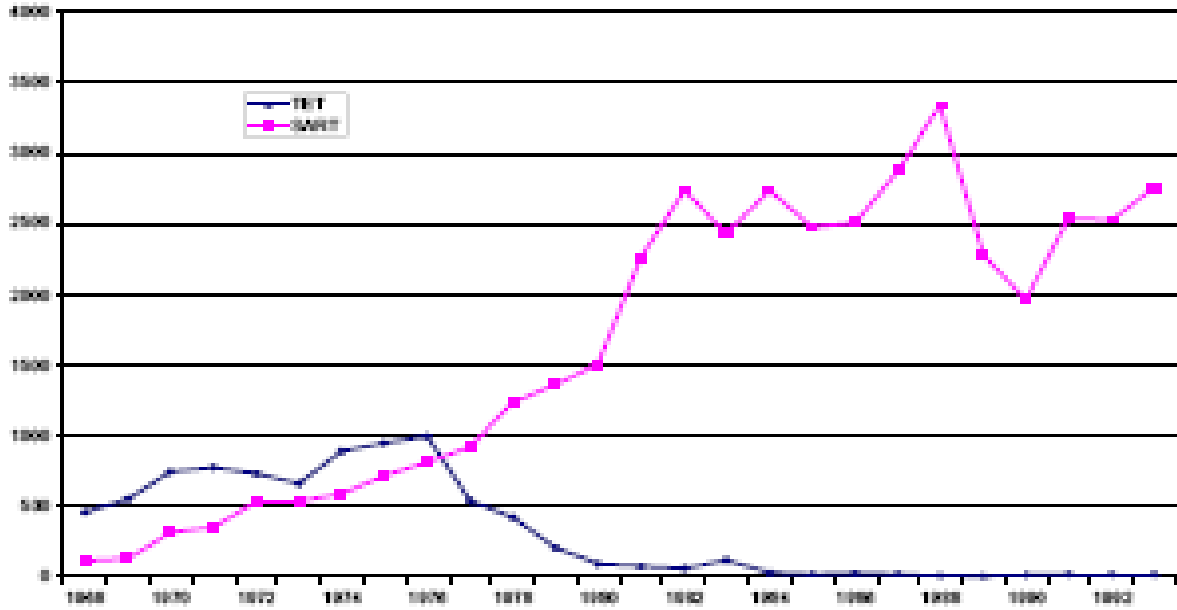
<sup>1</sup> Musette M.S, *Les Maghrébins dans la migration internationale*, op. cit. p. 31.

1973	1972	1971	1970	1969	البيان
71.8	77.2	48.8	69.1	66.5	الإدخار من الأجور\التحويلات الإجمالية
18.7	22.9	33.8	24.3	28.6	التحويلات\الواردات من السلع والخدمات
5.9	5.8	10.7	7.1	8.0	التحويلات\الناتج الداخلي الخام

Source: Musette, M, S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit, p. 52.

نشير الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه إلى الوزن الكبير لبند الإدخار من الدخل إلى إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بمعدل إرتفع من 67% إلى 72% ما بين 1969 و1973. في حين عرفت التحويلات إلى الناتج الداخلي الخام تراجعاً حاسماً لتنتقل من 8% عام 1969 إلى أكثر من 10% عام 1971، وتنخفض هذه النسبة إلى 6% عام 1973. والذي يعزى إلى تبني الجزائر منذ عام 1973 إستراتيجية جديدة للهجرة من خلال تنفيذ سياسة إعادة إدماج المهاجرين العائدين، والتي تسري في إطار سياسة المصالحة الوطنية (إعادة بناء الوطن) القائمة على التصنيع الثقيل، تأمين موارد الطاقة، التعريب وتوطين الخدمات بمعنى جعلها جزائرية. حيث نتج عن هذه الإستراتيجية لعودة المهاجرين الجزائريين نتائج متباينة بفعل التجمع العائلي الذي نظمته فرنسا، مما أدى إلى بروز ملامح جديدة للهجرة كزيادة هجرة العنصر النسائي وتطور ميلاد جيل ثاني على الأراضي الفرنسية. مما نتج عن هذه الظروف المتبوعة بـإستقرار المهاجرين بصورة دائمة بالبلد المضيف، إنخفاض ميل التحويل لدى المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا إعتباراً للتسهيلات المدرجة للإندماج داخل بلد الإقبال. ومن المناسب أن نوضح في هذا السياق تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا، أهم بلد مستقبل للتحويلات خلال تلك الفترة.

## الشكل رقم (47): تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا بين 1969 و1993



Source: Musette, M, S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit, p. 53.

ظلت التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين من فرنسا إلى الجزائر، وكما يشير الشكل أعلاه، منذ نهاية الستينات إلى غاية منتصف السبعينات تتكون من بندين أساسيين هما الأجور ومصادر أخرى للأجر ((SALAIRES ET AUTRE REVENUS DU SALAIRE DES TRAVAILLEURS (SART)، وتحويلات مدخرات العمال (( TRANSFERT DE L'ECONOMIE DES TRAVAILLEURS (TET).

ويلاحظ التطور الحاصل في تحويلات المهاجرين المقيمين بفرنسا بشكل بارز، تراجع نسبة TET التي بدأت تقل نسبياً منذ عام 1977 إلى غاية زوالها بشكل مطلق مع بداية التسعينات. في حين سجلت وتيرة نمو SART ارتفاع مطرد، لتصبح هذه الفئة المكون الوحيد لإجمالي التحويلات المتأتية من فرنسا. ويعزى ذلك إلى طبيعة هذه الفئة التي تتم عموماً من قبل منظمات رسمية، بينما يعود إختفاء TET إلى إنتشار قنوات التحويل غير الرسمية وإتجاه جزء مهم من هذا البند إلى هذه القنوات، خاصة في ظل إتساع الهوة والفارق الكبير بين معدلات الصرف الرسمية والموازية للدينار الجزائري خلال هذه الفترة.

1

فمنذ عام 1980، وفي ظل تنامي العديد من الأحداث والظروف كالأزمة الإقتصادية التي مرت بها البلاد في سنوات الثمانينات، خاصة إثر الإنهيار الحاد في أسعار البترول عام 1986 المتزامن ونهاية الإشتراكية، وبروز أزمة إجتماعية متعددة الجوانب من جهة، وبروز الإقتصاد غير الرسمي من جهة أخرى وتأثيره المباشر على إنتشار قنوات التحويل غير الرسمية، تراجع ت التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين الجزائريين بصورة ملحوظة. فبحسب الإحصائيات المصرفية تصل المبالغ التي يحولها

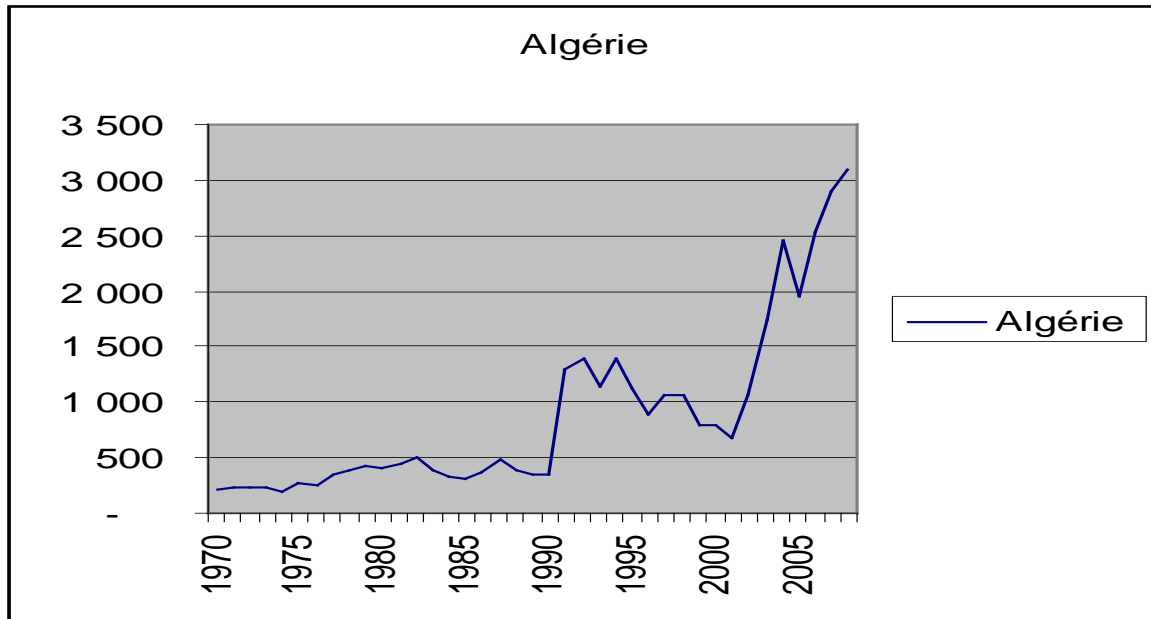
1 Musette, M S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. pp. 52-53.

جزائريو فرنسا إلى بلدهم الأصلي إلى ما يقرب 2,5 مليار يورو في العام، ولكن أقل من 10% من هذا المبلغ تم تحويله عبر المسارات الرسمية. إذ تقل وتختفي التحويلات النظامية للجالية الجزائرية (البنوك، البريد،... الخ) تدريجيا لصالح السوق الموازي للعملة، وكذا مضاعفة المعاملات غير الرسمية التي أدت إلى بروز سوق موازي حقيقي مع جميع ما ينطوي عليه من ذلك.<sup>1</sup>

والشكل الموالي يعبر عن تطور التحويلات المالية للمهاجرين إلى الجزائر بين 1970 و 2009 المتأتية من كل دول العالم وليس فرنسا فقط.

**الشكل رقم (48): تطور التحويلات المالية للمهاجرين إلى الجزائر من 1970 إلى 2009**

**بمليون الدولار**



Source: World Bank 2008, op.cit.

يشير الشكل السابق إلى ضعف التحويلات المالية للمهاجرين نحو الجزائر خلال سنوات الثمانينات مارده إلى حدوث نوعين من التغيير:

- سياسة تضيقية لبلاد الإستقبال في مجال المساعدات العائلية مما أدى إلى تسارع حركة التجميع العائلية.

- تزايد الهوة في الجزائر بين سعر الصرف الرسمي والموازي، فمنذ عام 1980 تم تغيير سعر

الإدخار في السوق الموازي وإتجه إلى غايتين أساسيتين: بناء المساكن، تغطية النفقات اللازمة للعودة إلى الجزائر في فترة الإجازات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمودة ناصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

وقد إنتعشت التحويلات إلى الجزائر في النصف الأول من التسعينات مقارنة بالعشرية السابقة مع تسجيل بعض التذبذبات في النصف الثاني، حيث عرفت وتيرة نمو هذه التحويلات أول ارتفاع قياسي عام 1990، فترة عدم الإستقرار على جميع المستويات، السياسية، الإقتصادية والإجتماعية في ظل نظام التعددية الحزبية الذي أنشأ عام 1989، إلى جانب الإصلاحات الإقتصادية التي إعتمدت مع خيار التوجه نحو إقتصاد السوق التي نتج عنها أزمة إجتماعية، خاصة والتزامن مع أزمات سياسية بالغة العنف.<sup>1</sup>

هذا الإتجاه إلى حد ما غير واضح، فبرغم تدهور الأمن في سنوات التسعينات، ظهور تغير في تركيب العائلات بفعل التجمع العائلي. بالإضافة إلى تفضيل الأجيال الجديدة قضاء إجازاتهم في بلدان أخرى، كما رأت ضرورة إمتلاك سكن في بلد المهجر بهدف إبقاء أطفالهم فيه.<sup>2</sup>

ومن المرجح أن يفسر إنتعاش هذه التدفقات بسلسلة من العوامل التي ترتبط في جزء منها بالسياسة الإقتصادية المتبعة، حيث ترتب عن الإصلاحات الإقتصادية في هذه الفترة التي لم تعطي النتائج المرجوة معدلات نمو سلبية، تخفيض قيمة العملة الوطنية التي تفضي إلى ارتفاع التحويلات. كما ترد إمكانية أن يفسر الميل القوي للتحويل إلى الجزائر في فترة التسعينات، بقوة الإرتباط العاطفي للجزائريين ببلدانهم الأصلية وتقديم الإعالة لأسرهم المتبقية بالبلد الأصلي في ظل ظروف مواتية من عدم الإستقرار خاصة وأن هذه التحويلات تتميز في الظروف العادية بأنها طارئة، وتوجه بالدرجة الأولى لتضامن العائلي وتلبية الإحتياجات اليومية والنفقات الإستهلاكية - حيث أكدت نتائج دراسة قام بها Musette عام 2006 حول سلوك التحويلات المالية للمهاجرين إلى الجزائر، أن 80 % من أسر المهاجرين المستجوبة توجه هذه التحويلات إلى النفقات اليومية والنفقات الإستهلاكية - حيث أشار المتخصصون أن هذا التجمع لا يعني بالضرورة إنخفاض المبالغ المحولة، حيث يؤدي شمل الأسرة من جهة إلى زيادة النفقات ومن جهة أخرى إلى زيادة دخل المهاجر بفضل المعاشات العائلية. كما أن نزعة التحويل وبحسب العديد من الباحثين في هذا المجال لا يعوقها شمل الأسرة كون المرأة والأولاد يفكرون دائما في أسرهم المتبقية بالبلد الأصلي ويحفظون أرباب الأسرة للقيام بتحويلات أكثر بدافع الحنين.<sup>3</sup> خاصة وأن ضعف التعلق العاطفي للمهاجرين الجزائريين في فترة التسعينات إرتبط بالعقارات فقط، الأمر الذي أدى إلى مراجعة إستراتيجية عقارية من طرف الآباء الذي باع البعض منهم مساكنهم بالجزائر.<sup>4</sup>

ويشير ناجي صفير<sup>5</sup> (1995) بلن تجارة الحقائق مازالت حاضرة بقوة رغم تراجع طفيف جراء الإفتاح النسبي للإقتصاد الجزائري. وتقدر بعض إحصائيات السلطات الجزائرية والتي تعود لبداية

<sup>1</sup> Musette, M, S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 53.

<sup>2</sup> حمودة ناصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص51

<sup>3</sup> Chaabita Rachid, op. cit. p. 16.

<sup>4</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية بشمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 4.

التسعينات حجم هذه التجارة بما يفوق 2,5 مليار دولار سنويا، وهو مبلغ هام إذ يمثل ما بين 15 إلى 20% من إجمالي الواردات.<sup>1</sup>

وقد لوحظ إرتفاع مطرد للتحويلات المالية إلى الجزائر منذ نهاية التسعينات مع تسجيل إنخفاضات وإرتفاعات متتالية، حيث إنخفضت وتيرة نمو هذه التدفقات إلى أدنى مستوى عام 2001. هذه السنة التي تزامنت وأحداث 11 سبتمبر، إثر تشديد الرقابة على القنوات غير الرسمية والتدفقات المالية من خلال البحث عن مصادر هذه الأموال بغية محاربة تمويل الإرهاب وعمليات غسيل الأموال، خاصة وأن الجزائر كانت واحدة من الدول المشتبه بها.

ويبرز بشكل جلي تسارعت وتيرة نمو هذه التحويلات منذ عام 2001 حتى عام 2004. ثم قلت حدة هذا التسارع بصورة طفيفة عام 2005. لتنتعش هذه التدفقات خلال السنوات الأخيرة وتبلغ ما يقرب 3 مليار دولار عامي 2006، 2007 وتتجاوز هذا المستوى عام 2008 بفعل إستئناف النمو الإقتصادي، إنخفاض معدلات التضخم، وتحسن الأوضاع الداخلية بالجزائر خلال هذه الفترة.<sup>2</sup> وقد إرتبط تنامي تدفق هذه الأموال خلال هذه الفترة الأخيرة بسلسلة من العوامل، نذكر منها:

- تنامي حركية عودة المهاجرين إلى الجزائر، حيث تؤكد مصادر فرنسية أن هناك حركية للعودة لثنائي الجنسية إلى الجزائر، تنتقل من 8000 شخص عام 2000 إلى 36000 شخص عام 2007، خاصة الذين هم في سن التقاعد.<sup>3</sup> هؤلاء المهاجرين الجزائريين الذين يعودون بمفردهم وتعتبر عودتهم كمبادرة خاصة، مرتبطة بإعتبارات شخصية وعائلية، تبعا لآليات كلاسيكية للعودة متواجدة في كل بلدان العالم في ظل غياب ظاهري لنصوص العودة في البلد الأصلي أو البلد المضيف.<sup>4</sup> وتبدو الأهمية التي تستأثر بها هذه العودة هو زيادة تحويل المعاشات ومنح التقاعد لفئة المهاجرين المتقاعدين إلى الجزائر، إذ أن واحد من دوافع عودة أكثر من 50% من المهاجرين الجزائريين إلى أرض الوطن، هو الحصول على منح التقاعد.<sup>5</sup> مما يفضي إلى إرتفاع وتيرة نمو بند من بنود التحويلات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، والمتمثلة في تعويضات العاملين ومن ثم تنامي التحويلات إلى الجزائر، خاصة وأن المعاشات ومنح التقاعد غالبا ما تتم بصورة رسمية وتظهر في الإحصائيات النظامية لأنها تتم من طرف منظمات وهيئات رسمية. فقد إنتقل مبلغ المعاشات ومنح التقاعد المحولة إلى الجزائر من 2 مليون دولار عام 1997 إلى أكثر من 1,5 مليار دولار عام 2007. وفي هذا السياق،

<sup>1</sup> Musette. M. S. et autres, *Migration de retour au Maghreb: Migrant de retour en Algérie: une nouvelle stratégie en perspective*, op. cit. p. 16.

<sup>2</sup> Musette. M. S. , *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit, p. 54.

<sup>3</sup> Musette. M. S. , *Les transferts des émigrés atteint 3 milliards de dollar en 2008*, op. cit. p. 6.

<sup>4</sup> Musette. M. S. et autres, *Migration de retour au Maghreb: Migrant de retour en Algérie: une nouvelle stratégie en perspective*, op. cit. p. 16.

<sup>5</sup> Musette. M. S et autres, *Action collective de soutien à la réintégration des migrants de retour dans leur pays d'origine, Réponses aux questionnements soulevés au cours de la première rencontre consultative: Le cas des migrants algériens*, Projet MIREM (Migration de retour au Maghreb), Institut Universitaire Européen, Florence. 23-24 Novembre 2007, p. 2: www.mirem.eu/archive/rencontre1algerie.pdf . Consulté le 26/1/2010 à 13:18.



يشير وزير المالية كريم جودي أنه تم تسجيل أكثر من 3,9 مليون عملية تحويل للمعاشات ومنح التقاعد للمتقاعدين الجزائريين من صناديق التقاعد الأجنبية بالخارج نحو الجزائر بين جانفي وأكتوبر 2008، في حين تجاوزت عددها 4,4 مليون عملية عام 2007 مقابل 4,1 مليون عام 2006. ويؤكد وزير المالية أن المعاشات ومنح التقاعد تستفيد من إهتمام خاص على مستوى بنك التنمية الريفية والفلحة **BADR** ووكالته الإقليمية بفضل نظام إعلام آلي خاص موضوع لمثل هذا النوع من التحويلات قبل توزيعها على أصحابها في مهلات محددة وواقعية.<sup>1</sup>

- ونشير إلى أن العودة لا تفرض نهاية التجربة الهجرية لأن رصيد جديد ليس مستثني . حيث يعزى تنامي التحويلات إلى الجزائر في جزء منه إلى إستمرارية الهجرة وتزايد حجم الجزائريين المتواجدين بالخارج تقريبا بـ22000 مهاجر لمتوسط سنوي ما بين 2000 و2005 في ظل المحافظة على الروابط والعلاقات العائلية والإجتماعية.<sup>2</sup> فقد أتاحت دراسة (Musette, 2006) على عينة من 320 أسرة بالجزائر لديها على الأقل فرد واحد من أقاربها مقيم بخارج الوطن، أن 65% من المهاجرين يقومون بزيارة إلى الجزائر على الأقل مرة كل سنة، وأن نحو 10% من المهاجرين يقومون بأكثر من زيارة واحدة في السنة. كما أنه بالإضافة إلى الزيارات، تشير الدراسة أن الإتصالات أصبحت متكررة خاصة مع التطور التكنولوجي في مجال الإتصالات، ففقط 20% من الأسر المستجوبة تؤكد إنعدام الإتصالات مع أفرادهم المهاجرين، وأن نحو 60% صرحوا أن ثمة إتصالات مستمرة مع المهاجرين بأكثر من مرة في الأسبوع.<sup>3</sup> لتظل هذه التحويلات مؤشرا على الإرتباط العاطفي لهؤلاء المهاجرين ببلدهم الأصلي.

- وثمة عامل آخر يحفز تحويل أموال المهاجرين الجزائريين، ويتمثل في إرتفاع قيمة الأورو في الفترة مابين 2006-2007، خاصة أن غالبية التحويلات إلى الجزائر مقومة بالأورو لأن معظم المهاجرين الجزائريين يتواجدون بالإتحاد الأوروبي وبشكل خاص بفرنسا.<sup>4</sup>

ويلاحظ أيضا أن التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر لم تعنى بالأزمة المالية، فقد واصلت المبالغ المحولة نموها. ومن المرجح، أن تسجل هذه التحويلات تبعا لتقديرات خبراء البنك الدولي عام 2008 زيادة بنسبة 6,67 % مقارنة بالسنة الماضية، لتتجاوز 3 مليار دولار. ومن الممكن أن يعزى هذا الإرتفاع، إلى أن المهاجرين لن يتركوا على الأرجح بلدانهم الجديدة ويريدون البقاء حيثما هم، فهم يرون أن الوضع في بلدانهم الأصلية أسوأ حالا. بالإضافة إلى أن العمال المغتربين هم أقل تكلفة وأكثر مرونة، إذ أنهم يبذلون جهدا أكبر في العمل ولا يصرون على توفر كل ظروف العمل الملائمة ولا يطلبون الكثير.

<sup>1</sup> APS, 1.5 milliard de dollar transférés en 2007, El watan , 30 janvier 2009.

<sup>2</sup> Musette. M. S, *Les transferts des émigrés atteint 3 milliards de dollar en 2008*, op. cit. p. 6.

<sup>3</sup> Musette. M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p. 69.

<sup>4</sup> Bataille autour de l'argent des émigrés algériens, lundi 13 aot 2007, Extrait du CADTM. <http://www.cadtm.org>.

وكما يعتقد ديليب راثا، أن كثيرا من العمال ذوي تأهيل بسيط ممن تم رفعهم من كشوف الرواتب الرسمية يواصلون العمل دون أن يبقوا مقيدين في سجلات المنشأة، ومن ثم يجد أصحاب العمل أنه من الأسهل لهم تشغيلهم لأسباب تتعلق أيضا بالضرائب خاصة في فترة الأزمة.

### 1.1.1.2: خصائص المهاجرين الجزائريين

يبقى حجم ومسار التحويلات رهينا بللخصائص الفردية للمهاجرين المحولين. ومن المناسب في هذا السياق **تقييم السلوك المالي للمهاجر الجزائري** من خلال إبراز هذه الخصائص وعلاقتها بالتحويلات المنجزة. وذلك بالإستعانة بالجدولين التاليين. يوضح الجدول الأول خصائص الفاعلين للتحويلات بالتمييز بين ما يرسلونه من أموال وسلع.

الجدول رقم (27): خصائص المهاجرين الجزائريين

التحويلات النقدية والعينية ب(%)	التحويلات العينية ب(%)	التحويلات النقدية ب(%)	البيان
91,3	55,1	82,6	<u>الفئة العمرية</u> أقل من 35 سنة
92,8	61,4	91,6	35 سنة فأكثر
91,7	54,6	89,8	<u>الحالة المدنية</u> متزوج
93,2	68,2	81,8	غير متزوج
92,0	64,3	87,5	<u>البلد المضيف</u> فرنسا
92,5	42,5	87,5	خارج فرنسا
			<u>المستوى العلمي</u>

100,00	62,5	95,9	إبتدائي أو أقل
91,0	60,3	87,2	متوسط وثنائي
89,8	55,1	83,7	دراسات عليا
			<u>الحالة المهنية</u>
92,9	65,3	90,3	عامل
78,6	28,6	75,0	غير عامل
			<u>حالة السكن</u>
76,9	23,1	92,3	مالك
93,3	61,9	85,0	مستأجر
			<u>فترة الهجرة</u>
93,8	62,5	93,8	قبل 1980
95,2	64,5	88,7	بعد 1981 و 2000
86	44	82	بعد 2000
			<u>المجموع</u>
140	89	133	
92.1	58.6	88.1	%

Source : Musette. M .S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p. 66.

ويشير الجدول الموالي إلى مبلغ التحويلات المالية بحسب خصائص الفاعلين ، حيث قدر متوسط هذه التحويلات عام 2006 بمبلغ 3422 يورو.

الجدول رقم (28): القيمة المتوسطة للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عام 2006 باليورو

المتوسط	خصائص المهاجرين
	<u>الفئة العمرية</u>
2881	أقل من 35 سنة
3868	35 سنة وأكثر
	<u>الحالة المدنية</u>
3498	متزوجين
3228	غير متزوجين
	<u>البلد المضيف</u>
3656	فرنسا

2752	خرج فرنسا
	<b>المستوى التعليمي</b>
4781	إبتدائي أو أقل
3176	متوسط وثانوي
3063	دراسات عليا
	<b>الحالة الفردية</b>
3567	عامل
2537	غير عامل
	<b>حالة السكن بالخرج</b>
1438	مالك
3320	مستأجر
	<b>فترة الرحيل</b>
4641	قبل 1980
3261	بين 1981 و 2000
2900	بعد 2000
3422	المجموع

Source : Musette. M .S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p. 67.

تبرز المعطيات الواردة في الجدولين السابقين ، أن ميل المهاجرين الجزائريين لتحويل المدخرات نحو البلد الأصلي قوي لدى المهاجرين الذين تبلغ أعمارهم 35 سنة فأكثر، بمتوسط يصل إلى 3868 يورو مقارنة بالتحويلات المنجزة من قبل المهاجرين الذين ينتمون إلى فئة عمرية أقل من 35 سنة. حيث لا يتعدى متوسط تحويلات هذه الفئة 2881 يورو. ونستنتج أن المهاجرين أكبر سنا يتميزون بروح المسؤولية والأخذ على عاتقهم دعم الأسرة خاصة بالنظر أن الهجرة مرتبطة بتقديم الإعالة للأسرة على نقيض المهاجر الشاب الذي يقل لديه الشعور بالمسؤولية إتجاه الغير، ويبحث عن الإدماج في البلد المضيف وإكتساب نمط حياة هذا البلد كما يتأثر دافع التحويل ب الحالة المدنية للمهاجر . فنلاحظ إرتفاع حدة التحويل للمهاجرين الجزائريين المتزوجين عن غير المتزوجين، بشكل طفيف حيث يبلغ متوسط التحويلات للمهاجرين المتزوجين 3498 يورو، وغير المتزوجين 3228 يورو. ومن هنا نستخلص إمكانية أن تفسر هذه الملاحظة إستنادا على نتائج دراسات قام بها باحثون متخصصون<sup>1</sup> حول خصائص المهاجرين من دول مختلفة بالتركيز على الحالة المدنية للمهاجر، بأن دافع التحويل المرتفع للمهاجر المتزوج يرتبط من جهة بتقديم المساعدة لزوجته، وأولاده

<sup>1</sup> Cain 1983, A ; Perotti 1996, M ; Koulibaly 1997, C ; Arnsperger 1998, Z ; Chattou 1998 et F ; Ngaruko 2000.

وللمزيد من المعلومات أنظر: Chabitta Rachid, op. cit. p. 12.

بالدرجة الأولى. وأن نزعة التحويل من جهة أخرى لا تعوقها تواجد الزوجة والأطفال بصحبة المهاجر بالبلد المضيف، بل نظل هذه النزعة تتسم بالقوة كون الزوجة والأولاد يفكرون دائما في أسرهم المتبقية بالبلد الأصلي ويحفزون رب الأسرة لتحويل أكبر. ومن جهة أخرى فثمة عامل يحفز المهاجر المتزوج على إستمرارية التحويلات التي يقوم بها، فهو على دراية أن هذه التحويلات تعتبر كأمان لشيخوخة والديه. حيث يسعى لإعالتها حتى يقلدوه أبناءه في المستقبل عند تقدمهم في السن.

كذلك يبقى حجم التحويلات رهينا بعدد المهاجرين في بلدان المهجر، إذ يسجل متوسط التحويلات للمهاجرين المقيمين بفرنسا حوالي 3656 يورو، في حين لا يتعدى هذا المتوسط للمهاجرين المتواجدين خارج فرنسا 2752 يورو. ويعزى إرتفاع مستوى التحويلات القادمة من فرنسا إلى تواجد عدد كبير من المهاجرين الجزائريين هذا البلد وإستمرارية تدفق الجزائريين إليه كما أشرنا إليه في الفصل السابق من خلال رصد مسار الهجرة الجزائرية

ويلاحظ أن دافع التحويل يزداد إرتفاعا لدى المهاجرين ذوي مؤهلات دنيا، و أن ثمة إرتباط قوي بين المستوى العلمي الضعيف والتحويلات المرتفعة. ف100% من المهاجرين ذوي مستوى تعليم ابتدائي أو أقل يقومون بتحويلات نقدية وعينية نحو الجزائر بشكل يفوق المستويات العلمية الأخرى. إذ يبلغ متوسط تحويلات المهاجرين ذوي مستوى علمي ابتدائي أو أقل 4781 يورو، يليه المهاجرين ذوي مستوى علمي متوسط وثنائي ب3176 يورو، ثم المهاجرين أصحاب الشهادات العليا بمتوسط لا يتعدى 3063 يورو. ونستنتج أن ذلك يعزى للصعوبات التي يواجهها المهاجرين ذوي مستوى علمي ضعيف في الإدماج داخل البلد المضيف، عكس المغتربين المؤهلين الذين يندمجون بسرعة داخل المجتمع المستقبل. وهو ما توصلت إليه دراسة سابقة أنجزتها المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية عام 1975 على المهاجرين المغاربة.

كذلك تقل تحويلات المهاجرين غير العاملين عن تلك الصادرة عن المهاجرين العاملين. فعلى سبيل المثال، يصل متوسط تحويلات المهاجرين غير العاملين إلى 2537 يورو في الجزائر ويرتفع هذا المتوسط إلى 3567 يورو للمغتربين الجزائريين العاملين. وعلى صعيد آخر، تشير المعطيات المتوفرة من الجدولين أن الميل لتحويل المدخرات نحو البلد الأصلي قوي لدى المهاجرين المستأجرين لمسكن بمتوسط 3320 يورو مقارنة بالمالكين المسكن بالبلد المضيف والذين لا يتعدى متوسط تحويلاتهم 1438 يورو. ولعل مايفسر إنخفاض حدة التحويل عند المهاجرين المالكين للمساكن هو شعورهم بإستقرار وبالتالي يرتفع لديهم إحتمال التواجد دائما بالبلد المضيف.

وأخيرا، فإلى دافع التحويل يبدو أكثر مرونة لدى المهاجرين القدامى الذين تعود فترة رحيلهم إلى ما قبل 1980 بمبلغ يصل في المتوسط 4641 يورو. يفوق بذلك متوسط التحويلات للمهاجرين الذين رحلوا بين 1981 و2000. وبعد 2000 بمتوسط بلغ 3261، 2900 يورو على التوالي. ونستنتج في هذه الحالة أن

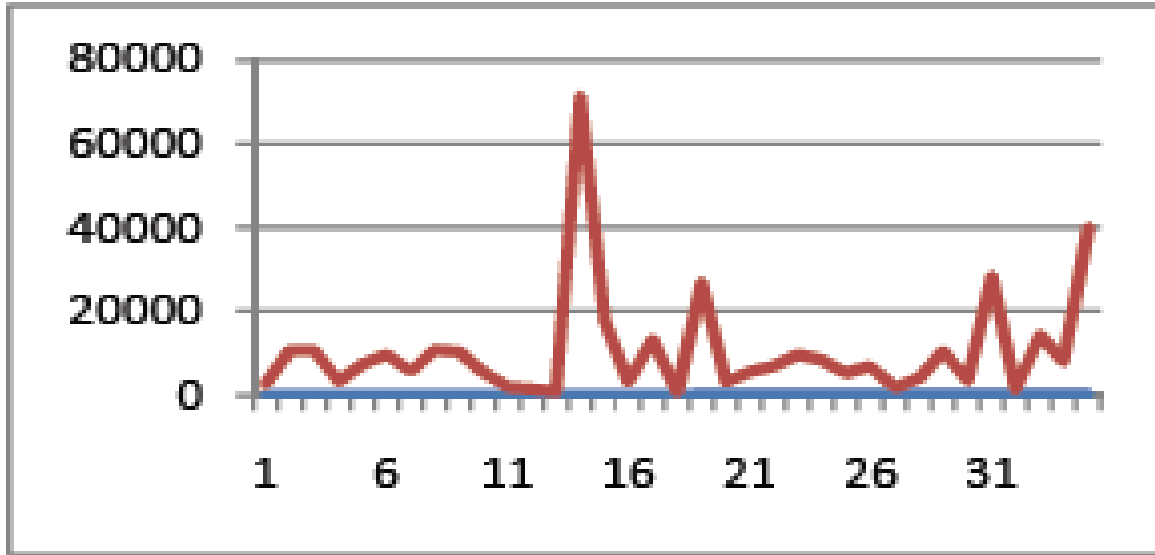
قدرة الإدخار لدى المهاجرين لا تتناقص كلما ترسخ اندماجهم في بلدان الإستقبال وإنما يرتبط إختلاف الميل للتحويل بين مختلف هذه المراحل بتغير ملامح المهاجرين من مرحلة أخرى ، والتي تطرقنا إليها في الفصل السابق. فالمهاجرين قبل 1980 معظمهم من أصول قروية يتميزون ببساطة الإستهلاك وسلوك إدخار تقليدي، و قوة الإرتباط بمناطقهم الأصلية. فقد بدى جليا في دراسات<sup>1</sup> تمت على المهاجرين القرويين أن الأفراد المهاجرين من أصول قروية يحولون أكبر عن المهاجرين من أصول حضرية، ذلك أن القرويين تربطهم علاقة وثيقة بأسرهم، لأن أسرهم في غالب الأحيان تسهم في تمويل هجرتهم، الذي ليس هو الحال دائما بالنسبة للوسط الحضري.

ولعل ما يعزز هذا الإستنتاج، المستوى العلمي الضعيف لمهاجرين الستينيات وقبل الثمانينات وصعوبة إندماجهم بالبلد المضيف تبعا للفرضيات القائلة بالأثر الإيجابي للمستوى العلمي الضعيف على دافع التحويلات.

وتعتبر طول فترة إقامة المهاجر الجزائري بالخارج كمتغير أساسي مفسر لسلوك التحويلات بحسب فترات الهجرة . وهذا تبعا لما يوضحه الشكل الموالي الذي يعبر عن تطور التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر حسب فترة الإقامة بالبلد المضيف.

الشكل رقم(49): التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين حسب فترة الإقامة بالخارج باليورو **س**

**ع**

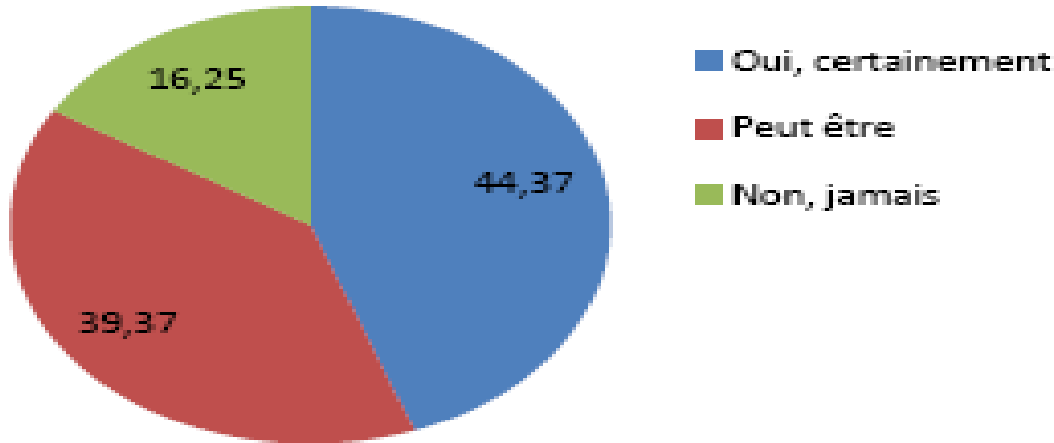


Source: Musette. M .S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p.72.

<sup>1</sup> Cain 1983, A ; Perotti 1996, M ; Koulibaly 1997, C ; Arnsperger 1998, Z ; Chattou 1998 et F ; Ngaruko 2000 ,B ; Dostie et D ; Vencatachellin 2006.

يشير الشكل أعلاه إلى إتجاه خاص، حيث يحول المهاجرين الجزائريون الذين أقاموا بالخارج لفترة تقل عن 12 سنة مبالغ تقل عن 10000 يورو، في حين عرفت وتيرة التحويل نمواً أكبر بالنسبة للمهاجرين الذين تتراوح فترة إقامتهم خارج الوطن بين 12 و 15 سنة، غير أن حدة ارتفاع هذه التحويلات تقل نسبياً بين 16 و 30 سنة من التواجد ببلد الإقامة، ثم تنمّش من جديد نحو الجزائر ابتداءً من 31 سنة من الاستقرار بالبلد المضيف، والذي يعزى إلى إستعداد المهاجر للعودة إلى الوطن الأصلي.<sup>1</sup> وهو ما يفسر ارتفاع الميل للتحويل لدى المهاجرين الجزائريين الذين رحلوا قبل عام 1980 والذين تزيد فترة إقامتهم عن 31 سنة مقارنةً بمهاجرين سنوات الألفين. بل والأهم أنه كلما زادت فترة إقامة المهاجر بالبلد المضيف كلما تقدم في السن وزاد إهتمامه بالعودة إلى موطنه مما يؤثر من جهة أخرى إيجاباً على قرار التحويل. ذلك أن إستعداد المهاجر للإدخار والتحويل يتوقف على الأهداف التي يتوخاها المهاجر من وراء مشروع الهجرة والشكل الموالى يعبر عن إمكانيات عودة المهاجرين الجزائريين إلى بلدهم

### الشكل رقم(50): إمكانيات عودة الجزائريين المقيمين في الخارج إلى الجزائر



Source: Musette. M .S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p. 69.

تبرز المعطيات الواردة في الشكل السابق إلى أن 45 % من أسر المهاجرين المستجوبة تؤكد عودة أفرادهم المغتربين يوماً ما إلى الاستقرار بالجزائر، و فقط نحو 16 % صرحوا بلبنى فكرة عودة الأفراد المهاجرين للعيش بالجزائر غير وارد تماماً مقابل 39.37 % يتوقعون عودة أفرادهم المهاجرين<sup>2</sup>

### 2.1.2: التحويلات المالية للمهاجرين إلى المغرب

<sup>1</sup> Musette. M .S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p.72.

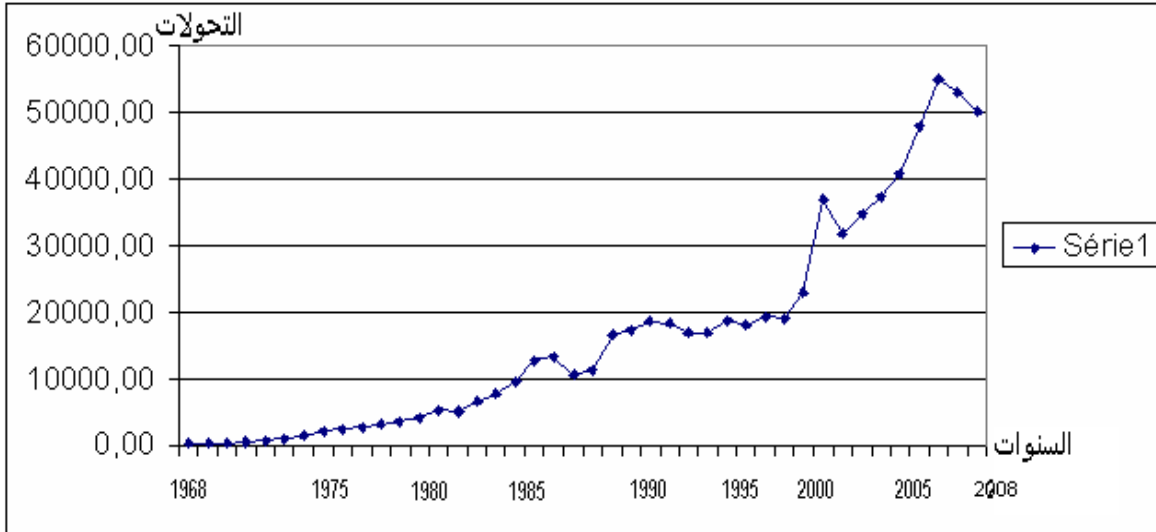
<sup>2</sup> Idem, op. cit.p. 69.

نتوفر بالنسبة للتحويلات المالية للمهاجرين إلى المغرب على معطيات لسنوات بعيدة تمكننا من تقييم وتفسير التطور الذي عرفته هذه التحويلات بشكل أكثر تفصيلا. إلا أننا فضلنا الإبقاء على هذه المعطيات بالدرهم المغربي **بالقيمة المطلقة** حتى يكون تقييم هذا التطور أدق، بسبب تقلبات أو تغيرات سعر صرف الدرهم المغربي في كل مرة بالنسبة إلى الدولار أو الأورو ومدى صعوبة الحصول على سعر الصرف الفعلي للدرهم المغربي بالنسبة للدولار طول الفترة الممتدة بين الستينات والثمانينات .



## الشكل رقم (51): تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بين 1968 و2009

بملايين الدرهم المغربي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتمادا على الإحصائيات الواردة في ( أنظر الملحق ):

- Royaume du Maroc, Office des Changes, Statistiques des échanges extérieurs, flux financiers, Envois de fonds effectués par les Marocains Résidents à l'Étranger (MRE) de 1968 à 2007 et Tableaux de bord de 1996 à 2007: [www.oc.gov.ma](http://www.oc.gov.ma). Consulté le 4/5/2009 à 12:30.
- Royaume du Maroc, Office des Changes, Statistiques des échanges extérieurs, publications, Balance des paiements, Rapport annuel 2008, 2009: [www.oc.gov.ma](http://www.oc.gov.ma) Consulté le 4/4/2010 à 10:30.

يشير التطور الحاصل في التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة إلى تضاعف حجم هذه التحويلات (بالقيمة الرقمية) بأكثر من أربعة مرات بين 1962 و1972 منتقلا من 158 مليون درهم عام 1966 إلى 200 مليون درهم عام 1968 و 640 مليون عام 1972، هذا النمو الذي يرتبط بتزايد عدد المهاجرين المغاربة بالخارج الذي إنتقل من 100000 مهاجر إلى 200000 مهاجر ما بين 1966 و1971.

كذلك شهد مستوى التحويلات الرسمية في عام 1973 إرتفاعا ملحوظ تجاوز مليار درهم، إثر بداية الشروع في إلغاء الإجراءات الأولى للحد من الهجرة في بعض البلدان الأوروبية. مما يشير بشكل بارز إلى وجود علاقة قوية بين مستوى التحويلات الرسمية بين 1973 و1985 والحضور القوي للمهاجرين المغاربة ببلدان المهجر الذين وصل عددهم من 270000 شخص إلى حوالي مليون شخص طول هذه

الفترة.<sup>1</sup> كما يعزى إرتفاع مبلغ التحويلات في جزء منه خلال هذه الفترة بمستوى الأجور المرتفع في معظم البلدان الأوروبية بعد الأزمة التضخمية، وبالوضع المتطور للهجرة الموسمية آنذاك. و من جهة أخرى إنتعشت التدفقات المالية بفعل إقامة شبكات بنكية مغربية إبتداء من عام 1971 في بلاد المهجر. وأفضت التحويلات المالية للمغربين المقيمين بالخارج إلى إرتفاع ملحوظ حيث أن مستوى التحويلات قد تضاعف بثلاثة مرات في سنوات الثمانينات، إذ إنتقل من 4174,6 مليون درهم عام 1980 إلى 11344,4 مليون عام 1989.<sup>2</sup> غير أنه وكما تبرز معطيات الجدول أعلاه، فقد سجلت هذه التحويلات تقهقر عام 1982 مرده إلى حذف منحة التساوي بين الدرهم والفرنك الفرنسي وهي عملة أهم دولة مصدرة لهذه التحويلات وتعويضها بمنحة للصرف قيمتها 10% بالنسبة للفرنك الفرنسي و 5% بالنسبة لباقي العملات. أما التقهقر الثاني الحاصل عام 1988 فمرده إلى حذف هذه المنحة.<sup>3</sup> وقد عرفت تحويلات المهاجرين المغربين عام 1990 تطورا قياسا وصل إلى 16,537 مليار درهم، والذي يعزى إلى تخفيض قيمة الدرهم بنسبة 10% في ماي 1990. كما سجلت هذه التدفقات المالية زيادات بسيطة عام 1991 و1992 بأكثر من 4,8% و 6,9% على التوالي، ثم تراجعت هذه التحويلات بشكل طفيف عامي 1993 و 1994 لتنمو من جديد في منتصف التسعينات وتقل نسبيا في نهاية التسعينات. فعاملين إثنين يشرعان عدم إستقرار هذه التحويلات خلال التسعينات هما منافسة بنوك الدول المضيفة بإقتراح منتجات أفضل للمهاجرين و الإتجاه نحو الإستقرار النهائي للأجيال الصاعدة من أبناء المهاجرين.

وثمة عامل آخر يرتبط بحرب دول الخليج وإنعكاساتها السلبية على العلاقات الإقتصادية الدولية، حتى وإن لم تأثر بصورة مباشرة على التحويلات النقدية للمغربين المقيمين في الخارج. ولكن رغم ذلك، فقد تنامت هذه التحويلات بسبب سلسلة من العوامل، خاصة التخفيضات المتتالية للعملة المغربية وتميز المغرب بشبكة بنكية مهمة لتشجيع وجمع مدخرات المهاجرين، من خلال الجهود المبذولة من طرف الحكومة المغربية التي تظهر مكاسب مرتفعة لأموال المهاجرين إلى جانب إدراج جملة من التحفيزات المهمة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Bennabou. M et Garson. J.p, *Les Marocains: moins de chômeurs et plus devises*, I.N.E.D travaux et documents, Cahier n°94, Edition P.U.F, Paris, 1981, pp. 150-162: [www.livres-revues.com/export.html](http://www.livres-revues.com/export.html). Consulté le 4/4/2009 à 13:40.

<sup>2</sup> Belguendouz. A, *Les TME ou les devisardes 1961-1991*, Revue économie et socialisme, N°11 et 12, Rabat 1992, pp. 92-98: [fr.wikipedia.org/wiki/Michel\\_Beaud](http://fr.wikipedia.org/wiki/Michel_Beaud) : Consulté le 4/4/2009 à 10:10.

<sup>3</sup> خشاني محمد، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص10.

<sup>4</sup> Chref. M et Wahbi. M, *Quelles stratégies pour quels enjeux : le cas du Maroc*, In « Les maghrébins dans la migration internationale », volume 2, CREAD, Alger, 2006, pp. 55-56.

وقد كانت سنة 2001 حالة إستثنائية لتحويلات المهاجرين المغربين، حيث وصلت هذه التحويلات إلى ما يقارب 37 مليار درهم مسجلة بذلك إرتفاعا بأكثر من 60% مقارنة بالسنة الماضية، ويرجع هذا الإرتفاع الإستثنائي إلى عاملين رئيسيين هما:

- تغير العملات الأوروبية وتعويضها باليورو: كان المغربون المقيمون في الخارج الذين إكتنزوا مبالغ مهمة من العملات الأوروبية المختلفة مجبرين حتى لا يضطروا إلى تبرير أصل هذه الأموال أمام الضرائب تحويلها إلى المغرب، هذا السياق يفسر كيف أن حجم التحويلات التي تمت قبل 11 سبتمبر 2001، كانت قد وصلت إلى حوالي 4 مليار درهم في جويلية وحوالي 4,5 مليار درهم في أوت، رقم قياسي للعام.<sup>1</sup>

- أثر 11 سبتمبر: حيث تم رصد تحويلات مالية مهمة إلى المغرب، خارج منطقة الأورو وأحيانا بنسب عالية كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة (+144.1%)، في بريطانيا العظمى (3,67%)، في الكويت (216%) وفي قطر (117,7%)، هذه التحويلات المالية إلى البلد الأصلي كانت تهدف فيما يبدو إلى أن تكفل أماننا أفضل.

كما عرف تطور حجم التحويلات الصادرة عن المهاجرين المغاربة تراجعاً، 14% عام 2002، ليسجل نمواً طفيفاً في النصف الأول من الألفين بلغها يقرب 9%. ثم تطور بشكل معتبرا في النصف الثاني حوالي 17,4% عام 2006 و15,4% عام 2007. حيث يعزى هذا الإرتفاع الملحوظ في تحويلات المهاجرين المغربين إلى إرتباط دافع التحويل لدى المهاجرين المغربين بتقديم الدعم للعائلة المتبقية في البلد الأصلي. حيث أشار دراسات حول دوافع التحويل عند المغربين المقيمين الروابط ما بين المهاجرين والبلد الأصلي لا تتلشى مع الوقت، فالمهاجرين القدامى الذين تقدموا في السن يفكرون في العودة إلى الوطن، في حين المغتربين أقل تأهيلاً أو ذوي مستويات علمية ضعيفة يستثمرون بالبلد الأصلي في تعليم الأطفال وشراء العقارات. بالإضافة إلى أن مسألة التعمق في مخصصات التحويلات توضح أن التضامن وإعالة الأسرة المتبقية بالبلد الأصلي الدافع الأول للتحويل يسيطر، 53% من تحويلات المغتربين موجهة للدعم العائلي و الباقي يقسم بين الإيداع (15%) والإستثمار (11%)، الحصول على سلع عقارية (15%) وإستخدامات أخرى بـ (5%)، مما يشير إلى إستمرارية تدفق هذه الأموال بفعل متانة الروابط الأسرية والإجتماعية للمهاجر بالبلد الأصلي.

أما فيما يخص الأزمة المالية 2009، فمن الواضح أنها لم تؤثر على كل المغتربين المقيمين في الخارج بنفس الطريقة لإختلاف وضعية تواجدهم بالبلد المضيف تبعاً للنشاطات الممارسة ووفقاً للعمل الذي يقومون به، حيث كان لها الصدى الأكبر بإسبانيا وإيطاليا، وخاصة على المهاجرين الذين يعملون

<sup>1</sup> خشاني محمد، المغرب: هجرات وتحويلات وتنمية، تقرير الهجرة المتوسطة، المعهد الجامعي الأوروبي والمفوضية الأوروبية، إيطاليا، عام 2005، ص191.

في قطاع العقارات، السيارات وقطاع المالية. وتظهر الآثار الأولى للأزمة منذ بداية عام 2009 وللأشهر الأولى من جانفي إلى أفريل، حيث سجلت التحويلات إنخفاضا بـ13,9% مقارنة بنفس الفترة لعام 2008، 14581,1 مليار درهم مغربي مقابل 16939,6 درهم مغربي. غير أن هذا الإتجاه التنازلي ليس بالمفاجئ، لأنه ظهر في السداسي الثاني لسنة 2008، وبالضبط في أوت 2008، حيث إنخفضت هذه التحويلات بـ3,6% لهذا العام مقارنة بـ2007<sup>1</sup>

ونسنتج من خلال تتبع التطور الحاصل في التحويلات المالية للمغربين المقيمين بالخارج أن هذه التحويلات تعرف تطورا حرا يرتبط بسلسلة من العوامل الإقتصادية، المالية كتقلبات أسعار الصرف، تغير سلة العملات، أثر الأورو، معدلات التضخم السائدة. إلى جانب أحداث سياسية كأحداث 11 سبتمبر 2001 والعديد من المتغيرات الديمغرافية والسيكولوجية نذكر منها:

- أن الميل لتحويل المدخرات نحو البلد الأصلي ضعيف لدى شباب الجيل الثاني من المهاجرين المغربين، والذي يفسر بتبني هؤلاء المهاجرين نمط إستهلاك المجتمع المستقبل. لكن من جهة أخرى، فتنامي التحويلات نحو المغرب هو نتيجة الإحتياجات المختلفة من وسط إلى آخر. ففي الواقع، إحتياجات الأفراد من أصول قروية ترتبط بفترات الحرث، الزرع والحصاد، كما تتزايد بشكل خاص في فترات الجفاف. في حين تتمثل إحتياجات المستفيدين من الوسط الحضري في الإيجار، مصاريف التعليم والصحة، حفلات إجتماعية (حفلات الزواج، أعياد الميلاد...)، الأعياد الدينية (عيد الفطر، عيد الأضحى).

- كذلك تشير نتائج دراسة تمت حول تطور تحويلات المهاجرين المغربين بالإعتماد على نموذج **قياسي** طول الفترة الممتدة من 1960 إلى 2006، أن معدل التضخم يؤثر بصورة مباشرة على التطور الحاصل في تحويلات المغربين المقيمين في الخارج الذين يحاولون الإبقاء على نفقاتهم عند مستوى مستقر من أجل بلوغ هدف الإدخار الذي يتوخوه من وراء م شروعهم الهجري، خاصة وأن في بعض البلدان مثل فرنسا غالبا ما تكون الزيادة في الأسعار تكون متنوعة دائما بزيادة في الأجور. كما تؤدي الموجات التضخمية أيضا إلى تشجيع المهاجرين على القيام بالإستثمارات بالبلد الأصلي مما يحفزهم دائما على تحجيم مدخراتهم من خلال الحد من النفقات. كما تبقى معدلات التضخم المسجلة في المغرب أضعف المعدلات المسجلة في البلدان النامية نتيجة سياسات التقويم الهيكلي، مما يحفز المهاجرين المغربين على تحويل المزيد من الأموال. وأوضحت نفس الدراسة أن التحويلات تتضاعف في فترات الجفاف مرتين في المتوسط إزاء الأسر القروية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Chakir Redouane, *MRE a l'épreuve de la crise : les Marocains transfèrent moins que les subsahariens*, Le Matin économie, Maroc, 31.05.2009, 08h 32: Le Matin. Ma. Consulté le 5/06/2009.

<sup>2</sup> Chabitta Rachid, op. cit. p. 3.

أما فيما يخص متغير سعر صرف الدرهم المغربي إزاء عملات أخرى، يشير أن أثر هذا المتغير على مستوى تحويلات المغربين المقيمين في الخارج ليس واضح دائما ، لأنه يمكن أن يحدث آثار سلبية وإيجابية في نفس الوقت. حيث أن زيادة أسعار السلع والخدمات نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية في البلدان الأصلية، تدفع المهاجرين من جهة إلى التقليل من التحويلات المنجزة نحو المغرب، ومن جهة أخرى ينتج عن ارتفاع سعر صرف درهم زيادة القدره الشرائية للمهاجرين، فيزيدون من تحويلاتهم إزاء البلد الأصلي بهدف الإستثمار خاصة في العقار.<sup>1</sup>

### 1.2.1.2: ملامح المغربين المقيمين في الخارج

يبرز بشكل جلي من خلال تتبع تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغربين وتفسير إتجاهها، ضرورة تقييم السلوك المالي للمهاجرين، من خلال الإحاطة بخصائص هؤلاء المهاجرين. وفي ه ذا السياق، توفر دراسة ميدانية أجريت عام 1999/1998 بالتعاون بين INSEA ومؤسسة الحسن الثاني (محمودي 2000) على عينة من 1239 مهاجر مغربي عند العودة إلى أرض الوطن لقضاء العطلة، المعطيات الواردة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (29): النسبة المئوية (%) للمهاجرين المغربين الذين قاموا بتحويلات طول السنوات الخمس السابقة للدراسة

العمر والمستوى العلمي	النسبة المئوية (%) للمهاجرين
-----------------------	------------------------------

<sup>1</sup> Elkhider Abdelkader et autres, op. cit. p. 13.

<u>العمر</u>	
100	19-15 سنة
90,3	29-20 سنة
91,7	34-30 سنة
94,7	49-40 سنة
96,0	59-50 سنة
95,9	64-60 سنة
96,7	70 سنة
<u>المستوى التعليمي</u>	
96,4	أمي
94,0	قرآني
97,6	إبتدائي
92,3	ثانوي
89,6	عالي

Source: Bouchachen Jamal, *Apports des transferts des résidents à l'étranger à la réduction de la pauvreté : cas du Maroc*, Statistique développement et droit de l'homme, Session I-Pa 5c, Direction de statistique, Rabat, 2000, 15 -16  
www.portal-stat.admin.ch/iaos2000/bouchachen\_final\_paper.doc . Consulté le 29/3/2010 à 20:55.

وتشير نتائج هذه الدراسة، أن نحو 90% من المهاجرين صرحوا بأنهم حولوا أموالا إلى المغرب على الأقل مرة واحدة خلال السنوات الخمس التي سبقت الدراسة. وتبرز المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن إجمالي المهاجرين الشباب الذين تقل أعمارهم عن 20 سنة والمتقدمين في السن الذين تزيد أعمارهم عن 70 سنة يحولون مرة واحدة على الأقل طول هذه الفترة، في حين ترتفع نسبة الأموال المرسلة من قبل المهاجرين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و70 سنة بوتيرة مطردة مع التقدم في السن.

ويبدو جليا وجود علاقة عكسية بين المؤهلات العلمية للمغترب المغربي ومستوى التحويلات، فكلما زاد المستوى العلمي للمهاجر كلما تراجعت نسبة الأموال المحولة إلى المغرب. حيث تصل نسبة تحويلات المهاجرين ذوي مستويات علمية بسيطة 97,6 % ولا تتجاوز تحويلات المهاجرين ذوي مستويات علمية عالية 80%.

ويظهر أيضا أن الميل لتحويل الأموال نحو البلد الأصلي يتأثر بشكل طفيف بإمكانية حيازة المهاجر للإستثمارات في البلد المضيف، في حين أن هذا السلوك يبدو أكثر مرونة لدى المهاجرين الذين يستثمرون بالمغرب. ففي الواقع، 97% من المهاجرين الذين لهم إستثمارات بالمغرب يقومون بتحويلات نحو هذا البلد مقابل 87% بالنسبة للمهاجرين الذين لا يمتلكون إستثمارات بالمغرب. كما أتاحت هذه الدراسة معطيات تتعلق بتفاوت حصة دخل المهاجرين المحولة إلى المغرب بين المهاجرين تبعاً للمستوى العلمي، حيث صرح 40% من المهاجرين حافظوا القرآن أنهم حولوا على الأقل ثلث دخلهم مقابل فقط 21% فقط من المهاجرين ذوي مؤهلات علمية مرتفعة الذين يحولون هذه النسبة من الدخل.

وتتوقف نسبة دخل المهاجر المحول إلى المغرب على الحالة المدنية للمهاجر، متزوج أو أعزب وأيضا مدى إستفادة المهاجر من قوانين التجمع العائلي. فالمهاجرين الذين يتواجدون وزوجاتهم، وأولادهم بالبلد المضيف يحولون حصة متواضعة من دخلهم إلى موطنهم الأصلي مقارنة بالمهاجرين الذين يقيمون بمفردهم بالمجتمع المستقبل. فمهاجر من إثنين ممن يقيمون ك أسرة ببلد المهجر يحولون أكثر من ربع دخلهم مقابل ثلاث مهاجرين من أربعة ممن يعيشون بمفردهم بالخارج. وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن حصة دخل المهاجر المحول توضح مدى متانة العلاقة التي تربطه ببلده الأصلي، إذ تظل هذه التحويلات مؤشرا على الارتباط العاطفي للمهاجرين ببلد المنشأ، فما يقرب مليون مهاجر مغربي يزور المغرب بصورة منتظمة كل سنة مما يعبر على علاقات مباشرة ومكثفة بين المهاجر وأسرته المتبقية بالبلد الأصلي.<sup>1</sup>

كذلك أوردت دراسة أجريت عام 1999 على عينة من 404 مهاجر مغربي مقيم بأوروبا، تحليل سلوك هؤلاء المهاجرين إزاء تحويلاتهم المالية. وتشير معطيات هذه الدراسة بالإضافة إلى المتغيرات الواردة في الدراسة السابقة خصائص أخرى مميزة ومفسرة لقرار التحويل، كالوسط المهاجر منه، ترتيب المهاجر إلى أفراد أسرته، مدة الهجرة، مكان الإقامة وإحتمال العودة إلى أرض الوطن. وتستأثر هذه الدراسة بأهمية في تفسير دوافع تحويل المهاجرين للأموال إلى المغرب لأن 40% من المهاجرين المغربيين يتواجدون بفرنسا وما يقرب 50% يقيمون بالإتحاد الأوروبي. أوضحت نتائج هذه الدراسة أن تاريخ ميلاد المهاجر يؤثر سلبا على قرار التحويل، فكلما كان المهاجر شابا كلما قل لديه دافع التحويل. لأن المهاجرون الشباب يقل عندهم الشعور بالمسؤولية يهدفون أساسا إلى الإندماج بالبلد المضيف وإكتساب أسلوب ونمط معيشة المجتمع المستقبل.

<sup>1</sup> Bourchachen Jamal., pp. 15 -18.

أما فيما يخص طول المشروع الهجري والخطط المستقبلية للعودة، فقد تبين أن نزعة التحويل تتأثر إيجاباً بقرار العودة إلى أرض الوطن. فكلما تقدم سن المهاجر المقيم بالخارج كلما زاد ميله للعودة إلى بلده الأصلي مما يؤدي إلى زيادة حجم التحويلات المالية للمهاجرين المنجزة إلى المغرب. كذلك أن ميل التحويل قوي لدى المهاجرين المغريين الذين يعود تاريخ هجرتهم إلى فترات قريبة. ويعزى ذلك إلى قدرة كبيرة للإدخار إثر بقاء المهاجر في بداية المشروع الهجري محافظاً على سلوك بسيط للإستهلاك مماثل لذلك السائد في البلد الأصلي. أما الذين رحلوا منذ فترات بعيدة تتراجع لديهم نزعة الإدخار لإندماجهم بالبلد المضيف وتبنيهم نمط الإستهلاك السائد به، حيث ترتفع وتيرة التحويل فقط بهدف الإستثمار بالمغرب أو العودة بصورة نهائية.

وعلى صعيد آخر، تزيد حدة إرتفاع التحويلات إلى المغرب عندما يكون المهاجر من أصول قروية، إذ يحول نسبة أكبر من دخله عن المهاجرين من وسط حضري. وهذا يعزى لبساطة إستهلاك المهاجر القروي، وكذا إلى الارتباط الوثيق بأسرته ومنطقته الأصلية. كما لوحظ أيضاً، أن ترتيب المهاجر إلى أفراد أسرته له إنعكاس سلبي على قرار التحويل. ففي الواقع، كلما كان ترتيب المهاجر إلى أسرته أكبر كلما تراجعت قيمة الأموال المرسلة إلى المغرب. وهذا بفعل التقاليد المغربية من دون شك، فمسؤولية الإهتمام بالأسرة وإعالتها توكل للولد الأكبر بعد الأب<sup>1</sup>.

### 3.1.2: التحويلات المالية للمهاجرين إلى تونس

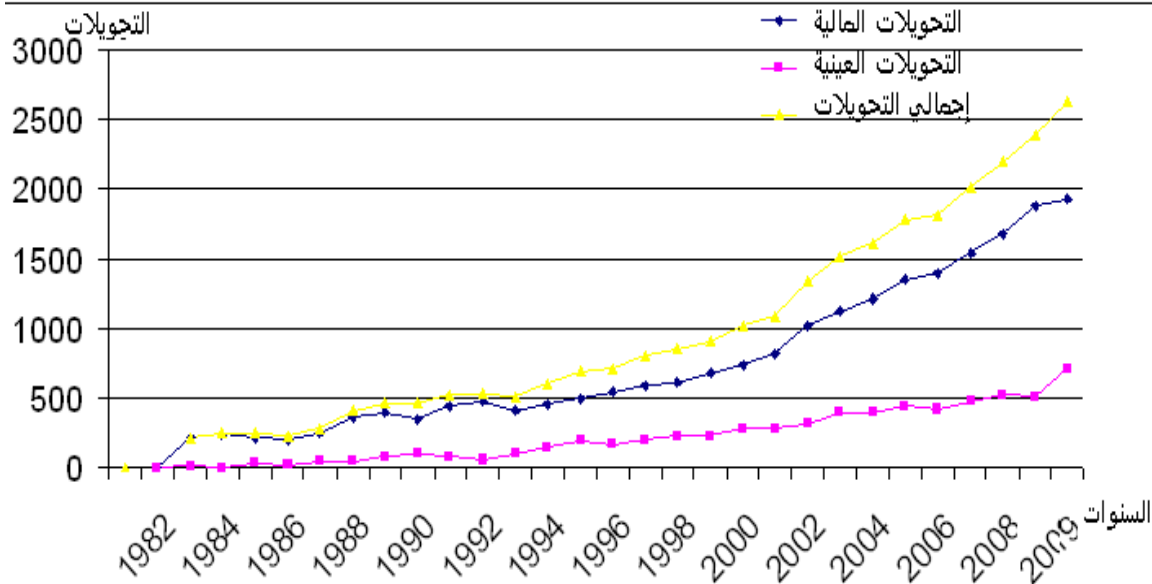
يتم في هذا الجزء تتبع تطور التحويلات المالية للتونسيين المقيمين بالخارج خلال فترة طويلة وبصورة مفصلة، مما يسهم بتفسير أفضل لاتجاه هذه التحويلات. وقد فضلنا الإبقاء على الإحصائيات المتوفرة عن تدفق هذه التحويلات بالعملة المحلية (الدينار التونسي) لتفادي الإختلاف وعدم الدقة عند تحويل تلك المعطيات من الدرهم التونسي إلى الدولار أو الأورو للتقلبات المستمرة لأسعار الصرف ورجوع المعطيات لفترة بعيدة، يصعب الحصول على سعر الصرف السائدة في تلك الفترة.

<sup>1</sup> Chabitta Rachid, op. cit, p. 12.



## الشكل رقم(52): تطور التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين من 1982 إلى 2009

بملايين الدينار التونسي (م د ت) س ع



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الإحصائيات الواردة في (أنظر الملحق):

- البنك المركزي التونسي، تقرير ميزان المدفوعات،

- La Banque Centrale de Tunisie, Supplement au bulletin statistiques financieres, N°193, Mars 2010, p. 4.
- La Banque Centrale de Tunisie, Les comptes de la nation, Comptes Extérieurs, 2008.
- La Banque Centrale de Tunisie, Publication, Balance des paiements, Rapport annuel 2006, 2007.
- Institut National de la Statistique (INS), Donnée conjoncturelle, Tunisie, 2008.
- خشاني محمد، التحويلات المالية للمهاجرين في بلدان المغرب العربي: المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص 11

يظهر التطور الحاصل في التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين (مداخل العمل) وبحسب المعطيات الواردة في الشكل السابق (أنظر الملحق) أن وتيرة هذه التحويلات في ارتفاع مطرد، حيث أن مستوى التحويلات الرسمية قد تضاعف بأكثر من 500 مرة في غضون 45 سنة، مر من 4,7 مليون د ت إلى 2363,5 مليون د ت ما بين 1964 و2009.

وقد قدر البنك المركزي التونسي حجم مداخل العمل المنجزة من قبل المهاجرين التونسيين خلال الفترة 1987-2008 بحوالي 24217 مليون د ت منها 77% أي ما يعادل 18541 مليون د ت تحويلات مالية و23% أي ما قيمته 5676 مليون د ت تحويلات عينية، إذ تنامت هذه الأخيرة منذ عام 1987 بشكل مستمر ليبلغ معدل نموها السنوي 8,9%، وترتفع من 403 مليون د ت عام 1987 (357 مليون د ت تحويلات مالية و46 مليون د ت تحويلات عينية) إلى 2392 مليون د ت عام 2008 (1881 مليون د ت تحويلات مالية، 511 مليون د ت تحويلات عينية) .

ويشير تطور تحويلات المهاجرين التونسيين أن التحويلات النقدية تشكل الجزء الأكبر من التحويلات بمعدل يتراوح ما بين 70 و95% (أنظر الملحق ) ، في حين تمثل التحويلات العينية جزءا ضئيلا من إجمالي التحويلات بنسبة لا تزيد على 30%. حيث شهدت التحويلات العينية من ناحية خلال العشرين السنة الماضية نموا واضحا، إذ كانت لا تمثل سوى 2% من مجمل التحويلات عام 1983 وارتفعت نسبتها إلى 15,2% خلال المخطط السابع ( 1987 – 1991 ) ومن 24,5% خلال المخطط الثامن إلى 26,1% خلال المخطط التاسع لتتخفف إلى 24,3% خلال المخطط العاشر ( 2002 – 2006 ) وإلى 22,4% خلال السنتين الأولى والثانية من المخطط الحادي عشر، حيث يعود هذا التقلص إلى ارتفاع قيمة اليورو.<sup>1</sup>

ويبرز من ناحية أخرى، تنامي التحويلات المالية للمهاجرين إلى تونس من 209,7 مليون د ت عام 1982 إلى 357 مليون د ت عام 1987 وانتقلت من 442 مليون د ت عام 1990 إلى 546 مليون د ت عام 1995 لبلوغ مستوى 1014 مليون د ت عام 2001، فقد ارتفعت هذه التحويلات بأكثر من أربعة أضعاف طول الفترة الممتدة بين 1982 و 2001، رغم الإنخفاضات البسيطة المسجلة في 1985، 1989، 1992 بـ 13,2%، 9,6%، 13,77% على التوالي، وتوالت ارتفاعات متتالية لتندفق هذه التحويلات لتبلغ مستويات قياسية كتلك المسجلة عام 2001 .

وأفضى حجم التحويلات الرسمية للمهاجرين التونسيين إلى تسجيل مستويات عليا إلى يومنا هذا، حيث يعزى ارتفاع وتيرة نمو هذه تحويلات إلى سلسلة من العوامل نذكر منها:

- تخفيض قيمة العملة التونسية عام 1986 في إطار مخطط التعديل الهيكلي بعد تأثر الإقتصاد التونسي بالأزمة الإقتصادية الكبيرة في منتصف سنوات الثمانينات، حيث فقد الدينار التونسي 50 إلى 60% من قيمته في السوق الرسمي و 60 إلى 70% في السوق الموازي.<sup>2</sup> مما ترتب عنه وتيرة نمو إستثنائية لتحويلات المهاجرين التونسيين عام 1987 (+ 40%).<sup>3</sup>

- يرتبط إنتعاش تحويلات المهاجرين إلى تونس في جزء منه بمعدلات التضخم المنخفضة المسجلة في هذا البلد نتيجة سياسات التقويم الهيكلية.

- يبدو أيضا أن الأهمية التي تستأثر بها تحويلات المغتربين التونسيين قد إنتعشت بفضل وضع إطار مؤسسي لهذه التدفقات. فقد تم إحداث مكتب العمال التونسيين بالخارج، والتشغيل والتكوين المهني عام 1996. كما إتخذت تدابير أخرى لدعم هذه المبادرة، من قبيل المزايا الممنوحة للمستثمرين التونسيين المقيمين في الخارج وإحداث لجنة للتنسيق بين مكتب التونسيين المقيمين في الخارج وممثلي رجال

<sup>1</sup> ديوان التونسيين بالخارج، مساهمة الجالية التونسية بالخارج في الإقتصاد الوطني، 2009، ص 01: www

<sup>2</sup> Boubakri Hassen et autres, *Migration et coopération au développement*, Etudes démographique, N° 28, Edition du conseil de l'Europe, 1994, p. 141: www.mshs.univ-poitiers.fr/.../2005-agadir/134-boubakri.pdf. Consulté le 26/1/2010 à 13:16.

<sup>3</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الأعمال التونسية المقيمين في الخارج، وعقد سلسلة من المناظرات والحلقات الدراسية ولقاءات أخرى من أجل توعية التونسيين المقيمين في الخارج.<sup>1</sup>

- ساهم نمو عدد التونسيين المقيمين بالخارج في ارتفاع مستوى التحويلات الرسمية، حيث بلغ عددهم 700000 تونسي مقيم خارج الوطن عام 2001.<sup>2</sup>

- ويفسر ارتفاع نسبة تحويلات المهاجرين التونسيين عام 2001 بنسبة 22,3 % مقارنة بالسنة الماضية إلى تغير العملات الأوروبية وتعويضها باليورو، هذه المبادرة التي أجبرت الذين إيدخروا مبالغ مهمة من مختلف العملات الأوروبية على تحويلها إلى البلد الأصل حتى لا يكونوا مجبرين على إثبات مصدر أموالهم أمام مصلحة الضرائب. في حين أن البعض الآخر منهم لم يستقبلوا بثقة كبيرة العملة الجديدة اليورو.<sup>3</sup>

وقد كان أيضا لأحداث 11 سبتمبر 2001 تأثيرا إيجابيا على تدفق التحويلات إلى تونس، والراجح أن الهدف من هذه التحويلات هو ضمان أمن أفضل لها في البلد الأصلي.<sup>4</sup>

- ويرتبط تنامي مستوى التحويلات الرسمية في جزء منه بلوتباط وتعلق غالبية التونسيين المقيمين بالخارج بأسرهم ومناطقهم الأصلية، وكذا ارتفاع إستهلاكهم للمنتجات السياحية التونسية عند عودتهم إلى البلد الأصلي لقضاء عطلهم السنوية. إ لى جانب زيادة نسبة نشاطات الجالية المتواجدة في الخارج وارتفاع مساهمة العنصر الأثني في زيادة تدفق هذه الأموال.

- ويبدو أيضا أن التحولات الديمغرافية داخل البلد المضيف تلعب دورا مهما لتنامي التحويلات (حتى وإن كان هناك تناقض، بالنظر إلى عوامل أخرى التي لها دورا معاكسا). ففي الواقع، تؤدي عودة المهاجرين التونسيين الذين ينتمون إلى الجيل الأول وبلغوا سن التقاعد للإقامة بصورة دائمة بالموطن الأصلي إلى تحويل معاشاتهم ومنح التقاعد من البلد المضيف إلى تونس، ومن ثم زيادة حجم التحويلات. ومن جهة أخرى، فإن اندماج وحصول نسبة معتبرة من أفراد الجيل الثاني على جزء من سوق العمل بالبلد المضيف (وإن كان البعض منهم يعاني من البطالة والتمييز في العمل) في ظل متانة الروابط الأسرية والتعلق العاطفي بالبلد الأصلي يعزز تحويل جزء من مداخلكم إلى تونس سواء عند قضاء العطلة بالبلد الأصلي أو لإعالة الأسرة المتبقية في تونس.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه .

<sup>2</sup> Boubakri Hassan, *Remises Migratoires: Equilibres Macro-économiques et développement Régional en Tunisie*, In « Les maghrébins dans la migration internationale », volume 2, CREAD, Alger, 2006, p. 105.

<sup>3</sup> خشانى محمد، التحويلات المالية للمهاجرين في البلدان الثلاث، الجزائر، المغرب وتونس، مرجع سبق ذكره، ص 11

<sup>4</sup> خشانى محمد العلاقة بين الهجرة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

<sup>5</sup> Boubakri Hassen, *Remises Migratoires: Equilibres Macro-économiques et développement Régional en Tunisie*, op. cit. pp. 106-107.

وفيما يتعلق بتأثير أزمة 2009 على التحويلات المالية للتونسيين المقيمين بالخارج، وبحسب ما ورد في الشكل السابق، فقد سجلت هذه التحويلات عام 2009 ارتفاعاً بـ 5,2% مقارنة بالسنة الماضية. مما يشير أن تحويلات التونسيين المقيمين في الخارج لم تعنى بهذه الأزمة.

### 1.3.1.2: خصائص المهاجرين التونسيين

يتحدد دافع التحويل للمهاجر التونسي أساساً بالأهداف الذي يتوخاها المهاجر من وراء المشروع الهجري، العودة المؤقتة أو النهائية للإستقرار بالبلد الأصلي، بناء مسكن، إنجاز مشروع في الوطن الأصلي. فالمهاجر ورغم غيابه عن الوطن الأصلي فهو يبحث عن إكتساب مكانة هامة في المجتمع الأصلي، إذ يهدف المهاجر من وراء هجرته الرحيل لعودة أفضل<sup>1</sup>.

يتوقف ميل المهاجر التونسي لتحويل الأموال على مجموعة من العوامل . حيث أثبتت دراسة إقتصادية قياسية تمت حول محددات سلوك التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين، أنه كلما زادت فترة إقامة المهاجر بالبلد المستقبل وإكتساب عادات جديدة من الإستهلاك في ظل ظروف ملائمة من السكن والعمل بالبلد المضيف، سيثجع ذلك إلى تحفيز المهاجر التونسي على التحويل المزيد من الأموال إلى موطنه الأصلي.

كما يعتبر الإستقرار السياسي عاملاً مؤثراً على التحويلات المالية، فالمهاجرين التونسيين بأوروبا يحولون نسبة متواضعة من دخلهم مقارنة بلمغتربين التونسيين المقيمين بليبيا<sup>2</sup>. وتتوقف نزعة التحويل على عدد أفراد الأسرة المتبقية بالبلد الأصلي وعدد الأفراد المتواجدين بالبلد المستقبل. فالملاحظ أن المهاجر التونسي يتجه إلى الإستقرار بصورة دائمة ببلد المهجر وإلتحاق أفراد أسرته به في إطار الإستفادة من قوانين التجمع العائلي، مما يحفزّه تخوفاً من تغيير نمط إستهلاكه البسيط وإستهلاك جزء من إيداعه المتراكم بفعل الإستقرار والتواجد بالمجتمع المستقبل لفترة أطول تحويل المزيد من الأموال وإستثمارها بالبلد الأصلي<sup>3</sup>.

وقد أوضحت دراسة ميدانية تمت على المهاجرين التونسيين بالنظر إلى المستوى التعليمي للمهاجر، أنه كلما زاد مستوى التأهيل كلما تراجع حجم التحويلات. فتحويلات المهاجرين التونسيين ذوي مستويات علمية ضعيفة ترتبط بتسديد المصاريف المترتبة عن الهجرة والإستقرار في البلد المضيف في بداية المشروع الهجري، بسبب ضعف أجر المهاجرين أو عدم حصولهم على عمل بالبلد الأصلي بسرعة. كما يتخوف هؤلاء من صعوبة الإندماج في سوق العمل بالبلد المضيف، الأمر الذي يدفع بهم إلى القيام بتحويلات كبيرة إلى البلد الأصلي، حتى لا يستبعدوا أسرياً عند رغبتهم في العودة النهائية إلى أرض

<sup>1</sup> Alouane Youssef, *Etude régionale : Migration et Développement en Tunisie*, Projet RAF/02/12M/EEC : La Migration de main d'oeuvre pour l'intégration et le développement dans l'EUROMED, l'Afrique orientale et occidentale», B. I. T, Novembre 2005, p. 10:

<sup>2</sup> Ben Jelili Riadh et Jellal Mohamed, op. cit. p. 403.

<sup>3</sup> Alouane Youssef, op.cit. p. 10.

الوطن. وذلك على عكس المهاجرين المؤهلين الذين يندمجون بسرعة بالمجتمع المستقبل، و تتناقص تحويلاتهم مع الإستقرار بالبلد المضيف.<sup>1</sup>

## 2.2: مصدر التحويلات المالية للمهاجرين المغربية

يعكس توزيع التحويلات المالية للمهاجرين للدول المغربية وتحليلها حسب بلد الإقامة من جهة أهمية المخزون الهجري في مختلف البلدان المضيضة. بل الأهم يوضح من جهة أخرى مصدر هذه التحويلات ووزن كل بلد من هذه البلدان إلى الحجم الإجمالي لهذه التدفقات النقدية للمغتربين. حيث لا تظهر البيانات في تقارير البنك المركزي حسب البلدان المرسله لهذه التحويلات إلا في حالة المغرب وتونس.

### الجدول رقم(30): مصادر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عام 2004

تونس		المغرب		الجزائر		المناطق
النسبة %	المبلغ بمليين دولار	النسبة %	المبلغ بمليين دولار	النسبة %	المبلغ بمليين دولار	
10	143,2	8	337,7	7	172,2	الدول العربية
85	1217,2	85	3587,9	88	2164,8	الاتحاد الأوروبي
1	14,3	4	168,8	1	24,6	أمريكا الشمالية
4	57,3	3	126,6	4	98,4	دول أخرى
100	1432,00	100	4221,00	100	2460,00	المجموع

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

يتضح بشكل جلي من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه ، والذي يشير إلى توزيع التحويلات المالية للمهاجرين المغربية حسب البلدان المرسله إختلاف مبلغ التحويلات من منطقة إلى أخرى لتباين حجم هذه التحويلات نفسها إلى البلدان المغربية ، غير أنه يلاحظ تقارب في نسب التحويلات من كل منطقة إلى الدول المغربية. حيث تسجل التحويلات من دول الإتحاد الأوروبي أعلى نسبة مقارنة بباقي مناطق العالم تتعدى 80 %، في حين تقل التحويلات من الدول العربية و أمريكا الشمالية ودول العالم الأخرى.

وتجدر الإشارة أن حجم التحويلات يبقى رهينا بعدد المهاجرين ومستوى الأجور في بلاد المهجر، فغالبية المهاجرين المغربية يتواجدون بأوروبا. فعلى سبيل المثال، يتواجد 4 ملايين من أصل 25 ملايين

<sup>1</sup> Ben Jelili Riadh et Jellal Mohamed, op. cit. p. 403.

<sup>2</sup> Musette. M.S, *Gestion algérienne de la migration internationale: Une strategie nouvelle en perspective*, op. cit. p. 02: <http>

مهاجر مغربي بدول الإتحاد الأوروبي أهم بلد مرسل للتحويلات إلى الدول المغاربية. وتستأثر فرنسا بأهمية خاصة للتحويلات القادمة من دول الإتحاد الأوروبي التي تبدو أهم بالجزائر مقارنة بتونس والمغرب. فعلى سبيل المثال، 96.25%<sup>1</sup> من أموال المهاجرين المحولة إلى الجزائر عام 2004 تتأتى من فرنسا في حين لا تتجاوز هذه الأموال من نفس البلد إلى تونس نسبة 50%<sup>2</sup> وتصل بالمغرب إلى 44,5%<sup>3</sup> خلال نفس العام. و هي ترتبط في جزء منها بتاريخ الهجرة المغاربية نحو فرنسا القوة الاستعمارية السابقة، حيث يعزى ذلك إلى إرتفاع المخزون الهجري من المهاجرين المغاربة بفرنسا والجزائريين بشكل خاص عن التونسيين والمغربيين. ففي عام 2003، يمثل الجزائريون نسبة 85% بفرنسا و8% في البلدان الأوروبية الأخرى. <sup>4</sup> يليهم التونسيين المقيمين في فرنسا بنسبة 70% من مجموع الجالية التونسية بالخارج و 10% في الدول الأوروبية الأخرى، <sup>5</sup> ثم المهاجرين المغربيين بـ 40% بفرنسا وما يقرب 50% بباقي البلدان الأوروبية. في حين نقل التحويلات من أمريكا إلى دول المغرب العربي الثلاث بسبب قلة المهاجرين المغاربة فيها بنسبة لا تتعدى 3%<sup>6</sup> وفي جزء آخر نتيجة للبعد الجغرافي على غرار البلدان الأوروبية التي تبدو أقرب.

وترتبط مساهمة الدول العربية الضعيفة في التحويلات بالإضافة إلى قلة المخزون الهجري بها ( 3% من الجزائريين بدول المغرب العربي و 1% بدول المشرق، 4% من التونسيين بالعالم العربي، و 5% فقط من المهاجرين المغربيين مقيمين بالدول العربية) بمستوى الأجور الذي لا يوازي مستوى البلدان الأوروبية. خاصة وأن أهم البلدان البترولية المستهدفة من قبل المهاجرين المغاربة كالجزائر بالنسبة لتونس والمغرب، ليبيا بالنسبة للجزائر، المغرب وتونس، عرفت فترات أزمات داخلية كالعنف بالجزائر طول فترة التسعينات أو أزمات دولية مثل ال حظر المفروض على ليبيا ما بين 1990 و1992، مما يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية ومستوى المعيشة بهذه البلدان، في الوقت الذي تحسنت فيه بشكل ملموس في الدول المغاربية المهاجرة منها (تونس والمغرب).<sup>7</sup>

### 1.2.2: مصدر التحويلات المالية للمهاجرين إلى الجزائر

يشير الجدول الموالي فقط على معلومات حول تحويلات الجزائريين المقيمين في فرنسا وفي المنطقة المغاربية بين 1998 و2001.

<sup>1</sup> Musette. M S et autres, *Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Central*, op. cit. p. 16.

<sup>2</sup> Alouane Youssef, op.cit. p. 10.

<sup>3</sup> Elkhider Abdelkader et autres, op. cit. p. 13.

<sup>4</sup> Musette. M .S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p. 35.

<sup>5</sup> Boubakri Hassan, *Remise migratoire : Equilibres macro- économique et développement régional en Tunisie*, op. cit. p. 110.

<sup>6</sup> Elkhider Abdelkader et autres, op. cit. p. 13.

<sup>7</sup> Musette. M .S, *Les maghrébins dans la migration internationale*, op. cit. p. .

## الجدول رقم (31): التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المقيمين في فرنسا وفي المنطقة

المغربية ما بين 1998 و2001

الوحدة: الدولار أمريكي

2001	2000	1999	1998	البلد/ السنة
<b>157632398</b>	<b>124069354</b>	<b>136029937</b>	<b>281949082</b>	<u>فرنسا</u>
1653977	597878	1383898	1158111	منها:
49691955	15830556	33915637	33716351	- الإيداع من الأجر
106286466	10760920	100730402	247074620	- المعاشات ومنح التقاعد
				- الحوالات البريدية
<b>72095</b>	<b>43070</b>	<b>190713</b>	<b>136772</b>	<u>تونس</u>
24193	19819	18897	12723	منها:
47902	23251	1735	9539	- الإيداع من الأجر
				- معاشات ومنح التقاعد
<b>10964</b>	<b>4359</b>	<b>2869</b>	<b>10981</b>	<u>المغرب</u>
838	123	2215	9973	منها:
10126	4236	654	1008	- الإيداع من الأجر
				- المعاشات ومنح التقاعد
<b>606113</b>	<b>7233503</b>	<b>6830475</b>	<b>4584492</b>	عمليات تغيير العملة عند الدخول إلى البلاد
<b>163776570</b>	<b>131350286</b>	<b>143053994</b>	<b>286681327</b>	المجموع العام

Source : Musette. M S et autres, *Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Central*, op. cit. p. 16.

يشير تصنيف تحويلات الجزائريين المقيمين بفرنسا والبلدان المغاربية إلى ارتفاع مستوى التحويلات القادمة من فرنسا، حيث يتأتى كل من بند الإيداع من الأجر، المعاشات ومنح التقاعد بحوالي 99% من فرنسا و1% فقط من البلدان المجاورة (تونس والمغرب)، بينما تتم الحوالات البريدية كلها بنسبة 100% من فرنسا. أما بالنسبة لتغيير العملة عند الدخول إلى البلاد فيصعب التعرف على منشأ هذه العملات والملاحظة الأساسية هي ارتفاع التحويلات القادمة من فرنسا أهم بلد مستقبل للجالية الجزائرية.<sup>1</sup>

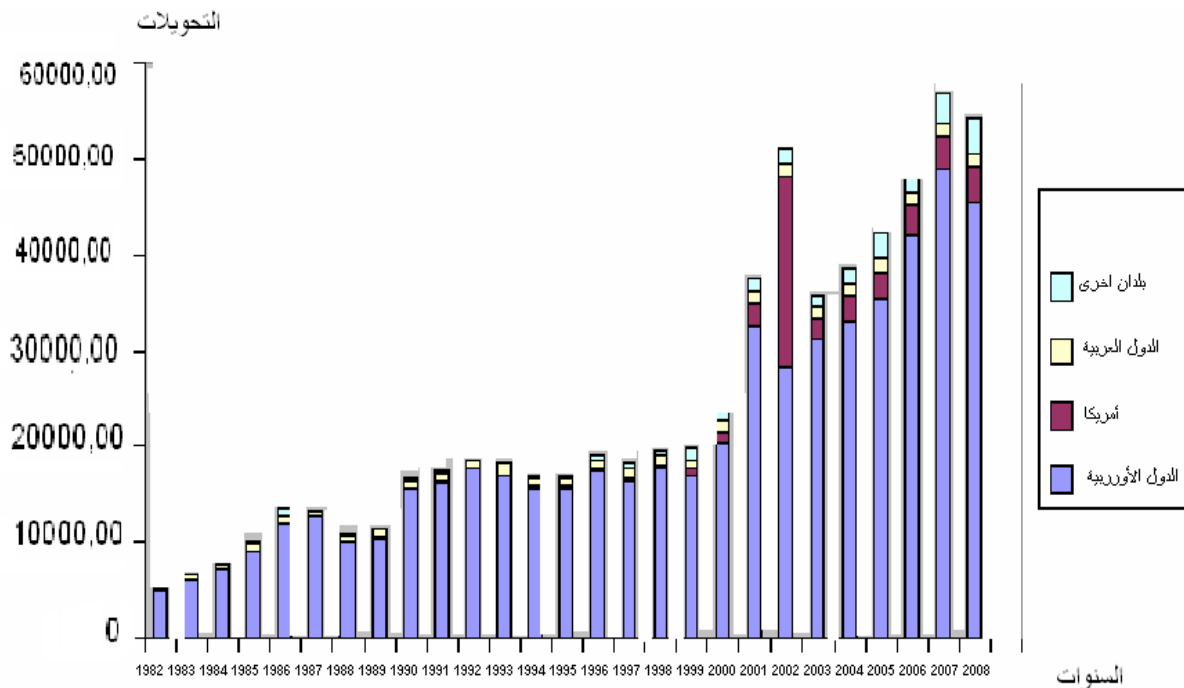
<sup>1</sup> Musette. M S et autres, *Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Central*, op. cit. p. 16.

وتبرز المعطيات الواردة في الجدول رقم ( 30 ) التي توضح توزيع التحويلات المالية للجالية الجزائرية بالخارج حسب مناطق العالم و ليس فقط فرنسا والدول المغاربية، أن 88% من التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ل عام 2004 تنأتى من دول الإتحاد الأوروبي وخاصة من فرنسا. تليها الدول العربية بنسبة ضعيفة لا تتعدى 7% ثم التحويلات من دول أخرى بنسبة 4% بينما لا تتجاوز التحويلات القادمة من أمريكا الشمالية 1%.

### 2.2.2 : مصدر التحويلات المالية للمهاجرين إلى المغرب

نتوفر على معطيات حول توزيع التحويلات المالية للمغربين المقيمين في الخارج خلال فترة طويلة تمتد بين 1982 و 2008 وبصورة مفصلة تضم غالبية مناطق ودول العالم والشكل الموالي يبرز ذلك.

الشكل رقم(53): التحويلات المالية للمغربين المقيمين في الخارج حسب بلد الإرسال بين 1982 و 2008 بملايين الدرهم المغربي





المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الإحصائيات الواردة في (أنظر الملحق):

- Royaume du Maroc, Office des Changes, Statistiques des échanges extérieurs, flux financiers, publications, Balance des paiements 1998-2008.
- Royaume du Maroc, Office des Changes, Statistiques des échanges extérieurs, flux financiers, Répartition des recettes MRE par pays de provenance, de 1982 à 1990.

يشير توزيع التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بين 1982 و 2008 (أنظر الملحق) وبحسب المعطيات الواردة في الشكل أعلاه إلى ارتفاع مستوى التحويلات القادمة من دول الإتحاد الأوروبي عن باقي دول العالم، حيث تضاعف مستوى التحويلات الرسمية من هذه الدول بعشر مرات في غضون ستة وعشرون سنة، منتقلا من 4796,4 مليون درهم مغربي إلى 45190 مليون درهم مغربي ما بين 1982 و 2008، وتتراوح بين 85 و 90% من إجمالي التحويلات. حيث تسجل أعلى نسبة تحويلات من فرنسا بنسبة تتعدى 40% أين يتواجد ما يقرب 40% من المغاربة المقيمين في الخارج، تليها نسبة التحويلات المتأتية من بلدان المهجر الأوروبية الجديدة كإسبانيا، إيطاليا، بلجيكا ولاكسبورغ، هولندا، بريطانيا بحوالي 38% والتي تضم ما يقرب 50% من الجالية المغربية بالخارج. غير أن الملاحظ هو تراجع نسبة التحويلات من فرنسا لصالح بلدان المهجر الأوروبية الأخرى، ففيما كانت تصل نسبة التحويلات القادمة من فرنسا إلى 70% في سنوات الثمانينات إنخفضت إلى 50% خلال التسعينات ثم استقرت عند ما يفوق 40% في السنوات الأخيرة.

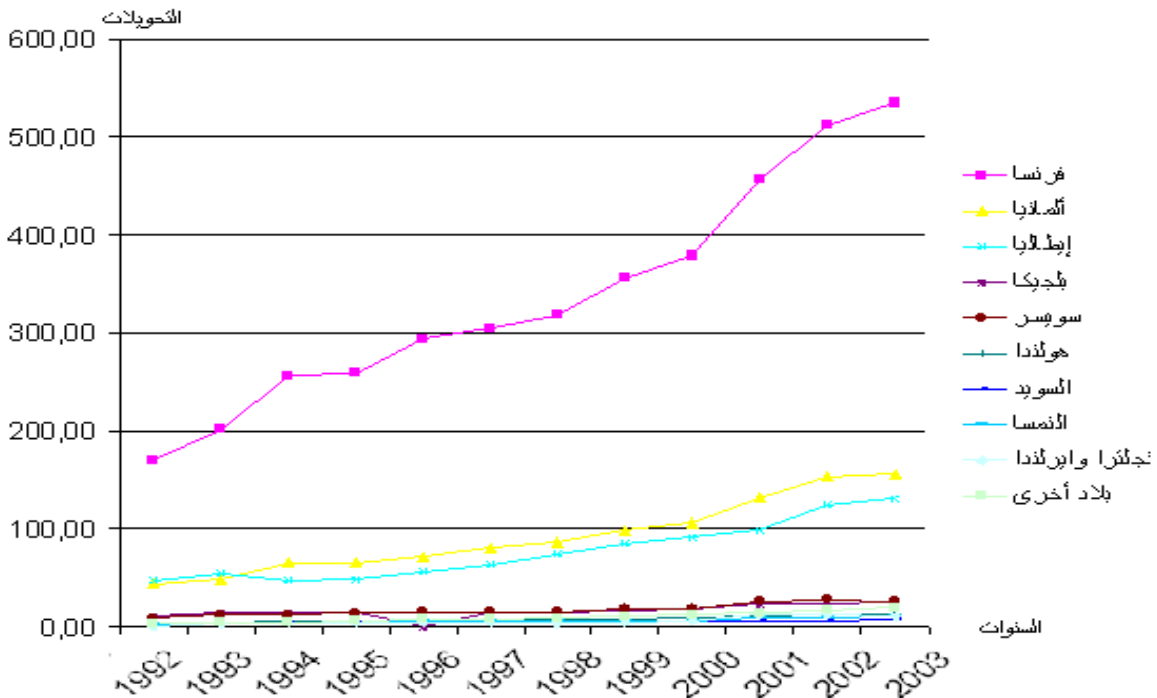
وبالنظر إلى دول باقي العالم الأخرى، يلاحظ بشكل بارز هامشية وضعف التحويلات للمهاجرين المغاربة المقيمين بدول غير دول الإتحاد الأوروبي، التي تمثل نسبة لا تتجاوز 15%. حيث تمثل الدول العربية نسبة لا تتعدى 7%، إذ تسجل أعلى نسبة تحويلات تلك القادمة من دول الخليج بما يزيد عن نسبة 90% من إجمالي التحويلات من الدول العربية، في حين تظهر مساهمة الدول المغربية ضعيفة وتكاد تكون منعدمة بنسبة لا تتجاوز 1%. فعلى سبيل المثال: بلغت تحويلات المهاجرين المغاربة المقيمين في دول الخليج 3651,5 مليون درهم مغربي والمغاربة المتواجدين بالدول المغربية 45,2 مليون درهم مغربي عام 2008 من مجموع التحويلات المتأتية من بلدان الإرسال العربية 3696,7 مليون درهم مغربي.

وتجدر الإشارة إلى تنامي نسبة التحويلات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية من 0,47% إلى 7,15% من مجموع التحويلات بين 1982 و 2008. حيث تضاعفت بأكثر من 150 مرة طول 26 سنة الماضية، ومرت من 24,2 مليون درهم مغربي عام 1982 إلى 3796,8 مليون درهم مغربي عام 2008.

### 3.2.2: مصدر التحويلات المالية للمهاجرين إلى تونس

وفي تونس، تتأى تحويلات المغتربين التونسيين بالدرجة الأولى من الدول الأوروبية بنسبة تتعدى 90% ( 98,85% عام 1992 و 97,87% عام 2003 ) إلى إجمالي التحويلات المنجزة نحو تونس .  
والشكل الموالي يبرز ذلك. ( أنظر الملحق )

الشكل رقم (54): التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين حسب بلد الإقامة بين 1992 و 2003 بملايين اليورو.



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الإحصائيات الواردة في ( أنظر الملحق ):

- فيليب فارغ، تقرير الهجرة المتوسطية، المعهد الجامعي الأوروبي المفوضية الأوروبية، 2005، ص309:  
[www.carim.org](http://www.carim.org). Consulté le 5/5/2009 à 13:30.

تشير معطيات الواردة في الشكل أعلاه ( **أنظر الملحق** ) ، أن تحويلات المهاجرين من فرنسا إلى تونس تمثل أهم نسبة بأكثر من 50 % من إجمالي التحويلات في حين لا تتجاوز التحويلات من البلدان الأوروبية الأخرى مثل ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، سويسرا، هولندا، السويد، النمسا، إنجلترا وإيرلندا نسبة 40 % من مجموع التحويلات.

وفي السنوات الأخيرة، يبرز بشكل جلي وبحسب بيانات البنك المركزي التونسي ارتفاع نسبة التحويلات القادمة من أوروبا، فقد تجاوزت نسبة 90 % (1953 مليون دت) عام 2007 من إجمالي التحويلات نحو تونس. والذي يعزى إلى العدد الكبير من التونسيين المقيمين بأوروبا بحوالي 847 ألف شخص أي 83,2 % من المجموع العام للجالية التونسية بالخارج ( 1 مليون و 18 ألف شخص)، حيث تنشأ أكثر من نصف التحويلات بفرنسا. فعلى سبيل المثال، 48,7 % من إجمالي تحويلات عام 2007 قادمة من فرنسا مع العلم أن نصف الجالية التونسية مقيمة بفرنسا ( 577998 تونسي عام 2007) تليها التحويلات المتأتية من ألمانيا ثم إيطاليا في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بـ 335 مليون دينار تونسي و310 مليون دينار تونسي.

أما فيما يخص عوائد العمل القادمة من الدول العربية لعام 2007 أين يقيم 143 مليون تونسي، فتظهر بصورة بعيدة كثاني منطقة مصدرة للتحويلات نحو تونس بعد دول الإتحاد الأوروبي بنسبة تفوق 9 % (196 مليون دينار تونسي) من مجموع أموال المهاجرين المحولة إلى تونس، تتأتى 50 % من إجمالي التحويلات من الدول العربية من دول الخليج بـ 139 مليون دينار تونسي تليها دول الشرق الأوسط بـ 52 مليون دينار تونسي. أما عن الدول المغربية فلا تتجاوز نسبة التحويل منها 2 %، وما يقرب 80 % قادمة من ليبيا، في حين لا تتجاوز نسبة التحويلات من أمريكا (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) 2 % من مجموع التحويلات إلى تونس.<sup>1</sup>

### 3. قنوات التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة

تبقى التحويلات المالية للمهاجرين مفهوماً يكتنفه الصعوبة بسبب تعدد قنوات التحويلات وضعف التحكم في هذه القنوات التي تمر بها والتي تنسم بالتنوع. فالتحويلات المالية للمهاجرين المغاربة تتم من خلال مسارات رسمية التي تسجل في ميزان المدفوعات على أنها تحويلات دون مقابل والتي تضم آلية التحويل عن طريق البنوك، شركات تحويل الأموال ( ويسترن يونيون ومونيغرام ) والبريد. فهذه التحويلات حسب القنوات لا تظهر في تقارير بنك الجزائر إلا في حالة المغرب فهي واضحة بشكل

<sup>1</sup> Banque Centrale de Tunisie, Publication, Balance des paiements, Rapport annuel 2007, p. 158.

مفصل. أما في تونس فتظهر في تقارير البنك المركزي التونسي لكن ليس بشكل واضح. وهناك مسارات غير رسمية التي لا تظهر ولا تستطيع الإحصائيات الرسمية تسجيلها وتشمل التحويل عن طريق المهاجر نفسه، الأصدقاء أو الأقارب ..... الخ. وفيما يلي تعريف بالقنوات الرسمية وغير الرسمية المستخدمة من قبل المهاجرين المغاربة لتحويل أموالهم والدوافع الكامنة وراء إختيار هذه القنوات.

### 1.3: قنوات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

يستخدم المهاجرون الجزائريون مجموعة من القنوات الرسمية وغير الرسمية نذكرها فيما يلي:

#### 1.1.3: قنوات التحويل الرسمية

تمر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المقيمين في الخارج عبر العديد من القنوات الرسمية :

- شبكة البريد ، التي تعتبر الوسيلة الأقدم وتضم أزيد من 3000 مكتب موزعة على مجموع

المقاطعات في البلاد.<sup>1</sup>

- شركة التحويل ويسترن يونيون التي تستخدم منذ عام 2000 شبكة البريد والبنوك، والتي هي

في الحقيقة مكاتب بريد رسمية فهناك 800 مكتب بريد في الجزائر تعاقد مع ويسترن يونيون للتحويل من خلالها. حيث ترسل الحوالات بالعملة الصعبة ويتحصل عليها بالدينار الجزائري بعد خصم العمولة. إذ يتم في حالات خاصة كما هو الحال لبعض الأسر المقيمة في المناطق الريفية والنائية إيصال الحوالة إلى غاية المنازل.

- البنوك، حيث توفر البنوك الجزائرية للجزائريين المقيمين في الخارج إمكانية فتح حسابات بالعملة

الصعبة لإرسال أموالهم من خلالها. وذلك بموجب التعلية رقم 91-02 بتاريخ 20 02 1991 التي

تحدد شروط فتح هذه الحسابات وطريقة عملها، حيث بدء فتح حسابات بالعملة الأجنبية عام 1992<sup>2</sup>

كما تشكل الجمارك إلى جانب الآليات الثلاث الأولى (البريد، ويسترن يونيون والبنوك) التي تعمل على

تحصيل الأموال المحولة من قبل المغتربين الجزائريين واحدة من بين الآليات الرسمية لأنها تقدم

تقديرات تتعلق بالسلع التي يحملها المهاجر خلال زيارته وعودته إلى البلد الأصلي.<sup>3</sup>

ونشير في هذا السياق ، أن الجزائر تفنقر إلى معطيات إحصائية مفصلة وطويلة حول توزيع

التحويلات المالية لجالياتها المقيمة في الخارج حسب القنوات الرسمية. إذ تشير بيانات بنك الجزائر

كما تبرزه المعطيات الواردة في الجدول رقم ( 21 ) إلى التحويلات التي تتم من خلال الحوالات

البريدية وعمليات الصرف أمام الشبايبك المصرفية. حيث يتضح من خلال هذه المعطيات، أن برغم

تراجع التحويلات التي تتم عبر الحوالات البريدية بشكل بسيط ما بين 1998 و 2001 إلا أنه يبقى

إستخدام البريد الذي يتضمن التحويل عبر شركات التحويل كويسترن يونيون يهيمن على باقي

<sup>1</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، صص 14-15.

<sup>2</sup> BafD, *Transferts de fonds des migrants au maghreb et en zone franc*, Rapport 2009, p. 34: <http>

<sup>3</sup> Musette .M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. pp. 57-58.

القنوات الرسمية للتحويل بنسبة 65%، في حين لا تمثل عمليات صرف العملة عند الدخول إلى البلد أمام الشبائيك البنكية إلا 4% من إجمالي تحويلات الجزائريين.

### 2.1.3: قنوات التحويل غير الرسمية

تمتد التحويلات المالية للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج ليس فقط للتحويلات عبر الآليات

الرسمية بل للتحويلات من خلال آليات غير رسمية، تشمل عمليات متنوعة:

- الأموال النقدية التي يجلبها المهاجر معه حينما يعود إلى بلده في عطلة.

- الأموال النقدية التي يبعث بها المهاجر مع شخص آخر سواء أفراد أسرة المهاجر المقيمة بنفس

بلد الإقامة خلال زيارتهم للجزائر أو من خلال الأقارب المقيمين بالجزائر عند عودتهم من زيارتهم

للمهاجر بالبلد المضيف. حيث تمر هذه التدفقات بشبكات غير رسمية لجمع هذه الأموال وإرسالها

للبلدان الأصلية، وهي شبكات تنسجها العلاقات العائلية أو التجارية. وحينما لا تودع هذه السيولة في

البنك، فإنها تزود سوق الصرف الموازية.

- التحويلات التي تتم عبر وسطاء موكلين بذلك، الذين هم في غالب الأحيان أصدقاء أو أفراد من

نفس المجتمع المحلي (المدينة، القرية أو الحي..). والتي تمثل التعويضات المالية بين أبناء البلد

الواحد الذين تقوم بينهما ثقة كبيرة.<sup>1</sup> إذ يعرف هذا الميكانيزم بالمقاصة ويقتضي على المهاجر أن

يسدد لحساب مواطن من معارفه بالبلد المضيف مشتريات أو فواتير. وفي المقابل يزود المواطن

رصيد حساب المهاجر في البلد الأصلي أو حساب أسرته بمبلغ مالي بالعملة الوطنية يعادل المبلغ

الذي سدده المهاجر لهذا المواطن بالبلد المضيف. وتتم المقاصة بسبب عدم قابلية الدينار الجزائري

للتحويل وضرورة المرور بمراقبة الصرف.<sup>2</sup> حيث يحتم مبدأ المقاصة أو التعويضات المالية مثلا

بفرنسا على المهاجر تسوية بالفرنك الفرنسي فواتير ومشتريات مواطن من نفس البلد غير مقيمين

بفرنسا الذين لا يمكنهم في غالب الأحيان العودة إلى هذا البلد (بالنظر إلى التشريع الفرنسي) مقابل أن

يقوم هذا المواطن بإيداع مبلغ مالي بالعملة المحلية في الحساب البنكي أو البريدي للمهاجر بالبلد

الأصلي أو أحد أفراد أسرته يماثل مبلغ النفقات الإجمالية المنجزة ببلد إقامة المهاجر مع الأخذ بعين

الإعتبار الفرق بين معدل الصرف الرسمي والموازي.<sup>3</sup>

- التحويلات العينية، وهي الممتلكات المادية التي يدخلها المهاجر إلى البلد الأصلي. يتعلق الأمر

خاصة بالسيارات والأثاث وأدوات التجهيز المنزلي والآلات الإلكترونية..... إلخ. وتخصص هذه

المنتجات إما للإستهلاك الشخصي وإما لكي تباع في الإقتصاد غير المنظم (التجارة الصغيرة). هذه

الوسيلة للتحويل التي يسهلها القرب الجغرافي وهي تعرف إنتشارا كبير في الجزائر حيث يشكل ما

<sup>1</sup> Idem, pp. 55-85.

<sup>2</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص6.

<sup>3</sup> Garson Jean-Pierre, *Les enjeux des flux financiers de l'émigration pour les pays du Maghreb*, OCDE, Madrid, 29-31 Mars 1993, p. 8: <http://>

يسمى بتجارة الحقيبة قسما مهما من التحويلات. فما زالت هذه التحويلات حاضرة بقوة وهو مبلغ هام إذ يمثل ما بين 15 إلى 20 % من إجمالي حجم الواردات.<sup>1</sup>

وأكدت دراسة حديثة (Musette 2006) تمت بمناطق ترتفع به الهجرة بالجزائر، على عينة تضم 320 أسرة لها على الأقل فرد واحد من أفراد أسرتها متواجد بالخارج، أن 58% من هذه الأسر تتلقى سلعا من أفراد أسرتها المتواجدة بالخارج. تتمثل هذه السلع في الملابس بـ 68% من مجموع التحويلات العينية ثم الأدوية، الهواتف النقالة وأيضا المجوهرات منخفضة القيمة نسبيا، هذه التحويلات التي يحمله المهاجر معه خلال زيارته لبلده أو يرسلها عن طريق الأصدقاء. حيث تستحوذ هذين الآليتين على 70% من طرق التحويل العيني بحسب نتائج الدراسة.

ومن المهم أن نشير في هذا السياق، أن هذه التحويلات العينية تمثل قيمة مهمة تتجاوز أحيانا 10000 يورو وتقدر قيمتها المتوسطة بـ 1300 يورو لكل أسرة. و في ظل تباين القيمة المتوسطة لهذه التحويلات، فهي تمثل لغالبية المهاجرين مبلغ 400 يورو وللبيض الآخر 900 يورو ولأقلية صغيرة تصل إلى 2700 يورو. توجه هذه السلع بالدرجة الأولى لتلبية الاحتياجات الأسرية بنسبة 92%، في حين تخصص 5% من هذه التحويلات العينية لهدايا ونسبة ضئيلة لا تتعدى 3% للبيع.<sup>2</sup> وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن قنوات التحويل غير الرسمية لا تستخدم فقط من قبل المهاجرين غير القانونيين بل أيضا المهاجرين في وضعية قانونية.

وقد أوضحت نفس الدراسة التي تمت على المهاجرين الجزائريين (Musette, 2006) فيما يتعلق بقنوات التحويل، أن فقط 12,5% من أصل 320 أسرة جزائرية لها على الأقل فرد واحد من أسرتها بالخارج لا تتلقى الأموال من هؤلاء الأفراد، وأن نحو 87,5% صرحوا بأنهم يتلقون الأموال من أفراد أسرته المتواجدين بالخارج. يؤكد 17% من هم تلقيهم هذه التدفقات المالية بطريقة منتظمة، في حين صرحت غالبية الأسر تلقيها هذه الأموال المحولة بصورة غير منتظمة.

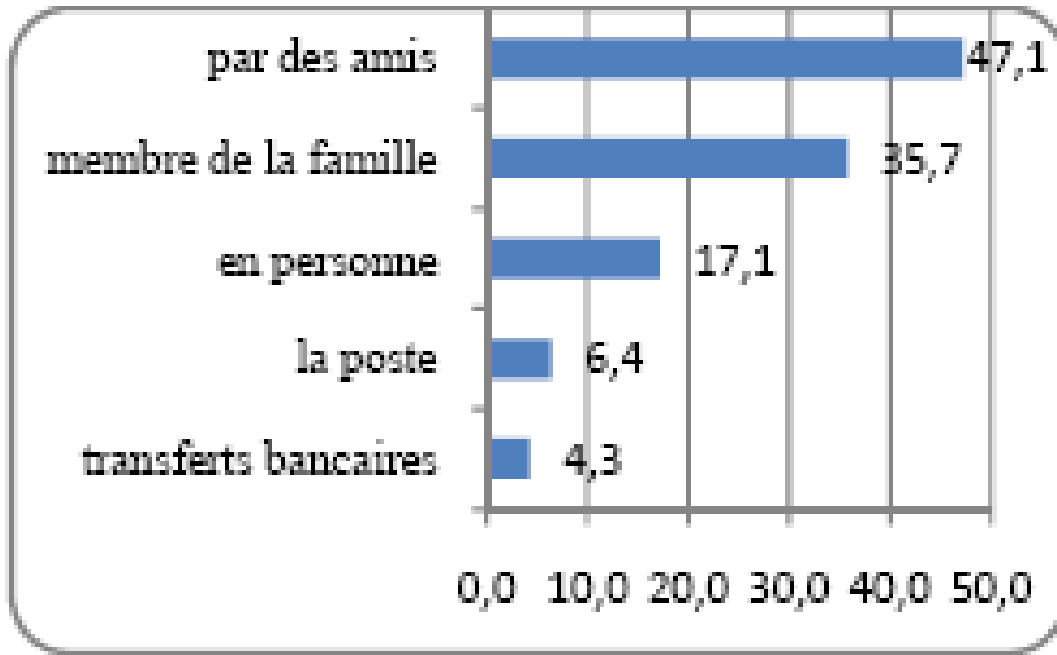
وتشير نتائج هذه الدراسة أن المسارات الأكثر إستخداما من قبل المهاجرين الجزائريين هي المسارات غير الرسمية. فما يقرب 90% من الأسر المستجوبة أكدت توجه المهاجرين نحو التحويل من خلال القنوات غير الرسمية، 47,1% من خلال الأصدقاء، عن طريق الأقارب بـ 35,7% و المهاجر نفسه بـ 17%، في المقابل صرح فقط 10,7% من أسر المهاجرين لجوء المهاجرين للتحويل عبر المسارات النظامية، 6,4% عبر البريد و 4,3% عن طريق البنوك. والشكل الموالي يوضح هذا الإتجاه.

### الشكل رقم (55): قنوات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

<sup>1</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 04.

<sup>2</sup> Musette. M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 68.

## بالنسبة المئوية (%)



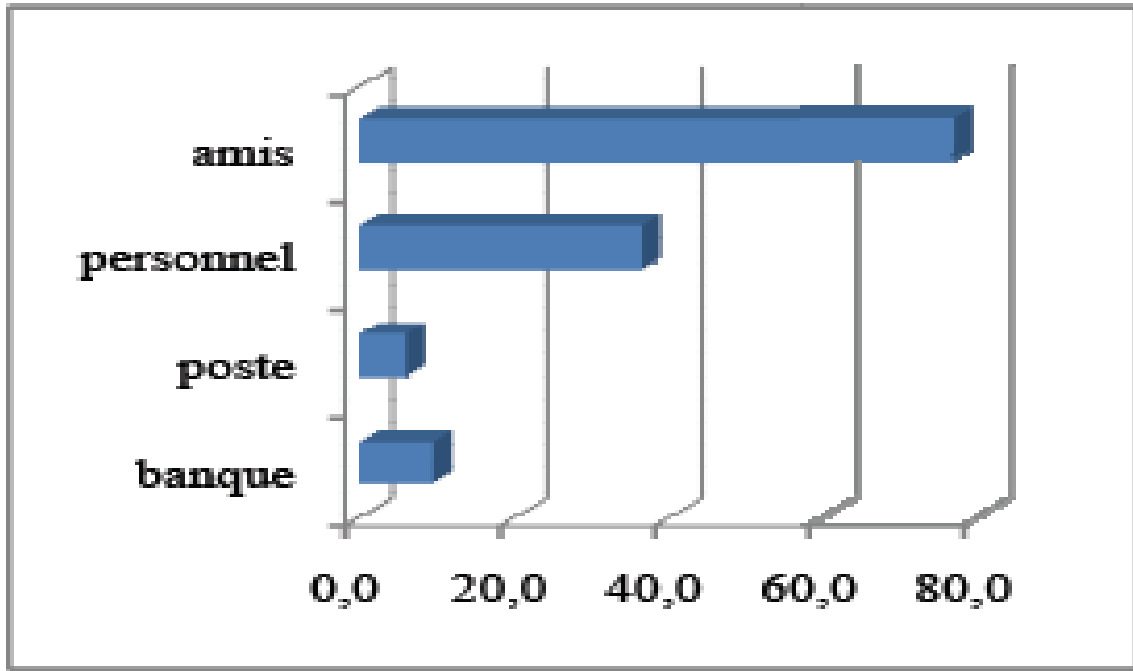
Source: Musette. M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 67.

وبحسب نفس الدراسة، فقد بلغت القيمة المتوسطة للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال السنة التي شملتها الدراسة 3422 يورو. يمر 27% من هذا المبلغ عبر القنوات الرسمية، 16% عبر البنوك و 11% عبر البريد. في حين يتم تحويل 73% من المبلغ المحول عبر القنوات غير النظامية، 31% من هذا المبلغ يحول عن طريق الأصدقاء، 23% عبر أحد أفراد الأسرة و 19% بواسطة المهاجر نفسه خلال زيارته للبلد الأصلي.

ومن جهة، فقد عرفت التحويلات المالية غير الرسمية ل لمهاجرين العائدين إلى الوطن الأصلي بصورة نهائية وتيرة نمو مطردة قبل 12 شهرا من العودة. ففي الواقع، لا يمثل استخدام البريد والنظام البنكي إلا 15,7% من مجموع قنوات التحويل المستخدمة، بينما تبقى الآليات غير الرسمية الأكثر استخداما بأكثر من 75% من خلال الأصدقاء و 35% عن طريق المهاجر نفسه عند عودته إلى بلده الأصلي لقضاء العطلة. والشكل التالي يبرز ذلك.

الشكل رقم (56): التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين الذين يخططون للعودة حسب قنوات

التحويل بالنسبة المئوية (%)



Source: Musette. M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 72.

ويبرز بشكل جلي إختلاف معدل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين إلى المبلغ الإجمالي للتحويلات حسب مختلف قنوات التحويل. والجدول يوضح معدل التحويلات بحسب كل قناة. الجدول رقم (32): معدل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين حسب قنوات التحويل

معدل التحويلات	البنوك	البريد	شخصيا	عبر أصدقاء
أقل من 25%	1,27	1,27	3,16	3,80
بين 25% و 50%	3,80	3,16	5,70	8,86
بين 50% و 75%	0,0	0,0	9,49	27,85
أكثر من 75%	1,90	0	8,23	15,19
المجموع	6,96	4,43	26,58	55,70
الجزء الناقص من المجموع	93,04	95,57	73,42	44,30
مجموع التحويلات	100	100	100	100

Source: Musette. M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 72.

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه ضعف التحويلات التي تتم من خلال الآليات الرسمية لتظل القنوات غير النظامية الوسيلة المفضلة للمهاجرين الجزائريين. فمن أصل 7% من المهاجرين الذين صرحوا أنهم حولوا أموالا عبر النظام البنكي، أعلن 3,8% بأنهم لا يحولون إلا ما بين 25%



و50% من الأموال المرسلة. و بالنسبة للتحويلات البريدية، ففقط 3 إلى 4 أشخاص يقومون بتحويلات بنكية بنفس معدل التحويلات البريدية. وفي المقابل، يتعدى معدل التحويل عبر القنوات غير الرسمية بشكل واسع 50% من الأموال المحولة.<sup>1</sup> حيث تزود هذه السيولة من العملات الصعبة التي يرسلها المهاجرون الجزائريون بصورة غير رسمية سوق الصرف الموازية، ليشكل فئة المغتربين والمتقاعدين المغتربين أكبر فئة ممولة للسوق الموازي بالجزائر. إذ ونظرا لعدم تشديد الرقابة من قبل الجمارك في المطارات الجزائرية على قيمة العملة الصعبة التي يحملها المغتربين، وإنما الاكتفاء فقط بما يقدمه المسافرين من تصريح الذي يكون في معظم الأحيان عن قيمة صغيرة من العملة الصعبة ما يفتح المجال لهؤلاء المغتربين بتحويل كميات كبيرة من العملة الصعبة في السوق الموازي للإستفادة من هامش ربح معتبر. فعلى سبيل المثال في منطقة القبائل يتم تداول حوالي 4 ملايين يورو يوميا في السوق الموازي مصدرها أساسا المغتربين والمتقاعدين المغتربين.<sup>2</sup>

### 2.3: قنوات التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة

تضم مسارات التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة قنوات رسمية وغير رسمية نذكرها فيما يلي:

#### 1.2.3: قنوات التحويل الرسمية

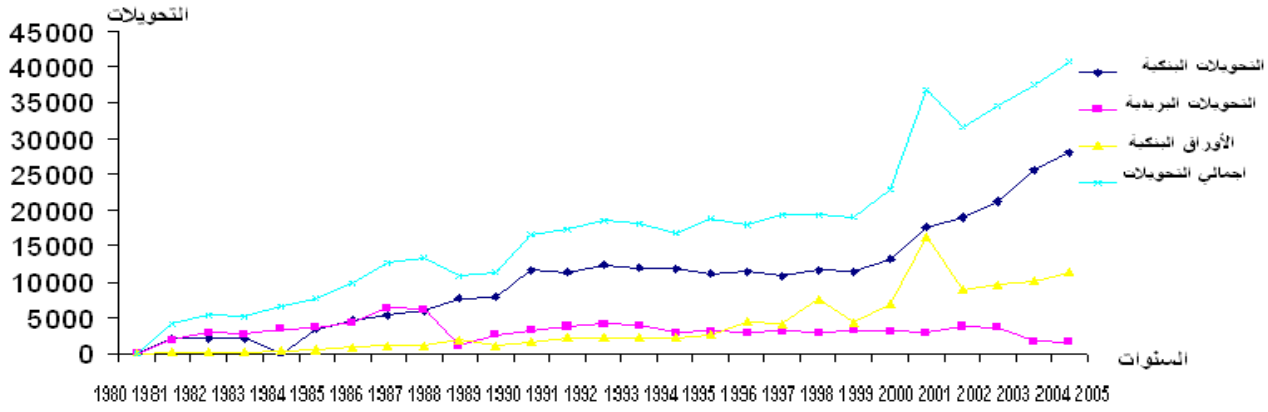
نتوفر بالنسبة للمغرب على معلومات أكثر تفصيلا ودقة حول مختلف قنوات التحويل الرسمية، حيث يمثل مجموع التحويلات البنكية والبريدية التحويلات الرسمية التي تظهر في الإحصائيات الرسمية المسجلة في ميزان المدفوعات. أما التحويلات عن طريق الأوراق البنكية فهي تشكل صرف الأوراق البنكية بالعملة الصعبة التي تتم من قبل المغاربة المقيمين في الخارج بمناسبة زيارتهم للمغرب. و الشكل الموالي يوضح توزيع تحويلات المهاجرين المغاربة بين مختلف قنوات التحويل الرسمية.

الشكل رقم (57) : تطور التحويلات المالية للمغاربة المقيمين في الخارج حسب قنوات التحويل

الرسمية بين 1980 و 2009 بملايين الدرهم المغربي

<sup>1</sup> Idem, pp. 66-72.

<sup>2</sup> قارة ملاك, أثر سعر الصرف الموازي على المؤسسات الاقتصادية والتجارية في الجزائر، مداخلة في اليوم الدراسي: سعر الصرف وآثاره على الإقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص5.



Source: Royaume du Maroc, Office des Changes, Statistiques des échanges extérieurs, Tableaux de bord annuel de 1998 à 2005 : www.oc.gov.ma..

يوضح هذا التوزيع للتحويلات المالية حسب مختلف قنوات التحويل الرسمية (أنظر الملحق )، هيمنة استخدام النظام البنكي الذي يتضمن التحويل عبر شركات تحويل الأموال بالمغرب على حساب البريد الذي بدأ يعرف إنخفاضا مطردا في حصته التي لا تتعدى 20 % من إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة. وقد وقعت ويسترن يونيون إتفاقا مع إدارة البريد من أجل القيام بهذه التحويلات، ومن جهتها وقعت مونيغرام نفس الإتفاق مع البنك الشعبي والبنك التجاري المغربي. غير أن النسبة الأهم من التحويل عبر شركات التحويل هي لويسترن يونيون، حيث أوردت دراسة قام بها البنك الإفريقي للتنمية عام 2005 على عينة من الأسر المغربية التي تتلقى الأموال المرسلة من المهاجرين ، أن هذه الأسر تستخدم ويسترن يونيون بنسبة 47% من إجمالي التحويلات التي تتم عن طريق شركات تحويل الأموال تليها مونيغرام بـ 17%.<sup>1</sup>

تظل التحويلات البنكية الوسيلة المفضلة للمهاجرين المغاربة، فنسبة هذه التحويلات تعتبر الأكبر تتراوح بين 50 و 70%، حيث سجلت أعلى نسبة عام 1990 بحوالي 80 % وجذبت في عام 2005 نحو 69 % من التدفقات. في حين عوض التراجع المسجل في عام 2001 (57,1%) بتحويلات الأوراق البنكية التي وصلت إلى أعلى مستوى بنسبة 43,9% بسبب أن المبالغ المتراكمة بالبلدان المضيفة في هذه السنة لم تودع في البنوك.<sup>2</sup> بينما سجلت التحويلات البريدية أدنى مستوى لها منذ عام

<sup>1</sup> BAfD, 2007, op. cit. p. 28.

<sup>2</sup> خشاني محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 14-16.

2004 ب 55% والذي يعزى إلى تسجيل المداخل التي تتم عبر منظمات التحويلات المالية المستخدمة للخدمات البريدية كتحويلات بنكية.<sup>1</sup>

### 2.2.3: قنوات التحويل غير الرسمية

فيما يخص القنوات غير الرسمية التي تمر بها تحويلات المغربين المقيمين في الخارج فتشمل :

- السيولة المالية التي يدخلها المهاجر معه بمناسبة العودة من أجل قضاء العطلة في بلده ، أو تلك التي يرسلها عن طريق بعض الأشخاص.

- التعويضات بين أبناء البلد الواحد التي تستعمل حينما يقوم المهاجر في بلد الإستقبال بشراء مقتنيات أو دفع فواتير لحساب شخص آخر من بلده. ومقابل ذلك، يودع مالا بالعملة الوطنية في حسابه أو حساب أسرته.

- الممتلكات التي يستقدمها المهاجر لبلده الأصلي ولاسيما منها السيارات، الأثاث والآلات المنزلية والإلكترونية.... الخ. سوء للإستهلاك الخاص أو بيعها في الأسواق غير المنظمة. فقد قدرت دراسة أجريت عام 1994 شملت مقرين رئيسيين للهجرة في المغرب هما نادور في الشمال وتادلات في الوسط أن حجم التحويلات العينية يصل إلى ما بين 30 % إلى 50% من إجمالي التحويلات المالية. ويمكن تقدير حجم هذه التحويلات بأقل من هذا بسبب التكلفة المرتفعة للرسوم الجمركية.<sup>2</sup> ففي الواقع، وجدت مديرية الإحصاء بالمغرب عام 1998 أن هذه التحويلات تصل إلى 25% من إجمالي التحويلات. كما أظهرت دراسة أخرى للمركز الأوروبي للدراسات الديمغرافية أن 20% من العائلات المغربية تتلقى تحويلات عينية، كما أن غياب بعض السلع من الأسواق الداخلية والسمعة التي تحظى بها السلع الأجنبية تفسر كمية السلع التي تمتلئ بها سيارات المهاجرين حينما يعودون إلى بلدهم الأصلي لقضاء عطلة الصيف، والموجهة إما للإستهلاك الأسري أو لبيعها في الأسواق المحلية.<sup>3</sup> ويعطى مثال سوق تورينو في مدينة خريبكة وسوق السيارات المستعملة في مدينة البروج بالمغرب والذان تزودهما شبكة من المهاجرين القاطنين في إيطاليا. نموذجان على تواجد هذا النوع من التحويلات المادية وأهميتها في بعض مناطق البلاد.<sup>4</sup>

### 3.3 : قنوات التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين

<sup>1</sup> البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي، ميزان المدفوعات من 1990 إلى 2005.

<sup>2</sup> خشانى محمد، المغرب: هجرات وتحويلات وتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 192.

<sup>3</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 04.

<sup>4</sup> خشانى محمد، التحويلات المالية للمهاجرين و أثرها على التنمية في دول المغرب العربي الثلاث المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص 04.

فيما يخص التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين فهناك أيضا صيغتان من التحويلات تلك التي تحدث من خلال المسارات الرسمية وتلك التي تحدث من خلال المسارات غير الرسمية، الخفية التي لا تظهر في الإحصائيات الرسمية .

### 1.3.3: التحويلات عبر القنوات الرسمية

تتم التحويلات الأولى الرسمية بواسطة حوالات بنكية، توكيلات وحوالات وتحويلات بريدية، تغير مباشر من شبك البنك.<sup>1</sup> ففي عام 1992، مرت 58,8% من تحويلات المهاجرين التونسيين عبر القنوات الرسمية، 50,9% عبر البريد فقط 7,9% عن طريق البنوك.<sup>2</sup> وفي عام 2000، مثلت التحويلات البريدية حصة تساوي فقط 18,8% من التحويلات الإجمالية،<sup>3</sup> و17% عام 2004.<sup>4</sup> حيث إرتفعت التحويلات البريدية التي قام بها التونسيون المقيمون بالخارج في حسابات توفير بالعملة الصعبة إلى 542 ألف يورو عام 2001، ذلك العام التي سجلت فيه تحويلات الجالية التونسية المقيمة في الخارج رقما قياسيا، وهو ما يمثل بالكاد 0,1 من إجمالي التحويلات.<sup>5</sup> بينما مثلت التحويلات التي مرت عبر الشبكات البنكية عام 2005 نسبة 60% من إجمالي التحويلات مقابل 40% بالنسبة لشبابيك البريد،<sup>6</sup> مما مما يشير إلى تراجع التحويل عبر البريد وأن التحويلات البنكية تعتبر الوسيلة المفضلة لتحويلات التونسيين المقيمين في الخارج. وفي هذا الخصوص، فالتحويلات حسب قنوات التحويل الرسمية ليست مفصلة في بيانات البنك المركزي التونسي.

وفي نفس السياق، فقد وقعت شركات تحويل الأموال ويسترن يونيون وموني غرام إتفاقا مع إدارة البريد والبنوك من أجل القيام بالتحويلات المالية للمهاجرين ، لتضم هذين الشركتين معا 1120 نقطة توزيع عن طريق الشبكات البنكية والبريدية. ومن جهته، يقترح البريد العديد من خدمات التحويل ( ويسترن يونيون، **IFS, Euro Giro, SWIFT** ). والجدول التالي يوضح ذلك.

#### الجدول رقم (33): التحويلات المالية للمهاجرين المستقبلية عن طريق البريد عام 2007

النسبة المئوية (%)	المبلغ بمليون الدينار التونسي	خدمات التحويل عن طريق البريد
67	325	ويسترن يونيون
26	125	Euro Giro

<sup>1</sup> بلحاج زكري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 284.

<sup>2</sup> Belhedi Amor, *Les transferts des migrants tunisiens*, in Cahiers du CERES : Migration. Impact socio-économique, N 15, Septembre 1993 p. 74.

<sup>3</sup> Hassen Boubakri, *Remises Migratoires, Equilibres Macro-Economiques et Developpement Regional en Tunisie*, op.cit. p. 111.

<sup>4</sup> بلحاج زكري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 284

<sup>5</sup> خشاني محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 14

<sup>6</sup> خشاني محمد، التحويلات المالية للمهاجرين و أثرها على التنمية في دول المغرب العربي الثلاث المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص 04.

4	18	IFS
3	14	SWIFT
100	482	مجموع التحويلات
-	8	حسابات الودائع بالعملة الصعبة
2	-	الودائع/ مجموع التحويلات

Source: BAfD 2009, op. cit. p. 32.

تشير معطيات الجدول أعلاه أنه بالرغم من حداثة إستخدام ويسترن يونيون للقيام بالتحويلات ، تمثل التحويلات التي تتم عن طريق ويسترن يونيون نسبة 85% من إجمالي التحويلات التي تتم عبر الشبكات البريدية عام 2007، والتي إرتفعت إلى 482 مليون دينار تونسي خلال نفس العام بـ 22% من إجمالي التدفقات المالية للمهاجرين عبر مختلف قنوات التحويل. حيث يعبر 12000 حساب بالعملة الصعبة المفتوح من قبل المهاجرين بالبريد، والذي يمثل 8 مليون دينار تونسي عن مدى ضعف قدرة البريد على إجتذاب مدخرات المهاجرين.<sup>1</sup>

### 2.3.3: التحويلات عبر القنوات غير الرسمية

يتم النوع الثاني من تحويلات المهاجرين التونسيين من خلال القنوات غير الرسمية التي تفلت من الإحصائيات الرسمية ويمكن له أن يشمل عدة عمليات:

- نقود يحملها المهاجر عند عودته إلى بلده الأصلي في الإجازات، أو التي ترسل بواسطة شخص ثالث أو بواسطة شبكات عشوائية لجمع النقود وإرسالها.
- التعويضات المالية فيما بين المهاجرين من نفس البلد، نفس العملية الموجودة بالمغرب والجزائر . والتي ظهرت نتيجة عدم قابلية العملات المغربية للتحويل، تعتمد بالدرجة الأولى على مدى تطور سوق الصرف الموازي. وهي أكثر إنتشارا بالجزائر عن المغرب وتونس.<sup>2</sup>
- ثروات عينية يحملها المهاجر في إجازته ( سيارات، أجهزة منزلية، الخ....) وموجهة إلى الإستهلاك الخاص أو إلى البيع في الإقتصاد العشوائي. وبقدر ما نفتقر إلى تقييم موضوعي لهذه التحويلات في المغرب والجزائر، فإننا نتوفر على معطيات مفصلة فيما يخص تونس.<sup>3</sup> والجدول الموالي يوضح ذلك.

### الجدول رقم(34): التحويلات العينية في تونس بملايين اليورو بين 1982 و2008

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
-------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

<sup>1</sup> BAfD 2009, op. cit. p. 32.

<sup>2</sup> Garson Jean-Pierre, op. cit. p. 8.

<sup>3</sup> محمد خشاني، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص6.

55,5	68,7	48,9	30,4	27,8	30,4	23,1	3,3	6,6	التحويلات العينية
<b>1999</b>	<b>1998</b>	<b>1997</b>	<b>1996</b>	<b>1995</b>	<b>1994</b>	<b>1993</b>	<b>1992</b>	<b>1991</b>	السنة
190,4	149,4	152,0	136,2	109,7	130,2	99,2	66,8	36,4	تحويلات عينية
*2008	*2007	*2006	*2005	2004*	2003	<b>2002</b>	<b>2001</b>	<b>2000</b>	السنة
511	518	473	416	437	261,1	263,5	211,5	185,7	تحويلات عينية

\* القيم بملايين الدينار التونسي: 1 دت = يورو

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على المعطيات الواردة في:

- البنك المركزي التونسي، التقارير السنوية، ميزان المدفوعات من 2004 إلى 2008.

- محمد خشاني، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب،

الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص 7.

ويجدر التذكير أن هذه التحويلات تشمل بالنسبة لتونس كذلك وسائل النقل والتجهيزات الضرورية

لتنفيذ المشاريع التي يقوم بها المهاجرون في بلدهم.

وأخيرا، يشير تحليل القنوات التي تمر بها التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة من ناحية إلى هيمنة

إستخدام النظام البنكي للتحويلات المالية للمهاجرين المغاربة والتونسيين عن باقي الآليات الرسمية، في

حين تظل التحويلات البريدية الوسيلة المفضلة لتحويلات الجزائريين المقيمين بالخارج. بالإضافة إلى

تمائل المسارات غير الرسمية التي تمر بها التحويلات غير الرسمية للمهاجرين المغاربة. فما هو حجم

هذه التحويلات؟.

### 2.3: تقدير حجم التحويلات غير الرسمية للمهاجرين إلى البلدان المغربية

يصعب إحصاء ورصد التحويلات غير الرسمية لأنها لا تأخذ شكلا رسميا ولا تسجل في الحسابات

القومية. حيث يتم تقدير حجم هذه التحويلات من خلال دراسات. فالنسبة للمغرب وتونس لا توجد

فروقات كبيرة في بيانات التحويلات بين مصادر محلية وأجنبية لأن معظم هذه التحويلات تتم بصورة

رسمية على عكس تحويلات المهاجرين الجزائريين. والجدول الموالي يوضح ذلك.

### الجدول رقم(35): حجم التحويلات غير الرسمية للمهاجرين إلى البلدان المغربية

بالنسبة المئوية (%)

التحويلات غير الرسمية بـ%			الدول
2006	2004	1992	
<b>50</b>	57	-	الجزائر
27	34	41.2	المغرب

27	20	-	تونس
----	----	---	------

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على المراجع التالية:

- BAfD 2009, op. cit. p. 32.
- BAfD 2007, op. cit. p. 27.
- Musette. M.S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op. cit. p. 67.
- Belhedi Amor, op. cit. p. 5.

- محمد الأمين فارس، مرجع سبق ذكره، ص 14.

تشير معطيات الجدول أعلاه إلى إختلاف تقديرات التحويلات غير الرسمية بين الدول المغاربية، حيث تكتسب التحويلات إلى الجزائر ميزة غير الرسمية لأنها النسبة الأكبر من التحويلات تتم عبر القنوات غير النظامية في حين يتم الجزء الأهم من التحويلات نحو المغرب وتونس عبر القنوات الرسمية. الأمر الذي يشير إلى ضرورة البحث عن دوافع إختيار المهاجرين المغاربة لقنوات التحويل من أجل فهم أسباب تباين وزن التحويلات غير النظامية فيما بين البلدان المغاربية والعوامل التي تجعل للتحويلات غير الرسمية إلى الجزائر النصيب الأوفر.

### 3.3: دوافع إختيار المهاجرين المغاربة لقنوات التحويل

يعبر تباين مستوى التحويلات غير الرسمية بين البلدان المغاربية وتسجيل الجزائر أكبر نسبة بين هذه البلدان من ناحية عن صعوبة التحويل عبر القنوات الرسمية في الجزائر وعدم قدرة القنوات الرسمية إجتذاب هذه التحويلات وتلبية متطلبات المهاجرين مقارنة بالمغرب وتونس. ومن ناحية أخرى تميز الجزائر بسوق غير رسمي منظم للتحويلات مبني على قوة العلاقات الإجتماعية التي يقوم عليها التحويل عبر القنوات غير النظامية.

ويبرر التباين في توزيع التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة حسب مختلف القنوات ولجوء المهاجرين للتحويل عبر القنوات الرسمية إلى الإيجابيات والسلبيات التي تنطوي عليها مختلف قنوات التحويل. والجدول التالي يبرز بعض إيجابيات وسلبيات هذه القنوات.

#### الجدول رقم (36): إيجابيات وسلبيات مختلف قنوات التحويل

طرق التحويل	الإيجابيات	السلبيات
التحويلات البنكية	السرعة والأمان	تكلفة مرتفعة وجوب أن يتوفر المستفيد على حساب بنكي شبكة بنكية غير واسعة في المناطق القروية
الحوالات البريدية	تكلفة منخفضة بساطة العملية	طول مدة التحويل

شركات التحويل	البساطة الأمان وسرعة فائقة شبكات جد واسعة	كلفة جد عالية إختلاف التكلفة حسب المبلغ المحول وبلد الإرسال
الوسطاء	البساطة تكلفة جد ضعيفة السرية	أجل تحويل غير ثابت خطر الضياع والسرقعة

Source: Musette .M. S et autres, *Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Central 2006*, op.cit. p. 15.

ومما لا شك فيه أن المقارنة بين مزايا ونواقص مختلف قنوات التحويل توضح أن طول المهلات المستغرقة للقيام بعملية التحويل وخاصة الكلفة المرتفعة للقنوات الرسمية هي التي تشجع المهاجرين على إستعمال القنوات غير الرسمية للتحويل. خاصة وأننا نلاحظ توافق بين صيغة التحويل الأكثر سرعة والتكلفة المرتفعة، إذ أن الصيغة الأكثر سرعة وفي نفس الوقت الأكثر الكلفة تظل هي صيغة شركات التحويلات مثل ويسترن يونيون. وفيما يلي أهم العوامل المحددة والمفسرة للإختيار قنوات التحويل.

### 1.3.3: تكاليف تحويلات المهاجرين إلى الدول المغربية

يشير البنك الدولي أن تكلفة التحويل بين أوروبا التي تمثل القبلية المفضلة للمهاجرين المغاربة وشمال إفريقيا التي تضم الدول المغربية تعتبر من أعلى التكاليف في العالم. والتي تمثل عاملا رئيسيا في الحد من التحويل عبر القنوات الرسمية ، فهي تزيد مثلا بـ 10 مرات عن التحويل بين الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين.<sup>1</sup> ويعتقد بلنه إذ أمكن لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تنتمي إليها دول المغرب العربي تخفيض تكاليف التحويل وتوحي سعر الصرف، فإن حجم التحويلات بتزيد بنسبة 165% وذلك بناء على تجربة خلال الفترة 1995-2001.<sup>2</sup>

تتكون تكلفة التحويل من عنصرين هما العمولة ومعدل الصرف. تطبق العمولة من قبل البنوك وشركات تحويل الأموال على كل عملية تحويل، تتميز بأنها ثابتة في حالة البنوك ومتغيرة بحسب المبلغ المحول في حالة شركات تحويل الأموال. ولأن عمليات تحويل أموال المهاجرين إلى المنطقة المغربية تتمثل في مبالغ بالعملة الأجنبية، فمعدل الصرف المطبق من قبل البنوك وشركات تحويل الأموال يعتبر كمحدد للكلفة الحقيقية لعملية التحويل.<sup>3</sup>

وواقع الحال في البلدان المغربية الثلاث المستقبلية للتحويلات أن تكلفة التحويل إلى البلدان المغربية مرتفعة. فبحسب رصد دراسة لصندوق الإستثمار الأوروبي لتكلفة التحويلات من أوروبا إلى دول

<sup>1</sup> Ben Halima, *Les transferts des résidents à l'étranger*, Presse économique tunisienne, Vendredi 09/ 10/ 2009.

<sup>2</sup> تقرير السكان والتنمية، العدد الثالث، مرجع سبق ذكره، ص39.

<sup>3</sup> BAfD, 2009, op. cit. p. 34.



المغربية من خلال مجموعة مختارة من الممرات (Corridor)، حسب قنوات التحويل الرسمية لمبلغ 400 يورو عام 2004، تتراوح تكلفة التحويلات البنكية من إسبانيا إلى المغرب بين 0,8 و 8,8 % من المبلغ المحول، ومن فرنسا إلى تونس بين 0,8 و 10%. في حين تبلغ تكلفة تحويل 400 يورو من **Société Générale** إلى بنك الجزائر 19,73 يورو بنسبة 4,2%. بينما تبلغ تكلفة التحويلات البريدية من فرنسا إلى تونس والجزائر مستوى أعلى عن تكلفة هذه التحويلات من إسبانيا باتجاه المغرب المقدر ب 1,1%. وتظل تكلفة التحويلات عبر شركات التحويل الأعلى خاصة من فرنسا باتجاه الجزائر وتونس التي تمثل نسبة 8,4% من المبلغ المحول، في حين لا تتجاوز تكلفة التحويل عبر هذه الشركات من إسبانيا إلى المغرب 2,5%<sup>1</sup>.

ومن المهم أن نشير في هذا السياق، أن هذه التكاليف لا تتضمن فقط تكاليف الإرسال بل هناك مصاريف أخرى. ففي الجزائر تصبح التكلفة 9,1% بعد أن بدأت ب 8,4% والإستلام في هذه الحالة يتم من مراكز البريد وعددها 800 مكتب ضمن إتفاق مع وسترن يونيون.<sup>2</sup> والجدول الموالي يوضح هذا الإتجاه.

#### الجدول رقم (37): تكلفة تحويل 400 أورو في إتجاهات أوروبية – مغربية عام 2006

تكلفة التحويل كنسبة مئوية من المبلغ المحول من خلال			اتجاه التحويل
شركات تحويل الأموال	البريد الرسمي	البنوك	
10	10 8,44	2	إسبانيا- المغرب فرنسا- تونس فرنسا- الجزائر

المصدر: فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 40.

والملاحظة الأساسية التي يمكن إستخلاصها أن تكلفة التحويل من فرنسا أهم بلد مرسل للتحويلات إلى الجزائر تعتبر أعلى التكاليف بين الدول المغربية. مما يفسر إرتفاع نسبة التحويلات غير الرسمية بالجزائر والتي تعتبر أقل كلفة.

وتشير المعطيات الواردة في الجدول التالي (الجدول رقم 38) إلى إختلاف تكاليف التحويلات حسب وسيلة الإرسال (البنوك، شركات تحويل الأموال، مكاتب البريد الرسمية)، المبلغ المحول، مدة

<sup>1</sup> Study on improving efficiency of remittances in European countries FEMIP – Ecorys, Mars 2006: <http://www.femip.org>

<sup>2</sup> فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 12.

وطول التحويل، صيغة التحويل: صيغة عادية أو سريعة. بل والأهم أن تكلفة التحويل إلى الجزائر حسب مختلف القنوات لاتزال الأكثر ارتفاعا بين الدول المغربية ، حيث يعتبر الممر فرنسا- الجزائر الذي تمر به أكثر من 90% من التحويلات من أعلى ممرات التحويل بين أوروبا والدول المغربية والأكثر كلفة في ظل طول مهلات التحويل عبر القنوات الرسمية الأقل تكلفة و ارتفاع تكلفة القنوات الأسرع كشركة التحويل ويسترن يونيون، حيث تصل مدة التحويلات البنكية إلى 5 أيام والتحويلات البريدية الوسيلة الأكثر تنافسية فيما يخص التكلفة 10 أيام. خاصة بالنظر أن الجزء الأهم من تحويلات المهاجرين الجزائريين يتم في شكل طارئ وسريع ، يوجه بالدرجة الأولى إلى إحتياجات إستهلاكية يومية وضرورية، مما يفسر من جهة ارتفاع نسبة التحويل عبر البريد من خلال ويسترن يونيون لأنها الوسيلة الأسرع ويبرر من جهة أخرى ارتفاع التحويل عبر القنوات غير الرسمية التي تتجه إلى سوق الصرف الموازي الأقل كلفة في ظل أهمية هذه التحويلات لأسر المهاجرين وبحكم الميزة الطارئة لهذه التحويلات ، والذي يدل من ناحية على قوة العلاقات الإجتماعية التي تعتمد عليها القنوات غير الرسمية للتحويل وسوق غير رسمي للتحويل بالجزائر الأكثر تطورا وتنظيما بين الدول المغربية. على عكس الممرات من إسبانيا وإيطاليا إلى المغرب وتونس التي تبدو أقل كلفة، والتي تضم حجم مهم من المهاجرين المغاربة والتونسيين. مما يفيد من حجم التحويلات الرسمية إلى المغرب وتونس.

ونشير في هذا السياق، أن ارتفاع تكلفة التحويل إلى الجزائر وتباين هذه التكلفة بين الدول المغربية يرتبط بمدى توفر القنوات الرسمية للتحويل ومحدودية عرض خدمات التحويل التي تجتذب أموال المهاجرين.

### 3.2.3: القنوات الرسمية و خدمات التحويل بالدول المغربية

يشير تحديد عدد السكان الذين تخدمهم فروع البنوك أو مراكز تحويل الأموال إلى إختلاف التغطية بين البلدان المغربية. فلوسع تغطية نجدها في تونس و أقلها في الجزائر، كما أن الفارق كبير بين الجزائر والمغرب إذ يتوفر للمغرب ضعف التغطية في الجزائر تقريبا.<sup>1</sup> والجدول التالي يبرز ذلك.

الجدول رقم (39): فروع البنوك ومراكز تحويل الاموال في البلدان المغربية المستقبلية للتحويلات

عام 2004

البيان	الجزائر	المغرب	تونس
فروع البنوك	1160	1882	2500

<sup>1</sup> فارس محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره، ص12

1420	1700	800	فروع ومراكز تحويل الاموال
3920	3582	1960	المجموع

المصدر: فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 12- 13.

والملاحظة الأساسية التي يمكن إستخلاصها من معطيات الجدول السابق ، تميز سوق التحويلات الرسمي بالجزائر بالضيق وعدم التنوع مقارنة بالمغرب وتونس. إذ يظهر فارق كبير في عدد مكاتب البريد الرسمي بين البلدان المغربية ، يوجد بالجزائر 13200<sup>1</sup> مكتب ضعف عدد هذه المكاتب بالمغرب وتونس التي يوجد بها 1700 و1300<sup>2</sup> مكتب على التوالي، بل والأهم أن 800 مركز تحويل بالجزائر هي عبارة عن مكاتب بريدية متعاقدة مع ويسترن يونيون للتحويل من خلالها. بالإضافة إلى إنعكاس

القطاع المالي الجزائري ، قليل التنوع على سوق التحويلات من خلال شبكة بنكية ضعيفة ومكلفة تمثل ضعف الشبكة البنكية المتوفرة بالمغرب وتقل بشكل واسع عن تونس، تاركتنا المجال حرا لشركات تحويل الأموال الأعلى كلفة كويسترن يونيون لتهيمن على سوق التحويلات. على عكس سوق التحويلات بالمغرب وتونس الذي يتميز بالإتساع والتنوع من خلال تعدد المتعاملين الرسميين وتوفر تغطية كبيرة في هذين البلدين مقارنة بالجزائر.

ومما لا شك أن يترافق إنتشار البنوك وإتساع السوق التحويلات بالمغرب وتونس مع وجود شبكة بنكية مهمة في بلدان الإستقبال التي تشكل عاملا مشجعا للتحويلات الرسمية على عكس حالة الجزائر. فضعف التغطية البنكية بالجزائر يترافق مع عدم تمثيل للبنوك الوطنية في بلدان إرسال التحويلات الذي يؤدي إلى تضخم نسبة التحويلات التي تمر عبر قنوات غير رسمية. فليس للبنوك الجزائرية دورا فاعل في التحويلات، فهي تبقى محلية لا فروع لها بالخارج وتكتفي بإتفاقيات مع مراكز تحويل الاموال كويسترن يونيون. بينما دخلت البنوك الفاعلة في حالة المغرب وتونس في شراكة مع بلاد الإستقبال وفي إتفاقيات مع مراكز تحويل الأموال المغرب مع ويستون يونيون ومونيغرام، تونس مع ويسترن يونيون. وأذا إتفاقيات مع مؤسسات مالية للتحويل الآلي كذلك بين المغرب وإسبانيا. إلا أن مبادرة البنوك الوطنية المغربية مثل بنك القرض الشعبي المغربي أو بنك الأمل في وقت مبكر للتوسع في مناطق المهجر تعتبر رائدة في هذا المجال.<sup>3</sup>

### 1.3.2.3: القنوات الرسمية وخدمات التحويل بالجزائر

<sup>1</sup> Villeneuve Dominique, Sorrosal Daniel (Planet Finance) et et autres, *Etude argent des migrants*, 2010, p. 58.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> فارس محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره، ص25.

يتميز القطاع المالي الجزائري بأنه قليل التطور والإنتفاع ، والأقل تقدماً بين الدول المغاربية. يضم قطاع عام وخاص ، يتضمن الأول البنوك العمومية و بريد الجزائر والثاني فروع بنوك أجنبية لاسيما فرنسية. حيث لا توجد إطار تشريعي وتنظيمي في الجزائر تسمح بإنشاء مؤسسة الدفع أو النقود الإلكترونية التي من شأنها أن تسهل القيام بعمليات تحويل أموال المهاجرين إلى الجزائر. بالإضافة إلى غياب قطاع التمويل الجزئي كمكون للقطاع المالي الجزائري في ظل غياب هياكل القرض الجزئي وضعف التمويل الجزئي. حيث لم تتجج مبادرة مؤسستين مالييتين متخصصتين في القرض الجزئي في الحصول على الإعتماد من السلطات النقدية. بسبب رفع في الحد الأدنى لرأس المال من 500 مليون إلى 3 مليار دولار. وفي هذا الصدد، يمثل القطاع البنكي العمومي 90 % من القطاع المالي الجزائري بما فيه بريد الجزائر. يسمح هذا القطاع المالي بتوفير وكالة بريدية أو بنكية لكل 7500 ساكن، حيث يهيمن استخدام الوكالات البريدية بـ 3/2 وكالة بريدية من مجموع الوكالات البنكية والبريدية.<sup>1</sup> مما يعبر عن ناحية عن حركية ضعيفة للقطاع البنكي ويجعل البريد المتعامل المالي الأساسي والمحتكر لسوق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خاصة بالاتفاق مع ويسترن يونيون للتحويل من خلالها. ومن المهم أن نشير في هذا السياق إلى وجود علاقة مصرفية جامدة بين البنوك الجزائرية والمهاجرين الجزائريين بسبب تقليدية ومحدودية الخدمات البنكية المقدمة للمهاجرين ، التي لم ترقى بعد إلى مستوى الخدمات البنكية في الدول المغاربية المجاورة وتمثلت في:

- السماح للمهاجرين الجزائريين بفتح حسابات بالعملة الصعبة منذ عام 1992 ومؤخراً حسابات باليورو، بل والأهم توفر إمكانية سحب الأموال المحولة بالعملة الصعبة. مما يتيح للأفراد المتلقين إمكانية تحويل هذه العملات إلى العملة المحلية على مستوى سوق الصرف الموازي الأقل تكلفة والإستفادة من الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي الذي يصل 20%. وذلك على عكس التحويل عبر البريد بالاتفاق مع مراكز التحويل ويسترن يونيون التي لا تسمح بسحب العملات الأجنبية ، حيث يتلقى المستفيد المبلغ المرسل بالعملة المحلية، مما يجعل هذا النوع من التحويل الأكثر كلفة. الأمر الذي يعزز استخدام القطاع غير الرسمي للتحويل من خلال العلاقات الإجتماعية بسبب طول مهلات التحويلات البنكية التي تصل حتى 7 أيام وإرتفاع كلفة التحويل من خلال ويسترن يونيون، التي لا يلجأ المهاجرين إلى استخدامها إلا في حالة غياب سوق الصرف الموازي في المناطق التي ينتمي إليها أسرهم بالبلد الأصلي أو الحاجة الطارئة لهذه التحويلات.<sup>2</sup>

- عدم حرص البنوك الجزائرية على تقديم المعلومات الكافية للمهاجرين سواء فيما يتعلق بعملية التحويل أو فيما يخص أنواع القروض خاصة القروض العقارية وشراء الأراضي. فنجسب رصد دراسة

<sup>1</sup> BAfD, 2009, op. cit. pp. 12- 26.

<sup>2</sup> Idem, p. 34.

قام بها BIE عام 2006، فإلى البنوك الجزائرية لا تستهدف إيداع جاليتها المقيمة بالخارج ، ما يترجم بانعدام الثقة في اللجوء إلى البنوك خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة.<sup>1</sup> فالبنوك الجزائرية ليس لها دورا فاعل في التحويلات، تبقى محلية قليلة الانتشار لا فروع لها بالخارج. بالإضافة إلى قلة فروع البنوك الأجنبية بالجزائر، مما يترجم بسوق تحويلات رسمي قليل المنافسة ومرتفعة التكلفة. ومن ثمة صعوبة التحكم في هذا السوق وتشجيع المهاجرين للتحويل من خلاله مما يؤدي إلى تنامي التحويلات غير النظامية. خاصة بالنظر إلى أهم ممر للتحويلات من الخارج إلى

الجزائر المتمثلة في فرنسا- الجزائر ، الذي يتميز من ناحية بعدم وجود فروع للبنوك الجزائرية بفرنسا ، والاكتفاء فقط باتفاقيات مع مراكز تحويل الأموال كويسترن يونيو ن. ومن ناحية أخرى تواجد فروع بنكين فرنسيين فقط بالجزائر هما Société Générale et BNP Paribas يحتلان نسبة هامشية إلى إجمالي الشبكة البنكية التي يهيمن عليها القطاع البنكي العمومي، خاصة وأن التنظيمات والنصوص المؤسسية بالجزائر لا تسمح بدخول متعاملين رسميين جدد متخصصين في التحويلات المالية للمهاجرين أو متعاملين ماليين غير بنكين بعد أن تم رفع الحد الأدنى لرأس المال البنوك إلى 10 مليار دج ( 100 مليون يورو).<sup>2</sup>

### 2.3.2.3: القنوات الرسمية وخدمات التحويل بالمغرب

يتميز المغرب بقطاع مالي الأكثر تطورا بين الدول المغربية ، تسمح وكالة واحدة بنكية أو بريدية في تغطية 7500 ساكن، تمثل الوكالات البريدية فقط 3/1 من مجموع الوكالات البريدية والبنكية . حيث يتميز المغرب بنظام بنكي فعال يستهدف أموال المهاجرين وزيادة معدل مصرفية السكان (عدد الحسابات البنكية إلى إجمالي السكان). حيث شهدت المغرب خلال السنوات الأخيرة تنامي هذا معدل ليبلغ عام 2009 نسبة 40% ويتوقع أن يتعدى نسبة 50% حتى عام 2013.

وقد زادت البنوك التجارية المغربية من حصتها في سوق التحويلات الذي يعتبر كمؤشر عن مدى فعالية هذه البنوك في إستقطاب أموال المهاجرين. حيث تمثل تحويلات المغربين المقيمين في الخارج 3/1 من ودائع البنوك المغربية، حوالي 40% من موارد بنك القرض الشعبي المغربي الذي يتلقى 35% من هذه الأموال. كما يجمع 10% من ودائع المهاجرين المغربين التي تمثل 22% من مجموع ودائع هذا البنك. وبحسب بيانات بنك المغرب ، تتجاوز عدد الوكالات البنكية 4000 وكالة ، في حين تضم شركات تحويل الأموال بالمغرب حوالي 900 مركز تحويل بالإضافة إلى 1500 مكتب بريدي.<sup>3</sup> مما يشير إلى إتساع سوق التحويلات وتنوعها. الأمر الذي يعزز إستخدام القنوات الرسمية وتخفيض كبير في حصة

<sup>1</sup> Villeneuve Dominique et autres, op. cit. p. 45.

<sup>2</sup> BAfD, 2009, op. cit. p. 19.

<sup>3</sup> Idem, p. 12.

القطاع غير الرسمي، فأكثر من نصف التحويلات المغربية تتم عبر القناة المصرفية وتصل إلى 68%. غير أن هذا لا يقلل من أهمية منتجات التحويل المقدمة من قبل البريد بالإتفاق مع مراكز تحويل الأموال المغرب لكويستون يونيون ومونيغرام.

ويتميز المغرب بوضع خاص مقارنة بالدول المغاربية الأخرى ، فمعظم المغربين المقيمين في فرنسا أهم بلد مرسل للتحويلات يمتلكون حساب بنكي. حيث يتوفر المغرب على شبكة بنكية مهمة نسبيا

تنشط في مختلف بلدان الإستقبال ، ويعد أول بلد مغربي مبادر في مجال الخدمات البنكية المقدمة إلى المهاجرين، بل رائد في مجال تسيير التحويلات المالية للمهاجرين عبر العالم لأنه واحد من أكبر بلدان العالم المستقبلة للتحويلات بالنسبة إلى الكثافة السكانية.<sup>1</sup>

وقد بدأت سياسة التحويل المصرفي بالمغرب في السبعينات، حيث شجعت الدولة المغربية البنوك لإستهداف المغربين المقيمين في الخارج رغبتا في جمع موارد هم المالية، من خلال إنشاء شبكة من المصارف المغربية بالخارج، مثل بنك القرض الشعبي المغربي، البنك المغربي للتجارة الخارجية، البنك المغربي للتجارة والصناعة Attijariwafabank.<sup>2</sup> بالإضافة إلى تواجد فروع عدة بنوك أجنبية بالمغرب مثل Société Générale, BNPP, Groupe Caisses d'Epargne, Crédit Mutuel.<sup>3</sup> الأمر الذي يجعل سوق التحويلات بالمغرب واسعا ومتنوعا نتيجة زيادة المنافسة وعرض خدمات متنوعة، مما يترجم بتخفيض تكاليف التحويل.

وتظهر علاقة المصارف المغربية المحلية والمكاتب التمثيلية للبنوك المغربية بالخارج متينة بجاليتها بالخارج والتي تتم من خلال خدمات فعلية للمهاجرين تجمع بين التنوع والتطور لتمامشى وطلب المهاجرين والمتمثلة في:<sup>4</sup>

- السماح للمهاجرين المغربين حيازة حساب بالعملة الأجنبية بعمولات فائدة تفضيلية (9% كل سنة)، حساب بالدرهم المغربي القابل للتحويل أو حساب بسيط بالدرهم المغربي ، حسابات تقاعد بالمغرب و بطاقات دفع قابلة للشحن عن بعد.
- القيام المهاجر بتحويل أموالهم إلى المغرب عند الحاجة.
- حيازة المهاجر لحساب مشترك مع عائلته.
- أسعار صرف تفضيلية للتحويلات المالية للمهاجرين.

<sup>1</sup> Villeneuve Dominique et autres, op. cit. pp. 38-42.

<sup>2</sup> BAfD 2007, op. cit. pp. 49-53.

<sup>3</sup> BAfD 2009, op. cit. p. 34.

<sup>4</sup> Groupe de travail CFSI, op. cit. p. 34.

- خدمات إقراض في البلاد الأصلية وبلاد المهجر تغطي كل أشكال القروض الإستهلاكية ، والقروض الإستثمارية خاصة القرض العقاري سواء للمهاجر أو عائلته بمعدلات فائدة تفضيلية للمهاجر إلى جانب القيام بمعارض سنوية للعقارات موجهة للمغاربة المقيمين بالخارج بفرنسا.
- المساهمة في مشاريع إجتماعية لصالح المهاجرين وأبنائهم مثل بناء مدارس في طنجة وأغادير أو تمويل زيارة أبناء المهاجرين لبلدهم.
- الإستفادة من المزايا المتعلقة بالمستثمرين الأجانب.

- تقديم خدمات تسمح بشراء أوراق مالية (أسهم، سندات...) مغربية.

ونشير في نفس السياق إلى قيام بنك Attijariwafa في 29 جوان 2007 بإطلاق بطاقة إئتمان قابلة للشحن تسمى بـKesma. موجهة أساسا للعائلات التي لها واحد من أفرادها بالخارج. حيث يقوم المهاجر بتسديد قيمتها المقدرة بـ99 درهم، دون وجوب أن يتوفر المستفيد على حساب بنكي. وهي تمثل الثالثة من نوعها، بعد عرض بنك القرض الشعبي المغربي والشركة العامة المغربية للبنوك. توفر هذه البطاقة العديد من المزايا للمغاربة المقيمين بفرنسا، حيث يستفيد المهاجر المغربي بفضل هذه البطاقة من تكلفة تحويل منخفضة لا تتعدى 5 يورو ومن شبكة مهمة تشمل أكثر من 50 وكالة تقريبا بفرنسا. كما تسمح هذه البطاقة للزبون القيام بالسحب ومعاينة الأرصدة.<sup>1</sup>

كما دخلت البنوك المغربية في العديد من الشراكات مع البلدان المرسله للتحويلات خاصة الأوروبية ، ما جعل الممرات من الدول الأوروبية إلى المغرب تعتبر من الممرات الأقل كلفة بين الدول المغربية. فقد تمكنت تكلفة التحويلات البنكية من فرنسا إلى المغرب أن تصبح مجانية بموجب إتفاقية تمت في أفريل 2007 بين صندوق الإدخار بفرنسا Caisse d'Epargne Provence Alpes Corse (PAC) والقرض العقاري والفندقي بالمغرب Hôtelier du Maroc (CIH) et le Crédit Immobilier من خلال وجوب القيام بالتحويل من حساب باليورو إلى حساب بالدرهم. وضرورة أن لا يتعدى مبلغ التحويلات 12500 يورو، وأن لا تتجاوز عدد عمليات التحويل في 24 عملية في العام.

وقد إستفاد المغريين المقيمين بفرنسا في جويلية من نفس العام وبموجب نفس الإتفاقية بالإضافة إلى مجانية التحويل من الحصول على سلع عقارية بالمغرب ب اليورو أو الدرهم في إطار برنامج محدد وواضح.<sup>2</sup>

وفي مجال الشراكة والتعاون مع فرنسا، فقد دخل بريد المغرب عام 2006 في شراكة مع اللجنة البنكية الفرنسية في إطار المراقبة البنكية وتبادل المعلومات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> BAfD 2007, op. cit. pp. 81-82.

<sup>2</sup> Villeneuve Dominique et autres, op. cit. p. 39.

<sup>3</sup> BAfD 2009, op. cit. p. 36.

وقد بادرت société générale في 23 جوان 2007، بطرح بطاقة تدعى بأهلي ( Ahly) قابلة لإعادة الشحن، موجهة لتعزيز الروابط بين المغريين المقيمين في الخارج وعائلاتهم، حيث يتم طلب هذه البطاقة من قبل المهاجر ثم وضعها تحت تصرف أحد أقاربه بالمغرب دون أن يشترط أن يتوفر هذا الأخير على حساب بنكي. تعتبر هذه البطاقة بطاقة تضامن عائلي تسمح من جهة بتسهيل عملية التحويل ومن جهة أخرى بتطوير القنوات المصرفية عن بعد.<sup>1</sup>

كما دخلت مجموعة البنوك المغربية الشعبية في شراكة مع بنك إسباني (Le groupe La Caixa) الذي يتوفر على أكبر تغطية ب إسبانيا من خلال 4500 وكالة من أجل القيام بالتحويلات المالية للمغريين المقيمين في إسبانيا. بالإضافة إلى تواجد ما يقرب 7 مراكز لصندوق الإدخار الإسباني (CECA) بالمغرب من أجل القيام بمثل هذه التحويلات. الأمر الذي يجعل ممر إسبانيا - المغرب أقل تكلفة عن باقي الممرات. وفي نفس السياق، فقد قام بنك القرض الشعبي المغربي بفتح أول وكالة بليباليا في 25 ماي 2009 بميلانو، توالى بعدها وكالات أخرى بولايات ترتفع بها الهجرة بعد أن كان يهيمن التحويل عبر شركات تحويل الأموال على الممر إيطاليا- المغرب.<sup>2</sup>

### 3.3.2.3: القنوات الرسمية وخدمات التحويل بتونس

تتميز تونس ببنية بنكية متينة، حيث بلغ معدل المصرفية 40% عام 2006. يضم السوق الرسمي للتحويلات بتونس أكثر من 1200 وكالة بنكية و1000 مكتب بريدي بمعدل وكالة واحدة بنكية أو بريرية لـ 4500 ساكن.<sup>3</sup> وهو أفضل معدل بالدول المغاربية، حيث نلاحظ هيمنة التحويلات البنكية على تحويلات المهاجرين التونسيين.

وتعتبر تونس أول بلد مغاربي بادر إلى التخلص من الصعوبات التنظيمية والتشريعية للمهاجرين وذلك من خلال تقديم خدمات فعلية للمهاجرين تمثلت في:

- السماح للمهاجرين التونسيين بفتح حسابات بالعملة الصعبة أو بالدينار التونسي القابل للتحويل إلى العملات الأجنبية. والذي يعتبر إمتداد لنظام حاد لمراقبة الصرف بتونس يتضمن مراقبة الجمارك للسلع المستوردة ومراقبة مكاتب الصرف لعمليات تحويل العملات الصعبة إلى الدينار التونسي. مما يسمح بتوجيه التدفقات المالية إلى القنوات الرسمية.

وتتوافق هذه التغطية البنكية في تونس مع تمثيل نسبي بالبلدان المرسله للتحويلات كالتواجد المبكر للإتحاد التونسي للبنوك بفرنسا منذ عام 1977 من أجل إستهداف تحويلات التونسيين بالخارج من خلال

<sup>1</sup> BAfD 2007, op. cit. pp. 80- 82.

<sup>2</sup> Villeneuve Dominique et autres, op. cit. pp. 40-42.

<sup>3</sup> BAfD 2009, op. cit. p. 14.



ثلاثة وكالات. بالإضافة إلى دخول بعض البنوك التونسية في شراكة مع البنوك الفرنسية وفي إتفاقات مع مراكز تحويل الأموال لويستون يونيون ومونيغرام. حيث يتم التحويل من حساب بـ société générale بفرنسا إلى حساب بأحد وكالات الإتحاد البنكي التونسي بتونس من خلال مكاملة هاتفية بسيطة. كما يقدم الإتحاد البنكي للتجارة والصناعة ( فرع لبنك BNP Paribas الفرنسي) جملة من الخدمات للمهاجرين التونسيين منها خدمة Pack YASMINE، بتكلفة لا تزيد عن 7,9 يورو. تسمح لهؤلاء المهاجرين بفتح:

- حساب إيدار خاص للقيام بلهجات للحيطرة.
  - حساب إيدار من أجل القيام بمشاريع عقارية بتونس
  - حساب إيدار يتيح للمهاجرين تغطية تكاليف تعليم أولادهم.
- وبليباليا، دخلت البنوك الإيطالية مثل بنك سان بول في شراكات مع بنوك تونسية من أجل تسهيل التحويلات المالية للتونسين المقيمين في إيطاليا.
- ومن جهة أخرى، دخل البريد التونسي في شراكات مع شركات تحويل الأموال، حيث يقدم مجموعة واسعة ومتنوعة من خدمات التحويل (Western Union, IFS, Euro Giro et SWIFT). غير أن الملاحظ أن الممر فرنسا- تونس لا يزال الأكثر كلفة مقارنة بالمغرب مارده إلى قلة المنافسة حيث لم ترقى الخدمات المقدمة من قبل الإتحاد البنكي التونسي إلى مستوى البنوك المغربية.<sup>1</sup>

### 4.2.3: القرب الجغرافي

يشجع القرب الجغرافي بين البلدان المغاربية والبلدان الأوروبية أهم منطقة مستقبلية للمهاجرين المغاربة التحويل عبر القنوات غير الرسمية،<sup>2</sup> حيث يزور المهاجرين المغاربة بلدانهم الأصلية عدة مرات في السنة مما يسمح لهم حمل مدخراتهم معهم عند العودة للزيارة بدلا من تحويلها عبر القنوات الرسمية عالية التكلفة.<sup>3</sup>

### 5.2.3: سوق الصرف الموازي بالدول المغربية

يعرف السوق الموازي للصرف بأنه السوق غير الرسمي الذي يتم فيه تبادل مختلف العملات الأجنبية بكميات غير محددة وبدون أي قيود أو حواجز، وعادة ما يكون سعرها مرتفع عن سعر مثلتها في أسواق الصرف الرسمية.

يشير إرتفاع نسبة التحويلات غير الرسمية في الجزائر والتي تزود سوق الصرف الموازي إلى أهمية هذا السوق بالجزائر مقارنة بالمغرب وتونس التي تقل إليهما التحويلات غير الرسمية، حيث يفضل

<sup>1</sup> BAFD 2009, op. cit. pp. 46-49.

<sup>2</sup> مرجع نفسه، ص38.

<sup>3</sup> فارس محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 13

المهاجرين الجزائريين تحويل أموالهم بأكثر من 47,1% من خلال الأصدقاء، 35,1% شخصيا عند زيارته للعائلة.<sup>1</sup> لأن هذه المسارات غير الرسمية أقل كلفة نتيجة الفارق الكبير بين سعر الصرف الرسمي والموازي الذي يصل إلى 20%. والذي يظل عاملا مشجعا لتحفيز المهاجرين الجزائريين على التحويل عبر القنوات غير الرسمية.

وقد قدرت الكتلة النقدية المتداولة في سوق الصرف الموازي بالجزائر عام 2006 وبحسب بنك التنمية الزراعية والريفية بحوالي 700 مليار دج ( 7 مليار يورو)، تمثل الجالية الجزائرية بالخارج أكبر وأضخم عرض يزود السوق السوداء.<sup>2</sup> وفي منطقة القبائل مثلا يتم تداول حوالي 4 ملايين يورو يوميا في السوق الموازي مصدرها أساسا المغتربين.<sup>3</sup>

وفي المغرب وتونس، فإن الدولة تأخذ على عاتقها نسبيا إنحرافات سعر الصرف بين السوق الرسمي والموازي وذلك من خلال السماح للمهاجرين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية أو العملات المحلية القابلة للتحويل، وفتح مكاتب للصرف التي مازالت إلى حد الآن بالانتظار في الجزائر.<sup>4</sup>

#### مكاتب الصرف بالجزائر:

يمثل إنشاء مكتب صرف أحد أهم الإجراءات التي تهدف إلى إزالة الفروقات الجوهرية بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية، هذه المكاتب التي لم ترى النور إلى حد الآن بالجزائر وما زالت بالانتظار. رغم أن السماح بإنشاء مكاتب الصرف بالجزائر يعود لفترة بعيدة من خلال التعليم رقم 08-96 لـ 18 ديسمبر 1996، حيث تقوم هذه المكاتب بشراء وبيع العملة الصعبة بمعدل صرف محدد بالدينار الجزائري ومعلن عنه، وذلك بعد الحصول على الإعتماد من بنك الجزائر. غير أن بنك الجزائر وإلى يومنا هذا لم يمنح أي إعتماد ولم نشهد فتح أي مكتب صرف بالجزائر.

وفي الواقع، يعزى غياب هذه المكاتب إلى عدم وضوح التعليمات نفسها التي تسمح بذلك، والتي تنص على ضرورة أن لا تزيد أسعار شراء وبيع الأوراق البنكية و صكوك السفر المحررة بالعملة الأجنبية المطبقة بمكاتب الصرف عن 1% على الأكثر مقارنة بالأسعار المطبقة من قبل بنك الجزائر. هذا المعدل الذي لا يسمح بلمتصاص الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي علما أن هذا الفارق يصل إلى 20% وبالتالي يبقى المتعامل والمهاجر بشكل خاص يفضل اللجوء دائما إلى السوق السوداء للصرف لأنه أقل تكلفة.

<sup>1</sup> Musette. M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p. 67.

<sup>2</sup> Naas Abdelkrim, Article :Ruée vers le marché noir de la devise, El Watan économique, Alger, N° 159 , du 12 au 18 Octobre 2009, p. 6

<sup>3</sup> قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 05.

<sup>4</sup> BafD 2007, op. cit. p. 45.

ومن جهة أخرى، حتى وإن ارتفع هذا المعدل فمكاتب الصرف لا يمكنها أن تنجح في عملها لأنها تتميز بالشفافية، نقدم في نهاية كل ثلاثي قائمة مفصلة بكل عمليات الصرف المنجزة إلى بنك الجزائر ، بينما تعود المتعاملين كالمستوردين اللجوء إلى السوق الموازي والقيام بعمليات الصرف في سرية وبشكل غير رسمية. مما من شأنه أن يؤدي إلى عدم تحقيق توازن بين المدخلات والمخرجات من العملة الصعبة لهذه المكاتب بسبب وجود طالبين فقط للمنح السياحية.<sup>1</sup>

وفي الحقيقة فانه من الصعب تتبع تغيرات وسعر تطور الصرف الموازي في البلدان المغاربية والمقارنة بينها. ولذلك إرتأينا النظر إلى نتائج أبحاث K.Sekkat Achyl. June 2000 التي توضح أن سوق الصرف الموازي بالجزائر أكثر تطورا عن المغرب وتونس.

### 1.5.2.3: مستوى سعر الصرف الحقيقي وعدم المساعدة النقدية في دول المغاربية

يعرف سعر الصرف الحقيقي نظريا بأنه السعر النسبي للسلع المتبادلة إلى السلع غير متبادلة. لا يوجد مقياس أو مؤشر موحد لكيفية حساب سعر الصرف الفعلي (REER). وقد تم تقديم مقياس معدل الصرف الحقيقي من قبل K.Sekkat Achyl. June 2000 الذي يأخذ بعين الاعتبار درجة منافسة سلع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع أوروبا. والجدول التالي يعطي نتائج عملهما.<sup>2</sup>

#### الجدول رقم (40): ملخص إحصائي لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي في الدول المغاربية بين

#### 1970 و1997 بالنسبة المئوية (%)

البيان	الجزائر	المغرب	تونس
الوسيط	134,2	82,2	75,2
الانحراف المعياري	67,7	17,4	19,5
أقل ملاحظة	74,3	61,3	65,9
أقصى ملاحظة	306,0	109,4	106,5

المصدر: بن بوزيان محمد و زياتي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

تبرز المعطيات الواردة في الجدول أعلاه إلى تحركات معتبرة في سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة 1970-1997 خاصة بالنسبة للجزائر مقارنة مع المغرب وتونس. حيث يتميز هذين البلدين بنوع من الإستقرار في معدل الصرف الحقيقي وإنخفاض قليل في منتصف الثمانينات. ويمكن تفسير هذا نتيجة إصلاحات سعر الصرف التي تم إتخاذها في كلا البلدين مقارنة بالجزائر.

وتعرف المساعدة في سعر الصرف الحقيقي على أنها هي إبتعاد سعر الصرف الحقيقي الحالي عن سعره التوازني. ومن بين الطرق التي يتم إستعمالها لتبيان المساعدة النقدية هي حساب سعر الصرف

<sup>1</sup> Naas Abdelkim, Article: *La politique encourage le marché parallèle*, El-Watan économique, N°, Alger, du 12 au 18 Octobre 2009, p. 7.

<sup>2</sup> بن بوزيان محمد و زياتي الطاهر، مداخلة الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر : دراسة مقارنة مع تونس والجزائر، الملتقى الوطني الأول: الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد حلب، البلدة، 21-22 ماي 2002، ص 19.

الموازي الذي يبين درجة الانحراف والإبتعاد عن سعر الصرف الحقيقي. ففي حالة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته يعني هذا مراقبة أكثر بالنسبة لبلد مما ينتج عنه نسبة جزائية كبيرة في سعر

الصرف الموازي. حيث تسمح مقارنة النسبة الجزائية للسوق الموازي كنسبة من معدل الصرف الرسمي بين الدول المغربية. ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي.

**الجدول رقم (41): النسبة الجزائية للسوق الموازي كنسبة من سعر الصرف الرسمي في الدول المغربية بالنسبة المئوية (%)**

البيان	الجزائر	المغرب	تونس
1974-1970	51	5	15
1979-1974	96	7	5
1984-1980	242	5	8
1989-1985	379	3	4
1997-1990	194	4	4

المصدر: بن بوزيان محمد و زياني الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص21.

تشير النسبة الجزائية للسوق الموازي كنسبة من معدل الصرف الرسمي للدول المغربية إلى وزن السوق الموازي في هذه الدول. فعلى عكس المغرب وتونس التي تعتبر النسبة الجزائية فيهما ضعيفة تظهر الجزائر بنسبة جزائية كبيرة جدا، هذه النسبة التي مثلت 4 مرات السعر الرسمي في الفترة 1989-1985 ومرتين في الفترة 1997-1990. مما يشير أن السوق الموازي للصرف كان أكثر تطورا بالجزائر عن تونس والمغرب، وهو الأمر الذي يفسر انخفاض التحويلات غير الرسمية بين البلدين مقارنة بالجزائر. وتوضح نتائج الأبحاث التي تدرس بالدرجة الأولى درجة إبتعاد أسعار الصرف عن السعر التوازني في دول مغربية مقارنة باليورو، خاصة وأن ه ذه العملة تعتبر الأهم بالنسبة للتحويلات المالية للجالية المغربية التي يقيم أغلبها بدول الإتحاد الأوروبي. والجدول التالي يعبر عن درجة عدم المساعرة النقدية للعملات المغربية بالعلاقة مع العملات الأوروبية في الدول المغربية.

**الجدول رقم (42): درجة عدم المساعرة النقدية بالعلاقة مع العملات الأوروبية في الدول المغربية بالنسبة المئوية (%)**

البيان	الجزائر	المغرب	تونس
1974-1970	9,14-	2,54	5,40-
1979-1974	1,10-	0,73	0,56
1984-1980	3,76-	0,29	2,74-
1989-1985	2,12	3,47-	1,66

3,33	0,16-	6,77	1997-1990
------	-------	------	-----------

المصدر: بن بوزيان محمد و زياني الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص22.

وتشير معطيات الجدول السابق أن سعر الصرف الحقيقي للعملة المغربية مقيم بأعلى من قيمته، وإبتعاد أسعار الصرف هذه العملات عن السعر التوازني ، حيث تكون درجة عدم المساعدة النقدية للعملات المغربية بالعلاقة مع العملات الأوروبية سالبة ( $MIS > 0$ ) عندما تكون أصغر من قيمتها التوازنية، مثلما هو الحال للدينار التونسي وخاصة الدينار الجزائري المقيمان بأعلى من قيمتها هذا على عكس الدرهم المغربي.<sup>1</sup>

### 2.5.2.3: تطور سوق الصرف الموازي بالجزائر

لم تلقى سياسة الصرف في الجزائر إهتماما كبيرا إلا مع بداية التسعينات ومرحلة الإصلاحات الإقتصادية، فترة متأخرة مقارنة بالمغرب وتونس . فكان سعر الصرف يحدد ويثبت ليلائم إستراتيجيات التنمية. فالمراحل الرئيسية التي مر بها سعر الصرف في الجزائر بعد الإستقلال مباشرة، أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، حيث كانت العملة قابلة للتحويل. ومع الإقتصاد الهش آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء في 1963 إلى مراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم، فبالفعل تمت مراقبة الصرف على كل عمليات الإستيراد والتصدير وكذا إنشاء الديوان الوطني للتجارة. هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية- الدينار الجزائري - في أوفيل 1964 لتحل محل الفرنك الجديد، ونظرا لإعتبارات سياسية خرجت الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي وتم تثبيت سعر الصرف إلى سلة واسعة من العملات مع معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات أثناء تعويم أسعار الصرف وأحادية أسعار الصرف لملئ المتعاملين على كافة التراب الوطني. وقد تزامن هذا الإجراء أساسا مع المخطط الرباعي الأول ( 1970-1973). حيث تميزت المرحلة الجديدة بظهور نظام جديد لتسيير الإقتصاد الوطني (التخطيط، التسيير الإشتراكي للمؤسسات، القانون العام للعامل.... الخ)، كما ظهرت عدة تشريعات وقوانين تحدد طرق الإستثمار (قانون الإستثمار 1969)) أصبح كل شيء محتكرا من قبل الدولة فأصبحت الإستيرادات خاضعة لما يسمى بترخيص إجمالي للإستيراد أو لإيجارات الإستيراد.

أنت هذه العوامل إلى ظهور سوق موازي للصرف وهذا إبتداء من عام 1974. والجدول الموالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> بن بوزيان محمد و زياني الطاهر، مرجع سبق ذكره، صص20-22.

الجدول رقم (42): سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر بين 1970 و1987  
بالنسبة المئوية (%)

1987	1980	1977	1974	1970	سعر الصرف
0,80	0,62	1,3	1,0	1,0	سعر الصرف الرسمي
4,0	2,0	1,5	1,1	1,0	سعر الصرف السوق الموازي

Source: Henni Ahmed, *Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algerie*, Editions/ ENAG, 1991, p.

ولكن بالرغم من الإختلالات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري، لم تلجأ المؤسسات النقدية إلى التعديل في السعر الرسمي الجزائري الذي يسمح إلى إعادة التوازن الكلي، حتى الأحداث التي شهدتها الجزائر في عام 1988، حيث ظهرت نوع من القطيعة مع النظام القديم للتسيير وظهرت عدة إجراءات جديدة يمكن إجمالها في قانون النقد والقرض، قانون إستقلالية المؤسسات، قانون البنوك ودفاتر الإصلاحات .

وقررت الجزائر التحويل الجزئي للدينار ابتداء من 1991، وهذا بعد إدراج قسيمة القرض المستندي القابل للتحويل خلال مدة 3 سنوات على أن يتبع بالتحويل الكلي للدينار في عام 1993 ولكن رغم المجهودات المبذولة فهذه العملية بقت بعيدة المنال.<sup>1</sup>

لقد شهدت سنة 1994 تسارعا كبيرا في مجال تحرير الأسعار، وصلت 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، تزامن هذا مع تخفيض الدينار الجزائري بنسبة 40% و بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك التجارية فأصبح حينها سعر الصرف مرنا، لأنه يتحدد في جلسات يومية تعقد بين البنوك التجارية وتحت إشراف البنك المركزي . حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا

1 بن بوزيان محمد وزياتي الطاهر، مرجع سبق ذكره، صص 4-9 .

بناء على عروض مقدمة من البنوك التجارية في بداية كل جلسة، بالأخذ بنظر الاعتبار ما توفر من عملات أجنبية في نفس الوقت، والذي كان تمهيدا لسوق الصرف ما بين البنوك الذي تم إنشائه في

جانفي 1996، والذي سمح فيه للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بأن تحتفظ بمراكز للعملات الأجنبية والإتجار فيها فيما بينها. كما أصبح للبنوك التجارية إمكانية التمتع بوضعية للصرف تودع كودائع لدى بنك الجزائر فضلا عما تقدم. فقد سمح للمصدرين الإحتفاظ بنسب معتبرة من حصيلة صادراتهم، وقد تم توحيد هاته النسب بـ 50% من حصيلة الصادرات عدا المتحصلات من صادرات الهدوكاربونات والبعد بين تلك الحصيلة يمكن إعادة توظيفها من خلال سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك. كما لعب بنك الجزائر دورا رئيسا في مجال السوق المصرفية، خصوصا بعدما تم تولية إدارة وتسيير متحصلات قطاع المحروقات من النقد الأجنبي، بعدما كانت تلك المتحصلات بيد المؤسسة المنتجة (سوناطراك). وتم السماح بإنشاء مكاتب للصرف الأجنبي منذ 1996 من أجل تعميق السوق وتمكين جمهور المتعاملين من تلبية إحتياجاتهم للنقد الأجنبي.

تصب جميع هذه الإجراءات في تحقيق المزيد من المرونة في نظام الصرف المطبق في الجزائر، وذلك بغية إزالة الفروقت الجوهرية بين أسعار الصرف الرسمية وتلك السائدة في الأسواق غير الرسمية، إن لم نقل مطابقة سعر الصرف المحدد في السوق الرسمية بذلك المحدد في السوق غير النظامية بناء على تفاعل العرض والطلب على العملات الأجنبية ومنه إزالة السوق غير النظامي<sup>1</sup>.

### - أسباب تنامي سعر الصرف الموازي بالجزائر:

تتمثل أهم أسباب تنامي تطور سعر الصرف الموازي فيما يلي:

- المركزية في الحصول على العملة الصعبة: إذ لا توجد سوق حرة رسمية، يمكن تحويل فيها العملة بدون قيود، وإنما يقتصر الأمر فقط حكرا على البنوك وبمبالغ محددة.
- تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة: فالسلطات الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة بـ 15000 دج، لمن يريد السياحة في الخارج، ويحق لكل مواطن جزائري أن يستبدل هذه القيمة مرة واحدة في العام.
- أما المشكل الأساسي فهو يتعلق بالمستوردين، إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية فقيمة المبلغ من العملة الصعبة المسموح به يقدر بحوالي 7500 يورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن 1 يورو=100 دج، وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد، مما يدفع هذا الأخير إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة بدون قيود أو

1 بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية: حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2001-2002، صص 195-197.

شروط.

والجدول التالي يبين تطور سعر الصرف الموازي مقارنة مع سعر الصرف الرسمي من 1970 إلى 2008.

الجدول رقم (44): تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي في الجزائر

بين 1970 و2008 بالنسبة المئوية (%)

الوحدة: الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري (1970-2000) والأورو والدينار الجزائري (2001-2008)

السنة	1970	1974	1977	1980	1985	1986	1987	1988
سعر الصرف الرسمي	1,0	1,1	1,3	0,62	0,61	0,71	0,80	1,2
سعر الصرف غير الرسمي	1,0	1,4	1,5	2,0	3,0	4,0	4,0	5,0
السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
سعر الصرف الرسمي	1,5	1,8	3,75	4,36	4,20	10,50	11,0	11,05
سعر الصرف غير الرسمي	6,0	6,8	7,0	9,5	10,0	12,50	13	14,2
السنة	2000	2001	2002	2004	2005	2006	2007	أوت 2008
سعر الصرف الرسمي	11,0	72,75	78	86	96	93,60	99,70	107
سعر الصرف غير الرسمي	12	85	96	120	94,5	100	105	120

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- Henni Ahmed, Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algerie, Editions/ ENAG, 1991, p. 18.

- قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص5.

يتضح جليا من خلال الجدول السابق، أن بداية ظهور السوق الموازي في الجزائر كان في منتصف السبعينات، وبالفعل، بعد الرقابة الصارمة للصرف في 1974، وكان أيضا نتيجة للطلب المتزايد على



العملة الصعبة، كما أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وغير رسمي ازدادت شيئاً فشيئاً ابتداءً من سنوات الثمانينات إلى غاية عام 2004، أين كان الفارق يقدر بـ34 دج.

ويعزى أسباب هذا الإرتفاع إلى:

- الأزمة البترولية لعام 1986، وما إنجر عنها من تخفيض مستوى الإيرادات من الصادرات إلى 56,5% ما بين 1985 و1986 فأكبر التغيرات سجلت ما بين 1985 و1986.
- زيادة الطلب على العملة الصعبة خاصة في المناسبات الوطنية والأعياد الدينية: كأعياد نهاية السنة، الحج، العمرة، فهذه الزيادة توافقها قلة العرض. وبالتالي، يرتفع الطلب على العملة الصعبة.
- نشير أن سعر الصرف الموازي عرف إنخفاضا تدريجيا ابتداءً من عام 1994، سنة تخفيض العملة بـ40%. ولا يرجع هذا التراجع إلى تخفيض العملة فحسب، بل إتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الإقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية. الشيء الذي أنقص من الطلب على العملة الصعبة.
- وقد عرف سعر الصرف إستقراراً ابتداءً من عام 2005، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي: 94,5 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمي، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي أصدر من قبل السلطات الجزائرية والذي مفاده منع إستيراد السيارات من الخارج الذي يتجاوز عمرها 3 سنوات بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لعام 2004 والمتضمن رفع رأس مال شركات الإستيراد إلى 20 مليون دج، مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي.
- وبين عام 2007 و2008، بدأ يرتفع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي، والتي أهمها إرتفاع قيمة اليورو مقارنة بالدولار.<sup>1</sup>
- وفي عام 2009، تزايد الهوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي للعملة بشكل خاص فيما يتعلق بالعملة الموحدة الأوروبية اليورو، وهي أهم عملة للتحويلات المالية للمغتربين الجزائريين الذي يتواجد معظمهم بدول الإتحاد الأوروبي. ففي فضاء أسبوع إنتقلت أسعار الأورو من 123,5 دج عند الشراء و123 دج عند البيع إلى على التوالي 124,7 و124 دج لأورو واحد، يصل حتى في بعض الأحيان سقف 126 دج أي الفرق الذي يمكن أن يصل إلى 20% مقارنة بالسوق الرسمي لليورو، الذي تم التحويل فيه بسعر يتراوح بين 104 و110 دج .
- ويفسر المتعاملين في السوق غير الرسمية، ساحة بور سعيد بالجزائر العاصمة، أن هذا الإرتفاع يعزى إلى فترات زيادة الطلب على العملات الأجنبية مثل الحج والعمرة فيتعف قيمة اليورو. خاصة وأن

1 قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص04 .

السوق السوداء للعملة الصعبة، بالرغم من ميزتها غير الرسمية تعمل وفق مبدأ العرض والطلب . كما ترتبط الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية في جزء منها بارتفاع استخدام المستوردين و بعض المؤسسات الأجنبية العاملة بالجزائر لسوق الصرف الموازية بسبب عدم التصريح برقم أعمالهم الفعلي بهدف الابتعاد عن تسديد الضرائب. فدور القانون المالي التكميلي عام 2009 ليست أجنبيا عن هذا الإتجاه، الذي ينص على الإعتماد المستندي لوسيلة وحيدة لتسوية مدفوعات الواردات، والتي إعتبرها المستوردين كعامل معيق لعملياتهم الإستيرادية، ومن ثم تحفيزهم للتعامل في السوق الموازية من خلال العمل بفواتير خاطئة بالإتفاق مع المورد أو جمع كل الأموال التي بحوزتهم وتحويلها في السوق الموازية من أجل إنشاء مؤسسة ببلد الإستيراد أين يتزايد أهمية السوق غير الرسمي. حيث يتداول في السوق غير الرسمي بالجزائر حوالي 40% من الكتلة النقدية.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: تقييم التحويلات المالية للمهاجرين في الدول المغربية

يوضح تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة تنامي حجم ه ذه التحويلات مما يقتضي ضرورة تقييمها. وفي ه ذا الصدد، يتم إبراز ووصف مجالات توظيف ه ذه التحويلات ودوافع إختيار المهاجرين

<sup>1</sup> Naas Abdelkim, *Ruée vers le marché noir de la devise*, op.cit.

المغاربة لهذه المجالات ومن ثم تقدير أهميتها في الإقتصاديات المغربية المستقبلية لها على المستوى الكلي والجزئي من خلال جملة من المؤشرات . وأخيرا تسليط الضوء على الآثار المترتبة عن هذه التحويلات.

### 1.1. توظيف التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة

عرفت التحويلات المالية للمغتربين المغاربة التي تتم عبر القنوات الرسمية وتيرة نمو متسارعة وكيفية يتم تسيير وتوظيف هذه التحويلات.

يتحدد هيكل الأفراد المستفيدين من أموال المهاجرين بحسب الوضع العائلي لهؤلاء المهاجرين، فبالنسبة للمتزوجين، يعتبر زوجاتهم وأولادهم المتبقين بالبلد الأصلي أول المستفيدين من هذه التحويلات، في حين يرسل المهاجرين المتواجدين مع زوجاتهم وأولادهم بالخارج الأموال في المقام الأول إلى الوالدين يليهم الأشقاء والإخوة ثم الأصدقاء.

#### 1.1.1: مجالات توظيف التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة

تفيد العديد من الدراسات أن توظيف التحويلات المالية للمهاجرين تتشابه مجالاتها في دول المغاربة، فهي تستخدم في الدرجة الأولى لتلبية الاحتياجات اليومية الإستهلاكية للأسر، ثم توجه لتغطية الإنفاق على الصحة والتعليم ليأتي بعد ذلك دور إقتناء السلع المعمرة خاصة منها الأدوات المنزلية الكهربائية، ثم يبدأ الإهتمام بترميم المنزل أو تحسينه أو شراء منزل جديد، ويترافق ذلك مع شراء أراضي زراعية أو أراضي للبناء. كما تستخدم التحويلات في إنفاق إجتماعي خاص مثل الزواج أو الإنفاق المرافق لمراسم الدفن. ويخصص جزء من هذه التحويلات لدفع ديون إستحققت أغلبها ترتبت عن تكاليف الهجرة. وما يتبقى يذهب إلى الإدخار وقد يكون الإدخار بشراء مصوغات ذهبية في بعض المناطق ثم يخصص للإستثمار وإيجاد أنشطة مولدة للدخل.<sup>1</sup>

وبحسب دراسة قام بها BIE ظهرت نتائجها في تقرير عام 2006، فإن مخصصات التحويلات في الدول المغربية تتوزع بالشكل التالي:

#### الجدول رقم (45): مجالات توظيف التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة

بالنسبة المئوية (%)

مجال	الجزائر	المغرب	تونس
مواجهة تكاليف الحياة اليومية	45	46	-

1 الأمين فارس محمد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

23	31	13	تكاليف الدراسة
34	16	23	شراء منزل
2	-	3	إقامة مشروع إنتاجي
16	5	5	إستثمار
25	2	11	مجالات أخرى

المصدر: فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 41.

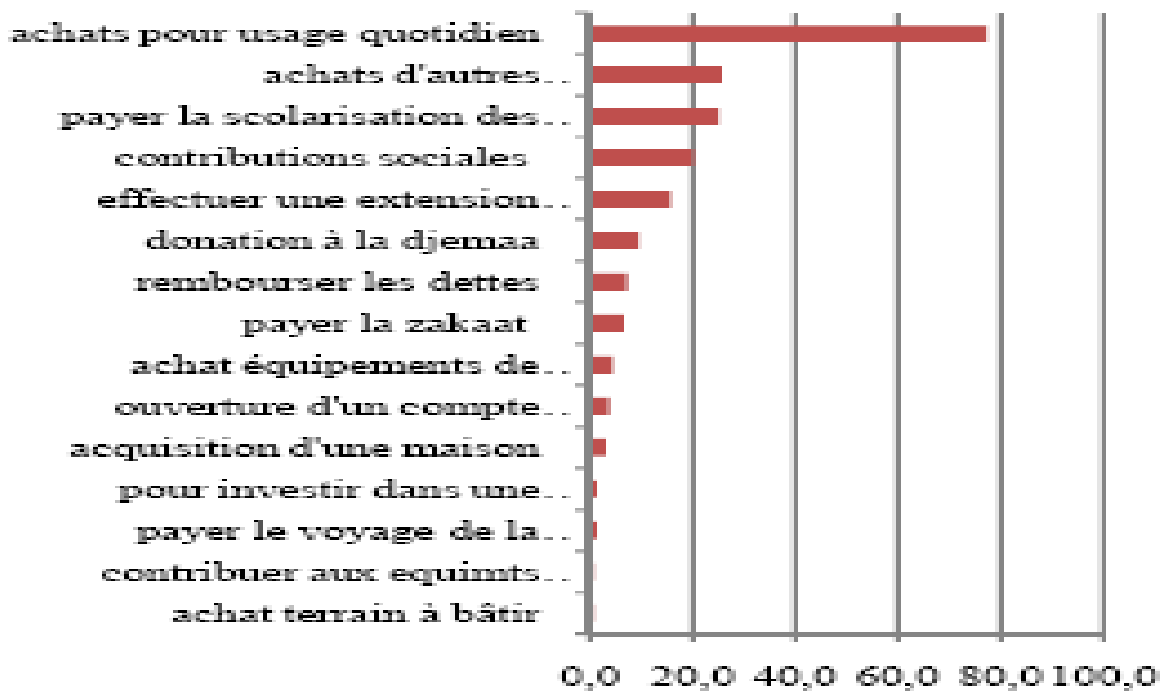
وقد لا تختلف الصورة في مجملها بين الدول المغاربية المستقبلية للتحويلات وفي أحدث نتائج الإستطلاعات لتوظيف التحويلات، تظهر مجالات توظيف هذه التحويلات كالتالي:

### 1.1.1: مجالات توظيف التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

تشير نتائج دراسة قام بها Musette عام 2006 على المهاجرين الجزائريين أن فقط 12,5% من أسر المهاجرين المستجوبة تؤكد عدم حصولها على الأموال، في حين تتلقى 87,5% من الأسر الأموال من المهاجرين، فقط 17% منهم تتلقى هذه الأموال بطريقة منتظمة، بينما تصرح الأغلبية بتلقيها الأموال من حين إلى آخر. وهي تستخدم كالتالي

الشكل رقم (58): مجالات توظيف التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر

بالنسبة المئوية (%)



Source: Musette. M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p.68.

تبرز المعطيات الواردة في الشكل أعلاه ، أن 20 إلى 80% من أسر المهاجرين الجزائريين أعلنوا توجه هذه التحويلات إلى 5 استخدامات رئيسية هي تلبية الإحتياجات الإستهلاكية اليومية للأسرة، شراء سلع أخرى وتجهيزات منزلية ثم تسديد ودفع تكاليف التعليم للأطفال، وأيضا المساهمة في أحداث إجتماعية (ميلاد، زواج، وفاة، الأعياد). في حين صرح فقط 20% من الأسر توظيف هذه التحويلات في شراء منزل، قطعة أرض للبناء، للإستثمار أو فتح حساب إدخار بالجزائر. وأن نحو 10% من الأسر أكدوا بأن المهاجرين يستثمرون لاسيما في شراء مسكن وإنشاء مؤسسات لصالح أقاربهم بالجزائر، غير أن هذا النوع من النفقات لا يتم كل سنة، فهي نفقات إستثنائية لا تتم بصورة منتظمة طول فترة المشروع الهجري.

وقد أوضحت نفس الدراسة ، أن نحو 30% من الأسر المستجوبة تتلقى الأموال من أكثر من مهاجر واحد، إذ تحصل ما يتعدى 50% من ه ذه الأسر على مبالغ كبيرة تتجاوز قيمتها المتوسطة 10000 يورو، تنفق لاسيما على شراء سيارة أو منزل.<sup>1</sup>

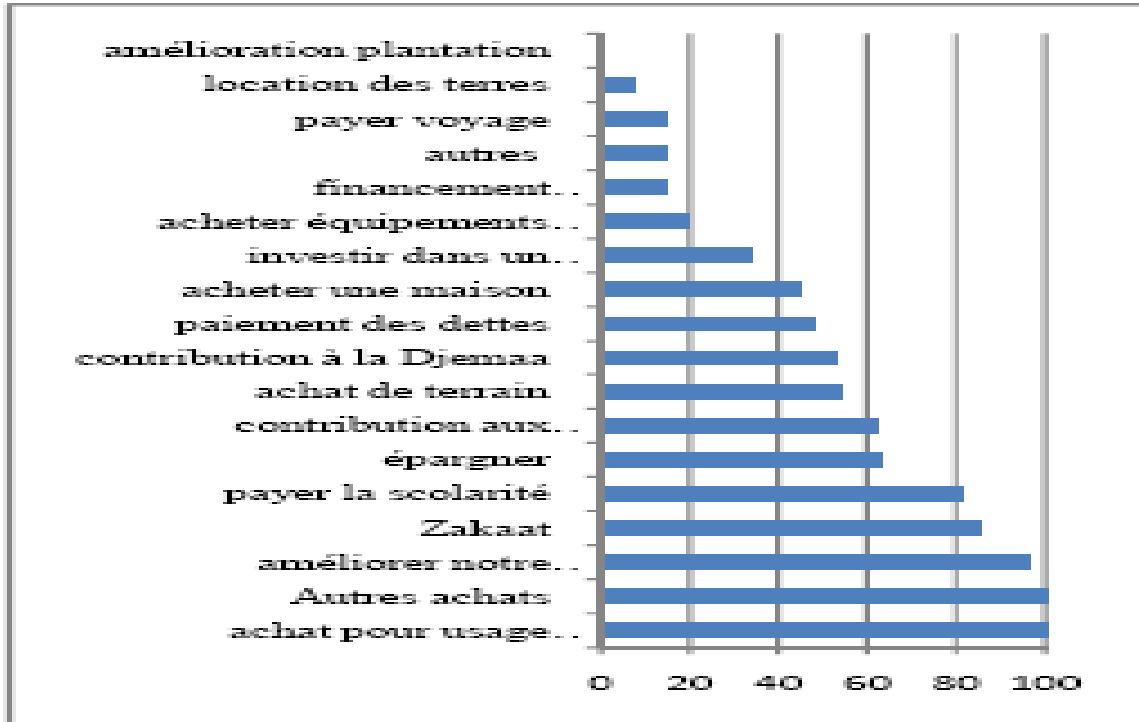
وقد أكدت معطيات دراسة أنجزها المكتب الأوروبي للتنمية Ecorys حول التدفقات النقدية لجاليات البحر الأبيض المتوسط إلى بلدانهم الأصلية، أن الجزء الأهم من الأموال المحولة من الجالية الجزائرية بالخارج يوجه إزاء تمويل النفقات الإستهلاكية ونادرا لنفقات إستثمارية، حيث يبقى إقتناء السيارة هدفا رئيسيا ويظل شراء أو بناء منزل ا لإستثمار المفضل لدى المهاجرين الجزائريين . في حين تتمثل باقي المشاريع في مؤسسات صغيرة تتميز بقلّة الإنتاجية، خدمية، تجارية لظلمحلات التجارية، المقاهي ومطاعم... إلخ.<sup>2</sup> وهذا الصدد فليق جزء من ه ذه التحويلات ينفق أيضا على مشاريع تنمية محلية للمناطق التي ينتمي إليها المهاجرون من خلال منظمات قروية كرمز على نجاحهم الإجماعي وإرتباطهم العاطفي بمناطقهم الأصلية، كما هو حال بمنطقة القبائل أين تم تزويد المنطقة بخزان ماء.<sup>3</sup> ومن المهم أن نشير في هذا السياق إلى مجالات توظيف أموال المهاجرين عند العودة النهائية إلى أرض الوطن المحولة ، والتي تعبر عن البند الثالث (تحويلات المهاجرين) من التحويلات المالية للمهاجرين. والشكل الموالي يوضح ذلك.

<sup>1</sup> Musette. M. S , *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p. 68.

<sup>2</sup> EL Kadilhsane, selon une étude de la zone méditerranée, El watan, 1 juin 2008.

<sup>3</sup> Ouchichi Mourade, *Article: Comment les émigrés bouverent l'économie local*, El watan économique, N° 159, Alger, 26 Juin 2009, p. 09.

الشكل رقم (59): مجالات توظيف التحويلات المالية للمهاجرين العائدين الى الجزائر  
بالنسبة المئوية (%)



Source: Musette. M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p. 73.

تبرز المعطيات الواردة في الشكل أعلاه، أن بين 80 و 100% من الأسر التي لها مهاجر على الأقل يخطط للعودة إلى الجزائر أكدوا أن الأموال المحولة موجهة لتلبية الاحتياجات الأسرية، والتي تتضمن الزكاة، دفع تكاليف التعليم. في حين صرح ما بين 40 و 60% من الأسر تخصيص هذه الأموال للإدخار، الإنفاق في المناسبات الإجتماعية (ميلاد، وفاة، زواج) والأعياد الدينية، المساهمة في الجمعة (جمعية كبار السن والحكام في القرية) وكذا شراء أراضي ومنزل. بينما أن نحو ما يقل عن 40% من الأسر تعلن بلبن هذه الأموال تستثمر في إنشاء مؤسسة، المساهمة في تمويل مشاريع تنمية محلية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Musette .M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p. 73.

**2.1.1: مجالات توظيف التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة**

تظهر الهجرة المغربية أساسا كهجرة إقتصادية، فللسلوك الإقتصادي للمهاجر المغربي منوع. توجه تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج بالدرجة الأولى لإرضاء الإحتياجات الأساسية لأسرته المتبقية بالبلد الأصلي.<sup>1</sup> فبحسب دراسة قام بها BAfD عام 2006 حول التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة، فإن مجالات توظيف هذه التحويلات تتوزع بالشكل الموضح في الجدول الموالي. والذي يعبر عن نسبة الأسر المعنية بكل مجال من مجالات توظيف هذه التحويلات إلى إجمالي العينة المدروسة.

**الجدول رقم (46): نسب استخدام الأموال المحولة من المغاربة المقيمين في الخارج (عدد الأسر المعنية بكل بند من البنود)**

مجالات توظيف التحويلات	النسبة المئوية (%)
ميزانية الأسرة	69
الصحة	30
التعليم	26
استثمارات العقارات	16
عقارات عائلية	10
عقارات فردية	06
استثمارات منتجة	13
مشاريع اجتماعية	1

Source : BAfD, 2007, op. cit. p. 42.

والجدول التالي يوضح مجالات توظيف هذه التحويلات باليورو.

**الجدول رقم (47): مجالات توظيف المبالغ المحولة من المغاربة المقيمين في الخارج باليورو**

تقدير المبلغ بمليون أورو	المساعدات العائلية	العقارات	الاستثمارات
المغرب	1842	1680	551

Source : BAfD, 2007, op. cit. p. 42

تبرز المعطيات الواردة في الجدولين السابقين، أن هذه التحويلات موجهة بالدرجة الأولى لتقديم الدعم العائلي من خلال إقتناء سلع وخدمات ضرورية، النفقات الصحية ثم التعليم. تليها الإستثمار في العقارات

<sup>1</sup> Khachani Mohamed, *Migration, transfert et développement au Maroc*, op.cit. p.12.



العائلية أو الفردية، والتي تمثل إلى حد بعيد الشكل الرئيسي لإدخار المهاجرين، ثم الإستثمارات التي تقع بين الخدمات والتجارة بغرض الاندماج بالبلد الأصلي وتحقيق نجاحات إلا أن هذه الإستثمارات المنتجة تتميز بإنخفاض نسبتها وتمركزها بقطاع الخدمات والتجارة، لتتبقى نسبة ضئيلة للمشاريع الإجتماعية المتعلقة بمشاريع تنمية للمناطق التي ينتمي إليها المهاجرين.<sup>1</sup>

وهذا التصنيف لمجالات توظيف تحويلات المغربيين ما تؤكدته نتائج العديد من الدراسات. كالدراسة التي أجريت في منطقتين بالمغرب ترتفع بهما نسبة الهجرة تارودات وبني ملال على عينة من 30 أسرة مستفيدة من تحويلات المهاجرين طول شهر أكتوبر ونوفمبر 2003. والتي تشير أن الإستخدام الرئيسي للتحويلات هو دعم الأسرة المتبقية بالبلد الأصلي وتحسين ظروف معيشتها من خلال تزويدها بالملابس، تحسين أو بناء منزل يأتي بعده الإستثمار في العقار. وهذه إشارة لبعض الإستجابات.

- فاطمة 50 سنة: أم لـ 3 ذكور و 4 بنات، محمد أكبر هم سنا يبلغ من العمر 31 سنة. م هاجر منذ عام 2000، يرسل الأموال بصورة منتظمة. بفضلها فنحن اليوم نعيش بصورة أفضل، فهو يرسل لنا كل شهر مبلغا ماليا وليس بالضرورة نفس قيمة المبلغ، فعلى سبيل المثال أرسل شهر سبتمبر الماضي 6000 درهم. في حين حول في مرات سابقة 10000 درهم لإعادة ترميم سقف غرفة الإستقبال، وفي الأحوال العادية يرسل ما قيمته 2000 درهم كل شهر. أما في ظروف خاصة ( أشغال في البيت ...) فيرسل مبالغ كبيرة. فممنز رحيل محمد، قمنا بتزويد المنزل بالتيار الكهربائي الذي كلفنا 4250 درهم، ترميم سقف المنزل بـ 40000 درهم، كما قمنا ببناء بئر للحصول على ماء للشرب بعد أن كنا نذهب إلى النهر للحصول على الماء.

- لحسن 53 سنة: إبنني جمال مقيم بلسبانيا، يرسل لنا كل شهر إلى 3 أشهر مبالغ مالية تنفق معظمها على الإحتياجات اليومية وإقتناء الكثير من التجهيزات المنزلية كإستعمال أغذية بهدف تحسين ظروف المعيشة. وبالفعل، فإننا نعيش اليوم حياة أفضل.

- محمد 45 سنة: " غادر والدي المغرب عام 1968 ثم لحقت به أمي عام 1989 مع إثنين من إختوتي بينما بقيت بالمغرب لأني كنت أكبر سنال لذهاب معهم. وقد أنفقوا مدخراتهم على شراء أراضي زراعية، شراء أرض لبناء منزل بالدار البيضاء في شارع برنوبي، كما قاموا ببناء منزل بتالوين وإختاروا الدار البيضاء للعيش فيها عند العودة نهائيا لأنها المنطقة المفضلة لديهم. إلا أنه بعيدا عن بناء منزل لم يفكروا في إستثمار أموالهم في مجالات أخرى غير العقار، بل يفضلون الإبقاء عليها للعيش بها مستقبلا عند العودة"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> BAfD, 2007, op.cit. pp. 42-45.

<sup>2</sup> Gallina Andrea, *The link between remittances and local development evidences from Morocco*, Federico caffè centre, Department of social sciences, Roski de universite- DK- 4000, Denmark, In les maghrebins dans la migration internationale, pp. 131-133.

وفي الواقع، سلوك المهاجر المغربي منمدج بحيث بعد إقتناء السيارة فإن جل المهاجرين المغاربة يستثمرون في شراء أو بناء منزل، وهذان الإستثماران يشكلان بالنسبة للمهاجر ومحيطه العائلي رمزا للنجاح الإجتماعي<sup>1</sup>.

وقد أكدت العديد من الدراسات الإستقصائية في هذا السياق سيطرة الإستثمار في مجال البناء. إذ تبرز خلاصات مختلف التحقيقات المنجزة حول هذا الموضوع منذ 30 سنة هيمنة العامل العقاري. تشير الدراسة التي تمت بوسط ريفي عام 1975، بمبادرة وزبر التعاونية للتنمية بهولندا إلى أن 74% من السكان الذين غطتهم الدراسة والمحولين للأموال بالمغرب (2500 أسرة)، إستثمروا في السكن منها 71% لإستخدامات شخصية و3% للإستئجار، 26% لشراء أرض، 15% لشراء الماشية، 4% للحرف والتجارة، 3% لإكتساب آلات فلاحية، 2% لمؤسسات صغيرة (نقل، حضيرة سيارات... إلخ) و 1% للفندقة.

كما تبرز الدراسات التي تمت من طرف البنك الشعبي في 1986 و1988 هذه الملاحظة. وتوضح الدراسة الإستقصائية المنجزة عام 1994 من قبل مركز الدراسات والأبحاث التطبيقية لجامعة الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط على عينة من 279 أسرة، بمنطقتين بالمغرب ترتفع بهما نسبة الهجرة نادورت بالشمال وتادلا بالوسط، أن العقارات تبقى القطاع المهيمن للإستثمارات المنجزة من قبل المغاربة المقيمين في الخارج، وهذا القطاع يمثل 80% من إجمالي الإجابات على المستوى المنطقتين معا مقابل 5% للزراعة، 1.9% للتجارة و0.6% للإستثمار في الأوراق المالية. وفي فترة أقرب للوقت الحالي، تبرز الدراسة الإستقصائية المنجزة في عام 2000 من طرف (INSGA) أيضا هيمنة القطاع العقاري على مجمل إستثمارات المغاربة المقيمين<sup>2</sup>. وتشير المعطيات التي يقدمها نادي المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج (CIME) إلى أن إنجاز مشروعات من طرف المهاجرين نزل أساسا مشروعات صغيرة وصغيرة جدا.

وتوفر نتائج الدراسة التي قام بها INSAE عن إستثمارات المهاجرين المغاربة ببلدهم الأصلي المغرب وفي بلاد إقامتهم المعطيات المبينة في الجدول التالي.

**الجدول رقم (48): توزيع الإستثمارات المنجزة من قبل المغاربة المقيمين في الخارج بالمغرب وفي**

**بلدان الإقامة - (%) -**

<sup>1</sup> خشاني محمد، التحويلات المالية للمهاجرين و أثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>2</sup> Khachani Mohamed, *Migration, transfert et développement au Maroc*, op. cit. p. 12.

القطاعات	نسبة الإنجاز في المغرب	نسبة الإنجاز في الخارج
العقار	83,7	63,0
الصناعة	1,3	3,7
التجارة	4,9	17,4
السياحة	1,4	6,1
خدمات أخرى	1,1	1,2
الزراعة	7,5	7,3
قطاعات أخرى	0,1	1,3
المجموع	100	100

Source: Khachani Mohamed, *Migration, transfert et développement au Maroc*, op.cit. p. 13.

يؤكد هذا البحث والمعطيات الواردة في الجدول أعلاه النزوح القوي إلى الإستثمار عند المهاجر المغربي بحيث أكد أكثر من 70% من العينة التي أجري عليها التحقيق أنهم إستثمروا في المغرب وأكثر من 23% في بلد الإقامة. والخلاصة الأساسية هي أن العقارات تحتل بجدارة الموقع الأول في إستثمارات المهاجرين المغاربة سواء في البلد الأصلي أو في بلدان الإقامة، على التوالي بـ 83,7% و 63% من الإنجازات. في المغرب تأتي الزراعة في المرتبة الثانية لأن عدد كبير من المهاجرين هم من الريف، إلا أنها متأخرة بكثير بنسبة 7,5%، الباقي 8,8% يتوزع بين مختلف القطاعات (التجارة، السياحة، الصناعة). بينما في بلدان الإقامة نلاحظ أهمية الإستثمارات خارج مجال العقار (37%)، حيث تهيمن التجارة 17,4% والسياحة 6,1%. وهذا مؤشر عن تطور وضع المهاجر المهني الذي أصبح يعمل أكثر فأكثر لحسابه الشخصي.

ولابد من الإشارة أن البحث المذكور سأل المستثمرين المهاجرين حول مشاريعهم المستقبلية. 57% لهم مشاريع في المغرب و 14% في بلدان الإقامة، والجديد هو تشكيلة القطاعات الإستثمارية المستهدفة. الجدول رقم (49): توزيع المشاريع الإستثمارية للمهاجرين المغاربة في المغرب وفي بلدان الإقامة بالنسبة المئوية (%)

القطاع	نسبة المشاريع في المغرب	نسبة المشاريع في الخارج
--------	-------------------------	-------------------------

العقار	35,6	54,2
الصناعة	7,5	4,5
التجارة	27,4	25,1
السياحة	12,1	9,5
خدمات أخرى	5,3	6,1
الزراعة	10,6	0,0
أخرى	1,5	0,6
المجموع	100	100

Source: Khachani Mohamed, Migration, transfert et développement au Maroc, op.cit, p.14.

إن القطاع العقاري، رغم أنه يظل القطاع الأول فهو بشكل واضح أقل أهمية في المشاريع عنه في الإستثمارات المحققة فعلا، إلا أنه أقل إنخفاضا في الخارج منه في المغرب. وهذا يرجع إلى أن أكثر من 3/2 من المهاجرين قد سبقوا وإستثمروا في القطاع العقاري في المغرب، كما يعود أيضا إلى أنهم يتجهون للإستقرار أكثر فأكثر في بلاد المهجر. ويلاحظ كذلك أهمية الخدمات التي تتبوأ الرتبة الأولى في المشاريع في المغرب بـ 44,8% موزعة بين 27,4% في التجارة و 12,1% في السياحة و 5,3% في الخدمات الأخرى. تبقى الصناعة رغم تحسن نسبتها المئوية، القطاع الأقل إستثمار من طرف المهاجرين، بخصوص مجموع هذه المشاريع من الواضح أن الأمر يتعلق بنوايا الإستثمار التي ليس بإستطاعتنا تقييم نسبة إنجازها<sup>1</sup>.

مع ذلك تكشف بعض المعطيات تحولا ملموسا في سلوك المهاجرين بالنسبة إلى الإستثمار في المغرب، وهو مؤشر لبزوخ ثقافة المقاوله. حيث أصبح المهاجرين يستثمرون في مجالات إقتصادية جديدة كالبورصة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قطاعات متطورة مثل التكنولوجيا

الحديثة للمعلومات والإتصال<sup>2</sup>، فمن بين 130 مشروعا يضمهم التكنولوجيا في الدار البيضاء يوجد 30 مشروعا مملوكا للمغربيين المقيمين في الخارج، تحملها الأجيال الجديدة<sup>3</sup>.

### 3.1.1: مجالات توظيف التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة

توجه تحويلات التونسيين بشكل خاص للنفقات الضرورية (للعيش، الصحة، التعلم) ثم الإستثمار حيث تبرز عناية المهاجرين الكبرى بالسكن<sup>1</sup>. فبحسب نتائج دراسة منجزة من طرف مكتب التونسيين

<sup>1</sup> Khachani Mohamed, Migration, transfert et développement au Maroc, op.cit. pp. 13-14.

<sup>2</sup> Barro Dominique-Stéphane et autres, op. cit, p. 94.

<sup>3</sup> خشانى محمد، المغرب: هجرات تحويلات وتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 195.

المقيمين في الخارج وجامعة الدول العربية، تبرز ثلاثة مخصصات مهمة لتحويلات التونسيين: 14 % من الأموال المحولة تم تخصيصها لمصاريف الإستهلاك (الغذاء واللبس، ....) و23% منها إستخدمت في أشكال أخرى للمصاريف (الزواج، تجديد السكن، الحج، ....)، فيما خصصت نسبة 63 % لإقتناء ممتلكات. وفي ه ذا النوع من المصاريف، يحتل السكن المقام الأول بنسبة 38,3%. ولبسثناء العقار، نجد أن تونس هي البلد الوحيد الذي يتوفر على معلومات أكثر تفصيلا حول إستثمار أموال المهاجرين.<sup>2</sup> ففي الواقع، بلغ عد المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج خلال الفترة 1987- 2008 حوالي 10986 مشروعا بإستثمارات جمالية قدرها 414 مليون دينار تونسي، بمتوسط 3662 مشروعا وتتوزع هذه المشاريع حسب القطاعات إلى:<sup>3</sup>

- 10% في الفلاحة بـ 1105 مشروعا بقيمة 73 مليون درهم تونسي.

- 25% في الصناعة بـ 2773 مشروعا بقيمة 159 مليون درهم تونسي.

- 65% في الخدمات بـ 7108 مشروعا بقيمة 182 مليون درهم تونسي.

تتوزع الإستثمارات الزراعية التي تمت الموافقة عليها في ثلاث فئات:<sup>4</sup>

- أنشطة زراعية متنوعة (تربية حيوانات تكثيفية، زراعات كبرى، تشجير).

- مشروعات خدمية مرتبطة بالزراعة (شراء معدات زراعية لتأجيرها).

- مشروعات في مجال صيد الأسماك ومزارعها.

يستقطب قطاع الخدمات القسّم الأكبر من المشاريع المصادق عليها نظرا لصغر حجم الإستثمارات وسهولة الإندماج والتصرف، مردودية المشاريع التي تقل فيه نسبة الفشل. هذا ويمثل مجموع الإستثمارات 1,7% من التحويلات خلال الفترة 1987- 2008، وقد تغيرت هذه النسبة من مخطط

لآخر، فبينما كانت تمثل 3,2% خلال المخطط السابع و3,6% خلال المخطط الثامن، نزلت إلى 1,4% خلال المخطط التاسع وإلى 1% خلال المخطط العاشر.<sup>5</sup> ومن جهة أخرى، تشير الإحصائيات المتعلقة بتطور المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج خلال الفترة المتراوحة بين 1987- 2008 الصادرة عن هياكل الإستثمار، التي تتكون حين تتدخل مؤسسات في إنعاش إستثمارات المهاجرين التونسيين المقيمين بالخارج وهما وكالة النهوض بالصناعة ووكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية التي

<sup>1</sup> Beihaj Zekri Abderrazek, *Tunisie/ Migration, transfert et développement*, In CARIM/ migration méditerranéennes. Rapport 2005, p. 285.

<sup>2</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 18.  
<sup>3</sup> ديوان التونسيين بالخارج، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> Beihaj Zekri Abderrazek, op. cit. p. 286.

<sup>5</sup> ديوان التونسيين بالخارج (OTE)، 2008، مرجع سبق ذكره.

تقدم خدمات متخصصة في مساعدة المهاجرين المستثمرين لإنشاء المشروعات كما يوضحه الجدول الآتي.

الجدول رقم (50): تطور المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج  
الوحدة: مليون دينار تونسي

المجموع		الخدمات		الصناعة		الفلاحة		ميدان العمل
الاستثمار	العدد	الاستثمار	العدد	الاستثمار	العدد	الاستثمار	العدد	السنة
1,897	77	-	-	1,424	12	0,173	5	1987
9,222	257	2,150	112	6,204	129	0,868	16	1988
14,154	240	2,854	88	10,693	144	0,657	8	1989
20,209	567	8,220	327	10,693	224	1,296	16	1990
34,129	1220	13,357	874	17,660	296	3,107	50	1991
11,633	562	2,960	422	6,667	103	2,006	37	1992
26,291	759	10,100	500	9,700	183	6,941	76	1993
26,259	891	14,700	707	9,500	143	2,459	41	1994
37,757	1101	27,100	917	8,600	101	2,027	33	1995
19,110	489	10,300	307	7,300	149	1,515	52	1996
15,579	345	5,800	153	7,700	140	2,079	74	1997
17,251	323	5,200	150	8,000	99	4,051	66	1998
12,926	340	4,233	152	6,910	122	1,778	62	1999
14,645	301	6,210	141	4,429	98	4,001	46	2000
12,352	305	6,137	167	3,070	91	3,154	47	2001
14,550	304	8,413	239	3,265	78	2,287	72	2002
18,883	382	7,217	214	5,051	96	6,610	39	2003
14,105	322	5,180	178	6,801	105	2,074	39	2004
<b>132,058</b>	<b>8840</b>	<b>140,136</b>	<b>5249</b>	<b>133,727</b>	<b>2423</b>	<b>47,194</b>	<b>773</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: خشاني محمد، التحويلات المالية للمهاجرين و أنؤها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص 17.

شهد عدد المشاريع المصادق عليها إرتفاعا متواصلا خلال الفترة المتراوحة ما بين 1987-1995 مسجلا حصة قياسية سنني 1991 و 1995. ثم تراجع عدد المشاريع بداية من عام 1996 إلى غاية عام 2004 لتستقر في حدود 352 مشروعا سنويا، وستشهد تطورا بداية من سنة 2005.

يتميز توزيع المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج بتمركزها في قطاع الخدمات. حيث يلاحظ أن عدد المشاريع في هذه القطاع شهد نسقا سريعا في الفترة ما بين 1987 و 1995 بالمقارنة مع قطاعي الصناعة والفلاحة، وعلى هذا الأساس فإن الإنخفاض المفاجئ لعدد المشاريع في الخدمات بداية من سنة 1996 أثر بشكل ملموس على مجموع المشاريع المقدمة من طرف التونسيين بالخارج. كما

تقلص عدد المشاريع الصناعية بداية من عام 2005 إلى حدود عام 2008، و حافظ تطور المشاريع الفلاحية المصادق عليها التونسيين بالخارج على بعض الإستقرار في الفترة 1991-2008 وتبقى حصة التحويلات التونسيين المقيمين بالخارج الموجهة نحو إستثمارات منتجة قليلة<sup>1</sup>. غير أن هذا الأمر يتعلق بمجرد مشاريع نسبة الإنجاز فيها تظل ضعيفة نسبيا ولا تتعدى ثلث المشاريع حسب بحث قام بها مكتب التونسيين في الخارج من خلال تقارير تقييم هيئات متخصصة للفترة 1995-2001. فمن بين 2111 مشروع أعلن عنه فعليا تم تنفيذ 749 مشروع فقط أي نسبة 35,5%، كما تبين الدراسة أيضا أن كثيرا من المهاجرين يعلنون عن مشروعات أمام مؤسسات الإستثمار بهدف الإستفادة من الإستيراد بدون الرسوم الجمركية المفروضة على سيارات الإستعمال الشخصي.

ومن جهة أخرى، يظهر التحقيق أن معدل الإنجاز يختلف حسب القطاع ويأتي كالتالي: 47,4% في الزراعة، 46,4% في الصناعة و 24,6% في الخدمات.

والملاحظ أنه برغم أن قطاع الخدمات يحتكر نسبة المشروعات الحاصلة على الموافقة ولكنه يسجل معدل منخفض في التحقيق بـ 24,6%. وعلاوة على ذلك، تبين نتائج الدراسة الأخرى أن المشروعات المنجزة في الخدمات تكون في الغالب هامشية وإن كانت تغطي تنوعا كبيرا في الأنشطة (فنادق، مطاعم، ترفيه، نقل ومقاهي، مطابع، محطات وقود، صالات رياضية، ووحدات صغيرة لخدمات الحاسب الآلي).<sup>2</sup>

## 2.1: دوافع إختيار المهاجرين المغاربة لمجالات توظيف أموالهم

إتضح من مقارنة كيفية تسيير و توظيف التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة تماثل مجالات تخصيص هذه التحويلات، برغم إختلاف طفيف بين نسب الإستخدام. إذ توجه هذه الأموال أساسا للدعم العائلي من خلال إقتناء سلع وخدمات ضرورية، بدافع تحسين ظروف المعيشة خاصة وأن

الهدف الأساسي للمهاجر من وراء مشروعه الهجري هو تحسين ظروف حياته وأسرته أيضا. هذا الدافع الذي يمثل الحبل السري بين المهاجر وأسرته. تلبية النفقات الصحية المرتبطة دائما بدافع تحسين ظروف حياة الأفراد المتبقين بالموطن الأصلي، لتأتي بعدها مصاريف التعليم بدافع تكوين أجيال جديدة متعلمة ومتفقة. وهو الأمر الذي يجعل هذه التحويلات تأخذ بعد وميزة إجتماعية إلزامية، خاصة وأن هذه التحويلات تستخدم في إنفاق إجتماعي خاص مثل حفلات الخطوبة والزواج.

على ضوء ما سبق، يبدو أن التوجه نحو توظيف التحويلات في الإستثمار المنتج يظل ضعيفا وهامشيا كونها مشاريع خدمية صغيرة وصغيرة جدا. فالإستثمارات موجهة حسب منطق الإقتصاد الجزئي ضمن

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> OTE, *Enquête sur les projets économiques réalisés par les tunisiens résidant à l'étranger (1995- 2001)*, 2003:

<sup>3</sup> BAfD, 2007, op. cit. p. 42.

سياقات محلية نحو قطاعات من قبيل السكن والعقار والتجارة والخدمات الأخرى.<sup>1</sup> حيث يؤكد مهاجر مغربي ببلجيكا أن: "المغربيين المقيمين بالخارج لا يختارون الإستثمار إلا في أعمال سهلة وبسيطة كمقهى، سيارة أجرة، عمارة، مطعم، إستئجار عمارة. ولا يستثمرون في إنشاء مؤسسات لإرتفاع درجة المخاطرة بها وإحتمال الفشل لأنها تتطلب درجة كبيرة من الخبرة على عكس إمتلاك مقهى التي يمكن أن يوكل إدارتها لأحد أفراد الأسرة مع إعلام المهاجر بالعوائد المحققة كل شهر. وهو نفس ما تؤكدته دراسة أنجزتها مؤسسة الحسن الثاني بالمغرب عام 2003، والذي تبين نتائجها أن 40% من المشروعات التي يقوم بها المهاجرون المغربيين لا تتجاوز رأس مالها 500000 مليون درهم، وأولئك الذين يحشدون رأسمالا لا يصل إلى 5 مليون درهم على الأقل لا يتجاوزون 14% من إجمالي المشروعات المنجزة<sup>2</sup>.

كما أشارت وكالة ترقية الإستثمارات ووكالة ترقية الإستثمارات الزراعية التونسية في ميزانيتها الإستثمارية لعام 1990 أن متوسط حجم رأس مال المخصص للمؤسسة المنشأة من طرف المهاجر يتراوح بين 50000 و60000 دينار تونسي بتكلفة 2,5 مرة أقل من المتوسط الوطني. خاصة وأن الأمر يتعلق بمؤسسات صغيرة الحجم تهيمن عليها الصناعات الخفيفة (الصناعات الغذائية، صناعة معدات البناء) وفذا الإستثمار في قطاع الخدمات.<sup>3</sup>

فبالجزائر، التوجه نحو القيام بمشاريع إستثمارية هي كنفقات إستثنائية وأن التوجه في المقام الأول نحو مشاريع غير منتجة<sup>4</sup> غير أنه بالنظر إلى الإقامة المطولة في مناخ تنتعش فيه ثقافة المقاول، بالنسبة للمهاجرين المقيمين في أوروبا أو في أمريكا، جعلت المهاجرين يبدؤون في الإستثمار في قطاعات إقتصادية جديدة، وهذا ما أكدته بعض الدراسات الإستقصائية.

وإذا كان العقار يظل القطاع المهيمن على إستثمارات المهاجرين المغاربة، فدوافع ه ذا الإختيار تبدو واضحة، فهذا الإستثمار هو بمثابة رمز وعلامة على النجاح الإجتماعي للمهاجر وفي نفس الوقت يكتسب السكن بالنسبة للمهاجر الذي يعيش بعيدا عن وطنه قيمة عاطفية ورمزية، ومن منظور العودة إلى الوطن، فيندرج في صلب إستشراف العودة إلى الوطن الأم . فبناء مسكن في البلاد يشكل بالنسبة للمهاجرين مصدرا للإستقرار والأمن.<sup>5</sup> ويعتبر ضمانته حقيقية ضد عوادي الزمن خاصة إذا كانت العودة واحد من المشاريع المسطرة للمهاجر.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 19

<sup>2</sup> Musette et autres, *Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Central*, op. cit. p. 12.

<sup>3</sup> Boubakri Hassen, *Les effets des réseaux transnationaux sur l' économie locale et régionale à Tataouine*, op. cit. p. 5.

<sup>4</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص18

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 19 .

<sup>6</sup> خشانى محمد، المغرب هجرات وتحويلات وتنمية، مرجع سبق ذكره، ص194



ومن جهة أخرى، الحصول على منزل يكون بدافع تقليل مشكلة الإسكان ويحسن ظروف حياة أفراد المهاجر المتبقية بالبلد الأصلي. ومن المهم في ه ذا السياق أن نشير إلى أن الإستثمار في السكن غالبا ما يلجا إليه المهاجرون الذين يعيشون أوضاعا صعبة. وتشير إحدى الدراسات التي أنجزها المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية في فرنسا أن بالنسبة للسكانة المغربية كلما كان المهاجر يعيش ظروف صعبة، إلا وزادت تحويلاته إلى المغرب وإمتلك مسكنا. ويمتلك 40% من المهاجرين سكنا، ترتفع ه ذه النسبة إلى 81% بالنسبة للسكان الذين يعيشون مع عائلتهم و 51% بالنسبة للذين يكترون منازل خاصة في حالة سيئة و25% فقط بالنسبة للمالكين.

وعندما يتم بلوغ ه ذا الهدف، يصبح معيار المردودية يحكم الخيارات الأخرى لقطاعات الإستثمار. مما يشير أنه ينضاف إلى هاجس الأمن الإجتماعي هاجس الأمن الإقتصادي. ل ذلك فإن القطاعات المستثمرة هي القطاعات التي تنطوي على خطر أقل وتكون مردوديتها انية (التجارة، العقار الخدمات... الخ). وثمة عناصر أخرى تتدخل في إختيار القطاعات المستثمرة، كالمعوقات الإدارية، البيروقراطية والفساد، المعرفة بالقطاع والعلاقات والمعلومات التي تتيح للمهاجر الإندماج في القطاع. بالإضافة إلى وعي الدولة لمثل هذه التحويلات ووعي الفرد أو الأسرة المستفيدة من هذه التحويلات الذي يعتمد على التأهيل العلمي.<sup>1</sup>

وفي هذا الصدد، تشير الدراسة التي تمتبادتورت وبن ملال بالمغرب عام 2003 أن الجيل الأول هو أكثر ندرة فيما يخص لإستثمار في بعض المشاريع بحيث يهتم أغلبه ببناء منازل، لأن مستواهم التعليمي الضعيف لا يسمح لهم القيام بالإستثمارات في قطاعات تتطلب معرفة ودراسة بالمجلى عكس الجيل الثاني من المهاجرين ذوي مستوى تعليمي عالي

وفي نفس السياق يفيد مودن محمد، سكريتار عام لغرفة التجارة بأغادير ورئيس بلدية تارودت بالمغرب، أن المهاجرين الذين درسوا بفرنسا هم عموما الذين يتوجهون إلى الغرفة التجارية للإستعلام من أجل القيام بمشاريع إستثمارية.

ونجاح الإستثمار في المؤسسة مرتبط أيضا بعوامل أخرى، وه ذا ما أكدته دراسة أجريت على عينة من 50 أسرة مهاجرة بالدنمارك، حيث يفسر أن قلة الإستثمارات المنتجة مرتبط بعدم توفر المعلومات الكافية فيما يتعلق بمناخ الإستثمار وإنتشار البيروقراطية والفساد.<sup>2</sup>

وتتمثل صعوبات إستثمار المهاجرين بالمغرب في المشاكل الإدارية، صعوبة الحصول على قرض ونقص البنيات التحتية، بالإضافة إلى عدم فعالية مناخ الإستثمار. حيث وجدت دراسة تمت على من عينة من المهاجرين المغربين، أن ما يقرب 48% يجدون صعوبة في إنجاز مشاريع بالمغرب تظهر من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup> خشانبي محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 19

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 132.

## الجدول رقم (51): طبيعة الصعوبات التي يتعرض إليها المهاجرون المغربون عند تحقيق المشاريع

بالمغرب بالنسبة المئوية (%)

طبيعة الصعوبات	%
إدارية	42,2
تمويلية	18,4
الفساد	13,4
الجباية	13,0
الثقة	6,80
الإستقبال	3,80
أخرى	2,40

Source: Khachani Mohamed, *Migration, transfert et développement au Maroc*, op.cit. p. 24.

وتجدر الإشارة أن الصعوبات المرتبطة بالإدارة (البيروقراطية و الفساد) تمثل 55,6% من الإكراهات.<sup>1</sup> حيث تؤكد دراسة قام بها INSEA حول المغاربة المقيمين في الخارج على الدور الذي تلعبه توفر البنيات التحتية في توجيه التحويلات الى مختلف المجالات. إذ تبين أن هناك تمركز لا متساوي لتوزيع إستثمارات المهاجرين المغاربة بالمغرب، حيث تتواجد بالمناطق الأكثر دعماً وتطوراً، لأن غياب الهياكل المضيفة تحرض توجه الموارد نحو المناطق المتطورة. فمنطقة الدار البيضاء تستحوذ على قدر أكبر من الموارد، لاسيما فيما يخص تطور النظام البنكي . على الرغم من تواجد عدد كبير من أسر المهاجرين في مناطق أخرى إلا أنها تفتقر إلى الهياكل.

وهو نفس ما لوحظ بتونس، فبحسب دراسة قام بها ديوان التونسيين بالخارج عام 1999 على عينة من رجال الأعمال التونسيين بالخارج، ترتبط قلة الإستثمارات المنتجة وضعف نسب إنجاز المشاريع الموافق عليها بالقصور الإعلامي حول فرص الإستثمار (84%) مشاكل إدارية (65%) كالبيروقراطية وصعوبة الحصول على القروض وتوفر البنيات التحتية.<sup>2</sup> وثمة أسباب موضوعية تفسر ضعف وزن القطاعات الأخرى غير السكن منها:

- تستلزم القطاعات الأخرى على سبيل المثال القطاع الصناعي مبالغ هامة لا يمكن للمهاجر أن يوفرها. ومن أجل تفادي التعقيدات البنكية يلجأ المهاجر إلى مشاريع تقتضي تمويلا محدود جدا.

<sup>1</sup> Khachani Mohamed, *Migration, transfert et développement au Maroc*, op.cit. p. 24.

<sup>2</sup> Musette. M. S et autres, *Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Central*, op. cit. p. 19.

- عدم ملائمة المواصفات المقاولتية لدى المهاجرين، خاصة مهاجرين الجيل الأول، ال ذين لا يتوفرون عموما على مؤهلات تقنية تتيح لهم خوض المغامرة في قطاعات لا يلمون بها<sup>1</sup> ويشير توزيع إستثمارات المهاجرين التونسيين المنجزة إلى تركيز جغرافي شديد للمشروعات المنجزة في إقليمين ساحليين هما الشمال الشرقي للبلاد والوسط الشرقي مع تخصيص إقليم الشمال الشرقي في المشروعات الصناعية والوسط الشرقي في المشروعات الزراعية والخدمات<sup>2</sup>. وفي الجزائر، فقد أوضحت دراسة تمت من قبل مكتب البنك الأوروبي للإستثمار أن ضعف نسبة أموال المهاجرين الجزائريين الموجهة نحو الإستثمار راجع لعدم توفر ظروف سليمة للإستثمار، كالقصور الإعلامي حول الإمكانيات المتاحة للإستثمار<sup>3</sup> و عليه فمشاريع المغتربين تبحث عن بيئة إقتصادية ملائمة ما يؤكد فكرة الهاجس الإقتصادي<sup>4</sup>.

## 2. أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة

تظهر الأهمية الإقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين في الدول المغاربية على مستوى الإقتصاد الكلي والجزئي. حيث تبدي أهمية التحويلات في الإقتصاد الكلي من ناحية من خلال مقارنة هذه التدفقات النقدية بالمجاميع الرئيسية المولدة للعملة الصعبة، أين يبرز بجلاء مكانة ووزن هذه التحويلات في موازين مدفوعات البلدان المغاربية. ومن ناحية أخرى في جملة من المؤشرات منها نصيب المواطن المغربي من التحويلات و أهمية التحويلات في الناتج الداخلي الخام ومقارننها بالصادرات والواردات وأهميتها مقارنة بالمساعدات الإنمائية الرسمية وبالإستثمار الأجنبي المباشر. أما على مستوى الإقتصاد الجزئي، فتقاس أهمية هذه التحويلات من خلال مساهمتها في المداخيل العائلية، نمط إستهلاك الأسر المعيشية، أيضا من خلال النشاطات الإقتصادية الفردية والجماعية الإقليمية التي يقوم بها المهاجرون في مناطقهم الأصلية. وفي الواقع، يعتمد تقدير أهمية هذه التحويلات على مدى توفر البيانات المتاحة. فعلى المستوى الكلي الأرقام متوفرة بالرغم من إختلاف درجة توفرها من بلد إلى آخر. حيث تظهر البيانات في حالة المغرب وتونس مفصلة وحديثة مقارنة بالجزائر. في حين تبدو البيانات على المستوى الجزئي غير كافية ومحدودة، لقلة الدراسات على العائلات المستفيدة من التحويلات وأيضا عزف البنوك المحلية عن تقديم بيانات تتعلق بودائع المهاجرين وحجم عمليات الصرف التي تتم في مدن ومناطق مغاربية ترتفع بها نسبة الهجرة.

<sup>1</sup> خشانبي محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 19

<sup>2</sup> عبد الرزاق بلحاج زكري، تونس هجرات وتحويلات وتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 287.

<sup>3</sup> محمد خشانبي، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، ص 18.

<sup>4</sup> Musette. M. S et autres, *Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Centra*, op. cit. p. 19.

ومن المهم أن نشير في هذا السياق، أن هذه الأهمية تظل نسبية إذ أخذنا بعين الاعتبار أن الأمر يتعلق الأمر بالتحويلات التي تمر عبر القنوات الرسمية فقط.

## 1.2: أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة على المستوى الكلي

تبرز أهمية التدفقات النقدية للمهاجرين المغاربة على المستوى الكلي من خلال:

### 1.1.2: التحويلات كمصدر للعملة الصعبة في الإقتصادات المغربية

يتم في هذا الجزء مقارنة التحويلات المالية لـ للمهاجرين المغاربة إلى المجاميع الرئيسية لموازن المدفوعات المولدة للعملة الأجنبية، مما يسمح من جهة قياس وزن هذه التحويلات في موازين المدفوعات البلدان المغربية المستقبلية، ومن جهة أخرى إبراز مكانتها وترتيبها كمورد للعملة الأجنبية مقارنة بالموارد الأخرى محل المقارنة. ومن المهم في نفس السياق، مقارنة هذه التدفقات مع المساعدات الإنمائية الرسمية والإستثمار الأجنبي المباشر باعتبارهما مورد للعملة الصعبة.

#### 1.1.1.2: التحويلات كمصدر للعملة الصعبة في الجزائر

لا تظهر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في تقارير بنك الجزائر، فمن خلال تفحصنا لهيكل ميزان مدفوعات الجزائر يتبين أن رصيد الميزان الجاري يتضمن رصيد الميزان التجاري، صافي الخدمات خارج الدخل وصافي الدخل مع إبراز جانب المداخيل والنفقات لكل رصيد ما عدا صافي التحويلات الجارية فيظهر مباشرة دون تفصيل للمداخيل ونفقات فئة التحويلات الجارية الأخرى التي تضم تحويلات المهاجرين الجزائريين، مما يجعل من الصعب قياس وزنها في ميزان المدفوعات كمورد للعملة الصعبة مقارنة بلهم مداخيل العملة الأجنبية.

وقد حاولنا من خلال الجدول التالي إبراز وزن هذه التحويلات في ميزان الأداءات الجزائري من خلال مقارنة البيانات المتوفرة على التحويلات حسب تقديرات البنك الدولي طول الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2007 مع البنود المهمة لميزان المدفوعات التي تمثل أهم مورد للعملة الصعبة كعائدات البترول، مداخيل الصادرات السلعية والسياحة.

## الجدول رقم (52): مقارنة التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين الجزائريين بمدخل البنود الرئيسية

## المولدة للعملة الصعبة في ميزان المدفوعات الجزائري بين 2002 و2008

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البنود/السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات من المحروقات	31389,74	45004,49	53455,81	58831,31	77361,43
الصادرات خارج المحروقات	758,60	907,18	1157,63	1332,01	1936,96
السياحة	178,50	184,3	241,20	218,90	-
التحويلات	2460,00	1950,0	2527,00	2906,00	3100,00

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على الإحصائيات الواردة في:

- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2008، رقم 35. ص ص 45-55.

- بنك الجزائر، ميزان المدفوعات الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 8، سبتمبر 2009.

- الموقع الإلكتروني بتاريخ 2009/06/13: www.algex.dz

World Bank Staff estimates based on the international monetary Fund's Balance of payments statistics - yearbook 2008:

siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/1-4\_Rucaj.ppt

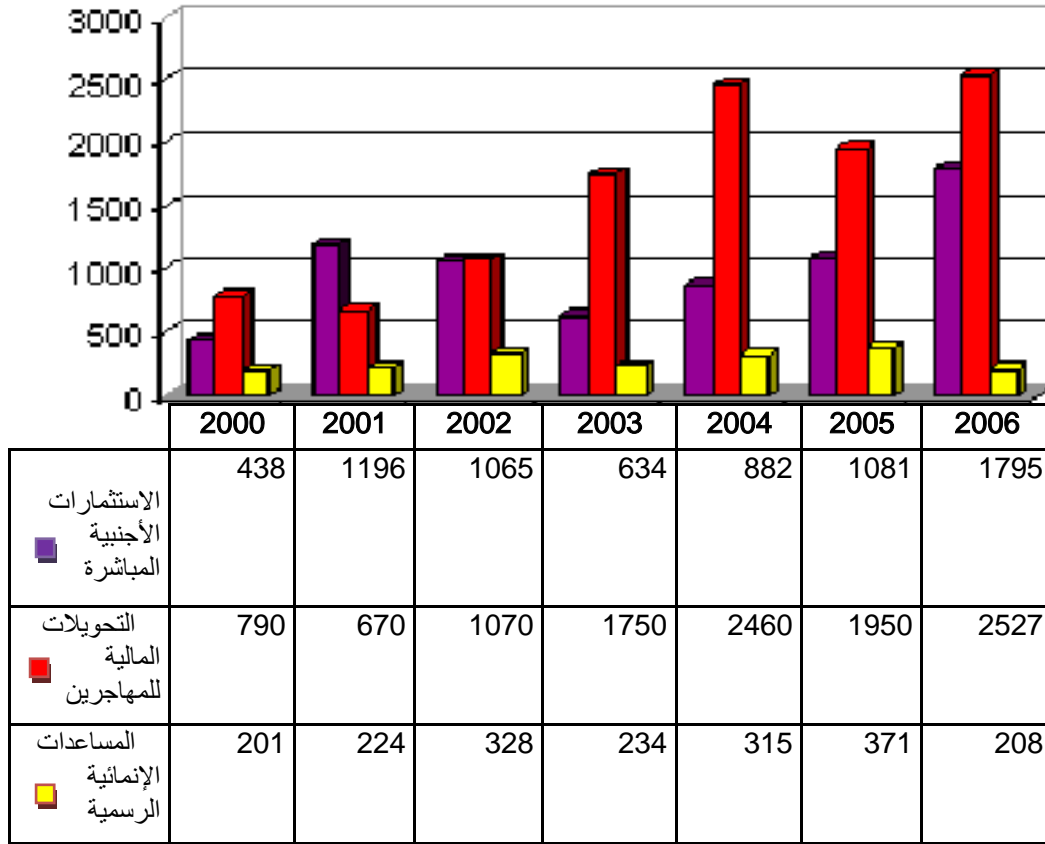
تبرز المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، أن التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بشكل المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد مداخيل المحروقات التي تعتبر المورد الأول والأهم للعملة الأجنبية بالجزائر، حيث تمثل هذه التدفقات نسبة لا تزيد عن 5% فقط من المداخيل النفطية. تشكل بذلك ضعف الصادرات خارج المحروقات، وتتجاوز بكثير 13 مرة عائدات السياحة التي تعد بمثابة قطاع متأثر بشكل كبير بالتوترات السياسية العنيفة، كما لا يحظى بالإهتمام في الإستراتيجية الاقتصادية. في حين مثلت هذه التحويلات المصدر الأول والوحيد للعملة الصعبة في سنوات الستينات قبل تأميم البترول في سنوات السبعينات وظهور سوق الصرف الموازي.<sup>1</sup>

وبخصوص مقارنة التحويلات بالمساعدات الإنمائية الرسمية والإستثمار الأجنبي المباشر، تظهر

البيانات في الشكل التالي:

1 Musette. M. S et autres, *Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Central*, op. cit. p. 14.

الشكل رقم (60): مقارنة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مع المساعدات الإنمائية الرسمية والإستثمار الأجنبي المباشر بين 2000 و2006 بمليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الشكل بالإعتماد على الإحصائيات الواردة في:

- World Bank, world development indicators 2006: <http://ddp-ext.worldbank.org/est/DDPQQ/report.do>

- الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي بتاريخ 2009/06/14: [www.fma.org](http://www.fma.org)

تبرز البيانات الواردة في الشكل أعلاه، أن التحويلات إلى الجزائر تبقى المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد مداخيل المحروقات وأهم مورد للتمويل الخارجي لأنها تتفوق على المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالجزائر ليست وجهة مهمة لا للمساعدات الإنمائية ولا

للإستثمارات الأجنبية المباشرة. حيث كانت الإستثمارات الأجنبية المباشرة أهم من هذه التحويلات فقط عام 2001 ثم تزايدت أهميتها بعد ذلك مع الزمن.

### 2.1.1.2 : التحويلات كمصدر للعملة الصعبة في المغرب

وفي المغرب، تشكل تحويلات المهاجرين ثروة حيوية بالنسبة للإقتصاد. وقد مثلت هذه التحويلات أهم مورد للعملة الصعبة. والجدول الموالي يوضح ذلك:

تشير المعطيات المتوفرة في الجدول المقابل، أن التحويلات إلى المغرب تمثل أهم مورد للعملة الصعبة. تأتي في المرتبة الثانية بعد الصادرات السلعية معادلة في بعض الأحيان و متجاوزة في مرات أخرى مداخيل السياحة التي تعدى بمثابة قطاع يحظى بالأولوية في الإستراتيجية الإقتصادية للبلاد، حيث يعول الوصول إلى هدف ج ذب 10 ملايين سائح في أفق عام 2010<sup>1</sup>. في حين لم تكن تشكل هذه التحويلات سوى نصف مداخيل السياحة عام 1971<sup>2</sup> و متجاوزة حتى بصورة كبيرة مجموع الإستثمارات والقروض الخاصة الأجنبية المقدمة للمغرب، كما مثلت التحويلات ما يقرب نصف الصادرات السلعية (46,3% عام 2004 و 44,8% عام 2009) مقابل 4% فقط عام 1970<sup>3</sup>، وأهم مداخل الصفقات الجارية لميزان المدفوعات المغربي بحوالي 19,0% من مجموع المداخيل الجارية مقابل 10% فقط لعام 1971<sup>4</sup>، مغطية بذلك أكثر من 53,4% من عجز الميزان التجاري. وقد مثلت هذه التحويلات ما يوازي تقريبا قيمة المراكز الخمسة أو الأربعة الأولى لصادرات الميزان التجاري. (الجدول رقم 41.4).

وهكذا تبرز قوة العمل بكل مكوناتها الفكرية والجسدية المترجمة في التحويلات المالية للمهاجرين كأهم عنصر في الصادرات المغربية وكأهم مورد للعملة الأجنبية، وتجدر الإشارة مع ذلك أن أهمية هذه التحويلات تتزايد من خلال عنصر التحويلات الإجتماعية (أنظر الملحق 07) الذي تبعا لطريقة رصد التحويلات يسجل كبند منفصل من بند التحويلات الجارية الخاصة ولا يأخذ بعين الإعتبار عند إحتساب التحويلات المالية للمهاجرين المغربيين وحساب مؤشرات المبادلات التجارية. وبخصوص مقارنة التحويلات مع التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية الأخرى كالمساعدات الإغائية الرسمية والإستثمارات الأجنبية المباشرة، تشير المعطيات المتوفرة في حالة المغرب إلى البيانات التي تظهر في الشكل الموالي.

<sup>1</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>2</sup> Khachani Mohamed, *Migration, transfert et développement au Maroc*, op.cit. p. 8

<sup>3</sup> Idem.

<sup>4</sup> Idem.

الجدول رقم (53): مقارنة التحويلات المالية الرسمية للمغربيين المقيمين في الخارج بالبنود الرئيسية المولدة للعملة الصعبة في ميزان مدفوعات المملكة المغربية بين 2004 و 2009  
الوحدة: مليون درهم مغربي

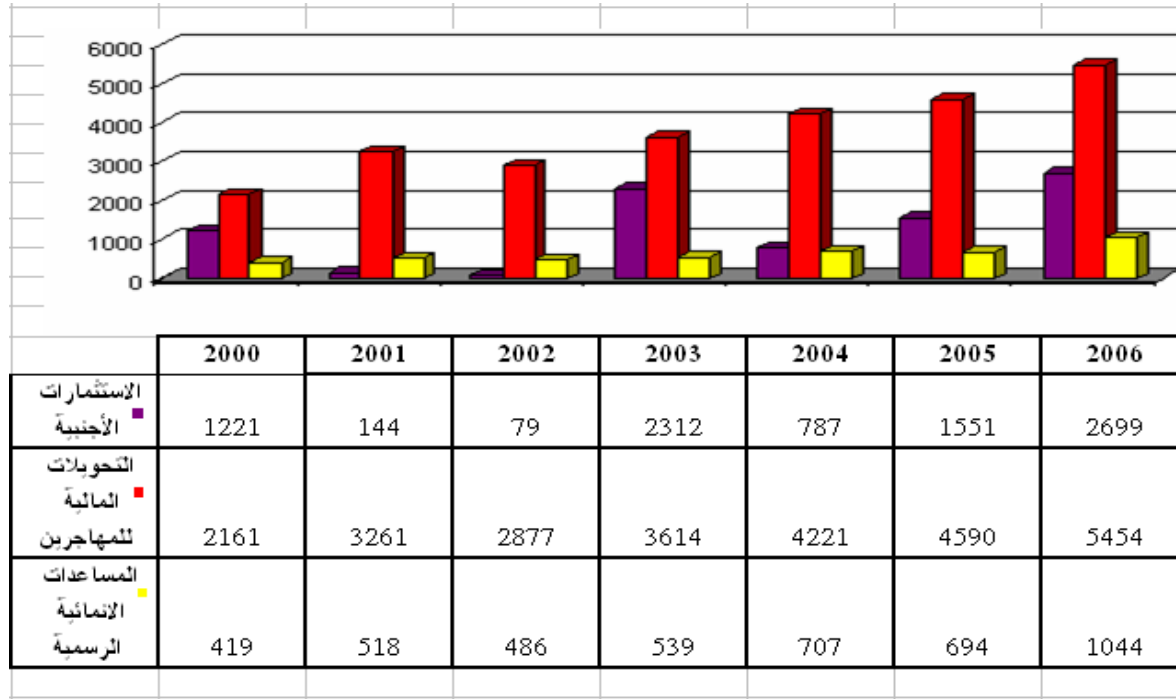
2009		2008		2007		2006		2005		2004		البنود/السنوات
%	م د م	%	م د م	%	م د م	%	م د م	%	م د م	%	م د م	
100	279635.5	100	336569,7	100	295625,1	100	254504,3	100	222064,3	100	196373,1	إمدائيل حسب لمعاملات الجارية
40.04	111966.9	46,2	155739,9	41,9	123940,8	41.1	104854,5	42,7	94824,9	44,7	87900,5	-الصادرات من السلع FOB
35.7	100032.4	30,7	103353,3	33,63	99447,1	33,7	86009,2	32,3	71917,5	30,2	59479,7	-الخدمات
6.04	16912.7	5,7	19272,6	5,03	14881	5,14	13106,6	5,19	11541.8	4.6	9089,6	النقل
18.8	52824.1	16,5	55550,8	19,8	58673,9	20,6	52485,8	18,4	40967	17,7	34793,8	السيحة
1.9	5442.1	1,4	4941.9	1,1	3292,6	1,33	3393	1,3	2910,5	1,53	3021,5	خدمات الاتصال
0.5	1453.5	0,26	881,6	0,19	582,6	0,26	671,3	0,28	638,1	0,42	836,4	خدمات التأمين
8.3	23400	6,7	22706,4	5,5	16481	4,8	12440,3	7,1	15860,1	5,9	11738,4	خدمات أخرى
2.8	7424.4	2,4	8221,3	2,6	7831,9	2,5	6577,4	2,7	6166,6	2,2	4488,5	-الحظ
2.6	60211.8	20,5	69255,2	21,7	64405,3	22,4	57063,2	22,1	49155,3	22,6	44504,4	-التحويلات الجارية
20.2	20.25659 4.2	17,7	59643,9	20,8	61605,5	21,2	54202,1	21	46690,1	8.21	42811,8	التحويلات الجارية الخاصة
17.9	50224.1	15,7	53072,4	18,6	55000,7	18,7	47833,8	18,3	40737,7	19,05	37422,5	التحويلات المالية للمغربيين المقيمين في الخارج
	78143.6	-	74412,2	-	74625,6	-	56588,2		54207,8		37278,6	ب- مداخيل حسب راسم والعمليات المالية
	26627.8	-	35290,6	-	41379,1	-	29954,4		28324,8		15695,6	قروض واستثمارات اجنبية مباشرة

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على المعطيات الواردة:

- Royaume du Maroc, Office des Changes, Statistiques des échanges extérieurs, publications, Balance des paiements, Rapport annuel de 2004 à 2009: www.oc.gov.ma Consulté le 4/4/2010 à 10:30.



الشكل رقم (61): مقارنة التحويلات المالية للمغربين المقيمين في الخارج مع المساعدات الإنمائية الرسمية والإستثمار الاجنبي المباشر بين 2000 و2006 بالدولار



المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الإحصائيات الواردة:

- World Bank, world development indicators 2006: <http://ddp-xt.worldbank.org/est/DDPQQ/report.do>.  
Consulté le 5/4/2009.

- الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي بتاريخ 2009/06/14 : [www.fma.org](http://www.fma.org)

وتبرز المعطيات الواردة في الشكل السابق تفوق تحويلات المغربين على التدفقات الرأسمالية الأخرى. وتزايد أهميتها عبر الزمن إلى أكثر من ضعف الإستثمارات الأجنبية المباشرة وما يزيد عن 5 أضعاف المعونات الإنمائية وهو الأمر الذي يجعل التحويلات تبقى المصدر الرئيسي للعملة الصعبة وأهم مورد للتمويل الخارجي.

### 3.1.1.2: التحويلات كمصدر للعملة الصعبة في تونس

وفي تونس، شكلت أيضا التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين موردا رئيسيا للعملة الأجنبية. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (55): وزن التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين مقارنة بالمجاميع الرئيسية المولدة

## للعلمة الصعبة في ميزان المدفوعات بين 2004 و 2009

الوحدة: مليون دينار تونسي (م د ت)

2009		2008		2007		2006		2005		2004		البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
100	29850,9	100	34089,1	100	28536,0	100	23718,9	100	21159,1	100	18665,5	إجمالي المدخل الجارية
65,2	19469,2	69,3	23637	68,0	19409,6	65,5	15558,1	65,1	13793,9	64,5	12054,9	الصادرات السلعية
24,6	7349,0	21,7	7409,3	22,0	6290	24,1	5716,7	24,6	5217,2	24,2	4521,1	الخدمات
7,2	2163,1	6,8	1224,9	6,4	1840,6	6,9	1655,1	6,9	1473,6	6,1	1139,5	النقل
12,4	3714,3	10,6	3639,1	11,5	3299,6	12,7	3028,1	13,1	1779,9	13,1	2454,0	الأسفول
11,5	3460,3	9,9	3390,2	10,7	30763	11,9	2825,2	12,3	2611,0	12,2	2290,0	السياحة
0,9	285,5	1,6	225,2	0,6	195,0	1,74	177,1	0,7	156,4	0,73	136,5	عمليات حكومية
3,9	1186,1	3,5	1120,1	3,3	955,4	3,6	856,4	3,8	807,3	4,2	791,1	خدمات أخرى
9,1	2743,0	8,1	2768,2	9,1	2574,2	9,3	2223,2	9,2	1960,5	10,3	1924,7	مداخل العوامل
8,8	2631,0	7,1	2435,9	7,7	2199	8,4	2010	8,5	1806,9	9,5	1783	مداخل العمل
0,9	289,7	0,8	274,6	0,9	261,9	0,93	220,9	0,8	187,8	0,8	164,8	التحويلات الجارية

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على المراجع التالية:

- Banque Centrale de Tunisie, *Balance des paiements de la Tunisie*, 2007.
- Banque Centrale de Tunisie, *Statistiques de la Banque Centrale de Tunisie*, Les comptes de la nation, 2008.
- Banque Centrale de Tunisie, *Supplement au bulletin statistiques financieres*, N°193, Mars 2010.
- Banque Centrale de Tunisie, *Periodique de conjoncture*, N° 82, Decembre 2008.

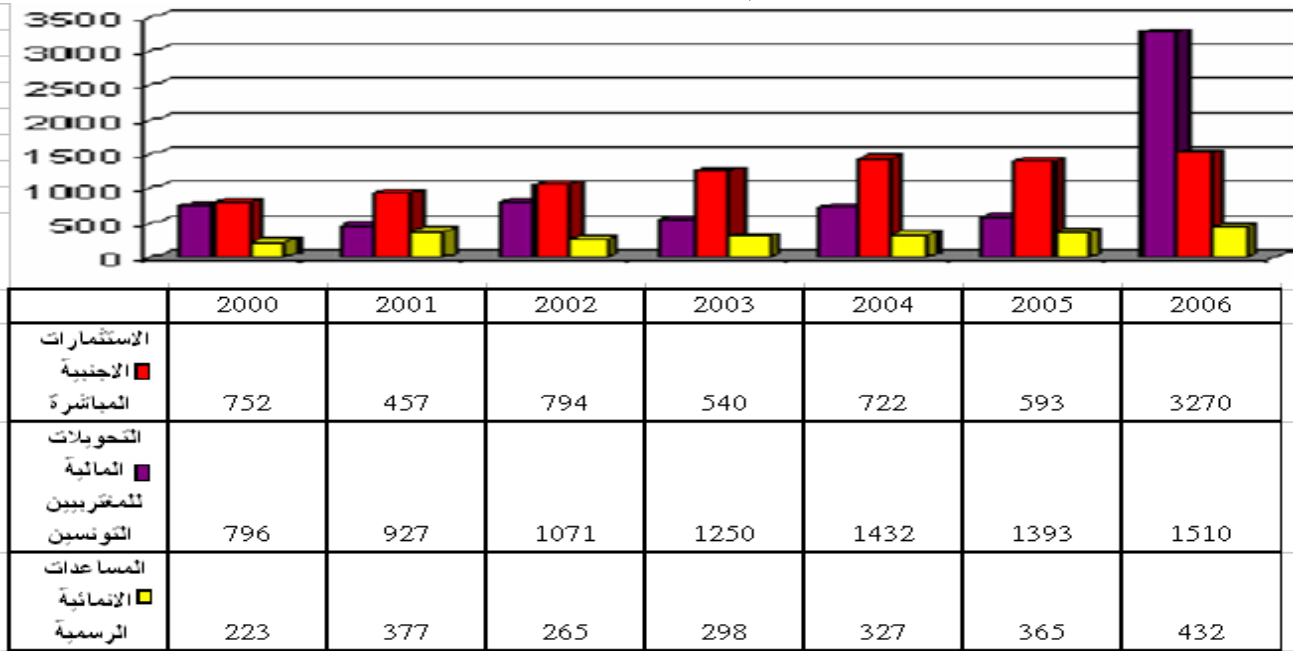
وقد احتلت التحويلات بحسب المعطيات الواردة في الجدول أعلاه ، المرتبة الثالثة بعد الصادرات السلعية والسياحة، و تعد أحد أهم موارد تمويل ميزان المدفوعات التونسي. حيث تشكل نسبة تتجاوز 77% من مداخل السياحة وتمثل نسبة تصل 93% من فئة مداخل العوامل، وحوالي 10%

من العائدات الجارية. وقد ساهمت هذه التحويلات بحصة هامة في تغطية العجز في الميزان التجاري (2.6604 مليون درهم تونسي عام 2009) بنسبة تتجاوز 40%.

ومن الواضح جليا من مقارنة بيانات التحويلات وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة والمعونات الإنمائية إلى تونس ضعف مستوى هذه التدفقات بالنسبة للتحويلات. حيث تجاوزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة مستوى التحويلات عام 2006 فقط كحالة إستثنائية، مما يؤكد أهمية هذه التحويلات كمصدر للعملة الأجنبية وموردا للتمويل الخارجي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (62): مقارنة التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين مع الإستثمارات الأجنبية

المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية بين 2000 و2006 بالدولار



المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على الإحصائيات الواردة:

- World Bank, world development indicators 2006: <http://ddp-ext.worldbank.org/est/DDPQQ/report.do>
- الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي بتاريخ 2009/06/14: [www.fma.org](http://www.fma.org)

## 2.1.2 : الوزن النوعي للتحويلات المالية للمهاجرين في الإقتصادات المغربية

يمكن تقييم أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة من خلال مقارنة هذه التدفقات النقدية ببعض مؤشرات الإقتصاد الكلي، منها نصيب المهاجر المغربي من التحويلات، نسبة التحويلات إلى الناتج الداخلي الخام الذي يوضح البعد الذي يمكن أن يجعل هذه التحويلات كمصدر للدخل في الإقتصادات المغربية، ونسبة التحويلات إلى السع والخدمات المستوردة التي تبين دور هذه التحويلات في تمويل الإختلالات الخارجية. في حين توضح نسبة التحويلات بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، أهميتها كمصدر للتمويل الخارجي الذي يعتبر عموما الأصح فيما يتعلق بالإستدانة طويلة الأجل.

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للإحصاء التونسي: [www.ins.nat.tn](http://www.ins.nat.tn)

**1.2.1.2: نصيب المهاجر المغربي من التحويلات**

يتباين بشدة نصيب المهاجرين المغاربة من التحويلات . فنجسب دراسة قام بها صندوق الإستثمار الأوروبي عام 2003 حول نصيب المهاجر المغربي في أوروبا من التحويلات، بلغ نصيب المهاجرين المغاربة 1721,9 يورو ونصيب المهاجرين الجزائريين 234,1 يورو. بينما يظهر أهم نصيب في حالة تونس ب3220,3 يورو. والجدول الموالي يوضح هذا الإتجاه.

**الجدول رقم (56): نصيب المهاجر المغربي في أوروبا من التحويلات عام 2004**

الوحدة: باليورو

النصيب المهاجرين من التحويلات ( باليورو )	البلدان
1721,9	الجزائر
2234,1	المغرب
3220,3	تونس

المصدر: فارس محملمين، مرجع سبق ذكره ص39.

كما إستخلصت الدراسة إختلاف القيمة المتوسطة السنوية لتحويلات المهاجرين المغاربة إلى بلدانهم الأصلية، فهي 234,8 يورو للجزائري و 3220 يورو للتونسي في فرنسا و 1722 للمغربي في نفس البلاد.<sup>1</sup>

**2.2.1.2: التحويلات والنتائج الداخلي الخام**

تعد المغرب صاحبة النسبة الأعلى للتحويلات إلى الناتج الداخلي الخام بـ 8,3%، في حين إحتلت تونس المقام الثاني بنسبة 5,0%. لتأتي بعد ذلك الجزائر بنسبة ضئيلة بـ 2,2%. والواضح أن أهمية التحويلات في الناتج الداخلي الخام أي كمصدر للدخل تبدو أهم بالمغرب وتونس عن الجزائر. والجدول التالي يوضح ذلك.

<sup>1</sup> فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 12،

الجدول رقم (57): مقارنة التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين المغاربة كنسبة من الناتج الداخلي الخام وإجمالي الواردات والإستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2006 بـ (%)-

التحويلات/ الناتج الداخلي الخام	التحويلات/ الواردات من السلع والخدمات	التحويلات/ الإستثمارات المباشرة	البيان
2.2	9.9	140.77	الجزائر
8.3	21.13	202.07	المغرب
5.0	9.01	46.17	تونس

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على الإحصائيات الواردة في:

- الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر .
- الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سبق ذكره.
- الموقع الإلكتروني لبنك المغرب:
- الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط:

Maroc,Haut Commissariat au plan: www.hcp.ma. Consulté le 4/4/2010.

- الموقع الإلكتروني للبنك التونسي:
- الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للإحصاء التونسي:
- World Bank, world development indicators 2006, op. cit.

تفسر أهمية المحروقات في الإقتصاد الجزائري الوزن الضعيف نسبيا للتحويلات. ففي سنوات الستينات قبل تلميم البترول كان تمثل التحويلات إلى الناتج الداخلي الخام نسبة تصل إلى 8 %<sup>1</sup>. كما أسهمت وجود شبكات غير نظامية إلى تراجع أهمية هذه التحويلات في الناتج الداخلي الخام لان معظم التحويلات بالجزائر تتم في السوق الموازية، مما لا يسمح بتسجيلها في الحسابات الرسمية.<sup>2</sup> فقبل ظهور السوق الموازي عام 1974 بلغت التحويلات إلى الناتج الداخلي الخام 10,7 % عام 1971<sup>3</sup>. ومع ذلك تشكل هذه التحويلات المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد المحروقات .

### 3.2.1.2: التحويلات والواردات الإجمالية

تغطي التحويلات بحسب المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أقل من ربع واردات المغرب الإجمالية بـ 21,3 % وتمثل تقريبا عشر واردات الجزائر بـ 9,9 % . بينما تقل عن ذلك قليلا في حالة تونس

<sup>1</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>2</sup> Musette. M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p. 52.

<sup>3</sup> Idem.

بـ 9,01%. مما يشير إلى أن هذه التحويلات تمثل مصدرا مهما في تمويل الإختلالات الخارجية خاصة بالمغرب، الجزائر ثم تونس.

#### 4.2.1.2: التحويلات والإستثمار الأجنبي المباشر

يتبين بمقارنة بيانات التحويلات والإستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر عموما الأصح فيما يتعلق بالإستدانة طويلة الأجل، أن التحويلات أهم من الإستثمار تمثل 202,07% في المغرب و 140,7% في الجزائر، وأخيرا تونس بـ 46,17%. وتجدر الإشارة أن عام 2006 بمثابة حالة إستثنائية بالنسبة لتونس حيث أوضحت معطيات سابقة (الجدول رقم 56) أن التحويلات كانت أهم من الإستثمارات الأجنبية المباشرة بل وتزايدت أهميتها عبر الزمن لتكون أكثر من ضعفي هذه الإستثمارات. فهذه التحويلات تعد أهم مصدرا للتمويل الخارجي في البلدان المغربية.

#### 2.2: أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة على المستوى الجزئي

تظهر أهمية التحويلات للمهاجرين المغاربة على المستوى الجزئي من خلال مساهمة هذه التحويلات من ناحية في الميزانيات والتوازنات المالية للأسر ومن ناحية أخرى في المناطق التي تنتمي إليها المهاجرون.<sup>1</sup>

#### 1.2.2: أهمية التحويلات بالنسبة للأسر المغربية المستفيدة

تبرز أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بالنسبة للأسرة المتلقية لهذه التحويلات بوضوح كون هذه التحويلات تمثل العمود الفقري لما يصطلح عليه بالإقتصاد الإجتماعي. حيث تشير المصادر الإحصائيات إلى إرتباط حوالي 30% من سكان المغرب العربي بعائدات الهجرة. ويمكن تقسيم هذه النسبة إلى عدة أصناف نذكر منها:

- معاشات التقاعد و انعكاساتها على المحيط العائلي القريب و الموسع لهذه الفئة.

- يتكفل 50% من المهاجرين المغربية في دول الإتحاد الأوروبي بإعالة أسر كبيرة في بلدانهم الأصلي،<sup>2</sup> حيث تعتبر هذه التحويلات كمصدر رئيسي لعيش الأسر، لأنها تستخدم للدرجة الأولى لتلبية الإحتياجات اليومية الضرورية (الغذاء، تسديد الفواتر،....). إذ يحول المهاجرين الجزائريين إلى أسرهم بالجزائر كل سنة كقيمة متوسطة مبلغ 3422 يورو عبر القنوات الرسمية، و 2900 يورو عبر القنوات غير الرسمية.<sup>3</sup> في حين يرسل المغربيين المقيمين في الخارج إلى عائلتهم في المغرب لقيمة

<sup>1</sup> Boubaki Hassan, *Remises migratoires équilibrées macro- économiques et développement régional en Tunisie*, op.cit. p. 110.

<sup>2</sup> جفال عمار، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>3</sup> Musette. M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. pp. 67-68.

متوسطة مبلغ يتراوح بين 1117 و 1675 يورو سنويا.<sup>1</sup> بالإضافة إلى تنامي حجم التحويلات العينية التي تصل في الجزائر كقيمة متوسطة 1300<sup>2</sup> يورو لكل أسرة وتزيد كما ذكرنا سابقا عن 30% من إجمالي التحويلات بتونس والمغرب، توجه 92% من هذه التحويلات بالجزائر لإحتياجات أسرية ضرورية للعيش، كالملابس التي تحتل المقام الأول بـ 68% ثم الأدوية.<sup>3</sup> وتمتد هذه الإعالة أحيانا، بسبب طبيعة منظومة القيم الأسرية والأخلاقية التي تحكم العلاقات العائلية والاجتماعية المترابطة والراسخة في المنطقة إلى الأصول و الفروع. مما يؤدي إلى توسيع دائرة الإعالة.

- صنف الإعالة غير المباشرة و الذي يضم تشغيل الأقارب في المشاريع المنجزة من طرف المهاجرين في قراهم الأصلية.

- دور المهاجرين في التخفيف من مشكلة الإسكان التي تعاني منها دول المنطقة وذلك بإصرار غالبيتهم على بناء أو امتلاك مسكن في بلده، بل الإستثمار في قطاع الإسكان بإعتباره القطاع الإقتصادي الأكثر أمانا.<sup>4</sup>

### 2.2.2 : أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة على المستوى الإقليمي

تظهر أهمية التحويلات في المناطق التي ينتمي إليها المهاجرين من خلال إعتدال الحركة الإقتصادية للكثير من القرى والمدن في الجزائر، المغرب وتونس على هذه التحويلات.<sup>5</sup>

#### 1.2.2.2: أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة على المستوى الإقليمي بالجزائر

تبرز أهمية هذه التحويلات على المستوى الإقليمي بالجزائر في المناطق التي ينحدر منها المهاجرين من خلال تمويل المشاريع التنموية بتلك المناطق. فمثلا بمنطقة بورقان بتيزي وزو والمنطقة العليا للقبائل، قام المهاجرون بتمويل العديد من المشاريع التي لم تستطيع السلطات العمومية إتمامها. كما تزيد الأموال التي يجلبها المهاجرين معهم عند العودة إلى الوطن لقضاء العطلة من الحركة الإقتصادية بها. ففي عام 2009، يشهد محمد بولعينين عضو في الإتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين بسطيف، أن الحرفة تحقق مكاسب أفضل في فترة العطلة الصيفية وبـ أزرق بتيزي وزو، منطقة بالجزائر التي ينحدر منها عدد كبير من المهاجرين، يلاحظ بعض التجار كأصحاب المطاعم والنزل إرتفاع رقم أعمالهم بـ 50% في العطلة.<sup>6</sup>

#### 2.2.2.2: أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة على المستوى الإقليمي بالمغرب

<sup>1</sup> BAfD 2007, op.cit, p 42.

<sup>2</sup> Musette. M. S, *Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie*, op.cit. p. 68.

<sup>3</sup> Idem.

<sup>4</sup> جفال عمار، مرجع سبق ذكره، ص11.

<sup>5</sup> مرجع نفسه.

<sup>6</sup> Ouchichi Mourad , op.cit.

تعتمد المناطق التي ترتفع بها نسبة الهجرة بالمغرب إقتصاديا على التحويلات المالية للمهاجرين. كما هو الشأن بمنطقة الريف على الساحل المتوسطي للمغرب التي ينحدر منها ما يقرب مليون ونصف مليون مهاجر ومنطقة سوس بجنوب المغرب، حيث يشارك العديد من المهاجرين بها من خلال تحويلات تتم بطريقة جماعية من قبل منظمة غير حكومية "الهجرة والتنمية" المتواجدة بفرنسا في تمويل العديد من المشاريع، الإهتمام بالبنيات التحتية والمرافق العامة، بناء المدارس، طرق، مراكز صحية ومشاريع أخرى يعلن عنه من السكان المحليين أنفسهم، إنطلاقا من أزيد من 200 جمعية قروية حفزت على إقحام هؤلاء السكان أنشأتها جمعية الهجرة والتنم <sup>1</sup> . بالإضافة إلى مبادرات أخرى بمناطق أخرى كأغادير وتارودات، أين قام المغريين المتواجدين ببلجيكا بعد جمع الأموال من بيع أطعمة مغربية ببلجيكا تمويل بناء إقامة لـ 300 شخص بالمنطقة وجعلها مأوى للطلاب من قرى ريفية نائية حتى يتمكنوا من الإلتحاق بمدارسهم دون صعوبات. كما تم تمويل إنشاء متوسطة بأغادير.<sup>2</sup>

### 3.2.2.2: أهمية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة على المستوى الإقليمي بتونس

تبرز أهمية تحويلات التونسيين من خلال مساهمتها في إنعاش الصناعة الإقليمية والمحلية. فعلى سبيل المثال، فقد عرفت منطقة تاتوين بتونس التي ترتفع بها نسبة الهجرة حركية إقتصادية معتبرة بعد أن كانت حتى منتصف سنوات الثمانينات منطقة مجردة من كل وحدة صناعية . ثم تم إنشاء مصنع للأجور عام 1987 ومصنع للبلاط في 1994 من قبل المهاجرين بالمنطقة الأمر الذي يسمح بتلبية حاجيات المنطقة.<sup>3</sup>

وتعتبر مبلغ الحوالات التي تتم من الخارج والمدفوعة بالمناطق التونسية كـمؤشر محدد لأهمية هذه التحويلات على المستوى الإقليمي. والجدول الهوائي يوضح النتائج حسب كل منطقة إقتصادية.

الجدول رقم (58): متوسط معدل التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين التي تتم من الخارج

كحوالات دولية في المناطق الإقتصادية الكبرى بين 1991 و2000

<sup>1</sup> خشانى محمد، هجرات وتحويلات وتنمية، مرجع سبق ذكره، ص193.

<sup>2</sup> Gallina Andrea, *The link between remittances and local development evidences from Morocco*, op. cit, p. 136

<sup>3</sup> Boubakri Hassen, *Les effets des réseaux transnationaux sur l'économie locale et regionale à tataouine*, op. cit, pp. 6-8



## بالنسبة المئوية (%)

المعدل بـ (%)	المناطق
28-27	<sup>1</sup> مقاطعة تونس
16-15	باقي الشمال الشرقي <sup>2</sup>
44-42	إجمالي الشمال الشرقي <sup>3</sup>
22-20	الوسط الشرقي <sup>4</sup>
17-15	الجنوب الشرقي <sup>5</sup>
11-10	المال الغربي <sup>6</sup>
06-05	الوسط الغربي <sup>7</sup>
05-04	الجنوب الغربي <sup>8</sup>

Source: Boubakri Hassen, La migration de main d'oeuvre pour l'intégration et le développement dans l'EUROMED, op.cit. pp. 18- 20.

تبرز المعطيات الواردة في الجدول السابق، إلى توزيع غير متساوي للتحويلات المالية التي تتم عبر الحوالات الدولية، والتي مثلت بحسب إحصائيات البنك المركزي التونسي عام 2000 نسبة 18,8% من إجمالي التحويلات. حيث تتلقى المناطق التونسية الساحلية والجنوبية الساحلية 10/9 من إجمالي التحويلات لأن هذه المناطق ينتمي إليها أكبر عدد من المهاجرين.

ويشير إجماع المؤشرات الثلاث المتمثلة في الكثافة السكانية الإجمالية، التحويلات ونسبة التحويلات بالدينار التونسي إلى الساكن إلى بروز ثلاث مجموعات من المناطق.

<sup>1</sup> تضم 3 مناطق: تونس، أرينا وبني عروس.

<sup>2</sup> تضم منطقة نابول، زوقون ويزارط.

<sup>3</sup> تضم المناطق السابقة.

<sup>4</sup> تضم منطقة صفاقس، مهدية، منششير وسوس .

<sup>5</sup> تضم منطقة نتاوين، مدين وقابس.

<sup>6</sup> تضم منطقة سليان، الكف، بجا وجندوبة.

<sup>7</sup> تضم قسيرين، سيدي بوزيد وكبيرون

<sup>8</sup> تضم كيبلي، توزو وقفصة

- مناطق تتدفق إليها التحويلات المالية بشكل يفوق بكثير نسبتها إلى إجمالي السكان. ففي منطقة تونس الكبرى تتعدى التحويلات الربع ( 27,2 % ) بـ 55,83 مليون درهم تونسي متجاوزة بذلك الكثافة السكانية بالمنطقة التي تمثل 21,5 % من كثافة البلد. في حين يحتل الجنوب-الشرقي المرتبة الثانية بمعدل 15,2 % من التحويلات التي تتجاوز بشكل بعيد كثافتها السكانية الإجمالية والممثلة في 9,4 % . وأخيرا تلتقي منطقة الشمال-الشرقي التي تفوق التحويلات إليها ( 15 % ) وزنها إلى الكثافة الإجمالية ( 13,7 % ) ولكن تقل قليلا عن المناطق السابقة.
- تقل التحويلات بالنسبة للكثافة السكانية بالمقارنة مع مناطق أخرى، حيث نجد معدلات الكثافة السكانية والتحويلات متقاربة . ويتعلق الأمر بالوسط-الشرقي ( 21,8 % ) من الكثافة السكانية الإجمالية للبلد و 21,6 % من مجموع التحويلات عن طريق الحوالات إلى تونس)، والجنوب-الغربي 5,9 % من الكثافة السكانية و 4,5 % من التحويلات .
- مناطق تقل فيها التحويلات بشكل واسع عن الكثافة السكانية بها، خاصة بالمناطق الغربية، فبمنطقة الوسط-الغربي لا تتجاوز نسبة التحويلات 6 % أقل من نصف الكثافة السكانية 14,4 % . وفي الشمال-الغربي تمثل نسبة التحويلات والكثافة السكانية على التوالي 10,5 % و 13,4 % .

الجدول رقم (59): حصة المناطق التونسية من التحويلات، الكثافة السكانية الإجمالية ونسبة

التحويلات إلى الكثافة السكانية

المناطق	الكثافة	النسبة المئوية	التحويلات	نسبة	نسبة
---------	---------	----------------	-----------	------	------

التحويلات إلى الكثافة السكانية	التحويلات	(ب) 1000 دينار تونسي)	من الكثافة السكانية الإجمالية	السكانية (ب) 1000	
27,2	27,2	55834	21,5	2054,5	تونس الكبرى
23,6	15,0	30835	13,7	1305,5	الشمال-الشرق
16,9	10,5	21659	13,4	1277,9	الشمال الغربي
9,0	6,0	12417	14,4	1378,1	وسط- غربي
16,4	4,5	9265	5,9	565,3	الجنوب- لغربي
34,6	15,2	31182	9,4	901,4	الجنوب- الشرقي
21,4	21,6	44431	21,8	2081	الوسط- الشرقي
21,5	100,0	205623	100.0	9563,5	المجموع

Source: Boubakri Hassen, *Rapport Final de projet La migration de main d'oeuvre pour l'intégration et le développement dans l'EUROMED*, op.cit. pp. 18- 20.

توضح المعطيات المتوفرة في الجدول أعلاه ، أن نسبة السكان من التحويلات تقدر في المتوسط بـ 21,5 دينار تونسي لساكن، يحتل الجنوب الشرقي بشكل بعيد الصف الأول بـ 34,6 دينار تونسي/ساكن، بمعنى 160,9 من المعدل الوطني، متبوع بتونس الكبرى ثم الشمال-الشرقي، في حين تعادل نسبة الوسط-الشرقي المعدل الوطني. أما بالنسبة للجنوب-الغربي والشمال-الغربي ف تسجل نسب متقاربة جدا. ويظهر الوسط-الغربي بللحصة الأضعف 9 دينار تونسي/ساكن.<sup>1</sup>

وفي ه ذا الإطار، تجدر الإشارة أيضا إلى أهمية التحويلات العينية على المستوى الإقليمي بالنظر للدور الذي يمكن أن تلعبه في إنعاش الحركة الاقتصادية بالمناطق الأصلية، ففي ه ذا الخصوص أوردت نتائج دراسة (Musette, 2006) حول التحويلات المالية للمهاجرين بالجزائر أن 3,3% من

<sup>1</sup> Boubakri Hassen, *Les effets des réseaux transnationaux sur l'économie locale et regionale à tataouine*, op. cit. pp. 20-18

التحويلات العينية (تجارة الحقيبة) توجه للبيع وتسهم في تجارة التجزئة. وفي المغرب، تؤكد أهمية هذه التحويلات المادية في بعض مناطق البلاد المستفيدة من خلال سوق طورينو بمدينة خريبكة وسوق السيارات في مدينة بروج، وهما سوقان يزودان عن طريق شبكات من المهاجرين المقيمين بإيطاليا، وهما نموذجان دالان على أهمية هذه التحويلات على المستوى الإقليمي بالمغرب<sup>1</sup>.

وقد تظهر أهمية التحويلات العينية بتونس رغم نقص المعلومات حول مخصصات التحويلات العينية من فكرة أن ه ذه الأخيرة تضم التجهيزات والوسائل اللازمة للمشاريع التي يريد المغتربين تحقيقها ببلدانهم الأصلية، وإذ كانت هذه المشاريع تتم بالمناطق التي ينحدر منها المهاجرين مما يعني ببرز أهمية هذا النوع من التحويلات على المستوى الإقليمي.

### 3. آثار التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصادات المغربية

ينتج عن التحويلات التي يتزايد حجمها ب إستمرار إلى الدول المغربية جملة من الآثار التي تمتد لتتجاوز الموازين الاقتصادية إلى آثار إجتماعية. حيث ترتبط هذه الآثار بحجم التحويلات وكيفية توظيفها. ونذكرها فيما يلي:

#### 1.3: الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصادات المغربية

تتعدد الآثار الاقتصادية للتحويلات، حسمت نتائج بعضها سلبا أو إيجابا لكن لا تزال أخرى قابلة للجدل في إنتظار دراسات معمقة وميدانية لتدعيم هذا الإتجاه أو ذلك.

##### 1.1.3: التحويلات والتنمية الاقتصادية

تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين أحد أهم المصادر النقدية الواردة إلى البلدان الأصلية المغربية، وبالتالي لها تأثير هام على أداء الإقتصاد الكلي فيها وذلك من خلال توفير دخل متواصل من النقد الأجنبي، الأمر الذي يسهم في تعزيز ميزان المدفوعات،<sup>2</sup> خاصة وأن ه ذه التحويلات تشكل المورد الثاني للعملة الصعبة بعد عائدات المحروقات بالجزائر وتقترب بشكل كبير من عائدات السياحة في تونس والمغرب كأهم مصدر للعملة الأجنبية. وقد سمحت بتغطية العجز في الميزان التجاري للمغرب ب 32.7 % وتونس ب 36.8 % عام 2009، كما ذكر سابقا. كذلك تساهم هذه التحويلات في التنمية

الإقتصادية للبلدان المغربية من خلال توفير التمويل للإستهلاك العائلي والإستثمار الخاص، مما يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي في الإقتصاد، وبالتالي تحفيز النمو الإقتصادي<sup>3</sup>.

وعلى الرغم أن التحويلات النقدية للمغتربين تأخذ شكل مساعدة التي تدعم الإستهلاك وليس التنمية،<sup>1</sup> بالنظر أن الجزء الأكبر من هذا المورد المالي وكما أشرنا سابقا يستخدم أساسا لتلبية النفقات الإستهلاكية

<sup>1</sup> خساني محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 06.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 07.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 1

الضرورية (الغذاء، الصحة والتعليم) والإستثمار العقاري و فقط جزء ضئيل للإستثمارات المنتجة، إلا أن مضاعفة الإستهلاك والإنفاق سوف يحفز الطلب وينعش الإنتاج مما سيكون له أثر إيجابي على النشاط الإقتصادي من خلال تحرك وإنعاش هذا الأخير<sup>2</sup>. لذا أن إنفاق الأموال المحولة على التعليم والصحة تعتبر بمثابة إستثمار منتج لأنها تمويل قطاع الصحة والتعليم، وهي بمثابة إستثمار إيجابي للتنمية.<sup>3</sup> مما يجعل أثر التحويلات المالية للمهاجرين محدود على مسار التنمية، أثر ليس ذي دلالة بسبب صيغ الإستخدام غير المنتجة لغالبية المشاريع المنجزة من قبل هؤلاء المغتربين ببلدانهم الأصلية<sup>4</sup>.

ويجب أن نحتريز أن أثر الإستثمار في السكن الذي يعتبر قطاع غير منتج لا يستهان به. ومما لاشك فيه أن الإستثمار في السكن له عدة آثار إيجابية، فهو يمكن من توفير ظروف صحية لتجديد قوة العمل، وهو بقدر ما يسهم بفعالية في تقليص مشكلة السكن ينعش الإقتصاديات المغاربية المستفيدة ويؤدي إلى إضفاء حركية على الإقتصاديات المحلية من خلال توفير قدر أكبر من مناصب العمل، تشجيع المهن ذات العلاقة بقطاع البناء وإنشاء نسيج للمقاوالات الصغرى كالنجارة والحدادة ومعدات البناء... الخ مما يوفر بالتالي مواطن عمل بشكل مباشر وغير مباشر<sup>5</sup>. غير أنه ثمة آثار سلبية يجدر الإشارة إليها، مثل حركة المضاربة على الأراضي وارتفاع أسعار العقارات مملوودي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

وإن كان هناك من تشجيع لنمط إستهلاك ضار بالحكومات ليست بمنأى عن أسبابه لعدم تبنيتها برامج توعية وحوافز وبدائل تحد منه، فالأثر المحدود للتحويلات يختلف ويتوقف أيضا على الجهود والسياسات الحكومية المبذولة فيما يتعلق بالتحويلات المالية للمهاجرين.<sup>6</sup>

### 1.1.1.3: التحويلات والتنمية الإقتصادية في الجزائر

يوجد شكل من التلازم بين التأثير الضعيف لتحويلات المهاجرين الجزائريين على تمويل الإقتصاد ودورها في تنمية البلد الأصلي. هذا التأثير الضعيف يشبه إلى حد كبير فترة الثمانينات، أين عرفت تحويلات مدخرات المهاجرين نحو الجزائر إنخفاضا كبيرا نتيجة للفرق الكبير بين سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار الجزائري وتزايد التحويلات العينية.<sup>7</sup> حيث ساهم ذلك في ميلاد إحتياجات

<sup>1</sup> خشانى محمد، هجرات وتحويلات وتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>2</sup> جفال عمار، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>3</sup> Alouane Youssef, op .cit. p. 13

<sup>4</sup> بلحاج زكري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 287 – 288.

<sup>5</sup> خشانى محمد، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>6</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>7</sup> Cassarino Jean-fierre, *Expériences de développement en Afrique du Nord et modalistes de participation des migrants*, In les maghrébins dans la migration internationale, p. 216.

إستهلاكية جديدة و بروز المضاربة ونمو الصرف الموازي<sup>1</sup>. ولعل تحرير الإقتصاد وإفتاحه من خلال برنامج الخصخصة المعلن عنه في 1995 والذي يسيطر على 1200 شركة عمومية يعتبر فرصة مواتية لإقحام المهاجرين في المجهود التنموي لبلدهم. وخاصة بالتوازي مع إنشاء وزارة تهتم بشؤون الجالية الجزائرية عام 1996 تسير في هذا الإتجاه،<sup>2</sup> غير أن الملاحظ إنحصار عمل الدولة الجزائرية في تعبئة مدخرات مواطنيها المقيمين في الخارج في إعلانات نوايا وفي سياسة في المشروعات لم تر النور، تاركة المجال حرا لتضاعف التحويلات العينية والصرف الموازي. وبالرغم من ذلك، فإن تعبئة طاقات المهاجرين الجزائريين في المشروعات والإستثمار، التأهيل والخبرة تحظى من الآن فصاعدا بإهتمام يتجلى في شكل أعمال ملموسة. فبفضل جهود الوزارة المفوضة المكلفة بالجالية الوطنية تم تنفيذ 19 مشروعا، بمشاركة الجزائريين الموجودين في الخارج في تنمية بلدهم، في مجالات الصحة، البحث والطب النووي وعلوم الحاسب الآلي.

وأصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نصا تشريعيا لتنظيم مشاركة المعلمين الجزائريين المقيمين بالخارج في الإشراف على طلاب الجامعات الجزائرية. وفي هذا الإطار تأتي مشاركة الباحثين الجزائريين المقيمين بالخارج في أعمال معاينة تقوم بها بومرداس لدراسة زلزال شهر ماي 2003، إلا أن الجدير بالذكر أن الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج تمتلك كفاءات ذات تأهيل عال يمكنها أن تساهم بقدرات أكبر في الخبرة والتجديد والإدارة، فبحسب إحصائيات INSEE، يمثل الجزائريون جانبا مهما من الـ 85.000 أصحاب المشروعات الأجانب في فرنسا، ولهم معرفة عملية تسمح لهم أن يتحملوا مسؤولية مشروعاتهم ويتابعونها حتى مرحلة التنفيذ<sup>3</sup>.

وبالرغم من ذلك، يمكن للأعمال الجارية في مجال تعبئة رؤوس أموال الجزائريين المقيمين بالخارج أن تعطي نتائج هائلة. وبالتعاون الوثيق مع الشبكة ال يورو المتوسطية لتشجيع الإستثمارات Amina والموجودة في إطار برنامج Meda - الجزائر، وضعت الوكالة الوطنية والإستثمار ANDI مشروعا لتعبئة رؤوس أموال الجزائريين الموجودين بالخارج، والجديد في هذا المشروع كما يشير إليه إسمه ما أحلى العودة إلى الوطن (Home Sweet home) هو تجنب أن يجد المستثمرين المهاجرين أنفسهم في وضع إختيار صعب حين تكون إمكانية الإستثمار مشروطة بالعودة إلى الوطن. والمسار

<sup>1</sup> République Algérienne Démocratique et populaire, Commission de la communauté Algérienne a l'étranger, *Etude préliminaire : situation de la communauté Algérienne a l'étranger*, Alger, p. 42.

<sup>2</sup> خشانى محمد، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص24.

<sup>3</sup> حمودة ناصر الدين، الجزائر الديمغرافيا وإقتصاد الهجرات، مرجع سبق ذكره، ص50.

المقترح هو السماح لهم بالإستفادة من مزايا القانون الجديد للإستثمار وفرص الإستثمار التي يقدمها تخصيص 55 مليون دولار لإطلاق عملية التنمية.<sup>1</sup>

### 2.1.1.3: التحويلات والتنمية الإقتصادية في المغرب

يبدو أن العلاقة بين تأثير التحويلات والتنمية بالمغرب تختلف عن الجزائر وذلك بفعل إنباه الأسبق للحكومة المغربية بأهمية التحويلات المالية للمغربين المقيمين في الخارج كأداة لتعزيز التنمية الإقتصادية. حيث تساعد هذه التحويلات المغرب على تخفيف الضغوط على سوق العمل وتوفير قدر كبير من العملات الأجنبية.<sup>2</sup> فقد أنشأت الحكومة المغربية وزارة مكلفة بشؤون الجالية منذ جويلية 1990 ومؤزراتها بمؤسسة الحسن الثاني للمغربين المقيمين في الخارج الذي تم إعادة هيكلتها عام 1997، حيث تهتم هذه المنظمة بمساعدة المهاجرين على تجاوز الصعوبات التي يواجهونها في العديد من المجالات أين مجال الإستثمار واحدة من الميادين التي تتضمنها المؤسسة.<sup>3</sup> حيث أن هذه الأخيرة بالتعاون مع بنك الأمل الذي يتبع بنك المغرب (المملوك للدولة) مهمته الأساسية هي تقديم مساعدات مالية لإنجاز المشاريع وتطويرها لاسيما تلك التي تأتي من المغربين المقيمين بالخارج، فهو يختص في تشجيع المهاجرين على تحويل أموالهم للإستثمار ومنح معدلات فائدة تفضيلية.<sup>4</sup> ومن جهة أخرى، بالرغم من إعتدال تدابير وإجراءات عديدة محفزة للإستثمارات في مختلف القطاعات، من خلال تقديم تسهيلات بنكية تفضيلية موجهة للمغربين، فالملاحظ أن هذه الإجراءات لم تتمكن إلى حد ما تشجيع إلا المشاريع المنجزة في القطاع العقاري على تطور الإستثمارات المهاجرين المغربين. بالنظر إلى أن هذا الشكل من الإستثمارات يشكل قيمة أكيدة للمهاجر وقليل التعرض إلى معوقات إدارية.

أخيرا، فقد قامت البنوك المغربية بإتفاق مع مؤسسات مكفولة بالمغربين المتواجدين بالخارج بالعديد من الحملات التحسيسية وإعلانية مختلفة أنواع القروض التي تقدمها البنوك والإستثمارات العقارية التي يقترحها السوق العقاري، هذه التسهيلات التي كان لها وقع لتدعيم دائما حصة المغربين المقيمين في الخارج المستثمرة في السوق العقاري. وبلنسبة للذين لديهم إستثمارات منتجة ومولدة لمناصب عمل، فقد تم الإنشاء حديثا لمراكز إقليمية للإستثمار، وتثبيت اليوم الوطني للمغربين المقيمين في الخارج منذ 10 أوت 2003 المقرر من قبل الملك محمد الخامس ضمن الميل إلى إنشاء تكامل قطاعي للإستثمارات المنجزة من قبل المهاجرين المغربين، ومن المبكر جدا تقييم تأثير هذا التوجه.<sup>5</sup> **3.1.1.3: التحويلات**

### والتنمية الإقتصادية في تونس

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص 68.

<sup>2</sup> Barro Dominique-Stéphane et autres, op. cit, p. 140.

<sup>3</sup> المضمناض خديجة، الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالهجرة، تقرير الهجرة المتوسطية 2005، ص 207.

<sup>4</sup> Andrea Gallina, *The link between remittances and local development evidences from Morocco*, op.cit, pp. 138-139

<sup>5</sup> Cassarino Jean Pierre, op.cit. pp. 217-218.

يلاحظ أنه توازياً مع الوزن النسبي لتحويلات مدخرات التونسيين المقيمين بالخارج على إدارة الحسابات الوطنية، إتمدت الحكومة التونسية مجموع إجراءات وتدابير نحو تعبئة أموال والجهد المقاولي للجالية التونسية، تتعلق هذه الإجراءات بالتونسيين المقيمين في الخارج والراغبين في إنشاء مشروعات حرفية بالإستفادة من نظام جبائي خاص متعلق بإستثناء الرسوم على الواردات من مركبات وتجهيزات ضرورية للمشروعات، تعزيز سياسات التحرير الإقتصادية وإفتاح السوق، تطبيق جملة قانون من خلال تبني برنامج تعديل هيكل عام 1986، تقديم قانون الإستثمارات الصناعية عام 1987 ثم تبني قانون آخر لتحفيز الإستثمارات عام 1993. كما تم إنشاء جملة من الإعلانات نتيجة إلحاح وطلب الجالية التونسية بالخارج، مما سمح بإنشاء إطار ملائم لتكامل وتقييم المتغير الهجري من خلال التحويلات في برامج التنمية بتونس.

ويمثل المخطط الثاني للتنمية ( 2002-2007) مرجعاً واضحاً للتونسيين المقيمين بالخارج ليس فقط فيما يتعلق الجهد المقاولي للتونسيين بالخارج ولكن أيضاً فيما يخص القدرات والمهارات المكتسبة من الخارج القابلة للإستثمار في مشاريع بلبلدان الأصلية. ومن المهم الإشارة إلى المعطيات الإحصائية الصادرة عن وكالة ترقية الإستثمارات التي توضح بأن التونسيين المقيمين بالخارج يتمكنون بسهولة أكثر من إنجاز مشاريعهم المؤسساتية في قطاع الصناعة عن التونسيين المتواجدين بتونس. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(60): مقارنة بين معدل إنجاز المشاريع بين التونسيين المقيمين وغير المقيمين بالخارج في القطاع الصناعي التونسي بين 1988-1993 - (%)

السنوات	عدد المشاريع المنجزة من قبل التونسيين	عدد المشاريع المنجزة من قبل التونسيين
---------	---------------------------------------	---------------------------------------



المتحصل عليها من طرفهم	المقيمين بالخارج والمتحصل من طرفهم	
22,3	63,5	1988
18,9	41,5	1989
21,5	56,2	1990
17,4	28,7	1991
15,1	62,1	1992
19,0	48,0	1993
19.0	50,0	المجموع

Source: Données élaborées par l'auteur (cassarino 2000) sur la base de documents internes API, 1996.  
In les maghrébins dans la migration internationale, p.

يظهر الجدول السابق، أن معدل إنجاز المشاريع بتونس كان في المتوسط مشروع واحد على اثنين للتونسيين المقيمين في الخارج، في حين أن نفس المعدل للتونسيين الذين لم يعيشوا تجربة الهجرة بالخارج لم يكن إلا مشروع واحد على خمسة. والذي يرجع إلى استخدام التونسيين المقيمين بالخارج استراتيجيات التمويل الذاتي لإنجاز و توسيع مؤسساتهم والمحافظة عليهم. والملاحظة التي يمكن إستخلاصها من علاقة التحويلات والتنمية بالبلدان المغاربية ، أن سياسات التنمية بتونس مقارنة بالمغرب والجزائر تسمح بتكامل المتغير الهجري القائم على تحويلات المهاجرين وإمكانياتهم المقاولية ومهاراتهم. غير أن في الواقع تواجد العديد من الصعوبات التي تعيق قدرات التنمية استثنار هذه التحويلات، معدلات الفائدة المرتفعة، البيروقراطية وطول المهلات الإدارية. وتعتبر تونس فقبل المغرب، أدرجت تونس عام 1995 اليوم الوطني للتونسيين المقيمين في الخارج، الذي يترجم الإرادة السياسية للحكومة التونسية للتطلع بإمكانية المهاجرين فيما يتعلق بالإستثمار، التنمية، ومن جهة أخرى حدود الإطار المؤسساتي والهيكلية على مستوى أين يمكن لهذه المبادرات أن تزدهر. <sup>1</sup> في حين قررت الجزائر متأخرة عن الدول المجاورة منذ يناير 1996، إنشاء وزارة منتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية مكلفة بالجالية الوطنية في الخارج. وبغية تعزيز صلاحيتها وتنسيق عمل مختلف المؤسسات الوطنية المشاركة في تدبير شؤون الجالية الوطنية في الخارج، قررت

الجزائر عام 2002 أن تلحق ه ذه الوزارة برئاسة الحكومة. وتم دعم ه ذه المبادرة عبر إتخاذ تدابير أخرى من قبيل تنظيم لقاءات مثل المناظرة الوطنية للجالية الجزائرية في الخارج ( 12 و 14 ماي

<sup>1</sup> Cassarino Jean Pierre, op.cit, pp 218-220.

1995) ومنتدى المستثمرين الجزائريين في الخارج ( اللقاء الثاني في الجزائر العاصمة من 26 إلى 29 جوان 1995).<sup>1</sup> الأمر الذي يتطلب حشد كل الموارد والإمكانات خاصة للجزائر.

وللتحويلات المالية للمهاجرين أثر **على التنمية المحلية** من خلال توجيه هذه التحويلات نحو مشاريع للتنمية المحلية بالمناطق التي ينتمي إليها المهاجرون مما يسهم في التنمية الإقتصادية.

**فبالجزائر**، وعلى سبيل المثال في المنطقة العليا للقبائل، يشارك المهاجرون من خلال الإدخار في صندوق القرية في تمويل مشاريع تنموية لإنشاء خزان ماء بقرية Houra a Mehagga من خلال تلقي القرية لـ100 مليون سنتيم من قبل مهاجر. بالإضافة إلى جمعيات للمناطق القبائلية بفرنسا تعمل على تسجيل كل نقائص القرى التي ينتمي إليها المهاجرون.<sup>2</sup>

**وبالمغرب**، تعتبر تجربة جمعية الهجرة والتنمية رائدة في ه ذا المجال، دأبت منذ أكثر من 10 سنوات على إنشاء مشاريع في المناطق التي ينتمي إليها المهاجرون. وقد بدأت هذه المبادرة بعمليات لكهربة بعض القرى وتنظيم أورش الشباب في منطقة سوس بجنوب المغرب ثم إتسع نطاق إهتمام الجمعية إلى البنيات التحتية الأخرى، تزويد القرى بالماء الصالح للشرب، بناء الطرق والمدارس والمراكز الصحية، هذه المشاريع نظمت بشراكة مع أزيد من 200 جمعية قروية حفزت على إنشائها جمعية الهجرة والتنمية، هذه المقاربة التشاركية مكنت من إقحام السكان المحليين في تحديد حاجياتهم وإنجاز المشاريع، تدبيرها ومتابعتها.

### الجدول رقم (61): المشروعات التي أنجزتها منظمة الهجرة والتنمية بالمغرب عام 2000

مجالات التدخل	عدد القرى المنتفعة	عدد المنتفعين	الميزانية المرصودة بالدهم
---------------	--------------------	---------------	---------------------------

<sup>1</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، صرص 10-11

<sup>2</sup> Ouchichi Mourad, op.cit.

5,384.194	26,188	55,0	ماء صالح للشرب
19,913.500	35,731	103	الكهرباء
2,165.240	62	16	تمكين المرأة
6,130.140	1,425	52	التعليم
624.000	40,623	164	الصحة
3,375.697	552	50	أوراش الشباب
3,630.000	70000	255	طرق
12,474.000	-	-	نشاطات اقتصادية
53,660.771	174.581	695	المجموع

المصدر: خشانى محمد، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في دول المغرب العربي الثلاث : المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

وتجدر الإشارة أنه منذ عام 2000، إتسعت إهتمامات الجمعية لتشمل المشاريع المدرة للدخل وعلى الأخص المشاريع السياحية وجرى تجهيز 24 قرية بإنشاء فنادق، مأوى قروية وتنشيط السياحة المتضامنة، وقد أنجزت هذه الأوراش بتنسيق مع 150 فاعلا في التنمية بإقليم تارودانت (منطقة سوس) لإجتياز وتهيئ مشاريع مدرة للدخل في إطار مقاربة تشاورية. هذه المبادرات تعبئ عدة شركاء من ضفتي الحوض المتوسطي: جمعيات المهاجرين، جمعيات محلية، المستشارين المحليين والإدارات في المغرب والبلدان المضيفة إضافة إلى الممولين. ولقد كان هناك مشروع لنقل هذه التجربة إلى الجزائر إلا أن بعض العراقيل حالت دون ذلك وخاصة كما جاء على لسان مس وولي الجمعية الأم في فرنسا عدم توفر فاعلين محليين لتبني المشروع.<sup>1</sup>

مع الإشارة أنه منذ عام 2000، وبسبب تماثل المشاكل و الصعوبات التي يلقاها المهاجر ون الجزائريون والمغربيون بالقرى التي ينتمون إليها والمرتبطين بمنظمات قروية، ظهر ت أعمال ومحاولات تعود لمنظمة الهجرة والتنمية لدعم مشاريع من نفس النوع الموجودة بالمغرب بالجزائر.<sup>2</sup>

وبخصوص تونس، فقد ترتب عن قيام المهاجرين بإنشاء مصنع للأجور ومصنع للبلابل بمنطقة تاتوين أثر إيجابي على النسيج الصناعي المحلي بها وتلبية حاجيات الجنوب التونسي لهذه المواد.

<sup>1</sup> خشانى محمد، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث المغرب الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

<sup>2</sup> Migration and développement : la lettre de migration et développement, N° 47 , 7 Juin 2002 : [www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=99](http://www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=99). Consulté le 5/5/2009 à 11:09 .

بالإضافة إلى القيام بأعمال ثانوية وتوفير مناصب عمل توفير كمتوسط 120 منصب عمل. فعلى سبيل المثال، قام ميكانيكان بفتح مرابين للصيانة الميكانيكية موجهة للإجابة على حاجيات المصانع المفتوحة في حالة ما اذا كانوا بحاجة إلى صيانة أو تصليحات.<sup>1</sup>

### 2.1.3: التحويلات والزراعة

إذا كان رحيل الشباب من الوسط الريفي يؤدي في بعض المناطق إلى إضمحلال الإقتصاد الفلاحي وأحيانا إلى إنفصام العلاقة بين هؤلاء والأرض، فإن التحويلات المالية يكون لها انعكاس إيجابي حيث تؤدي إلى تطوير النشاط الفلاحي ويتجلى ذلك في توسيع المساحة وعصرنة وسائل الإنتاج في الأراضي العائلية المستغلة.<sup>2</sup> ففي بعض الواحات بالمغرب، ساعدت التحويلات على تنمية ريفية وقروية.<sup>3</sup> وبتونس، فقد عرفت المناطق الريفية إنتعاش في المجال الزراعي بسبب تخصيص المهاجرين التونسيين جزء من مدخراتهم لتمويل الإستغلال الزراعي، كما هو الحال في المناطق الريفية بالجنوب الشرقي التي خصص لها المهاجرون جزء من أموالهم لإستغلال الأراضي الزراعية بتزويد المنطقة بالمعدات اللازمة خاصة وأن المناطق الزراعية بعيدة عن المناطق السكانية الأمر الذي يلزم الحصول على وسائل النقل كالسيارات، أيضا وسائل العمل كالجترات وتسديد المصاريف كدفع أجور العمال، تصليح الأراضي وزراعتها. بالإضافة إلى إدخال تكنولوجيات تقنية جديدة كتجهيز غرف التبريد، التخزين. مما يؤدي إلى زيادة مردودية وتعزيز قدرة القطاع الفلاحي. وتعزى المزايا المحققة في ه ذا المجال إلى السماح للتونسيين المقيمين في الخارج بالإستفادة من مزايا خاصة في الحدود الجمركية بإعفاء إستيراد المواد الزراعية من التعريفة الجمركية بفضل التصريحات الجمركية مما سمح بالحصول على تجهيزات ووسائل جديدة.<sup>4</sup> وبالجزائر، لا تتوفر معلومات تخص تأثير علاقة التحويلات بالزراعة.

### 3.1.3: التحويلات والإستثمار

يقال أحيانا من شأن دور التحويلات في الإستثمار، حيث أن ما هو متوفر من بيانات ودلائل على البلدان المغاربية يشير أن نسبة التحويلات التي تتجه للإستثمار دون القطاع العقاري في المغرب

والجزائر لا تزيد عن 5% وفي بتونس عن 16% بحسب دراسة أجراها BIE.<sup>5</sup> الأمر الذي يجعل أثر التحويلات على الإستثمار بسيط وليست ذات دلالة. وتشير المعطيات المتوفرة في حالة تونس، أن بين 1975-1990 لم تتعدى نسبة إنجاز المشاريع 51% بحسب وكالة ترقية الإستثمارات التونسية، ولم تمثل

<sup>1</sup> Boubakri Hassen, *les effets des réseaux transnationaux sur l'économie locale et regionale a tataouine*, op.cit. pp. 137-139

<sup>2</sup> خشاني محمد، هجرات وتحويلات وتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 20

<sup>3</sup> فارس محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 20

<sup>4</sup> Boubakri Hassen, *Les effets des réseaux transnationaux sur l'économie locale et regionale à tataouinet*, op.cit. pp. 151-154.

<sup>5</sup> خشاري محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال افريقيا، ص 18

الإستثمارات المحققة إلا 2,1% من حجم التحويلات الرسمية وإنخفضت إلى 1,05% وحتى إلى 0,7% من الحجم الإجمالي للتحويلات.<sup>1</sup> وتبرز دراسة تقييم المشروعات التي حققها المهاجرون التونسيون بالخارج ومتابعتها، أنهم لا يرصدون لها سوى 3% من إجمالي تحويلات العملة الصعبة التي تمت خلال فترة الدراسة ما بين 1995-2000. وتبدو هذه الإستثمارات أكثر تواضعا بالمقارنة بالإستثمارات التي حققها القطاع الخاص خلال الخطة الإقتصادية التاسعة 1997-2001 بما أنها لا تمثل سوى 1% من إجمالي الإستثمار الخاص.<sup>2</sup> فمساهمة التونسيين المقيمين في الخارج في الإستثمار الوطني لا تزيد عن 0,5% عام 2005.<sup>3</sup>

### 4.1.3: التحويلات والنظام المصرفي

ومن بين الآثار الإيجابية للتحويلات المالية للمهاجرين مساهمتها في دعم سيولة الإقتصاد وإنعاش القطاع البنكي، والحالة المغربية تقدم خير مثال عن ذلك، ففي عام 2005، وصلت إيداعات المغاربة المقيمين في الخارج إلى 87,8 مليار درهم مغربي، أي ما يمثل إرتفاعا بنسبة 7,5% و 23,7% من مجموع الإيداعات. وتؤخذ هذه الإيداعات شكل حسابات مفتوحة بنسبة 54,5% وحسابات لأجل بنسبة 41,9%. أما الإيداعات بالعملة الصعبة وبالدرهم المغربي القابل للتحويل فبالكاد تصل إلى نسبة 4,3% من مجمل إيداعات المغاربة المقيمين في الخارج.<sup>4</sup> والجدول الموالي يوضح ذلك.

### الجدول رقم (62): الودائع البنكية للمهاجرين المغاربة المقيمين في الخارج بين 2000 و 2003

الوحدة: مليون درهم مغربي

المجموع	مجموع الحسابات لأجل	حسابات أخرى دائنة	حسابات الدخر	حسابات جارية	حسابات الشيك	البيان
---------	---------------------	-------------------	--------------	--------------	--------------	--------

<sup>1</sup> Boubakri Hassen, *Les effets des réseaux transnationaux sur l'économie locale et régionale à tataouine*, op.cit. p.137.

<sup>2</sup> بلحاج زكري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 287

<sup>3</sup> Youssef Alouane, op. cit. p. 15.

<sup>4</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 21.

52,292	26,326	27	805	240	24,894	ديسمبر 2000
66,035	33,835	152	1,278	193	30,577	ديسمبر 2001
72,373	35,683	174	1,692	693	34,131	ديسمبر 2002
78,025	39,829	-	-	129	38,067	ديسمبر 2003

المصدر: خشاني محمد، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في دول المغرب العربي الثلاث المغرب- الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص 23 .

وتبرز المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، بأن إيداع المهاجرين والمغتربين يتعدى عام 2003 ما قيمته 78 مليار درهم منها 38,196 مليار درهم في حسابات جارية و 39,829 مليار درهم في حسابات وسندات لأجل محددة، هذا الإيداع يمثل 28% من مجموع الودائع الجارية ولأجل في النظام البنكي المغربي.

وإذا قارنا هذا الإيداع بالقروض الممنوحة للمهاجرين المغاربة فإن حجم هذه القروض يبدو ضعيفا. فهذه القروض لم تتعدى خلال سنوات 2000، 2001 و 2002 بالتتابع 3,036، 3,527، 3,363 مليون درهم وهو ما يوازي بالتالي 5,80%، 5,34%، 6,82% من هذه الودائع. إن حجم هذه الودائع هو أضعف في تونس. حيث بصفة عامة، مثلت مساهمة غير المقيمين في الموارد النقدية وشبه النقدية أقل من 9% (8.73%) أي 1% من إجمالي الإستثمار الخاص.<sup>1</sup> ونفتقر إلى معطيات تخص الجزائر، مع الإشارة أن النظام البنكي الجزائري لا يستهدف التحويلات المالية للجزائريين المقيمين في الخارج مما يقلل إمكانية نشره بهذه التحويلات. ويبرز هذا المعطى مدى اعتماد النظام البنكي المغربي على ايداعات المقيمين في الخارج .

ويمكن للتحويلات أن تساعد في تطوير النظام المصرفي والمؤسسات المالية نفسها. فقد تطور بنك الإقراض الشعبي المغربي بفضل التحويلات عندما نجح في الوصول للمهاجرين في وقت مكبر في بداية الثمانينات وتنفيذا برامج جريئة في الخدمات والمزايا.<sup>2</sup> وهكذا فالأموال المرسله من المهاجرين تتحول بواسطة النظام البنكي إلى أقاليم أخرى أكثر ثراء وخصوصا الدار البيضاء.<sup>3</sup> وهنا يتعلق الأمر بلأثر إقليمي لهذه التحويلات، فإن بنيات لإستقبال في بعض المناطق يمكن أن يؤدي إلى نزيف الموارد لصالح المناطق الأكثر تطورا. والحالة المغربية دائما شاهدة على ذلك لتوفر البيانات. حيث أن توزيع الإيداعات والقروض على المناطق عام 1993 يظهر أن أقاليم الشرق والريف وهي مواقع رئيسية

<sup>1</sup> خشاني محمد، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في دول المغرب العربي الثلاث المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، صص 22-23.

<sup>2</sup> Musette. M. S et autres, *Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Central*, op. cit. p. 19

<sup>3</sup> خشاني محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 21.

للهجرة، تمثل 16,58% من الإيداعات غير أنها لا تستفيد سوى من 21,8% من القروض. وعلى سبيل المقارنة، تمثل الدار البيضاء 34,11% من الإيداعات وتستحوذ على 91,96% من القروض.<sup>1</sup>

### 3.2 : الآثار الاجتماعية للتحويلات المالية للمهاجرين على الإقتصادات المغربية

ترتبط الآثار الاجتماعية للتحويلات المالية للمهاجرين على البلدان المغربية بالآثار المترتب عن تلك التحويلات على الأسرة في البلد الأصلي، خاصة فيما يتعلق بتحسين مستوى عيش هذه الأسر ومستوى تعليم الأطفال والحد من الفقر، بالإضافة إلى الآثار النفسية.

#### 1.3.2: أثر التحويلات على أسرة المهاجر

تمثل التحويلات وسيلة لضمان دخل لإعالة أسر المهاجر بشكل مباشر من خلال المبلغ الذي يرسل في كل مرة خاصة و أن هذه التحويلات وكما أشرنا سابقا تنفق بالدرجة الأولى على نفقات إستهلاكية ضرورية كالإستخدامات اليومية (الغذاء، فواتير) مما يسمح للأسر المغربية بتسديد حاجياتها وتحسين مستوى تعليم الأطفال.<sup>2</sup>

وتجدر الإشارة أن الإنفاق في التعليم والصحة الذي هو مجال أثير للمهاجرين يسهم في تحقيق تقدم في التنمية الإجتماعية.<sup>3</sup>

كما يترتب عن التحويلات تحسين ظروف الأسرة بشكل غير مباشر من خلال المشاريع الإستثمارية للمهاجرين، بتقديم صنف الإعالة الذي يضم تشغيل الأقارب في هذه المشاريع ويوفر مناصب عمل ثم يزيد من دخل هذه الأسرة ويحسن قدرتها الشرائية.<sup>4</sup> ومن جهة أخرى، ينتج عن إستثمار أموال المهاجرين في قطاع الإسكان تحسين مستوى معيشة الأفراد، وذلك من توفعي ظروف أفضل للسكن مما من شأنه أن يتيح إنتاجا أفضل للعماله ويكفل تغذية وتعليما أفضل للأطفال ويشجع على خلق مناصب شغل. وقد أدى إنتشار التعمير أيضا إلى تحولات إجتماعية وإقتصادية ملموسة، إنتشار نمط إستهلاك جديد، وإكتساب المهاجر مكانة إجتماعية جديدة.<sup>5</sup>

والجدول الموالي يعبر عن تأثير التحويلات على أفراد أسرة المهاجر المتبقية بالمغرب، من خلال نتائج دراسة ميدانية تمت على هذه الأسر. حيث تشير هذه النتائج إلى أن هذه التحويلات تعتبر كأداة لتأمين دخل متواصل لأسرة المهاجر المغربية المتبقية بالبلد الأصلي.<sup>6</sup>

**الجدول رقم (63): توضيح تأثير التحويلات على أفراد الأسرة المتبقية بالمغرب المتلقية للتحويلات**

<sup>1</sup> BAfD 2007, op.cit. pp. 42-45.

<sup>2</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>3</sup> فارس محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>4</sup> [http://www.lemondestrategie.com/index.php?option=com\\_content&task=view&id=169&itemid=1](http://www.lemondestrategie.com/index.php?option=com_content&task=view&id=169&itemid=1)

<sup>5</sup> خشانى محمد، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>6</sup> Khachani Mohamed, *Migration, transfert et développement au Maroc*, op.cit. p. 08

## بالنسبة المئوية (%)

المجموع	هل يوجد تأثير على المجالات المذكورة؟		البيان
	لا	نعم	
100	41,5	58,5	القوت
100	41,7	58,3	تحسين مستوى المعيشة
100	80,1	19,9	التعليم
100	96,3	3,7	إنشاء مؤسسات
100	70,8	29,2	السكن
100	97,1	2,9	مجالات أخرى

Source: Khachani Mohamed, *Migration, transfert et développement au Maroc*, op.cit. p. 08

وتبرز معطيات دراسة أجريت بريف خميس دداس بالمغرب عام 1993 على عينة من الأسر المغربية المستفيدة من تحويلات المهاجرين أن 76,3% من الأسر أصبحت لها تلفاز، 18% يمتلكون فديو و34% لهم مبرد، كذلك ربع العينة المستجوبة من الأسر لها سيارة إلى جانب إرتفاع إستهلاك اللحم إلى متوسط 27 كغ لحم بعد أن كان مقرون ببعض المناسبات. وحيث يسهم الإنفاق على الجانب الغذائي في تحسن مستوى المعيشة.<sup>1</sup>

### 1.3.2: أثر التحويلات على الفقر

مأعرف من تفضيل إنفاق التحويلات المالية للمهاجرين وما تبين من دراسة ميزانية الأسر المغربية المستفيدة من التحويلات بتخصيص الجزء الأهم من التحويلات للإنفاق الأسري وتحسين ظروف الحياة فان أثر التحويلات على تخفيف الفقر يكون مؤكدا.

وقد أشارت نتائج العديد من الدراسات تمت عام 2003 و 2006 ودراسة للبنك الدولي على أثر التحويلات على الفقر أن التحويلات المالية لها أثر هام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تنتمي إليها الدول المغربية . لأنها صممت أساسا لتلبية الإحتياجات الإستهلاكية، إلا أن هذا الأثر محدود.<sup>2</sup> الأمر الذي يجعل هذه التحويلات تسهم في تقوية الحماية الإجتماعية والترابط الأسري خاصة بنائيرها على تخفيف نسبة الفقر.<sup>3</sup> ففي المغرب أمكنت التحويلات لـ 1,2 مليون مغربي للخروج من خط الفقر وذلك حسب دراسة تمت من 12 فيفري 1998 إلى 11 فيفري 1999 على عينة من 5184

<sup>1</sup> Chaabita Rachid, op.cit.p. 9.

<sup>2</sup> Hellou Samira et autres, op.cit. pp. 9-10

<sup>3</sup> Khachani Mohamed, *Migration, transfert et développement au Maroc*, op.cit. p.21



أسرة مستفيدة من التحويلات<sup>1</sup>. وإستنادا إلى بحث آخر حول تأثير التحويلات المالية للمغربين المقيمين في الخارج على الحد من الفقر بالمغرب الذي أجرى عام 1998-1999، أدت هذه التحويلات إلى تخفيض نسبة الفقر من 23,2% إلى 19% على المستوى القومي. وفي غياب هذه التحويلات، كان ذلك سيتسبب في إرتفاع نسبة الفقر من 12% إلى 16,6% في المجال الحضري ومن 27,2% إلى 31% في المجال القروي، وهذا يعني أن حوالي 200.000 أسرة كانت ستصبح فقيرة في حالة عدم إستفادت من التحويلات المالية للمهاجرين وعلى هذا الأساس فإن ما يقرب من 1,2 مليون شخصا يبتعدون عن الفقر بفضل هذه التحويلات المالية. وكنتيجة لهذا، أصبحت جل أسر المهاجرين تتوفر على بعض التجهيزات المنزلية كالهاتف والتلفاز، الصحون الهوائية والثلاجات<sup>2</sup>.

وأوضحت نفس الدراسة أن الفئات المستفيدة من التحويلات هي ليست الأشد فقرا، و هذا ما أكدته دراسة أجريت من قبل البنك الدولي على المغرب (تقرير رقم 11918، صفحة 12، مارس 1994) والتي توضح أن معظم المهاجرين لا ينتمون إلى الفئة التي تعيش تحت الفقر وأن الأسر المستفيدة ليست الأشد فقرا بفعل أن ه ذه الأخيرة لا ترتفع لديهم نسبة الهجرة لان ليس بإستطاعتهم تمويل مصاريف الهجرة.

وفي الواقع، فالتحويلات ليس لديها فقط أثر على الأسر المعنية بها بل تمتد إلى من لم يتعرضوا للهجرة بفعل إعادة توزيع الأموال المحولة في دوائر إقتصادية و أيضا من جانب تعميم اثارها على البلد الأصلي<sup>3</sup>.

### 3.3.2: التحويلات وأثرها النفسية

تخلق التحويلات توقعا مغالى فيها لمن يهاجر. إذ تبدو الهجرة لهؤلاء طريق الخلاص والوسيلة الوحيدة لتحسين ظروف العيش. والمهاجرون العائدون يتحدثون ويظهرون النجاحات وليس الإخفاقات. وقد ينتشر وهم الهجرة ليشل كل الجهود لتحسين ظروف العيش دون هجرة خاصة بين الشباب<sup>4</sup>. ومن ناحية أخرى، فإن رحيل الزوج أو المسؤول الذكوري عن الأسرة يؤدي إلى تحمل الزوجة الأم أو الأخت الكبيرة مسؤولية تدبير شؤون البيت، مما يكون له إنعكاس على وضع المرأة الإقتصادي والإجتماعي داخل الأسرة<sup>5</sup>. حيث نجد هذه الظاهرة واضحة أكثر بالمدن (حالة من ثلاثة) عن الأرياف (حالة من سنة) الذي يفسر بأنه في الوسط الريفي أين الأسر هي واسعة وتشتمل كل الأقارب تقريبا حيث

<sup>1</sup> Bourchachen Jamal, op.cit. pp. 6-8

<sup>2</sup> Teto Abdelkader, Contribution des transferts à la solidarite sociale et familiale a la consolidation des filets de securités et de protection contre la pauvreté: cas du Maroc, p. 5.

<sup>3</sup> Chaabita Rachid, op.cit.p.5.

<sup>4</sup> فارس محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>5</sup> خشانى محمد، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في دول المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس، مرجع سبق ذكره، ص 23.

أن العادات والسلوكيات المنتشرة بالوسط الريفي لا تسمح للمرأة بتدبير شؤون المنزل، الأمر الذي يعوق في غالب الأحيان إلى الجد أو فرد ذكوري آخر من أفراد الأسرة.<sup>1</sup>

## خلاصة الفصل الثاني

تناولنا في هـ هذا الفصل تحليل ومقارنة التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة. ولعل من بين أهم ما تبين من خلال هـ هذا التحليل هو:

- مشكلات وإختلافات في رصد وتسجيل التحويلات المالية للمهاجرين في موازين مدفوعات البلدان المغاربية، برغم وضوح الأدلة والتعاريف الدولية الخاصة بذلك .
- تباين حجم وإتجاه التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة، وكذا العوامل المفسرة للمبالغ المحولة. حيث تستقطب المغرب أعلى التحويلات، تليها الجزائر ثم تونس.
- يعتبر تدفق وتطور التحويلات حرا وعاما، لا يعتمد على خصائص معينة. حيث لا يرتبط تدفق التحويلات فقط بتعداد المهاجرين بل لا يتجـ بمنأى عن البيئة الإقتصادية، السياسية، والإجتماعية للبلدان المغاربية، ومدى توفر حرية المبادرة الإقتصادية والمبادرات الحكومية.
- تعتبر الأموال التي يرسلها المهاجرون المغاربة مؤشرا عن الإرتباط الوثيق بين المهاجرين المغاربة وبلدهم الأصلي.
- تمر تحويلات المغاربة التي تظهر في الإحصاءات الرسمية عبر العديد من القنوات الرسمية (البريد، البنوك، شركات تحويل الأموال )، حيث تظل التحويلات البنكية الوسيلة المفضلة للتحويلات المالية للمهاجرين المغاربة والتونسيين ويهيمن إستخدام البريد على النظام البنكي في الجزائر.
- يتباين تقدير التحويلات غير الرسمية حسب البلدان المغاربية ، تظهر أعلى نسبة بالجزائر، المغرب وتونس. حيث يبدو سوق التحويلات غير رسمي بالجزائر أكثر تنظيما عن المغرب وتونس.
- تكشف إرتفاع نسبة التحويلات غير الرسمية بالجزائر عن عدم ملائمة وإستجابة سوق التحويلات الرسمية لمتطلبات المهاجرين.
- يتميز سوق التحويلات الرسمي بالجزائر بالضيق والميل إلى الإحتكار بفعل الإتفاقيه الإحتكارية بين البريد وويسترن يونيون، والدور غير الفاعل للبنوك الجزائرية التي لا تستهدف إدخار جاليتها بالخارج الأمر الذي يعزز إستخدام القطاع غير الرسمي بالجزائر من خلال العلاقات الإجتماعية على خلاف سوق التحويلات بالمغرب ونونس الذي يبدو أكثر إتساعا وتنوعا.

<sup>1</sup> Khachani Mohamed, *Migration, transfert et développement au Maroc*, op.cit. p. 22

- يتضح وجود علاقة مباشرة وطردية بين حجم سوق التحويلات المالية ومعدل التحويلات الرسمية، فكلما كان السوق مهما وواسعا، عرض الخدمات متنوعا وفعالا كلما زاد الميل إلى استخدام القنوات الرسمية مثلما هو الحال بالمغرب وتونس على عكس الجزائر.
- تأخذ التحويلات بعدا إجتماعيا وقيمة عاطفية حيث تعتبر علامة فورية عن متانة الروابط بين المهاجرين الأصليين، والإرتباط الوثيق بمنظومة القيم الأسرية والأخلاقية التي تحكمها العلاقات العائلية الإجتماعية.
- تحتل التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة مكانة هامة في الموازين المدفوعات كمصدر هام للعملة الصعبة التحويلات تبدو الأهم بالمغرب حيث تعد المصدر الثاني للعملة الصعبة متجاوزة بذلك مداخيل السياحة والإستثمارات الأجنبية بكثير، وأتي في المرتبة الثالثة بتونس بقرب كثيرا من مداخيل قطاع السياحة الذي يعد قطاعا رئيسيا في البلاد في القطاعين العام والخاص في حين تمثل المصدر الثاني للعملة الأجنبية بالجزائر بعد مداخيل المحروقات ولكن بشكل بعيد.
- لا تشكل هذه التحويلات قطاعا رئيسيا في الدخل القومي بالجزائر على خلاف الإقتصاد التونسي والمغربي التي عملت دوما على اجتذاب التحويلات.
- تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة مصدر للتمويل الخارجي في البلدان المغاربية بالنظر إلى تفوقها على التدفقات المالية من الإستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإلمانية الرسمية.
- تعتبر التحويلات المالية تدفقات مالية خاصة تتجه لتلبية حاجيات الأسر مباشرة ، تمثل العمود الفقري للإقتصاد الإجتماعي.
- يعتبر أثر التحويلات على الإقتصاديات المغاربية محدودا بسبب طبيعة هذه التدفقات ومجالات توظيفها.

## الخاتمة

تفرض إشكالية التقدير غير السليم للتحويلات المالية للمهاجرين في الدول المستقبلية والدول المغاربية بصفة خاصة، حيث ترتفع نسبة التحويلات غير الرسمية بالجزائر عن المغرب وتونس، جعل هذا البحث يهدف أساسا في محاولة تتبع بعض المقترحات التي تحفز المهاجرين الجزائريين على تحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية، بالاستفادة من الدروس المستخلصة في هذا المضمار بالنسبة للمغرب وتونس. لقد عالجتنا في دراستنا التطور الذي عرفته التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان الأصلية وتحليل محدداتها، مجالات توظيفها، أهميتها وآثارها على المستوى الدولي. كما تناولنا بالتحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة والعوامل المفسرة لاتجاه هذه التحويلات، خصائص هؤلاء المهاجرين الفاعلين للتحويلات، قنوات التحويل ودوافع اختيارهم لهذه القنوات، توظيف هذه التدفقات المالية للمهاجرين المغاربة، أهميتها وانعكاس ذلك على الاقتصاديات المغاربية دون أن ينفصل كل ما سبق عن العناية بالهجرة. ومن خلال ذلك توصلنا إلى جملة من الملاحظات، النتائج والتوصيات نحاول استعراضها فيما يلي :

- تبيين وجود اقتصاد حقيقي للهجرة يتمثل في التحويلات المالية للمهاجرين، فمن الواضح أن الارتباط الثقافي والاجتماعي للمهاجرين ببلدانهم الأصلية يبدو من خلال هذه التحويلات التي تمثل البعد الكمي والأثر الملموس لعائدات الهجرة ، والوجه الأكثر وضوحا لتأثيرها على المستويات الفردية، الإقليمية والوطنية. الأمر الذي يفرض أن الاهتمام بمسألة التحويلات المالية للمهاجرين يتطلب العناية بالهجرة.
- وزيادة على ذلك ، في عرض للمقاربات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة والتحويلات يبرز مدى تلازم وارتباط الظاهرتين، حيث ترتبط دوافع الهجرة بدوافع التحويلات.
- بل أكثر من ذلك ، توصلنا من خلال المقاربات التي تطرقنا إليها أننا قمنا بدراسة اجتماعية-اقتصادية ليس فقط لان الهجرة ظاهرة اجتماعية والتحويلات ظاهرة اقتصادية، ولكن نتيجة ميل المقاربات الاقتصادية إلى التحليل الاجتماعي وارتباط المقاربات الاجتماعية بالتفسيرات الاقتصادية.
- تتميز التحويلات المالية للمهاجرين بخاصية أنها تتوزع جغرافيا وبشكل غير متساوي بين مختلف دول ومناطق العالم، حيث تستحوذ الدول النامية التي ترتفع منها الهجرة على الجزء الأهم من هذه التحويلات وتتصدر قائمة أهم البلدان المتلقية لها. وتتدفق هذه التحويلات بمعدلات مختلفة بين مختلف دول ومناطق العالم وبمعدلات نمو مختلفة أيضا.
- تكتسب التحويلات المالية للمهاجرين أهمية متزايدة في الاقتصاد الدولي ، فعلى الرغم من أن نسبة المهاجرين الفاعلين للتحويلات إلى إجمالي سكان العالم لم تزد عام 2005 عن 3% ولم تنمو منذ عام 1990 إلا بـ 0,1%، إلا أن الحجم الكلي للكتلة النقدية التي يرسلها هؤلاء المهاجرون إلى أوطانهم أصبح مثير للاهتمام حيث يحصل المهاجرون على ثالث أكبر دخل عالمي، كما أن الحجم الكلي للتحويلات في

نمو متواصل تعدى 238 مليار دولار عام 2008 إلى الدول النامية وحدها مقابل فقط 31,2 مليار دولار عام 1990.

- تشكل التحويلات المالية للمهاجرين أهم مصدر للتمويل الخارجي في البلدان المستقبلية لها شأنها في ذلك شأن الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية.

- تطرح مسألة التحويلات المالية للمهاجرين قضية منهجية لأنها تعرف مشاكل واختلافات في رصدها وتسجيلها في حسابات ميزان المدفوعات الدول المستقبلية بالرغم من وضوح التعريف الدولي الخاصة بذلك. حيث تتداخل من ناحية تسجيل البنود المكونة لهذه التحويلات فيما بينها، وتتعدد من ناحية أخرى قنوات التحويل بين الرسمية وغير الرسمية.

- تتميز التحويلات المالية للمهاجرين بخاصية سوء المعالجة على المستوى الإحصائي بسبب قلة البيانات واختلاف إحصائيات صندوق النقد الدولي في بعض الأحيان عن إحصائيات البلدان المتلقية للتحويلات. بالإضافة إلى عدم احتساب التدفقات التي تتم عبر المسارات غير الرسمية.

- إن تجميع بيانات دقيقة بشأن التحويلات يشكل عقبة رئيسية للقيام بمقارنات دولية بين بيانات التحويلات المالية للمهاجرين، مما يجعل هذه التحويلات ظاهرة معقدة وصعبة القياس.

- تلعب التحويلات المالية للمهاجرين دور في التقليل من أثر الأزمات التي تحدث في البلدان الأصلية للمهاجرين.

- لا تعتبر التحويلات مجرد تدفقات نقدية بل عملية معقدة يصعب ادراج نظرية عالمية حول محدداتها، تدخل فيها عدة فرضيات لا تتعارض مع بعضها البعض. واستخلصنا من تناولنا لهذه الفرضيات أنها تشمل العديد من المتغيرات الكلية والجزئية.

- يتميز سوق التحويلات المالية للمهاجرين بالتنوع بسبب تعدد قنوات التحويلات الرسمية منها وغير الرسمية.

- تفسر عدم قدرة القنوات الرسمية للتحويل على استقطاب التحويلات المالية للمهاجرين الأهمية التي تستأثر بها التحويلات التي تمر عبر القنوات غير الرسمية، ذلك أن التكلفة تعتبر الدافع الأهم للجوء المهاجرين إلى القنوات غير الرسمية لأن هذه التحويلات مكلفة لوجوب إنجازها بشكل طارئ (80% من التحويلات عبر العالم تتم في عجلة لأن الجزء الأهم منها يوجه لاحتياجات استهلاكية) في ظل ارتفاع تكاليف شركات تحويل الأموال التي تعتبر الأسرع.

- تعتبر العلاقات الاجتماعية المهيكلية المبنية على أساس الثقة العنصر المؤسس لوجود القنوات

الرسمية، حيث أن أكثر من 50% من التحويلات إلى البلدان النامية تتم عبر القنوات غير الرسمية بالرغم من ارتفاع درجة المخاطرة.

- ينظم توظيف التحويلات المالية للمهاجرين بحسب منطق الاقتصاد الجزئي و التسلسل الهرمي لاحتياجات هؤلاء المهاجرين. فكلما كان مؤشر التنمية البشرية لبلد الهجرة ضعيف كلما امتصت النفقات

الاستهلاكية كالصحة والتعليم الجزء الأكبر من تدفق التحويلات على حساب الادخار والاستثمار ، وهو ما يؤكد أهمية الجزء الموجه من التحويلات عبر العالم ( 75% إلى 80%) إلى النفقات العادية. فلا يمكن اعتبارها فقط كادخار لأنها تأخذ في المقام الأول شكل مساعدات لتغطية الاحتياجات الأساسية والنفقات الاجتماعية للأسر في البلدان الأصلية.

- تمتد آثار التحويلات المالية للمهاجرين من أسرة المهاجر لتشمل التأثير على الجانب الكلي، والذي يظهر على مستوى ميزان المدفوعات بتخفيف العجز، وتكوين جزء من احتياطي الصرف.

- نحن ندرك أنه لا يمكن تعميم آثار المترتبة للتحويلات على جميع البلدان المستقبلية، لأنها لا تتم بمنأى عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد الأصلي شأنها في ذلك شأن توظيف التحويلات . فلا يمكن أن تكون التحويلات بديلا عن سياسات اقتصادية سليمة بالبلدان الأصلية. مما يجعل أفضل طريقة لتعظيم الآثار الايجابية للتحويلات والتقليل من سلبياتها هي تنفيذ نماذج الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية بمشاركة كل الفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين خاصة وان الآثار السلبية تكون مؤثرة في اقتصاديات دون غيرها.

وبالنظر إلى ما تقدم في دراسة الهجرة المغربية وتحليل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين

واقترانها بتحويلات المغريين والتونسيين المقيمين في الخارج توصلنا إلى:

- تبرز أهمية ظاهرة الهجرة في الدول المغربية حيث تعتبر اجتماعية بل ثقافية ، ما جعل الرغبة في الهجرة مازال قوية وفي نمو واستمرارية متواصلة، على الرغم من تغير أسباب، دوافع وأشكال الهجرة إلى جانب تغير خصائص المهاجرين.

- تعتبر الهجرة في الدول المغربية مشروعا اقتصاديا مبنيا على ادخار حد أقصى من الدخل، وتؤكد هذه النتيجة من خلال مجمل الدراسات التي تمت حول المهاجرين المغربية. فعلى سبيل المثال، وبحسب دراسة قامت بها مجموعة بنوك بفرنسا، أن على الأقل 50% من المهاجرين الجزائريين المدخرين ثلاثة أرباعهم يدخرون بصورة شهرية. وتشير دراسة أخرى حديثة (Musette, 2006)، أن قرابة 90 % من المهاجرين الجزائريين يحولون مدخراتهم خلال السنة التي شملتها الدراسة. كما أشار بحث ميداني (INSEA,2000) إلى أن 94% من المهاجرين المغريين قاموا بتحويلات مالية خلال الخمس سنوات التي غطاها البحث، وأن ما يقرب من 60% أكدوا أنهم حولوا على الأقل ربع دخلهم السنوي.

- يكشف تحليل التدفقات المالية للمهاجرين المغربية على مدى صعوبة وغموض تقييمها ومقارنتها، حيث يوجد تداخل كبير بين بنود تسجيل التحويلات في موازين مدفوعات البلدان المغربية، نظرا لعدم اعتماد هذه البلدان على التعارف الدولية الخاصة بذلك. بل والأهم غياب بعض البنود. ومن ناحية أخرى، يوجد اختلاف في بنود تسجيل التحويلات بين مكونات التحويلات فيما بين البلدان المغربية نفسها محل المقارنة. مما يتطلب إعادة النظر في طرق تسجيل التحويلات في موازين مدفوعات البلدان المغربية وتوحيدها، من أجل تقييم موضوعي وأحسن تحكم في توجيهها.

- ومن الملاحظ أن تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة يعرف نفس تطور العالمي للظاهرة، ألا وهو النمو المتزايد. حيث يعكس تطور التحويلات على الصعيد العالمي أكثر وزن الادخار من الأجر (86% سنة 2003)، بينما بالنسبة للجزائر فإنه لا يمثل إلا جزءا ضئيلا (1% سنة 2001)، نظرا لتطور سوق الصرف غير الرسمي وتنامي التحويلات غير الرسمية، تغيير شكل الهجرة والهيكل الديمغرافي للمهاجرين من جهة أخرى. والدليل على ذلك أن ادخار المهاجرين من دخلهم خلال سنوات الستينات وحتى عام 1972 قبل ظهور سوق الصرف الموازي، كان يمثل أكثر من 70%، بالإضافة أن معظمهم كانوا عمال لا زالوا في سن النشاط، ثم إنخفضت هذه النسبة إلى 1% فقط عام 2001 لكونهم وصلوا إلى سن التقاعد، ضف إلى ذلك التغيرات التي حدثت في حركة الهجرة، حيث أصبحت هجرة العمل لا تمثل أكثر من 2% من مجموع الهجرة. في حين أن التحويل الرسمي البارز بالجزائر يتمثل في المعاشات ومنح التقاعد، والذي يعزى أساسا إلى طبيعة هذه الأخيرة التي تتم من قبل منظمات رسمية، على عكس المغرب وتونس التي يتبع اتجاه التحويلات المالية للمهاجرين إليها الاتجاه العالمي، حيث يمثل الادخار من الأجر للبلدين على التوالي 90% وأكثر من 85% عام 2008.
- تأخذ التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بعدا اجتماعيا ، حيث توجه جل هذه التحويلات بالدرجة الأولى إلى تلبية أهداف اجتماعية للأسر في البلد الأصلي.
- تتميز التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بأنها مناوئة للتقلبات الدورية، ترتفع في فترة الكوارث الطبيعية، أزمات سياسية أو مالية. ما برز بالنسبة للجزائر خلال سنوات التسعينات فترة الاضطرابات السياسية وبالنسبة للبلدان المغاربية الثلاثة خلال الأزمة المالية عام 2008.
- أفضت المقارنة بين التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة إلى تأكيد فرضية الإيثار في تفسير قرار المهاجر المغربي بتحويل مدخراته إلى وطنه الأم لأن التضامن والإعالة تميز هذه التحويلات وذلك من خلال توظيف جل أموال المهاجرين المحولة في استيفاء احتياجات الحياة اليومية لأسرهم ، مصاريف الصحة والتعليم. وتحقق أيضا فرضية الفائدة الشخصية البسيطة لأن نزعة التحويل تتأثر إيجابيا كلما زاد ميل المهاجر للعودة إلى ارض الوطن، بالنظر أن هذه التحويلات تخصص لاستخدامات لتحقيق الهدف من الهجرة، ولوحظ تأكيد فرضية الفائدة المشتركة ، وتداخل هذه الدوافع فيما بينها . حيث أن المهاجرين يحرصون على تحويل الأموال إلى أسرهم وإرسال السلع كهدايا من أجل المحافظة على العلاقات الاجتماعية حتى لا يكونوا مستبعبدين في المستقبل.
- تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة مؤشرا عن الارتباط الوثيق بين هؤلاء المهاجرين وبلدهم الأصلي.
- يحكم تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة عوامل عديدة، لا ترتبط فقط بالعنصر الديمغرافي للمهاجرين، بل تكمن أيضا في عوامل اقتصادية، ظرفية، سياسية واجتماعية.

- وفيما يخص قنوات التحويل، نجد أن التحويلات البنكية تظل الوسيلة المفضلة لتحويلات المغربيين والتونسيين بينما يهيمن استخدام البريد من طرف المهاجرين الجزائريين بفعل الاتفاقية الاحتكارية بين البريد وويسترن يونيون. أما التحويلات غير الرسمية، فهي متفاوتة بين البلدان الثلاثة، تبدو أكبر بالجزائر عن المغرب وتونس.
- تبين وجود ارتباط مباشر وطرديا بين حجم سوق التحويلات المالية للمهاجرين ومعدل التحويلات الرسمية، حيث تعتبر هيكله سوق التحويلات أداة مفسرة لطبيعة هذه التحويلات. ذلك أنه كلما كان السوق مهما، واسعا ومتنوعا كلما كان أكثر تنافسية، مما يؤثر إيجابا على حجم التحويلات الرسمية. بينما كلما كان مجمل السوق ضيق كلما اتجه إلى التميز بالاحتكار وزاد تعزيز استخدام القطاع غير الرسمي للتحويل. ما يبرز بالنسبة للجزائر ويفسر ارتفاع نسبة التحويلات غير الرسمية إليها، فسوق التحويلات المالية للمهاجرين بالجزائر يتميز بمحدودية الوكالات البنكية ومراكز التحويل، والضيق بموجب الاتفاقية الاحتكارية بين البريد وويسترن يونيون الأعلى الكلفة بين قنوات التحويل على عكس سوق التحويلات بالمغرب وتونس الذي يبدو أوسع وأكثر تنوعا.
- تلعب نوعية الخدمات المقدمة من البنوك والمصارف دورا هاما في استقطاب أموال المهاجرين. فالمغرب وتونس يقدمان خدمات متنوعة وحديثة تتماشى وطلب المهاجرين من خلال التسويق والإشهار، استخدام التكنولوجيا والتواجد بالبلدان المضيفة بالدخول في شراكات مع بلاد الاستقبال، عكس ما هو عليه بالجزائر، فهي تبقى تقليدية في وسائل عملها، محلية لا فروع لها بالخارج، تكفي بفتح حسابات بالعملة الأجنبية واتفاقيات مع ويسترن يونيون أعلى قنوات التحويل، بالنظر خاصة أن جل التحويلات تتم في عجلة. مما يشير أن أفضل إستراتيجية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو القنوات الرسمية يتطلب وساطة المؤسسات المالية خاصة البنوك والتنوع التدريجي لمنتجاتها.
- يعتبر تطور السوق الموازي للعملة الصعبة في الجزائر عاملا مشجعا لدفع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين إلى القنوات غير الرسمية، في ظل اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي، على عكس المغرب وتونس أين تبدو السوق السوداء أقل تطورا.
- لم تبدي السلطات العمومية الجزائرية اهتماما كبيرا بتأطير التحويلات المالية للمهاجرين، فهي ليست بمنأى عن توجه التحويلات إزاء تمويل النفقات الاستهلاكية ونادرا إلى نفقات استثمارية غير إنتاجية، ومن ناحية أخرى عن تنامي التحويلات غير الرسمية، فالحكومة الجزائرية تتميز بإطار تنظيمي وتشريعي مدعم لاحتكارات عكس سوق التحويلات بالمغرب وتونس، حيث انحصر عمل الدولة الجزائرية في اعلانات نوايا وسياسات مشروعات لم ترى النور تاركة المجال لتضاعف التحويلات العينية والصرف الموازي، ومكاتب صرف لم ترى النور الى حد الآن، عكس ما هو عليه في المغرب



وتونس. مما يستدعي مضاعفة الجهود و حشد كل موارد وامكانيات الدول المستقبلية بتهيأة الظروف المناسبة لتوجيه هذه التحويلات إلى القنوات الرسمية.

- إن للتحويلات المالية للمهاجرين في البلدان المغاربية أهمية متفاوتة، فإذا كانت بالنسبة للجزائر لا تشكل قطاع رئيسيا في الدخل القومي، لا تتجاوز على الأكثر 2 % من PIB، ففي المغرب وتونس تعتبر مصدر مهم للدخل، تمثل 10 % و 5 % على التوالي من PIB، هذه الوضعية التي تعزى إلى طبيعة اقتصاد الدول المغاربية، إذ أن الاقتصاد الجزائري يقوم على الربيع النفطي والقطاع العام على خلاف الاقتصاد التونسي والمغربي التي عمل دوما على اجتذاب التحويلات.

- تشكل هذه التحويلات موردا أهم من العملة الصعبة بالمغرب وتونس مقارنة بالجزائر، حتى عند الأخذ بعين الاعتبار مصادر التمويل الخارجية (الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية). وتحتل مكانة مهمة في موازين مدفوعات المغرب وتونس مقارنة بالجزائر، حيث تأتي بالجزائر وبشكل بعيد في المقام الثاني للعملة الصعبة بعد عائدات المحروقات التي تمثل المصدر الأول للعملة الصعبة متجاوزة بذلك الصادرات السلعية خارج المحروقات. وتقترب في المغرب وتونس من قطاعات رئيسية لكالصادرات السلعية، متجاوزة بذلك مداخل السياحة. وتشكل بهذين البلدين أهم مورد للعمليات الجارية.

- لا يمكن اعتبار هذه التحويلات كركيزة أساسية للتنمية في الاقتصادات المغاربية، بل يجب أن تندرج ضمن سياسة اقتصادية صائبة محكمة حتى يكون لها أثر في دفع المجهود التنموي. فهي يمكن أن تساهم في تنمية المناطق التي ينتمي إليها المهاجرون من جهة و تدني الفقر من جهة أخرى.

وعلى ضوء النتائج والملاحظات السابقة ، نريد تقديم بعض الاقتراحات الكفيلة بتحفيز المهاجرين الجزائريين للتحويل عبر القنوات الرسمية بالاستفادة من الدروس المستخلصة من المغرب وتونس في هذا المجال. وذلك من خلال:

1- التأطير التشريعي الملائم والمحكم لسوق التحويلات، واعتماد مناهج التكنولوجيا العصرية في تسهيل تحويلات المهاجرين. مما يسمح بتحقيق منافسة، قد تؤدي إلى تحسين الخدمات وتخفيض التكاليف وبالتالي توجيه أموال المهاجرين الجزائريين إلى القطاع الرسمي. وذلك من خلال:

- ضرورة إعادة نظر السلطات العمومية الجزائرية في النصوص التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالصراف للحد من تطور السوق السوداء للعملة التي تشكل عاملا مشجعا للتحويلات غير الرسمية، مما يستدعي مراجعة التعليمات المتعلقة بمكاتب الصراف رقم 08-96 لـ 18 ديسمبر 1996.

- تخصيص منحة لتحويلات المهاجرين الجزائريين المسجلين في القنصليات، لتغطية الفارق بين سعر الصراف الرسمي والموازي على مبالغ محددة وعدد معين من عمليات التحويل.

- وجوب أن تسمح التنظيمات بالجزائر بإدخال متعاملين جدد في سوق التحويلات الرسمي، كمؤسسات مالية متخصصة في وسائل الدفع مهيأة بشروط عمل مناسبة ، مؤسسات دفع بالنقود الإلكترونيّة، بالاعتماد على التطورات المحققة بالمغرب في هذا المجال. حيث قامت المغرب بتسهيل تنظيمات دخول

شركات تحويل الأموال في سوق التحويلات، وتهيئة شروط العمل المناسبة للدفع الإلكتروني لاسيما تأطير مشروع عمل باستخدام الهاتف النقال. مما يؤثر إيجابا على حجم سوق التحويلات الرسمي، زيادة المنافسة والتقليل من الاحتكار مما يترجم بتخفيض كلفة التحويل.

- أهمية تبني نصوص تشريعية مناسبة تسمح بإنشاء مؤسسات خاصة للتمويل الجزئي، والتي يمكنها استقطاب التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بشكل رسمي ، واستثمارها، وتوفير حد ادنى منها ومن عوائد الاستثمارات بشكل منتظم للأسر المستلمة لهذه التحويلات المالية، كما يمكن لهذه المؤسسات أيضا الدخول في شراكات مع تلك الأسر في مشروعات صغيرة تثمر ليس فقط بالأرباح النقدية، ولكن أيضا بإدماج تلك الأسر في سوق العمل بشكل تدريجي ومنتظم . هذه الأرباح النقدية التي تحفز المهاجرين والاسر على التحويل عبر القنوات الرسمية.

2 - ومن الضروري أن تنتهج الجزائر إستراتيجية هادفة من شأنها أن تقدم خدمات مصرفية تتماشى ومتطلبات المهاجرين، مما من شأنه زيادة المنافسة في سوق التحويلات على نحو يترجم بتخفيض تكلفة التحويل وتشجيع التحول من فكرة التعامل عبر القنوات الرسمية إلى التعامل عبر الحسابات البنكية. وذلك من خلال:

- تقديم خدمات تغطي كل أشكال الادخار والقروض خاصة القرض العقاري ، الذي يهيمن على استثمارات المهاجرين إلى جانب القيام بمعارض سنوية للعقارات بالبلدان المضيفة للمهاجرين، كما يبرز بالنسبة للمغرب وتونس.

- تقديم تسهيلات في الإقراض

- تخصيص مكافآت و تحفيظات لحسابات المهاجرين الجزائريين من خلال وضع أسعار صرف

تشجيعية وكذلك أسعار فائدة تفضيلية وممتازة على إيداعات المهاجرين.

وتساعد التكنولوجيا المتقدمة في مجال الخدمات المصرفية على تحقيق هذا الهدف كخدمة التحويل عبر الهاتف المحمول وبطاقات الدفع أو مزيج بين الاثنين، ومثال على ذلك التجربة الناجحة للمغرب التي أتاحت العديد من بطاقات الدفع الموجهة إلى العائلات المغربية مثل بطاقة Kesma و Ahly التي تسهل عملية التحويل.

- ومما لا شك انه يتعين تماشيا مع تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للمهاجرين بلورة إستراتيجية ناجعة لمواجهة منافسة الشبكات البنكية لبلدان الاستقبال. وذلك بوجود الحرص على تطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية بالبلدان المضيفة، وفتح فروع بنوك وطنية في البلدان المستقبلة للتحويلات. والدخول في شراكات مع الجهات المعنية بالتحويل في هذه البلدان، مثلما هو الحال بتونس والمغرب، هذه الأخيرة التي تعتبر رائدة في هذا المجال.

3- استثمار الدولة الجزائرية في الأشهار والتواصل مع المهاجرين الفاعلين للتحويلات على وجه

الخصوص بالدول التي تستضيف أعدادا كبيرة من المهاجرين الجزائريين، للتعريف بمزايا القنوات الرسمية للتحويل، وضرورة أن يترافق هذا الأشهار والتواصل مع تحسيس المهاجرين بأخطار التحويل عبر القنوات غير الرسمية. مما يسمح بتأمين حماية أفضل للتحويلات ومكافحة السوق السوداء على حد سواء، ومن ثم توجيه التحويلات إلى القطاع الرسمي.

4- تحسين استخدام الأموال التي يرسلوها المهاجرون الجزائريين لوطنهم الأصل في عملية التنمية من خلال استراتيجيات مساعدة على نحو يحفز المهاجرين على ربطهم بالقطاع الرسمي . ومحاولة الاستفادة في هذا الصدد من التجربة المغربية كجمعية الهجرة والتنمية التي تهتم بالتنمية المناطق التي ينتمي إليها المهاجرون بالتعاون مع الجهات الفاعلة، حيث يلعب المجتمع المدني دورا محوريا في التنمية المحلية من خلال الإشراف مع مؤسسات رسمية. مما من شأنه إدراج التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في إطار تنمية مخططة للمناطق الأصلية وتوجيه المغتربين الجزائريين الى التعامل عبر القنوات الرسمية. وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في اختيار ومعالجة موضوع دراستنا، وتوضيح بعض جوانب هذا الموضوع المعقد، سائلين المولى عز وجل التوفيق والنجاح. كما نتمنى أن تشكل تلك الجوانب إشكاليات لدراسات مستقبلية، خاصة وأن التحويلات المالية للمهاجرين كقيلة بدفع عجلة الاستثمار في البلد الأصلي بالنظر إلى بروز نخبة من المهاجرين المغاربة تتوفر على مؤهلات علمية وتكتسب الخبرة والمهارة في البلدان المضيفة، في عالم يشكل فيه اقتصاد المعرفة أساس التنمية.

## الخاتمة العامة

تفرض اشكالية التقدير غير السليم للتحويلات المالية للمهاجرين امام استفحال ظاهرة التحويلات غير النظامية في الدول المستقبلية والمنطقة المغاربية بصفة خاصة، تحت تأثير وطأة ارتفاع نسبة التحويلات غير الرسمية بالجزائر عن المغرب وتونس، هذا فضلا عن التحويلات العينية التي يصعب تتبعها . جعل هذا البحث يهدف اساسا في محاولة تتبع بعض المقترحات التي تحفز المهاجرين الجزائريين الى تحويل اموالهم عبر المسارات الرسمية، بالاستفادة من الدروس المستخلصة في هذا المضمار بالنسبة للمغرب وتونس.

من خلال تعرضنا في الدراسة لظاهرة الهجرة كظاهرة متعددة الابعاد والاختذ في التغيير، وتناولنا بتحليل التحويلات المالية للمهاجرين في الدول المستقبلية والمنطقة المغاربية بصفة خاصة . تم التوصل الى العديد من النتائج والملاحظات يمكن الاشارة لها فيما يلي:

- تبيين وجود اقتصاد حقيقي للهجرة يتمثل في التحويلات المالية، يشكل المهاجرون الفاعلون محورها .
- فمن الواضح ان الارتباط الوجداني ، الثقافي والاقتصادي للمهاجرين ببلدانهم الاصلية يبدو وهجه من خلال التحويلات المالية للمهاجرين التي تمثل البعد الكمي والاثر الملموس لعائدات الهجرة ، والوجه الاكثر وضوحا لتاثيرها على المستويات الفردية و الاقليمية و الوطنية. الامر الذي يؤكد ان الاهتمام بمسالة التحويلات النقدية للمغربيين يتطلب العناية بالهجرة من خلال تقييم اهمية الفاعلين.
- وزيادة على ذلك ، في عرض للمقاربات الاقتصادية و الاجتماعية للهجرة والتحويلات تم التاكيد مرة اخرى على مدى تلازم وارتباط الظاهرتين. حيث لا يمكن التكلم عن التحويلات دون المرور بالهجرة ، اذ ترتبط دوافع الهجرة بدوافع التحويلات.
- بل اكثر من ذلك، توصلنا من خلال المقاربات اننا بصدد دراسة اجتماعية-اقتصادية بحثة ليس فقط لان الهجرة ظاهرة اجتماعية والتحويلات ظاهرة اقتصادية، ولكن نتيجة ميل المقاربات الاقتصادية الى التحليل الاجتماعي وارتباط المقاربات الاجتماعية بالتفسيرات الاقتصادية.
- تعتبر ظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين الى الدول الاصلية عالمية شأنها في ذلك شان هجرة الأفراد الفاعلين لان كل الدول معنية بها، تشمل دول متقدمة ودول نامية.
- تتميز هذه التحويلات بخاصية انها تتوزع جغرافيا بشكل غير متساوي بين مختلف دول ومناطق العالم، حيث تستحوذ الدول النامية على الجزء الاهم من هذه التحويلات و تنصدر قائمة اهم البلدان المتلقية لها. كما انها تتدفق بمعدلات مختلفة بين مختلف دول و مناطق العالم و بمعدلات نمو مختلفة ايضا.

- يعكس الحضور القوي للمهاجرين اهمية التحويلات الواردة الى المنطقة المهاجر منها، اذ تاخذ التحويلات نفس مسار تدفقات الهجرة حيث يتدفق الجزء الاهم من التحويلات الى الدول النامية شأنها في ذلك شان الهجرة التي ترتفع بالدول النامية الى الدول المتقدمة.

- تكتسب التحويلات المالية للمهاجرين اهمية متزايدة في الاقتصاد الدولي ، فعلى الرغم من ان نسبة المهاجرين الفاعلين للتحويلات الى اجمالي سكان العالم لم تزد عن 3% ولم تنمو منذ عام 1990 الا بـ 0.1%، إلا أن الحجم الكلي لكتلة النقدية التي يرسلها هؤلاء المهاجرون إلى أوطانهم في العالم اصبح مثار للاهتمام حيث يحصل المهاجرون على ثالث اكبر دخل عالمي، كما ان الحجم الكلي للتحويلات في نمو متواصل تعدى 238 مليون دولار امريكي عام 2008 الى الدول النامية وحدها مقابل فقط 31.2 مليون دولار امريكي عام 1990.

- تشكل تحويلات المالية للمهاجرين احدى اهم التدفقات المالية الخارجية الى الدول المستقبلية في العالم شأنها في ذلك شأن التدفقات الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الإنمائية واستثمارات المحفظة المالية. فهي تاتي بعد الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية لتتجاوز بذلك المساعدات الانمائية الرسمية بينما تفوق قيمتها كثيرا قيمة كل من تدفقات المساعدات الانمائية الرسمية و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى دول منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.

- تطرح مسألة التحويلات المالية للمهاجرين قضية منهجية لانه ما تزال هناك مشاكل واختلافات في رصد وتسجيل هذه التدفقات في حسابات ميزان المدفوعات الدول المستقبلية عبر العالم بالرغم من وضوح الادلة الخاصة بذلك، فاجمالي التحويلات باتفاق من جانب المؤسسات الدولية كالبانك الدولي و صندوق النقد الدولي المعنية برصد و احصاء التحويلات المالية للمهاجرين انها جملة ثلاث بنود هي تحويلات العمال و تعويضات المستخدمين و تحويلات المهاجرين، الا ان العديد من الدول المتلقية تواجه صعوبة في التمييز والتداخل بين البنود الثلاثة المذكورة.

- تتسم التحويلات بانها مفهوما يكتنفه اللبس والغموض بسبب تعدد وتنوع المسارات التي تمر بها التحويلات بين المسارات الرسمية والاخرى غير الرسمية التي لاتظهر في الاحصائيات والحسابات القومية، فـ 50% من التحويلات هي غير رسمية في تقدير البنك الدولي عام 2005.

- تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين ظاهرة معقدة وصعبة القياس ، لانها تتميز بخاصية سوء المعالجة على المستوى الاحصائي بسبب قلة البيانات واختلاف احصائيات صندوق النقد الدولي في بعض الاحيان عن احصائيات البلدان المتلقية للتحويلات. بالاضافة الى عدم احتساب التدفقات التي تتم عبر المسارات غير الرسمية.

- تكتسب التحويلات خاصية صعوبة قياسها في جزء منها من صعوبة قياس الهجرة ، الامر الذي يؤكد مدى تلازم الظاهرتين. حيث لا تفرق العديد من الدول و الهيئات الدولية بين انواع الهجرة ، هذا فضلا عن صعوبة حصر الهجرة غير القانونية و اختلاف المعيار التي تاخذ به الدول في رصد اعداد

المهاجرين الفاعلين للتحويلات بين معيار الجنسية و مفهوم الميلاد بصورة منفصلة او بصورة مشتركة، فواحد من اسباب اختلاف احصائيات التحويلات بين صندوق النقد الدولي والبلدان الاصلية هو اختلاف تعريف المهاجر نفسه الشخص الفاعل الذي تحتسب تحويلاته.

- ان تجميع بيانات دقيقة بشأن التحويلات يشكل تحديا رئيسيا ، الامر الذي يخلق صعوبات لاجراء مقارنات دولية بين بيانات التحويلات المالية. وهو ما تؤكد الجهود الدولية ازاء تحسين احتساب وتجميع البيانات حول التحويلات من قبل مجموعة لوكسمبورغ على ان افضل طريقة لاحتساب التحويلات هي اعتبار التدفقات الرسمية كمجموع مبالغ بندين التحويلات الشخصية والتحويلات المؤسساتية من ميزان المدفوعات.

- تتسم هذه التدفقات من النقد الاجنبي بالاستقرار مقارنة بغيرها من التدفقات الأخرى كمساعدات التنمية الرسمية وتذبذب الاستثمار الاجنبي المباشر وبأنها تتميز بطابعها الدوري لانها تعمل في عكس اتجاه تقلبات الدورة الاقتصادية في الدولة المتلقية لها كالكوارث الطبيعية، أزمات سياسية أو تدهور اقتصادي فتزيد هذه التحويلات في وقت الأزمات حيث تزايدت تحويلات المهاجرين إلى الفلبين عام 1998 في أعقاب الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا، أو خلال الأزمة المالية للمكسيك عام 1995. كما ضلت التدفقات النقدية للمهاجرين مع ازدياد حدة أزمة 2009 اعلى من التدفقات الخاصة الأخرى.

- اتجاه التحويلات الى الزيادة او الثبات في اوقات الازمات يجعل لها دورا فاعلا في هذه الاوقات ، لانها تعمل على تخفيض درجة التعرض للمخاطر من خلال مساعدة أسرهم في تنويع مصادر الدخل الخاصة بها.

- ان الاعتماد على التحويلات اقل خطورة من الاعتماد على مصادر اخرى اجنبية لانها اكثر استقرارا.  
- لا يمكن للتحويلات ان تكون بديلا عن المساعدات الانمائية الرسمية والاستثمار الاجنبي المباشر ، لانها عبارة عن اموال خاصة تنتقل بين المهاجر في بلد الاستقبال وأسرته في البلد المرسل للهجرة، فقد أوضحت الأدبيات الخاصة بالتحويلات المالية للمهاجرين أن المكاسب الاقتصادية المحققة تتركز في مجال الأسرة والمجتمع المحلي للمهاجر.

- يمكن التعامل مع التحويلات شأنها في ذلك شأن المعونة ، على انها يمكن ان تكون مؤثرة في عملية النمو في بيئة ومناخ ملائم يسعى الى فهم ظروف اتخاذ قرار الهجرة ومواجهة هذه الظروف لان ذلك القرار يشير الى وجود بيئتين الاولى طاردة المتمثلة في البلد الاصيلي والثانية جاذبة وهي بلد الاستقبال، ذلك ان استيعاب والتصدي للعوامل الطاردة يحفز تعظيم الاثار الايجابية للتحويلات في تنمية الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

- لا تعتبر التحويلات مجرد تدفقات نقدية بل عملية معقدة يصعب ادراج نظرية عالمية حول محدداتها. تدخل فيها عدة فرضيات المحددة لقرار المهاجر بتحويل قدر من الدخل المتحقق بالبلد الاستقبال الى أسرته في الدولة الأم، متعددة تتباين بين فرضية الايثار ، فرضية المصلحة الشخصية البسيطة، فرضية

المشاركة في المخاطر والتأمين اي المصلحة المشتركة، فرضية الهدف من الادخار وفرضية تسيير المحفظة. وانه من الصعوبة بمكان تحديد اي من هذه الدوافع السابقة الذكر يمكن الاستناد عليها منفردة لتفسير تدفقات التحويلات، حيث لا تتعارض هذه الدوافع مع بعضها البعض وترد امكانية ان يحدد قرار التحويل بوحدة من الدوافع الخمس السابقة الذكر او دمج عدة دوافع التي تتكامل فيما بينها دون ان يستدعي الامر ان تستثني فرضية اخرى لتحل محلها اخرى ضمن تداخل هذه الدوافع عبر مشروع الهجرة لدى المهاجر. كما لا يستبعد ان تكون لوحدة من هذه الفرضيات الاسبقية خلال مرحلة معينة او لعينة محددة من المهاجرين.

- أوضحت مختلف الفرضيات المفسرة لمحددات التحويل انه يدخل في تفسير دافع التحويل عدة مؤثرات وعوامل، التي تتراوح ما بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمجموعات المهاجرين في الدولة المستضيفة، خصائص الأسر في الدولة الأم والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمناطق المتعلقة للتحويلات. كذلك الظروف الاقتصادية الكلية لكل من الدولة المرسله والمستقبلة والتي تشمل تكلفة انتقال التحويلات، التسهيلات الممنوحة لانتقال التحويلات، اسعار الصرف و اسعار الفائدة، النشاط الاقتصادي وفرص الاستثمار، المخاطر السياسية، امكانية ايجاد فرص العمل و الاستقرار بالبلد المضيف والقرب الجغرافي لبلد المقصد. ايضا مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الجزئية مثل عدد المهاجرين، عدد سنوات الهجرة، معدل الاجر، المستوى التعليمي للمهاجر، مستوى دخل الاسرة المتلقية للتحويل، الروابط مع البلد الاصلي، الحالة الاقتصادية والاجتماعية للعائلة في البلد الاصلي، الحالة الاسرية للمهاجر ان كان اعزب او متزوج والجنس ان كان ذكر او انثى

- يتسم سوق التحويلات بالتنوع بسبب تعدد وتنوع القنوات التي تمر بها التحويلات بين اليات رسمية التي تظهر في الاحصائيات الرسمية تشمل البريد، البنوك وشركات تحويل الاموال، في حين تضم القنوات غير الرسمية التي لا تظهر في الاحصائيات الرسمية التحويل عبر المهاجر نفسه، الاصدقاء او الاقارب، نظام الحوالة، الفاكس، البريد العادي. الى جانب اليات نصف رسمية ناتجة عن مبادرات خاصة من الدول المستقبلية لهذه التحويلات او المهاجرين انفسهم.

- تختلف درجة رسمية سوق التحويلات من بلد الى اخر بحكم اختيار قنوات التحويل، هذا الاختيار الذي يقوم اساسا على مدى توافر وسهولة الوصول الى اليات التحويل، المفاضلة بين مزايا ونواقص كل الية حتى تجمع بين الامان، التكلفة والسرعة في الحصول على الاموال.

- ان عدم القدرة الكافية للقنوات الرسمية للتحويل على الاستجابة والتكيف مع المهاجرين الذين يقومون بالتحويل يفسر الاهمية التي تسناثر بها التحويلات التي تمر عبر القنوات غير الرسمية. فمساوى القنوات الرسمية تدفع المهاجرين اللجوء الى القطاع غير الرسمي للتحويل، حيث تتسم التحويلات غير النظامية بالسرعة وايضا بالاقتراب بصورة اكبر من العميل، كما انها لا تشترط ان يكون لدى من يحول الاموال

حساب بنكي كما هو الحال للتحويل عبر البنوك خاصة المهاجرين غير الشرعيين، الا انه في المقابل تفتقد لعنصر الامان الذي يتوافر لدى القنوات الرسمية للتحويلات.

- تعتبر تكلفة ارسال اموال المهاجرين الى اوطانهم الاصلية والتي تختلف حسب الدولة والوسيلة المستخدمة، العنصر الاساسي لاستخدام قنوات غير الرسمية دون الرسمية على الرغم من ارتفاع درجة الخطر نسبيا لمستخدمي هذه القنوات غير النظامية. حيث تقدر بنحو 13 % من اجمالي التحويلات عبر القنوات الرسمية وتتراوح متوسطها ما بين 2-5 % للقنوات غير الرسمية وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي. اذ يكتسب عامل التكلفة هذه الاهمية لان 75 % الى 80% من الاموال المرسلة للمهاجرين عبر العالم توجه للاحتياجات الاستهلاكية وتتم في عجلة وسرعة الصيغة الاكثر سرعة وامان بالنسبة للقنوات الرسمية هي الاكثر كلفة، فعلى سبيل المثال نسبة معتبرة من اموال المهاجرين في العالم تقع في ايدي شركات تحويل الاموال على شكل عمولة تتعدى 20%، في حين التحويل عبر قنوات رسمية اخرى اقل تكلفة ولكن يتم في مهلات طويلة.

- يعتمد خلق شبكات غير رسمية للتحويل وتميز سوق التحويلات بانه غير نظامي على مدى متانة العلاقات الاجتماعية لان التحويل عبر القنوات غير الرسمية يتم على اساس الثقة بين المهاجر والشخص الذي ترسل معه الاموال على اعتبار ان هذا الشخص يعمل بصورة غير رسمية لا يخضع لترتيبات وقواعد قانونية ومؤسسية، سواء عن طريق الاصدقاء، الاقارب او نظام الحوالة.

- ان استخدام التحويلات في الدول المستقبلية في العالم يتم في اتجاهين الاول اجتماعي يشمل النفقات الاستهلاكية، الصحية والتعليمية، تسديد مصاريف الهجرة وتمويل المناسبات الاجتماعية اما الاتجاه الثاني هو الاستخدام الاقتصادي الذي يشمل حيازة مسكن ، شراء اراضي والقيام باستثمارات اقتصادية فردية او جماعية.

- تاخذ التحويلات في الدول المستقبلية في العالم شكل مساعدة ، بعد وميزة اجتماعية الزامية لان الاستخدام الاساسي للتحويلات يتمثل في استيفاء احتياجات الحياة اليومية ، حيث تستحوذ الاستخدامات الاستهلاكية طارئة و الحالات الاستثنائية الصحية، الاحتفالات والاعياد على نسبة تتراوح بين 75 % و80% من الاموال المرسلة للمهاجرين عبر العالم على اعتبار الدافع الاول للهجرة هو تحسين مستوى معيشة، وهو الامر الذي يفسر سبب ان 80 % من التحويلات عبر العالم تتم في عجلة وسرعة. تليها القرارات الاستثمارية والتي تركزت أغلبها في قطاع البناء كرمز على النجاح الاجتماعي وبغرض تحسين ظروف المعيشة.

- ينظم توظيف التحويلات بحسب منطق الاقتصاد الجزئي و التسلسل الهرمي للاحتياجات . فكلما كان مؤشر التنمية البشرية لبلد الهجرة ضعيف كلما امتصت النفقات الاستهلاكية كالاحتياجات اليومية من



الغذاء ومصارييف اخرى ، الصحة والتعليم الجزء الاكبر من تدفق التحويلات على حساب الادخار والاستثمار، وهو ما يؤكد اهمية الجزء الموجه من التحويلات الى النفقات اليومية.

- على الرغم من ان القيمة الوظيفية المتبقية لدى المهاجر خلافا للنظرية الكلاسيكية هي الاستهلاك وليس الادخار لان المهاجر يحدد المبلغ الذي يريد ادخاره اي هدف الادخار ثم يخصص ما تبقى للاستهلاك من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية التي رسمها في البداية في اسرع الاجال، الا ان التحويلات لا يمكن اعتبارها فقط كادخار لانها تاخذ في المقام الاول شكل مساعدات لتغطية الاحتياجات الاساسية والنفقات الاستعجالية والاجتماعية للاسر في البلدان الاصلية، بل تقلل من قدرة المهاجر على الادخار والاستثمار. - ان تخصيص الجزء الاهم من التحويلات للاحتياجات الاستهلاكية الطارئة مكلف لوجوب انجازه بشكل طارئ ويصعب ادارته بالنسبة للمهاجر في ظل ارتفاع تكاليف شركات تحويل الاموال التي تعتبر الاسرع، حيث تعتبر هذه الاحتياجات لب وهدف هذه المؤسسات المالية.

- تتوقف اثار التحويلات المترتبة على البلدان المستقبلية على مجالات توظيفها فردية او جماعية ، استهلاكية او انتاجية، فلنثار هذه التدفقات تتسم بالتعدد وعدم الوضوح ، حسم بعضها ايجابا او سلبا منها المباشرة وغير المباشرة، في حين ما تزال اخرى قابل للجدل. لا تحدث اثرا في مجال معين دون غيره او قطاع انتاجي رئيسي لانها لا تتجمع في قطاع اقتصادي محدد ، او منطقة جغرافية محددة فهي تتوزع على اسر المهاجرين واماكنهم جغرافيا واجتماعيا.

- لان هذه التحويلات هي عبارة عن اموال خاصة تنتقل مباشرة الى اسرة المهاجر وتاخذ شكل مساعدات اجتماعية يمكن القول ان اثار هذه التحويلات تكتسب ميزة اجتماعية اكثر من اقتصادية لان اثارها الاولى تظهر على المستوى الجزئي الذي تمثله الاسرة على اعتبار ان التحويلات تمثل وسيلة عظيمة لمساعدة الاسر في تلبية حاجياتهم ، التقليل من الفقر وتكوين راس المال البشري بالانفاق على الصحة والتعليم، ثم تمتد لتشمل التأثير على الجانب الكلي والتي تظهر على المستوى ميزان المدفوعات بتخفيف العجز، سعر الصرف واسعار الفائدة من خلال توفير النقد الاجنبي، التأثير على توزيع الدخل، النمو الاقتصادي، التضخم، سوق العمل والتنمية المالية.

- لا يمكن تعميم الاثار المترتبة للتحويلات على جميع البلدان المستقبلية، فهذه التحويلات لا تتم بمنأى عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية شأنها في ذلك شان توظيف التحويلات . فمن اثار التحويلات ما لم تستطيع الدراسات المختلفة الجزم فيه ومازال قابل للجدل يختلف من حالة بلد الى اخر مثلما هو الحال بالنسبة لعلاقة التحويلات بتوزيع الدخل التي تتوقف على الحالة الاجتماعية للاسرة ، ظروف اتخاذ قرار الهجرة، كذلك تأثير تدفق التحويلات على تنافسية الدولة المستقبلية لها من خلال تأثيرها على ارتفاع سعر الصرف ومن ثم انخفاض القدرة التنافسية للصادرات فهو محل جدل حيث أثبتت الدراسات التطبيقية أن هذا الأثر السلبي يكون محدوداً ومن الممكن أن يكون مؤثراً في حالة

الاقتصادات صغيرة الحجم والتي تكون فيها حجم التحويلات مرتفعاً بدرجة كبيرة على نحو يؤثر على قيمة العملة.

بالنظر إلى ما تقدم في دراسة الهجرة المغربية وتحليل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وقرانها بتحويلات المغريين والتونسيين المقيمين في الخارج توصلنا الى:

- تبرز اهمية ظاهرة الهجرة في الدول المغربية حيث تعتبر اجتماعية بل ثقافية ، ما جعل الرغبة في الهجرة ماتزال قوية وفي نمو واستمرارية متواصلة، على الرغم من تغير اسباب، دوافع واشكال الهجرة الى جانب تغير ملامح المهاجر نفسه.

- ان اهمية الفروقات الاقتصادية- الاجتماعية بين ضفتي المتوسط تفسر استمرارية ومحافظة الحركات الهجرة على الاتجاه المتزايد بالرغم من الفروقات الاقتصادية- الاجتماعية الموجودة بين البلدان المغربية الثلاث.

- تبين على ضوء تحليل مسار الهجرة المغربية تميز الهجرة في المنطقة المغربية ذات العلاقة بالتحويلات في سنوات 2000 بعدد من الملامح المشتركة المختلفة عن العقود السابقة تركز اساسا على خصائص وملامح المهاجرين الفاعلين للتحويلات ، التي تمثل اساس الروابط القائمة بين البلد المضيف والبلد الأصلي حيث:

- يتسم اتجاه الهجرة بشكل اساسي الى الدول الاوروبية خاصة فرنسا بنسبة تصل الى 50%.
- تميل هذه الهجرة نحو دول الاتحاد الاوروبي الى الامتداد الى الجيل الثاني والثالث بل الى الاستيطان فتنمو باستمرار بانخفاض محسوس للعاملين على عكس فترة الستينات اثر هدم العلاقة التاريخية الهجرة -عمل المتبوع بجمع شمل العائلة وبنموها الطبيعي ، والزواج المختلط وايضا التجنيس كشكل من اشكال الاستقرار النهائي.

- يضاف الى ذلك تانيث الهجرة المغربية فالاناث بين المهاجرين المغربية في اوربا يمثلن 45% على الرغم من اختلاف مستويات التانيث التي تبدو اعلى بالجزائر عن المغرب وتونس

- وان واصلت الهجرة النمو فان النسبة الاكبر من المهاجرين هم من الجيل الاول

- وعلى الرغم من التحصيل العلمي الذي حققته المنطقة المغربية في الوقت الحالي وزيادة هجرة الكفاءات تتركز الهجرة في الشرائح الاقل مهارة والاقل تعليما فمعظم المهاجرين المغربية بفرنسا يعملون كموظفين وتجار فقط المهاجرين الذين يتواجدون بكندا يعملون كاطارات واساتذة بالجامعات وهم يمثلون نسبة ضئيلة.

- تعد الهجرة في دول المغرب العربي الثلاث مشروعا اقتصاديا مبنيا على ادخار حد اقصى من الدخل ، فهذا العنصر يعمل المهاجر على تنميته ويستهلك ما تبقى خاصة وان الباعث الاقتصادي هو العامل الاقوى وراء الهجرة المغربية في صورة بحث عن فرصة عمل أفضل ومستويات معيشة مرتفعة، من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية التي رسمها لنفسه منذ البداية في أسرع الآجال . وتؤكد هذه النتيجة من

خلال مجمل الدراسات التي تمت حول المهاجرين المغاربة، فقد اشار تحقيق أجرته مجموعة بنوك باري بـ Pariba، ان الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا تحتوي في مجال الادخار على قدرات عالية حيث ان 50% من الجزائريين من المدخرين ثلاثة أرباعهم يدخرون بصورة شهرية . وفي نفس السياق ، اشار Musette في دراسة اجرها عام 2006 على عينة من المهاجرين الجزائريين المقيمين في الخارج ان 88% من المهاجرين قاموا بتحويلات مالية خلال السنة التي غطتها الدراسة . كذلك اشار بحث ميدانى قام به المعهد الوطنى للإحصاء والاقتصاد التطبيقي INSEA عام 2000 إلى ان 94% من المهاجرين المغربين قاموا بتحويلات مالية خلال الخمس سنوات التي غطاها البحث وأن ما يقرب من 60% أكدوا أنهم حولوا على الأقل ربع دخلهم السنوي.

- يكشف تحليل التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة على مدى تعقد ظاهرة حساب وتقييم هذه التحويلات لان هناك تحفظ كبير على دقة واكتمال هذه البيانات نظراً لعدم اعتماد البلدان المغربية في رصد وتسجيل التحويلات المالية في موازين مدفوعات على التعاريف الدولية الخاصة بذلك. حيث لا تقيد هذه التدفقات سوى في بند واحد فحسب من البنود الثلاثة التي اتفق البنك الدولى وصندوق النقد الدولي على انها تمثل اجمالي التحويلات وهو تحويلات العاملين Worker's remittances. الأمر الذي قد يؤدي إلى تداخل فى المكونات الثلاثة الذي وضعها صندوق النقد الدولي . بل اكثر من ذلك ، لا تنتهج البلدان المغربية نفس المكونات ، المفاهيم والأساليب فى الحساب على الرغم من تجميع البيانات في نفس البند. حيث تتكون التحويلات المالية للعاملين الجزائريين من الادخار من الاجر ومعاشات ومنح التقاعد أو ما يسمى بتعويضات الموظفين، في حين تظهر تحويلات المغربين المقيمين في الخارج في الادخار من الاجر فقط بينما تشمل تحويلات التونسيين بالخارج تحويلات نقدية و تحويلات عينية ، تعرف التحويلات النقدية على أنها تلك التحويلات التي تم بواسطة حوالات بنكية، توكيلات، حوالات وتحويلات بردية، تغيير مباشر من شبك البنك، أيضا رواتب وامتيازات اجتماعية محولة بواسطة الموظفين وهيئات الضمان الاجتماعي. بينما تشمل التحويلات العينة، علاوة على السيارات والأثاث المستوردة في إطار العودة المؤقتة أو النهائية. أيضا كل التجهيزات المقنتاة من أجل تحقيق المشروعات الاقتصادية في تونس، هذه التجهيزات في أغلبها مكونة من أدوات للنقل وتجهيزات مستوردة في إطار مشروعات النقل أو المشروعات الصغيرة في البناء. مما قد يؤثر على إمكانية مقارنة البيانات المتعلقة بالتحويلات بين دول المغرب العربي الثلاث ودول العالم المستقبلية للتحويلات.

- يتطلب تسجيل وحساب التحويلات المالية للمغاربة المقيمين في الخارج تدقيق في البنود المكونة لهذه التدفقات وطريقة رصدها ، وبالتالي في حجمها ايضا حتى تكتمل بيانات التحويلات وتصبح اكثر دقة لانها تقتصر الا على عدد قليل من البيانات المحاسبية. من اجل التخلص من الغموض الذي يحيط بكيفية احتساب التحويلات المالية للمغتربين ويسمح بتبسيط تحليل اثر التحويلات على الدول المغربية المستقبلية ومضاعفة الجهود للقيام بمقارنات دولية ومضاعفة الجهود للاهتمام بالموضوع . حيث لا تشير بيانات

بنك الجزائر الى المكون الثالث للتحويلات المالية للمهاجرين تبعا للتعريف الدولي وهو تحويلات المهاجرين، كما لا تتضمن التحويلات العينية التي يقوموا بها الجزائريين المقيمين بالخارج . والتي تتزايد اهميته باستمرار مما يتطلب ضرورة ادراجها الى بيانات بنك الجزائر استنادا على بيانات الجمارك الجزائرية والقيام بدراسات استقصائية من اجل فهم هذه المكونات . فقد اشار Musset في دراسة اجراها على عينة من المهاجرين العائدين الى الجزائر عام 2006 ان 79.1 % من هؤلاء المهاجرين يقومون بتحويلات عينية، 86 % منهم يجلبون معهم عند تغيير اقامتهم على الاقل سيارة واحدة دون دفع الرسوم والضرائب، في حين ان 45.6 % من المهاجرين العائدين يقومون بتحويلات مالية . وقد اعلنت نفس الدراسة ان 93.75 % من المهاجرين العائدين يقومون بتحويلات مالية وعينية معا التي تمثل في المتوسط مبلغ 9164 مليون اورو . كما سجلت التحويلات العينية زيادة بين 2000 و2005 من 23,9 مليون دولار امريكي الى 86.6 مليون دولار امريكي حيث نتأتى هذه الزيادة على وجه الخصوص من المركبات التي يجلبوها المهاجرين معهم عند تغيير اقامتهم والتي انتقلت قيمتها من 10.9 مليون دولار امريكي الى 79.8 مليون دولار امريكي بين 2000 و2005. ومن جانب اخر ، فقد اكدت نفس دراسة Musset ان 58 % من الجزائريين المقيمين في الخارج يقومون بتحويلات عينية الى افراد الاسرة المتبقية بالبلد الاصلي عند العودة الى الوطن لقضاء العطلة او عن طريق الاصدقاء خلال السنة التي شملتها الدراسة، والتي تمثل في المتوسط مبلغ 1300 اورو تتراوح قيمة هذه التحويلات من السلع بين 400 و 2700 اورو وفي بعض الاحيان تفوق 10000 اورو . وبالنسبة للمغرب ، اجد انه من الضروري حتى تكون لدينا رؤية أوضح وأوسع عن التحويلات المالية للمغربين المقيمين في الخارج ان تشمل هذه التحويلات ليس فقط الادخار من الاجر بل التحويلات الاجتماعية من خلال المعاشات ومنح التقاعد التي تسجل في الفئة الثانية حسب التعريف الدولي وهو تعويضات العاملين ، والتي لا تحتسب ضمن التحويلات المالية في ميزان مدفوعات المملكة المغربية بل تسجل كبنود منفصل عن تحويلات المهاجرين من بند التحويلات الجارية الخاصة . كذلك ضرورة ادراج التحويلات العينية التي تذهب بعض التقديرات انها تتراوح بين 30 % و 50 % من التحويلات في حين لا توجد بيانات تتعلق بالبند الثالث وهو تحويلات المهاجرين الذي لا تكتمل البيانات دون هذه الفئة . اما فيما يخص تونس ، تظهر تحويلات التونسيين المقيمين في الخارج مكونة من تحويلات نقدية وعينية التي تشمل البنود الثلاثة المكونة للتحويلات دون التمييز بين البنود الثلاث وتلك التي تتم للمهاجرين المقيمين لمدة سنة ، او اقل بالبلد الاقامة او عند العودة الى ارض الوطن. مما يتبين ضرورة تفصيل هذه البيانات.

- يعرف اتجاه التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين اتجاها معاكسا للتحويلات عبر العالم، فبينما تبعا لبيانات البنك الدولي سيكون الادخار من الاجر المكون الاهم في العالم، حيث مثل عام 2003 نسبة تفوق 86 % من اجمالي التحويلات لهذه السنة اما المعاشات ومنح التقاعد فقدرت بـ 13 % من اجمالي

التحويلات لنفس السنة. فان الادخار من الاجر مكون ضعيف لا يمثل الا 1 % من اجمالي التحويلات الى الجزائر والنسبة الاله للمعاشات ومنح التقاعد بـ 30 % . وبطبيعة الحال لان الادخار من الاجر هو المكون الوحيد لتحويلات المغريين المقيمين في الخارج ، بينما تسجل المعاشات والتعويضات العائلية في بند منفصل ، فمن الواضح ان اتجاه تحويلات المغريين يتماشى والاتجاه العالمي . بل اكثر من ذلك ، انه حتى في حالة احتساب المعاشات والتعويضات العائلية يتبين ان الادخار من الاجر هو الاله حيث مثل عام 2003 نسبة 89% و فقط 10 %معاشات وتعويضات عائلية وعام 2008 90% ادخار من الدخل و فقط 10% معاشات وتعويضات عائلية . في حين يصعب بالنسبة لتونس التعرف على اتجاه هذه التحويلات بسبب عدم تفصيل الاحصاءات وتمييزها بين مكونات التحويلات المالية للمغريين المغريين .

- تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين اهم مكون لفئة التحويلات المالية الاجمالية من تحويلات شخصية وتحويلات مؤسساتية بين الدول والحكومات ، حيث ترتبط التغيرات التي تحدث في التحويلات المالية الاجمالية اساسا بتغيرات التي تحدث في سلوك التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين.

- تاخذ التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين شكل هبات ومساعدات ، لا تقل اهمية عن الهبات والمساعدات التي تتم ما بين الحكومات اي التحويلات المؤسساتية لان التحويلات المالية للعمال الجزائريين بلغت اقصى قيمة لها عام 2004 فترة الكوارث الطبيعية الزوال والفيضانات شأنها في ذلك شأن التحويلات المؤسساتية.

- كذلك تتميز التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بانها مشروعا اجتماعيا ، تاخذ شكل هبات ومساعدات ليس فقط لانها تعرف نفس اتجاه التحويلات المؤسساتية اي الهبات والمساعدات في حالة الكوارث، بل لان الاستخدام الاساسي لهذه التدفقات المالية سواء التي يقوم بها الجزائريون المقيمين في الخارج او المهاجرون العائدون الى ارض الوطن لها يتمثل في استيفاء احتياجات الحياة اليومية لأسر المهاجرين، مصاريف التعليم والصحة ومصاريف المناسبات الاجتماعية. ايضا فقد اتبنت دراسة في هذا الميدان ان 92 % من التحويلات العينية التي ياتي بها المهاجرين عند عودتهم لقضاء العطلة او عند ارسالها عن طريق الاصدقاء توجه الى احتياجات اسرية و 5% كهدايا و فقط 3 % من اجل البيع.

- تميل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين الى الارتفاع في فترة الكوارث الطبيعية كما هو الحال عام 2004 عقب حدوث زلازل وفيضانات وايضا اثناء نزاعات سياسية وازمات مالية ، فبرغم عدم الاستقرار الذي شهدته الجزائر على جميع المستويات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية في سنوات التسعينات في ظل نظام التعددية الحزبية الذي أنشأ سنة 1989، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت مع خيار التوجه نحو اقتصاد السوق، مما نتج عنه أزمة اجتماعية وبداية اختفاء دولة الرفاهية من جهة، والتزامن مع أزمات سياسية بالغة العنف و تدهور الامن في سنوات التسعينات من جهة

أخرى. ضعف التعلق العاطفي للمهاجرين بالجزائر ومراجعة الاستراتيجية العقارية بضرورة بيع المساكن بالجزائر وامتلاك سكن ببلد المهجر للبقاء فيه ، سجلت التحويلات الى الجزائر اول ارتفاع قياسي مما يجعل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مناوئة للتقلبات الدورية لان المهاجرين يقومون بتحويل مبالغ اكبر من اجل تقديم المساعدة للاقارب والاصدقاء وهو ما يؤكد النتيجة القائلة بان التحويلات المالية تتميز بطابعها الدوري و لها دورا فاعلا في اوقات الازمات . وايضا يدعم فكرة ان التحويلات المالية للمهاجرين تعتبر كمشروع اجتماعي وكمساعدة مارده الى تقديم الاعالة لافراد الاسرة - عرفت اتجاه التحويلات تغيرا يبدو جليا من خلال مقارنة مكونات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين سنوات الستينات و الالفين تغير اهمية الفئات الممثلة لهذه التحويلات ، حيث لوحظ تراجع اهمية مكون الادخار من الدخل الذي كان يمثل في سنوات الستينات وبداية السبعينات نسبة تفوق 70% الى نسبة لا تزيد عن 1%.

- لا يعزى تراجع اهمية مكون الادخار من الاجر لصالح المعاشات ومنح التقاعد الى الانخفاض المحسوس للعاملين المعندين بهذه الفئة بعد تغير شكل التحركات الهجرية الجزائرية من هجرة عمل الى حركة هجرية العائلية، والتي مثلت عام 2003 تبعا للإحصائيات الفرنسية 90% مقابل فقط 2% كهجرة عمل فحسب، بل مارده الى وجود شبكات غير نظامية لجمع الادخار التي تزود السوق الموازي للصرف والذي يعتبر العامل والباعث الاقوى وراء تراجع اهمية الادخار من الدخل . فقد تبين بالنظر الى التحويلات المالية للجزائريين المقيمين بفرنسا على اعتبار ان غالبية المهاجرين الجزائريين يتواجدون بفرنسا، اختفاء الادخار من الاجر لصالح المعاشات ومنح التقاعد منذ النصف الثاني من السبعينات الى غاية زوالها تماما مع بداية التسعينات . والذي يتوازي ومن خلال تتبعنا لتطور سوق الصرف مع بروز سوق الصرف الموازي في منتصف السبعينات وتنامي الهوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي مع مطلع الثمانينات. ومن ثم اختفاء فئة الادخار من الدخل تدريجيا لصالح السوق الموازي للعمليات ، وكذا مضاعفة المعاملات غير الرسمية التي ادت الى خلق سوق موازي حقيقي بينما المعاشات ومنح التقاعد تبقى تتم بصورة نظامية بسبب طبيعة هذه الفئة التي تتم عموما من قبل منظمات رسمية. ومما لاشك فيه ان تنامي العديد من الأحداث والظروف كالأزمة الاقتصادية المتواصلة التي مرت بها البلاد في سنوات الثمانينات والازمة الاجتماعية التي ترتبت عنها.

- على الرغم من تراجع اهمية مكون الادخار من الاجر الذي يعبر عن ضعف طبيعة العلاقات الموجودة بين المهاجرين الجزائريين والتحويلات، خاصة بالنظر الى زيادة اهمية المعاشات ومنح التقاعد التي ترتبط وتتعلق بفئة المهاجرين العائدين حيث اثبتت دراسة استقصائية ان 65% من المهاجرين القدامى المقيمين بالجزائر يتلقون الاموال بصورة منتظمة من الخارج على شكل منح شهرية والتي تقدر بمتوسط 500 اورو كل شهر . الا ان هذا الضعف لا يعكس في الحقيقة ضعف العلاقات الاجتماعية

والارتباط العاطفي للمهاجرين ببلدهم الاصيلي . و اشارت دراسة استقصائية تمت على عينة من الاسر الجزائرية التي لها على الاقل فرد واحد من المهاجرين مدى متانة هذه الروابط ، حيث ان 65% من الجزائريين المقيمين في الخارج يقومون بزيارة الجزائر على الاقل مرة واحدة في السنة وان نحو 10% منهم يقومون باكثر من زيارة واحدة في السنة لزيارة اسرهم او من اجل الاطلاع على مشاريعهم . كما ان الاتصالات اصبحت متكررة مع التكنولوجيات الجديدة للاتصالات ، فنحو 60% من اسر المهاجرين يؤكدون ان ثمة اتصالات مستمرة مع المهاجرين باكثر من مرة في الاسبوع . كما يعبر ارتفاع نسبة المهاجرين الذين يقومون التحويلات العينية على مدى متانة هذه الروابط. بالاضافة الى مجالات استخدام هذه التحويلات التي تاخذ بعدا اجتماعيا لانها توجه لتلبية الاحتياجات الاساسية . الى جانب تطلع افراد الجيل الثاني الى القيام بمشاريع ببلد الاباء والاجداد . مما يشير اننا الى متانة الروابط بالموطن الاصيلي التي تاخذ اشكال متعددة لا تتوقف فقط كمؤشر للروابط الاجتماعية ببلد المنشأ ولكن كمؤشر لعودة ممكنة.

- يمكن القول ان غياب والافتقار الى محاسبة دقيقة وملائمة لتسجيل التحويلات المالية للمهاجرين لن تسمح بتقدير المساهمة الحقيقية للتحويلات في الاقتصاديات المغربية.

- يشير تحليل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين الى تحقق فرضية الايثار والفائدة الشخصية البسيطة والمشاركة في تفسير الدوافع المحددة لقرار المهاجر المغربي بتحويل مدخراته الى وطنه الام ، وتداخل هذه الدوافع فيما بينها . فقد اشار مجالات توظيف التحويلات المالية للمهاجرين المغربية ان الاستخدام الاساسي لها يتمثل في استيفاء احتياجات الحياة اليومية لاسر المهاجرين ، مصاريف الصحة والتعليم. بل اكثر من ذلك هذه التحويلات لا تتوقف على الاموال فقط ، فالمهاجرين يقومون بتحويلات عينية تذهب معظمها لتلبية احتياجات اسرية من ملابس وادوية ففي حالة الجزائر 92% من التحويلات العينية توجه للاحتياجات الاسرية . كما يتدخل المهاجر بصورة استثنائية في تلبية احتياجات اخرى للاسر المتبقية كسراء منزل او القيام بمشاريع صغيرة لصالح الاسر ، مما يجعل فرضية الايثار محققة لان التضامن والاعالة تميز هذه التحويلات . كذلك تبين من خلال مجمل الدراسات وتحليل سلوك التحويلات وملاحم المهاجرين تاثر نزعة التحويل ايجابا بقرار العودة، فكلما زاد ميل المهاجر للعودة الى ارض الوطن الذي يتوازي وتقدم سنه كلما زاد حجم التحويلات مما يجعل فرضية المصلحة البسيطة المشتركة على اعتبار ان هذه الزيادة تعزى الى تخصيص المهاجر هذه التحويلات في استخدامات معينة يهدف من وراءها الى تحقيق الهدف من الهجرة والخطط المستقبلية للهجرة ، كذلك فان المهاجرين يحرصون على تحويل الاموال الى اسرهم وارسال السلع كهدايا من اجل المحافظة على الارتباطات الاجتماعية حتى لا يكونوا مستبدين الامر الذي يجعل فرضية الفائدة المشتركة محققة.

- تبين من خلال دراسة الاتجاهات الهجرة الجزائرية وتطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ان العلاقة بين الهجرة والتحويلات لا تتماشى وفرضيات مدرسة الهجرة الدولية ، فبينما تعرف الهجرة الجزائرية انخفاض نسبي مقارنة بسنوات الستينات تسجل التحويلات المالية للجزائريين المقيمين في الخارج نموا مستمرا.

- تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مؤشرا عن الارتباط الوثيق بين هؤلاء وبلدهم الاصلي فرغم الانخفاض النسبي للهجرة وتغير تركيب العائلات المهاجرة وتغير ملامحهم ، انخفاض محسوس للعاملين، هذا الانخفاض المتبوع بالتجمع العائلي وزيادة معدل التجنيس كشكل من اشكال الاستقرار النهائي بالبلد المضيف الى جانب ميلاد جيل ثاني وثالث من المهاجرين ، يتبين استمرارية وزيادة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الى الدول المغاربية . كما يفيد ارتفاع نسبة المهاجرين الذين يقومون بتحويلات مالية وحصة دخل المهاجر الى تأكيد مدى متانة هذه الروابط والتعلق العاطفي ، اين 88% من الجزائريين المقيمين في الخارج قاموا بتحويلات مالية خلال السنة التي غطتها دراسة استقصائية . كذلك اشار بحث ميداني قام به المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي INSEA عام 2000 إلى ان 94% من المهاجرين المغاربة قاموا بتحويلات مالية خلال الخمس سنوات التي غطاها البحث وأن ما يقرب من 60% أكدوا أنهم حولوا على الأقل ربع دخلهم السنوي . بينما لا تتوفر لدينا بيانات تخص تونس. ومن جهة اخرى فقد اثبت تحليل اتجاه وسلوك التحويلات المالية للمهاجرين ارتفاع نسبة المهاجرين الذين يفكرون في العودة خاصة من الجيل الاول، الى جانب تطلع افراد الجيل الثاني الى القيام بمشاريع ببلد الالباء والاجداد. مما يشير الى متانة الروابط بالموطن الاصلي التي تأخذ أشكال متعددة لا تتوقف فقط على الروابط الأسرية ولا تعتبر فقط كمؤشر للروابط الاجتماعية ببلد المنشأ، بل أيضا كمؤشر لعودة ممكنة. كذلك تفيد العلاقات المباشرة والمكثفة بين المهاجر وأسرته المتبقية بالبلد الأصلي من خلال الاتصالات والزيارات المتكررة . ومما لاشك فيه ان سيطرة التضامن والدعم العائلي على مخصصات التحويلات وايضا اتجاه المهاجرين الى القيام بتحويلات عينية مؤشرا على ان التحويلات مؤشرا على الارتباط والتعلق العاطفي للمهاجرين ببلدهم الاصلي

- تظهر المنطقة المغاربية متأثرة بشكل خاص وواسع بالهجرة الدولية بسبب نمو وتواصل تدفق التحويلات المالية الى المنطقة.

- تتماشى التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة والاتجاه العالمي للتحويلات الذي يعرف اتجاها متزايدا . فالتحويلات المالية للمهاجرين نحو بلدان المغرب العربي الثلاث تسجل نمو واستمرارية متواصلة شأنها في ذلك شان التحويلات المالية للمهاجرين عبر العالم.

- يشير تباين مستوى التحويلات المالية للمهاجرين الواردة الى البلدان المغاربية ، الى حالة استثنائية تخص الجزائر ترتبط بتراجع تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية وتنامي التحويلات غير النظامية منذ عام 1980 ، حيث تذهب اعلى التحويلات الى المغرب، الجزائر ثم



تونس برغم ان الهجرة الجزائرية تعود لفترات بعيدة شأنها في ذلك شان الهجرة المغربية وتقارب عدد الجالية الجزائرية والمغربية. بل اكثر من ذلك، وان تراجعت الهجرة الجزائرية إلى إجمالي المهاجرين المغاربة من 50% إلى أقل من 40% بين 1998 و2002 فسرعان ما سجلت استئناف لتحتل الهجرة الجزائرية الصدارة بين جاليات دول المغرب العربي (المغرب وتونس) منذ عام 2002 والى غاية 2005. فان هذا الامر يتأكد اكثر اذ اخذ بعين الاعتبار التحويلات غير الرسمية مثل الاموال التي تكون بصحبة المهاجر عند العودة للزيارة او المرسلة من خلال الاقارب والمعارف او غيرها من الطرق غير النظامية. حيث تمثل التحويلات غير الرسمية الى الجزائر اهم التحويلات غير النظامية بين دول المغرب العربي الثلاث. وتصل التقديرات في هذا الشأن الى ان التحويلات غير الرسمية الى الجزائر تمثل 57% من جملة التحويلات، والنسب المماثلة في المغرب وتونس اقل من ذلك وهي على التوالي 34% و20%. بل اكثر من ذلك تؤكد هذه الحالة الاستثنائية للجزائر المرتبط بالتحويلات غير الرسمية من خلال تطور سوق الصرف الموازي الذي يزود عن طريق هذه التحويلات غير النظامية، ففي منطقة القبائل مثلا يتم تداول حوالي 4 ملايين أورو يوميا في السوق الموازي مصدرها أساسا المغتربين و كذلك زيادة الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي بسبب سياسة الصرف المتبناة والقائمة على الرقابة الصارمة منذ عام 1974 بداية ظهور السوق الموازي وعدم ايلاء اهمية لهذا السوق الا في وقت متاخرة. بينما يقل ذلك الفرق في حالة المغرب وتونس ويبدو اكثر استقرارا بسبب الاصلاحات الاقتصادية.

- يمكن ان تعتبر زيادة حجم التحويلات المالية للمهاجرين الى الجزائر كشكل من اشكال سوء التقييم المحاسبي التي لا تعكس الا بشكل ضعيف حقيقة التحويلات المالية للمهاجرين بالنظر الى تراجع اهمية مكون الادخار من الدخل لصالح فئة المعاشات ومنح التقاعد والذي يعزى الى انتشار القنوات غير الرسمية.

- تعرف التحويلات المالية للمهاجرين الى المنطقة المغربية تطورا حرا و عاما، لا تنقيد وتعتمد على سمات وملامح معينة. اذ لا يرتبط تدفق هذه التحويلات فقط بحجم المهاجرين، فعلى الرغم ان استقرار المهاجرين الجزائريين يعود لفترات بعيدة شأنه في ذلك شان الهجرة المغربية، الا ان مستوى التحويلات الى المغرب تفوق بكثير مستوى التحويلات الى الجزائر. ايضا على غرار تمركز غالبية الجالية المغربية بنفس البيئة المستقبلية فرنسا الا ان هذه التحويلات تسجل تباينا شديدا. بل اهم من ذلك، ترتبط هذه التدفقات بسمات المهاجرين الفاعلين، خصائصهم و اعمارهم كمستواهم التعليمي ومهاراتهم حيث ثمة ارتباط قويا بين المستوى العلمي الضعيف لغالبية المهاجرين المغاربة والتحويلات المرتفعة، ايضا يبدو ان الميل للتحويل أكثر مرونة لدى المهاجرين الذين تقدم سنهم ويرغبون في العودة. بالاضافة الى ملامح اخرى كفترة وجودهم ببلد الاستقبال، نوعية نشاط المهاجر ان كان باجر او عمل حر. ويبقى حجم التحويلات رهينا بالحالة المدنية للمهاجر ان كان متزوج او غير متزوج، بالاضافة الى تطلعات المهاجر

والاهداف التي رسمها للهجرة . فعلى الرغم من تماثل ملامح وخصائص مشتركة للمهاجرين المغاربة وتماثل شكلهم السوسيو مهني حيث ينتمي معظمهم لفئة الموظفين والتجار فالاتجاه هو الى المزيد من الاختلاف في حجم التحويلات الى المنطقة المغربية . حيث ترتبط تدفق التحويلات من جهة اخرى بسلسلة من العوامل الاقتصادية كمعدلات التضخم، تخفيض قيمة العملة، تغير العملات الاوروبية كالعملة الموحدة الاورو، عوامل ظرفية كالفيضانات، الزلزال والحروب، السياسية كاحداث 11 سبتمبر، كذلك مدى توفر حرية المبادرة الاقتصادية والمبادرات الحكومية ازاء التحويلات كوضع اطار مؤسسي للمهاجرين وتقديم مزايا للمستثمرين المغتربين.

- يعكس الحضور القوي للمهاجرين اهمية التحويلات الصادرة عن دول الاستقبال ، فغالبية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة مقومة بالايورو وتتأتى من دول الاتحاد الاوروبي لان الدول الاوروبية تمثل النصيب الاكبر فيها كبلدان استقبال و تبقى فرنسا الوجهة الرئيسية للدول المغربية.

- تظل التحويلات البنكية الوسيلة المفضلة لتحويلات المغريين والتونسيين بينما يهيمن استخدام البريد على النظام البنكي في الجزائر بفعل الاتفاقية الاحتكارية بين البريد ويسترن يونيون. ففي الحقيقة مراكز تحويل الاموال بالجزائر هي مكاتب بريد رسمية بالاتفاق مع ويسترن يونيون.

- تمتد التحويلات المالية للجالية ال مغاربية في الخارج الى بلدانهم الاصلية ليس فقط للتحويلات عبر الآليات الرسمية بل للتحويلات من خلال آليات غير رسمية ، حيث يتباين تقدير التحويلات غير الرسمية فيما بين البلدان المغاربة كثيرا، كان منها النصيب الاوفر لحالة الجزائر بـ 57% وبقي هذا النصيب اقل في حالة المغرب بـ 34% ومتواضعا في حالة تونس بـ 20%. مما يجعل السمة المميزة للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين هي غير رسمية هذه التحويلات. ومما يمكن ان يخلق هامشا كبيرا لحركة المؤسسات المالية لجذب التحويلات غير الرسمية.

- تبين وجود ارتباط مباشر وطرديا بين حجم سوق التحويلات المالية ومعدل التحويلات الرسمية، فكلما كان السوق مهما وواسعا كلما كان اكثر قدرة على المنافسة ، وكلما زاد نسبيا الميل الى استخدام القنوات الرسمية للقيام بالتحويلات وزاد توسع شبكات ووكالات التحويل. بينما كلما كان مجمل السوق ضيق كلما اتجه إلى التميز بالاحتكار وتعزيز استخدام القطاع غير الرسمي. فسوق التحويلات بالجزائر يتميز بالغياب النسبي للبنوك ومؤسسات مالية رسمية غير وسترن يونيون ، حيث يوجد فارق كبير في حجم سوق التحويلات اي مدى توفر القنوات الرسمية من وكالات بنكية ومراكز تحويل الاموال بين الجزائر، المغرب وتونس، حيث نجد اوسع تغطية في تونس واقلها في الجزائر مع وجود ايضا فارق كبير بين الجزائر والمغرب اذ يتوفر للمغرب ضعف التغطية بالجزائر . وهو الامر الذي يجعل سوق التحويلات المالية للمهاجرين بالمغرب وتونس اهم واوسع مقارنة بالجزائر. بل اكثر من ذلك ، يتميز سوق التحويلات المالية للمهاجرين المغريين والتونسيين بالتنوع مقارنة بالجزائر الذي يتميز بالاحتكار والضيق مارده إلى انعكاس القطاع المالي الجزائري قليل الانفتاح والتنوع على سوق التحويلات من

خلال شبكة بنكية ضعيفة تمثل ضعف الشبكة البنكية المتوفرة بالمغرب وتقل بشكل واسع عن تونس ، والى الاتفاقية الاحتكارية بين البريد وويسترن يونيون ( ما يزيد عن 800 مكتب بريد في الجزائر متعاقد مع ويسترن يونيون للتحويل من خلالها ) وهو الامر الذي يعزز استخدام القنوات غير الرسمية في التحويل الى الجزائر في حين تتم التحويلات الرسمية في حالة المغرب وتونس من خلال البنوك ومكاتب تحويل الاموال مثل وسترن يونيون ومونيغرام بالمغرب وويسترن يونيون في تونس - كلما كان عرض خدمات التحويل متنوعا وفعالاً كلما زاد نسبياً الميل الى استخدام القنوات الرسمية في التحويل والعكس صحيح . فارتفاع معدل استخدام القطاع غير الرسمي بالجزائر مقارنة بالمغرب وتونس يعزى الى اختلاف مدى تنوع، فعالية وحسن أداء الخدمات البنكية المقدمة للمهاجرين في الدول المغاربية من جهة وشركات تحويل الاموال من جهة اخرى ، ايضا استخدام تكنولوجيات جديدة بتقديم منتجات حديثة تتماشى وطلب المهاجرين ، الذي يمكن من اكتساب متعاملين جدد وتشجيع التحول من فكرة التعامل بالنقد إلى التعامل عبر الحسابات البنكية. فليس للبنوك الجزائرية دوراً فاعلاً في التحويلات فهي تبقى محلية لا فروع لها بالخارج وتكتفي باتفاقيات مع مراكز تحويل الاموال كويسترن يونيون وانها بقيت تقليدية في وسائل عملها ، فهي لا تستهدف ادخار جاليتها المقيمة في الخارج تصعب عملية الحصول على المعلومات والشفافية المالية خاصة ما يتعلق بالعقار والاراضي ما يترجم بانعدام الثقة لجوء المهاجرين الجزائريين إلى البنوك ويعزز استخدام القنوات غير الرسمية من خلال العلاقات الاجتماعية. في حين دخلت البنوك الفاعلة في حالة المغرب وتونس في شراكة مع بلاد الاستقبال وفي اتفاقيات مع مراكز تحويل الاموال المغرب مع موني غرام وتونس مع ويسترن يونيون ومع مؤسسات مالية للتحويل الالي كما هو الحال بين المغرب واسبانيا، حيث تعتبر التحويلات مصدر اهتمام خاص من طرف الشبكة البنكية المغربية والتونسية. هذه الاخيرة التي تقدم خدمات متنوعة للتونسيين المقيمين في الخارج منها تقديم الحسابات الاجنبية بالعملات أو بالدينار القابل للتحويل امتيازات في اعفاء الاموال المودعة والفوائض المالية من كل الضرائب والاداءات، كذلك يوفر الحساب الخاص بالعملات او الدينار القابل للتحويل الى المهاجر التونسي تحويل رصيده إلى الخارج عند طلبك ، السحب من الخارج ودفع رصيد إلى العائلة بتونس عند الحاجة ، الإنخراط عن طريق البنك في برنامج الصندوق القومي للإدخار السكني. الا ان مبادرة البنوك المغربية الوطنية مثل بنك القرض الشعبي المغربي او بنك الامل تعتبر رائدة في هذا المجال وحققنت نتائج مبهرة، لم يتم ذلك من خلال علاقة مصرفية جامدة كما هو الحال بالنسبة للجزائر ولكن تعتبر المغرب اول مبادر في مجال الخدمات البنكية المقدمة إلى المهاجرين بفعل إقامة شبكات بنكية في وقت مبكر ابتداء من عام 1971 في بلاد المهجر لاستهداف ادخار جاليتها ومنافسة بنوك الدول المضيفة باقتراح منتجات أفضل للمهاجرين، من خلال خدمات فعلية للمهاجرين تمثلت في اسعار صرف افضل لفترة طويلة، خدمات مميزة بل استخدام تكنولوجيات جديدة وتقديم منتجات حديثة تمنح لمن له بطاقة شحن (الوفاء، اهلي)، تقديم منتجات مالية تغطي كل اشكال الادخار وقروض

الاستثمار، تقديم تسهيلات بنكية تفضيلية موجهة للمغتربين من خلال معدلات فائدة تفضيلية وممتازة، المساهمة في مشاريع اجتماعية لصالح المهاجرين وابنائهم مثل بناء مدارس في طنجة واغادير او تمويل زيارة ابناء المهاجرين لبلدهم . هذه المبادرات التي لن تكون مثيرة للاهتمام الا في سوق واسع ماجعل الخدمات المالية المقدمة الى المهاجرين الجزائريين لم ترقى الى مستوى خدمات المغرب وتونس بسبب ضيق سوق التحويلات المالية للمهاجرين.

- يمثل عامل التكلفة عامل رئيسي في دفع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين الى القنوات غير الرسمية، حيث تختلف تكاليف التحويل الى الدول المغاربية حسب اتجاهاتها والمبلغ المحول ووسيلة التحويل وهي تبلغ اقصاها في الجزائر، مما يقلل من القدرة التنافسية للقنوات الرسمية للتحويل بالجزائر وتترجم بخلق شبكات غير رسمية للتحويل، الامر الذي يفسر ارتفاع نسبة التحويلات غير الرسمية الى الجزائر عن تونس والمغرب . والذي يعزى الى ضعف التغطية ومدى التركيز في القطاع المصرفي بالجزائر مقارنة بالمغرب وتونس ، عامل له كبير الاثر في كلفة التحويل في ظل غياب منافسة فعالة ومتساوية لسوق التحويلات بسبب قلة تنافسية البنوك فيما يتعلق بالعمولة ، غياب الشفافية فيما يخص اسعار التحويلات وايضا اتجاه سوق التحويلات بالجزائر الى الضيق والاحتكار في ظل الاتفاقية الاحتكارية بين البريد وويسترن يونيون، مما يؤدي الى ارتفاع التكاليف خاصة وان شركات تحويل الاموال كويسترن يونيون المتعامل الذي يسيطر على عمليات التحويل بالجزائر هي اقل تنافسية فيما يخص التكلفة لانها الصيغة الاكثر سرعة، ويدفع اموال المهاجرين الى قنوات غير رسمية، على عكس سوق التحويلات بالمغرب وتونس الذي يتميز بالتنوع وتعدد المتعاملين في سوق خدمات التحويل، وتشجيع المنافسة الفعالة وزيادة الضغوط لتخفيض لتكاليف التحويلات .

- يظهر الطابع غير الرسمي للتحويلات كنتيجة او استجابة للحاجة الى الاموال المحولة في ظل استمرارية الاحتكار على التحويلات الذي تستفيد منه البريد وويسترن يونيون بموجب الاتفاقية الاحتكارية بينهما. فالجزء الاهم من التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين توجه لاستخدامات استهلاكية، يومية ضرورية وطارئة كالغذاء ، التعليم والصحة، مناسبات اجتماعية كالزواج الاعياد شهر رمضان الوفاة. مما يستوجب ان تتم بسرعة والتي تلبها شركات تحويل الاموال مرتفعة التكاليف الامر الذي يفسر ارتفاع التحويلات التي تتم عبر البريد من جهة والاهم هو تفسير لجوء المهاجرين الجزائريين الى القنوات الرسمية بانها اقل تكلفة والخيار الافضل للمهاجرين بسبب الميزة الطارئة للتحويلات خاصة في ظل القرب الجغرافي من بلدان المهجر.

- تلعب أسعار الصرف الرسمية دورا أساسيا في تحفيز التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على اتباع القنوات الرسمية. فالمشكل الاساسي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين، التي تسلك في أغلب الأحيان القنوات غير الرسمية يعزى الى بروز السوق الموازي للعملة الصعبة في الجزائر واتساع الفارق بين السعر الرسمي والموازي، هذا السوق الموازي وتنامي الهوة بين السعر الرسمي والموازي

ظل ولفترة طويلة عاملا مشجعا لمدفوعات التحويلات عبر القنوات غير الرسمية . اذ بدأت تقل التحويلات المالية النظامية للجالية الجزائرية تدريجيا مع منتصف السبعينات الذي يتوازي وبداية ظهور السوق الموازي ويفسر وجود شبكات غير نظامية لجمع الادخارات وبداية اختفاء مكون الادخار من الدخل مع بداية التسعينات لصالح السوق الموازي للعمليات ، مع مضاعفة المعاملات غير الرسمية وبرز سوق موازي حقيقي للصراف . فالجالية الجزائرية بالخارج تمثل أكبر وأضخم عرض الذي يزود السوق السوداء للعملة الصعبة ، على سبيل المثال ففي منطقة القبائل يتم تداول حوالي 4 ملايين أورو يوميا في السوق الموازي مصدرها أساسا المغتربين . مما يفسر تنامي التحويلات غير النظامية وانتشار القنوات غير الرسمية التي تزود السوق الموازي للعملة الصعبة (47.1% من خلال الأصدقاء، 35.1% شخصا عند زيارته للعائلة) بالجزائر عن المغرب وتونس. فنظام سعر الصرف بالمغرب وتونس يتميز بالمرونة مما يؤدي إلى إزالة الفروقات بين سعر الصرف الرسمي والموازي، بناء على تفاعل قوي العرض والطلب على العملات الأجنبية، والمغرب تاخذ على عاتقها نسبيا الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي من خلال الترخيص بحسابات غير المقيمين بالعملات الصعبة . على عكس حالة الجزائر اين يبدو السوق الصرف الموازي اكثر تطورا بالجزائر. والذي يعزى اساسا الى اتباع الجزائر سياسات نقدية مقيدة لتداول العملة الاجنبية تفرض رقابة صارمة على كل حركات رؤوس الاموال مع باقي العالم، الى جانب ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الاخيرة واجبار استيلام التحويلات بالعملة المحلية بالسعر الرسمي والتي سمحت بحسابات غير مقيمة بالعملة الاجنبية الا في السنوات الاخيرة عام 1992. بالاضافة الى عدم لجؤها المبكر الى تعديل سعر الصرف الرسمي، فسياسة الصرف بالجزائر لم تلقى اهتماما كبيرا إلا مع بداية التسعينات ومرحلة الإصلاحات الاقتصادية بالاضافة الى انشاء مكاتب الصرف التي ما زالت بالانتظار . في حين عرف سعر الصرف الرسمي في المغرب وتونس نوعا من الاستقرار عن الجزائر نتيجة مبادرات لإصلاحات سعر الصرف التي تم اتخاذها في كل البلدين.

- يضطلع حرص وجهد الدولة باهمية كبرى في دفع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين الى القنوات غير الرسمية ، والذي يتوقف على الجهود والسياسات الحكومية المبذولة فيما يتعلق بتشجيع التحويلات المالية الرسمية للمغتربين. والتي ترتبط في جزء منها بالسياسة الاقتصادية المتبعة ، وبوضع البنيات المؤسساتية والبنية التشريعية والاقتصادية من جهة اخرى. فقد انحصر عمل الدولة الجزائرية في اعلانات نوايا وسياسات مشروعات لم ترى النور تاركة المجال لتضاعف التحويلات غير النظامية ، العينية والصرف الموازي ، ومكاتب صرف تهدف إلى تحقيق المزيد من المرونة وإزالة الفروقات الجوهرية بين أسعار الصرف الرسمية وتلك السائدة في الأسواق غير الرسمية لم ترى النور الى حد الان. لأن حجم السوق الموازية للصراف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف. والجزائر تمثل بوجود مراقبة دقيقة لحركات رؤوس الاموال من ابرز الامثلة التي ما تزال محسوسة لتنامي الصرف الموازي ودفع التحويلات الى القنوات غير الرسمية. بل اكثر من ذلك ،

ثمة عامل اخر يحفز تحويل الاموال عبر القنوات غير الرسمية المتعلقة بتطور سوق الصرف غير الرسمي للعملة الصعبة يرتبط بعدم وضوح السياسة الاقتصادية الاجمالية لاسيما السياسات الوسيطة كسياسة الصرف بالجزائر التي لم تلقى اهتماما كبيرا إلا مع بداية التسعينات ومرحلة الإصلاحات الاقتصادية، في حين عرف سعر الصرف الرسمي في المغرب وتونس نوعا من الاستقرار عن الجزائر نتيجة مبادرات بلصلاحات سعر الصرف التي تم اتخاذها في كل البلدين. حيث افضت العمليات المتعاقبة لخفض قيمة العملة في المغرب وتونس الى وتيرة نمو استثنائية في المغرب عام 1986 30% وفي عام 1990 48% ، وفي تونس عام 1987 40% بينما في الجزائر عام 1994. بالاضافة الى ارتفاع معدلات التضخم بالجزائر بينما تمثل معدلات التضخم المسجلة في المغرب وتونس اضعف المعدلات المسجلة في البلدان النامية نتيجة سياسات التقويم الهيكلي. ومنه فانه من اللازم على الحكومة الجزائرية ان تسعى الى وضع اجراءات وسياسة صارمة للحد من تطور سوق الصرف الموازي والغاء سعر العملة الموازي. ايضا عدم تبني اجراءات من شأنها تحفيز المهاجرين على اللجوء الى القنوات الرسمية كادراج اسعار صرف تفضلية كما هو الحال بالنسبة للمغرب . وكذلك السياسة الجبائية المتعلقة بالابتعاد عن تسديد الضرائب من خلال التقليل والعمل بفواتير خاطئة ياخذها بنك الجزائر بعين الاعتبار والتسديد انطلاقا من السوق غير الرسمي . والذي ليس القانون المالي التكميلي 2009 اجنبيا عن هذا الاتجاه بالاعتماد على كون الاعتماد المستندي الوسيلة الوحيدة لتسوية مدفوعات الواردات.

- ان الاهمية التي تستاثر بها التحويلات غير الرسمية بالجزائر عن المغرب وتونس ترتبط بوضع البنيات المؤسساتية والبنية التشريعية والاقتصادية . فالحكومة الجزائرية تتميز بطابع تنظيمي مدعم للاحتكارات غالبا ما تمنع النصوص التشريعية لمؤسسات مالية غير بنكية كمؤسسات التمويل الجزئي القيام بالتحويلات مما يترجم بغياب المنافسة واللجوء الى استخدام القنوات غير رسمية للتحويل خاصة في ظل الاتفاقية الاحتكارية بين البريد وويسترن يونيون عكس سوق التحويلات بالمغرب وتونس الذي يتميز بالاتساع والتنوع. مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف التحويل بالجزائر ، ويتطلب من الدولة الجزائرية ان تسمح بمزيد من الحريات الاقتصادية وقدرا من المنافسة بين المؤسسات المعنية بالتحويلات. بل اكثر من ذلك، يعتبر وقت اعادة نظر الدولة الجزائرية في النصوص التشريعية المتعلقة بمكاتب الصرف والتي تنص على ان الفارق بين معدل الصرف المطبق بتلك الاخيرة وبنك الجزائر لا تزيد عن 1% بينما الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يتعدى 20%. وقد انتعشت التدفقات المالية غير الرسمية الى الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس بفضل تولى الحكومة المغربية والتونسية اهتمام خاص لجاليتها المتواجدة بالخارج بفضل الاسبقية في وضع اطار مؤسسي للمهاجرين لتشجيع التحويلات المالية. ففي تونس، تم احداث مكتب العمال التونسيين في الخارج والتشغيل والتكوين المهني عام 1966. وفي المغرب، تم احداث مكتب الهجرة التابع لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية عام 1968. وانشئت عام 1990 الوزارة المكلفة بشؤون الجالية المغربية المقيمة في الخارج ، وتم دعم هذه المبادرة باحداث

مؤسسة الحسن الثاني للمغربين المقيمين في الخارج وتحويل هذا القسم الوزاري الى وزارة منتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية بالخارج . بينما جاءت مبادرة السلطات الجزائرية متأخرة ، حيث قررت الجزائر منذ عام 1996 انشاء وزارة منتدبة لدى وزراء الشؤون الخارجية مكلفة بالجالية الوطنية في الخارج . وقررت عام 2002 ان تلحق هذه الوزارة برئاسة الحكومة. كما يقع على الحكومة الجزائرية غياب نصوص تشريعية تسهل عمليات الحصول على المعلومات والشفافية المالية في الخدمات والمنتجات المقدمة. وهنا لا بد على الحكومة ان تولي اهتمام خاص وتتصدى الى جميع المعوقات التي يواجهها المهاجر عند القيام بتحويلات باتخاذ وفرض اجراءات دقيقة و العمل على تورط ودعم قدرات جميع الفاعلين من اجل ذلك.

- ينظم توظيف التحويلات بحسب منطق الاقتصاد الجزئي والتسلسل الهرمي للاحتياجات، لان الاستخدام الاساسي لها في البلدان المغربية الثلاث يتمثل في استيفاء احتياجات الحياة اليومية كالغذاء واللباس ، التجهيزات المنزلية تليها القرارات الاستثمارية والتي تركزت اغلبها في قطاع العقاري . وهو الامر الذي يشير الى ارتباط هذه التحويلات تقريبا بشكل كامل بعائدات المهاجرين كمصدر رئيسي لعيش اسر المهاجرين المقيمة بالبلدان المغرب العربي الثلاث الجزائر، المغرب وتونس.

- يتميز توظيف التدفقات المالية للمهاجرين بانها تتم بسرعة وعجلة على اعتبار انها توجه لاستخدام استهلاكية طارئة وهو الامر الذي يفسر تنامي التحويلات عبر القنوات غير الرسمية في ظل ارتفاع تكاليف التحويل عبر الطرق الرسمية الاسرع التي تسيطر عليها شركات تحويل الاموال باهضة التكاليف.

- تاخذ التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بعدا اجتماعيا الزاميا لانه يحكمها بالدرجة الاولى الهاجس الاجتماعي على اعتبار ان الهدف الاساسي من وراء المشروع الهجري هو تحسين ظروف المعيشة وتواجد افضل ، والذي يؤكد هذا البعد تخصيص هذه التحويلات بالدرجة الاولى لتلبية الاحتياجات الاساسية اليومية، مصاريف التعليم والرعاية الصحية . بل وايضا من اجل مناسبات اجتماعية كحفلات الزواج والخطوبة، الاعياد . بالاضافة الى ان الاستثمار في القطاع العقاري الذي يهدف المهاجر من وراءه الى تحسرين ظروف الحياة ويعتبر بمثابة رمز وعلامة على النجاح الاجتماعي للمهاجر وفي نفس الوقت يكتسب السكن بالنسبة للمهاجر الذي يعيش بعيدا عن وطنه قيمة عاطفية ورمزية ، ويشكل بالنسبة للمهاجرين من منظور العودة إلى الوطن مصدرا للاستقرار والامن، ويعتبر ضمانة حقيقية ضد عوادي الزمن خاصة إذا كان العودة واحد من المشاريع المسطرة للمهاجر . - يشير استخدام التحويلات المالية للمهاجرين في دول المغرب العربي الثلاث ان توظيف هذه التحويلات يرتبط بالاوضاع الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان. وانه كلما كان مؤشر التنمية البشرية لبلد الهجرة ضعيف كلما امتصت النفقات الاستهلاكية كالاحتياجات اليومية من الغذاء ومصاريف اخرى، الصحة والتعليم الجزء الاكبر من تدفق التحويلات على حساب الادخار والاستثمار ، وفي حالة لم تصل البلدان بعد الى مستوى معين من

الرفاهية فالاسر تبقى تحتفظ بنفس نمط الانفاق. وهو ما يؤكد اهمية الجزء الموجه من التحويلات الى النفقات اليومية والاستهلاكية والحصة الصغيرة نسبيا من تحويلات المغتربين الموجهة للاستثمار ، اذ ياتي السكن في المقام الاول بهدف تحسن ظروف الحياة ثم الاستثمارات المنتجة كنسبة ضئيلة جدا.

- تلعب الحكومات المغربية دورا هاما في توجه التحويلات ازاء تمويل النفقات الاستهلاكية وندرا الى نفقات استثمارية في المقام الاول غير انتاجية من قبيل السكن ، التجارة وخدمات اخرى ، وليست بمنأى عنه لعدم تبنيها برامج وحوافز تحد من هذا التوظيف، وبسبب غياب الدعم المؤسسي والاقتصادي اللازم من قبل الدول المغربية المستقبلية لها التي يتطلبها الاستخدام الافضل لهذه التحويلات. فضعف استخدام الاموال المحولة راجع لعدم توفر مناخ سليم للاستثمار كالمعوقات الادارية ، القصور الإعلامي حول فرص الاستثمار وضعف البنيات التحتية التي هي واحدة من اهم العوامل الهيكلية والمؤسسية التي تحد من التوجه الى مجالات توظيف انتاجية (الصعوبات المرتبطة بالإدارة (البيروقراطية والفساد) تمثل 55.6% من الصعوبات والإكراهات التي يواجهها المغتربين المقيمين في الخارج، و 84% من التفسيرات لنقص الاستثمارات المنتجة للتونسيين المقيمين في الخارج هي للقصور الإعلامي حول فرص الاستثمار و65% من الصعوبات المتعلقة بمشاكل إدارية هي للحصول على القروض وضعف البنيات التحتية، وارتبط ضعف استخدام الاموال المحولة بالجزائر نحو الاستثمار الى القصور الاعلامي حول الامكانيات المتاحة للاستثمار).

- تحد البيئة المستقبلية للتحويلات من قدرتها الانتاجية فمن العوامل التي تدفع الناس للهجرة في الكثير من الاحيان هي ايضا التي تحد من القدرة الانتاجية الممكنة للتحويلات ، كافتقار المناطق الاصلية للمهاجرين لبنيات تحتية اساسية. فبالنسبة للمغرب وتونس يوجد توزيع غير متساوي للاستثمارات المهاجرين، تتجه الى المناطق الاكثر دعما وتطورا التي تتوفر على بنيات ملائمة للاستقبال . ايضا محدودية قدرة الدولة المستقبلية والمؤسسات في تنفيذ وادارة النشاطات الانتاجية للمستفيدين ، فالجزائر التي تمثل بنظامها التقديدي الذي يجبر على استلام التحويلات بالعملة المحلية بالسعر الرسمي من ابرز الامثلة التي ماتزال محسوسة لدفع التحويلات الى مجالات غير انتاجية. الامر الذي يبرر زيادة اهمية الاستثمار في السكن الذي ينطوي على خطر ومعوقات اقل ومردوديتها انية . على الرغم من اعتماد الحكومات المغربية تدابير وإجراءات عديدة لتتوجم الإرادة السياسية للحكومة المغربية للتطلع بإمكانية المهاجرين فيما يتعلق بالاستثمارات (تقديم تسهيلات بنكية تفضيلية بالنسبة للمغرب، إنشاء لمراكز إقليمية للاستثمار بالمغرب وتونس. الى جانب تثبيت ايام وطنية للمغتربين التونسيين عام 1995 ، المغتربين منذ 10 أوت 2003، المناظرة الوطنية للجالية الجزائرية في الخارج ( 12 و 14 مايو 1995) ومنتدى المستثمرين الجزائريين في الخارج الثاني في الجزائر العاصمة من 26 إلى 29 يونيو 1995). مما يشير ان افضل استراتيجية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو مشاريع انتاجية يتطلب وسطا المؤسسات المالية خاصة البنوك



والتنوع التدريجي لمنتجاتها. مضاعفة الجهود و حشد كل موارد وامكانيات الدول المستقبلية بتهيئة الظروف المناسبة لتوجيه وتخصيص هذه التحويلات حسب المجالات المراد الاستثمار فيها الدول.

- تشكل التحويلات المالية للمهاجرين موردا هاما للعملة الصعبة في بلدان المغرب العربي الثلاث الجزائر، المغرب وتونس. تقترب من قطاعات رئيسية المولدة للنقد الاجنبي، تاتي بالجزائر في المقام الثاني للعملة الصعبة بعد عائدات المحروقات التي تمثل المصدر الاول للعملة الصعبة متجاوزة الصادرات السلعية خارج المحروقات، مداخل الاستثمارات الاجنبية المباشرة والمساعدات الانمائية الرسمية. كذلك تعد التحويلات المالية للمهاجرين المغريين المورد الثاني للعملة الاجنبية بعد الصادرات السلعية متجاوزة مداخل السياحة والاستثمارات الخارجية بكثير، وكذا الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية. في حين تحتل التحويلات الصادرة عن الجالية التونسية باعتبارها مصدرا للعملة الصعبة المرتبة الثالثة بعد الصادرات السلعية و مداخل قطاع السياحة. وقد تجاوزت قيمة المساعدات الانمائية الرسمية والاستثمار الاجنبي المباشر.

- تحتل التحويلات المالية للمهاجرين مكانة مهمة في موازين مدفوعات البلدان المغربية الثلاث. ففي ميزان الاداءات الجزائري تمثل هذه التحويلات 50% من المداخل النفطية وتتجاوز باكثر من 18 مرة قيمة الصادرات السلعية خارج المحروقات. غير ان المغرب يظل بدون منازع البلد الذي يظهر وزن التحويلات في ميزان الاداءات فيه بشكل كبير. حيث مثلت هذه التحويلات ما يوازي المراكز الاربعة الاولى لصادرات الميزان التجاري المغربي متجاوزة عائدات السياحة و بصورة كبيرة مجموع الاستثمارات والقروض الخاصة الأجنبية المقدمة للمغرب. كما شكلت اهم مورد للعمليات الجارية (17.9% عام 2009) في ميزان المدفوعات مغطية العجز التجاري (32.7% عام 2009). اما في ميزان المدفوعات التونسي، فالتحويلات النقدية للمغريين التونسيين تمثل قيمة تقترب بشكل كبير من عائدات قطاع السياحة الذي يعد قطاعا رئيسيا للعملة الصعبة و أحد أهم موارد تمويل تكافؤ ميزان المدفوعات، حيث بلغت 95.9% عام 2009 من فئة مداخل العوامل. و 8.8% عام 2009 من العائدات الجارية. وقد ساهمت التحويلات بحصة هامة في تغطية العجز في الميزان التجاري بنسبة 36.8% عام 2009.

- تشكل التحويلات المالية للمغريين المقيمين في الخارج مصدر مهم للدخل في الاقتصاد المغربي عن الاقتصاد التونسي والجزائري، بالرغم من تماثل ترتيب اهمية التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين والمغريين كمصدر ثاني للعملة الصعبة، لتاتي تونس المرتبة الثالثة. حيث تعد المغرب صاحبة النسبة الاعلى للتحويلات إلى الناتج الداخلي الخام (8.3% عام 2006) تليها تونس (5.0% عام 2006)، ثم تحويلات الجزائريين التي ضلت وبسبب التوجهات الاقتصادية وتمحور الاهتمام على مداخل النفط لا تشكل قطاع رئيسيا في الدخل القومي. فهي تمثل نسبة متواضعة جدا الى الناتج الداخلي الخام بعد أن كانت التحويلات تمثل المصدر الأول والوحيد للعملة الأجنبية وقطاعا رئيسيا في الدخل القومي في

الستينات قبل تأميم البترول و بداية ظهور السوق الموازي عام 1974 (2.2% عام 2006 و 10.7% عام 1971). هذه الوضعية التي تعزى الى طبيعة اقتصاد الدول المغاربية اذ ان الاقتصاد الجزائري يقوم على الربيع النفطي والقطاع العام على خلاف الاقتصاد التونسي والمغربي التي عملت دوما على اجتذاب التحويلات. ومن جهة اخرى، تبين اختلاف نصيب المهاجر المغاربي من التحويلات اختلافا شاسعا بين اهم نصيب للمهاجر التونسي يليها المغربي ثم الجزائري.

- تعد التحويلات المالية للمهاجرين في دول المغاربية الثلاث اهم مصدرا للتمويل الخارجي تفوق بكثير قيمة المساعدات الانمائية الرسمية والاستثمار الاجنبي المباشر، تتطور بوتيرة أسرع من التدفقات الخاصة كما تشكل هذه التدفقات المالية دورا مهما في تمويل الاختلالات الخارجية، اذ تحتل المغرب الاهمية الاولى في مقارنة نسبة التحويلات الى الواردات من السلع والخدمات ب 21.3%، الجزائر ب 9.9% ثم تونس ب 9.01%.

- تضطلع التحويلات المالية للمهاجرين بانعكاسات ايجابية على مستوى التنمية الاقتصادية في البلدان المغاربية الثلاث من خلال التنمية المحلية للمناطق التي ينتمي اليها المهاجرون والحركية على الاقتصاديات المحلية، تنمية بعض المهن المرتبطة بقطاع الإسكان وتوليد مناصب عمل. ولكن ليس بالقدر الكافي، فآثارها محدود على مسار التنمية في البلدان المغاربية لاتجاهها لمجالات انفاق غير منتجة بسبب صيغ الاستخدام غير المنتجة لغالبية المشروعات التي تقع بين الخدمات، التجارة وتقترب من القطاع العشوائي والاستثمار بعيد المدى مثل الانفاق على الصحة، التعليم والسكن. على الرغم من الانتباه الاسبق للحكومة المغربية والتونسية للتحويلات كاداة لتعزيز التنمية الاقتصادية.

- لان الحكومات المغاربية المستقبلية للتحويلات المالية للمهاجرين تلعب دورا هاما في تشجيع الانفاق على اغراض استهلاكية وغير انتاجية. فالآثار المحدود للتحويلات على مسار التنمية يتطلب تبني هذه الحكومات جهود وسياسات من اجل تعزيز الدور الانمائي لهذه التحويلات.

- لا يمكن ان تكون التحويلات بديلا عن سياسات اقتصادية سليمة بالبلدان الأصلية. بل الأوضاع الاقتصادية السائدة بالبلد الأصلي تدفع من جهة الأفراد للهجرة وتؤثر من جهة أخرى على آثار التحويلات على البلدان الأصلية وتوجيه التحويلات إلى استثمارات منتجة التي لا تتم بمعزل عن البيئة الاقتصادية، مما يجعل أفضل طريقة لتعظيم الآثار الايجابية للتحويلات والتقليل من سلبياتها هي تنفيذ نماذج الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية بمشاركة كل الفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين خاصة وان الآثار السلبية تكون مؤثرة في اقتصاديات دون غيرها.

- ان الاثر الاقليمي له ذه التحويلات محدود لان التحويلات تتجه إلى المناطق اكثر تطورا ودعما التي توجد بها بنيات ملائمة للاستقبال.

- انه من الممكن التعامل مع التحويلات شأنها شأن المعونة في بيئة ومناخ ملائم في الدولة المستقبلية للتحويلات، فضلا عن اهمية وجود نظام مالي متقدم ومؤسسات داعمة على نحو يمكن من استخدام هذه

التحويلات في مجالي الاستثمار المادي والبشري . ولرسم سياسات تعزز الدور الانمائي للتحويلات يتطلب الامر فهم ظروف اتخاذ قرار الهجرة و ايجاد الية لربط تطلعات المهاجر بخطط للتنمية على مستوى الاقتصاد الكلي.

- تكشف التحويلات عن سوء الانظمة المصرفية المالية والمصرفية بالجزائر مقارنة بالمغرب وتونس ، لان المهاجرون الجزائريين يبتعدون عنه مقابل اللجوء الى القنوات غير الرسمية مقارنة بالمغرب وتونس التي يهيمن استخدام النظام البنكي فيها. كما انه يمكن للتحويلات ان تساعد في تطوير المؤسسات المالية، انعاش القطاع البنكي للبلدان المستقبلية ان عرفت كيف تقدم خدماتها المالية للمهاجرين. فقد تطور بنك الاقراض الشعبي المغربي بفضل التحويلات عندما نجح في الوصول الى المهاجرين في وقت مبكر في بداية الثمانينات ونفذ برامج جريئة في الخدمات والمزايا . وكذلك تمويل الاقتصاد ودعم السيولة في المغرب ( تمثل ايداعات المغريين المقيمين في الخارج 23.7% من مجموع الايداعات عام 2005، ويملكون نسبة 20% من راسمال البنوك الشعبية الجهوية ) وتونس (مساهمة التونسيين المقيمين في الخارج في الموارد النقدية وشبه النقدية ب 8.73%). مما يشير انه يجب على الجزائر ان تعمل على تطوير هذه النظم لاستقطاب المزيد من التحويلات الرسمية، وانه من شان التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ان تعمل على تطوير النظام البنكي الجزائري.

- يعتبر الانفاق على الصحة والتعليم مجال اثير في تحقيق تقدم في التنمية الاجتماعية، هذا الانفاق الذي يترجم في المساهمة في تكوين راس المال البشري.

- تسهم التحويلات المالية للمهاجرين في تقوية الحماية الاجتماعية والترابط الاسري لان هذه التحويلات تعتبر اداة لتأمين دخل متواصل ، وتسهم التحويلات في تحسين ظروف الحياة بالبلدان المغاربية الثلاثة ، لها تبين من تفضيل انفاق هذه التحويلات على الانفاق الاسري وتسديد حاجياته اليومية (20% إلى 80% من الاسر المهاجرين الجزائريين تنفق اموالها على الاحتياجات الاستهلاكية اليومية ، تؤكد 69% من الاسر المغربية تخصيص اموال المحولة من المهاجرين للنفقات اسرية ولتونس اكثر من 40% من الاسر المهاجرين التونسية تخصص اموالها للاحتياجات اليومية).

- ان اثر التحويلات على تخفيف الفقر يكون مؤكدا في حالة الجزائر وتونس بالرغم من غياب دراسات تدل على ذلك عكس المغرب- أدت هذه التحويلات بالمغرب إلى تخفيض نسبة الفقر من 23.2% إلى 19% على المستوى القومي بين 1998-1999- لأنها صممت أساسا لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية في البلدين.

على ضوء النتائج والملاحظات السابقة ، يتعين ايلاء اهمية لاسراتيجية متكاملة تتمحور حول اقتراح مجموعة من التدابير والاجراءات المنسجمة الكفيلة بتحفيز المهاجرين الجزائريين على التحويل عبر القنوات الرسمية. وفي هذا الصدد ، يتعين التذكير بالمقاربات الرئيسية الثلاث المتعلقة بمسألة تعبئة

التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين والتي تم اقتراحها انطلاقا من تجارب بلدان معينة . الاولى، وهي المقاربة الانجلوسكسونية، وهي مقاربة اعتمدت مؤخرا من قبل ايطاليا تقترض أن تخفيض التكاليف وإزالة العقبات أمام المنافسة الحرة من شأنه أن يزيد من تدفق الأموال المحولة من قبل المهاجرين عبر القنوات الرسمية. اذ تهتم بالعمل على جعل سوق التحويلات مرنا من خلال تشجيع المنافسة عن طريق نشر المعلومات حول تواجد واداء المتعاملين في سوق التحويلات والعملاء، تنوع اليات التحويل السريعة بفعل الابتكارات التكنولوجية . المقاربة الثانية ، وهي الهسبانية التي تسود ببلدان امريكا اللاتينية واعتمدت بالمغرب والفضاء الناطق بالبرتغالية. تقوم اساسا على اتباع استراتيجية مصرفية بالبلد الاصلي للمهاجرين لاستهداف مدخراتهم ، من خلال عرض منتجات وخدمات مصرفية تتماشى واحتياجات المهاجرين. اما المقاربة الثالثة الفرנקوفونية، والتي تسود بالمناطق الناطقة بالفرنسية تقترض توجيه اموال المهاجرين المرسله الى اوطانهم الاصلية نحو استثمارات جماعية او مشاريع انتاجية ، تدخل في اطار برنامج التنمية المشتركة ، تعتبر انه كلما كان مؤشر التنمية البشرية لبلد الهجرة ضعيف، كلما امتصا قطاع الصحة والتعليم جزء كبير من جهود المهاجرين على حساب الادخار والاستثمار و على هذا الاساس يجب ان تاخذ تلك التوصيات التي تدرج في اطار استراتيجية متكاملة تهدف اساسا الى تشجيع التحويلات المالية للمهاجرين على التدفق من خلال القنوات الرسمية بعين الاعتبار الاجراءات التالية:

1- اجد انه من الضروري كاجراء اولي وعلى المدى القصير ان تلعب الحكومة الجزائرية دور ميسر لسوق التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين بالجزائر باتخاذ الاجراءات الملائمة، تبني نصوص التشريعية المناسبة وتهيئة الظروف المواتية لتسهيل دخول متعاملين جدد في سوق التحويلات من خلال تجنب الافراط في التنظيمات ازاء الراغبين في العمل في مجال التحويلات . ومساعدة تكنولوجية المعلومات والاتصالات على اقتحام مجال التحويلات الرسمية بفعالية، من خلال وضع اطار قانوني وتنظيمي خاص بها. مما يسمح بخلق منافسة فعالة و يترجم بتحسين عرض خدمات التحويل ثم تخفيض تكاليف القنوات الرسمية وجعلها اكثر تنافسية مقارنة بالقنوات غير الرسمية على نحو يسهل معة توجيه التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية الى القنوات الرسمية.

ا- ومن ثمة ينبغي على الحكومة الجزائرية تبني نصوص تشريعية مناسبة تسمح لمؤسسات مالية غير بنكية كمؤسسات خاصة للتمويل الجزئي باستقطاب التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ، مما يتوقع ان يؤدي الى زيادة عدد المتعاملين في سوق التحويلات الرسمية بالجزائر واتساع حجم هذا السوق وجعله مهما، يتسم بالمرونة والتطور شأنه في ذلك شأن سوق التحويلات المالية للمهاجرين بالمغرب وتونس، ثم زيادة درجة المنافسة بين خدمات التحويل والاسعار المقدمة على نحو يخفض تكلفة انتقال الاموال عبر القنوات الرسمية وجعلها اكثر تنافسية عن القنوات غير الرسمية بالنظر ان عامل التكلفة مهما جدا وان اليات التحويل غير المكلفة هي غير النظامية، بل وان تكاليف التحويل بين الجزائر

والخارج تعتبر من اعلى التكاليف. و كذلك تسريع عملية التحويل بالاخذ بعين الاعتبار ان السرعة تمثل تحديا رئيسيا يواجه مسالة التحويل عبر القنوات الرسمية بالجزائر لان الجزء الاهم من التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين يتم في شكل طارئى لانه يوجه لتمويل النفقات الاستهلاكية، مصاريف التعليم والمناسبات الاجتماعية وان الصيغة الاكثر سرعة هي الاكثر تكلفة. الامر الذي يسمح باستيعاب تدريجي للقطاع غير الرسمي. خاصة وقد تبين لنا وجود ارتباط مباشر وطرديا بين حجم سوق التحويلات المالية ومعدل التحويلات الرسمية، وانه كلما كان السوق مهما وواسعا كلما كان اكثر قدرة على المنافسة، وكلما زاد نسبيا الميل الى استخدام القنوات الرسمية للقيام بالتحويلات.

حيث يعتبر هذا الاجراء كخطوة اولى اساسي ومركزي ، بالنظر الى حجم سوق التحويلات المالية الرسمية بالجزائر الذي يتميز بالضيق والاحتكار في ظل الاتفاقية الاحتكارية بين البريد وويسترن يونيون، والغياب النسبي للبنوك التي لاتستهدف ادخار جاليتها المقيمة في الخارج ومؤسسات مالية رسمية اخرى غير وستيرن يونيون. بل واكثر من ذلك، فقد اثبتت العديد من الدراسات ان دور مؤسسات التمويل الجزئي تكون اكثر فعالية في حالة البلدان ذات معدلات مرتفعة من التحويلات غير الرسمية وفي ظل منافسة بنكية ضعيفة كما هو الحال بالنسبة للجزائر مقارنة بالمغرب وتونس. وهذا مايؤكد تفاوت مستوى التحويلات البنكية بين البلدان المغاربية الثلاث ، حيث تمر اكثر من نصف التحويلات المالية للمغربيين والتونسيين المقيمين في الخارج عبر الشبكات البنكية مقابل هيمنة استخدام البريد بالجزائر. كما يمكن لمؤسسات التمويل الجزئي استقطاب التحويلات واستثمارها وتوفير حد ادنى منها ومن عوائد الاستثمارات بشكل منتظم للاسر المستلمة للتحويلات المالية للجزائريين المقيمين في الخارج، بالنظر الى ان هذه التحويلات هي عبارة عن اموال خاصة تنتقل بين المهاجر واسرته المتواجدة بالبلد الاصلي، والتي يجب ايلاء اهمية خاصة للاسر المستفيدة المتلقي الاول للاموال المحولة . هذه الارباح النقدية التي تحفز المهاجرين والاسر على الدخول في القطاع الرسمي للتحويلات. كما يمكن ايضا لهذه المؤسسات الدخول في شراكات مع تلك الاسر في مشروعات صغيرة تثمر ليس فقط بالارباح النقدية ، ولكن ايضا بادماج تلك الاسر في سوق العمل بشكل تدريجي ومنتظم.

ب - كذلك يترتب على الدولة الجزائرية اعادة النظر في النصوص التسريعية المتعلقة بمكاتب الصرف التي سمح به منذ فترة بموجب التعليم رقم 08-96 لـ 18 ديسمبر 1996 وبقيت بالانتظار الى حد الان. وذلك من خلال ادراج شروط تحقق مكاسب اكثر جاذبية ، اذ ان البنك المركزي لم يمنح اي اعتماد الى حد الان بسبب عدم وضوح شروط المتعلقة للقيام بهذا النشاط . ففي الواقع ، التعليم الخاصة بمكاتب الصرف عام 1996 تنص على ان اسعار شراء وبيع الاوراق المالية وشيكات الاسفار المحررة بالعملة الصعبة المطبقة من قبل مكاتب الصرف لاتتحرف الا بـ 1 % على الاكثر مقارنة بالاسعار المطبقة من قبل بنك الجزائر ، هذا السعر الذي لا يترتب عنه اي مردودية بالنظر الى ان الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يقدر بـ 20 % . حيث ينبغي من هذا المنطلق رفع المعدل التنظيمي المطبق بمكاتب

الصرف من أجل زيادة مردودية هذه المكاتب والسماح بميلادها وتبني اجراءات جبائية تسمح للحاصلين على الترخيص بفتح مكاتب الصرف تحقيق فوائد مشجعة. مما من شأنه ان يخفض تكلفة التحويل بسبب إزالة الفروقات الجوهرية بين أسعار الصرف الرسمية وتلك السائدة في الأسواق غير الرسمية وتحفيز المهاجرين على التحويل عبر القنوات الرسمية، مع الاخذ بعين الاعتبار ان سعر الصرف الموازي للعملة الاجنبية ظل ولفترة طويلة عاملا مشجعا للتحويلات غير الرسمية لانه اقل تكلفة مقارنة بالقنوات الرسمية. كما يمكن هذا الاجراء على حد سواء من مكافحة السوق الموازية للصرف التي تعد عنصرا مشجعا لانتقال الاموال المرسله من المهاجرين عبر القنوات غير الرسمية التي تزود هذا السوق الموازي.

ج- من جهة اخرى ، وضمن محاولة في الحد من تطور سوق الصرف الموازي الذي يعتبر المشكل الاساسي لدفع التحويلات بالجزائر الى القنوات غير الرسمية مقارنة بسعر الصرف بالمغرب وتونس الذي تميز بالاستقرار نتيجة اصلاحات سعر الصرف التي اتخاها البلدين . يتطلب الامر من الدولة الجزائرية تبني اصلاحات مالية وبنكية تهدف للقضاء على سوق الصرف الموازي بالجزائر منها وجوب اعد النظر في السياسة الجبائية لان تطور هذا السوق يرتبط بشكل كبير بالتهرب الضريبي من خلال عمل المتعاملين الاقتصاديين بفواتير خاطئة خاصة المستوردين. اذ ان الحكومة الجزائرية ليست بمنأى عن ذلك - اعتبر القانون المالي التكميلي 2009 ان الاعتماد المستندي الوسيلة الوحيدة لتسوية مدفوعات الواردات والذي يعتبره الموردون عنصر معيق لعملياتهم الاستيرادية- كما يترتب من السلطات الجزائرية اتخاذ تدابير تسعى لتجديد تقنيات تغطية سوق الصرف والهدف من ذلك محاولة تبني استراتيجية لمواجهة خطر فقدان العملات الصعبة من خلال اتباع البنوك الجزائرية سياسة ناجعة لتسيير مواردها من العملة الصعبة. خاصة وان تحديد الحد الاقصى للمبلغ القابل للتحويل من الدينار الجزائري الى العملة الصعبة لمن يريد السياحة في الخارج بـ 15000 دج والحق لكل مواطن جزائري أن يستبدل هذه القيمة مرة واحدة في العام، يدفع لمن يضطر السفر الى الخارج اللجوء الى سوق الصرف الموازي ايضا تحديد مبلغ 7500 أورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن 1 أورو=100 دج للمستوردين من اجل تمويل عملياتهم الاستيرادية المبلغ الذي يعتبر ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد، يدفع هذا الأخير إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط.

2- يجب على المدى متوسط وطويل الاجل تحسين مستوى الخدمة المالية المقدمة من قبل القطاع المصرفي في الجزائر، حيث ان البنوك الجزائرية لا تستهدف ادخار جاليتها المقيمة بالخارج ، الامر الذي يعزز استخدام القطاع غير الرسمي وهو مايؤكدده انخفاض نسبة التحويلات البنكية . اذ يمكن للقطاع المصرفي من خلال التلطف في تقديم وتطوير خدمات تنافسية ومنتجات فعلية ومتنوعة للمهاجرين تشجيع المنافسة في سوق التحويلات على نحو يخفض تكلفة الانتقال ويسمح ب اكتساب عملاء جدد

وتشجيع التحول من فكرة التعامل بالنقد اي بصورة غير نظامية إلى التعامل عبر الحسابات البنكية، اذ لا يكون لمنافسة دور فعالا في ظل ضعف التعامل البنكي . حيث تساعد التكنولوجيا المتقدمة في مجال الخدمات المصرفية على تحقيق هذا الهدف كخدمة التحويل عبر الهاتف المحمول وبطاقات الدفع او مزيج بين الاثنين والتي لا تحتاج إلى بنية أساسية مكلفة.

ويتم ذلك بمضاعفة المنتجات المالية الموجهة ازاء المهاجرين والتي تتماشى ومتطلباتهم من خلال فتح حسابات وودائع بالعملة الوطنية والعملات الاجنبية تغطي كل اشكال الادخار والتوفير ، تقديم تسهيلات بنكية تفضيلية وتخصيص مكافآت وتحفيزات للحسابات المفتوحة من طرف الجزائريين المقيمين في الخارج من خلال وضع اسعار صرف تشجيعية وكذلك اسعار فائدة تفضيلية وممتازة على ايداعات المهاجرين. مما يسمح لهم بتوجيهها بسهولة نحو دعم استهلاك اسرهم بالنظر ان واحد من اهم لجوء المهاجرين الجزائريين الى القنوات غير الرسمية ان الجزء الاهم من التحويلات يتم بشكل طارئ لانه يوجه اساسا لتمويل النفقات الاستهلاكية ، ويكون مكلف لان ويسترن يونيون المسيطرة على التحويل بالجزائر اقل تنافسية فيما يخص التكاليف وكذلك الاستفادة من الفرص الاستثمارية خاصة التي تقترح منتجات الاستثمار العقاري اخذين بعين الاعتبار ان الاستثمار في العقار يهيمن على استثمارات المهاجرين. بالإضافة الى تسهيل عمليات الاقتراض تغطي كل اشكال القروض من قروض استهلاكية ، تجهيزية وخاصة العقارية بما يؤدي الى تلمس اولويات احتياجات المهاجرين ومن المتوقع ان تؤدي مثل هذه الحوافز الى تشجيع المنافسة بين القنوات الرسمية وتقليل كلفة التحويل وتسريع عملية التحويل، ثم توجيه التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية نحو القنوات الرسمية.

حيث تبين ذلك من خلال التعرف على تجربة المغرب وتونس التي تشكل تحويلات المغريين والتونسيين المقيمين في الخارج مصدر اهتمام خاص من طرف الشبكة البنكية والتي بتوجع أساسا إلى فعالية وحسن أداء الخدمات البنكية . فالتجربة المغربية تعتبر رائدة في مجال فعالية الاداء المصرفي ازاء المهاجرين وحقت نتائج مبهرة ليس من خلال علاقة مصرفية جامدة كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي بقيت تقليدية في وسائل عملها بل من خلال خدمات فعلية باقتراح منتجات مميزة للمهاجرين كما هي حالة بنك القرض الشعبي المغربي ( المملوك 100% للدولة ) الذي يسمح للمغريين المقيمين في الخارج بالإضافة الى فتح حسابات بالدرهم العادي تغطي كل اشكال الادخار والتوفير ، فتح نوعين من الحسابات بالعملات الصعبة التي يسمح القانون المغربي للمغريين المقيمين في الخارج بها احدهما باعتماد الدرهم المغربي(الممون بالعملات الصعبة والتي تصرف الى العملة الوطنية ) والآخر بالعملات الصعبة وتعفى عائدات الايداعات لاجل من هذا القبيل من الضرائب . حيث يقوم بدفع معدلات فائدة تفضيلية وممتازة لحسابات التوفير تصل الى 6.5%، وللحسابات بالعملة الصعبة ( 9% كل سنة) . وايضا تقديم سعر صرف تفضيلي للتحويلات لفترة طويلة لاكثر من عام . بالإضافة الى تقديم خدمات اقراض تغطي كل انواع القروض من قروض استهلاكية ، تجهيزية واستثمارية خاصة القرض العقاري إلى جانب القيام

بمعارض سنوية للعقارات موجهة للمغاربة المقيمين بالخارج بفرنسا. بالإضافة الى خدمات تسمح بشراء أوراق مالية (أسهم، سندات...) مغربية في إطار الخصخصة والمساهمة في مشاريع اجتماعية لصالح المهاجرين وابنائهم مثل بناء مدارس في طنجة واغادير او تمويل زيارة ابناء المهاجرين لبلدهم كما تتيح الشبكة البنكية التونسية نوعين من الحسابات بالعملة الأجنبية للتونسيين المقيمين في الخارج منها الحساب الاجنبي بالعملات او الدينارات القابل للتحويل الذي يمنح للاموال المودعة والفوائض المالية امتيازات واعفاءات ضريبية، وايضا فتح حساب خاص بالعملات او الدينار القابل للتحويل يوفر للمهاجر التونسي تحويل رصيده إلى الخارج عند الطلب، السحب من الخارج ودفع رصيد إلى العائلة بتونس عند الحاجة لتلبية متطلبات اسر المهاجرين، الإنخراط عن طريق البنك في برنامج الصندوق القومي للإدخار السكني.

3 - ومما لا شك انه يتعين تماشيا مع تحسين مستوى الخدمة المالية المقدمة من قبل القطاع المصرفي بلورة استراتيجية ناجعة لمواجهة منافسة الشبكات البنكية لبلدان الاستقبال. وذلك بوجود الحرص على تطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية بالبلدان المضيفة، كوجود تمثيل كاف للبنوك الوطنية الجزائرية في الدول المرسله للتحويلات. فمن شأن عامل القرب الجغرافي ان يحفز المهاجرين على التحويل عبر القنوات الرسمية وخاصة حينما يكون الوزن النسبي لهذه التحويلات في هذه الدول له أهمية ملموسة مثلما هو الحال في دول الاتحاد الاوروبي وعلى وجه الخصوص فرنسا. ايضا عقد اتفاقات ما بين البنوك والمصارف الوطنية الجزائرية والجهات المماثلة في بلدان ارسال التحويلات لتقليل كلفة التحويل وتوفير السرعة والامان لعمليات التحويل. بالسماح للمهاجرين في دول الاقامة بالاستفادة من موارد القطاع المالي والمصرفي من خلال توفير والتعريف بالخدمات والمنتجات المالية الموجهة ازاء المهاجرين والمعروضة في اطار النظام البنكي القائم ولكن بشروط البلد المضيف، هذه الخطوات الكفيلة بتشجيع المهاجرين الجزائريين على التحويل عبر القنوات الرسمية. بالاستفادة من التجربة المغربية والتونسية في ذلك خاصة، حيث ان البنوك الجزائرية تبقى محلية لا فروع لها بالخارج تكتفي باتفاقيات مع مراكز تحويل الاموال كويسترن يونيون. بينما دخلت البنوك الفاعلة في حالة المغرب وتونس في شراكة مع بلاد الاستقبال وفي اتفاقات مع مراكز تحويل الاموال المغرب مع ويستون يونيون ومونيغرام وتونس مع ويسترن يونيون. وكذا اتفاقيات مع مؤسسات مالية للتحويل الالي كتلك بين المغرب واسبانيا. فالمغرب تعتبر اول مبادر في مجال الخدمات البنكية المقدمة إلى المهاجرين بفعل إقامة شبكة بنكية مهمة نسبيا تنشط في مختلف بلدان الاستقبال في وقت مبكر ابتداء من عام 1971 لاستهداف ادخار جاليتها بصورة رسمية ومنافسة بنوك الدول المضيفة من خلال إنشاء شبكة من المصارف المغربية بالخارج مثل البنك المغربي للتجارة الخارجية، البنك المغربي للتجارة والصناعة، بنك الائتمان والشعبي المغربي المتواجدة بفرنسا. بالإضافة الى توقيع القرض العقاري والفندقي المغربي معاهدة للشراكة مع صندوق توفير بفرنسا



Provence-Alpes-corse يسمح للمهاجرين يسمح بموجبه للمغربيين المقيمين بفرنسا الحصول على سلع عقارية بالمغرب بالأورو أو الدرهم في إطار برنامج محدد وواضح.

4 - كما يمكن ايضا الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة كادراج خدمة التحويل عبر بطاقات الدفع وذلك لتدنية التكلفة في الانتقال وضمن عملية انتقال اموال المهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية .  
والمثال على ذلك التجربة الناجحة للمغرب التي اتاحت العديد من بطاقات الدفع الموجهة الى العائلات المغربية التي توفر العديد من المزايا، حيث قدمت

بطاقة دفع قابلة لإعادة الشحن تدعى بـ La société générale Marocaine des Banques

، وقدم ايضا البنك المغربي للتجارة والصناعة بطاقة ائتمان مشحونة موجهة تسمى Kesma.

5- ينبغي ان يكون سوق التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين بالجزائر شفاف ، يسمح بحماية التحويلات من الاخطار . حيث يتم ذلك من خلال تسهيل وتأمين افضل للحصول على المعلومات والشفافية المالية، باستثمار الدولة الجزائرية في الاشهار والتواصل مع المهاجرين الفاعلين للتحويلات على وجه الخصوص بالدول التي تستضيف اعددا كبيرة من المهاجرين الجزائريين كدول الاتحاد الاوروبي للتعريف بمزايا القنوات الرسمية للتحويل، والخدمات المقدمة من طرف هذه الاليات النظامية خاصة وان المهاجرين ليسوا على علم كامل بالامكانات التي توفرها هذه الاليات، وعلى وجه الخصوص تسهيل عملية الحصول على المعلومات فيما يتعلق بتكاليف التحويل من خلال هذه القنوات الرسمية ذلك ان غالبية المهاجرين لديهم فكرة غامضة حول التكاليف الفعلية للتحويل . مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذه التكلفة تتضمن العديد من الرسوم منها العمولة الثابتة، تطبيق أسعار صرف مختلفة ما بين العملات وغيرها من النفقات غير المباشرة على نحو يصعب معه تقدير التكلفة الحقيقية للانتقال. وضرورة ان يترافق هذا الاشهار والتواصل مع تحسيس المهاجرين باخطار التحويلات المالية خارج القنوات الرسمية التي تتم بالاوراق المالية، سواء من طرف المهاجر نفسه او من طرف اشخاص اخرين على الرغم من انخفاض تكاليف التحويل من خلالها مما من شأنه ان يمكن من تأمين حماية افضل للتحويلات ومكافحة السوق السوداء على حد سواء ، ومن ثمة توجيه التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية الى القنوات الرسمية.

6 - تحسين استخدام الاموال التي يرسلوها المهاجرون الجزائريين لوطنهم الاصل في عملية التنمية من خلال استراتيجيات مساعدة مما يسمح بربط المحولين بالقطاع المالي الرسمي. لاسيما فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة وتغطية احتياجات التعليم والصحة من اجل الغاء الشكل الطارئ للتحويلات الذي يدفع المهاجرين الجزائريين اللجوء الى القنوات غير الرسمية للتحويل ، بالنظر الى ان الجزء الاهم من تحويلات المهاجرين الجزائريين يوجه لتمويل النفقات الاستهلاكية ثم مصاريف التعليم وان الميزة الطارئة للتحويل التي تمثل لب وهدف شركات تحويل الاموال كويسترن يونيون الاقل تنافسية فيما يخص التكلفة والمهيمن على التحويل بالجزائر بموجب الاتفاقية الاحتكارية بينه وبين البريد. ومحاولة

الاستفادة في هذا الصدد من التجربة المغربية كجمعية الهجرة والتنمية التي تهتم بتنمية المناطق التي ينتمي اليها المهاجرون بالتعاون مع جمعيات بهذه المناطق ومحاولة اقحام سكانها المستفيدين من التحويلات في تحديد حاجياتهم واهتمام الجمعية بالبنيات التحتية والنشاطات الاقتصادية واتساعها لتشمل المشاريع المدرة للدخل على نحو يحفز المهاجرين على توظيف اموالهم بشكل رسمي. حيث يعد المجتمع المدني أحد أهم الشركاء في ربط المهاجرين بوطنهم الأم من خلال تقديمه فرص حقيقية للمشاركة المجتمعية، وه ذا يأتي من خلال تجمعات المهاجرين في صورة جمعيات أهلية أو شبكات اجتماعية، اذ أن أموال التحويلات هي أموال تخص المهاجر وهو وحده صاحب القرار في الاستخدام الذي تتوجه إليه، وأن هذا المهاجر في احتياج إلى مساعدة من افراد اسرته ومنطقته في اختيار القرار السليم لتوظيف أمواله، وكسب ثقته وأنه قادر على الاعتماد على هذه الشبكات ليضع تحويله في أفضل استخدام بالنسبة له أو لأسرته، مما من شان هذه الشبكات توجيه المغتربين الجزائريين الى التعامل عبر القنوات الرسمية. وهو الامر الذي يتطلب إشراك المجتمع المدني كشريك فاعل في عملية التنمية في الجزائر وإشراك جميع الفاعلين من جمعيات المهاجرين، جمعيات محلية، المستشارين المحليين والإدارات إضافة إلى الممولين على نحو يسمح بتطبيق مثل هذه التجربة بالجزائر ويضمن نجاحها خاصة أنه كانت هناك محاولة لتطبيق هذه التجربة سابقا ولكن لم تكتمل لعدم وجود فاعلين محليين ملتزمين لتطبيق المشروعات.

كما يعد الاهتمام بتهيئة المناخ الاستثماري الجاذب للتحويلات بايلاء اهمية خاصة الى العلاقة الجدلية القائمة بين قرار الاستثمار واکراهات بيئة الاستثمار ومحاولة تحفيز المهاجرين على الاستثمار في أنشطة إنتاجية – وذلك بصورة اختيارية وليست إجبارية- بتنمية نشاط المشروعات المتناهية الصغر و تشجيع المهاجرين على استخدام تحويلات في أنشطة مولدة للدخل مع دعم قدرات أسر المهاجرين على إدارة هذه الأعمال يساعد على توجيه المزيد من التحويلات عبر القنوات غير النظامية نحو القنوات النظامية. وذلك من خلال توعية المهاجر والاسر باساليب توظيف الموارد المتاحة لها في القطاع الرسمي. ويمكن التركيز في البداية على أنشطة تنتم بأنها عابرة للحدود كالسياحة والاتصالات والمعلومات، أو فكرة إدارة شبكة من المقاولات كما في الحالة التونسية والتي يطلق عليهم مقاولي الضفتين. وهو الامر الذي يتطلب اشراك النظام البنكي ليس فقط من خلال تحسين مستوى الخدمة المالية المقدمة من طرف هذا النظام في تقديم تسهيلات للايداع والحصول على القروض بمختلف انواعها لاستقطاب اموال المهاجرين المرسلة بصورة نظامية والتقليل من خطر تزويد القطاع غير الرسمي للتحويل. بل ايضا يتعين على النظام البنكي تاطير المهاجرين وتزويدهم بالاستشارة والمساعدة الضرورتين لانجاز المهاجرين.

وختاما من خلال كل هذه النتائج والاقتراحات، واعتبارا لاهمية التحويلات، فإين الحفاظ على هذا المورد هو مسألة حيوية لدعم التنمية في هذه البلدان، و الأمر هنا لا يقتصر على التحويلات بل كذلك امكانية

توجيه هذه التحويلات الى الاستثمارات تجمع بين التكنولوجيا والخبرة المكتسبة في دول الاستقبال امام تردد المستثمرين الاجانب . وفي هذا السياق يشكل بروز نخبة بين المهاجرين المغاربيين في دول الاستقبال تتوفر على مؤهلات علمية و خبرات في مجال الأعمال- ظهور صنف من المهاجرين يمارسون نشاطات غير بيع قوة العمل بحيث يشغلون مختلف مجالات اقتصادية- فرصة لفتح آفاق جديدة للشراكة والتعاون بين دول المهجر و الدول الموفدة . ففي عالم يشكل فيه اقتصاد المعرفة أساس التنمية، يمكن لهذه الكفاءات التقنية و المهنية المكتسبة في بلدان الإقامة، اعتبارا للإمكانيات الهائلة للتنمية في المغرب العربي، أن تخلق نشاطات اقتصادية تدعم التنمية وتوفر مناصب للشغل . وبديهي أن الارتباط العاطفي والثقافي لهذه الصفوة لا يكفي لدفعها للاستثمار في البلدان الأصل ولدى يجب دعم ذلك بتحفيظات ذات طابع اقتصادي مع خلق مناخ ملائم للاستثمار. وهذا يقتضي بداية مراجعة إدراك دور المهاجر الحالي والمحتمل من طرف جميع المؤسسات. فهذه يجب أن تنظر إلى هؤلاء باعتبارهم فاعلين و شركاء يدعمون المجهود التنموي.

على ضوء الأبعاد المستقبلية للاقتصاديات المغاربية، وهي مقبلة على استحقاقات مصيرية، ما من شك أن ذاك يظل الطريق الأمثل الذي من شأنه أن يجعل من الهجرة وسيلة للتنمية و من المهاجر فاعلا أساسيا في إنعاشها.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع بالعربية

#### 1- تقارير و اوراق عمل

- 1- الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا - الاسكو، تقرير السكان والتنمية، العدد الثالث، الامم المتحدة، نيوروك، 6 جويلية 2007.
- 2- تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006.
- 3- تحويلات المهاجرين الى مصر والعالم، تقرير معاوماتية شهري صادر عن مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، السنة الثالثة، العدد 18، يونيو 2008.
- 4- تقرير الهجرة الدولية 2002، منظمة الامم المتحدة.
- 5- تنقل الايدي العاملة العربية: الفرص والامال، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي، الدورة 36، عمان\ المملكة الاردنية الهاشمية 5-12 ابريل \ نيسان 2009.
- 6- حسين عبدالوي، ترجمة انور مغيث، الجزائر: البعد السياسي والاجتماعي للهجرات، تقرير الهجرة المتوسطة عام 2005، مشروع تعاون بشأن الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الوافدين والهجرة وحركة الاشخاص بتمويل من المفوضية الاوروبية - MEDA.
- 7- خديجة المضاوض، ترجمة انور مغيث، الاطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالهجرة، الهجرة المتوسطة تقرير عام 2005، مشروع تعاون بشأن الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الوافدين والهجرة وحركة الاشخاص بتمويل من المفوضية الاوروبية - برنامج MEDA.
- 8- علا الخواجة، الدور اقتصادي لتحويلات المهاجرين-بالتطبيق على دول شمال أفريقيا- قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ابريل 2007.
- 9- عبد الرزاق زكري، ترجمة انور مغيث، تونس: هجرات وتحويلات وتنمية، الهجرة المتوسطة، تقرير عام 2005، مشروع تعاون بشأن الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الوافدين وحركة الأشخاص بتمويل المفوضية الأوروبية - برنامج MEDA.
- 10- فيليب فارج، ترجمة أنور مغيث وشريف يونس، الهجرة المتوسطة، تقرير عام 2005، مشروع تعاون بشأن الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الوافدين والهجرة وحركة الأشخاص بتمويل من المفوضية الأوروبية - برنامج MEDA.
- 11- محمد التحضيتي، العقول المهاجرة ودورها في التنمية في العالم العربي (دول المغرب العربي نموذجاً)، مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، وحدة/ المغرب، آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي دمشق 4-535.ThM.

12- محمد الأمين فارس، تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسكو، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية-ديسا، بيروت. ابريل-17ماي 2006.

13- محمد خشاني، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر وتونس، ورقة مقدمة الى اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:التحديات والفرص، الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا- الاسكوا، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - ديسا، بيروت، 10 - 17 ايار \ مايو 2006.

14- محمد خشاني، العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء المتخصص حول الهجرة الدولية والتنمية في شمال إفريقيا، الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الرباط\المغرب، 19 -20 اذار\ مارس، 2007 .

15 - محمد خشاني، ترجمة أنور مغيث، المغرب: هجرات وتحويلات وتنمية، تقرير عام 2005، مشروع تعاون بشأن الاندماج، الاجتماعي للمهاجرين الوافدين وحركة الأشخاص بتمويل المفوضة الأوروبية - برنامجMEDA.

16 - مساهمة الجالية التونسية بالخارج في الاقتصاد الوطني، ديوان التونسيين بالخارج، 2009.

17 - ناصر الدين حمودة، ترجمة أنور مغيث، الجزائر: الديمغرافيا واقتصاد الهجرات، الهجرة المتوسطة، تقرير عام 2005، مشروع تعاون بشأن الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الوافدين وحركة الأشخاص بتمويل المفوضة الأوروبية- برنامجMEDA.

### 1. المجالات العلمية

العيطة سمير، تحويلات المهاجرين العرب والأزمة مالية، مجلة الإقتصاد والمجتمع، السنة الثالثة، عدد1، 2009.

1 - أن سيسيل روبيروجان وكريستوف سيرفان، تحويلات المهاجرين العرب والأزمة مالية، مجلة الإقتصاد والمجتمع، السنة الثالثة، عدد 1، 2009.

2 - ديليب راثا، تحويلات العاملين والمهاجرين: شريان الحياة للتنمية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 4، ديسمبر 2005.

### 3- الملتقيات و الايام الدراسية

1 - قارة ملاك، أستاذة مكلفة بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- عنوان المداخلة: أثر سوق سعر الصرف الموازي على المؤسسات الاقتصادية والتجارية في الجزائر، اليوم الدراسي سعر الصرف وآثاره على الإقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري قسنطينة.

2- محمد بن بوزيان والطاهر زياني، مداخلة الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والجزائر، ملتقى الوطني الأول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد حلب البلدة، 21-22 ماي 2002.

#### 4- المذكرات

1- بوعتروس عبد الحق، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية حالة الجزائر، سنة 2001-2002.

#### 5 - الجرائد و الصحائف الاقتصادية

الهجرة بين الايجابيات والسلبيات، بانوراما الصحافة، الثلاثاء 4\9\2007.

#### 6 - معاهد الاحصاء

- 1- البنك الدولي
- 2- بنك الجزائر
- 3- بنك المغرب
- 4- بنك المركزي التونسي
- 5- الديوان الوطني للاحصاء- الجزائر-
- 6- المعهد الوطني للاحصاء -تونس-
- 7- ديوان التونسيين بالخارج
- 8- صندوق النقد الدولي
- 9- صندوق النقد العربي
- 10- مكتب الصرف المغربي

#### 7 - القواميس

جروان السابق، معجم اللغات انكليزي - فرنسي- عربي، دار سابق للنشر والتاليف ، فرنسا، الطبعة الثانية 1985.

#### 8 - مواقع الانترنت

1. [www.idsc.gov.eg](http://www.idsc.gov.eg)
2. <http://www.annabaa.org/nbanews/67/055.htm>.
3. <http://siteresource.worldbank.org/inprospects/resource/334934-1199807908806/4549025-1212445178844/Data-Notes.pdf>.
4. [http://www.insee.fr/fr/ffc/docs\\_ffc/es390a.pdf](http://www.insee.fr/fr/ffc/docs_ffc/es390a.pdf)
5. <http://www.jri.ir/en/ShowArticle.aspx?id=160>
6. [http://www.mercprogram.org/pdf/saib\\_musette.pdf](http://www.mercprogram.org/pdf/saib_musette.pdf)

7. [www.chautard.info/article-18-decembre-journee-mondiale-du-migrant-et-du-refugie-41413004.html](http://www.chautard.info/article-18-decembre-journee-mondiale-du-migrant-et-du-refugie-41413004.html)
8. [http://siteresources.worldbank.org/INTAFRSUMESSD/Resources/1729402-1150389437293/Sc\\_Po\\_Rapport\\_final\\_Migration\\_Internationales2.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTAFRSUMESSD/Resources/1729402-1150389437293/Sc_Po_Rapport_final_Migration_Internationales2.pdf)
9. <http://www.un.org/esa/population/publications/ittmig2002/ittmigrep2002arab.doc>
10. [http://siteresources.worldbank.org/INTAFRSUMESSD/Resources/1729402-1150389437293/Sc\\_Po\\_Rapport\\_final\\_Migration\\_Internationales2.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTAFRSUMESSD/Resources/1729402-1150389437293/Sc_Po_Rapport_final_Migration_Internationales2.pdf)
11. <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdd-07-2-a.pdf>
12. [www.acpsec.org/pr/juin.pdf](http://www.acpsec.org/pr/juin.pdf)
13. [http://hdr.undp.org/en/media/HDR\\_2009\\_FR\\_Chapter4.pdf](http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_FR_Chapter4.pdf)
14. <https://listes.univ-evry.fr/.../Master/...I/M%20S&I%20Gén%20des%20Matériaux.pdf>
15. <http://www.cnrs.fr/comitenational/doc/rapport/2004/lesateliers/211-222-Chap9-transferts.pdf>
16. [http://www.un.org/esa/population/meetings/EGM\\_Ittmig\\_Arab/P07\\_Fares.pdf](http://www.un.org/esa/population/meetings/EGM_Ittmig_Arab/P07_Fares.pdf)
17. [http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Note\\_32.pdf](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Note_32.pdf)
18. <http://www.uneca-na.org/Migration/arabe/Programme%20of%20Work%20Arabic.pdf>
19. <http://www.amf.org.ae/ar/jointrep>
20. [www.oecd.org](http://www.oecd.org)
21. [http://www.vie-publique.fr/documents-vp/dette\\_publique\\_2007/bulletin\\_aft\\_200702.pdf](http://www.vie-publique.fr/documents-vp/dette_publique_2007/bulletin_aft_200702.pdf)
22. <http://web.worldbank.org/WBSITE/External/EXTAFRENCHHOME/NEWSARABIC/0,,ConentMDK:21590246Pa/2pk:64257043PIPK:437376the.SitePK:1052299,00.ht>
23. [www.Imf.org](http://www.Imf.org)
24. <http://siteresource.worldbank.org/INTPROSPECTS/resource/334934-1199807908806/4549025-1212445178844/DATA-NOTES.PDF>
25. <http://www.oit.org/public/french/standards/relm/ilc/ilc92/pdf/rep-vi.pdf>
26. [www.ifad.org/remittances/maps/brochure\\_f.pdf](http://www.ifad.org/remittances/maps/brochure_f.pdf)
27. [www.uclouvain.be/cps/ucl/doc/demo/documents/Lerch.pdf](http://www.uclouvain.be/cps/ucl/doc/demo/documents/Lerch.pdf)
28. [http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2005/11/14/000112742\\_20051114174928/Rendered/PDF/343200GEP02006.pdf](http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2005/11/14/000112742_20051114174928/Rendered/PDF/343200GEP02006.pdf)
29. [www.afdb.org/.../30753192-EN-ABDELKADER-ELKHIDER-ELBOUHADI-111.PDF](http://www.afdb.org/.../30753192-EN-ABDELKADER-ELKHIDER-ELBOUHADI-111.PDF)
30. [www.banque-france.fr/fr/publications/telechar/bulletin/etu173\\_4.pdf](http://www.banque-france.fr/fr/publications/telechar/bulletin/etu173_4.pdf)

31. <http://www.dilipranta.com/index-files/rata-remitteances-oslo-February2007.pdf>.
32. <http://www.siteresource.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resource/334934-1110315015165/MD-Brief8.pdf>.
33. <http://wikim.eu/journee-detude-migrants-connectes/>
34. [http://ged.u-bordeaux4.fr/Hellou\\_Gondas\\_MENA.pdf](http://ged.u-bordeaux4.fr/Hellou_Gondas_MENA.pdf)
35. <http://www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/Conference/D36/d-36-report.doc>
36. <http://id.erudit.org/iderudit/007258ar>
37. <http://ideas.repec.org/p/zbw/zewdip/1857.html>
38. [www.cfsi.asso.fr/upload/valorisation\\_em.pdf](http://www.cfsi.asso.fr/upload/valorisation_em.pdf)
39. [http://www.dgtpe.minefi.gouv.fr/debat0801/etude\\_bafd0801.pdf](http://www.dgtpe.minefi.gouv.fr/debat0801/etude_bafd0801.pdf)
40. <http://www.upu.int>
41. <http://www.afkar-ideas.com/findex.php>.
42. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2002/12/> - 17k – HTML
43. [www.bei.org](http://www.bei.org)
44. [www.economie.gouv.fr/directions\\_services/dgtpe/.../atelier2\\_060228.pdf](http://www.economie.gouv.fr/directions_services/dgtpe/.../atelier2_060228.pdf)
45. [www.un.org/esa/.../EGM...Arab/P06\\_Khachani\(Rev\).pdf](http://www.un.org/esa/.../EGM...Arab/P06_Khachani(Rev).pdf)  
[www.redamed.com/.../Khachani\\_seminario\\_movilidades\\_Granada.pdf](http://www.redamed.com/.../Khachani_seminario_movilidades_Granada.pdf)
46. [http://www.eui.eu/RSCAS/e-texts/Part-3\\_2005-CARIM-AR\\_ar.pdf](http://www.eui.eu/RSCAS/e-texts/Part-3_2005-CARIM-AR_ar.pdf)
47. [http://www.eui.eu/RSCAS/e-texts/CARIM-AR2007\\_Part2.pdf](http://www.eui.eu/RSCAS/e-texts/CARIM-AR2007_Part2.pdf).
48. [www.ilo.org/public/french/bureau/inst/download/algeria.pdf](http://www.ilo.org/public/french/bureau/inst/download/algeria.pdf)
49. <http://www.oecd.org/dataoecd>
50. [http://cadmus.eui.eu/dspace/bitstream/1814/7981/1/MIREM\\_AR\\_2007\\_01.pdf](http://cadmus.eui.eu/dspace/bitstream/1814/7981/1/MIREM_AR_2007_01.pdf)
51. [www.carim.org](http://www.carim.org)
52. [www.iemed.org/mhicongress/dialegs/tots/papers/khachani.pdf](http://www.iemed.org/mhicongress/dialegs/tots/papers/khachani.pdf)
53. [siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/1-4\\_Rucaj.ppt](http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resources/1-4_Rucaj.ppt)
54. [www.mirem.eu/archive/rencontre1algerie.pdf](http://www.mirem.eu/archive/rencontre1algerie.pdf)
55. [http://web. World Bank Org/WBSITEEXTERNAL/EXTRARBIC HOME/NEW SARABIC/O, CONTENTMDK: 22116655 page PK: 64257043 pipk: 437376 the site PK: 1052299.00. Html.](http://web.WorldBankOrg/WBSITEEXTERNAL/EXTRARBIC/HOME/NEW/SARABIC/O,CONTENTMDK:22116655,pagePK:64257043,pipk:437376,theSitePK:1052299.00,Html)
56. [www.livres-revues.com/export.html](http://www.livres-revues.com/export.html)
57. [http://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy\\_and\\_research/rcp/5+5/Synthese Migration & Developpement MKachani.pdf](http://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/rcp/5+5/Synthese_Migration_&_Developpement_MKachani.pdf).
58. Le Matin. Ma
59. [www.portal-stat.admin.ch/iaos2000/bourchachen\\_final\\_paper.doc](http://www.portal-stat.admin.ch/iaos2000/bourchachen_final_paper.doc)
60. [www.imi.ox.ac.uk/.../NORTH%20AFRICA%20-%20Boubakri%20paper.pdf](http://www.imi.ox.ac.uk/.../NORTH%20AFRICA%20-%20Boubakri%20paper.pdf)
61. [www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=99](http://www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=99)



### 1- Revues Scientifiques

- 1- Belguendouz, A, « les TME ou les devisardes 1961-1991 » revue économie et socialisme, n°11 et 12, Rabat 1992.
- 2- Bennabou. M et Garson. J.p, « les Marocains, moins de chômeurs et plus devises » l'argent des émigrés, I.N.E.D travaux et documents, cahier n°94, paris. Edition P.U.F. 1981.
- 3- Boubakri Hassen, Fadhloulah. AH et SAFIR .N, CaGoa, P, Migration et coopération au développement, études démographique N 28, Edition du conseil de l'Europe, 1994.
- 4- Claudine Attias-Donfut, François-Charles Wolff et Philippe Tessier, Les transferts intergénérationnels des migrants âgés, revue ÉCONOMIE ET STATISTIQUE N° 390, 2005.
- 5- Dilip Ratha, Les transferts de revenus, source de financement du développement, afker/ idées Revue trimestrielle pour le dialogue entre le Maghreb, l'Espagne et l'Europe 2003, Institut europeu de la méditerranée.
- 6- Les notes du jeudi, Direction des politique de développement, Numéro 54-16 mars 2006.
- 7- Le rôle des transferts de fonds des émigrés dans le développement, perspectives des migrations internationales, revue problèmes économiques, dossier migrations internationales : quels effets sur les économies ?, n 2914, mercredi 3 janvier 2007.
- 8- Migration and développement : la lettre de migration et développement N7, Juin 2002.
- 9- Mohamed el-Qorchi est économiste principal au Département de la monnaie et des changes du FMI, Hawala « comment fonctionne ce système informel », Revue Finances et Développement, 1 Décembre 2002.
- 10- Musette Mohamed Saib et Labdellaoui Hocine, Migration et marche du travail : tendances récentes en Algérie, Revue publiée par le centre de recherche en Economie Appliquée pour le développement «cahier du CREAD », N°65-3 trimestre 2003.
- 11- Riadh Ben Jelili et Mohamed Jellal , Transferts des migrants tunisiens et qualification – théorie et évidence, Revue L'Actualité économique, vol. 78, n° 3, 2002.
- 12- Sanjeev Gupta, Catherine Pattillo et smita wagh ,l'impact bénéfique des envois de fonds sur l'Afrique, revue finance et développement, juin2007, Volume 44, N 02.

### 2- Documents Spécialisés ( Manuels, rapports...)

- 1- Abdelkader ELKHIDER. Abdelhamid El BOUHADI .El Mustapha KCHIRID, Les déterminants de transferts des résidents marocains à l'étranger : étude empirique de 1970 à 2006.
- 2- Abdelkader Teto, contribution des transferts à la solidarité sociale et familiale a la consolidation des filets de sécurités et de protection contre la pauvreté cas du Maroc.

3- Abderrazek Beihaj Zekri, Tunisie/ migration, transfert et développement in CARIM/ migration méditerranéennes. Rapport 2005. Européen inversivity institut.

4-Bataille autour de l'argent des émigrés algériens, lundi 13 aot 2007, Extrait du CADTM <http://www.cadtm.org>.

5-B. Hamdouch et M. Khachani, les déterminants de l'émigration internationale au Maghreb, 2002.

6-Boubakri Hassan, Remises Migratoires ; Equilibres Macro-économiques et développement Régional en Tunisie.

7-CARIM : Migrations méditerranéennes, rapport 2006-2007, sous la direction de Philippe Fargues Projet de coopération sur les questions liées à l'intégration sociale des immigrés à la migration et à la circulation des personnes, institut universitaire européen et commission européenne.

8- Chaabita Rachid, les transferts de fonds des résidents marocains en Europe, impact et déterminants, réunion ad hoc d'experts –migration internationale et développement en Afrique du nord, Nation unies commission économique pour l'Afrique du nord, Rabat Maroc, 19-20 mars, 2007.

9-Chaire Quetelet , Mathias Lerch et Philippe Wanner, La mesure des transferts de fonds Nord-Sud : Nouvelles approches dans les pays d'immigration, Laboratoire de démographie et d'études familiales Université de Genève, 2008.

1- Musette Mohamed Saïb, Approche sociologique des comportements de transferts de fonds en Algérie, Rapport final de projet de recherche, Centre de Recherche en Economie Appliqué pour le Développement CREAD, Alger, Décembre 2007.

2- Dominique-Stéphane BARRO, Thomas BENNINGER, Issa BITANG A TIATI, Simone GRUHL, Olga KOUKOU, Andreea-Cristina MIHAI, rapport sur les migrations, « Migrations internationales – une option de sortie par défaut ? ». l'atelier international « Banque Mondiale » de Sciences-Po- février 2007.

3- Mobilité et développement humains : impact dans les pays d'origine et de destination, chapitre 4 du rapport Mondial sur le développement humain 2009.

4- Sylvie DENOIX, Michel Espagne Catherine Miller, Transferts, Mobilités, Recompositions Culturelles et Politiques, chapitre 9 de rapport de Conjoncture 2004.

5- Transferts De Fonds Des Travailleurs Migrants vers Les Régions Voisines De l'EU, article extrait de bulletin mensuel 2007, banque centrale européenne.

6 - Perspectives des migrations internationales « les transferts de fonds internationaux des émigrés et leur rôle dans le développement », extrait du chapitre 3 du rapport 2006, organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), Edition 2006

7- Dilip Ratha , Sanket Mohapatra, K. M .Vijayalakshmi,Zhimei Xu ,Tendances des envois de fonds en 2007, Groupe des perspectives de développement, Équipe Migration et

envois de fonds , Migration et développement, Banque mondiale, Abrégé 3, 29 novembre 2007 .

8- Statistique sur la balance des paiements et données sur les envois de fonds : Rapport d'avancement , Statistique de la balance de paiement , Extrait de bulletin d'information des divisions de la balance des paiement et la dette extérieure fin 2005, Volume 12, numéro 01, Département des statistiques du FOND MONETAIRE INTERNATIONALE (FM I).

9- Une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée, OIT, Rapport VI du CIT 92e session 2004, Genève

10- Travailleurs migrants et envois de fonds ; flux mondiaux de fonds envoyés vers les pays en développement et en transition, rapport de Fond Internationale De Développement Agriculture FIDA, Edition de décembre 2007.

12- World Bank, Global Economic prospects Economie implication of remittances and migration 2006, Chapter4; Trends,Determinants,and Macroeconomic Effects of Remittances.

14- Emmanuel ROCHER et Adeline PELLETIER, Etude sur Les transferts de revenus des migrants : quel impact sur le développement économique et financier des pays d'Afrique subsaharienne ?, Extrait de bulletin de la banque de France, N° 173 • Mai-juin 2008.

15- Samira HELLOU, Madjid GONTAS et Abdelhak BENNAMAR, Les envois de fonds : quel effet sur la pauvreté dans la région MENA, Étude empirique, Journée thématique du GDR : « Envois de fonds, inégalité et pauvreté dans les pays en développement » LARE-Efi , 16 octobre 2008.

17- La valorization economique de l'épargne des migrants, épargner ici, investir la-bas, un état des lieux,étude réalisée par le groupe de travail, Rassemblant le, Finansol et le CFSI, Rédaction Aude Penent – CFSI, décembre 2003.

18- Les transferts des fonds des migrants, un enjeu de développement, rapport de la banque Africaine 2007.

19- Les transferts de fonds via le réseau postal renforcent le développement mondial, Département de la poste des télécommunications et des technologies de l'information, 15/ 11/ 2006.

20- Etude sur les transferts de fonds des migrants méditerranéens d'Europe, Banque européenne d'investissement, 03\ 2008.

21- Monique Bourven, Comment mobiliser l'épargne des migrants en faveur du Co-développement, Rapports du conseil Economique et Social, République Française, 2008.

23- Musette Mohamed saïb, Gestion algérienne de la migration internationale: Une stratégie nouvelle en perspective? (draft).

24- Mohamed saïb musette, Youssef Alouane, Mohamed Khachani et Hocine Labdelaoui, Rapport sur les migrations et le développement au Maghreb Central, programme des migrations internationales, bureau international du travail GENEVE, 2006.

26- Musette Mohamed saïb avec la collaboration de M Abderahmane Blhouari et Dr. Hocine Labdelaoui, Rapport d'analyse MIREM-AR 2007/01, Migration de retour au Maghreb : Migrant de retour en Algérie ; une nouvelle stratégie en perspective, institut universitaire européen.

27- Mohamed Khachani, Migration, transfert et développent au Maroc, Rapport de recherche, institut universitaire européen- 2005.

28- Mohamed Saïb Musette Avec la contribution de : Hocine Labdelaoui, Abdellatif Benouared Hamid Khaldoun, Projet MIREM (Migration de retour au Maghreb) Action

collective de soutien à la réintégration des migrants de retour dans leur pays d'origine, Réponses aux questionnements soulevés au cours de la première rencontre consultative Le cas des migrants algériens, Institut Universitaire Européen, Florence, Italie, 23-24 novembre 2007.

30- M.chref- M. Wahbi, « quelles stratégies pour quels enjeux : le cas du Maroc » extrait de livre « les maghrébins dans la migration internationale », volume 2, centre de recherche en économie appliquée pour le développement CREAD, Alger, 2006.

31- Mohamed Khachani, Dialogue sur la coopération migration en méditerranée occidentale, Panel thématique « Des liens entre migration et développement », Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations. Rabat. Maroc.

32- Youssef Alouane, Etude régionale : Migration et Développement en Tunisie, Projet RAF/02/12M/EEC « La Migration de main d'oeuvre pour l'intégration et le développement dans l'EUROMED, l'Afrique orientale et occidentale », Bureau International du Travail, Novembre 2005.

33- Jamal BOURCHACHEN, Apports des transferts des résidents à l'étranger à la réduction de la pauvreté : cas du Maroc, statistique développement et droit de l'homme, Session I-Pa 5c, direction de statistique, Rabat, Maroc, 2000.

34- Hassen Boubakri, les effets des réseaux transnationaux sur l'économie locale et régionale à TATAOUINE (SUD-EST TUNISIEN), extrait de l'ouvrage intitulé "Emigrés - immigrés dans le développement local", sous la direction de Mohamed CHAREF et Patrick GONIN. - Agadir : Editions Sud-Contact, 2005.

37- Jean-fierre Cassarino, Expériences de développement en Afrique du Nord et modalités de participation des migrants.

38- République Algérienne Démocratique et populaire, Commission de la communauté Algérienne à l'étranger, Etude préliminaire : situation de la communauté Algérienne à l'étranger, Alger.

Enquête sur les projets économiques réalisés par les tunisiens résidant à l'étranger (1995- 2001), document interne, OTE, 2003

### Thèses

1. L'Impact de la mobilité internationale des personnes hautement qualifiées sur les PVD, Master 1 expertise économique et financière, Université de Savoie, 2003-2004.

2- John p. Martin & Jean- Christophe pumont, Séance 7 : impact de l'immigration sur les d'origine : transferts de fonds et fuite de cerveau, Master « Economie des relations internationale », Sciences po, paris.

### 3. Séminaires et journées d'études

4. Journée internationale des migrants, le 3 décembre 2008, 19:02.

**5. Fatma Mabrouk ' Doctorante', Migration Internationale, Les Transferts et Le Développement Peut-on parler d'un Canal Unique ?, journée d'étude ; Migrants connectés, Groupe de Recherche en Economie Théorique et Appliquée – UMR CNRS 5113, Université de Montesquieu Bordeaux IV, mardi 23/06/2009.**

3- ATELIER 2 : CO-DEVELOPPEMENT ET TRANSFERT DE FONDS DES MIGRANTS, Conférence sur les financements innovants du développement, Paris, 28 février – 1er mars 2006.

4- Mohamed khachani 'Président de l'Association Marocaine d'Etudes et de Recherches sur les Migrations séminaire sur La question migratoire dans les relations euro- maghrébines, université V Agdal de rabat.

### 1- Outrages Scientifiques

1. Georges Tapinos, l'économie des migrations internationales, fondation nationale des sciences politiques, paris 1974.
2. Stéphane de tapia 'Système migratoire euro-méditerranéen : effets des transferts financiers dans les pays d'origine 'conseil de l'Europe' Edition média- plus, Constantine' avril 2008.
3. Musette Mohamed saïb, les maghrébins dans la migration internationale, volume 2, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le développement (CREAD), Algérie, 2006.
4. Bernard Granotier, Les travailleurs immigrés en France, édition revue francoi maspero, paris, 1973.
5. Madeleine Trebous, migration et développement- le cas de l'Algérie OCDE, paris 1970.
6. Juliette Minces, les travailleurs étrangers en France, édition du seuil 27 rue Jacob, paris VIe, 1973, pp 47-55.
7. Cédétim (Centre d'études anti- impérialistes, rue Notre-dame-des champe , paris5e), édition stock 1975.
8. Ahmed Henni, Essai sur l'économie parallèle cas de l Algérie, Editions/ ENAG, 1991.
- 9. Journaux Economique**
1. Lyes Malki, Migration et externalisation de la main d'œuvre, El watan économique, du 23 au 29 mars 2009.
2. Musette Saïb Mohamed, les transferts des émigrés atteint 3 milliards de dollar en 2008, El watan économique, du 8 au 17 juin 2009.
3. APS, 1.5 milliard de dollar transférés en 2007, El watan , 30 janvier 2009.
4. MRE a l'épreuve de la crise : les Marocain transferts moins que les subsahariens, Par Redouane Chakir, le matin économie ,31.05.2009.
5. Ben Halima, les transferts des résident à l'étranger, Express « presse économique tunisienne », Vendredi 09/ 10/ 2009.
6. Abdelkim Naas, consultant et expert en finances -livre »les systèmes bancaire Algérien, de la décolonisation a l'économie du marché-Ruée vers le marché noir de la devise-El Watan économique-du 12 au 18 Octobre 2009.
7. Abdelkim Naas « consultant et expert en finance », la politique encourage le marché parallèle El-Watan économique, du 12 au 18 Octobre 2009.
8. Mourade ouchichi, professeur d'économie a l'université de Bejaia, comment les émigrés bouleversent l'économie locale, El watan, vendredi 26 juin 2009.

## المراجع باللغة الانجليزية .

1. lucas&Meyer , Beginninge population studies, 2eme Edition, Canberra, Australian National Centre for Development Studies, 1994.
- 2. Report and Discussion**
3. ACP- EU, Assemblée Parlementaire Paritaire, Report on migration of skilled workers and its effects on national development 2007.
4. Mobility and Migration, chapter 5 of the world development report 2009.
5. Van Dalen Hendreck & others (2005), Remittances and their effect on emigration intentions in Egypt, Morroco and Turkey, Tinbergen institute discussion paper, Univesteit Amsterdam.
6. Gallina Andrea (2006), The impact of international migration on the economic development of countries in the Mediterranean, United Nations expert group meeting

- on international migration and development in the Arab region, United Nations, Beirut, May.
7. Kukulenz .. buc , « worker remittances and capital flow to developing countries » , new discussion paper , centre for european economic research , N04-31.
  8. Bouhga- Hagbe Jacques (2004), A theory of worker's remittances with an application to Morocco, International monetary fund working paper, October.
  9. Dilip Ratha, Leveraging Remittances for Development, Policy Brief PROGRAMON MIGRANTS, MIGRATION, AND DEVELOPMENT JUNE 2007, Migration Policy Institute *mpi*).
  10. Dilip Ratha, Sanket Mohapatra and Zhimei Xu, Outlook for Remittance Flows 2008 - 2010, Migration and Development Brief 8, Migration and Remittances Team ,Development Prospects Group, The World Bank, November 11, 2008.
  11. OECD database on foreign-born and expatriates, 2006.
  12. Caglar, Ozden, "Brain Drain in Middle East & North Africa: The Patterns under the Surfaces", International Expert Group Meeting.
  13. Mohamed khachani, Dialogue Session on Remittances and Development, Track : Economics and Development, Human Movements and Immigration (HMI) World Congress, 2-5 September 2004, Barcelona, Spain.
  14. World Bank Staff estimates based on the international monetary Fund's Balance of payments statistics yearbook 2008.
  15. Andrea Gallina, the link between remittances and local development evidences from Morocco, Federico café centre, department of social sciences, roske de university- DK-4000 Denmark.









Lesotho	SSA	LMC	LDC	..	..	..	..	..	..	122	138	165
Liberia	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Libya	MNA	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Liechtenstein	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Lithuania	ECA	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Luxembourg	OEC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Macao, China	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Macedonia, FYR	ECA	LMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Madagascar	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	1	..
Malawi	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Malaysia	EAP	UMC		..	..	..	..	..	29	39	44	50
Maldives	SAS	LMC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Mali	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	23	18	26
Malta	NOC	HIC		..	..	18	18	20	19	22	32	36
Marshall Islands	EAP	LMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Mauritania	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Mauritius	SSA	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Mayotte	SSA	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Mexico	LAC	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Micronesia, Fed. Sts.	EAP	LMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Moldova	ECA	LMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Monaco	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Mongolia	EAP	LMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Morocco	MNA	LMC		..	..	..	..	..	..	533	547	590
Mozambique	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Myanmar	EAP	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Namibia	SSA	LMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Nepal	SAS	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Netherlands	OEC	HIC		..	133	203	262	367	348	335	329	401
Netherlands Antilles	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	8	6
New Caledonia	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
New Zealand	OEC	HIC		..	..	..	108	156	162	157	127	144
Nicaragua	LAC	LMC		..	..	..	..	..	..	..	..	4
Niger	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	4	8	6	6
Nigeria	SSA	LIC		..	..	..	..	..	..	..	..	20
Northern Mariana Islands	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..
Norway	OEC	HIC		..	..	..	..	..	..	8	9	66

Oman	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Pakistan	SAS	LIC		..	..	..	..	..	..	..	412	..	872
Palau	EAP	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Panama	LAC	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	104
Papua New Guinea	EAP	LIC		..	..	..	..	..	..	..	14	..	9
Paraguay	LAC	LMC		..	..	..	..	..	..	6	7	..	18
Peru	LAC	LMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Philippines	EAP	LMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	339
Poland	ECA	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Portugal	OEC	HIC		..	..	..	..	..	..	1,127	924	..	1,197
Puerto Rico	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Qatar	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Romania	ECA	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Russian Federation	ECA	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Rwanda	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	-	..	1
Samoa	EAP	LMC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..	6
San Marino	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
São Tomé and Príncipe	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Saudi Arabia	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Senegal	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	9	26	46	..	43
Serbia and Montenegro	ECA	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Seychelles	SSA	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Sierra Leone	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Singapore	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Slovak Republic	OEC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Slovenia	NOC	HIC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Solomon Islands	EAP	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Somalia	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
South Africa	SSA	UMC		..	15	15	17	16	26	36	29	..	29
Spain	OEC	HIC		..	..	..	..	..	..	1,404	1,380	..	1,463
Sri Lanka	SAS	LMC		..	..	..	..	..	..	9	13	..	18
St. Kitts and Nevis	LAC	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
St. Lucia	LAC	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
St. Vincent and the Grenad	LAC	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Sudan	SSA	LMC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..	..	40
Suriname	LAC	UMC		..	..	..	..	..	..	..	..	..	3
Swaziland	SSA	LMC		..	..	..	..	..	4	8	10	..	12

Sweden	OEC	HIC		6	12	13	16	20	26	41	61
Switzerland	OEC	HIC	..	..	..	..	..	..	..	..	406
Syrian Arab Republic	MNA	LMC	..	..	..	..	..	..	..	..	92
Taiwan, China	NOC	HIC									
Tajikistan	ECA	LIC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Tanzania	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..
Thailand	EAP	LMC	..	..	..	..	..	..	18	24	45
Timor-Leste	EAP	LMC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..
Togo	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	4	5	7	8
Tonga	EAP	LMC	..	..	1	1	2	5	7	5	6
Trinidad and Tobago	NOC	HIC	..	..	..	..	..	..	3	2	1
Tunisia	MNA	LMC	..	..	..	..	..	..	..	142	168
Turkey	ECA	UMC	..	..	..	..	..	1,426	1,312	982	982
Turkmenistan	ECA	LMC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Uganda	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..
Ukraine	ECA	LMC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
United Arab Emirates	NOC	HIC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
United Kingdom	OEC	HIC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
United States	OEC	HIC	..	..	..	..	..	..	..	..	460
Uruguay	LAC	UMC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Uzbekistan	ECA	LIC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Vanuatu	EAP	LMC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..
Venezuela, RB	LAC	UMC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Vietnam	EAP	LIC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Virgin Islands (U.S.)	NOC	HIC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
West Bank and Gaza	MNA	LMC	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Yemen, Rep.	MNA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..
Zambia	SSA	LIC	LDC	..	..	..	..	..	..	..	..
Zimbabwe	SSA	LIC	..	..	..	..	..	..	..	..	18
<b>All developing countries</b>				405	456	479	559	2,197	3,343	4,362	7,170
Low-income countries				7	25	37	36	100	213	702	1,297
Middle-income				398	431	442	523	2,097	3,130	3,660	5,873
Lower MICs				383	416	425	507	616	1,618	2,373	4,488
Upper MICs				15	15	17	16	1,481	1,512	1,287	1,385
East Asia and Pacific				-	1	1	2	34	64	87	455

Europe and Central Asia	-	-	-	-	1,426	1,312	982	982
Latin America and Caribbean	51	55	70	77	86	199	432	632
Middle-East and North Africa	211	238	248	270	277	966	1,355	2,597
South Asia	121	140	129	181	266	439	1,086	1,903
Sub-Saharan Africa	22	22	31	29	108	363	420	601
<b>High income OECD</b>	1,568	1,993	2,446	2,648	2,491	6,762	7,261	10,540
<b>High income non-OECD</b>	76	163	213	204	157	135	156	210
<b>World</b>	2,049	2,612	3,138	3,411	4,845	10,240	11,779	17,920
LDCs (UN-classification)	-	18	23	23	82	310	390	579

Source: World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

Notes: \* See Notes sheet for the country group classifications.

/1 Sum of remittances divided by sum of GDP when remittances data are available.

For a discussion of the definition of remittances, see [Dilip Ratha, 2003, "Workers' Remittances: An Important and Stable Source of Exter](#)



..		3	29	29	19	28	15	12	24	13	12	33	23
..	24	24	40	32	26	21	21	21	28	36	43	48	59
..	1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	1	1	1	1	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	537	590	576	418	564	497	371	253	438	234	385	222	210
..	76	101	106	160	87	72	78	110	416	625	458	467	495
..	..	..	2	1	2	2	2	4	5	7	7	8	10
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	2	3	3	..	..	..	..	..	..	..	..	4	..
..	3	3	4	2	6	5	6	7	8	8	9	10	12
..	22	28	32	31	29	27	25	24	36	43	43	35	44
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	69	76	94	83	80	78	74	72	57	64	71	69	79
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	6	9	9	9	8	9	11	11	8	12	16	13	14
..	132	161	183	183	190	195	205	242	225	273	289	301	315
..	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2	1	51
..	1,773	2,214	2,696	2,181	2,439	3,666	3,963	3,212	2,506	3,604	3,770	3,293	4,284
..	68	100	49	72	112	115	159	157	157	187	211	238	366
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	7	9	12	10	10	11	11	14	14	9	11	6	5
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	4	5	9	8	8	11	28	30	27	23	23	22
..	65	91	106	96	108	97	49	51	74	78	105	71	63
..	1,582	1,921	1,440	1,278	1,338	1,279	1,262	1,393	2,021	2,473	3,418	3,224	4,035
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	1	1	2	4	4	5	5	6	11	16	18	15	10









	49	47	66	68	25	25	22	23	18	98	104	127	153
	537	592	609	443	527	551	496	499	652	779	826	755	924
	636	901	774	436	411	387	321	350	323	334	360	430	385
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	104	189	383	478	619	846	893	877	795	842	927	943	973
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	9	8	10	8	6	6	7	15	21	20	21	23	27
	6	6	6	6	8	16	13	22	21	22	17	15	24
	1	1	6	4	5	5	4	3	-	2	2	3	3
	221	283	319	360	372	359	317	271	348	459	498	450	551
	983	1,694	2,071	2,490	2,140	1,513	1,807	1,714	1,634	2,021	1,776	3,063	3,246
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	620	480	340	270	260	240	240	240	908	1,369	1,626	1,685	2,099
		4								994	995	1,020	1,170
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	9	8	9	9	8	9	8	7	8
..	..	..	..	..	..	..	..	1	1	1	1	1	1
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1,498
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	13	19	17	28	33	20	4	1	1	1	1	1	1
10,559	13,635	18,384	18,468	19,441	21,001	20,319	19,565	19,980	22,922	23,101	24,921	31,058	
1,836	2,207	3,118	3,179	3,742	4,181	3,603	3,660	3,782	3,761	3,554	3,655	5,218	
8,722	11,427	15,266	15,290	15,699	16,820	16,716	15,905	16,197	19,161	19,547	21,266	25,840	
7,248	9,037	11,618	11,014	11,853	13,495	12,899	12,056	12,214	14,455	14,440	14,379	15,991	
1,474	2,390	3,648	4,276	3,846	3,325	3,817	3,849	3,983	4,706	5,107	6,887	9,849	
1,161	1,413	1,663	1,779	2,330	2,576	2,132	2,133	2,325	2,418	3,068	3,047	3,263	

983	1,694	2,071	2,490	2,140	1,513	1,807	1,714	1,634	2,021	1,776	3,063	3,246
765	1,057	1,915	2,213	2,065	2,153	2,404	2,603	3,090	3,664	4,042	4,652	5,722
4,307	5,364	6,043	5,471	5,661	6,831	7,041	6,141	6,119	7,411	7,207	6,482	11,393
2,628	3,170	5,296	4,979	6,021	6,539	5,681	5,801	5,589	5,945	5,310	5,748	5,572
714	936	1,396	1,537	1,224	1,389	1,254	1,173	1,222	1,463	1,698	1,929	1,862
13,435	16,072	17,042	17,008	16,800	15,681	15,124	15,112	20,110	25,382	28,964	30,892	36,479
337	494	606	706	461	425	427	373	616	808	754	1,014	1,047
24,331	30,201	36,032	36,182	36,702	37,107	35,870	35,050	40,706	49,112	52,819	56,827	68,584
736	1,000	1,551	1,680	1,536	1,823	1,577	1,556	1,673	2,032	2,225	2,373	3,614

nal Development Finance", Global Development Finance 2003, World Bank.

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
..	-	152	332	307	427	551	300	504	407	598	699	734	889
..	1,290	1,390	1,140	1,395	1,120	880	1,060	1,060	790	790	670	1,070	1,750
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	5	..	..	..	..	..	..	..
..	3	3	4	3	3	3	6	12	12	10	16	6	9
..	..	15	58	62	56	57	66	69	64	86	190	189	274
..	..	..	..	..	65	84	136	92	95	87	94	131	686
..	3	3	3	4	4	12	2	3	8	8	9	10	11
..	2,485	1,926	1,102	1,277	1,651	2,159	2,118	1,782	2,029	1,903	1,783	1,795	2,326
..	772	815	769	845	1,012	984	915	1,417	1,526	1,441	1,519	1,711	2,309
..	..	..	..	..	3	..	..	6	54	57	104	181	171
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	769	912	1,007	1,151	1,202	1,345	1,526	1,606	1,807	1,968	2,105	2,858	3,192
..	45	44	44	46	53	60	69	76	87	102	118	109	113
..	..	..	..	..	29	351	295	315	193	139	149	141	222
..	3,973	4,476	4,581	4,613	4,937	4,947	4,329	4,204	4,467	4,005	3,811	4,674	5,990
..	16	20	17	13	14	17	23	23	21	22	30	29	34
..	118	136	109	89	100	86	71	90	77	87	84	76	55
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	3	4	4	5	7	14	85	88	96	127	135	113	159
..	..	..	..	..	..	..	..	2,048	1,888	1,595	1,521	1,526	1,749
..	84	94	74	70	59	50	48	43	34	26	26	27	39
..	1,110	1,791	1,247	2,068	3,315	2,527	1,982	1,642	1,862	1,649	1,775	2,449	2,822
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	113	129	117	80	80	80	80	80	80	80	67	50	50
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	9	10	11	12	12	12	120	106	121	133	140	138

	7	25	20	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	76
..	62	76	76	85	106	100	76	74	79	87	81	85	109	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
..	..	..	-	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
..	..	..	-	1	..	..	..	..	..	..	..	..		
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
..	436	739	811	986	1,053	1,790	4,661	4,127	4,796	6,244	8,385	13,012	17,815	
..	881	640	468	968	815	753	774	806	1,312	1,610	2,056	2,480	3,076	
..	10	16	16	15	12	12	12	12	12	12	12	12	12	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
..	..	..	..	..	4	8	5	2	12	10	12	1	13	
..	13	14	16	17	123	131	130	128	126	136	198	250	321	
..	41	41	58	110	151	147	136	143	138	119	116	120	142	
..	..	..	230	376	544	668	617	625	557	641	747	885	1,085	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
..	66	81	79	81	49	49	48	48	50	64	105	61	83	
..	..	..	138	164	191	112	85	350	318	297	257	335	499	
..	..	464	450	439	523	523	852	765	803	667	699	785	941	
..	..	13	19	14	12	..	..	..	..	..	..	..	25	
..	5	5	4	3	3	3	2	3	3	3	4	4	4	
..	330	347	758	798	839	963	1,142	1,406	1,631	1,839	1,982	2,195	2,325	
..	56	75	203	276	386	489	648	799	1,090	1,322	1,421	1,438	1,633	
..	4,054	6,104	5,664	3,672	3,226	3,107	3,697	3,370	3,235	2,852	2,911	2,893	2,961	
..	475	694	796	972	1,064	1,084	1,199	1,340	1,387	1,765	1,926	1,953	2,122	
..	..	1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
..	..	..	..	..	..	..	..	3	4	3	..	..	..	
..	..	..	..	3	1	2	2	3	2	3	9	19	51	
..	10	15	18	25	27	16	9	27	34	53	18	33	47	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
..	19	23	26	30	33	33	35	26	24	24	24	24	123	
..	101	103	77	67	74	145	235	375	444	473	491	477	526	
..	4,620	5,213	5,032	3,954	4,640	4,534	9,741	10,021	9,301	8,631	9,194	10,353	11,311	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	509	
..	..	..	..	..	4	6	6	6	4	6	5	3	6	
..	14	16	16	17	19	20	6	6	7	14	7	7	65	

..	..	..	..	..	..	..	..	284	373	361	274	181	231	235
4,823	4,920	4,394	4,409	4,523	4,344	3,858	4,264	4,329	3,644	3,933	4,685	5,783		
6	7	10	16	17	28	26	30	31	32	46	44	65		
2,173	2,531	2,655	2,886	3,286	3,079	3,062	2,284	2,284	2,194	2,014	1,659	1,564		
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
8	9	8	13	18	20	20	20	21	22	22	23	23		
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
179	231	241	285	358	375	408	457	466	596	634	1,600	2,147		
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
-	-	-	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
-	1	1	1	2	15	15	15	20	27	22	51	99		
70	70	73	43	109	152	256	327	422	578	624	676	811		
83	112	64	89	124	157	190	225	328	416	540	718	867		
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
65	64	58	48	63	74	70	76	85	88	74	74	96		
3,289	2,897	3,523	5,857	6,223	8,766	10,331	9,479	11,124	12,890	14,273	15,736	20,999		
130	229	346	449	651	796	725	958	1,109	1,190	1,046	1,259	1,489		
1,200	1,196	1,500	1,200	1,600	658	400	680	508	536	682	851	1,178		
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
278	322	297	324	347	362	314	274	295	252	244	316	337		
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
877	1,160	1,263	1,602	702	660	671	438	424	328	499	410	423		
3,699	2,970	2,671	2,419	2,364	2,585	2,283	2,115	1,999	1,937	2,266	2,263	2,140		
181	216	239	522	653	714	730	758	790	892	1,058	1,261	1,399		
508	582	777	874	1,151	1,228	1,345	1,239	1,109	1,374	1,984	1,821	1,078		
448	844	1,040	1,094	1,441	1,702	1,819	1,624	1,752	1,845	2,011	2,135	2,201		
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
124	115	118	137	298	288	352	348	432	538	550	433	538		
6	6	6	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7		
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
1,172	1,114	1,112	1,038	1,080	946	852	542	666	735	652	662	827		
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
10	11	12	10	22	45	41	50	1	1	1	1	1		
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
1,895	2,016	2,050	2,165	1,225	1,225	1,225	1,225	1,402	1,582	2,307	2,544	4,743		

	437	455	401	320	411	388	379	295	276	252	209	194	287
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	9	10	7	8
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	1	1	3	3	3	3	50	79	109	115
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	579	577	826	1,033
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	161
..	..	..	..	..	..	68	78	63	77	81	73	106	174
..	13	15	14	13	14	11	12	11	12	11	11	17	16
..	..	..	..	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
..	309	358	564	455	716	857	1,074	856	1,042	981	792	959	987
..	2	2	1	2	2	3	2	2	2	2	2	2	2
..	93	117	126	103	112	111	92	84	86	73	88	137	154
..	42	30	25	24	20	21	17	21	21	14	14	23	27
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	12	50	2	5	5	4	3	2	2	2	2	2	2
..	..	..	..	118	132	160	168	180	178	177	215	215	215
..	79	87	104	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	3,030	3,700	3,979	4,122	4,368	4,949	5,546	6,501	6,649	7,525	10,146	11,029	15,165
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	1	87	114	124	112	179	243	324	487
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	6	7	12	25	56	129
..	1,990	2,170	1,959	1,827	1,970	2,165	1,893	2,011	1,938	2,161	3,261	2,877	3,614
..	56	58	60	55	59	61	64	46	38	37	42	53	70
..	2	2	29	42	81	124	149	137	136	104	117	106	85
..	14	16	15	15	16	14	13	11	10	9	9	7	12
..	-	-	55	50	57	44	49	68	83	111	147	678	771
..	672	792	902	984	1,359	1,754	1,495	1,464	1,978	1,157	1,357	1,215	2,024
..	6	8	7	9	11	24	19	17	22	12	24	25	8
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	448
..	651	602	833	995	1,858	2,107	1,010	483	483	452	1,034	1,381	1,065
..	-	10	25	50	75	95	150	200	300	320	336	377	439
..	13	18	16	7	8	4	5	19	27	14	22	19	26
..	66	56	793	550	804	947	1,920	1,544	1,301	1,392	1,167	1,209	1,063
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	174	190	166	170	239	309	289	301	262	246	254	302	392



39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39
1,549	1,574	1,446	1,749	1,712	1,284	1,707	1,172	996	1,075	1,461	3,554	3,964	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
108	102	109	112	112	86	64	58	48	16	73	85	94	
21	21	20	20	16	15	14	10	8	7	6	11	13	
42	64	95	148	287	297	299	286	268	278	264	202	222	
148	240	289	473	599	597	636	647	670	718	753	705	869	
1,850	2,538	2,587	3,452	5,360	4,875	6,799	5,130	6,918	6,212	6,164	9,735	10,243	
..	..	..	581	724	774	848	1,070	825	1,726	1,995	1,989	2,655	
4,718	4,762	4,315	3,806	3,953	3,810	3,677	3,628	3,569	3,406	3,566	2,858	3,042	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	11	9	18	16	49	96	96	116	143	124	
..	..	..	4,563	2,503	2,771	2,268	1,925	1,292	1,275	1,403	1,359	1,453	
4	2	4	4	21	5	5	5	5	7	8	7	9	
35	40	32	37	41	44	47	42	45	45	45	1	1	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	1	1	1	1	1	1
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
163	176	170	114	146	150	150	147	186	233	305	344	511	
..	..	..	..	..	1,295	662	1,033	948	1,132	1,698	2,089	2,661	
7	11	1	1	1	1	..	..	..	..	2	2	5	
..	..	..	..	24	25	6	20	22	7	7	22	26	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	79	48	26	21	29	24	20	18	24	24	424	
..	38	52	273	272	279	241	228	226	205	201	217	238	
..	..	..	..	..	..	..	..	2	2	2	2	4	
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
129	119	102	99	105	102	206	283	327	344	297	288	435	
2,136	2,637	2,321	2,631	3,235	3,494	3,529	3,935	4,313	4,517	4,720	5,178	6,568	
442	548	632	715	809	852	942	1,023	1,072	1,166	1,185	1,309	1,438	
1	1	2	2	2	2	3	4	4	4	4	3	3	
18	2	2	2	2	2	2	2	3	3	3	2	2	
2	2	2	2	2	2	2	2	3	3	3	4	3	
45	124	75	107	346	222	420	687	665	641	740	978	1,223	
4	5	4	..	..	..	..	..	2	..	..	15	23	
109	111	83	77	83	76	84	78	70	74	74	62	65	

	207	232	231	249	288	301	345	393	472	510	543	540	578
	987	1,045	1,052	1,212	1,473	1,390	1,208	1,227	1,222	1,119	1,301	1,372	1,706
	350	550	352	535	339	313	238	220	198	180	170	135	889
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	79	146
..	..	..	..	..	1	19	2	12	7	8	15	12	9
..	1,019	445	1,112	1,281	1,695	1,806	1,658	1,424	1,460	1,697	1,252	1,380	1,607
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	29	16	12	15	15	29	26	19	23	34	69	104	149
..	19	21	21	..	..	..	..	..	..	..	53	66	56
..	5	7	20	27	32	28	30	45	54	38	41	79	87
..	525	531	446	629	680	736	685	718	761	796	927	1,071	1,250
..	2,819	3,008	2,919	2,627	3,327	3,542	4,197	5,356	4,529	4,560	2,786	1,936	729
..	..	..	..	..	..	4	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	233	238	342	421	306
..	..	..	..	..	..	6	12	12	18	33	141	209	330
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	2,089	2,033	1,768	1,969	2,469	2,519	2,883	2,995	3,400	3,614	4,825	4,485	5,029
..	1,300	1,796	1,820	1,943	2,179	2,181	2,270	2,437	2,748	2,835	2,931	2,811	2,813
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	36	62
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	9	14	12	18	13	36	16	22	25	35	53	4	4
..	2	2	2	2	2	4	17	17	17	17	19	19	208
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	2,000	2,714	2,700
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	486	626	597	623	942	993	859	409	334	472
..	998	1,018	1,039	1,059	1,080	1,134	1,169	1,202	1,223	1,288	1,295	1,294	1,270
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	36
..	1	1	1	44	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	34,109	39,855	42,261	52,217	57,302	62,343	71,380	73,264	77,235	84,186	95,217	115,502	143,345
..	4,305	4,601	5,353	5,537	6,207	6,204	7,907	7,374	7,569	8,250	10,884	15,307	16,659
..	29,804	35,254	36,908	46,680	51,095	56,138	63,473	65,890	69,666	75,936	84,333	100,195	126,686
..	19,965	23,654	25,149	28,643	32,897	35,596	43,061	43,494	48,443	52,525	57,792	70,545	88,593
..	9,839	11,600	11,759	18,037	18,198	20,542	20,412	22,396	21,223	23,411	26,541	29,650	38,093
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	3,865	4,456	5,588	6,798	9,700	10,440	15,238	12,915	15,686	16,682	20,105	29,477	35,402

2,819	3,160	3,483	8,467	7,750	10,396	9,990	13,795	11,629	12,784	12,394	13,729	16,027
6,765	8,372	8,706	11,048	13,335	13,505	14,389	15,825	17,603	19,987	24,229	27,918	35,219
12,750	15,832	15,209	14,076	13,319	12,517	12,809	13,052	12,800	12,898	14,653	15,211	20,361
6,051	5,933	6,664	9,524	10,005	12,294	14,557	13,350	15,084	17,212	19,173	24,137	30,366
1,859	2,102	2,611	2,304	3,193	3,190	4,397	4,327	4,433	4,623	4,663	5,030	5,970
37,603	39,589	37,600	37,364	43,073	44,077	47,007	46,815	48,335	46,375	50,349	52,881	60,697
1,086	1,414	1,536	2,111	1,186	1,177	1,144	1,084	1,075	959	1,228	1,119	2,327
72,798	80,858	81,397	91,692	101,561	107,597	119,531	121,163	126,645	131,519	146,793	169,502	206,369
3,093	3,517	3,527	3,500	4,146	4,298	4,696	5,231	5,744	6,147	6,664	8,377	9,608

	2004	2005	2006	2007	2008e	<i>Remittances as a share of GDP, 2007 (%)</i>
..	1,161	1,290	1,359	1,071	1,071	..
	2,460	1,950	2,527	2,906	3,100	10.1%
..					-	2.2%
..					-	..
..					-	..
	21	22	23	24	26	2.0%
	312	432	541	604	604	0.2%
	813	940	1,175	1,273	1,300	13.5%
	15	14	12	13	13	
	2,837	2,990	3,131	3,862	3,862	0.4%
	2,480	2,941	2,639	2,945	2,945	0.8%
	228	693	813	1,287	1,410	4.4%
..					-	..
..					-	..
	3,584	4,314	5,428	6,562	8,893	9.5%
	109	140	140	140	168	
	257	255	340	354	354	0.8%
	6,863	7,242	7,488	8,562	8,562	1.9%
	35	46	65	75	75	5.3%
	63	173	224	224	271	4.1%
..					-	..
..					-	..
	211	346	612	927	927	6.6%
	2,072	2,043	2,157	2,520	2,600	
	93	125	117	141	148	1.2%
	3,575	3,540	4,253	4,382	4,500	0.3%
..					-	..
	1,723	1,613	1,707	2,086	2,200	5.7%
	50	50	50	50	50	0.7%
	0	0	0	0	0	0.0%
	177	200	297	353	353	4.2%

	103	77	130	167	167		0.8%
..	113	137	137	139	139	..	9.2%
..					-	..	
..					-	..	
..					-	..	
	12	13	3	3	3		0.0%
	19,014	20,337	23,319	25,703	27,000		0.8%
	3,190	3,346	3,928	4,523	4,523		3.0%
	12	12	12	12	12		2.6%
..					-	..	
	15	11	13	15	15		0.2%
	320	420	513	635	635		2.3%
	159	163	167	179	215		0.9%
	1,222	1,222	1,234	1,394	1,500		2.9%
..					-	..	
	245	189	169	172	172		
	815	1,026	1,190	1,332	1,410		0.8%
	1,075	866	986	989	1,150		0.3%
	25	26	28	28	28		
	23	25	25	26	30		8.0%
	2,501	2,719	3,084	3,414	3,575		9.3%
	1,838	2,460	2,934	3,094	3,200		6.9%
	3,341	5,017	5,330	7,656	9,476		6.0%
	2,564	3,030	3,485	3,711	3,881		18.4%
..					-	..	
..					-	..	
	167	264	402	426	426		2.3%
	134	174	172	359	359		2.0%
..					-	..	
	172	184	165	165	175		5.0%
	666	693	698	772	772		0.3%
	12,277	11,945	12,304	13,746	13,746		0.5%
	598	557	601	666	730		
	7	11	11	11	11		0.1%
	62	57	64	47	64		6.9%

303	346	485	696	696	6.8%
6,581	6,703	7,207	8,570	8,650	0.3%
82	99	105	117	128	0.8%
1,242	1,220	1,543	2,484	2,484	0.7%
..	..	..	..	-	..
72	52	54	55	64	
..	..	..	..	-	..
2,627	3,067	3,700	4,254	4,472	10.6%
42	42	42	151	151	3.0%
28	28	28	29	30	8.3%
153	201	218	278	278	23.5%
932	985	1,063	1,222	1,300	20.0%
1,175	1,821	2,391	2,625	2,820	24.5%
240	297	294	348	374	0.2%
307	280	363	413	413	0.3%
112	88	87	41	46	0.2%
18,750	21,293	25,426	27,000	30,000	2.4%
1,866	5,420	5,722	6,174	6,500	1.5%
1,032	1,032	1,032	1,115	1,115	0.5%
..	..	..	..	-	..
414	513	532	580	641	0.2%
				-	
714	850	944	1,041	1,041	0.6%
2,173	2,395	2,625	3,165	3,210	0.2%
1,623	1,784	1,946	2,144	2,144	19.4%
931	1,080	1,380	1,577	1,577	0.0%
2,330	2,500	2,883	3,434	3,434	22.7%
166	178	187	223	250	0.2%
620	805	1,128	1,588	1,673	5.4%
7	7	7	7	9	
..	..	..	..	-	..
800	848	994	1,128	1,128	0.1%
..	..	..	..	-	..
189	322	481	715	715	19.0%
1	1	1	1	1	0.0%
229	381	482	552	583	2.1%
5,591	4,924	5,202	5,769	6,000	24.4%

	355	327	361	443	443		28.7%
	484	620	685	685	736		
	10	15	16	16	16		
..	..	..	..	..	-	..	
	325	534	994	1,427	1,427		3.8%
	1,130	1,269	1,372	1,565	1,690		3.3%
	355	588	511	511	511		
	213	227	267	267	315		3.6%
	12	11	11	11	11		0.1%
	1	1	1	1	1		0.0%
	1,128	1,281	1,535	1,700	1,810		1.0%
	3	2	3	3	3		
	156	177	212	212	212		3.3%
	33	34	35	40	44		
..	..	..	..	..	-	..	
	2	2	2	2	2		0.1%
	215	215	215	215	215		2.9%
..	..	..	..	..	-	..	
	18,260	21,657	25,052	25,037	23,936		2.8%
..	..	..	..	..	-	..	
	705	920	1,182	1,498	1,550		38.3%
..	..	..	..	..	-	..	
	203	180	181	194	200		
	4,221	4,590	5,451	6,730	6,730		9.0%
	58	57	80	99	99		1.3%
	118	131	116	125	150		
	15	18	17	17	17		0.2%
	823	1,212	1,453	1,734	2,254		15.5%
	2,164	2,227	2,412	3,004	3,004		0.4%
	5	8	19	32	32		
	493	512	535	586	600		
	958	739	650	650	650		0.5%
	519	616	698	740	771		12.1%
	60	66	66	78	78		1.9%
	2,273	3,329	5,435	9,221	9,979		6.7%
					-		
	465	505	524	613	650		0.2%

39	39	39	39	39	0.1%
3,945	4,280	5,121	5,998	7,072	4.2%
..	..	..	..	-	..
109	130	157	180	180	0.8%
16	13	13	13	13	0.2%
238	269	472	469	469	3.2%
1,133	1,440	1,837	2,131	2,200	1.9%
11,471	13,566	15,251	16,291	18,669	11.6%
4,728	6,482	8,496	10,496	11,000	2.6%
3,304	3,101	3,334	3,945	4,220	1.8%
..	..	..	..	-	..
..	..	..	..	-	..
132	4,733	6,718	8,533	9,000	5.6%
2,495	2,919	3,091	4,100	4,500	0.3%
10	21	21	51	51	1.9%
1	1	1	1	1	
..	..	..	..	-	..
1	2	2	2	2	
..	..	..	..	-	..
633	789	925	925	1,000	8.5%
4,129	4,650	4,703	4,910	5,100	
7	12	14	11	12	1.9%
25	2	50	148	150	9.4%
..	..	..	..	-	..
529	946	1,088	1,483	1,500	2.0%
266	264	282	284	300	0.7%
9	7	20	20	20	
..	..	..	..	-	..
523	658	734	834	850	0.3%
7,528	7,961	8,885	10,687	10,900	0.7%
1,590	1,991	2,185	2,527	2,720	8.1%
31	34	36	37	37	
29	29	30	31	31	3.5%
26	26	30	31	31	6.7%
1,403	1,016	1,179	1,769	1,850	3.7%
9	4	2	140	140	
83	95	99	99	99	3.4%



420	612	595	775	818	0.2%
1,890	1,828	1,903	2,035	2,420	0.4%
855	823	795	824	850	2.2%
				-	0.0%
252	467	1,019	1,691	1,750	45.5%
11	18	15	14	15	0.1%
1,622	1,187	1,333	1,635	1,800	0.7%
..	..	..	..	-	..
179	193	229	229	229	8.4%
68	66	72	100	100	
87	92	92	92	92	0.4%
1,432	1,393	1,510	1,716	1,870	5.0%
804	851	1,111	1,209	1,209	0.2%
..	..	..	..	-	..
311	323	665	849	875	7.2%
411	595	829	4,503	5,000	3.9%
..	..	..	..	-	..
6,351	6,302	6,975	8,234	8,234	0.3%
2,822	2,890	2,880	2,972	2,972	0.0%
70	77	89	97	100	0.4%
..	..	..	..	-	..
5	5	5	5	7	1.1%
143	148	165	136	170	0.1%
3,200	4,000	4,800	5,500	5,500	7.9%
..	..	..	..	-	..
455	598	598	598	598	
1,283	1,283	1,283	1,283	1,283	6.1%
48	53	58	59	59	0.5%
..	..	..	..	-	..
163,535	194,174	228,800	264,896	282,793	2.0% /1
20,040	24,481	31,544	40,560	45,756	6.0%
143,495	169,693	197,256	224,336	237,037	1.8%
94,891	110,032	127,221	146,575	157,997	2.3%
48,603	59,660	70,036	77,761	79,040	1.3%
39,077	46,586	52,841	57,988	62,307	1.4%

22,556	31,660	38,830	50,804	53,530	1.8%
41,728	48,716	57,384	61,000	61,095	1.7%
23,034	24,150	26,656	32,075	34,500	4.6%
28,694	33,092	39,615	43,824	50,942	3.1%
8,445	9,969	13,475	19,204	20,418	2.6%
67,134	69,210	73,783	86,128	87,653	0.2%
3,387	3,871	4,099	4,415	4,569	0.5%
234,056	267,255	306,682	355,438	375,015	0.7%
11,216	12,523	14,996	17,934	21,191	6.0%

Workers' remittances, compensation of employees, and migrant transfers, credit (US\$ million)	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
Afghanistan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Albania	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Algeria	211	238	227	225	202	266	255	349	393	417	406	447	507	392	329	313	358	487	379
American Samoa	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Andorra	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Angola	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Antigua and Barbuda	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	11	12	12
Argentina	..	..	..	..	..	..	..	26	42	56	42	28	28	32	27	32	34	..	..
Armenia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Aruba	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Australia	180	176	229	281	309	287	305	327	416	496	632	741	771	900	956	1,009	1,053	1,396	1,885
Austria	17	25	36	53	81	87	105	119	154	198	245	224	221	215	198	201	303	400	449
Azerbaijan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Bahamas, The	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Bahrain	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Bangladesh	..	..	..	..	..	..	19	79	115	171	339	381	526	642	501	502	576	748	764
Barbados	4	5	5	6	8	9	10	10	12	14	9	11	9	8	10	8	11	28	32
Belarus	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Belgium	..	..	..	..	..	662	659	755	956	1,042	1,139	949	837	849	780	817	1,098	1,275	1,430
Belize	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	18	21	24	19	19	17
Benin	..	..	..	..	7	18	28	39	56	73	77	62	37	44	42	40	51	60	71
Bermuda	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Bhutan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Bolivia	..	..	..	..	..	..	1	2	2	1	1	5	3	5	6	6	8	9	5
Bosnia and Herzegovina	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Botswana	..	..	..	..	..	43	61	69	57	58	77	75	56	56	50	31	37	54	55
Brazil	..	..	..	..	..	82	81	61	113	73	111	124	57	29	46	40	40	42	32
Brunei Darussalam	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Bulgaria	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Burkina Faso	..	..	..	..	36	48	51	60	78	110	150	153	110	113	90	126	192	173	187
Burundi	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Cambodia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Cameroon	..	..	..	..	..	..	..	..	3	29	29	19	28	28	15	12	24	13	12
Canada	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Cape Verde	..	..	..	..	..	..	..	24	24	24	40	32	26	21	21	21	28	36	43
Cayman Islands	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Central African Republic	..	..	..	..	..	..	..	2	1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Chad	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1	1	1
Channel Islands	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Chile	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1	1	1	1	1	1
China	..	..	..	..	..	..	..	537	590	576	418	564	497	371	253	438	234	385	385
Colombia	26	22	23	30	36	23	51	82	76	101	106	160	87	72	78	110	416	625	458
Comoros	..	..	..	..	..	..	..	..	..	2	1	2	2	2	2	4	5	7	7
Congo, Dem. Rep.	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Congo, Rep.	..	..	..	..	..	..	..	2	3	3	3	..	..	..	..	..	..	..	4
Costa Rica	..	..	..	..	..	..	..	2	3	3	4	2	6	5	6	7	8	8	9
Côte d'Ivoire	..	..	..	..	..	12	14	16	22	28	32	31	29	27	25	24	36	43	43
Croatia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Cuba	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Cyprus	..	..	..	..	..	..	32	51	69	76	94	83	80	78	74	72	57	64	71
Czech Republic	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Denmark	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Djibouti	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Dominica	..	..	..	..	..	..	1	3	6	9	9	9	8	9	11	11	8	12	16
Dominican Republic	25	15	24	24	27	28	112	124	132	161	183	183	190	195	205	242	225	273	289
Ecuador	..	..	..	..	..	..	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	2
Egypt, Arab Rep.	..	..	..	..	..	..	..	928	1,773	2,214	2,696	2,181	2,439	3,666	3,963	3,212	2,506	3,604	3,770

El Salvador	..	..	..	..	..	..	11	54	68	100	49	72	112	115	159	157	157	187	211
Equatorial Guinea	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Eritrea	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Estonia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Ethiopia	..	..	..	..	..	..	..	4	7	9	12	10	10	11	11	14	14	9	11
Faeroe Islands	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Fiji	..	..	..	..	..	..	..	..	..	4	5	9	8	8	11	28	30	27	23
Finland	..	..	..	..	..	19	24	47	65	91	106	96	108	97	49	51	74	78	105
France	..	..	..	..	..	628	653	1,261	1,582	1,921	1,440	1,278	1,338	1,279	1,262	1,393	2,021	2,473	3,418
French Polynesia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Gabon	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Gambia, The	..	..	..	..	..	1	1	1	1	1	2	4	4	5	5	6	11	16	18
Georgia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Germany	..	210	246	314	357	420	450	536	731	849	838	2,118	2,232	2,119	1,968	2,023	2,779	3,582	3,834
Ghana	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1	1	1	2	1	5	4	1	1	6
Greece	..	..	..	..	..	..	805	940	989	1,181	1,119	1,169	1,140	964	945	807	967	1,407	1,737
Greenland	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Grenada	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	17	22	24
Guam	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Guatemala	..	..	..	..	..	..	..	14	22	24	26	25	11	4	3	1	1	-	46
Guinea	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	27
Guinea-Bissau	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	2
Guyana	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	2	1	3	..	..	..	..
Haiti	..	18	23	23	22	59	75	75	76	85	106	127	97	90	90	96	105	113	124
Honduras	..	..	..	..	1	1	1	1	1	2	2	2	2	2	2	2	2	34	42
Hong Kong, China	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Hungary	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Iceland	..	..	..	..	..	..	1	2	2	2	2	3	1	2	7	5	8	15	22
India	121	140	129	181	266	430	642	934	1,165	1,437	2,757	2,301	2,618	2,660	2,295	2,469	2,240	2,665	2,315
Indonesia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	10	53	61	71	86	99
Iran, Islamic Rep.	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Iraq	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Ireland	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Isle of Man	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Israel	72	140	190	178	130	101	72	106	194	335	421	532	280	243	253	209	449	614	542
Italy	1,232	1,367	1,552	1,461	1,214	1,602	1,402	2,162	2,997	3,699	4,013	3,532	3,530	3,381	3,275	3,231	4,401	4,463	4,830
Jamaica	..	..	..	..	..	..	89	82	69	90	96	107	111	84	74	146	112	121	154
Japan	..	..	..	..	..	..	..	90	130	160	140	190	210	180	210	..	..	..	..
Jordan	..	..	21	45	75	167	411	470	521	601	794	1,033	1,082	1,110	1,237	1,022	1,184	938	895
Kazakhstan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Kenya	7	7	14	13	18	13	10	18	26	19	28	79	68	58	57	66	52	66	77
Kiribati	..	..	..	..	..	..	..	..	..	2	2	2	3	2	2	4	4	5	4
Korea, Dem. Rep.	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Korea, Rep.	..	..	..	..	..	..	47	103	105	101	235	294	325	375	420	552	700	830	945
Kuwait	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Kyrgyz Republic	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Lao PDR	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	3	4	4	4	7
Latvia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Lebanon	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Lesotho	..	..	..	..	..	122	138	165	177	212	263	291	348	378	323	224	255	353	371
Liberia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Libya	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Liechtenstein	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Lithuania	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Luxembourg	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Macao, China	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Macedonia, FYR	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Madagascar	..	..	..	..	..	..	1	..	..	..	..	..	..	..	6	5	6	5	4
Malawi	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Malaysia	..	..	..	..	29	39	44	50	47	44	41	42	45	41	34	39	57	113	281
Maldives	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	3	3	1	1	1	1

Mali	..	..	..	..	..	23	18	26	44	54	59	48	39	36	32	67	68	88	73	
Malta	..	..	18	18	20	19	22	32	36	26	29	35	28	39	43	37	35	46	46	52
Marshall Islands	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Mauritania	..	..	..	..	..	..	..	..	1	2	6	4	2	1	1	1	2	7	9	
Mauritius	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Mayotte	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Mexico	..	..	..	..	..	..	..	..	..	177	1,039	1,220	1,226	1,391	1,561	1,616	1,771	1,985	2,439	
Micronesia, Fed. Sts.	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Moldova	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Monaco	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Mongolia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Morocco	..	..	..	..	..	533	547	590	763	948	1,054	1,014	850	917	874	973	1,400	1,589	1,305	
Mozambique	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	53	65	64	75	57	41	50	58	72	
Myanmar	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	6	7	
Namibia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Nepal	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Netherlands	133	203	262	367	348	335	329	401	447	551	604	556	656	567	493	502	626	753	814	
Netherlands Antilles	..	..	..	..	..	..	8	6	6	6	6	7	5	5	6	3	3	3	4	
New Caledonia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
New Zealand	..	..	108	156	162	157	127	144	156	207	256	260	295	301	275	256	304	379	492	
Nicaragua	..	..	..	..	..	..	..	4	4	5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Niger	..	..	..	..	4	8	6	6	8	9	11	9	7	7	7	9	16	16	16	
Nigeria	..	..	..	..	..	..	..	20	3	8	22	16	18	14	12	10	4	3	2	
Northern Mariana Islands	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Norway	..	..	..	..	..	8	9	66	68	73	102	125	107	101	101	105	111	135	138	
Oman	..	..	..	..	..	..	..	29	33	35	41	43	43	43	43	39	39	39	39	
Pakistan	..	..	..	..	..	..	412	872	1,309	1,502	2,048	2,067	2,588	2,940	2,581	2,537	2,446	2,181	1,872	
Palau	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Panama	..	..	..	..	..	..	..	104	121	136	65	62	76	78	74	99	100	104	102	
Papua New Guinea	..	..	..	..	..	..	14	9	9	9	5	5	6	4	5	6	7	13	10	
Paraguay	..	..	..	..	..	6	7	18	38	36	52	63	41	33	24	10	14	23	24	
Peru	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Philippines	..	..	..	..	..	..	..	339	446	556	626	800	1,049	1,124	718	806	861	1,020	1,262	
Poland	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Portugal	..	..	..	..	..	1,127	924	1,197	1,697	2,486	2,968	2,876	2,635	2,187	2,200	2,164	2,654	3,372	3,524	
Puerto Rico	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Qatar	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Romania	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Russian Federation	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Rwanda	..	..	..	..	..	..	..	1	2	5	3	4	7	3	3	3	4	4	4	4
Samoa	..	..	..	..	..	..	..	6	12	13	19	19	19	20	20	24	29	37	38	
San Marino	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
São Tomé and Príncipe	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1	1	1	1	1	3	..	..	..	..	..
Saudi Arabia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Senegal	..	..	..	..	9	26	46	43	56	56	77	68	66	59	54	79	109	118	118	
Serbia and Montenegro	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Seychelles	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Sierra Leone	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Singapore	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Slovak Republic	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Slovenia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Solomon Islands	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Somalia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	37	57	7	20	22	..	..	..	..	..	..
South Africa	15	15	17	16	26	36	29	29	44	51	67	87	80	74	65	39	36	45	50	
Spain	..	..	..	..	..	1,404	1,380	1,463	1,734	1,896	2,188	1,816	1,582	1,348	1,227	1,234	1,433	1,584	1,790	
Sri Lanka	..	..	..	..	..	9	13	18	39	60	152	230	289	294	301	292	326	350	358	
St. Kitts and Nevis	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1	1	1	1	1	1	11	11	12	
St. Lucia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1	1	1	18	20	16	
St. Vincent and the Grenadines	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	14	15	15	
Sudan	..	..	..	..	..	..	..	40	69	128	262	384	133	274	285	261	113	138	217	
Suriname	..	..	..	..	..	..	..	3	5	5	6	6	4	6	6	5	2	2	3	

Swaziland	..	..	..	..	4	8	10	12	14	17	35	40	37	53	53	48	55	79	95	
Sweden	..	6	12	13	16	20	26	41	61	49	47	66	68	25	25	22	23	18	98	104
Switzerland	..	..	..	..	..	..	..	..	406	537	592	609	443	527	551	496	499	652	779	826
Syrian Arab Republic	..	..	..	..	..	..	..	..	92	636	901	774	436	411	387	321	350	323	334	360
Taiwan, China	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Tajikistan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Tanzania	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Thailand	..	..	..	..	..	18	24	45	104	189	383	478	619	846	893	877	795	842	927	
Timor-Leste	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Togo	..	..	..	..	4	5	7	8	9	8	10	8	6	6	7	15	21	20	21	
Tonga	..	..	1	1	2	5	7	5	6	6	6	6	8	16	13	22	21	22	17	
Trinidad and Tobago	..	..	..	..	..	3	2	1	1	1	6	4	5	5	4	3	-	2	2	
Tunisia	..	..	..	..	..	..	142	168	221	283	319	360	372	359	317	271	348	459	498	
Turkey	..	..	..	..	1,426	1,312	982	982	983	1,694	2,071	2,490	2,140	1,513	1,807	1,714	1,634	2,021	1,776	
Turkmenistan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Uganda	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Ukraine	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
United Arab Emirates	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
United Kingdom	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1,369	1,626
United States	..	..	..	..	..	..	460	620	480	340	270	260	240	240	240	240	908	994	995	
Uruguay	..	..	..	..	..	..	..	..	4	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Uzbekistan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Vanuatu	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	9	8	9	9	8	9	8	8
Venezuela, RB	..	..	..	..	..	..	..	..	..	-	..	..	..	..	..	1	1	1	1	1
Vietnam	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Virgin Islands (U.S.)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
West Bank and Gaza	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Yemen, Rep.	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Zambia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Zimbabwe	..	..	..	..	..	..	..	18	13	19	17	28	33	20	4	1	1	1	1	1
<b>All developing countries</b>	405	456	479	559	2,197	3,343	4,362	7,170	#####	13,635	18,384	18,468	19,441	21,001	20,319	19,565	19,980	22,922	23,101	
Low-income countries	7	25	37	36	100	213	702	1,297	1,836	2,207	3,118	3,179	3,742	4,181	3,603	3,660	3,782	3,761	3,554	
Middle-income	398	431	442	523	2,097	3,130	3,660	5,873	8,722	11,427	15,266	15,290	15,699	16,820	16,716	15,905	16,197	19,161	19,547	
Lower MICs	383	416	425	507	616	1,618	2,373	4,488	7,248	9,037	11,618	11,014	11,853	13,495	12,899	12,056	12,214	14,455	14,440	
Upper MICs	15	15	17	16	1,481	1,512	1,287	1,385	1,474	2,390	3,648	4,276	3,846	3,325	3,817	3,849	3,983	4,706	5,107	
East Asia and Pacific	-	1	1	2	34	64	87	455	1,161	1,413	1,663	1,779	2,330	2,576	2,132	2,133	2,325	2,418	3,068	
Europe and Central Asia	-	-	-	-	1,426	1,312	982	982	983	1,694	2,071	2,490	2,140	1,513	1,807	1,714	1,634	2,021	1,776	
Latin America and Caribbean	51	55	70	77	86	199	432	632	765	1,057	1,915	2,213	2,065	2,153	2,404	2,603	3,090	3,664	4,042	
Middle-East and North Africa	211	238	248	270	277	966	1,355	2,597	4,307	5,364	6,043	5,471	5,661	6,831	7,041	6,141	6,119	7,411	7,207	
South Asia	121	140	129	181	266	439	1,086	1,903	2,628	3,170	5,296	4,979	6,021	6,539	5,681	5,801	5,589	5,945	5,310	
Sub-Saharan Africa	22	22	31	29	108	363	420	601	714	936	1,396	1,537	1,224	1,389	1,254	1,173	1,222	1,463	1,698	
<b>High income OECD</b>	1,568	1,993	2,446	2,648	2,491	6,762	7,261	10,540	#####	16,072	17,042	17,008	16,800	15,681	15,124	15,112	20,110	25,382	28,964	
<b>High income non-OECD</b>	76	163	213	204	157	135	156	210	337	494	606	706	461	425	427	373	616	808	754	
<b>World</b>	2,049	2,612	3,138	3,411	4,845	10,240	#####	17,920	#####	30,201	36,032	36,182	36,702	37,107	35,870	35,050	40,706	49,112	52,819	
LDCs (UN-classification)	-	18	23	23	82	310	390	579	736	1,000	1,551	1,680	1,536	1,823	1,577	1,556	1,673	2,032	2,225	

Source: World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

Notes: \* See Notes sheet for the country group classifications.

/1 Sum of remittances divided by sum of GDP when remittances data are available.

For a discussion of the definition of remittances, see Dilip Ratha, 2003, "Workers' Remittances: An Important and Stable Source of External Development Finance", Global Development Finance 2003, World Bank.



Fiji	23	22	19	23	26	30	33	33	35	26	24	24	24	24	123	172	184	165	165	175	
Finland	71	63	101	103	77	67	74	145	235	375	444	473	491	477	526	666	693	698	772	772	
France	3,224	4,035	4,620	5,213	5,032	3,954	4,640	4,534	9,741	10,021	9,301	8,631	9,194	10,353	11,311	12,277	11,945	12,304	13,746	13,746	
French Polynesia															509	598	557	601	666	730	
Gabon							4	6	6	6	4	6	5	3	6	7	11	11	11	11	
Gambia, The	15	10	14	16	16	17	19	20	6	6	7	14	7	7	65	62	57	64	47	64	
Georgia									284	373	361	274	181	231	235	303	346	485	696	696	
Germany	3,752	4,876	4,823	4,920	4,394	4,409	4,523	4,344	3,858	4,264	4,329	3,644	3,933	4,685	5,783	6,581	6,703	7,207	8,570	8,650	
Ghana	6	6	6	7	10	16	17	28	26	30	31	32	46	44	65	82	99	105	117	128	
Greece	1,387	1,817	2,173	2,531	2,655	2,886	3,286	3,079	3,062	2,284	2,284	2,194	2,014	1,659	1,564	1,242	1,220	1,543	2,484	2,484	
Greenland																					
Grenada	17	18	8	9	8	13	18	20	20	20	21	22	22	23	23	72	52	54	55	64	
Guam																					
Guatemala	85	119	179	231	241	285	358	375	408	457	466	596	634	1,600	2,147	2,627	3,067	3,700	4,254	4,472	
Guinea							1	1	1	5	6	1	9	15	111	42	42	42	151	151	
Guinea-Bissau	1	1	-	-	-	-	-	2	2	2	2	2	10	18	23	28	28	28	29	30	
Guyana				1	1	1	2	15	15	15	20	27	22	51	99	153	201	218	278	278	
Haiti	123	61	70	70	73	43	109	152	256	327	422	578	624	676	811	932	985	1,063	1,222	1,300	
Honduras	49	63	83	112	64	89	124	157	190	225	328	416	540	718	867	1,175	1,821	2,391	2,625	2,820	
Hong Kong, China											154	130	136	153	121	120	240	297	294	348	374
Hungary							152	169	213	220	213	281	296	279	295	307	280	363	413	413	
Iceland	30	62	65	64	58	48	63	74	70	76	85	88	74	74	96	112	88	87	41	46	
India	2,614	2,384	3,289	2,897	3,523	5,857	6,223	8,766	10,331	9,479	11,124	12,890	14,273	15,736	20,999	18,750	21,293	25,426	27,000	30,000	
Indonesia	167	166	130	229	346	449	651	796	725	958	1,109	1,190	1,046	1,259	1,489	1,866	5,420	5,722	6,174	6,500	
Iran, Islamic Rep.			1,200	1,196	1,500	1,200	1,600	658	400	680	508	536	682	851	1,178	1,032	1,032	1,032	1,115	1,115	
Iraq																					
Ireland		286	278	322	297	324	347	362	314	274	295	252	244	316	337	414	513	532	580	641	
Isle of Man																					
Israel	784	812	877	1,160	1,263	1,602	702	660	671	438	424	328	499	410	423	714	850	944	1,041	1,041	
Italy	5,080	5,075	3,699	2,970	2,671	2,419	2,364	2,585	2,283	2,115	1,999	1,937	2,266	2,263	2,140	2,173	2,395	2,625	3,165	3,210	
Jamaica	209	229	181	216	239	522	653	714	730	758	790	892	1,058	1,261	1,399	1,623	1,784	1,946	2,144	2,144	
Japan			508	582	777	874	1,151	1,228	1,345	1,239	1,109	1,374	1,984	1,821	1,078	931	1,080	1,380	1,577	1,577	
Jordan	627	499	448	844	1,040	1,094	1,441	1,702	1,819	1,624	1,752	1,845	2,011	2,135	2,201	2,330	2,500	2,883	3,434	3,434	
Kazakhstan							116	89	60	72	64	122	171	205	147	166	178	187	223	250	
Kenya	89	139	124	115	118	137	298	288	352	348	432	538	550	433	538	620	805	1,128	1,588	1,673	
Kiribati	4	5	6	6	6	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	9	
Korea, Dem. Rep.																					
Korea, Rep.	1,091	1,037	1,172	1,114	1,112	1,038	1,080	946	852	542	666	735	652	662	827	800	848	994	1,128	1,128	
Kuwait																					
Kyrgyz Republic				2	1	1	2	3	25	18	9	11	37	78	189	322	481	715	715	715	
Lao PDR	8	11	10	11	12	10	22	45	41	50	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	
Latvia								41	46	49	49	72	112	138	173	229	381	482	552	583	
Lebanon		1,818	1,895	2,016	2,050	2,165	1,225	1,225	1,225	1,225	1,402	1,582	2,307	2,544	4,743	5,591	4,924	5,202	5,769	6,000	
Lesotho	365	428	437	455	401	320	411	388	379	295	276	252	209	194	287	355	327	361	443	443	
Liberia																484	620	685	685	736	
Libya												9	10	7	8	10	15	16	16	16	
Liechtenstein																					
Lithuania						1	1	3	3	3	3	50	79	109	115	325	534	994	1,427	1,427	
Luxembourg												579	577	826	1,033	1,130	1,269	1,372	1,565	1,690	
Macao, China															161	355	588	511	511	511	
Macedonia, FYR								68	78	63	77	81	73	106	174	213	227	267	267	315	
Madagascar	10	8	13	15	14	13	14	11	12	11	12	11	11	17	16	12	11	11	11	11	
Malawi						1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	
Malaysia	239	325	309	358	564	455	716	857	1,074	856	1,042	981	792	959	987	1,128	1,281	1,535	1,700	1,810	
Maldives	1	2	2	2	1	2	2	3	2	2	2	2	2	2	2	3	2	3	3	3	
Mali	76	107	93	117	126	103	112	111	92	84	86	73	88	137	154	156	177	212	212	212	
Malta	70	58	42	30	25	24	20	21	17	21	21	14	14	23	27	33	34	35	40	44	
Marshall Islands																					
Mauritania	5	14	12	50	2	5	5	4	3	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	2	
Mauritius						118	132	160	168	180	178	177	215	215	215	215	215	215	215	215	
Mayotte	81	82	79	87	104																
Mexico	2,793	3,098	3,030	3,700	3,979	4,122	4,368	4,949	5,546	6,501	6,649	7,525	10,146	11,029	15,165	18,260	21,657	25,052	25,037	23,936	
Micronesia, Fed. Sts.																					
Moldova							1	87	114	124	112	179	243	324	487	705	920	1,182	1,498	1,550	
Monaco																					
Mongolia										6	7	12	25	56	129	203	180	181	194	200	
Morocco	1,337	2,006	1,990	2,170	1,959	1,827	1,970	2,165	1,893	2,011	1,938	2,161	3,261	2,877	3,614	4,221	4,590	5,451	6,730	6,730	
Mozambique	71	70	56	58	60	55	59	61	64	46	38	37	42	53	70	58	57	80	99	99	
Myanmar	9	6	2	2	29	42	81	124	149	137	136	104	117	106	85	118	131	116	125	150	
Namibia		13	14	16	15	15	16	14	13	11	10	9	9	7	12	15	18	17	17	17	
Nepal					55	50	57	44	49	68	83	111	147	678	771	823	1,212	1,453	1,734	2,254	
Netherlands	769	709	672	792	902	984	1,359	1,754	1,495	1,464	1,978	1,157	1,357	1,215	2,024	2,164	2,227	2,412	3,004	3,004	



Netherlands Antilles	4	5	6	8	7	9	11	24	19	17	22	12	24	25	8	5	8	19	32	32	
New Caledonia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	448	493	512	535	586	600	
New Zealand	585	762	651	602	833	995	1,858	2,107	1,010	483	483	452	1,034	1,381	1,065	958	739	650	650	650	
Nicaragua	..	..	..	10	25	50	75	95	150	200	300	320	336	377	439	519	616	698	740	771	
Niger	13	14	13	18	16	7	8	4	5	19	27	14	22	19	26	60	66	66	78	78	
Nigeria	10	10	66	56	793	550	804	947	1,920	1,544	1,301	1,392	1,167	1,209	1,063	2,273	3,329	5,435	9,221	9,979	
Northern Mariana Islands	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
Norway	140	158	174	190	166	170	239	309	289	301	262	246	254	302	392	465	505	524	613	650	
Oman	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	
Pakistan	2,017	2,006	1,549	1,574	1,446	1,749	1,712	1,284	1,707	1,172	996	1,075	1,461	3,554	3,964	3,945	4,280	5,121	5,998	7,072	
Palau	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
Panama	102	110	108	102	109	112	112	86	64	58	48	16	73	85	94	109	130	157	180	180	
Papua New Guinea	7	5	21	21	20	20	16	15	14	10	8	7	6	11	13	16	13	13	13	13	
Paraguay	40	34	42	64	95	148	287	297	429	286	268	278	264	202	222	238	269	472	469	469	
Peru	..	87	148	240	289	473	599	597	636	647	670	718	753	705	869	1,133	1,440	1,837	2,131	2,200	
Philippines	1,362	1,465	1,850	2,538	2,587	3,452	5,360	4,875	6,799	5,130	6,918	6,212	6,164	9,735	10,243	11,471	13,566	15,251	16,291	18,669	
Poland	..	..	..	..	..	..	581	724	774	848	1,070	825	1,726	1,995	2,655	4,728	6,482	8,496	10,496	11,000	
Portugal	3,706	4,479	4,718	4,762	4,315	3,806	3,953	3,810	3,677	3,628	3,569	3,406	3,566	2,858	3,042	3,304	3,101	3,334	3,945	4,220	
Puerto Rico	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
Qatar	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
Romania	..	..	..	..	..	11	9	18	16	49	96	96	116	143	124	132	4,733	6,718	8,533	9,000	
Russian Federation	..	..	..	..	..	4,563	2,503	2,771	2,268	1,925	1,292	1,275	1,403	1,359	1,453	2,495	2,919	3,091	4,100	4,500	
Rwanda	4	3	4	2	4	4	21	5	5	5	5	7	8	7	9	10	21	21	51	51	
Samoa	41	43	35	40	32	37	41	44	47	42	45	45	45	1	1	1	1	1	1	1	
San Marino	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
São Tomé and Príncipe	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	2	
Saudi Arabia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
Senegal	113	142	163	176	170	114	146	150	150	147	186	233	305	344	511	633	789	925	925	1,000	
Serbia and Montenegro	..	..	..	..	..	..	..	1,295	662	1,033	948	1,132	1,698	2,089	2,661	4,129	4,650	4,703	4,910	5,100	
Seychelles	4	8	7	11	1	1	1	1	1	1	1	2	2	2	5	7	12	14	11	12	
Sierra Leone	..	..	..	..	..	..	..	24	25	6	20	22	7	7	22	26	25	2	50	148	150
Singapore	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
Slovak Republic	..	..	..	..	79	48	26	21	29	24	20	18	24	24	424	529	946	1,088	1,483	1,500	
Slovenia	..	..	..	38	52	273	272	279	241	228	226	205	201	217	238	266	264	282	284	300	
Solomon Islands	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	2	2	2	2	4	9	7	20	20	20	
Somalia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
South Africa	89	136	129	119	102	99	105	102	206	283	327	344	297	288	435	523	658	734	834	850	
Spain	1,861	2,186	2,136	2,637	2,321	2,631	3,235	3,494	3,529	3,935	4,313	4,517	4,720	5,178	6,568	7,528	7,961	8,885	10,687	10,900	
Sri Lanka	358	401	442	548	632	715	809	852	942	1,023	1,072	1,166	1,185	1,309	1,438	1,590	1,991	2,185	2,527	2,720	
St. Kitts and Nevis	19	19	1	1	2	2	2	2	3	4	4	4	4	3	3	31	34	36	37	37	
St. Lucia	15	16	18	2	2	2	2	2	2	3	3	3	2	2	2	29	29	30	31	31	
St. Vincent and the Grenadines	15	16	2	2	2	2	2	2	2	3	3	3	3	4	3	26	26	30	31	31	
Sudan	417	62	45	124	75	107	346	222	420	687	665	641	740	978	1,223	1,403	1,016	1,179	1,769	1,850	
Suriname	2	1	4	5	4	..	..	..	..	..	2	..	..	15	23	9	4	2	140	140	
Swaziland	110	113	109	111	83	77	83	76	84	78	70	74	74	62	65	83	95	99	99	99	
Sweden	127	153	207	232	231	249	288	301	345	393	472	510	543	540	578	420	612	595	775	818	
Switzerland	755	924	987	1,045	1,052	1,212	1,473	1,390	1,208	1,227	1,222	1,119	1,301	1,372	1,706	1,890	1,828	1,903	2,035	2,420	
Syrian Arab Republic	430	385	350	550	352	535	339	313	238	220	198	180	170	135	889	855	823	795	824	850	
Taiwan, China	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
Tajikistan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	79	146	252	467	1,019	1,691	1,750
Tanzania	..	..	..	..	..	..	1	19	2	12	7	8	15	12	9	11	18	15	14	15	
Thailand	943	973	1,019	445	1,112	1,281	1,695	1,806	1,658	1,424	1,460	1,697	1,252	1,380	1,607	1,622	1,187	1,333	1,635	1,800	
Timor-Leste	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
Togo	23	27	29	16	12	15	15	29	26	19	23	34	69	104	149	179	193	229	229	229	
Tonga	15	24	19	21	21	..	..	..	..	..	..	..	..	53	66	56	68	66	72	100	100
Trinidad and Tobago	3	3	5	7	20	27	32	28	30	45	54	38	41	79	87	87	92	92	92	92	
Tunisia	450	551	525	531	446	629	680	736	685	718	761	796	927	1,071	1,250	1,432	1,393	1,510	1,716	1,870	
Turkey	3,063	3,246	2,819	3,008	2,919	2,827	3,327	3,542	4,197	5,356	4,529	4,560	2,786	1,936	729	804	851	1,111	1,209	1,209	
Turkmenistan	..	..	..	..	..	..	..	4	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
Uganda	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	233	238	342	421	306	311	323	665	849	875	
Ukraine	..	..	..	..	..	..	..	6	12	12	18	33	141	209	330	411	595	829	4,503	5,000	
United Arab Emirates	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
United Kingdom	1,685	2,099	2,089	2,033	1,768	1,969	2,469	2,519	2,883	2,995	3,400	3,614	4,825	4,485	5,029	6,351	6,302	6,975	8,234	8,234	
United States	1,020	1,170	1,300	1,796	1,820	1,943	2,179	2,181	2,270	2,437	2,748	2,835	2,931	2,811	2,813	2,822	2,890	2,880	2,972	2,972	
Uruguay	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	36	70	77	89	97	100	
Uzbekistan	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
Vanuatu	7	8	9	14	12	18	13	36	16	22	25	35	53	4	4	5	5	5	5	7	
Venezuela, RB	1	1	2	2	2	2	2	4	2	17	17	17	19	19	208	143	148	165	136	170	
Vietnam	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	2,000	2,714	2,700	3,200	4,000	4,800	5,500	5,500
Virgin Islands (U.S.)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	
West Bank and Gaza	..	..	..	..	..	486	626	597	623	942	993	859	409	334	472	455	598	598	598	598	

Yemen, Rep.	..	1,498	998	1,018	1,039	1,059	1,080	1,134	1,169	1,202	1,223	1,288	1,295	1,294	1,270	1,283	1,283	1,283	1,283	1,283
Zambia	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	36	48	53	58	59	59
Zimbabwe	1	1	1	1	1	44	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	-
<b>All developing countries</b>	24,921	31,058	34,109	39,865	42,261	52,217	57,302	62,343	71,380	73,264	77,235	84,186	95,217	115,502	143,345	163,535	194,174	228,800	264,896	282,793
Low-income countries	3,655	5,218	4,305	4,601	5,353	5,537	6,207	6,204	7,907	7,374	7,569	8,250	10,884	15,307	16,659	20,040	24,481	31,544	40,560	45,756
Middle-income	21,266	25,840	29,804	35,254	36,908	46,680	51,095	56,138	63,473	65,890	69,666	75,936	84,333	100,195	126,686	143,495	169,693	197,256	224,336	237,037
Lower MICs	14,379	15,991	19,965	23,654	25,149	28,643	32,897	35,596	43,061	43,494	48,443	52,525	57,792	70,545	88,593	94,891	110,032	127,221	146,575	157,997
Upper MICs	6,887	9,849	9,839	11,600	11,759	18,037	18,198	20,542	20,412	22,396	21,223	23,411	26,541	29,650	38,093	48,603	59,660	70,036	77,761	79,040
East Asia and Pacific	3,047	3,263	3,865	4,456	5,588	6,798	9,700	10,440	15,238	12,915	15,686	16,682	20,105	29,477	35,402	39,077	46,586	52,841	57,988	62,307
Europe and Central Asia	3,063	3,246	2,819	3,160	3,483	8,467	7,750	10,396	9,990	13,795	11,629	12,784	12,394	13,729	16,027	22,556	31,660	38,830	50,804	53,530
Latin America and Caribbean	4,652	5,722	6,765	8,372	8,706	11,048	13,335	13,505	14,389	15,825	17,603	19,987	24,229	27,918	35,219	41,728	48,716	57,384	61,000	61,095
Middle-East and North Africa	6,482	11,393	12,750	15,832	15,209	14,076	13,319	12,517	12,809	13,052	12,800	12,898	14,653	15,211	20,361	23,034	24,150	26,656	32,075	34,500
South Asia	5,748	5,572	6,051	5,933	6,664	9,524	10,005	12,294	14,557	13,350	15,084	17,212	19,173	24,137	30,366	28,694	33,092	39,615	43,824	50,942
Sub-Saharan Africa	1,929	1,862	1,859	2,102	2,611	2,304	3,193	3,190	4,397	4,327	4,433	4,623	4,663	5,030	5,970	8,445	9,969	13,475	19,204	20,418
<b>High income OECD</b>	30,892	36,479	37,603	39,589	37,600	37,364	43,073	44,077	47,007	46,815	48,335	46,375	50,349	52,881	60,697	67,134	69,210	73,783	86,128	87,653
<b>High income non-OECD</b>	1,014	1,047	1,086	1,414	1,536	2,111	1,186	1,177	1,144	1,084	1,075	959	1,228	1,119	2,327	3,387	3,871	4,099	4,415	4,569
<b>World</b>	56,827	68,584	72,798	80,858	81,397	91,692	101,561	107,597	119,531	121,163	126,645	131,519	146,793	169,502	206,369	234,056	267,255	306,682	355,438	375,015
LDCs (UN-classification)	2,373	3,614	3,093	3,517	3,527	3,500	4,146	4,298	4,696	5,231	5,744	6,147	6,664	8,377	9,608	11,216	12,523	14,996	17,934	21,191

Source: World Bank staff estimates based on the International Monetary Fund's Balance of Payments Statistics Yearbook 2008.

Notes: \* See Notes sheet for the country group classifications.

/1 Sum of remittances divided by sum of GDP when remittances data are available.

For a discussion of the definition of remittances, see Dilip Ratha, 2003, "Workers' Remittances: An Important and Stable Source of External Development Finance", Global Development Finance 2003, World Bank.

## الملحق: 07

### التحويلات الاجتماعية للمغربين المقيمين في الخارج بين 1994 و2009

التحويلات الاجتماعية بالدرهم المغربي					السنوات
النسبة بـ%	مجموع	تحويلات أخرى	هبات ومساعدات	المعاشات والتعويضات العائلية	
13.94	2724.9	365.5	107.6	2251.8	1994
14.29	2804.4	325.8	121.5	2357.1	1995
15.59	3486.5	594.7	147.1	2744.7	1996
14.12	2966.7	582.0	91.6	2293.1	1997
14.34	3233.1	770.4	144.8	2317.9	1998
12.01	2594.7	489.7	145.1	1929.9	1999
12.08	3157.8	567.6	124.1	2466.1	2000
9.67	3948.6	635.2	272.2	3041.2	2001
12.66	4598.5	853.1	252.8	3492.6	2002
11.87	4659.8	828.8	234.2	3596.8	2003
12.58	5389.3	973.3	221.5	4194.5	2004
12.74	5952.4	1297.3	255.6	4399.5	2005
11.74	6368.3	1660.2	274.0	4434.1	2006
10.72	6604.8	1121.9	437.9	5045.0	2007
11.40	6828.6	1128.2	615.4	5085.0	2008

الجدول رقم (64): تدفقت التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدان العالم النامية 1990-2008e

الوحدة: مليلر الدولار

2008°	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	1990	لتدفقات الداخلة
238	265	229	191	161	114	116	96.5	85.8	57.8	31,2	بلدان نامية
62	58	53	47	39	35	29	20.1	16.7	9.7	3.3	شرق اسيا والمحيط الهادي
54	51	39	29	21	17	14	13.0	13.4	8.1	3.2	اوروبا واسيا الوسطى
61	61	57	49	41	35	28	24.4	20.1	13.4	5.8	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
35	32	27	24	23	20	15	15.1	13.2	13.4	11.4	الشرق الاوسط وشمال افريقيا
51	44	40	33	29	30	24	19.2	17.2	10.0	5.6	جنوب اسيا
20	19	13	9	8	6	5	4.7	4.9	3.2	1.9	افريقيا جنوب الصحراء
			46	40	39	32	26.8	22.8	13.3	8.1	- البلدان منخفضة الدخل
			145	121	105	84	69.7	62.6	44.5	23	البلدان متوسطة الدخل
			90	76	68	55	47.4	42.6	30	13.9	- الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل.
			55	45	37	29	22.3	20	14.5	9.1	- الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الإحصائيات الواردة في:

- World Bank 2006, op. cit. p. 88.
- Ratha Dilip et autres, *Tendances des envois de fonds en 2007*, op. cit. p. 1.
- Ratha Dilip et autres, *Outlook for Remittance Flows 2008 - 2010*, op. cit. p. 2.

الجدول رقم ( 65 ): التحويلات المالية للمهاجرين إلى الدول العربية المستقبلية للتحويلات في الفترة بين

2005 - 1990

(مليون دولار أمريكي)

التغير (%) 2004-2001	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
15.9	2,500	2,330	2,301	2,143	2,011	1,845	1,752	1,624	1,819	1,702	1,441	1,094	1,040	844	448	449	الأردن
54.5	1,242	1,432	1,250	1,071	927	796	761	718	685	736	680	629	446	531	525	551	تونس
267.2	م.ع	2,460	1,750	1,070	670	790	790	1,060	1,060	880	1,120	1,395	1,140	1,390	1,290	352	الجزائر
0.0	م.ع	12	12	12	12	12	12	12	12	12	12	15	16	16	10	10	جزر القمر
92.9	1,679	1,580	1,218	1,086	819	669	665	687	420	222	346	107	75	124	45	62	السودان
30.9	م.ع	855	676	610	653	656	663	725	728	313	339	535	352	550	350	385	سورية
2.6	م.ع	40	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	39	غان
142.3	4,257	5,592	3,507	2,544	2,308	2,110	1,870	1,225	1,225	1,225	1,225	2,165	2,050	2,016	1,895	1,818	ليبنان
2,290.0	248	239	243	197	10	9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	نيجيريا
14.8	م.ع	3,341	2,961	2,893	2,911	2,852	3,235	3,370	3,697	3,107	3,226	3,672	5,664	6,104	4,054	4,284	مصر
29.4	م.ع	4,221	3,614	2,877	3,261	2,161	1,938	2,011	1,893	2,165	1,970	1,827	1,959	2,170	1,990	2,006	المغرب
0.0	م.ع	2	2	2	2	2	2	2	3	4	5	5	2	50	12	14	موريتانيا
0.9-	1,283	1,283	1,270	1,294	1,295	1,288	1,223	1,202	1,169	1,134	1,080	1,059	1,039	1,018	998	1,498	اليمن
13.4-	م.ع	692	692	679	799	1,124	1,138	1,082	837	597	626	486	-	-	-	-	فلسطين
52.9	11,209	24,079	19,408	16,517	15,717	14,383	14,088	13,757	13,587	12,136	12,121	13,042	13,841	14,865	11,686	11,468	إجمالي الدول المستقبلية

21.

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص

الجدول رقم ( 66 ): نسبة التحويلات المالية للمهاجرين الى الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية

المستقبل في الفترة بين 2005 -1990

(نسبة مئوية)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
19.67	20.44	21.59	22.36	22.40	21.81	21.50	20.53	25.10	24.57	21.67	18.00	18.95	16.42	10.68	10.79	الأردن
4.31	4.90	4.65	4.63	4.62	4.10	3.82	3.58	3.62	3.76	3.77	4.03	3.05	3.43	4.04	4.38	تونس
-	2.89	2.57	1.88	1.21	1.44	1.63	2.20	2.20	1.88	2.66	3.32	2.29	2.90	2.82	0.57	الجزائر
-	3.25	3.80	4.84	5.45	5.88	5.38	5.58	5.66	5.22	5.17	8.06	6.06	6.02	4.05	4.00	جزر القمر
5.90	7.18	6.37	6.59	5.61	5.11	6.34	7.42	4.46	3.09	7.11	1.77	1.34	2.14	0.37	0.25	السودان
-	3.49	3.12	2.95	3.23	3.47	3.95	4.52	4.38	1.78	2.04	3.49	2.56	4.18	2.80	2.77	سورية
-	0.16	0.18	0.19	0.20	0.20	0.25	0.28	0.25	0.26	0.28	0.30	0.31	0.33	0.34	0.33	عمان
19.31	25.69	17.63	13.78	13.52	12.65	11.34	7.58	8.24	9.43	11.01	23.76	27.21	36.56	42.57	64.67	لبنان
0.60	0.75	0.99	0.97	0.03	0.03	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ليبيا
-	4.26	3.63	3.37	3.22	2.92	3.57	3.97	4.72	4.59	5.36	7.11	12.08	14.62	11.84	12.10	مصر
-	8.44	8.25	7.94	9.84	6.49	5.50	5.61	5.67	5.91	5.94	6.02	7.31	7.65	7.15	7.58	المغرب
-	0.13	0.15	0.18	0.18	0.21	0.21	0.20	0.28	0.37	0.47	0.49	0.21	4.35	1.06	1.57	موريتانيا
7.87	9.29	10.70	12.02	12.96	13.35	16.12	19.23	17.16	19.82	20.94	21.76	18.60	15.11	14.62	16.66	اليمن
-	15.51	16.39	17.96	19.32	25.50	25.19	25.39	20.01	15.39	17.51	16.34	-	-	-	-	فلسطين
	6.03	5.47	5.10	4.84	4.52	4.61	4.65	4.65	4.42	4.90	5.78	6.25	6.69	5.47	5.03	إجمالي الدول المستقبلية

22.

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص

الجدول رقم ( 67): مصادر التحويلات المالية للمهاجرين الى الدول العربية المستقبلية للتحويلات عام

2004

(1) المغرب		مصر		لبنان (1)		سورية (1)		الجزائر (1)		تونس		(1) الأردن		
الحصة %	مليون دولار	الحصة %	مليون دولار	الحصة %	مليون دولار	الحصة %	مليون دولار	الحصة %	مليون دولار	الحصة %	مليون دولار	الحصة %	مليون دولار	
8	337.7	45	1503.5	45	2516.4	65	555.8	7	172.2	10	143.2	85	1944.0	الدول العربية
85	3587.9	11	367.5	10	559.2	5	42.8	88	2164.8	85	1217.2	5	114.4	الاتحاد الأوروبي
4	168.8	32	1069.1	25	1398.0	10	85.5	1	24.6	1	14.3	7	160.1	أمريكا الشمالية
3	126.6	12	400.9	20	1118.4	20	171.0	4	98.4	4	57.3	3	68.6	دول أخرى
100	4,221	100	3,341	100	5,592	100	855	100	2,460	100	1,432	100	2,287	إجمالي التمويلات المستقبلة

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص

23

المجموع		تحويلات المهاجرين		التحويلات الاجتماعية بالدرهم المغربي					الادخارات من الدخل		السنوات
النسبة المئوية (%)	المبلغ بدم	النسبة المئوية (%)	المبلغ بدم	النسبة المئوية (%)	المجموع بدم	تحويلات أخرى بدم	الهبات ومساعدات بدم	المعاشات والتعويضات العائلية بدم	النسبة المئوية (%)	المبلغ بدم	
100	19539,3	-	-	13,94	2724,9	365,5	107,6	2251,8	86,05	16814,4	<b>1994</b>
100	19624,3	-	-	14,29	2804,4	325,8	121,5	2357,1	85,70	16819,9	<b>1995</b>
100	22360,3	-	-	15,59	3486,5	594,7	147,1	2744,7	84,40	18873,8	<b>1996</b>
100	21000,1	-	-	14,12	2966,7	582,0	91,6	2293,1	85,87	18033,4	<b>1997</b>
100	22544,0	-	-	14,34	3233,1	770,4	144,8	2317,9	85,65	19310,9	<b>1998</b>
100	21596,2	-	-	12,01	2594,7	489,7	145,1	1929,9	87,98	19001,5	<b>1999</b>
100	26119,4	-	-	12,08	3157,8	567,6	124,1	2466,1	87,91	22961,6	<b>2000</b>
100	40806,7	-	-	9,67	3948,6	635,2	272,2	3041,2	90,32	36858,1	<b>2001</b>
100	36306,4	-	-	12,66	4598,5	853,1	252,8	3492,6	87,33	31707,9	<b>2002</b>
100	39241,6	-	-	11,87	4659,8	828,8	234,2	3596,8	88,12	34581,8	<b>2003</b>
100	42811,8	-	0	12,58	5389,3	973,3	221,5	4194,5	87,41	37422,5	<b>2004</b>
100	46690,1	0,6	2,9	12,74	5952,4	1297,3	255,6	4399,5	87,25	40737,7	<b>2005</b>
100	54202,1	-	0	11,74	6368,3	1660,2	274,0	4434,1	88,25	47833,8	<b>2006</b>
100	61605,5	-	0	10,72	6604,8	1121,9	437,9	5045,0	89,27	55000,7	<b>2007</b>
100	59870	1,4	8,9	11,40	6828,6	1128,2	615,4	5085,0	88,59	53041,4	<b>2008</b>

م د: مليون درهم مغربي



## مثال تجريبي: جمعيةGidimaxajikk

أنشأت هذه الجمعية سنة 1988، تتألف من 3000 مالي أصلهم من بلدة Aourou بدائرة كايس بالمالي، تشمل هذه المنطقة 24 قرية و 450000 ساكن الذي يعملون لمدة شهرية إلى أربعة أشهر في النشاط الزراعي (زراعة الحبوب مثل الذرة والأرز) الذي لا يغطي الاحتياجات الاستهلاكية للمنطقة. فكانت المشاريع والبرامج المحققة كالتالي:

في مجال إدارة المياه: تم حفر آبار في 5 قرى وبناء السدود للحماية من الفيضانات في 4 قرى أخرى. في مجال الصحة: تنفيذ حملات للتطعيم المنتظم الخاصة بأمراض الأطفال، تمويل لتشغيل المراكز الصحية، إرسال الأدوية بشكل طارئ في أعقاب تفشي بعض الأمراض كالقوليرا والتهاب السحايا. في مجال التكوين، التعليم ومحو الأمية:

الدورات العادية منظمة وممولة من خلال الجمعيات لتدريب الناس في تقنيات التنشيط وتنظيم الاقتراحات المرجح إدراجها. فقد تم تكوين 120 امرأة تقريبا في تقنيات التنظيف الجاف، صنع الصابون والمراهم. أما في مجال محو الأمية، أدرجت في العديد من القرى المستفيدة شراء 430 كتاب لمحو الأمية.

### في مجال المشاريع الصغيرة:

يستفيد هذا المجال بشكل معتبر من النتائج المحققة في مجال التكوين المهني ومحو الأمية، فقد ركزت المشاريع على عمال الخضروات، أين تدفع الجمعية كميات كبيرة من بذور الطماطم، بصل، الخس وحفظ المحاصيل.

في مجال عزلة بعض المناطق :

بناء العديد من السخانات الكهربائية التي تسمح لعبور الأنهار والجداول خلال موسم الأمطار<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>La valorisation économique de l'épargne des migrants, op. cit , pp 17-18.

## ملحق رقم (06): مثل تجريبي عن جمعيات التنمية المحلية في البلد الأصلي

### جمعية **Gidimaxajikkè**

أنشأت هذه الجمعية سنة 1988، تتألف من 3000 مالي أصلهم من بلدة Aourou بدائرة كايس بالمالي، تشمل هذه المنطقة 24 قرية و 450000 ساكن الذي يعملون لمدة شهرية إلى أربعة أشهر في النشاط الزراعي (زراعة الحبوب مثل الذرة والأرز) الذي لا يغطي الاحتياجات الاستهلاكية للمنطقة. فكانت المشاريع والبرامج المحققة كالتالي:

في مجال إدارة المياه: تم حفر آبار في 5 قرى وبناء السدود للحماية من الفيضانات في 4 قرى أخرى.  
في مجال الصحة: تنفيذ حملات للتطعيم المنتظم الخاصة بأمراض الأطفال، تمويل لتشغيل المراكز الصحية، إرسال الأدوية بشكل طارئ في أعقاب تفشي بعض الأمراض كالقوليرا والتهاب السحايا.  
في مجال التكوين، التعليم ومحو الأمية:

الدورات العادية منظمة وممولة من خلال الجمعيات لتدريب الناس في تقنيات التنشيط وتنظيم الاقتراحات المرجح إدراجها. فقد تم تكوين 120 امرأة تقريبا في تقنيات التنظيف الجاف، صنع الصابون والمراهم. أما في مجال محو الأمية، أدرجت في العديد من القرى المستفيدة شراء 430 كتاب لمحو الأمية.

### في مجال المشاريع الصغيرة:

يستفيد هذا المجال بشكل معتبر من النتائج المحققة في مجال التكوين المهني ومحو الأمية، فقد ركزت المشاريع على عمال الخضروات، أين تدفع الجمعية كميات كبيرة من بذور الطماطم، بصل، الخس وحفظ المحاصيل.

في مجال عزلة بعض المناطق :

بناء العديد من السخانات الكهربائية التي تسمح لعبور الأنهار والجداول خلال موسم الأمطار<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>La valorisation économique de l'épargne des migrants, op. cit , pp 17-18.

الجدول رقم (68): الفئات السوسيو مهنية للمهاجرين المغاربة

رقم 10 : الفئات السوسيو مهنية حسب الاصل والجنسية									
بنية	المغاربة			الجزائريون			التونسيون		
	المجموع	الفرنسيون	الأجانب	المجموع	الفرنسيون	الأجانب	المجموع	الفرنسيون	الأجانب
	2132	273	1859	472	174	298	318	49	269
	6545	2355	4190	8048	2619	5429	4255	1568	2687
	9408	3719	5689	12290	3532	8758	5242	2662	2580
	1069	637	432	832	326	506	748	533	215
ة	2770	2223	547	2603	1251	1352	2343	1913	430
ة	7684	5253	2431	8710	4485	4225	3519	2315	1204
ات	7700	4840	2860	7620	3909	3711	4556	3189	1367
صحة	14397	9330	5067	16599	8962	7637	4899	3402	1497

جدول رقم(74): تطور التحويلات المالية للمغربين المقيمين في الخارج حسب طرق التحويل بين 1980 و2008  
بملايين الدرهم المغربي (دم)

التغيرات	المجموع		الأوراق البنكية		التحويلات البريدية		التحويلات البنكية		السنوات
	%	م د	%	م د	%	دم	%	دم	
+12.2	100	4147.6	5.0	208.6	46.73	1938.2	48.24	2000.8	1980
+26.4	100	5242	4.43	232.4	56.02	2936.9	39.52	2072.7	1981
-2.4	100	5114.5	3.95	202.4	54.82	2803.9	41.22	2108.2	1982
+27.4	100	6515.4	6.09	397.3	51.49	3355.1	42.40	2763.0	1983
+17.9	100	7680.7	7.57	581.5	47.80	3671.6	44.62	3427.6	1984
+26.7	100	9732.3	9.34	909.8	43.46	4229.9	47.18	4592.5	1985
+30.8	100	12730.6	8.32	1059.4	49.90	6353.7	41.76	5317.5	1986
+4.2	100	13267.9	8.25	1094.9	46.21	6131.4	45.5	6041.6	1987
-19.4	100	10700.4	17.20	1841.1	10.06	1076.5	72.7	7782.8	1988
+6.0	100	11344.1	8.30	942	22.83	2590.1	68.86	7812.0	1989
+45.8	100	16537.2	9.48	1568.9	19.72	3261.4	70.79	11706.9	1990
+4.8	100	17328.1	12.96	2246.4	22.10	3830.2	64.93	11251.5	1991
+6.9	100	18530.7	11.99	2223.3	21.92	4062.1	66.08	12245.3	1992
-1.7	100	18215.9	12.34	2248.7	22.06	4019.8	65.58	11947.4	1993
-7.7	100	16819.9	13.15	2211.7	17.00	2858.7	69.84	11744.0	1994
0.0	100	18873.8	15.54	2613.9	18.00	3028.9	66.45	11177.1	1995
+12.2	100	18033.4	23.81	4495	15.03	2838	61.14	11539.9	1996
-4.5	100	19310.9	22.99	4146.0	16.96	3059.4	60.04	10828.0	1997
+7.1	100	19310.9	24.75	4779.7	14.86	2870.7	60.38	11660.5	1998
-1.6	100	19001.5	22.13	4205.1	17.29	3286.5	60.57	11509.9	1999
+20.8	100	22961.6	29.62	6801.6	13.28	3051.1	57.09	13108.9	2000
+60.5	100	36858.1	43.95	16201.2	8.05	2967.1	47.99	17689.8	2001
-14.0	100	31707.9	28.21	8947.8	12.13	3847.9	59.64	18912.2	2002
+9.1	100	34581.8	27.95	9666.3	10.55	3651.3	61.48	21263.7	2003
+8.2	100	37422.5	27.17	10167.9	4.3	1631.4	68.47	25623.2	2004
+8.9	100	10737.7	27.7	11269.4	3.61	1471.2	68.7	27997.1	2005

Source : office de change, royaume du maroc, statistique des échanges, tableaux de bord annuel de 1998 a 2005 et rapport annuel, balance des paiement .Disponible sur : [www.oc.gov.ma](http://www.oc.gov.ma)

الجدول رقم (70): تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغربيين المقيمين في الخارج  
من 1968 إلى 2009

الوحدة: مليون درهم المغربي

المغربي	التحويلات	السنوات	المصدر: مكتب الصرف
	200.0	1968	
-	302.3	1969	
51.2+	316.8	1970	
4.8+	480.2	1971	
51.6+	640.3	1972	
33.3+	1020.8	1973	
59.4+	1557.2	1974	
52.5+	2159.6	1975	
38.7+	2417.8	1976	
12.0+	2652.1	1977	
9.7+	3176.0	1978	
19.8+	3696.5	1979	
16.4+	4147.6	1980	
12.2+	5242.2	1981	
26.4+	5114.4	1982	
2.4-	6515.4	1983	
27.4+	7680.9	1984	
17.9+	9732.2	1985	
26.7+	12730.6	1986	
30.8+	13267.9	1987	
4.2+	10700.4	1988	
19.4-	11344.1	1989	
6.0+	16537.2	1990	
45.8+	17328.1	1991	
4.8+	18530.7	1992	
6.9+	18215.9	1993	
1.7-	16814.4	1994	
7.7-	16819.9	1995	
0.03	18873.8	1996	
12.2	18033.4	1997	
4.5-	19200.00	1998	
6.5	19001.50	1999	
1.6-	22961.60	2000	
20.8+	36858.10	2001	
60.5+	31707.90	2002	
14.0-	34733.8	2003	
9.5+	37422.5	2004	
7.7+	40737.7	2005	
8.9+	47833.8	2006	
17.4+	55000.7	2007	
15.0+	53072.4	2008	
3.6-	50224.1	2009	

الجدول رقم (71): تطور التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين من 1964 إلى 2009

الوحدة: مليون دينار تونسي

التغيرات %	مجموع التحويلات	تحويلات عينية		تحويلات مالية		السنة
		النسبة %	درهم تونسي	النسبة %	درهم تونسي	
-	4.7	-	-	-	-	1964
+6.4	5.0	-	-	-	-	1965
-20.0	4.0	-	-	-	-	1966
45.0+	5.8	-	-	-	-	1967
+23.8	7.7	-	-	-	-	1968
+48.1	11.4	-	-	-	-	1969
+33.3	15.2	-	-	-	-	1970
+49.3	22.7	-	-	-	-	1971
+30.3	29.5	-	-	-	-	1972
+39.7	41.2	-	-	-	-	1973
+25.2	51.6	-	-	-	-	1974
+13.8	58.7	-	-	-	-	1975
+5.5	61.9	-	-	-	-	1976
+16.6	72.2	-	-	-	-	1977
+27.0	91.7	-	-	-	-	1978
+25.8	115.4	-	-	-	-	1979
+32.6	153.0	-	-	-	-	1980
+16.5	178.3	-	-	-	-	1981
+23.2	219.6	4.5	9.9	95.5	209.7	1982
+11.0	243.8	2	4.9	98.0	238.9	1983
+0.9	245.9	14.2	35	85.8	210.9	1984
-8.1	225.8	20.4	22.2	79.6	203.6	1985
+27.1	287.1	14.6	41.9	85.4	245.18	1986
+40.4	403.0	11.4	45.9	88.6	357.0	1987
+15.8	466.6	15.8	73.8	84.2	392.8	1988
-0.8	463.0	22.5	104.2	77.5	354.8	1989
+13.6	526.0	16.8	84	84.0	442	1990
+0.2	527.0	10.4	55	89.6	472	1991
-3.6	508.0	19.9	101	80.1	407	1992
+18.0	599.5	25.0	150	75.0	450	1993
+16.1	695.7	28.3	197	71.7	499	1994
+2.3	711.8	23.3	166	76.7	546	1995
+12.2	798.3	25.81	206	74.1	592	1996
+6.0	845.9	27.2	230	72.8	616	1997
+6.6	901.9	25.1	226	74.9	676	1998
+13.1	1019.7	28.2	288	71.8	732	1999
+7.0	1091.1	25.76	281	74.2	810	2000
+22.3	1333.9	24.0	320	76.0	1014	2001
+14.1	1522	26.1	398	73.9	1124	2002
+5.8	1611	24.5	395	75.5	1216	2003
+10.7	1783	24.5	437	75.5	1346	2004
+1.3	1807	23.0	416	77.0	1391	2005
+11.2	2010	23.5	473	76.5	1537	2006
+9.4	2199	23.6	518	76.4	1681	2007
+8.7	2392	21.37	511	78.63	1881	2008
	2631	-	-	-	-	2009

المصدر :



الجدول رقم (72): التحويلات المالية للمغربين المقيمين في الخارج حسب بلد الإقامة بين 1982 و2008

بملايين الدرهم المغربي

1987	1986	1985	1984	1983	1982	بلدان الإقامة/ السنوات
9277.8	8786.0	6380.9	5132.1	4332.9	3640.9	فرنسا
111.3	80.3	75.8	64.8	48.8	14.4	إيطاليا
100.6	53.4	36.7	30.5	22.9	14.9	اسبانيا
895.5	868.8	679.6	595.5	511.6	386.1	بلجيكا ولاكسبورغ
1027.7	1073.8	880.2	623.3	570.3	395.0	هولندا
214.8	144.0	157.9	75.2	69.7	52.1	بريطانيا
698.1	731.7	575.6	443.2	399.1	256.6	ألمانيا
93.2	76.5	52.0	36.2	31.7	20.4	سويسرا
43.1	35.5	30.9	18.1	15.3	11.1	الدنمارك
-19.1	- 19.9	-11.3	-7.7	-6.9	5.0	السويد
-	-	-	-	-	-	نورفج
-	-	-	-	-	-	النمسا
-	-	-	-	-	-	البرتغال
<b>12481.2</b>	<b>11869.9</b>	<b>8880.9</b>	<b>7026.6</b>	<b>5999.2</b>	<b>4796.4</b>	<b>الدول الأوروبية</b>
47.2	40.1	36.4	31.7	21.4	24.2	الولايات المتحدة
-	-	-	-	-	-	الأمريكية
-	-	-	-	-	-	كندا
47.2	40.1	36.4	31.7	21.4	24.2	أمريكا
300.0	384.2	362.4	268.9	189.2	104.6	العربية السعودية
209.3	170.3	152.2	133.9	88.7	59.0	الإمارات العربية المتحدة
90.9	128.4	176.8	130.1	116.0	83.0	ليبيا
-	-	-	-	-	-	الكويت
-	-	-	-	-	-	قطر
-	-	-	-	-	-	البحرين
-	-	-	-	-	-	تونس
-	-	-	-	-	-	الأردن
-	-	-	-	-	-	الجزائر
<b>600.2</b>	<b>682.9</b>	<b>691.4</b>	<b>532.9</b>	<b>393.9</b>	<b>246.6</b>	<b>الدول العربية</b>
139.3	-	123.5	89.5	90.9	47.3	بلدان أخرى
<b>13267.9</b>	<b>12730.6</b>	<b>9732.2</b>	<b>7680.7</b>	<b>6515.4</b>	<b>5114.5</b>	<b>المجموع</b>

1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988
10805.8	10615.0	11486.6	11809.7	10941.4	10944.3		
724.7	618.0	879.1	804.7	846.7	444.4	7524.4	6886.2
235.0	251.8	224.7	196.0	288.0	123.4	157.9	91.0
1447.1	1446.8	1337.5	1270.4	1196.1	1195.5	137.1	163.1
953.5	1165.8	1421.4	1724.7	1514.6	1513.2	798.8	889.2
192.4	227.8	225.6	230.7	241.9	251.5	852.6	908.2
986.8	956.9	890.3	988	873.2	846.0	188.0	174.7
236.5	246.8	217.6	233.7	179.4	165.7	572.0	558.4
89.0	87.9	61.8	66.8	58.8	57.4	135.5	111.7
40.6	39.4	31.3	43.7	35.6	27.5	-	42.7
						-	23.6
<b>15711.4</b>	<b>15675.4</b>	<b>16895.9</b>	<b>17535.3</b>	<b>16148.4</b>	<b>15596.1</b>	<b>10365.8</b>	<b>9778.8</b>
128.8	103.5	124.7	113.5	145.5	70.8	67.8	69.6
-	-	-	-	-	-	-	-
<b>128.8</b>	<b>103.5</b>	<b>124.7</b>	<b>113.5</b>	<b>145.5</b>	<b>70.8</b>	<b>67.8</b>	<b>69.6</b>
283.2	321.3	489.9	240.5	392.3	321.5	357.0	323.1
432.5	442.4	418.9	418.9	390.0	292.5	235.7	210.1
44.7	56.7	75.9	342.3	82.5	79.4	106.3	130.1
<b>760.4</b>	<b>820.4</b>	<b>984.7</b>	<b>851.3</b>	<b>864.8</b>	<b>693.4</b>	<b>699</b>	-
219.3	214.3		90.5	169.0	176.9	149.7	-
			197.5				-
							-
							-
							<b>663.3</b>
							142.4
<b>16819.9</b>	<b>16814.4</b>	<b>18215.8</b>	<b>18530.7</b>	<b>17328.6</b>	<b>16537.2</b>	<b>11344.1</b>	<b>10700.4</b>

<b>2001</b>	<b>2000</b>	<b>1999</b>	<b>1998</b>	<b>1997</b>	<b>1996</b>
14974.0	10386.3	10206.1	10372.6	10036.1	11159.7
5863.7	2994.2	2043.6	1915.9	1740.2	1659.7
1895.2	924.2	580.2	786.6	617.3	471.0
1970.1	1853.6	1075.4	1263.7	1366.3	1520.1
3485.7	1606.5	1065.4	1314.6	859.5	1005.6
1595.9	954.1	486.9	392.6	348.5	259.1
1924.0	979.8	959.6	1069.9	938.8	996.5
581.4	458.8	344.1	324.0	252.0	226.5
211	155.9	103	116.9	84.7	93.4
76.8	59.6	59.6	48.4	42.6	80.2
<b>32577.8</b>	<b>20373</b>	<b>16923.9</b>	<b>17605.2</b>	<b>16286</b>	<b>17471.8</b>
2258.3	895.6	676.4	311.1	260.3	187.2
-	-	-	-	-	-
<b>2258.3</b>	<b>895.6</b>	<b>676.4</b>	<b>311.1</b>	<b>260.3</b>	<b>187.2</b>
628.2	572.5	432.2	437.8	446.2	370.7
628.1	557.9	516.4	527.9	612.1	504.7
22.8	33.5	47.8	43.8	43.3	34.6
<b>1279.1</b>	<b>1163.9</b>	<b>996.4</b>	<b>1009.5</b>	<b>1101.6</b>	<b>910</b>
1279.1	1163.9	996.4	385.5	385.5	304.8
<b>36858.1</b>	<b>22961.6</b>	<b>19001.5</b>	<b>19310.9</b>	<b>18033.4</b>	<b>18873.8</b>

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
20697.1	23353.3	20636.4	16961.1	16131.1	15385.0	14461.7
6664.0	6808.5	5843.7	5036.6	4959.0	4379.7	3697.6
8006.5	8504.9	6698.7	5290.4	4562.5	3188.6	1957.0
2383.7	2761.4	2153.8	2207.3	1918.6	2062.4	2073.4
2188.4	2321.8	1970.4	1639.1	1445.4	2031.2	2109.0
1876.8	2112.2	1643.0	1743.0	1552.0	1650.4	1292.7
1770.4	1865.0	1754.0	1479.0	1236.2	1179.4	1349.1
934.6	654.1	677.7	616.0	768.9	679.3	672.2
278.9	137.9	128.4	109.6	114.4	1446.6	176.4
101.9	109.5	104.4	91.6	90.5	83.7	71.7
240.3	252.0	200.7	184.3	140.0	137.4	177.7
24.3	33.1	35.9	11.8	147.7	27.9	18.2
23.4	33.1	35.9	11.8	13.5	20.4	20.6
<b>45190</b>	<b>48928.7</b>	<b>41867.9</b>	<b>35383.8</b>	<b>32946.8</b>	<b>30970</b>	<b>28077.3</b>
3390.4	2761.4	2709.8	2320.2	2450.6	2036.2	1874.2
406.4	430.6	368.7	306.7	204.1	150.5	107.8
<b>3796.8</b>	<b>3192</b>	<b>3079.5</b>	<b>2626.9</b>	<b>2654.7</b>	<b>2186.7</b>	<b>19882.2</b>
1089.7	1029.1	859.2	796.6	591.2	560.0	653.6
2139.3	1568.6	1431.7	1460.3	843.3	524.5	620.2
14.1	2.5	3.3	5.1	5.7	9.6	9.6
196.9	132.5	200.7	104.7	65.8	39.8	23.0
104.5	173.5	90.4	26.6	14.1	15.1	15.7
54.9	132.7	103.9	135.0	79.2	46.4	110.8
23.3	19.1	16.6	16.3	15.3	12.2	15.8
66.2	48.7	8.5	5.5	5.5	8.8	15.1
7.8	3.4	4.1	2.7	3.9	2.4	2.5
<b>3696.7</b>	<b>3110.1</b>	<b>2718.4</b>	<b>2552.8</b>	<b>1624</b>	<b>1218.8</b>	<b>1466.1</b>
<b>53041.7</b>	<b>55000.7</b>	<b>47833.8</b>	<b>40737.7</b>	<b>37422.5</b>	<b>34581.8</b>	<b>31707.9</b>

المصدر: من إعداد الطالبة

- Office des changes royaume du Maroc, statistique des échanges extérieurs, balance des paiements, rapport annuel.
- Office des changes royaume du Maroc, statistique des échanges extérieurs, flux financière, repartition des recettes mre par pays de provenance, de 1982 à 1990.

الجدول رقم (73):

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	البلدان
534.95	512.28	455.36	379.41	356.61	318.34	304.52	293.62	259.18	255.67	200.88	170.21	فرنسا
156.66	152.36	131.87	106.09	98.69	87.12	79.91	70.93	65.24	64.98	48.12	44.09	ألمانيا
130.35	124.00	99.08	90.69	84.15	74.36	63.32	55.72	48.52	47.66	54.40	46.34	إيطاليا
26.51	23.99	22.87	18.44	17.12	14.48	13.34	13.75	13.42	13.29	13.02	10.58	بلجيكا
26.51	27.50	25.05	18.64	17.58	14.87	14.67	14.41	14.21	12.76	11.96	8.92	سويسرا
12.82	12.63	10.91	8.92	8.26	7.27	6.94	6.81	6.02	5.35	4.69	3.70	هولندا
8.20	6.61	6.28	5.55	5.16	4.36	4.30	4.36	4.23	4.03	3.64	3.24	السويد
9.98	9.78	9.06	6.81	6.48	5.75	5.42	5.35	3.31	3.24	2.91	2.18	النمسا
10.84	12.10	11.90	5.42									انجلترا وايرلندا
				4.69	3.1	4.30	4.83	4.23	4.03	3.64	3.70	
19.90	16.06											بلاد أخرى
		13.68	12.43									
				10.51	9.06	8.26	7.73	5.49	4.16	4.30	3.40	

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	7 – 1
القسم الأول : الهجرة الدولية و التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية	8
مقدمة القسم الأول	10 – 9
الفصل الأول : الحركات الهجرة الدولية	
تمهيد	
المبحث الأول : تطور الهجرة الدولية	8
1. ماهية الهجرة الدولية	9
1.1 : تعريف الهجرة الدولية	9
2.1 : عوامل بروز ظاهرة الهجرة الدولية	11
2. اتجاه الهجرة الدولية	14
1.2 : حجم المهاجرين عبر العالم	14
2.2 : ملامح الهجرة الدولية	18
1.2.2 : العمال المهاجرين	18
2.2.2 : تأنيث الهجرة الدولية	18
3.2.2 : هجرة المهارات	19
3. آثار الهجرة الدولية على البلدان الأصلية	20
1.3 : آثار الهجرة الدولية على مستوى الأسرة	20
2.3 : آثار الهجرة الدولية على المستوى الوطني و المحلي	21
المبحث الثاني : مقاربات الهجرة و التحويلات المالية للمهاجرين	22
1. المقاربات الاقتصادية للهجرة و التحويلات المالية للمهاجرين	22
1.1 : مقارنة من نوع الاقتصاد – الكلي	22
2.1 : مقارنة من نوع الاقتصاد – الجزئي	24
2. المقاربات الاجتماعية للهجرة و التحويلات المالية للمهاجرين	25
1.2 : مقارنة من نوع ماكرو اجتماعي	26
2.2 : مقارنة من نوع ميكرو اجتماعي	26
3. مقاربات تعبئة التحويلات المالية للمهاجرين	27
1.3 : المقاربة الأنجلوسكسونية (L'approche anglo-saxonne)	27

28	2.3 : المقاربة الاستلهام الهسبانية (L'approche d'inspiration hispanique)
28	3.3 : المقاربة الفرنكوفونية (L'approche francophone)
30 – 29	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان الأصلية
32	تمهيد
32	المبحث الأول : تطور التحويلات المالية للمهاجرين
32	1. ماهية التحويلات المالية للمهاجرين
32	1.1 : تزايد اهتمام العالم بالتحويلات المالية للمهاجرين
35	2.1 : تعريف و حساب التحويلات المالية للمهاجرين
35	1.2.1 : تعريف التحويلات المالية للمهاجرين
36	2.2.1 : حساب التحويلات المالية للمهاجرين
36	1.3 : مشكلات تعريف و حساب التحويلات المالية للمهاجرين
40	4.1 : الجهود الدولية إزاء تحسين تعريف و حساب التحويلات المالية للمهاجرين
41	2. الاتجاهات العالمية و الإقليمية للتحويلات المالية للمهاجرين
42	1.2 : توزيع التحويلات المالية للمهاجرين حسب الأقاليم
43	2.2 : أهم البلدان المستقبلية للتحويلات المالية للمهاجرين في العالم
46	3.2 : التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان النامية
59	4.2 : التحويلات المالية للمهاجرين في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
66	5.2 : التحويلات المالية للمهاجرين أثناء الأزمات المالية
69	3. محددات التحويلات المالية للمهاجرين
70	1.3 : الإيثار النقي (Altruisme pur)
72	2.3 : الفائدة الشخصية البسيطة (Simple intérêt personne)
73	3.3 : الترتيبات الأسرية الضمنية : المشاركة في التأمين و القرض (Co-assurance et prêts Arrangements familiaux tacites)
75	3.4 : هدف ادخار المهاجر (Objectif d'épargne du migrant)
76	3.3 : قرارات إدارة أو تسيير المحفظة (Décisions de gestion de portefeuille)
80	المبحث الثاني : قنوات و توظيف التحويلات المالية للمهاجرين

80	1. قنوات التحويلات المالية للمهاجرين
80	1.1 : قنوات التحويل الرسمية
80	1.1.1 : شركات تحويل الأموال
82	2.1.1 : البنوك
83	3.1.1 : مؤسسات التمويل الجزئي
83	4.1.1 : الشبكة البريدية
83	1.4.1.1 : الحوالة البريدية التقليدية
84	2.4.1.1 : الحوالة البريدية الالكترونية
84	2.1 : قنوات التحويل غير الرسمية
84	1.2.1 : العوامل الرئيسية لاختيار المهاجر التحويل عبر القنوات غير الرسمية
84	1.1.2.1 : انحرافات سعر الصرف
85	2.1.2.1 : السرعة
85	3.1.2.1 : مدى توفر التغطية الوطنية
85	4.1.2.1 : مدة التحويل
86	5.1.2.1 : تكلفة التحويل
87	6.1.2.1 : الأمان
87	6.1.2.1 : الوضعية غير القانونية للمهاجرين
88	2.2.1 : أهم قنوات التحويل غير الرسمية
88	1.2.2.1 : الحامل (porteur)
88	2.2.2.1 : البريد العادي
89	3.2.2.1 : نظام الحوالة
90	4.2.2.1 : الفاكس (Fax)
90	3.2.1 : قنوات التحويل الشبه الرسمية
90	1.3.2.1 : شركات التحويل المدرجة من قبل مهاجرين هايتي بشمال أمريكا
91	1.3.2.1 : تجربة المصلحة الاقتصادية للسنغال
94	3.1.2.1 : مقارنة تكاليف تحويل الأموال عن طريق بعض الآليات
98	2.توظيف التحويلات المالية للمهاجرين
100	1.2 : التحويلات الفردية ، الدوافع و الاستخدامات



100	1.1.2 : الدوافع
102	2.1.2 : مجالات توظيف التحويلات المالية للمهاجرين
102	1.2.1.2: الاحتياجات الاستهلاكية
103	2.2.1.2: العقارات
104	3.2.1.2: الاستثمارات المنتجة
105	2.2: التحويلات الجماعية: الدوافع والاستخدامات
105	1.2.2: مجموعات المساعدات المتبادلة Les groupes d'entraide
105	2.2.2: التونتينات Les tontines
106	2.2.2: جمعيات التنمية المحلية في البلد الأصلي
107	3.2: توظيف التحويلات على نحو أفضل
109	3. آثار التحويلات المالية للمهاجرين على البلدان الأصلية
109	1.3: رؤى إيديولوجية حول آثار التحويلات المالية للمهاجرين
109	1.1.3: المدرسة الوظيفية Functional School
109	2.1.3: المدرسة الهيكلية Structural School
109	2.3: الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية للمهاجرين
110	1.2.3: التحويلات المالية وتوزيع الدخل
111	2.2.3 : آثار التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات
113	3.2.3 : التحويلات المالية و النمو الاقتصادي
115	4.2.3 : التحويلات و التنمية المالية
117	3.3 : الآثار الاجتماعية للتحويلات المالية للمهاجرين
117	1.3.3 : تحسين الظروف المعيشية للأسر
117	2.3.3 : تأثير التحويلات على الفقر
119	3.3.3 : اتساع أثر التحويلات على السكان
119	4.3.3 : تبعية الأسر المستفيدة للمهاجرين
119	5.3.3 : التحويلات كشكل من أشكال الاحتياط
120	6.3.3 : التحويلات و آثارها النفسية
120	7.3.3 : التحويلات و دور المرأة
122 – 120	خلاصة الفصل الثاني

	القسم الثاني : الهجرة و التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة
	مقدمة القسم الثاني
	الفصل الأول : الحركات الهجرة من البلدان المغربية
126	تمهيد
126	المبحث الأول : تطور الهجرة في الدول المغربية
126	1. رصد المسار العام لتطور الهجرة المغربية
131	2. مسار الهجرة المغربية إلى أوروبا
137	3. العوامل المفسرة للهجرة المغربية
138	3.1 : المسألة الديمغرافية و سوق العمل
138	1.1.3 : العامل الديمغرافي
141	2.1.3 : عامل البطالة
144	2.3 : الإطار الاقتصادي الكلي
144	1.2.3 : الفروقات الاقتصادية التي تميز الضفتين
145	2.2.3 : هشاشة الاقتصاديات المغربية
148	المبحث الثاني : الاتجاهات الحديثة و الملامح الحالية للهجرة الجزائرية
148	1. فترات الهجرة الجزائرية
150	1.1 : سوق إقليمي للعمل
150	2.1 : التزامن مع الصدمة النفطية الأولى
151	3.1 : اتجاه الجزائر لتحفيز عودة المهاجرين و عائلاتهم
153	4.1 : طبيعة العلاقة القائمة بين المهاجرين الجزائريين و بلدهم الأصلي
155	2. الشكل الحالي للهجرة الجزائرية
156	1.2 : استئناف تدفقات الهجرة الجزائرية إزاء بلدان منظمة التعاون و التنمية
156	2.2 : تمركز المهاجرين الجزائريين بفرنسا
157	3. الملامح الجديدة للمهاجرين الجزائريين
157	1.3 : تأنيث الهجرة الجزائرية
158	2.3 : تراجع هجرة العاملين
158	3.3 : حركة الكفاءات
159 – 160	خلاصة الفصل الثالث

	الفصل الثاني : التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة
162	تمهيد
162	المبحث الأول : تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة
162	1. ماهية التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة
164	1.1 : قدرة المهاجرين المغاربة على الادخار
166	2.1 : تعريف و تسجيل التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة
166	1.2.1 : تعريف و تسجيل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين
173	2.2.1 : تعريف و تسجيل التحويلات المالية للمهاجرين المغربيين
175	3.2.1 : تعريف و تسجيل التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين
177	3.1 : مشكلات تعريف و تسجيل التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة
178	2. اتجاه التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة
179	1.2 : حجم التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة
182	1.1.2 : حجم التحويلات المالية للمهاجرين إلى الجزائر
189	1.1.1.2 : خصائص المهاجرين الجزائريين

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	تطور المخزون الهجري في المناطق الرئيسية للعالم من 1960 إلى 2005	08
2.1	اتجاه التدفقات الهجرة العالمية عام 2005	08
3.1	أكثر 14 بلدا في العالم احتواء على المهاجرين الدوليين عام 2005	09
1.2	التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلدان الأصلية موزعة حسب الأقاليم عام 2004	33

33	ترتيب أول عشرين دولة في العالم مستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين 2004	2.2
35	أكبر بلدان متلقية للتحويلات المالية للمهاجرين عام 2007	3.2
37	تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين ورؤوس الأموال إلى بلدان العالم النامية ما بين 1990 و 2007	4.2
40	أهم البلدان المستفيدة من التحويلات المالية للمهاجرين كنسبة من الناتج الداخلي الخام ب% بين 2001 و 2005	5.2
41	أكبر عشرة بلدان نامية متلقية للتحويلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي عام 2006	6.2
41	أكبر عشرة بلدان نامية متلقية للتحويلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2007	7.2
42	تطور التدفقات المالية للمهاجرين إلى بلدان العالم النامية حسب المناطق من 1990- 2008e	8.2
46	أكبر عشرة بلدان نامية متلقية للتحويلات المالية للمهاجرين عام 2006	9.2
47	أكبر عشرة بلدان نامية متلقية للتحويلات المالية للمهاجرين عام 2008	10.2
48	التحويلات المالية للمهاجرين حسب المناطق وحسب الفرد من 1998 إلى عام 2002	11.2
50	تطور التحويلات المالية إلى بلدان العالم تبعا لمستوى الدخل	12.2
52	المصادر التمويلية الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	13.2
53	تطور التحويلات المالية للمهاجرين نحو بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	14.2
53	تحويلات العاملين في بعض الدول المستقبلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2004	15.2
54	نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول المستقبلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2004	16.2
55	مصادر التحويلات المالية للمهاجرين إلى بعض الدول المستقبلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2004	17.2
57	التحويلات المالية أثناء الأزمات المالية	18.2
58	اتجاهات تدفقات التحويلات نحو المناطق النامية 2006-2011	19.2
71	المسار الزمني للتحويلات	20.2
90	مخطط موجز لاستخدامات التحويلات المالية للمهاجرين	21.2
100	مخطط موجز للصعوبات التي يواجهها المهاجرون في مختلف استخدامات التحويلات المالية بالبلدان الأصلية	22.2
112	نسبة خدمات الدين لدى البلدان النامية المتلقية للتحويلات النقدية للمهاجرين	23.2
115	التحويلات تساعد على تقليل الفقر	24.2
124	تطور نسبة المهاجرين المغاربة بفرنسا طول القرن 20	1.3
131	هجرة الكفاءات من البلدان المغربية عام 2000	2.3
133	الكثافة السكانية بالدول المغربية الثلاث لعام 2000 وتنبؤات 2050	3.3
140	أهم فترات رحيل المهاجرين الجزائريين	4.3
140	تطور الهجرة المغربية بفرنسا من 1962 إلى 1999	5.3
142	تطور الهجرة المغربية بفرنسا من 1974 إلى 1979	6.3
143	تطور التجمع العائلي للمغاربة بفرنسا من 1969 إلى 2003	7.3
145	تطلعات الجزائريين المقيمين بالخارج للعودة إلى أرض الوطن عام 1992	8.3
147	تطور التدفقات المغربية نحو بلدان منظمة التعاون والتنمية بين 1996 و 2005	9.3
148	تصنيف الجالية الجزائرية بفرنسا حسب الحالة الفردية عام 1999	10.3

148	تصنيف المهاجرين الجزائريين المجنسين حسب البلد المضيف	11.3
150	تصنيف السكان المهاجرين الجزائريين بفرنسا حسب الجنس والسن	12.3
159	تطور الواردات دون تسديد بين 1984 و2001	1.4
160	هيكل الواردات دون دفع عام 1995 حسب المجموعات الكبرى من السلع (%)	2.4
161	اتجاه المركبات المستوردة دون دفع "AIV" بسبب تغيير الإقامة (العودة إلى ارض الوطن) بين 1984 و1991	3.4
162	تطور تحويلات المهاجرين تبعا لهيكل السلع المستوردة من 2000 إلى 2005	4.4
162	تطور التحويلات المالية الإجمالية من 1998 إلى 2005	5.4
167	ترتيب أكبر عشرة بلدان افريقية متلقية للتحويلات المالية للمهاجرين عام 2005	6.4
168	التحويلات المالية للمهاجرين في دول المغرب العربي الثلاث الجزائر، المغرب وتونس بين 1970 و1999	7.4
168	تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة المقيمين بفرنسا بين 1971 و1990	8.4
171	تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة القاطنين في الخارج بين 1990 و2008	9.4
173	تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا بين 1969 و1993	10.4
174	تطور التحويلات المالية للمهاجرين نحو الجزائر من 1970 إلى 2009	11.4
182	التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين حسب فترة الإقامة بالخارج	12.4
183	احتمال عودة الجزائريين المقيمين في الخارج إلى الجزائر	13.4
185	تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغربيين المقيمين في الخارج منذ سنة 1968 إلى 2009	14.4
195	تطور التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين من 1964 إلى 2009	15.4
213	قنوات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين	16.4
214	التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين الذين يخططون للعودة حسب طرق التحويل	17.4
217	تطور التحويلات المالية للمغربيين المقيمين في الخارج حسب طرق التحويل بين 1980 و2005	18.4
233	تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الموازي في الجزائر بين 1970 و2008	19.4
242	استخدام التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر	20.4
244	استخدام التحويلات المالية للمهاجرين العائدين إلى الجزائر	21.4
262	مقارنة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مع المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الاجنبي المباشر بين 2000 و2006	22.4
265	مقارنة التحويلات المالية للمغربيين المقيمين في الخارج مع المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الاجنبي المباشر بين 2000 و2006	23.4
267	مقارنة التحويلات المالية للتونسيين المقيمين في الخارج مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية بين 2000 و2006	24.4

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	ترتيب أول عشرين دولة في العالم مستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين عام 2005	35
2.2	تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين ورؤوس الأموال إلى بلدان العالم النامية ما بين	37

	1995 و 2004	
38	أول ثلاثين بلد نامي متلقي لأعلى نسب للتحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) عام 2002	3.2
42	تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدان العالم النامي 1990-2008	4.2
46	أول ثلاثين بلد نامي متلقي لأكبر مبالغ التحويلات بمليون دولار أمريكي في عام 2002	5.2
49	ترتيب أول ثلاثين بلد نامي متلقي للتحويلات المالية للمهاجرين حسب الفرد عام 2002	6.2
54	نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول المستقبلية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2006	7.2
84	المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية المؤثرة على التحويلات	8.2
92	الهجرة الدولية بدول المغرب العربي الثلاث : الجزائر، المغرب وتونس	1.3
121	المهاجرون المغاربة موزعين حسب المناطق	2.3
122	المهاجرون المغاربة بأوروبا عام 2000	3.3
130	توزيع المهاجرين في البلدان المغربية من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر الى بلدان منظمة التعاون والتنمية عام 2000	4.3
133	مؤشرات ديمغرافية للدول المغرب العربي الثلاث: الجزائر، المغرب وتونس والاتحاد الأوروبي	5.3
135	الدخل حسب الفرد لأهم البلدان المضيفة للجالية المغربية عام 2000	6.3
135	معدل النمو السنوي الى الناتج الداخلي الخام بالنسبة للبلدان المغربية بين 1991 و 2002	7.3
155	توزيع التحويلات الاجتماعية حسب كل بلد عام 2008	1.4
157	حصة الدخل المحول إلى المغرب	2.4
158	تطور التحويلات المالية للجزائريين المقيمين بالخارج بين 1998 و 2005	3.4
158	تطور هيكل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بـ% بين 1998 و 2001	4.4
161	تطور تحويلات المهاجرين الجزائريين بين 2000 و 2005	5.4
163	هيكل التحويلات المالية للمغربيين المقيمين في الخارج عام 2008	6.4
164	هيكل تحويلات المالية للمهاجرين التونسيين عام 2007	7.4
170	تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة القاطنين في الخارج بين 1990 و 2008	8.4
172	نسبة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مقارنة بمؤشرات اقتصادية كليا 1964 و 1973	9.4
180	ملامح المهاجرين الجزائريين	10.4
180	متوسط التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالأورو	11.4
184	تطور التحويلات المالية للمهاجرين المغربيين المقيمين في الخارج منذ سنة 1968 إلى 2009 بملايين الدراهم	12.4
191	نسبة المهاجرين المغربيين الذين أنجزوا تحويلات طول السنوات الخمس السابقة للدراسة	13.4
194	تطور التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين من 1964 إلى 2009	14.4
200	التحويلات المالية للجزائريين المقيمين في فرنسا وفي المنطقة المغربية ما بين 1998 و 2001	15.4
201	مصادر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين عام 2004 بملايين الدولارات الأمريكية	16.4

201	التحويلات المالية للمغربين المقيمين في الخارج حسب بلد الإقامة بين 1982 و2008	17.4
207	التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين حسب بلد الإقامة بين 1992 و2003	18.4
214	معدل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين حسب قنوات التحويل المختارة	19.4
216	تطور التحويلات المالية للمغربين المقيمين في الخارج حسب طرق التحويل بين 1980 و2008	20.4
220	التحويلات العينية في تونس بملايين الأورو بين 1982 و2008	21.4
221	ايجابيات وسلبيات مختلف قنوات التحويل الرسمية	22.4
223	تكلفة تحويل 400 أورو في اتجاهات أوروبية - مغاربية عام 2004	23.4
224	فروع البنوك ومراكز تحويل الاموال في البلدان المغاربية المستقبلية للتحويلات عام 2004	24.4
229	نظم أسعار الصرف لدول المغرب العربي	25.4
230	سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر	26.4
233	تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الرسمي في الجزائر بين 1970 و2008	27.4
238	ملخص إحصائي لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي REER في الفترة 1970-1997 في دول المغرب العربي الثلاث الجزائر، المغرب وتونس.	28.4
239	النسبة الجزائية للسوق الموازي كنسبة من سعر الصرف الرسمي في دول المغرب العربي الثلاث الجزائر، المغرب وتونس	29.4
239	درجة عدم المساعرة النقدية بالعلاقة مع العملات الأوروبية في دول المغرب العربي الثلاث الجزائر، المغرب وتونس	30.4
241	مجالات استخدام التحويلات في بلدان المغرب العربي الثلاث الجزائر، المغرب وتونس	31.4
245	نسب استخدام الأموال المحولة من المغربين المقيمين في الخارج	32.4
246	مجالات توظيف المبالغ المحولة من المغربين المقيمين في الخارج	33.4
249	توزيع الاستثمارات المنجزة من قبل المغربين المقيمين في الخارج بالمغرب وفي بلدان الإقامة	34.4
250	توزيع المشاريع الاستثمارية للمهاجرين المغربين في المغرب وفي بلدان الإقامة بالنسبة المئوية %	35.4
252	تطور المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج	36.4
257	طبيعة الصعوبات المتعرضة إليها المهاجرون المغربين عند تحقيق مشاريع بالمغرب	37.4
261	مقارنة التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين الجزائريين بمدخل البنود الرئيسية المولدة للعملة الصعبة لميزان المدفوعات بين 2002 و2008	38.4
262	مقارنة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مع المساعدات الانمائية الرسمية والاستثمار الاجنبي المباشر بين 2000 و2006	39.4
263	مقارنة التحويلات المالية الرسمية للمغربين المقيمين في الخارج بالبنود الرئيسية المولدة للعملة الصعبة في ميزان مدفوعات المملكة المغربية بين 2004 و2009	40.4
263	المراكز الخمس الاولى للصادرات السلعية في المغرب بين 2004 و2009	41.4
265`	مقارنة التحويلات المالية للمغربين المقيمين في الخارج مع المساعدات الانمائية الرسمية والاستثمار الاجنبي المباشر بين 2000 و2006	42.4
266	وزن التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين مقارنة بالمجاميع الرئيسية لميزان المدفوعات بين 2004 و2009 بملايين من الدينار التونسي	43.4

267	مقارنة التحويلات المالية للتونسيين المقيمين في الخارج مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية بين 2000 و2006	44.4
269	نصيب المهاجر من بلدان المغرب العربي في أوروبا من التحويلات باليورو عام 2004	45.4
270	مقارنة التحويلات المالية الرسمية للمهاجرين المغاربة لنسبة من الناتج الداخلي الخام واجمالي الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة 2006 عام بـ %	46.4
275	متوسط معدل التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين التي تتم من الخارج كحوالات دولية في المناطق الاقتصادية الكبرى بتونس بين 1991 و2000	47.4
277	حصة المناطق التونسية من التحويلات، الكثافة السكانية الإجمالية ونسبة التحويلات إلى الكثافة السكانية	48.4
284	مقارنة بين معدل إنجاز مشاريع من قبل التونسيين المقيمين وغير المقيمين بالخارج في القطاع الصناعي التونسي (1988-1993)	49.4
286	المشروعات التي أنجزتها منظمة الهجرة والتنمية بالمغرب	50.4
289	الودائع البنكية للمهاجرين المغربين المقيمين في الخارج بين 2000 و2003 بملايين درهم مغربي	51.4
292	توضيح تأثير التحويلات على أفراد الأسرة المتبقية بالمغرب المتلقية للتحويلات (%)	52.4

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المقاربات الاقتصادية لتعبئة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين	333
02	التحويلات المالية للمهاجرين الى دول العالم المستقبلية للتحويلات في الفترة بين 1970-2008	335



336	التحويلات المالية للمهاجرين الى الدول العربية المستقبلية للتحويلات في الفترة بين 1990- 2005	03
337	نسبة التحويلات المالية للمهاجرين الى الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية المستقبلية في الفترة بين 1990-2005	04
338	مصادر التحويلات المالية للمهاجرين الى الدول العربية المستقبلية للتحويلات عام 2004	05
339	الفئات السوسيوالمهنية حسب الاصل والجنسية للمهاجرين المغاربة عام 1999	06
340	التحويلات الاجتماعية للمغربين المقيمين في الخارج بين 1994 و 2009	07

## المخلص

أمام الإكراهات التي تواجهها الجزائر وضرورة تحصيل نمو قوي ومستدام ، يقتضي تعبئة جميع الموارد الداخلية والخارجية من أجل دعم الإنتاج . تبرز أهمية التحويلات المالية للمهاجرين التي تشكل موردا هاما من العملة الصعبة، التي تمثل من جهة المصدر الثاني للعملة الأجنبية، بعد عائدات البترول، وتفقو بكثير قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية. ومن جهة أخرى، تمثل دخلا للكثير لأسر المهاجرين.

واعتبارا لأهمية هذا المورد المالي، وتنامي حجم التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية، التي يصعب ضبطها على عكس الدول المجاورة، المغرب وتونس، التي تقل بها التحويلات غير النظامية . تبرز ضرورة توجيه التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية بما يؤدي إلى تعظيم الآثار الإيجابية للتحويلات في وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وعليه، يدخل موضوع هذا البحث في إطار تتبعض المقترحات المناسبة التي تحفز المهاجرين الجزائريين على تحويل أموالهم عبر المسارات الرسمية، بالاستفادة في هذا المضمار من خبرة المغرب وتونس. وذلك من خلال تحليل تحويلات المهاجرين الجزائريين، ومقارنتها بتحويلات المغربيين والتونسيين. مما يشير أن أفضل إستراتيجية لتوجيه التحويلات للمهاجرين الجزائريين من القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية يتطلب ضمان منافسة فعالة في سوق التحويلات المالية للمهاجرين ، وساطة المؤسسات المالية، خاصة بتنمية الشبكات البنكية في البلدان المضيفة، ضمن الإطار التشريعي المناسب ؛ بالإضافة إلى استعمال الوسائل التكنولوجية المتطورة لتسهيل عملية التحويل، وتقديم خدمات أقل تكلفة، في ضل سوق الصرف تتميز بالشفافية، إلى جانب القيام بحملات تحسيسية إزاء المهاجرين للتعريف بمزايا التحويل عبر القنوات الرسمية. ومما لاشك فيه، أنه يقع على عاتق أصحاب القرار اتخاذ التدابير المناسبة في هذا الشأن.

### كلمات المفتاحية :

التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة، الجزائر، المغرب، تونس، الهجرة المغاربة، تعويضات الموظفين، التحويلات العينية، خصائص المهاجرين المحولين، القنوات الرسمية والغير الرسمية للتحويل، سوق الصرف الموازية.

Les contraintes du développement économique auxquelles est confrontée l'Algérie, et la quête d'une croissance forte, requièrent la mobilisation des potentialités et des ressources financières internes et externes, à des fins productives. A cet effet, les transferts de fonds des migrants algériens constituent une source appréciable de devises ; car ils viennent en seconde position après les recettes d'exportation des hydrocarbures et dépassent de loin la valeur de l'investissement direct étranger et l'aide publique au développement. Cette ressource, bien gérée, permet d'assurer des revenus décents aux familles des migrants restées dans le pays d'origine, elle contribue à l'amélioration de leurs conditions de vie et à la réduction de la pauvreté.

Malgré l'importance de ces fonds des difficultés existent dans la maîtrise des circuits de transfert empruntés, et dans l'évaluation des flux financiers empruntant les voix informelles. Pour le cas de l'Algérie, les fonds transitant par le circuit informel sont relativement plus importants par rapport à ses voisins, le Maroc et la Tunisie. D'où la nécessité de stimuler les transferts qui transitent par les canaux informels à emprunter les circuits officiels, ce qui conduit à maximiser les effets positifs des envois de fonds en Algérie.

Cette recherche débouche sur certaines propositions qui pourraient inciter les immigrés algériens à recourir aux canaux officiels dans leur transfert de fonds, en s'inspirant des enseignements tirés à cet égard des expériences du Maroc et de la Tunisie. Qui est liée à l'analyse des envois de fonds des migrants en Algérie comparé avec le Maroc et Tunisie. Nous avons envisagée l'adoption d'une stratégie pertinente à cet effet : instaurer une concurrence effective sur le marché des envois de fonds des migrants et la mise en place de la médiation à travers le réseau bancaire en particulier dans le pays d'accueil, et développer le cadre légal et réglementaire adéquat. Comme il est nécessaire de prendre des mesures novatrices tendant à faciliter les opérations de transfert et d'orienter les migrants vers les services les moins onéreux, dans un marché de change qui doit être caractérisé par la transparence. Il nous est paru important d'entreprendre des campagnes de sensibilisation par les organismes étatiques concernés en faveur des prestations des migrants afin de les inciter à choisir les canaux officiels et d'éviter les risques de ceux informels. Il incombe aussi aux décideurs de prendre les mesures qui s'imposent dans un tel contexte et d'adopter des politiques favorables aux transferts des migrants.

### **Mot-clé**

Transferts de fonds des migrants Maghrébins, Algériens, Tunisiens et Marocains, l'émigration maghrébine, la rémunération des travailleurs migrants, les transferts en nature, spécificités des migrants, les canaux officiels et informels de transfert de fonds, marché de change parallèle.

## **THESIS' SUMMARY**

In front of the constraints faces by Algeria and the need for the collection of strong and sustainable growth, requires the mobilization of all internal and external resources to support production. Highlights the importance of remittances for migrants, which represent an important source of hard currency, as it represents the one hand, the second source of hard currency after oil revenues and far outweigh the value of foreign direct investment and official development assistance. On the other hand, represents the income of many families of the immigrants managed in many cases to improve the living conditions and reduce poverty. As the importance of this resource financial, and the importance of remittances of migrants which are made through informal channels that are difficult to adjust unlike other neighboring Morocco and Tunisia, which it transfers less irregular. Highlights the need to direct transfers are made through informal channels to formal channels, leading to maximize the positive effects of remittances in the development of economic and social conditions in Algeria. Where it enters the subject of this research in the framework of tracking some of the proposals that stimulate the appropriate Algerian immigrants to transfer money across the tracks official, drawing from lessons learned in this regard for Morocco and Tunisia. This is related to the analysis of remittances of migrants in Algeria, Morocco and Tunisia compare. Which indicates that the best strategy for directing the financial transfers of migrants from the Algerian informal channels to formal channels requires secure effective competition to the market of remittances of migrants, and the mediation of financial institutions, especially the development of banking networks, when the enabling legislation of the local. Also take innovative measures to facilitate the conversion process and guide the migrants to the less expensive services, in addition to transparency with regard to prices, remittances and the leadership of awareness-raising campaigns for migrants benefits when choosing their services through official channels and the risks of transfer through informal channels. It is no doubt, he falls on the government to take a number of efforts and prudent policies toward migrants.

### **Key words**

Moroccans living abroad, remittances of migrants to countries of origin, worker remittances, compensation of employees, migrant remittances, in-kind transfers, the determinants of remittances of migrants, the features of migrants transferred, the direction of remittances of migrants, private financial flows, official channels of conversion, non-formal channels of transfer, the parallel market exchange, the cost of conversion, effective competition in the market for remittances of migrants.

## RESUME DE THESE

Devant les difficultés rencontrées par l'Algérie et l'impératif d'une croissance forte et durable requiert une mobilisation de toutes les potentialités et ressources financières internes et externes à des fins productives. Suppose l'importance des envois de fonds des migrants, qui constitue une source appréciable de devises, car il représente d'une part la deuxième source de devises après le pétrole et dépassent de loin la valeur de l'investissement direct étranger et l'aide publique au développement. De même, cette manne est un moyen d'assurer des revenus décents aux familles restées aux pays d'origine géré dans de nombreux cas d'améliorer les conditions de vie et réduire la pauvreté.

Compte tenu de l'importance de cette manne et la difficulté à maîtriser les circuits empruntés, notamment la difficulté d'évaluation les fonds transitant par les circuits informels qui sont toutefois beaucoup plus importants dans certains pays comme l'Algérie **para port** à d'autres voisins le Maroc et la Tunisie. Demeure la nécessité de stimuler les transferts qui transitent par les canaux informels à emprunter les circuits officiels, ce qui conduit à maximiser les effets positifs des envois de fonds en Algérie.

**Cette recherche** s'inscrit dans le cadre du suivi de certaines propositions qui stimulent les immigrés algériens pour transférer l'argent à travers les canaux officiels, en s'inspirant des enseignements tirés à cet égard pour le Maroc et la Tunisie. Qui est liée à l'analyse des envois de fonds des migrants en Algérie comparé avec le Maroc et Tunisie. Ce qui indique que la meilleure stratégie pour diriger les transferts financiers informelle des migrants algériens à des canaux officiels exige une concurrence effective sur le marché des envois de fonds des migrants et la médiation des institutions financières, en particulier le développement des réseaux bancaires, lorsque la loi habilitante. Également prendre des mesures novatrices afin de faciliter l'opération de transfert et de guider les migrants aux services moins coûteux, en plus de transparence en ce qui concerne les prix, les envois de fonds et les dirigeants des campagnes de sensibilisation pour les prestations migrants au moment de choisir leurs services par des canaux officiels et les risques de transfert par des canaux informels.

Il ne fait aucun doute, il incombe aussi au gouvernement de prendre un certain nombre d'efforts et des politiques prudentes envers les migrants.

### Mot-clé

Les Maghrébins résidant à l'étranger, les envois de fonds des migrants vers les pays d'origine, les envois de fonds des travailleurs, la rémunération des salariés, les transferts des migrants, les transferts en nature, les déterminants des envois de fonds des migrants, les

caractéristiques des migrants transférés, la direction des envois de fonds des migrants, les canaux officiels et informelle de transfert, l'échange sur le marché parallèle, le coût de la conversion.

## **Abstract:**

In front of the constraints faces by Algeria and the need for the collection of strong and sustainable growth, requires the mobilization of all internal resources and Alkharegip to support production. Highlights the importance of remittances for migrants, which represent an important source of hard currency, as it represents the one hand, the second source of hard currency after oil revenues and far outweigh the value of foreign direct investment and official development assistance. On the other hand, represents the income of many families of the immigrants managed in many cases to improve the living conditions and reduce poverty.

As the importance of this resource financial, and the importance of remittances of migrants which are made through informal channels that are difficult to adjust unlike other neighboring Morocco and Tunisia, which it transfers less irregular. Highlights the need to direct transfers are made through informal channels to formal channels, leading to maximize the positive effects of remittances in the development of economic and social conditions in Algeria. Where it enters the subject of this research in the framework of tracking some of the proposals that stimulate the appropriate Algerian immigrants to transfer money across the tracks official, drawing from lessons learned in this regard for Morocco and Tunisia. This is related to the analysis of remittances of migrants in Algeria, Morocco and Tunisia compare.

Which indicates that the best strategy for directing the financial transfers of migrants from the Algerian informal channels to formal channels requires secure effective competition to the market of remittances of migrants, and the mediation of financial institutions, especially the development of banking networks, when the enabling legislation of the local. Also take innovative measures to facilitate the conversion process and guide the migrants to the less expensive services, in addition to transparency with regard to prices, remittances and the leadership of awareness-raising campaigns for migrants Mayard benefits when choosing their services through official channels and the risks of transfer through informal channels. It is no doubt, he falls on the government to take a number of efforts and prudent policies toward migrants.

## **Key words**

Moroccans living abroad, remittances of migrants to countries of origin, worker remittances, compensation of employees, migrant remittances, in-kind transfers, the determinants of remittances of migrants, the features of migrants transferred, the direction of remittances of migrants, private financial flows, official channels of conversion, non-formal channels of transfer, the parallel market exchange, the cost of conversion, effective competition in the market for remittances of migrants.